

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجد بأسماء كتب صحيح البخاري

زاد أملة تصحيحاً وتحقيقاً
وأثرى على ثقلها نسج الطبع والورقة
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باغرامه وصححه وأثرى على طبعه
محب الدين الخطيب

رقم كُتبه وأبراهه وأعادينه
محمد فؤاد عبد الباقي

الجزء الثاني عشر

دار المعرفة

بيروت لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
١ - الغسل (ج ١)	٥	٨٦ - الحدود (ج ١٢)	٤١	٣٧ - للإجارة (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)
٩٢ - الفتن (ج ١٣)	٨٥ - الفرائض (ج ١٢)	٤١ - المحرث والمزراعة (ج ٥)	٣٨ - الحوالة (ج ٤)	٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)	٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)	٦ - الحيض (ج ١)	٩٠ - الجليل (ج ١٢)	١٠ - الأذان (ج ٢)	٨٨ - استتابة المرتدين (ج ١٢)
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)	٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)	٤٤ - الخصومات (ج ٥)	٥٧ - الخمس (ج ٦)	١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	٤٣ - الاستقراض (ج ٥)
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)	٨٢ - القدر (ج ١١)	١٢ - الخوف (ج ٢)	٨٠ - الدعوات (ج ١١)	٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	٧٤ - الأثرية (ج ١٠)
١٦ - الكسوف (ج ٢)	٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٨٧ - الديات (ج ١٢)	٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)	٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	٧٠ - الألعمة (ج ٩)
٣٩ - الكتافة (ج ٤)	٧٧ - اللباس (ج ١٠)	٨١ - الرقاق (ج ١١)	٤٨ - الرهن (ج ٥)	٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)
٤٥ - اللقطة (ج ٥)	٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)	٢٤ - الزكاة (ج ٣)	١٧ - سجود القرآن (ج ٢)	٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	٦٠ - الأنبياء (ج ٦)
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)	٢٧ - المحصر (ج ٤)	٣٥ - السلم (ج ٤)	٢٢ - السهو (ج ٣)	٢ - الإيمان (ج ١)	٨٣ - الأيمان والتذور (ج ١١)
٧٥ - المرضي (ج ١٠)	٤١ - المزارعة (ج ٥)	٥٦ - السير (ج ٦)	٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)	٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	١ - بدء الوحي (ج ١)
٤٢ - المساقاة (ج ٥)	٤٦ - المظالم (ج ٥)	٤٧ - الشرقة (ج ٥)	٥٤ - الشروط (ج ٥)	٣٤ - البيوع (ج ٤)	٣١ - التراويج (ج ٤)
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)	٥٠ - المكاتب (ج ٥)	٣٦ - الشفعة (ج ٤)	٥٢ - الشهادات (ج ٥)	٩١ - التعبير (ج ١٢)	٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)
٦١ - المناقب (ج ٦)	٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٨ - الصلاة (ج ١)	٥٣ - الصلح (ج ٥)	١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	٩٤ - التمني (ج ١٣)
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)	٨٣ - النذور (ج ١١)	٣٠ - الصوم (ج ٤)	٧٢ - الصيد (ج ٩)	١٩ - التهجد (ج ٣)	٩٧ - التوحيد (ج ١٣)
٦٩ - النفقات (ج ٩)	٦٧ - النكاح (ج ٩)	٧٦ - الطب (ج ١٠)	٦٨ - الطلاق (ج ٩)	٧ - التيمم (ج ١)	٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)
٥١ - الهبة (ج ٥)	١٤ - الوتر (ج ٢)	٤٩ - العتق (ج ٥)	٧١ - العقبة (ج ٩)	٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	١١ - الجمعة (ج ٢)
١ - الوحي (ج ١)	٥٥ - الوصايا (ج ٥)	٣ - العلم (ج ١)	٢٦ - العمرة (ج ٣)	٢٣ - الجنائز (ج ٣)	٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)
٤ - الوضوء (ج ١)	٤٠ - الوكالة (ج ٤)	٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)	١٣ - العيدين (ج ٢)	٢٥ - الحج (ج ٣)	

(٥) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يجتري عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يجتري عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرشدي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٥ - كتاب الفرائض

١ - باب قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق الأنثيين فلهن مثل ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويهما لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأبوه الثلث فإن كان له إخوة فلأبوه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ، أبواكم وأبناؤكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نفعا ، فريضة من الله إن الله كان عليا حكيما . ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلهن الباقى مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث ثلاثة أو امرأة واحدة أو أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ، وصية من الله ، والله عليم حكيم)

٦٧٧٣ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : مرضت فنادى رسول الله ﷺ وأبو بكر وهما ماشيان فأتاني وقد أغمى علي فتوضأ رسول الله ﷺ فصب علي وضوءه فأنقذت فقلت يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبهني بشيء حتى نزلت آية الموارث

قوله (كتاب الفرائض) جمع فريضة كحديقة وحدائق ، والفريضة فريضة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئا من المال قاله الخطابي ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحد الذي في طريقه حيث يوضع الحجر ليثبت فيه وبالزوم ولا يزول ، وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما ألزم به عباده . وقال الراغب : الفرض قطع الشيء الصلب والثأمر فيه . وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى (نصيبا مفروضا) أي مقدرا أو معلوما أو مقطوعا عن غيرهم . قوله (وقول الله : يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السبيل أن الحكمة في التمييز بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى (ذلكم وصاكم به) (سورة الزلزالها وفرضناها) الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كآياتي بيانه قريبا في باب ميراث الزوج قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظهر فتوينا بالحكم وتنظيما له وقال (في أولادكم) ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى باللفظ عاما وهو كقوله

ولا أشهد على حمور، وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم . قوله (إلى قوله : وصية من الله والله عليم حليم) كذا لابي ذر ، وأما غيره فساق الآية الأولى وقال بعد قوله عليا حكيا : إلى قوله والله عليم حليم ، وذكر فيه حديث جابر ، مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، فلم يجبني بشئ حتى نزلت آية الميراث ، وهكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلما أخرجه عن عمرو الناقد عن سفيان وهو ابن عيينة شيخ قتبية فيه وزاد في آخره (يستفتونك قل الله يفتيك في السكالة) وبينت هناك أن هذه الزيادة مدوجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة وحتى نزلت بوصيكم الله في أولادكم ، وأما قول البخاري في الترجمة دلى والله عليم حليم ، فأشار به إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة) وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن (يستفتونك قل الله يفتيك في السكالة) نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قديما قال ابن العربي بعد أن ذكر الروايتين في أحدهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارد : وهذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم أشار إلى ترجيح آية الموارد ونوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال إن كلا من الآيتين لما كان فيها ذكر السكالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الأولى لما كانت السكالة فيها خاصة بميراث الاخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ : وله أخ أو أخت من أم ، وكذا قرأ سعيد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الاخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالسكالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة ابنتي سعد بن الربيع ومنع عنهما أن يرثا من أبيهما فنزلت بوصيكم الله الآية فقال للعم أعط ابنتي سعد الثلثين ، وقد بينت سابقا من وجه آخر هناك وبإقاة التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين : فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلالة ، وقوله فلم يجبني بشئ ، استدلل به على أنه ﷺ كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما في مسألة الموارد التي غالبا لا مجال لقرأى فيه ، سلنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن له كان ينتظر الوحي أولا فان لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفي الاجتهاد مطلقا

٢ - باب تعليم الفرائض . وقال حُقبَة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن ٦٧٢٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحمسوا ولا تجسسوا ولا تبأغضوا ولا تتدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

قوله (باب تعليم الفرائض ، وقال حُقبَة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن) هذا الأمر لم اظفر به موصولا ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يفرون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وإن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأى فهو قليل بالنسبة ، وفيه انذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأى . وقيل مراده قبل اندراس العلم وحدوث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخاري قول حُقبَة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لأن الفرائض الغالب عليها التحديد

وانحسام وجوه الرأى والمعرض فيها بالظن لا الضابط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فإن الرأى فيها مجالا والاضباط فيها ممكن طالبا . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع للترجمة . وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة الى أن النهى عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ طالبا بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا جهادا لله لخوانا » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذى والنسائى وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود وزعمه « تعلموا الفرائض وعلوها الناس فأتى امرؤ مقبوض » وإن العلم سيقبض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، ودواة موقوفون ، إلا أنه اختلف فيه على عوف الأعرابي اختلافا كثيرا ، فقال الترمذى : أنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق ابن مسعود ، وجاء عنه من طريق أبي هريرة ، وفي أسانيدهما عنه أيضا اختلاف ، ولفظه عند الترمذى من حديث أبي هريرة « تعلموا الفرائض فانها نصف العلم ، وإنه أول ما ينزع من أمتي » وفي الباب عن أبي بكرة أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق راشد الحاني عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه وزعمه « تعلموا القرآن والفرائض وعلوها الناس ، أوشك أن يأتي على الناس زمان يقتسم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » وراشد مقبول لكن الراوى عنه مجهول . وعن أبي سعيد الخدرى بلفظ « تعلموا الفرائض وعلوها الناس » أخرجه الدارقطنى من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الداريمى عن عمر موقوفا « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » وفي انظر عنه « تعلموا الفرائض فانها من دينكم » وعن ابن مسعود موقوفا أيضا « من قرأ القرآن فليعلم الفرائض » ورجالها ثقات إلا أن في أسانيدهما انقطاعا ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد التسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عينة إذا سئل عن ذلك : أنه يبتلى به كل الناس . وقال غيره : لأن لهم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتلقى من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم . ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن ، الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذى لا يستند الى أصل ، ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم ، وابن طائوس المذكور في السند هو عبد الله

٣ - باب قول النبي ﷺ لا نورث ، ما تركنا صدقة

٦٧٧٥ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن فاطمة والنسائس عليهما السلام أتيا أبا بكر بلبتسان مبرأتهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطالبان أرضيهما من فذلك وسههما من خير

٦٧٧٦ - فقال لما أبو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، قال أبو بكر والله لا أدع امرأ رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعتة ، قال فبجرتة

فاطمة . فلم نسلمه حتى ماتت .

٦٧٧٧ - **حدثنا** إسماعيل بن إبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن النبي ﷺ قال : لا نورث ماركنا صدقة »

٦٧٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني مالك بن أنس بن الحذكان - وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرًا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته - فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأنابه حاجبه برماً فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد ؟ قال نعم فأذن لم ثم قال : هل لك في علي وعباس ؟ قال نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي يذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : « لا نورث ماركنا صدقة » يريد رسول الله ﷺ نفسه ، فقال الرهط : قد قال ذلك ، فأقبل علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ فالا قد قال ذلك . قال هرفان أحدكم عن هذا الأمر ، إن الله قد كان خص رسول الله ﷺ في هذا الذي يشي به لم يعطه أحدا غيره ، فقال عز وجل : ما آفاه الله على رسوله إلى قوله قدير ، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ . والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى أتى منها هذا المال فكان النبي ﷺ ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنة ، ثم يأخذ ما بقى فيجعله بمال الله فعمل بذلك رسول الله ﷺ حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا نعم ثم قال لعلي وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك ؟ قال نعم ، فنوفى الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله ﷺ فقمصتها فعمل بما حمل به رسول الله ﷺ ، ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله ﷺ فقمصتها سنتين أهل فيها ما حمل رسول الله ﷺ وأبو بكر ، ثم جئناي وكلينا واحدة وأمرنا جميع ، جئتناي كسأني نصيبك من ابن أخيك ، وأنا في بسأني نصيب امرأتي من أبيها ، فقلت إن شئنا دفعها إليك بذلك ، فلهيسان من قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي يذنه تقوم السماء والأرض لا أفضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما فادعها إلى فانا اكفهاكما »

٦٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يقدِّم ورثتي ديناراً ، ماركك بعد نفقة نسائي ومؤنة عامل فهو صدقة »

٦٧٢٠ - **قوله** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أزدن أن يمين عثمان إلى أبي بكر بسألته مبرأتهن ، فقالت عائشة أليس قال رسول الله ﷺ : لا نورث ما تركنا صدقة ؟

قوله (باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة) هو بالرفع أى المتروك هنا صدقة ، وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى النزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبذول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغى الإضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحاً وسيأتي أمم ما هنا ، وقوله فيه : إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، كذا وقع وظاهره الحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وترجيحه أن من للتبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعنى بقدر حاجتهم وبقية الصالح . نأخذها حديث عائشة بلفظ الترجمة ، وأورده آخر الباب بزيادة فيه . ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهم في صدقة رسول الله ﷺ وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال لا نورث ما تركنا صدقة ، يريد نفسه ؟ قالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلي والعباس فقالا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى مطولاً في فرض الخمس وذكر شرحه هناك . تنبيهات : הראء من قوله لا نورث ، بالفتح في الرواية ، ولو روى بالكسر لصح المعنى أيضاً ، وقوله دفكنات غالبة لرسول الله ﷺ ، كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستمل والكشميني خاصة ، وقوله دافد أعطاكوه ، أى المال في رواية الكشميني ، أعطاكوما ، أى الخاصة له ، وقوله دفاؤه الذى بإذنه ، في رواية الكشميني بحذف الجلالة . وإبها حديث ابن هريرة واسماعيل شيخه هو ابن أبي أريس المديني ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما اسماعيل بن أبان شيخه في الحديث الذى قبله بحديث فلا رواية له عن مالك . **قوله** (لا يقيم) كذا لا في ذر عن غير الكشميني والباقيين ، لا يقيم ، بحذف التاء الثانية ، قال ابن التين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخاري رفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقيم ، ورواه بعضهم بالجزم كأنه تمام إن خلف شيئا لا يقيم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي دما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهما ، ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى التمس فيتحد معنى الروايتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبر أنه لا يخلص شيئا مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة ، وأن الذى يخلفه من غيرهما لا يقيم أيضاً بطريق الإثبات بل يقيم منافع لمن ذكر . **قوله** (ورتنى) أى بالقوة لو كنت ممن يورث ، أو المراد لا يقيم مال تركه لجهة الأثر فأتى باللفظ ورتنى ، ليسكون الحسك معللاً بما به الاشتقاق وهو الأثر ، فالتقى اقتسامهم بالأثر عنه قاله السبكي الكبير . **قوله** (ما تركت بعد نفقة نسائي ونفقة عالى فهو صدقة) تقدم الكلام على المراد قوله دعاملى ، في أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت في الخصائص لابن دحية ، حكاية قول رابع أن المراد خادمه وجبر عن العامل على الصدقة . بالامل على النخل وزاد أيضاً وقيل الأصح

ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا ان كان المراد بالخادم الجنس والأقان كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا باب نفقة قيم الوقف ، وفيه إشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر . وما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السيكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت ، قال : وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة ، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه عليه السلام لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لابد لمن من القوت فاقصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصا ، ويؤيد قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ان حرقني كانت تكفي عائتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين ، لجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السيكي : لا يترتب بأن هو كان فضل عائته في المعاش لانه علل ذلك بمنزلة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما . قلت : وهذا ليس بما بدأ به لأن قسمة عمر كانت من الفتوح ، وأما ما يتعلق بحديث الباب فقيا يتعلق بما خلفه النبي صلى الله عليه وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأما رحمه الله أنه يدخل في لفظ « نفقة لسانى » كسوتين وسائر القوازم وهو كما قال ، ومن ثم استمرت المساكن التي كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم التي كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الجنس ، وإذا انضم قوله « ان الذي خلفه صدقة » إلى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحقق قوله « لا نورث » وفي قول عمر رضي الله عنه يرث نفسه ، إشارة إلى أن النورث في قوله « نورث » للتكلم خاصة لا للجمع ، وأما ما اشتهر في كتب أهل الاصول وغيرهم بلفظ « نحن معاشر الانبياء لا نورث » فقد أنكره جماعة من الأئمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ « نحن » ، لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « انا معاشر الانبياء لا نورث » الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من اتفق اصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطني في العلل ، من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ « ان الانبياء لا يورثون » ، قال ابن بطال وغيره : ووجه ذلك والله أعلم أن الله بهم مبالغين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرا كما قال (قل لا أسألكم عليه أجرا) وقال نوح وهو دونهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لتلايطن أنهم جمعا المال لوادهم ، قال : وقوله تعالى (وورث سليمان داود) حمله أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذلك قول ذكريا (فهب لي من لدنك وليا يرثني) وقد حكى ابن عبد البر أن العلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الانبياء لا يورثون ، وذكر أن من قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسماعيل بن حلية ، ونقله عن الحسن البصري حياض في شرح مسلم ، وأخرج الطبري من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن ذكريا (وانى خفت الموالي) قال : العصبية . ومن قوله (وهب لي من لدنك وليا يرثني) قال : يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رفعه مراسلا ورحم الله أخى ذكريا ما كان عليه من يرث ماله . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام « لا نورث ما تركنا صدقة » فيكون ذلك من

خصائصه التي أكرم بها ، بل قول عمر « يريد نفسه » يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ الخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئا كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقف ، قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئا مما كان يملكه فدخله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حرم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل لكون النبي كالأب لأمته فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . وقال ابن المثير في الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا تورث أنها تكون حبيسا ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحا أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المتقولات وأن الوقف لا يختص بالاعمار لعدم قوله « ما تركت بعد نفقة نسائي ، الخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ حين توفي أردن أن يبعن عثمان إلى أبي بكر يسألن ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله ﷺ « لا تورث ما تركنا صدقة » ، وأورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة ، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حديثي ابن شهاب ، وفي الموطأ الدارقطني من طريق القعني ، ويسألن عثمان ، وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفي الموطأ أيضا أرسان عثمان بن هفان إلى أبي بكر الصديق ، وفيه فقالت لمن عائشة وفيه « ما تركنا فهو صدقة » ، وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق وأورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده ، وهذا يوافق رواية معمر بن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ كما سمعه أبوها ، ويحتمل أن تكون انما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالب الأزواج ذلك والله أعلم

٤ - باب قول النبي ﷺ « من ترك مالا فلأهله »

٦٧٣١ - **حديث** عبد الله أخبرنا عن أبيه عن ابن شهاب حديثي أبو سلمة « من أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين لم يترك وقاء فقلنا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلأولاديه »

قوله (باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فلأهله) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعا قال » ، وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا . **قوله** في السند (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابه وأن معمر انفرد عنه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » . **قوله** (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) هكذا أورده مختصرا ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولهذه

« ان رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل : ترك لدينه قضاء ؟ فان قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وتقدم في الفرض وفي تفسير الاحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة » افرأ ان شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وفي حديث جابر عند أبي داود أن النبي ﷺ كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه » وقوله هنا « من مات وعليه دين ولم يترك وقاه فلعننا قضاؤه » يخص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « من توفي من المؤمنين وترك ديناً فلي قضاؤه » وكذلك قوله في الرواية الأخرى في تفسير الاحزاب « فان ترك ديناً أو ضياعاً فليأبني قانا مولاه أو وليه » فعرف أنه مخصوص بمن لم يترك وقاه . وقوله « فليأبني » أي من يقوم مقامه في السعي في وقاه دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما الضمير في قوله « مولاه » فهو للبيت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « دفأنا وليه » فلا داعي له ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفاية وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاه وأنه كان اذا وجد من يتكفل بوقاهه صلى عليه وأن ذلك كان قبل أن يفتح الفتح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولادة الأمر بعده ؟ والراجع الاستمرار ، لكن وجوب الوفاة إنما هو من مال المصالح . ونقل ابن بطال وغيره أنه كان ﷺ يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، ودل الاول قال ابن بطال : فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يحسن عن دخول الجنة لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلاً . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصدة ، وهو كن له حق وعليه حق ، وقد مضى أنهم اذا خصوا من الصراط حبسوا عند قطرة بين الجنة والنار يتفادون المظالم حتى اذا هذبوا ونفوا اذن لهم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أي معذبا مثلاً . واه أعلم . قوله (ومن ترك مالا فلورثته) أي فهو لورثته ونبتت كذلك هنا في رواية الكفعميني وكذلك مسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فليرثه حصته من كانوا » ومسلم من طريق الأخرج عن أبي هريرة « قال العصبه من كان » وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « قاله لموالي العصبه » أي أولياء العصبه ، قال الداودي : المراد بالعصبه هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ، لأن العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجمع على توزيعهم ويرث كل المال اذا انفرد ويرث ما فضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وهم من يلتقي مع الميت في أب ولو هلا ، سموا بذلك لأنهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أي أحاط به ، وقال الكرماني : المراد بالعصبه بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبه بطريق الاول ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا » فانه يتناول أنواع المنتسبين اليه بالنسب أو بالغير ، قال ويحتمل أن نكون من شرطية

٥ - باب ميراث الوفاة من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة شيئاً فالها النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان وإن كان معهن ذكرٌ بدىً بمن غيركم فيعطى فريضته ، فما بقي فلا ركنٍ ومن حظ الأنثيين

٦٧٣٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما عن النبي ﷺ قال : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر

[الحديث ٦٧٣٢ - أطرافه في : ٦٧٣٠ ، ٦٧٣١ ، ٦٧٤٦]

قوله (باب ميراث الولد من أبيه وأمه) لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وإن سفل ، قال ابن عبد البر : أصل ما بنى عليه مالك والشافعي وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت ، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيما قول علي بن أبي طالب ، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير التناذر إذا ظهر له ما يجب عليه الانقياد إليه . **قوله** (وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهن ذكر فلا فريضة لأحد منهن ويبدأ بمن شركهن فيعطى فريضته فابقي بعد ذلك فذكر مثل حظ الأنثيين ، قال ابن بطلان : قوله « وإن كان معهن ذكر » يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهن ممن له فرض مسمى كالآب مثلاً ، قال : ولذلك قال شركهن ولم يقل شركهن فيعطى الآب مثلاً فرضه ويقسم ما بقي بين الآب والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، قال : وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله ألحقوا الفرائض بأهلها . **قوله** (ابن طاوس) هو عبد الله . **قوله** (عن ابن عباس) قيل تفرد وهيب بوصله ، ورواه الثوري عن ابن طاوس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبى صحيح الوصول ، لمنازمة روح بن القاسم وهيبا عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزياد بن سعد وصالح عند الدارقطني ، واختلف على معمر فرواه عبد الرزاق عنه موصولاً أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلأ أخرجه الطحاوي ، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صححه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه ، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الفريقين قدم الوصل وانه أعلم . **قوله** (ألحقوا الفرائض بأهلها) المراد بالفرائض هنا الانصاء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصفه ونصفه والنصفان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها ما يستحقها بنص القرآن ، ووقع في رواية روح بن القاسم عن ابن طاوس اقسما المال بين أهل الفرائض على كتاب الله ، أى على وفق ما أنزل في كتابه . **قوله** (فابقي) في رواية روح بن القاسم فما تركت أى أبقى . **قوله** (فأولى) في رواية الكشميني « لأولى » ، بفتح الهجمة واللام بينهما وأو ساكنة أقل تقضيل من الولي بسكون اللام وهو الأقرب ، أى لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث ، وليس المراد هنا الأحق ، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الخضاء عن ابن ماهان في مسلم « فهو لأولى » ، بدل ونون وهي بمعنى الأقرب ، قال الخطابي : المعنى أقرب رجل من العصبة . وقال ابن بطلان : المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبة بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استوتوا اشتركوا ، قال : ولم يقصد في هذا الحديث من يدل بالأباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استوتوا في الميزة ، كذا قال ابن المنير . وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع الأم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع

ابن المخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فانهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وان كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ، ويستثنى من ذلك من يجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لام لقوله تعالى ﴿ للمسل واحد منهما السدس ﴾ وقد نقل الاجماع على أن المزداد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في باب ابني عم أحدهما أخ لأم والأخ زوج ، قوله (رجل ذكر) هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتليذه الغزالي د فلأولى عصبه ذكر ، قال ابن الجوزي والمندري : هذه اللفظة ليست بحفظة ، وقال ابن الصلاح : فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبه في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظن أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله د فليثمه عصبته من كانوا ، قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبه المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المعلوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى النزول فيجب بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي : إنما كرر للبيان في اعتبه بالذكورة ليعلم أن العصبه اذا كان حما أو ابن عم مثلا وكان معه أخت له أن الأخت لا تراث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعب بان هذا ظاهر من التعبير بقوله (رجل) والاشكال ياق إلا أن كلامه ينحل الى أنه لتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن لبون ذكر ، وزيه القرطبي فقال : قيل انه لتأكيد اللفظي ، ورد بأن العرب إنما تؤكد حيث يفيد قاعدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توم انجاز وليس ذلك موجودا هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لمعلق الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى التجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيدي مروت برجل رجل أبوه فلماذا احتاج الكلام الى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أهم من الذكر والأنثى . وقال ابن العربي : في قوله ذكر الإحاطة بالميراث إنما تكون الذكر دون الأنثى ، ولا يرد قول من قال ان البنت تأخذ جميع المال لأنها إنما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة مختصة بالسبب الواحد وليس الا الذكر فلماذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدح . وقيل إنه احتراز عن الغنى في الموضعين فلا تؤخذ الغنى في الزكاة ولا يجوز الغنى المال اذا انفرد ، وقيل للاهتمام بالجنس ، وقيل للإشارة إلى السكال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لنفي توم اشتراك الأنثى معه لئلا يحمل على التغليب ، وقيل ذكر تنبيهها على سبب الاستحقاق بالعصبة وسبب التجميع في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وسكته أن الرجال تلحقهم المئون كالقيام بالعيال والضيافان وإرفاد القاصدين ومواساة السائلين وتحمل الترامات وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه القاضي عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتعصيب بالذكرية التي بها القيام على الإناث ، وأصله لما زرى فانه قال بعد أن ذكر استشكل ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن الى أهل منها ومن عدد إلى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت غناض وسنا أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن لبون أهل سنا لكنه أدنى قدر أخته بقره ذكر على أن الذكورية تبغضه حتى يصير مساويا لبنت غناض مع كونها أصغر سنا منه ، وأما في الفرائض

فلما علم أن الرجال هم الماتمون بالأمور وفهم معنى التعصيب وترى لم العرب ما لا ترى النساء ففسر بلفظ ذكر
 إشارة إلى العلة التي لأجلها اختص بذلك ، فهما وإن اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على
 ذلك لكن متعلق التنبيه فهما مختلف ، فانه في ابن اللبون إشارة إلى النفس وفي الرجل إشارة إلى الفضل ، وهذا
 قد لحظه القرطبي وارتضاء . وقيل انه وصف لأولى لا لرجل قاله السهيلي وأطال في تقريره وتبيحه به فقال : هذا
 الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح إضافته إلى من أوتي جوامع
 السلم واختصر له الكلام اختصارا فقالوا : هو لمعت لرجل ، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون
 الرجل إلا ذكرا وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما ذهبوا لنقص
 فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد اتفقوا على أن الميراث يجب له
 ولو كان ابن ساحة ثلاثا في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سبق لبيان أن يستحق الميراث
 من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما ذهبوا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت
 هذا نقوله « أولى رجل ذكر » يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل وصاب لا من قبل بطن ورحم ،
 فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فقبر
 عن الصلب بقوله « أولى رجل » ، لأن الصلب لا يكون إلا رجلا فأقاد بقوله « لأولى رجل » نفي الميراث عن الأولي
 الذي هو من قبل الأم كالحال ، وأقاد بقوله « ذكر » نفي الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل
 صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الاشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان عفوضا ظن نعمنا لرجل ولو كان
 مرفوعا لم يشكل كان يقال فوارثه أولى رجل ذكر ، والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل
 كان بعض ما يضاف إليه كفلان أهم إنسان فمتناه أهم الناس فتوم أن المراد بقوله « أولى رجل » ، أول الرجال وليس
 كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافة النسب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرعاء لا أخو الجلاء ،
 قال : فالأولى في الحديث كالولي . فإن قيل كيف يضاف للواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في
 النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءاً منه كقوله ^{عليه السلام} في البر « بر أمك ثم أباك ثم أدناك » ، قال وعلى هذا
 فيكون في هذا الكلام ما أوجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالمدته الذي وفق وأعان انتهى كلامه .
 ولا يخفى من استغراق . وقد لحظه السكرواني فقال : ذكر صفة لأولى لا لرجل ، والأولى بمعنى القريب الأقرب
 فسكانه قال : فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل وصاب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولى من حيث المعنى مضاف
 إلى الميت ، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأقاد بذلك نفي للميراث عن الأولى الذي من جهة الأم كالحال ، وبقوله
 ذكر نفيه عن النساء بالعصوبة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدته ولم
 أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبيح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والمسلم عند الله تعالى . قال
 النووي : أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع صاحب
 قريب ، والعصبة كل ذكر يدلي بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى ، ففي انفراد أخذ جميع المال ، وأن كل
 مع ذوى فروض غير مستقرقين أخذ ما بقي ، وإن كان مع مستقرقين فلا شيء له . قال القرطبي : وأما تسمية
 الفقهاء الاخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت أشبه

العاصب ، قلت : وقد ترجم البخاري بذلك كما سيأتي قريباً . قال الطحاوي : استدل قوم - يعني ابن عباس ومن تبعه - بحديث ابن عباس على أن من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان لأبنته النصف وما بقي لأخيه ولا شيء لأخته ولو كانت شقيقة ، وطردوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبه فقالوا لا شيء . لما مع البنت بل الذي يبقى بعد البنت للعصبه ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى (أن أسروا ملك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت عاقل ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم ينصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكراً بل ورثوا معه شقيقته وهي أختي ، قال فلم بذلك أن حديث ابن عباس ليس على صومه بل هو في شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعمامة فإن للبنت النصف وما بقي لأم دون العممة إجماعاً ، قال فانتضى النظر ترجيح الحق الأخت مع الأخ بالابن والبنت بالابنم والعممة ، لأن الميت لو لم يترك إلا أماً وأختاً شقيقة تين فالأخت بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عملاً وعممة فإن المال كله لأم دون العممة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقي للأخ ، وأن معنى قوله تعالى (ليس له ولد) إنما هو ولد يورث المال كله لا الولد الذي لا يورث ، وأقرب العصباء البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفرد واحد منهم ، فإن اجتمعا فسيأتي حكمه ، ثم بنو الأخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ، ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى باب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين ، واستدل به البخاري على أن ابن الابن يورث المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والنصيب ، وسيأتي جميع ذلك واللبث فيه

٦ - باب ميراث البنات

٦٧٣٣ - **عمر بن الخطاب** المجدي حدثنا سفیان حدثنا الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال مرصت بمكة مرضاً فأشفيت منه على الموت ، فأناني النبي ﷺ يهودتي ، فقلت يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس يرثني إلا ابنتي ، أفأصدق بشئ مالي ؟ قال : لا ، قال : قلت فاشطر ، قال : لا ، قلت : الثالث ؟ قال : الثالث كبير ، إنك إن تركتَ وذاك أغنياء خير من أن تتركهم مائة يكفون للناس ، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى الأقمه ترفئها إلى في امرأتك ، فقلت يا رسول الله أخلف عن هجري ؟ فقال لن تخلف بعدى فعمل علاتريد به وجه الله لا أردت به رغبة ودرجة ، ولهذا أن تخلف بعدى حتى ينفق بك أقوام ويصربك آخرون ، ولكن الهائس سعد بن خولة ، يرفي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة ، قال سفیان : وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي

٦٧٣٤ - **حَرْشَا** عُمُو بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية شَيْدَانُ عَنْ أَشَمَةَ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ «أَنَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِالْبَيْتِ مَعْلُماً وَأَمِيراً، فَسَأَلَنَاهُ عَنْ رَجُلٍ نَوْنَى وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأَخْتَهُ فَأَعطَى الْإِبْنَةَ النِّصْفَ وَالْأَخْتَ النِّصْفَ»

[المحدث ٦٧٣٤ - طرقة في: ٦٧١٩]

قوله (باب ميراث البنات) الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى (ووصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في كتاب المير، وحتى أن بعض فقهاء الجاهلية ورث البنات لكن سوى بينهما وبين الذكر وهو عامر بن جشم بنعجم الجهمي وفتح المجمة، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى (فان كن نساء فوق اثنتين) حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذا حكم ما زاد على البنتين، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور، واختلف في مأخذهم فقيل حكمهما حكم الثلاث فأزاد، ودليه بيان السنة فان الآية لما كانت عملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما، وذلك واضح في سبب النزول فان العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال ﷺ لما ديعق في ذلك، فنزلت آية الميراث، فأرسل إلى العم فقال أعط بنتي سعد الثلثين، فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ المكتتاب بالسنة فانه بيان لانسح، وقيل بالتباس على الاختين وهما أولى لما يختص بهما من أنهما أمسرحا بالميت من أخته فلا يقصر بهما عنهما، وقيل إن لفظ فوق، في الآية تعميم وهو غلط، وقال الميرد: يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأبى فانه كان الواحدة الثلث كان البنتين الثلثان، وقال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن: يؤخذ ذلك من قوله تعالى (لذكر مثل حظ الأنثيين) لأنه يقتضي أنه إذا كان ذكر وأبى فللذكر الثلثان وللأبى الثلث، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحققتها البنت مع أبى، فلهذا يعارقب الأول. وقال السهيلي: يؤخذ ذلك من المعنى بلام التعريف التي للجنس في قوله وحظ الأنثيين، فانه يدل على أنها استحققتا الثلثين وأن الواحدة لما مع الذكر الثلث، وكان ظاهر ذلك أنهم لو كن ثلاثاً لاستووين المال لذلك ذكر حكم الثلاث فأزاد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ. وقال صاحب الكشف: وجهه أن الذكر كما يجوز للثنتين مع الواحدة فالثان كذلك يجوزان الثلثين، فها ذكر ما دل على حكم اثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثلثين وهو منترع من كلام القاضي، وقرره الطائي فقال: اعتبر القاضي الفاء في قوله تعالى (فان كن نساء) لأن مفهوم ترتيب الفاء ومفهوم الوصف في قوله (فوق اثنتين) مشعران بذلك، فكانه لما قال (لذكر مثل حظ الأنثيين) علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأبى إذا اجتمعا، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم البنتين لأن الذكر كما يجوز للثنتين مع الواحدة فالثان يجوزان الثلثين، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثلثين فقال (فان كن نساء فوق اثنتين) فنظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفراد، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثلثين حكم الذكر مطلقاً، واعترض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لما للثنتين في صورة

ما ، وليست هي صورة الاجتماع دائما اذ ليس للبتين مع الابن الثلثان ، والجواب عنه عسر إلا إن انضم اليه ان الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية ففهم أن قوله (فوق اثنتين) لانتفاء الزيادة على الثلثين لا لاثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيل أن الاثنتين لا يستمر للثلاثان حفظهما في كل صورة وانه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثالث ، وقد مضى شرحه مستوفى في الرصايا ، والفرغ من قوله « وايس يرثني الا ابنتي » وقد تقدم أن الذي نفاه سعد أولاده والا فقد كان له من العصبات من يرثه ، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت ، وسيأتي شرحه قريبا في باب ميراث الأخوات مع البنات ، ومن وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور في سنده هر هاشم بن القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم المخاري ، وقد أخرجه يزيد بن هارون في كتاب القرائن ، له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العصبية بقية المال ، فقالت له إن معاذاً قضى فيها بالبن فذكره قال فقال له أنت رسول إلى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه

٧ - **باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن** ، وقال زيد وله الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن ذؤنهم ولد ذكر ثم ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن ٦٧٣٥ - **حريش** مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طماس عن أبيه « عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ اَلْحَقُوا الْفَرَاضَ بِأَهْلِهَا فَا بَقِيَ فَمَوْلَى لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ »

قوله (ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن) أي للميت أصله سواء كان أباه أو عمه . **قوله** (وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خاتمة بن زيد عن أبيه ، وقوله « بمنزلة الولد » أي الصلب وقوله « إذا لم يكن ذؤنهم » أي بينهم وبين الميت ، وقوله « ولد ذكر » احتراز به عن الأنثى ، وسمعت لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت لكشميني وهي في رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله « يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون » أي يرثون جميع المال إذا انقرضوا ويحجبون من ذؤنهم في العاقبة عن بينه وبين الميت مثلاً اثنان فصادقا لم يرد تقييدهم بهم من كل جهة ، وقوله في آخره « ولا يرث ولد الابن مع الابن » تأكيد لما تقدم ، فإن حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن ذؤنهم إلى آخره بطريق المضموم . ثم ذكر حديث ابن عباس « اَلْحَقُوا الْفَرَاضَ بِأَهْلِهَا » وقد مضى شرحه قريبا ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجا وأبا وبنتا وابن ابن وبنت ابن : تقدم الفروض للزوج الربع والأب السدس والبنت النصف وما بقي بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الانثيين ، فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقا لقوله فابقي فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجهمور بقوله تعالى (في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وقد أجمعوا أن بنى البنين ذكورا وإناثا كالبنين عند فقد البنين إذا استوفوا في التحدد ، فبلى هذا يخص هذه الصورة من عموم « فلأولى رجل ذكر »

٨ - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٧٣٦ - حدثنا آدمُ حدثنا شعبةُ حدثنا أبو قيسٍ « سمعت هُزَيْلَ بنَ شرحبيلَ قال: سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأختٍ ، فقال: للابنة الثلثُ والابنة النصف واثنتان من مسعودٍ فسيُتأبى ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال: لقد ضللتُ إذا وما أنا من المهتدين ، أفضى فيها بما قضى النبي ﷺ : للابنة النصف ولابنة الابن السادس تسكلةً للثلاثين وما بقي فالأخت ، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقوله ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني ما دام هذا الخبرُ فيكم »

[الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في : ٦٧٤٢]

قوله (باب ميراث ابنة ابن مع ابنة) في رواية الكشي: « مع بنت » . **قوله** (حدثنا أبو قيس) هو عبد الرحمن بن مروان بفتح المنة وسكون الراء ، وهزيل بالزاي مصغر ووقع في كتب كثير من العلماء . هذا بالذال المعجمة وهو تحريف ، هو ابن شرحبيل وهو الراوي عنه كوفيان أوديان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن . **قوله** (سئل أبو موسى) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي : جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وهو الأمير وإلى سلمان بن ربيعة الباهل فسألهما ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعمش عن أبي قيس لكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا لأرمذى وابن ماجه والطحاوي والدارمي من طريق سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان حل قضاء الكوفة . **قوله** (واثنتان من مسعود فسيُتأبى) في رواية الأعمش والثوري للشارع ، فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة وفيها أيضاً « فسيُتأبى » ، وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتهد في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقهما ، ويحتمل أن يكون سبب قوله « اثنتان من مسعود » الاستنباط . **قوله** (فقال) وأنه لو خالفها عامدا لضل . **قوله** (أفضى فيها بما قضى النبي ﷺ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان فقالنا ابن مسعود كيف أقول ، يعني مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره . **قوله** (فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقوله ابن مسعود) فيه إشارة إلى أن هزيل الراوي توجه مع السائل إلى ابن مسعود فسمع جوابه فماد إلى أبي موسى معهم فأخبروه . **قوله** (لا تسألوني ما دام هذا الخبر) بفتح المهملة وبكسرهما أيضاً وسكون الموحدة حكاه الجوهري ورجح الدكتور وجزم الفقهاء بأنه بالكسر وقال سبي بام الخبر الذي يكتب به ، وقال أبو عبيد الحارثي هو العالم بتحجير الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع الحديثين وأنكر أبو الميثم الكسري ، وقال الراغب سبي العالم حبراً لما يبق من أثر علمه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أمر أبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميراً ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة ، قال ابن بطال : فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لاص في المسألة ولا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك ، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع إليها ، وفيه ما كانوا عليه من الانصاف

والاعتراف بالحق والرجوع إليه ، وشهادة بعضهم ببعض بالعالم والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله ، وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضا رجع كأبي موسى ، وسلمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس : « ما أبقيت الفرائض فلأولى رجل ذكر » من يكون أقرب العصبية إلى الميت ، لو كان هناك عصبية أقرب إلى الميت ولو كانت أثني كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ جعل الأخوات من قبل الأب مع البنات عصبية فصرن مع البنات في حكم المذكور من قبل الإثبات ، وقال غيره : وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ذكر أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد بالذكر وإن كان الإناث أيضا أولادا بالحقيقة ولكن هو امر شائع وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ وقال ﴿ إِنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ وقال حكاية عن الكافر الذي قال ﴿ لَا تَمْنُنْ بِالْأَوْلَادِ وَلَا بِالْأَخَوَاتِ ﴾ قال ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ على الولد الذكر لم يمنع الأخوات الميراث مع البنات ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أم فإنه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به المذكور دون الإناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونهض الحكم إذا خالف النص . قلت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لا يثق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن الخاص ، وقد نقل ابن الحاجب الاجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن الخاص ، وتعب بأن أبوي اسحق الاسفرائيني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ؛ وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والنقل : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الامر والنهي المطلق

٩ - باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجدل أب ، وقرأ ابن عباس ﴿ يَا بَنِي آدَمَ - وَانْبِئَتْ رَجُلَةً آبَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ولم يذكر أن أحدا خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرث أنا ابن ابني . ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة

٦٧٣٧ - حَرْشُ سَلْجَانِ بْنِ حَرْبٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ لُبِّ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَلْحَقُوا الْفَرَّائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلأولى رجل ذكر »

٦٧٣٨ - **عز** أبو ممر حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو ب' عن هكرمة عن ابن عباس قال أما الذي قال رسول الله ﷺ : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لا اتخذته ، ولكن خلة الإسلام أفضل - أو قال - خير ، فإنه أنزله أبا - أو قال - قضاة أبا ،

قوله (باب ميراث الجد مع الأب والاخت) المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالاخت الاختاء ومن الأب ، وقد انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب . **قوله** (وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب) أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب اقتراب الوالد ، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر ، والمعروف من المذكورين الأول ، قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أبا يرث ويحجب ما يحجب ، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع ، وقد جاء من طريق أخرى ، وإذا حمل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت تسقط بالأب ولا تسقط بالجد ، واختلف في صورتين إحداهما أن بن العمات والأعيان يستقلون بالأب ولا يستقلون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه ، والآخر مع الأب وأحد الزوجين تأخذ تلك ماق ومع الجد تأخذ تلك الجميع إلا عند أبي يوسف فقال هو كالأب ، وفي الآثار بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا . فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أبا ، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله ، وبسند صحيح أيضا إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وفي لفظه أنه جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب ، وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا ، وكذا مضى في المناقب موصولا عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أبا . وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نعيم المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب ، وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه أنه جعل الجد أبا ، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث عن طاوس أن عثمان وابن عباس كانا يجعلان الجد أبا . وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولا من طريق ابن أبي مليكة قال : كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال : إن أبا بكر أنزله أبا ، وفيه دلالة على أنه أفتاهم بمثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبيرة قال : كنت كاتباً لعبد الله بن حبة فأنه كتب ابن الزبير أن أبا بكر جعل الجد أبا . **قوله** (وقرأ ابن عباس : يا بني آدم - وانبتت ملة آباءني إبراهيم وإسماعيل ويعقوب) أما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى (يا بني آدم) فوصله محمد بن نعيم من طريق عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجد ؟ قال : أي أب لك أكبر ؟ فسكت ، وكأنه عي عن جوابه ، فقلت أنا : آدم ، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى (يا بني آدم) أخرجه الدارمي من هذا الوجه . وأما احتجاجه بقوله تعالى (وانبتت ملة آباءني) فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب وقرأ (وانبتت ملة آباءني) الآية ، واحتج بعض من قال بذلك بقوله ﷺ : أنا ابن عبد المطلب ، وإنما هو ابن ابنته . **قوله** (ولم يذكر) هو بعض أوله على البناء للمجهول .

قوله (أن أحداً خالف أباً بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون) كأنه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سبب ، انصنف معاذ وأبو الدرداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضاً عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشرح والشعبي ، ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه وذواد وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى تورث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه . **قوله** (وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرت أنا ابن ابني) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالأب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا ينقص منه وأنه ذو فرض أرعصب وعلي أن من ترك ابناً وأباً أن للأب السدس والباقي للابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابناً وعلي أن الجدة يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالعزل أم لا ، وافقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأم عن الثلث كالابن سواء ، فلأن رجلاً ترك أبوية وابن ابنته كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أباً جده وعمه أن المال لأبي جده دونهم ، فينبغي أن يكون لوالده أبيه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما أن أباه أولى من أولاد أبيه ، وعلى أن الأخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فجمعهم الجد كما جمعهم الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بنى الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وقال الشيباني : لم يرز يد بن ثابت لأحجاج ابن عباس بقوله تعالى (يا بني آدم) ونحوها ما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام الذرية والتعريف فغير بالبنوة ولو عبر بالولادة لكان فيه معان ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى (يوصيك الله في أولادكم) ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضاً فلفظ الولد يليق بالمراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده ، وكذلك كان من يلقب ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولا ولده ، ومن ثم قال في آية التحريم (وحلائل أبنائكم) إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتاج إلى أن يقول من أصلابكم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن . **قوله** (ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فله من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء ونحوها بحديث دأرضكم زيد ، وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالارسال ، ورواه الدارقطني والحطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرائي ، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال دأول جد ورت في الإسلام عمر فأخذه ماله ، فأناؤه على وزيد - يعني ابن ثابت - فقال ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله دأناؤه الخ ، لكن قال دأفاد عمر أن يمتاز المال فقلت له : يا أمه المؤمنين انهم شجرة دونك ، يعني بنى أبيه ، وأخرج الدارقطني

بسند قوى عن زيد بن ثابت أن عمر أناه فذكر قصة فيها د أن مثل الجمد كمثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجس الماء الى الساق وان قطعت الثاني رجس الماء الى الأول ، فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قلة في الجمد قولا وقد أمضيت به ، وأخرج الدارمي من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال ، قال عمر خذ من الجمد ما اجتمع عليه الناس ، وهذا منقطع ، وأخرج الدارمي من طريق ديس الخياط عن الشعبي قال دكان عمر يقاسم الجمد مع الأخ والأخوين فاذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السادس ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري د حدثني سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وقبيصة بن ذؤيب أن عمر قنع أن الجمد يقاسم الأخوة الأب والام والأخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث ، فان كثرت الإخوة أعطى الجمد الثلث ، وأخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال د اني لاحظت عن عمر في الجمد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضها ، وروينا في الجزء الحادى عشر من د فوائد أبي جعفر الرازي ، بسند صحيح الى ابن هون عن محمد ابن سيرين د سألت عبيدة عن الجمد فقال : قد حفظت عن عمر في الجمد مائة قضية مختلفة ، وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وتناول البراد صاحب المسند قوله د قضايا مختلفة ، هل اختلاف حال من يرث مع الجمد كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو د ينقض بعضها بعضها ، وسيأتى عن عمر أقوال أخرى . وأما على فأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي د كتب ابن عباس الى علي يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب اليه أن اجمع له كأحدهم وابع كتابي ، وأخرج الدارمي بسند قوى عن الشعبي قال د كتب ابن عباس الى علي - وابن عباس بالبيعة - اني أتيت محمد وستة إخوة ، فكتب اليه علي أن أعط الجمد سبعا ولا تعطه أحدا بعده ، وبسند صحيح الى عبد الله بن سلة أن عليا كان يعمل الجمد أغا حتى يكون سادسا ، ومن طريق الحسن البصري أن عليا كان يشارك الجمد مع الإخوة الى السادس ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن علي نحوه ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجمد السادس ، وأخرج يزيد بن هارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتى عن علي أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوي من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثت أن عليا كان ينزل بنى الإخوة مع الجمد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل غيره ، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة . وأما عبد الله ابن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي اسحق السبيعي قال : دخلت على شرح وعنده عار - يعني الشعبي - وعبد الرحمن بن عبد الله - أي ابن مسعود - في فريضة امرأة منا تسمى العالبة تركت زوجها وأما وأخاها لأبها وجدها ، فذكر قصة فيها : فأنبت عبيدة بن عمرو - وكان يقال ليس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور - فسأته فقال : ان شئتم نيا بكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا الجمل فزوج ثلاثة أسهم النصف وللأم ثلث مابق وهو السادس من دأس المال وللأخ سهم ولجد سهم ، وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما على جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيد بن نضلة قال : كان عمر وابن مسعود يقاسمان الجمد مع

الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن نصر مثله سواء وزاد : ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أُرانا إلا قد أجهضنا بالجد ، فإذا جاءك كتابنا بهذا فاقسم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر إلى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجهضنا بالجد فأعطاه الثلث ، ثم قدم على هاتنا - يعنى السكوفة - فأعطاه السدس ، قال عبيدة فريهما في الجماعة أحب إلى من رأى أحدهما في الفرقة . ومن طريق هيب بن فضالة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراه آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها : قال زيد بن ثابت وكان رأى أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن أخته من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق اسماعيل القاضي عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأى أن الأخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين - يعنى عمر - يعطيه بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الأخوة وقلتها . قلت : فاختلاف الثقل عن زيد ، وأخرج هيب الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والأخوة ما بقي وبقي السدس للأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالأخوة من الأب مع الأخوة الأشقاء ولا يرث الأخوة للأب شيئاً ولا يعطى أحداً من الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : نفرد زيد من بين الصحابة في معادلتهم الجد بالأخوة بالأب مع الأخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء الثنائين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الأخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لدعائهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة . وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال : إنما أقول في ذلك برأى كما تقول أنت برأيك . وقال الطحاوي : ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد أن كان معه إخوة أشقاء فاقسم مادامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا يرث الأخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا يرث الأخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والأخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد غير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الأكدرية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف في الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ، ومذهب أحمد أنه كواحد الأخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذي فرض بعده لاحظ من مقاسمة كإخاء أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكدرية المشار إليها تدعى أربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فلزوج النصف وللأم الثلث ولجد السدس وللأخت النصف ، ونصح من سبعة وعشرين لزوج تسعة والام ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

ما فرض أربعة يوزع بينهم ميراث ميتهم بفرض واقع
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما يبقى لثانهم بمحكم جميع

وثالث من بعد ذلك الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس والحقرا الفرائض، وقد تقدم شرحه، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض يصرف لأقرب الناس الميت فكان الجد أقرب فيقدم، قال ابن بطال: وقد احتج به من شرك بين الجد والأخ فانه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء، ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الأم من الثلث إلى السدس ولأن الجد إنما يدل بالميت وهو ولد ابنه والأخ يدل بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الأب لأن الابن ينفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتعصيب الأخ تعصيب بنوة وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة في الإرث، ولأن الأخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت، ولأن الأخ يعصب أخوته بجلال الجد فاستمتع من قوة تعصبيه عليه أن يسقط به. وقال السهيلي: الجسد أصل ولكن الأخ في الميراث أقوى سببا منه لأنه يدل بولاية الأب فالولادة أقوى الأسباب في الميراث فان قال الجد وأنا أيضا ولدت الميت قيل له إنما ولدت والده وأبوه ولد الأخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولدا إلا بواسطة وإن شاركة في مطلق الولدية. ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب، وقوله «أفضل» أو قال خير، شك من الرازي وكذا قوله «أنزه أبا أو قال قضاء أبا»

١٠ - باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

٦٧٣٩ - **حديث** محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين؛ فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل المرأة الثلث والثلث والثلث»

قوله (باب ميراث الزوج مع الولد وغيره) أي من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وإنما يحطه الولد عن النصف إلى الربع. ذكر فيه حديث ابن عباس «كان المال - أي الخلف عن الميت - للولد والوصية للوالدين» الحديث، وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً والحمد لله. قال ابن المنذر: استشهد البخاري بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح إشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وإنما على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة، وأفاد السهيلي أن في الآية التي نستعنها وهي (يوصيكم الله) إشارة إلى استمرارها، فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة المحكم (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً) الآية. **قوله** (وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس) أفاد السهيلي أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما ليستمر فيهما فلا يحذف جما إن كثرت الأولاد مثلاً، وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التربة ونحوها، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالاتفاق والنصرة ونحو ذلك، وهو صحت الأم عن ذلك بأمر الولد بتفضيلها على الأب في البر في حال حياة الولد. انتهى ملخصاً. وأخرج عبد بن حميد عن طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لأنه يتولى إنكاحهم والاتفاق عليهم دون الأم

١١ - باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

٦٧٤٠ - **حَرْشَانُ** نُتِيبَةُ حَدَّثَنَا الْيَشُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَدْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لُحْيَانَ سَقَطَ مِيتًا بِغَرَّةٍ عَهْدٍ أَوْ أُمَةٍ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَفَى لَهَا بِالْفَرَقِ تَوَفَّيَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا »

قوله (باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره) أى من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بمال ، بل يحيط الولد الزوج من النصف إلى الربع ، ويعطى المرأة من الربع إلى الثمن . ذكر فيه حديث أبى هريرة قصة المرأة التي حُرِّبَتْ الأخرى فأَسْقَطَتْ جَنِينًا ثُمَّ مَاتَتِ الضَّارِبَةُ فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَدْنِ بِغَرَّةٍ وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ وَأَنَّ مِيرَاثَ الضَّارِبَةِ لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا ، وَسَيَأْتِي شَرْحَهُ مُسْتَوْفًى فِي كِتَابِ الْبَنَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ عَلَى التَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ ، لِأَنَّ مِيرَاثَ الضَّارِبَةِ لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا لَا لِعَصَبَتِهَا الَّذِينَ دَقَلُوا عَنْهَا فَوُرِثَ الزَّوْجُ مَعَ وَلَدِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْآبُ هُوَ الْمَيِّتُ لَوُرِثَ الْآمُ مَعَ الْأَوْلَادِ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ التَّيْنِ . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ عَصَبَةٌ بِغَيْرِ وَلَدٍ

١٢ - باب ميراث الأخوات مع البنات عَصَبَةٌ

٦٧٤١ - **حَرْشَانُ** يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَالِيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْأَسَدِ قَالَ « قَفَى فِينَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « النِّصْفُ لِلْإِبْنَةِ ، وَالنِّصْفُ لِلْأَخْتِ » ، ثُمَّ قَالَ سَالِيَانُ : قَضَى فِينَا وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

٦٧٤٢ - **حَرْشَانُ** عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْبَنَةِ الْإِبْنِ السَّدَسُ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ »

قوله (باب ميراث الأخوات مع البنات عَصَبَةٌ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَخَوَاتِ عَصَبَةُ الْبَنَاتِ فَيُرِثْنَ مَا فَضَلَ عَنْ الْبَنَاتِ ، فَمَنْ لَمْ يَخَفْ إِلَّا ابْنَتًا وَأَخْتًا فَلِلْبَنَةِ النِّصْفُ وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ الْبَاقِي عَلَى مَا فِي حَدِيثِ مَعَاذٍ وَإِنْ خَلْفَ بَنَتَيْنِ وَأَخْتًا فَلِلْمُتَّامَتَيْنِ النِّصْفُ وَالْأُخْتِ مَائَتِي ، وَإِنْ خَلْفَ بَنَتًا وَأَخْتًا وَبَنَتِ ابْنِ فَلِلْبَنَةِ النِّصْفُ وَلِلْبَنَةِ الْإِبْنِ ثَمَنُكَ الثَّلَاثِينَ وَالْأُخْتِ مَائَتِي عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْرُودٍ ، لِأَنَّ الْبَنَاتِ لَا يُرِثْنَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِينَ ، وَلَمْ يَخَفْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَانْهَكَهُ أَنْ يَقُولَ : لِلْبَنَةِ النِّصْفُ وَمَائَتِي لِلْعَصَبَةِ وَابْنُ الْأَخْتِ شَيْءٌ ، وَكَذَا لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثِينَ وَلِلْبَنَةِ وَبَنَتِ الْإِبْنِ كَمَا مَضَى وَالْجَائِزُ لِلْعَصَبَةِ ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ عَصَبَةٌ وَدَ الْفَضْلُ عَلَى الْبَنَتِ أَوْ الْبَنَاتِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ . قَالَ : وَلَمْ يَوَافِقْ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ إِلَّا أَهْلُ الظَّاهِرِ . قَالَ : وَحُجَّةُ الْجَمَاعَةِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَنَّ عَدَمَ الْوَلَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ) إِنَّمَا جَمَلَ شَرْطًا فِي فَرْضِهَا الَّذِي تَقَاسِمُ بِهِ الْوَرِثَةَ لَا فِي تَوَرُّثِهَا مُطْلَقًا ، فَإِذَا عَدِمَ الشَّرْطَ سَقَطَ الْفَرْضُ ، وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ أَنْ تَرِثَ بِمَعْنَى

آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطا إذا لم يكن ولد ، ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلا ، فكذلك الأخ من أخته . أعلم . قوله (عن سليمان) هو الأعمش وإبراهيم هو البخمي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الراوى عنه . قوله (ثم قال سليمان قضى فينا) ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ (القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعمش وهو موصول بالسند المذكور ، وحاصله أن الأعمش روى الحديث أولا بإثبات قوله « على عهد رسول الله ﷺ » فيكون مرفوعا على الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفا ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن القاسم بن ذكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدنا محمد بن ديد الأحملي حدثنا خالد بسنده باللفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت : وقد معنى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود ابن يزيد قال « أتانا معاذ بن جبل باليمن معلما وأميرا ، فسألناه عن رجل فذكره ، وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن كما معنى صريحا في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو داود والداوقاني من وجه ثالث عن الأسود « أن معاذ ورث . » فذكره ، وزاد « هو باليمن ونفى الله ﷺ يومئذ حتى ، ولقد أرقطني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعث رسول الله ﷺ » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك . قوله (عبيد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عبيد الرحمن ، وقد معنى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة أبي موسى وجرم فيه بقوله « لأقضي فيها بقضاء النبي ﷺ » ، وأما قوله هذا « أو قال قال النبي ﷺ » فهو شك من بعض رواة ، وأكثر الرواة أنبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند الثنائي وغيره « سأقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ » ، ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فإن ابن معهود يومئذ لم يكن قاضيا ولا أميرا

١٣ - باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣ - **حديث** عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال « سمعت جابرا رضي الله عنه قال : دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نصّح عليّ من وضوئه فأقمت فقلت يا رسول الله إنما لي أخوات ، فنزلت آية الفرائض »

قوله (باب ميراث الأخوات والإخوة) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض ، والفرض منه قوله « إنما لي أخوات » فإنه يقتضى أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الأخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر لتصريح بهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوة الأشقاء أو من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان والأخ الجميع فإذا بقسمته السوية ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء . للمذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع

في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم واختين لأن واح شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان على وابن وأبو موسى لا يشركون الأخوة ولو كانوا أشقاء مع الأخوة لأنهم عصبة وقد اختلفوا في المراض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين

١٤ - باب ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾ ، قل الله يفتيكم في الكلالة إن أسأروا حلق ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا الأخوة رجالاً ونساء فلأذكر مثل حظ الأنثيين ، يبين الله لكم أن تستلوا ، والله بكل شيء عليم ﴿

٦٧٤٤ - حديث عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن عن ثوبان رضي الله عنه قال آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾

قوله ﴿ باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ ذكر فيه حديث البراء من طريق أبي إسحق عنه وآخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، وأراد بذلك ما فيها من النصيب على ميراث الأخوة ، وقد أخرج أبو داود في المراسيل ، من وجه آخر عن أبي إسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن د جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلالة ؟ قال : من لم يترك ولداً ولا والداً فوريثه كلالة . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال : إني لأدع بمدى شيئاً أم عندي من الكلالة ، وما دأجت رسول الله ﷺ ما راجعته في الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء . وقد اختلف في تفسير الكلالة ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنت ؟ وكذا في الجد هل ينزل منزلة الأب فلا ترث معه الأخوة ؟ قال السبلي : الكلالة من الأكليل المحيط بالراس لأن الكلالة وراثية تسكنت العصبة أي أحاطت بالميت من الطرفين ، وهي مصدر كالقراءة ، وسمى أقرباء الميت كلالة بالمصدر كما يقال م قرابة أي ذور قرابة ، وإن عتبت المصدر قلت ورثوه عن كلالة ، وتطلق الكلالة على الورثة مجازاً . قال : ولا يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره معنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلالة في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الأخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت ، والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن التقييد ، ومثله قوله تعالى ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴾ أي يحيط بعيراتها . وأما الآية الثانية : فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها باللفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنت . وقال ابن المنذر : الاستدلال بآية الكلالة على أن الأخوات عصبة لطيف جداً ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو مقدار الفرض لا أصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فن ذلك قوله ﴿ ولا يورثه لكل واحد منها السدس مما ترك ﴾ إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث في تغيير القدر ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم

يكن ولد ، فان كان والد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث ، وليس هناك قدر يتغير اليه الا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك ان ترث الأخت مع الابن لانه خرج بالاجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله اعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلاهما قال بظنه ، وتعب بان الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك

١٥ - باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر زوج

وقال علي : للزوج النصف وللأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان

٦٧٤٥ - حدثنا محمود أخبرنا حميد الله عن إسماعيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ أنا أولى بالمومنين من أنفسهم ، فمن مات وترك مالا فإله لموالي العصبة ، ومن ترك كلا أو ضياعا فإنا وليه ، فلا دعي له . الكل : العيال

٦٧٤٦ - حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : الحقوا للفرائض بأهلها ، فما تركت الفرائض فلاولي رجل ذكر ،

قوله (باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر زوج) صورتها أن رجلا تزوج امرأة فأنت منه بابتين ثم تزوج أخرى فأنت منه بآخر ثم طارقت الثانية فزوجه أخوه فأنت منه بنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البنت الابن الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابني عمها . قوله (وقال علي الزوج النصف والأخ من الأم السدس وما في بينهما نصفان) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر السدس لكونه أخا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصح للاول الثلثان بالفرض والتعصيب والآخر الثلث بالفرض والتعصيب ، وهذا الأمر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور عن طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم ، فأتوا عليا فذكروا له ذلك فأرسل إلى شريح فقال : ما قضيت أبكتاب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قال : فهل قال الزوج النصف والأخ ما في ثم أعطى الزوج النصف والأخ من الأم السدس ثم قسم ما في بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي عن طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ للام المال كله ، فقال : يرجه الله إن كان لفقيهها ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما في بينهما . قال ابن بطال : وافق عليا زيد بن ثابت والجمهور . وقال حمز وأبن مسعود : جميع المال - يعني الذمة يبقى بعد نصيب الزوج - للذي جمع الثوابين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا

بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوجب المال لسكونه أقرب بأب ، وحجة الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بالفظ ، فمن مات وترك مالا فاله لموالي العصبية ، والمراد بموالي العصبية ذوو العم ، فـ ذوى بينهم ولم يفضل أحدا على أحد ، وكذا قال أهل التفسير في قوله (واني خفت أموالى من وراقى) أى بنى العم . فان احتسروا بالحديث الآخر المذكور في الباب أيضا من حديث ابن عباس « فان تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر » فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والتقدير الحقوا الفرائض بأهلها أى أعطوا أصحاب الفروض حقههم فان بقى شيء فهو للأقرب ، فلما أخذ الزوج فرضه والاخ من الأم فرضه صار ما بقى موروثا بالتعصيب وهما في ذلك سواء . وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة للأم أحدهم ابن عم أم للثلاثة الثلث والباقي لابن العم . قال المازرى : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة ، قال ابن أولى من الأب وإن فرض له معه السدس ، وهو أولى من الإخوة وبنيهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة في الأبوة والجدودة ، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأهم به ينتسبون نيسقطون مع وجوده ، والجد أولى من بنى الإخوة لأنه كالأب معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنيهم أولى من العمومة وبنيهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدودة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب ، فالأقرب أولى كالإخوة مع بنيهم والعمومة مع بنيهم فان تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال في بنيهم وفي العمومة وبنيهم ، فان كانت زيادة الترجيح بمعنى غير ماها فيه كإبن عم أحدهما أخ لام فقليل يستمر الترجيح فيأخذ ابن العم الذي هو أخ لام جميع ما بقى بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشریح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبي ثور والطبري وداود ونقل عن أشهب ، وأبى ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طربق الترجيح لأن الشرط فيها أنه يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة وافته اهل . **قوله** (حدثنا محمود) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكران البجلي . **قوله** (أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم) زاد في رواية الاصيل هنا « وأزواجه أمهاتهم » قال عياض : وهى زيادة في الحديث لا معنى لها هنا . **قوله** (فلا تدعى له) قال ابن بطال : هى لام الأمر أصلها السكسر وقد تسكن مع الفاء والواو غالبا فيعما وانبات الالف بعد العين جازم كقوله « ألم يأتيكم والآخر تسمى ، والأصل عدم الاشياء للجزم ، والمعنى فادعوني له أقوم بسكته وضياعه . **قوله** (والسكك العيال) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستعمل والكشميني ، وأصل السكك الثقيل ثم استعمل في كل أمر يصعب وفيه عيال فرد من أفرادها ، وقال صاحب الأساس : كل بهيمة فهو كليل وكل عن الأمر لم تنبعت نفسه له وكل كلاله أى قصر عن بلوغ القرابة ، وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم العنبري

٦٧٤٧ - حدثني إسحق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس حدثنا طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (ولكل جعلنا موالى - والذين عاهدت أيمانكم) قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأصارى المهاجري دون ذوى رحمه للاخوة التي آتى النبي ﷺ بينهم ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال نستختها (والذين عاهدت أيمانكم)

قوله (باب ذوى الارحام) أى بيان حكمهم هل يرثون أولا ؟ وم دشرة أصناف : الحال والحالة والجد للام وولد البنات وولد الأخوات وبنات الأخ وبنات العم والعمة والعمة والعم والخال والحالة والجد للام ورثهم قال اولام اولاد البنات ثم اولاد الأخوات وبنات الأخ ثم العم والعمة والخال والحالة ، واذا استوى اثنان قدم الأقرب الى صاحب فرض أو عصة . **قوله** (إسحق بن إبراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه . **قوله** (قلت لأبي أسامة حدثكم إدريس) أى ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودى والد عبد الله ، وطلحة شيخه هو ابن مصرف ، وقد نسبته المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة وقال في آخره وسمع إدريس من طلحة وأبو أسامة من إدريس ، وقد صرح هنا بالثاني . ووقع في رواية أبي داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة وحدثني إدريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف ، وكذا أخرجه الاسماعيلى عن الهنجانى عن أبي كريب عن أبى أسامة ، وكذا عند الطبرى عن أبى كريب . **قوله** (ولكل جعلنا موالى والذين عاهدت أيمانكم) قال : كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأصارى المهاجري دون ذوى رحمه للاخوة التي آتى النبي ﷺ بينهم ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالى) قال : نستختها (والذين عاهدت أيمانكم) قال ابن بطال : كذا وقع في جميع النسخ نستختها (والذين عاهدت أيمانكم) والصواب ان المنسوخة (والذين عاهدت أيمانكم) والناسخة (ولكل جعلنا موالى) قال ووقع في رواية الطبرى بيان ذلك ولفظه : قلنا نزلت هذه الآية (ولكل جعلنا موالى) نستخت . قلت : وقد تقدم في الكرمات التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عناه للطبرى نكان عزوه الى مائى البخارى ادلى ، مع أن في سياقه قاعدة أخرى وهو أنه قال (ولكل جعلنا موالى) ورثة ، فأقار تفسير الموالى بالورثة ، وأشار الى أن قوله (والذين عاهدت أيمانكم) ابتداء شئ يريد أن يفسره أيضا ، ويؤيده أنه وقع في رواية الصلت ثم قال (والذين عاهدت) وبقي قوله نستختها بشكل كما قال ابن بطال ، وقد أجاب ابن المنير في الحاشية فقال : الضمير في نستختها عائد على المزاغة لا على الآية والضمير في نستختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله (ولكل جعلنا موالى) وقوله (والذين عاهدت أيمانكم) بدل من الضمير ، وأصل الكلام لما نزلت (ولكل جعلنا موالى) نستخت (والذين عاهدت أيمانكم) وقال الكرماني : فاعل نستختها آية جعلنا والذين عاهدت منصوب بأخبار آتى . قلت : ووقع في سياقه هنا أيضا موضع آخر وهو أنه عبر بقوله يرث الأصارى المهاجري ، وتقدم في رواية الصلت بالعكس ، وأجاب عنه الكرماني بأن المقصود إثبات الورثة بينهم في الجملة . قلت : والاولى أن يقرأ الأصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتتحد الروايتان ، ووقع في رواية الصلت موضع ثالث مشكوك وهو قوله (والذين عاهدت أيمانكم) من المصدر ، وظاهر الكلام أن قوله من النصير يتعلق بمعاقدت أيمانكم وليس كذلك وإنما يتعلق بقوله (فأتوهم نصيبهم) وقد بين ذلك أبو كريب في روايته ،

وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إعراب الآبة ، والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ولسعها بما يقضى عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى (ولسلك جعلنا موالى) نسخ حكم الميراث الذى دل عليه (والذين عاقدت إيمانكم) قال ابن بطلان : أكثر المفسرين على أن الناسخ لقوله تعالى (والذين عاقدت إيمانكم) قوله تعالى فى الأنفال (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) وبذلك جزم أبو عبيد فى الناسخ والمنسوخ ، قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس ، قال ابن الجوزى : كان جماعة من المحدّثين يروون الحديث من حفظهم فتعسر عباراتهم خصوصا المعجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه اللفاظ فى هذا الحديث ، ويبان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان أخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الإخوة ويرونها داخلة فى قوله تعالى (والذين عاقدت إيمانكم) فلما نزل قوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقي النضر والرقة وجواز الوصية لهم ، وقد وقع فى رواية العوفى عن ابن عباس بيان السبب فى إرثهم قال : كان الرجل فى الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه ، فإذا مات الرجل صار لأقربة الميراث وبقي تابعه ليس له شيء ، فنزلت (والذين عاقدت إيمانكم فأتوهم نصيبهم) فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزلت (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) فنسخ ذلك . قلت : والعوفى ضعيف ، والذي فى البخارى هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض اللفاظ على بعض وحذف منها شيئا وأن بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطلان : اختلف الفقهاء فى توريث ذوى الأرحام وهم من لاصم له وليس بعصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام الى منهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق الى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) واحتج الآخرون بأن المراد بها من له سهم فى كتاب الله لأن آية الأنفال بحلة وآية الموارث مفسرة وبقوله ﷺ «من ترك مالا فلمصيته» وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فجعلوا ما يخلفه المعتوق ارثا لعصبة دون ماله فان فقدوا فليواليه دون ذوى رحمه ، واختلفوا فى توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق ودما بقتى من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبة على ذوى الفروض وإلا فعليهم وعلى العصبة ، فان فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر اليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمة كالأب والخالة كالأم قسم المال بينهما أنلانا ، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدلتهم حديث الخال وارث من لا وارث له ، وهو حديث حسن أخرجه الترمذى وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور السبب كقولهم «الصبر حيلة من لا حيلة له» ، ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه غال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العربي

١٧ - باب ميراث الملائكة

٦٧٤٨ - حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن نافع «عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته فى زمن النبي ﷺ واتقى من ولدها ، ففرق النبي ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة»

قوله (باب ميراث الملاعة) يفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنيت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المصنف في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والفرع منه هنا قوله « وألحق الولد بالمرأة » وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينهما وبين الذي نفاه ، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالا في ابن الملاعة « عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال البخاري والشافعي ، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبية وحدها فتدعى المال كله ، فإن ماتت أمه قبله فالله لعصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية ، وجاء عن علي أن ابن الملاعة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبيت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجهمود الجلياء وأكثر فقهاء الأمصار ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشعبي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبرهم أنه لأمه وعصبته ، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبية ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : وهذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه « وألحق الولد بالمرأة » لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصارت كمن لا أب له من أولاد البغى ، وتمسك الآخرون بأن معناه إقامة مقام أبيه فجعلوا عصبية أمه عصبية أبيه . قلت : وقد جاء في المرفوع ما يقوى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها » ولأصحاب السنن الأربعة عن واثقه رفعه ، تقول المرأة ثلاثة موارد : متبقها ولقيعها وولدها الذي لا عنيت عليه ، قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأيسر فيه سوى عمر بن ربيعة بنظم الراء وسكون الواو بعدها وحده مختلف فيه ، قال البخاري : فيه نظر ، ووافقه جماعة ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن جده الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه ، وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صدوق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكاتب إليه « أتى سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، قال ابن بطال : تمسك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمه ، وأيسر فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمه في تربيتها وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمعوا أن ابن الملاعة لو لم تلهن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالأبوة ، كذا قال وفيه نظر تصويرا واستدلالا وحجة الجرم وماتقدم في اللعان أن في رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره « فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « فهو لأولى رجل ذكر » فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبية الميت دون عصبية أمه ، وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبية من قبل أبيه فليسدون عصبته ، وقد تقدم من حديث أبي هريرة « ومن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا »

١٨ - باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة

٦٧٤٩ - **عروة** بن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة « من عاشة رضى الله عنها قالت : كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمة مئى ، فاقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال : ابن أخى عهد إلى فيه ، فقام عهد بن زمة ، فقال : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فمساوا إلى الله **ﷺ** فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى قد كان عهد إلى فيه ، فقال عهد بن زمة : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فقال الله **ﷺ** : هو لك يا عهد بن زمة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر . ثم قال أسودة بنت زمة : احتجى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فإراها حتى لقي الله »

٦٧٥٠ - **عروة** بن أسد عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زياد أنه « سمع أبا هريرة عن النبي **ﷺ** قال :

الولد لأصاحب الفرائض »

[الحديث ٦٧٥٠ - طرفه في : ٦٨١٨]

قوله (باب الولد للفراش حرة كانت) أى المستترشة (أو أمة) . **قوله** (عن عروة) فى رواية شعيب عن الزهرى فى المتن « حدثنى عروة » ، وكذا وقع فى رواية عبد الله بن مسعدة عن مالك فى المغازى لكن أخرجه فى الوصايا بلفظ عن عروة . **قوله** (كان عتبة عهد إلى أخيه) فى رواية يحيى بن قرعة عن مالك فى أوائل البيوع ابن أبى وقاص فى الموضوعين وكذا فى رواية شعيب واليث وغيرهما عن الزهرى وفى رواية ابن عيينة عن الزهرى الماضى فى الأشخاص : أرواى أخى إذا قدمت يحى مكة أن أقبض إليك ابن أمة زمة فانه ابنى . **قوله** (ان ابن وليدة زمة) فى رواية ابن عيينة عن ابن شهاب الماضى فى المظالم ابن أمة زمة ، والوليدة فى الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أقف على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبير فى نسب قرش ، أنها كانت أمة يمانية ، والوليدة فعيلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هى الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل انها اسم أخير أم الولد . وزمة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تحرك ، قال النوى : التمكن أشهر ، وقال أبو الوليد القنقى : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على ألسنة المحدثين التمكن فى الاسم والتحريك فى النسبة ، وهو ابن فليس بن عبد شمس القرشى العامرى والد أسودة زوج النبي **ﷺ** ، وعبد بن زمة بغير إضافة ، ووقع فى مختصر ابن الحاجب ، وعبد الله وهو غلط ، نعم عهد الله بن زمة آخر ، وفى بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى فى هذا الحديث عهد الله بن زمة ونبه على أنه غلط وأن عهد الله بن زمة هو ابن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد العزى آخر . قلت : وهو الذى مضى حديثه فى تفسير (والدمس وخها) وقد وقع لابن منده خبط فى ترجمة عبد الرحمن بن زمة فانه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبد الله أخوة ثلاثة أولاد زمة بن الأسود ، وليس كذلك بل عهد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عسريان من قرش ، وعبد الله بن زمة قرشى أسدى من قرش أيضا ، وقد أوضحت ذلك فى الإصابة فى تمييز الصحابة ، والابن للذكور اسمه عهد . الرحمن وذكره ابن عبد البر فى الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبى وقاص أخو سعد مختلف

في صحبته فذكره في الصحابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بكار في النسب أنه كان أصاب دما بمكة في قريش فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد ، وذكره ابن عثمة في الصحابة ولم يذكر مصنفه إلا قول سعد وعبد الله بن أبي وقاص ، واستذكر أبو نعيم ذلك وذكر أنه الذي شج وجه رسول الله ﷺ بأحد ، قال وما حدثت له أسلما ، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقيم ، أن النبي ﷺ دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافرا فات قبل الحول ، وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم في المستدرك ، من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول : إنه عتبة لما فعل بالنبي ﷺ ما فعل قال وجرم ابن التين ، ولقد ياطى بأنه مات كافرا ، قلت : وأم عتبة هند بنت وهب ابن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حمزة بنت سفيان بن أمية ، قوله (فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال ابن أخي) في رواية يونس عن الزهري في المفازي ، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح ، وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد وهي لمسلم لكن لم يسق لفظها ، فلما كان يوم الفتح رأى سعد الفلام فعرفه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخي ورب العكبة ، وفي رواية الليث : فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه ، وعتبة بالجر بدل من لفظ أخي أو عطف بيان ، والضمير في أخي لسعد لا لعتبة . قوله (فقام عبد بن زمة فقال أخي وابن ولادة أبي ولد علي فراشه) في رواية معمر : فجاء عبد بن زمة فقال بل هو أخي ولد علي فراش أبي من جدتيته ، وفي رواية يونس : يا رسول الله هذا أخي هذا ابن زمة ولد علي فراشه ، زاد في رواية الليث ، انظر إلى شبهة يا رسول الله ، وفي رواية يونس : فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتبة ابن أبي وقاص ، وفي رواية الليث : فرأى شبا بلنا بعتبة ، وكذا ابن عيينة عند أبي داود وغيره ، قال الخطابي وتبعه عياض القرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد ويقرون عليهم الأثرائب فيسكتون بالفجور ، وكانوا يابعون بالنسب بالزناة إذا ادعوا الولد كافي النكاح ، وكانت لومة أمه وكان يلم بها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستأجده ، فخاص فيه عبد بن زمة ، فقال له سعد : هو ابن أخي علي ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخي علي ما استقر عليه الأمر في الإسلام ، فأبطل النبي ﷺ حكم الجاهلية وألحقه بزمة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم ، وبقي عليهما القرطبي فقال : ولم يكن حصل الخلاف بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لمكان الأم لم تعترف به لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق العشرة فيدخولون على المرأة كلهم يصيها ، فإذا حملت ووضعت ومضت لبالي أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت : قد ولدت فهو ابنك يا بلان ، فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يمتنع ، إلى أن قالت : ونكاح البغايا كن يهين على أبواهم رايات ، فمن أرادهم دخل عليهم ، فإذا حملت أحدها من فوضعت جعلوا لها القائة ثم الحثوا ولدها بالذي يرى القائف لا يمتنع من ذلك ، انتهى . واللائق بقصة أمه زمة الأخير ، فاجتمع القافة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه ، أو أنها لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سرا من زنا وهما كافران لحملت وولدت ولدا يشبهه فغاب على ظنه أنه منه فبعته الموت قبل استباحته فأوصى أخاه أن يستأجده ، فعزل سعد بعد ذلك تعديكا بالبراءة الأصادية

قال القرطبي : وكان عبد بن زمة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش والإفلم يكن عاقبهم الإلحاق به ، كذا قاله ، وما أدرى من أين له هذا الجزم بالنفي ، وكأنه ينادى على ما قال الخطابي أمة زمة كانت من البغايا اللاتي حلين من الضرائب ، فكان الإلحاق مختصا باستلحاقها على ما ذكر ، أو بالحق القائف على ما في حديث عائشة ، لكن لم يذكر الخطابي مسندنا لذلك ، والذي يظهر من سواق القصة ما قدمته أنما كانت أمة مستغرسة لومة فانفق أن عتبة زنى بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استأقته لحقه وإن فناه انتفى عنه وإذا ادعاه غيره كان مرد ذلك إلى السيد أو العاقبة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته ، وأما قوله : أن عبد بن زمة سمع أن الشرع الخ فغيره نظر ، لأنه بعيد أن يسمع ذلك عبد بن زمة وهو بمكة لم يعلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملازمين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى حين فتح مكة نحو العشرين سنة ، حتى ولو قلنا أن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبلوا لعبد قبل سعد بعبد أيضا ، والذي يظهر لي أن شريحة ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة « الولد للفراش ، والإفلم كان سعد لو سبق إليه بذلك ليدعيه ، بل الذي يظهر أن كلام سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا الولد يقبل الزناح ، وقد أخرج أبو داود نحو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلانا ابني طهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : لا دعوة في الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش وللماهر الحجر ، وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالآب بل للاخ أن يستلحق وهو قول الصائفة وجماعة بشرط أن يكون الأخ حائرا أو يوافقه باقي الورثة وأما كان كونه من الذكور وأن يوافق على ذلك أن كان بالغاً عاقلاً وأن لا يكون معروف الآب ، وتعب بأن زمة كان له وثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يختلف وأوثا غيره إلا سودة ، فإن كان زمة مات كافراً فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة فيحتمل أن تكون وكلت أمها في ذلك أو أدهت أيضا وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالآب ، وأجابوا بأن الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يسكون النبي ﷺ أطاع دلي ذلك برجه من الوجوه كاعتراف زمة بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قال بعد قوله هو لك « الولد للفراش ، لأنه لما أبطل الشرع إلحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الفراش . وجرى المأوى على القول بأن الإلحاق يختص بالآب فقال : أجمعوا على أنه لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي عني في قصة عبد بن زمة أنه ﷺ أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحسب كذا بشرط أن يدعي صاحب الفراش لأنه قبل دهوى سعد عن أخيه عتبة ولا دهوى عبد بن زمة عن زمة بل عرفهم أن الحسب في مثلهما يكون كذلك . قال ولذلك قال « احتجبي منه يا سودة ، وتعب بأن قوله لعبد بن زمة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التبرير بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة تصير فراشا بالوطء ، فإذا اعترف السيد بوطء أمته أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أنت بولد لمعة الامكان بعد الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا الامكان لأنها تراد الموطن لجل العقد عليها كالوطء ، بخلاف الأمة فانما تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها الوطء

ومن ثم يجوز الجمع بين الاثنين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشا إلا إذا ولدت من السيد ولداً ولحق به فيها ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء قامت منه لمدة الأمكان لحقه وإن ولدت منه أولاً فاستلحقه لم يلحقه ما بهسده إلا بأقرار مستأنف على الراجح ههنا ، وترجيح المذهب الأول ظاهر لأنه لم ينقل أنه كان لعدة من هذه الأمة ولد آخر ، والسكك متفقون على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء ، قال النووي : وطء زمة أمته المذكورة - علم إما بنية وإما باطلاع النبي ﷺ على ذلك . قلت : وفي حديث ابن الزبير ما يشير بأن ذلك كان أمراً مشهوراً وسأذكر لفظه قريباً ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا أن العبرة بمعوم المفظ . ونقل الغزالي تبعاً للشيخ والأمدى ومن تبعه عن الشافعي قولاً بخصوص السبب تمسكاً بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال أن أبا حنيفة خص الفراش بالزوجة وأخرج الأمة من عموم «الولد للفراش» فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بأن مراد الشافعي أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها ، ثم وقع الاتفاق على تميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الأمكان زماناً ومكاناً ، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشا ويلحق الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله «الولد للفراش» ، لأنه لا يحتاج إلى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء ، ورده القرطبي بأن الفراش كناية عن الموطوء ليكون الواطء . يستقرشها أى يصيرها بوطئها فراشا له يعنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا ولحق به إمكان الوطء . فع عدم إمكان الوطء لا يسمى فراشا ، وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال : كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعمل أنه لا بد من تقدير محذوف لأنه قال أن الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطء ، قال المعترض : وهذا لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف ، قلت : وقد بينت وجه استقامته بمحمداه ، وبذلك ذلك أيضاً أن ابن الأعرابي القنوي نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقة على المرأة ، ومما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أو سيدها :

باتت تعانقه وبات فراشها خلق العباد بالبلاء ثقيلًا

وقد يمر به عن حالة الاقتران ويمكن حمل الخبر عليها فلا يعمين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطء بل المراد منه الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى «الولد للفراش» تابع لفراش أو محكوم به لفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر القوي بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يمارسه ما هو أقوى منه لأن الشارح لم يلتفت هنا إلى الشبه والتفت إليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذلك لم يحكم بالشبه في قصة الملاحة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية العمان ، وفيه تخصيص عموم «الولد للفراش» ، وقد تمسك بالصوم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعي أنه قال : لقوله «الولد للفراش» معنيان أحدهما هو له ما لم ينقه فإذا نفاه بما شرع له كالعمان اتقى منه ، والثاني إذا تنازع رب الفراش

والعاهر قالوا لرب الفرائض . قلت : والثاني منطبق على خصوص الواقعة والاول اهم . قوله (فتساقا) أى
 تلازما فى الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق الآخر . قوله (هو لك يا عبد بن زمة) كذا الأكثر ،
 وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه أنهم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على المألوف ، ووقع فى رواية لفسائى
 وهو لك عبد بن زمة ، بحذف حرف النداء ، وقرأ به بعض المخالفين بالتثنية وهو مردود وقد وقع فى رواية يونس
 المملقة فى المغازى وهو لك ، هو أخوك يا عبد ، ووقع لمحمد بن ابن عينة عند أبى داود وهو أخوك يا عبد ،
 قال ابن عبد البر : ثبت الأداة فراشا عند أهل الحجاز إن أفر سيدما أنه كان يلم بها ، وعند أهل العراق إن أفر
 سيدما بالولد ، وقال المازرى : يتناق هذا الحديث استلحاق الأخ لأخيه ، وهو صحيح عند الشافعى إذا لم يكن له
 وارث سواء ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاء ولدا ولا اعتراف بوطه أمه فكان العمل
 فى هذه الفصة على استلحاق عبد بن زمة ، قال : وعندنا لا يصح استلحاق الأخ ، ولا حجة فى هذا الحديث لأنه
 يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمة كان يها أمته فالحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج الى
 الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعى لما قرئوا أنه لم
 يكن لزمة ولد من الأمة المذكورة سابق ، ويجرد الوطء لاعتباره به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعى ، قال :
 ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية فى هذا الحديث وهو لك عبد بن زمة ، وحذف حرف النداء بين عبد وابن
 زمة والأصل يا ابن زمة ، قالوا والمراد أن الولد لا يلحق بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه وله لك أمر سودة
 بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمة لأنه مات كافرا وهى مسلمة ، قال وهذه الرواية التى ذكروها غير صحيحة ولو وردت
 لردناها الى الرواية المشهورة وقفا بل المخذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب
 يوسف حيث قال (يوسف أعرض عن هذا) انتهى . وقد سلك الطحاوى فيه مسلكا آخر فقال : معنى قوله
 « هو لك » أى يدك عليه لا أنك تملكه ولكن تمنع غيرك منه الى أن يتبين أمره كما قال صاحب الفظة « هو
 لك » وقال له « إذا جاء صاحبها فأدأها اليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد فى ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك
 ولا الدعوى به ألزم عبدا بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها الاحتجاب ، وكلامه كله متعقب
 بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله « هو أخوك » فانها رفعت الاشكال وكأنه لم ينف عليها ولا على حديث ابن
 الزبير وسودة الدال على أن سرده وافقت أحباها عبدا فى الدعوى بذلك . قوله (الولد للفراش وللعاهر الحجر)
 تقدم فى غروة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب « قالت عائشة قال رسول الله ﷺ : الولد الخ » وهذا
 منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع فى رواية يونس أيضا ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح
 بذلك ، وقد قدمت هناك أن مسلما أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة وأبى
 هريرة ، وقوله « وللعاهر الحجر » أى الزانى الخيبة والحرامن ، والعاهر بفتح الهمزة والواو ، وقيل يختص بالليل ،
 ومعنى الخيبة هنا حرمان الولد الذى يدعيه ، وجرى عادة العرب أن تقول لمن غاب « له الحجر وبفيه الحجر »
 والثراب « ونحو ذلك » وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرمى ، قال النووي : وهو ضعيف لأنه الرجم مختص
 بالمحسن ، ولأنه لا يلزم من وجه نفي الوالد ، والحجر إنما سبق لنى الولد . وقال السبكي : والاول أشبه بمساق الحديث
 اتهم الخيبة كل ران ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة لفتح يعص من غير دليل . قلت : ويؤيد

الاول ايضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفته « الولد للفراش وفي فم العاهر المحجر » وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان « الولد للفراش وفي العاهر الأثلب » بمثابة ثم واحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكرران قيل هو الحجر وقيل دقائه وقيل الثراب . قوله (ثم قال لسودة احتجني منه) في رواية الليث « واحتجني منه ياسودة بنت زمعة » . قوله (فما رآها حتى أتى الله) في رواية معمر « قالت عائشة فراقه ما رآها حتى ماتت » وفي رواية الليث « فلم تره سودة قط » يعني في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا المسلم من طريقه ، وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله « وفي رواية الكشمغني الآتية في حديث الليث أيضا « فلم تره سودة بعد » وهذه اذا ضمت الى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتثلت الأمر وبالفعل في الاحتجاب منه حتى أنها لم تره فضلا عن أن يراها ، لأنه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعه من رؤيته . وقد استدل به الحنفية على أنه لم يلحقه زمعة لأنه لو ألحق به لكان أمها سودة والأخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان الاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة « هو أخوك يا عبد » وإذا ثبت أنه أخو عبد لآيه فهو أخو سودة لا بها ، لكن لما رأى الشبه بنا بمثبه أمرها بالاحتجاب منه احتياطاً ، وأشار الخطابي إلى أن في ذلك منزلة لامهات المؤمنين لأن من في ذلك ما ليس بغيره ، قال : والشبه يعتبر في بعض المواضع لكن لا يقتضي به اذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم في العادة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس ، قال : وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت « احتجني منه ياسودة فانه ليس لك بأخ » وقبلة الزوري فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتلقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن ولفظه « كانت لزمنة جارية يعاؤها وكان يظن بأخو أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن به فأت زمنة » فذكرت ذلك سودة للذي يروي فقال « الولد للفراش واحتجني منه ياسودة فليس لك بأخ » ورجاء سنده وجال الصحيح لإشباح مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير ، وقد طعن البيهقي في سنده فقال : فيه جرير وقد نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يمارض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتلقب بان جريراً هذا لم ينسب الى سوء حفظ وكأنه اشتبه عليه بجرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف في نوال آل الزبير ، وعلى هذا فيتمين تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة ذهبن فأربل في الأخوة عن سودة هل نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، وقيل ابن العربي في « القوانين » عن الشافعي نحو ما تقدم وزار ، ولو كان أخاها بنسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تتحجب من عمها من الرضاة . وقال البيهقي : معنى قوله « ليس لك بأخ » إن ثبت ليس لك بأخ شيئا فلا يخالف قوله لعبد « هو أخوك » . قلت : أو معنى قوله « ليس لك بأخ » بالنسبة للبراث من زمعة لأن زمعة مات كافرا وخلف عبد بن زمعة والولد المذكور وسودة فلاحق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فاذا استلحق الابن المذكور شاركه في الإرث دون سودة فلهذا قال لعبد « هو أخوك » وقال لسودة « ليس لك بأخ » . وقال القرطبي بعد أن قرأ أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوفي الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتقليظ أمر الحجاب في حق أمهات المؤمنين كما قل « أفعميان أتينا » فتأما عن رؤية الأعمى مع قوله لغاطمة بنت قيس « اعتدني عند ابن أم مكتوم فانه أعمى » فنظ الحجاب في حقهن دون غيرهن ، وقد

تقدم في فسخه الحجاب قول من قال : انه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستترات
 الا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وأيضا فان الزوج ان يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد
 بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها غيرها بل الواجب عليها صلة
 زوجها ، ورد على من ذهب أن معنى قوله « هو لك » أي عبد ، بأنه لو نفى بأنه عبد لما أمر سودة بالاحتجاب
 منه إما لأن لها فيه حصه وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المزي عن ذلك
 قريبا ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكمين وهو أن يأخذ الفروع بشأن أكثر من أصل
 فيعطى أحكاما بعد ذلك ، وذلك أن الفرائض يقتضي إلحاقه بزممة في النسب والشبه يقتضي إلحاقه بعنية فأعطى
 الفروع حكما بين حكمين فروع الفرائض في النسب والشبه البين في الاحتجاب ، قال : وإلحاقه بهما ولو كان من وجه
 أول من الفاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفروع
 بين أصلين شرعيين وهنا الإلحاق شرعي للتصريح بقوله « الولد للفراش » فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلا لأنه
 يناقض الإلحاق فتبين أنه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعي وليس فيه إلترك مباح مع نبوت المحرمية . واستدل
 به على أن حكم الحاكم لا يحمل الأمر في الباطن كما لو حكم بشهادة فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه آخر عبد وأمر سودة
 بالاحتجاب بسبب الشبه بهتبه ، فلو كان الحكم يحمل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واستدل به على أن
 لو طء الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد
 الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهور عنه والشافعي : لا أثر لو طء الزنا بل الزاني أن
 يتزوج أم التي زنى بها وبنتها ، وزاد الشافعي ووافقه ابن الماجشون : والبنت التي تلدها الزاني بها ولو عرفت أنها
 منه ، قال الزوي : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحمل لها أن
 تظهر له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تماق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل
 وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب للاحتياط ويحمل الأمر
 في ذلك إما على الذنب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير الذنب فالشافعي قائل به في المخلوقة
 من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال ولله أعلم . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من
 ماء الزنا فيجب عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثني الأمة الكافرة وإن حكمها
 بعد أن تلد من سيدها حكم الفتن لأن عبدا وسعدا أطلقا عليها أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبي ﷺ ، كذا أشار
 إليه البخاري في كتاب المتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له وأم الولد ، ولكنّه ليس في أكثر النسخ ، وأجيب
 بأن حتى أم الولد يموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل أن غرض البخاري بإبراده أن بعض الخنفية لما ألزم أن
 أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقة ، وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فنأدعي
 أنها عتقت فعليه البيان . قوله (عن يحيى) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجني . قوله (الولد لأصحاب
 الفرائض) كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة « وللعاهر الحجر » ، وكذا أخرجه الأساعدي عن طريق معاذ
 عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقه أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال : قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلانا ابني ، فقال النبي ﷺ : لا دهره في

الإسلام ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش وللعاهر الإنساب . قيل . ما الإنساب ؟ قال : الحجر . . تنكح : حديث .
 و الولد للفراش قال ابن عبد البر هو من أصبح ماري من النبي ﷺ جاء من بضعة وعشرين نفساً من الصحابة
 فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وعائشة ؛ وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة : وفي الباب عن حمير
 وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة وعمرو بن خارجة والبراء وزيد
 ابن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر ، وزاد أبو القاسم بن منده في ذكره معاذ بن جبل وعبادة بن
 الصامت وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين بن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة
 بنت زعبة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وأبي مسعود البدوي ورواية ابن الأسقع وزينب بنت جحش ، وقد
 رقت عليها علامات من أخرجهما من الأئمة فطاب لهما الطرائف في الكبر وطس علامته في الاوسط وبر علامة
 البرار وص علامة أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللعاهر
 الحجر ، ومنهم من اقتصر على الجملة الأولى ، وفي حديث عثمان قصة وكذا علي ، وفي حديث معاوية قصة أخرى
 له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول
 الله ﷺ خير من قضاء معاوية . وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى ، وفي حديث عبد الله
 ابن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرت إليه ،
 وفي حديث سودة نحو ولم تسم في رواية أحمد بل قال « هن بنت زمعة » ، وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها
 بل فيه « هن زينب الأسدية » وبالله التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن حمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن
 عبد البر بسند صحيح إليه

١٩ - باب الولاء لمن أعتق ، وميراث القيط . وقال عمر : المقيط حر

٦٧٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :
 اشتريت برة فقال للنبي ﷺ « اشترها فإن الولاء لمن أعتق » وأهدى لها شاة ، فقال هو لها صدقة ولما
 هدته قال الحكم وكان زوجها حراً ، وقول الحكم مرسل ، وقال ابن عباس : رأيته عهداً
 ٦٧٥٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك بن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إنا
 الولاء لمن أعتق »

قوله (باب إنا الولاء لمن أعتق وميراث القيط ، وقال عمر : المقيط حر) هذه الترجمة معقودة لميراث القيط
 فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن القيط حر وولائه في بيت المال ، وإلى ما جاء من انقضاء أن ولاده لأئمة القطة
 واحتج بقول عمر لابن جيلة في الذي التقطه « اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولأوه » ، ونقدم هذا الأثر محلنا
 بتمامه في أوائل الشهادات وذكرنا هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر ذلك ولأوه ، أي أنت الذي
 تتولى تربيته وإقامه بأمره فهي ولاية الإسلام لا ولاية المقت ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنا الولاء
 لمن أعتق » ، فاعتنى أن من لم يعتق لأولاه له لأن العتق يستدعي سبق ملك والقيط من دار الإسلام لا يملكه الملقط

لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يترق أو ابن أمة قوم فبراهمه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن القبط مول من شاء . وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك عن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الأصابع بل فقال وذكر ميراث القبط ، في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة ، إنما الولاء لمن أعتق ، وليس في حديثهما ذكر ميراث القبط ، وقد جرى الكرماني على ذلك فقال : فان قلت فأين ذكر ميراث القبط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إirاده في أبواب المواريث فببراهمه ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن القبط حر إلا رواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحق بن راهويه . **قوله** (الحكم) هو ابن عتيبة يمشاة ثم موحدة مصدر ، وإبراهيم هو النخعي ، والاسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون . **قوله** (قال الحكم وكان زوجها حرا) هو موصول إلى الحكم بالاسناد المذكور ، ووقع في رواية الأصابع من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجا في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الاسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه . **قوله** (وقول الحكم مرسل) أي ليس بمسند إلى عائشة ورواية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع . **قوله** (وقال ابن عباس رأيته عبدا) زاد في الباب الذي يليه ، وقول الاسود منقطع ، أي لم يصله بذلك عائشة فيه وقول ابن عباس أصح لانه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجح قوله على قول من لم يشهدها ، فان الاسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعدير البخاري قول الاسود منقطع جواز اطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من اثناء السند واحد الا في صرورة سقوط الصحابي بين التابعي والنبي ﷺ فان ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير فيستفاد من قول البخاري أيضا ، وقول الحكم مرسل ، أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضا لأن الحكم من صفار التابعين ، واستدل به لاحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق عن غيره قالوا له المعتق والاجر للمعتق عنه ، وسيأتي البحث فيه في باب ما يورث النساء من الولاء .

٢٠ - باب ميراث السائبة

٦٧٥٣ - **حدثنا** قبيصة بن عتبة **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هُرَ بَل عن « عبد الله قال إن أهل الإسلام لا يُسيئون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيئون »

٦٧٥٤ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الاسود « أن عائشة رضي الله عنها اشترت برة لثمتها واشترت أهلها ولأهها ، فقالت : يا رسول الله إني اشتريت برة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولأهها فقال : أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق ، أو قال أعطى النّ قال : فاشترتها فأعتقها قال : وخبرت

فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيتُ كذا وكذا ما كنتُ معه « قال الأسودُ وكان زوجها حرا . قولُ الأسودِ منقطع ، وقولُ ابن عباس رأيتُهُ بهذا أصحُّ

قوله (باب ميراث السائبة) بمهمة وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولاء لأحد عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، ففي الصيغتين الأوليين يفتقر في عتقه إلى نية وفي الآخرين يفتقر ، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلف في ولائه ، وسأبينه في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . قوله (عن هزيل) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الأسماعيلي : حدثني هزيل بن شرحبيل ، وهو بالزراي مصغر ، وروى من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريبا ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن ، قوله (عن عبد الله) هو ابن مسعود . قوله (إن أهل الإسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون) هذا طرف من حديث أخرجه الأسماعيلي بجماله من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسنده هذا إلى هزيل قال : جاء رجل إلى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي سائبة فأتى مالكاً ولم يدع وارثاً ، فقال عبد الله ، فذكر حديث الباب وزاد : وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وفي رواية العدني : فإن تخرجت ، ولم يشك وقال : دارنا (١) نجعله في بيت المال ، ومعنى « تأثمت » بالثنية قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المهلة ثم الجيم بجماعة ، وهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين : أن سالماً مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الانصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استشهد باليامة دفع ميراثه للانصارية أو لآلئها ، وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني : أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أنه يشتري بشمته رقاباً يفتق ، وهذا يحتمل أن يكون فعله على سبيل الوجوب أو على سبيل التذبح ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : إذا لم يخلف السائبة وارثاً دعى الذي أعتقه فإن قبل ماله والا ابتيعت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاء للسجين يرثونه ويعقلون عنه ، قاله عمر بن عبد العزيز والزهري ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته ، قال ابن المنذر : واتباع ظاهر قوله « لا ولاء لمن أعتق ، أولى . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه : فأثما الولاء لمن أعتق ، وفيه قول الأسود إن زوج بريرة كان حرا ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله

٢١ - باب إثم من تبرأ من مولاه

٦٧٥٥ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال « قال علي رضي الله عنه : ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتابُ الله فخير هذه الصَّحُفَةِ قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات

(١) كسنا في الصغ بالراء ، وله حرف من « فاذا » .

وأَسنان الإبل، قال: وفيها المدينة حَرَمَ ما بين حجر إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله ولللائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ حَرَفٌ ولا عَدْلٌ، ومن والى قوماً بنهرِ اذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ حَرَفٌ ولا عَدْلٌ. وذمّةُ للمسلمينَ واحدة يسمي بها أديانهم، فمن أخفَر مسلماً فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين، لا يقبلُ منه يومَ القيامة حَرَفٌ ولا عَدْلٌ

٦٧٥٦ - **حَرْشُ** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ «عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ»

قوله (باب إثم من تبرأ من مواليه) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ قال: أن الله عباداً لا يكلمهم الله تعالى، الحديث وفيه «ورجل أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم»، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد وكفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق «وله شاهد من أبي بكر الصديق»، وأما حديث الباب فلفظه «من والى قوماً بنهر اذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين»، ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس، ولا في داود من حديث أنس «فعليه لعنةُ الله المتابعة الى يوم القيامة» وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتى في الديات، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً «من تولى الى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار» وصححه ابن حبان، ووالد ابراهيم التيمي الراوى له عن علي اسمه يزيد بن شريك، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيها في الصحيفة وأن جميع ما روه من ذلك كان فيها، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخمس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه علي بن أبي طالب أرسله الى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة، فإن رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله «الاكتاب الله» وتفسير الصحيفة وتفسير العقل، وما وقع فيه في العلم «لا يقتل مسلم بكافر»، وأصله بشرحه علي كتاب الديات، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء: أحدها الجراحات وأسنان الإبل، وسياق شرحه في الديات، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أهم من ذلك. ثانيها «المدينة حرم» وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند، وبين الاختلاف في تفسير الصرف والعَدْل. ثالثها «ومن والى قوماً» هو المقصود هنا وقوله فيه «بغير اذْنِ مَوالِيهِ» قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مقهوراً وهو أنه إذا استأذن مواليه منعه، ثم راجعت كلام الخطابي وهو ليس اذْنِ الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وإليه، وإنما ذكر تأكيداً للتحریم ولأنه إذا استأذنهم منعه وسألوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى. وهذا لا يطرده لأنهم قد يتواطئون معه على ذلك اخرض ما، والاولى ما قال

غيره ان التمييز بالاذن ليس للتمييز الحكم بعدم الاذن وقهره عليه وانما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى .
ويحتمل أن يكون قول « من قول » شاملا للذمة الأهم من الموالاة وأن منها مطلق النصرة والاعانة والارث ،
ويكون قوله « بغير اذن موالية » بتمامه بمضمونه بما عدا الميراث ، ودليل اخراجه حديث « انما الولاء لمن اهتم »
والعلم عند الله تعالى . وكان البخاري لحظ هذا فقرب الحديث بحديث ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن
هيبته ، فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الأولى ، لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل
له من العوض ومن هيبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فتمنع من الإذن بغير عوض ولا مانة أولى ، وهو مندرج
في الهبة . وفي الحديث أن انتفاء المولى من أسفل الى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كسر النعمة وتضييع حق
الارث بالولاء والعقل وغير ذلك ، وبه استدلل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطنه قال : سئل عن عبد
يبتاع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فذلك الهبة المنهي
عنها ، وقد شفع عطاء بن أبي رباح بالآخذ بمضمون هذا الحديث فقال فيما أخرجه هبة الرزاق عن ابن جريج عنه :
إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطال : وجماعة الفقهاء على خلاف
ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث علي على أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية
إملاق ﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء خشي الإملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النهي عن بيع
الولاء وعن هيبته . قلت : قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا اليه في نحو
ذلك فقال للعتيق : وال من شئت ، وأن ميمونة وهبت ولأه موالها للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم
على جميع ذلك فلهذا لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأواوه وانعقد الإجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطال ، وفي
الحديث أنه لا يجوز للعتيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي أعتقه ، بل يقول فلان مولى فلان ،
ولكن يجوز له أن ينسب إلى نفسه كالأقرشي وغيره ، قال والأولى أن يفصح بذلك أيضا كأن يقول الأقرشي بالولاء
أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة
والاستغفار . وفيه جواز لمن أهل الفسق عموما ولو كانوا مسلمين . رابعها وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ،
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب العتق وأحلت بشرحه على
ما هنا . قوله (حديثنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن عبد الله بن دينار) هكذا قال الحفاظ عن أصحاب سفيان
الثوري عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم . قوله (عن ابن عمر) في رواية
الاصحاح على من طريق أحمد بن سنان عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار وسمعت ابن عمر ،
وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث هيال عليه ،
وقال الترمذي بعد تحريجه : حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ،
ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم اليه فأقبل
رأسه . قال الترمذي : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن
سليم ابن ماجه ؛ ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو حمزة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الاموي كلاهما
عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ،

وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وسأله عن طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب ، وقد اعتنى أبو نعيم الإصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً عن حديث به عن عبد الله بن دينار منهم من الأكابر يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة وي زيد بن الحاد وعبيد الله العمري وهؤلاء من صفار الثابتين وعن دونهم مسعر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ، وعن لم يقع له ابن جريج وهو عند أبي حوالة وسليمان بن نلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المغافري في جزء الهروي من طريق الطبراني . قوله (عن ابن عمر) في رواية أبي داود الحفري عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار أنت سمعت ابن عمر ، وكذا مضع في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة ، قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه ، وذكره أبو حوالة عن يمين بن أسد عن شعبة ، قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر ؟ قال : نعم وسأله ابنه حمزة عنه ، وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم ، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال : قلت لابن دينار : آله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا ؟ فيحلف له ، وقيل لابن عيينة إن شعبة يستحلف بعبد الله بن دينار ، قال لكننا لم نستحلفه سمعته منه مراراً وروناه في مسند الحميدي عن سفيان ، وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك ، من طريق الحسن بن زياد الثوري عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباه عن شراء الولاء فذكر الحديث ، فهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك ، وقال ابن العربي في شرح الترمذي : تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ ، وإنما الولاء لمن أعتقه ، قلت : ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائدة في قصة برة كما مضى في العتق ، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو حوالة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك وألفظه : سمعت النبي ﷺ يقول عن بيع الولاء وعن هبته ، ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها باللفظ والولاء لا يباع ولا يوهب ، وفي رواية عتيان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم ، وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر : عن عمر ، فوم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه ، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وغالفهم أبو يوسف القاضى فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ : الولاء لمة كلحة النسب ، أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البيهقي ، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أعين عن بشر فزاد في المتن : لا يباع ولا يوهب ، ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار : إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هبته ، والمحفوظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن مسعود بن موقوقا عليه : الولاء لمة كلحة النسب ، وكذا ما أخرجه البزار والطبراني من طريق سليمان بن عجل بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفته : الولاء ليس بمنقول ولا متحول ، وفي سننه المغيرة ابن جميل وهو مجهول ، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجوز بيعه ولا هبته . وقال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل النسب لا ينتقل الولاء ، وكانوا في

الجمالية ينفلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الا ماروى عن ميمونة انها وهبت ولاد سليمان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يحمز لاسيد أن يأذن لعبده أن يرأى من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذى قبله . وقال ابن بطال وغيره : جاء عن عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولعلم لم يبايعهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى الولاء لغة كلهمه النسب ، وأن الله أخرجه بالحرمه الى النسب حكما كما أن الأب أخرجه بالطفه الى الوجود حسا لأن العبد كان كالعديم في حق الأحكام لا يقضى ولا يل ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحرمه الى وجود هذه الأحكام من عندها ، فلما شابه حكم النسب أنيط بالمعنى فذلك جاء . انما الولاء إن أعتق ، وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدلل فجاء به حديث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر بوجودى لا يتأني الانفكاك عنه كالنسب ، فكان لا ينتقل الأبوة والجدوة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرما يرتب عليه من الميراث كالو تزوج عبد مائة آخر فولد له منها ولد فانه ينقل حراً لحرية أمه فيكون ولادها لوالها لومات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد فأن ولادته ينقل اذا مات لمتن أبيه اتفاقا انتهى . وهذا لا يفتح في الأصل المذكور أن الولاء لغة كلهمه النسب ، لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالكاتب فاجبور على أن ولادته اسيدته وقيل لا ولادته عليه ، وفي ولادته من أعتق سائبة وقد تقدم قريبا

٢٢ - باب اذا أسلم على يديه ، وكان الحسن لا يرى له ولاية ، وقال النبي ﷺ : الولاء لمن أعتق » ، ويذكر عن تميم الداري رفته قال : هو أولى للناس بمعياه وثمانه . واختلفوا في صحة هذا الخبر ٦٧٥٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن نافع « عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية تمتعها فقال أهلها نبيكم على أن ولادها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا تمتعك ذلك فإذا الولاء لمن أعتق »

٦٧٥٨ - حدثنا محمد بن أحمد بن جابر عن منصور بن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة رضي الله عنها قالت اشتريت برة فاشترط أهلها ولادها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق . قالت فأعتقها ، قالت فذاها رسول الله ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا مايت عنده ، فأخارت نفسها »

قوله (باب اذا أسلم على يديه) كذا للنسفي ، وزاد القرطبي والأكثر رجاله ، ووقع في رواية الكشميني

« الرجل ، وبالتذكير أولى . قوله (وكان الحسن لا يرى له ولاية) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميني « ولا . »
 بالحسن بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأمر الحسن هذا وهو البصري وصله سفيان الثوري في جامعه
 عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالي الرجل قال : هو بين المسلمين
 وقال سفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان ، وكذا رواه الدارمي عن
 أبي نعيم عن سفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، ألا إن شاء أوصى له
 بماله . قوله (ويذكر عن تميم الدارمي رفعه : هو أولى الناس بحياء وعائنه) هذا الحديث أغفله من صنف في
 الأطراف وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكروا تيمما الدارمي فيمن أخرج له ، وهو ثابت في جميع النسخ
 هنا . وذكر البخاري من روايته حديثا في الإيمان لكن جعله ترجمة باب وهو الدين النصيحة ، وقد أخرجه مسلم
 من حديثه وأبى له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبي هريرة وغيره أيضا لم يتبين
 المراد في تميم ، وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الدارمي نسب إلى بني الدار بن لحم ، وكان من أهل
 الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية ، وكان يمدى النبي ﷺ فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة أربع من الهجرة ، وقد حدث
 النبي ﷺ أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجحاسة والرجال وعد ذلك في مناقبه ، وفي رواية الأكابر عن
 الأصغر ، وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منده في « معرفة الصحابة »
 في ترجمة زرعة بن سيف بن ذي يزن فساق بسنده إلى زرعة أن النبي ﷺ كتب إليه كتابا وفيه « وإن ملك بن زرد
 الزهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الدارمي من أفضل الصحابة
 وله مناقب ، وهو أول من أخرج المساجد وأول من قضى على الناض أخرجهما الطبراني ، وسكن تميم بيت المقدس
 وكان سأل النبي ﷺ أن يقطعه عيون وغيرهما إذا فتحت ففعل فقتلها بذلك لما فتحت في زمن عمر ، ذكر ذلك
 ابن سعد وغيره ، وطأت تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ ونحوها ، وقد
 وصله البخاري في تاريخه وأبو داود . وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز »
 بالنعنة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد
 العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارمي قال : قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي رجل من
 المسلمين » قال : هو أولى الناس بحياء وعائنه ، قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيمما ولا يصح أقول
 النبي ﷺ الولاء لمن أعتق ، وقال الشافعي . وهذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن
 موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا له له أني تيمما ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطابي : ضعف أحمد هذا
 الحديث . وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن ابن موهب عن
 تميم . وصرح بعضهم بإسحاق ابن موهب من تميم . وأما الترمذي فقال : ليس أسنده بمجمل . قال : وادخل بعضهم
 بين ابن موهب وبين تميم قبيصة رواه يحيى بن حوزة . قلت : ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم
 أنه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو إسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي أيضا ، وقال
 ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن
 عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخاري كما تقدم

في الأثرية ولكنه ليس بالكثير ، وأما ابن موهب فلم يدرك تيجيا ، وقد أشار النسائي إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاء القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمعقي في تاريخه بسنده له صحيح من الأرواحي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهاً ، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمعقي وقال : هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر ، وحزم في التاريخ ، بأنه لا يصح لمعاوضته حديث داود الولاء لمن أعتق ، ويؤخذ منه أنه لو صح سند لما قام هذا الحديث ، وعلى التناول فتردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو قول الأروحية في قوله « أول الناس » بمعنى النصر والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالمايراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على عمومه ؟ جنح الجمهور إلى الثاني ووجهانه ظاهر ، وبه حزم ابن القصار فيها حكماء ابن بطل فقال : لو صح الحديث لكان قاطبة أنه أسبق بموالاة في النصر والاحاطة والصلاة عليه إذا مات وهو ذلك ، ولو جاء الحديث بلفظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول واثقه أعلم . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن الثوري أنه يستمر إن عقل عنه ، وإن لم يعقل عنه أنه أن يتحول لغيره واستحق الثاني ولم جراً ، وعن الثوري قول آخر : ليس له أن يتحول ، وهذه إن استمر إلى أن مات فتحول عنه وبه قال أحمد وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفتها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلاً أسلم على يديه رجل فأت وترك مالا وبنتاً نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنات . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة برة من أجل قوله فيه « فإن الولاء لمن أعتق » ، لأن اللام فيه للاختصاص أي الولاء يختص بمن أعتق ، وقد تقدم توجيهه . وقوله فيه « لا يمنحك » وقع في رواية الكهفمي « لا يمنحك » ، ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مخضراً وقال في آخره « قال وكان زوجها حراً » وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قال ذلك هو الأسود وأوياً عن عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومضى الكلام على ذلك معنوف بمحمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول السند الثاني قال أبو الهيثم الفسائي هو ابن سلام إن شاء الله ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . قلت : وقد وقع في الاستقراض « حدثنا محمد حدثنا جرير » كذلك عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري « محمد بن سلام » وفي رواية أبي ذر عن الكهفمي « محمد بن يوسف » يعني البيهقي ، وليس في الكتاب محمد بن جرير سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أخرج أبو نعيم فخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير ثم قال : أخرجه البخاري عن عثمان ، كذلك وجهته وما أطه إلا ذموا

٢٣ - باب ما يرث النساء من الولاء

٦٧٥٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا همام عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة تشقري أن برة فقات النبي ﷺ إنهم يشترطون الولاء فقال النبي ﷺ : اشترها فإنما الولاء لمن أعتق »
٦٧٦٠ - حدثنا ابن سلام أخبرنا وكيع عن سيفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعطى الوريث وولى النعمة »

قوله (باب ما يرث النساء من الولاء) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتصر على قوله « الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » وهذا اللفظ لو كبح عن سفيان الثوري عن منصور ، وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « إنما أودت أن أقتري بريرة فاشتروا الولاء » فقال النبي ﷺ « فذكره . وقد أخرجه الإصماعيلي من طريق وكيع أيضا ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان تأملا وقال : لفظهما واحد ، فعرف أن وكيعا كان ربما اختصره ، وعرف أنه في قصة بريرة . وقد ذكره أصحاب منصور كتابي عوانة بلفظ « إنما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب إبراهيم كالحاكم والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكأها في الكتب الستة ، وتورد الثوري وتابعه جرير عن منصور هذا اللفظ ، فيحتمل أن يكون منصور رواه لها باللفظ ، وقد انفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه الخصال ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقته لقوله « الولاء لمن أعتق » أن صحة العتق تستدعي سقي ملك والمملك يستدعي ثبوت الموضع ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضي أن الولاء لكل معتق ذكر كان أو أنثى وهو يجمع عليه ، وأما جرير الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق أبائهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالأهراث ، ونقل ابن المنذر عن طائفة من مثله ، وعليه اختصر سحنون فيما نقله ابن اثنين ، وتعبق المحصر الذي ذكره الأبهري نبعا لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولده من أعتقن ، قال : والعبارة السائلة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره العين من أعتقن بولادة أو عتق ، احترازا عن لها ولده من زنا أو كانت ملاءمة أو كان زوجها عبدا فإن ولاد ولد هؤلاء كلهن لمعتق الأم ، والوجهة للجمهور اتفاق الصحابة ، ومن حيث النظر إن المرأة لا تستوعب المال بالمرض الذي هو أكد من التعصيب ، فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورثن من عتقن لأنه عن مباشرة لاعتق جر الإثرت ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال قيمين أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملا بهوم قوله « الولاء لمن أعتق » وهو وضع الدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط

٣٤ - باب مولى القوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم

٦٧٦١ - **حريش** آدم حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرّة وقتادة « عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال : مولى القوم من أنفسهم » أو كما قال

٦٧٦٢ - **حريش** أبو الوليد حدثنا شعبة عن قتادة « عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ابن أخت القوم

منهم ، أو من أنفسهم »

قوله (باب) بالنسبة (مولى القوم من أنفسهم) أى هتيقهم ينسب لسيبتهم وبرئونه . **قوله** (وابن الأخت منهم) أى لأنه ينسب إلى بعضهم وهي أمه . **قوله** (حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرّة وقتادة عن أنس) هكذا

وقع في رواية آدم عن شعبة مقرونا ، وأكثر الرواة قالوا د عن شعبة عن قتادة وحده عن أنس ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قريش وأورده مختصرا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في غزوة حنين وتقدم فوائده هناك وفي كتاب الجزية ، وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة في « مولى القوم منهم أو من أنفسهم » روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة ، والمعروف عنه في « ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم » روايته عن قتادة وحده ، وانفرد علي بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضا . قلت : وليس كما قال ، بل تابعه أبو النضر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضا أخرجه أحمد في مسنده عنه وأما فيه أن المعنى بذلك الثمان بن مقرن المزي وكان أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله « ابن أخت القوم منهم » من قال بأن ذوى الأرحام يرون كما يرث العصبات ، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم ، وكان البخاري رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبي جررة : العكسة في ذكر ذلك لإبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الانكشافات إلى أولاد البنات فضلا عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنو عن أبناء الرجال الأباعد

فأراد بهذا السلام التحريض على الإلفة بين الأقارب . قلت : وأما القول في الميراث فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة لما سياتي قريبا ، من الوعيد الثابت لمن انتسب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق

٣٥ - باب ميراث الأسير

قال وكان ثمر بن جهم يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وعقافته وما صنع في ماله ما يغير عن دينه إنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء

٦٧٦٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من ترك مالا فلو تركته ومن ترك كلاً فإلينا »

قوله (باب ميراث الأسير) أي - واه عرف خبره أم جميل . قوله (وكان شريح) بمجمة أوله ومجمة آخره وهو ابن الحارث القاضي الكندي السكوني المشهور . قوله (يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال : يورث الأسير إذا كان في أرض العدو ، وزاد ابن أبي شيبة : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير . قوله (وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وعقافته وما صنع في ماله ما يغير عن دينه ، فأما هو ماله يصنع فيه ما يشاء) في رواية الكشمغيني « ما شاء » وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحق بن راشد أن عمر كتب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك عن معمر عن إسحق بن راشد عن عمر بن عبد

العزيز في الأسير يوصى قال : أجزأ له وصيته مادام هل الإسلام لم يتفقه عن دينه . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله عليه السلام : من ترك ما لا فلورثته ، وإلى هذا أشار البخاري بإيراد حديث أبي هريرة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم تخرج عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه طوعاً فلا يحكم بخروج ماله . به حتى يثبت أنه ارتد طائفاً لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً : واحدة في لا يرث . (تنبه) تقدم في أواخر النكاح في باب حكم المفقود في أهله وماله ، أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تزوج وماله لا يقيم ما تحقت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يُقسم الميراث فلا ميراث له

٦٧٦٤ - حديث أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن

أسامة بن زيد رضي الله عنهم أن النبي عليه السلام قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ،

قوله (باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال : وإذا أسلم قبل أن يتقسم الميراث فلا ميراث له ، فأشار إلى أن عمومه يقتضيه هذه الصورة ، فن قيد عدم التوارث بالقسمه احتياج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموث ، فإذا انتقل عن ذلك الميت بموته لم ينتظر قسمته لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنير : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله عليه السلام يقول : الإسلام يزيد ولا ينقص ، وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن زعفران عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ وأمكن جماعه منه يمكن ، وقد زعم

الجمهور أن ما نقلوه من حديث أبي داود وهو كلام يحيى ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من غير هذا الوجه ، وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه مسلم ويهودي مات أبرهما يهوديا لحاز ابنه اليهودي ماله فنارعه المسلم فورث ماله المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مهقل قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نزل أهل الكتاب ولا يروننا ، كما يدل النكاح بينهم ولا يحمل لهم ، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في مراضة النفس وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل عهده من الأديان ولا يتعلق له بالأثر ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعاقب بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله

تمالى (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض) وبأن الذى يتزوج الحربية ولا يرثها ،
 وأيضاً فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذى أرث المسلم لأنه يتزوج علينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة
 الأميرات جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد . قلت : ثبت من عمر
 خلافه كما مضى فى باب توريث دور مكة ، من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب معولاً فى ذكر عقيل
 ابن أبى طالب إن كان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا - واه . قوله (عن ابن شهاب) هو الزهرى ، وكذا
 وقع فى رواية للإسماعيل من وجه آخر عن أبى عاصم . قوله (عن علي بن حسين) هو المعروف بزين العابدين
 وعمر بن عثمان أى ابن عفان ، وقد تقدم فى الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهرى مصرحاً بالإخبار
 بينه وبين علي وكذا بين علي وعمر ، واتفق الرواة عن الزهرى أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا
 أن مالكاً وحده قال : عمر ، بضم أوله وفتح الميم ، وخذت روايات عن غير مالك علي ولفظه وروايات عن مالك
 علي وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخارى رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح فى
 علوم الحديث ، له فى أمثلة المنكر وفيه نظر أوجه شيخنا فى ذلك ، والنسكت ، وردت عليه فى الانصاح . قوله
 (لا يرث المسلم الكافر الخ) تقدم فى المغازى بلفظ المؤمن ، فى الموضعين وأخرجه النسائي من رواية هشيم (١)
 عن الزهرى بلفظ لا يورث أهل ملتين ، وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهرى مثلها ، وله شاهد
 عند الترمذى من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبى بلى وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده فى السنن الأربعة وسند أبى داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة
 أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الألام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التى
 بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عيودها حتى ينتج على اليهودى مثلاً أن يرث من النصراني ،
 والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابله عن مالك وأحمد ، وعنه النفقة
 بين الذمى والعربى وكذا عند الشافعية وعن أبى حنيفة لا يورث حربى من ذمى فإن كانا حربيين شرط أن يكونا من
 دار واحدة ، وعند الشافعية لا فرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثورى وربيعة وطائفة السكفر ثلاث ملل
 يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق
 من الكفار ملة فلم يورثوا مجوسياً من وثنى ولا يهودياً من نصراني وهو قول الأوزاعي ، وبأنه يقال ولا يرث أهل
 ملة من دين واحد أهل ملة أخرى منه كاليهودية والمملكية من النصارى ، واختلف فى المرتد فقال الشافعى وأحمد
 يصير ماله إذا مات فينا للسلين ، وقال مالك يكون فينا إلا إن قصد برده أن يحرم ورثته المسلمون فيكون لهم ، وكذا
 قال فى الزندق ، وعن أبى يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبى حنيفة ما كتب قبل الردة لورثته المسلمين وبعد
 الردة لبيت المال ، وعن بعض التابعين كملقة يستحقه أهل الدين الذى انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من
 أهل الدين الذى انتقل إليه ولم يفصل ، فالخاصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردى ، واحتج القرطبي فى
 المفهم ، لمذهبه بقوله تعالى (لكل ما نزلنا شريعة ومنهاجاً) أى ملل متعددة وشرائع مختلفة قال : وأما ما احتجوا به
 من قوله تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) فوجه الملة فلاحجة فيه لأن الوحدة فى اللفظ

(١) كسفا فى السنة ، ولى أخرى من رواية إبراهيم ،

وفي المتن الكثيرة لأنه أضاعه إلى مفيد الكثيرة كقول القائل: أخذ عن علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتسروا بقوله (قل يا أيها الكافرون) إلى آخرها ؛ والجواب أن الخطاب بذلك وقع لكفار قريش وهم أهل وثن ، وأما ما أجابوا به من حديث لا يتوارث أهل ملتين ، بأن المراد ملة الكفر وملة الاسلام فالجواب عنه بأنه إذا صح في حديث أسامة فردزد في حديث غيره ، واستدل بقوله لا يورث الكافر المسلم ، على جواز تخصيص عموم الكتاب بالأحاد لأن قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) عام في الأولاد يخص منه الولد الكافر فلا يورث من المسلم بالحديث المذكور ، وأجيب بأن المنع حصل بالإجماع ، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على وقفه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض الحذاق : طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية . وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتمادان ، ثم يرجح الخاص بأن العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف حكمه

٣٧ - باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني

وإثم من اتقى من ولده

٢٨ - باب من ادعى أخاً أو ابن أخ

٦٧٦٥ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام ، فقال سعد هذا يارسل الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عبد إلى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمة هذا أخي يارسل الله ولده على فراش أبي من ولده ، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيننا بعتة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمة ، الوفا لفراش وإما هو المحبر ، واحتجبي منه يا سودة بنت زمة ، قالت : فلم ير سودة بعد .

قوله (باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني) كذا الأكثر في خبر حديث ، ولا يذو عن المستعمل والكشميني . باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ، ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عن الثلاثة . باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً ، ثم قال عنهم . باب إثم من اتقى من ولده ، وذكر قصة سعد وعبد بن زمة ، فخرى إجماع بطال وابن الزين على حذف . باب من اتقى من ولده ، وجملاً قصة ابن زمة لباب من ادعى أخاً ولم يذكر في . باب ميراث العبد ، حديثاً على ما وقع عند الأكثر ، وأما الاسماعيل فلم يقع عنده . باب ميراث العبد النصراني ، بل وقع عنده . باب إثم من اتقى من ولده . وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال . باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ، وذكر قصة عبد بن زمة ، ووقع عند أبي نعيم . باب ميراث النصراني ومن اتقى من ولده ومن ادعى أخاً أو ابن أخ ، وهذا كله راجع إلى رواية القريشي عن البغاري ، وأما الذي وقع عنده . باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي حقه . باب من اتقى من ولده . باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ، وذكر فيه قصة ابن زمة ، فتاخر .

الترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا إشكال فيه ، وأما الترجمة فمقتضية لإحداهما عند بعض وثبتت عند بعض ، قال ابن بطال : لم يدخل البخاري تحت هذا المسموع حديثا ، وذهب العلماء أن الميراث النصراني إذا مات قاله السيد بالرق لأن ملك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون ملكا مستقرا لمن يورثه . وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء ، لاختلاف دينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وقفا ، لابق كتابته أخذ ذلك في كتابته ، فما فضل فهو لبيت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يمتن منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبله لأن النظر فيه محتمل كأن يقال بأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتا ؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لعموم « لا يرث المسلم الكافر » والآلة أرجح . قلت : وتوجيه ما تقدم ، وجرى الكرماني على ما وقع عند أبي نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متواليمة والحديث ظاهر للثالثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ . قال : وهذا يؤيد ما ذكرنا أن البخاري ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أهل بين كل ترجمتين يباضا فضعف الثقة ببعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني كان مضموما إلى « لا يرث المسلم الكافر » الخ ، وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه . « تسكيل » : لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا أحققه المسلم ، وقد حكى فيه ابن التين ثمانية أقوال فقال عمر بن عبد العزيز والقيث والشافعي : هو كالولي المسلم إذا كانت له ورثة وإلا قاله السيد ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والولد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والعصبة ، وقيل ميراثه لذوي رحمه وقيل لبيت المال فيثا ، وقيل يرقف فن ادعاه من النصارى كان له . انتهى ملخصا . وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه ، واختلف في حكمه فاجمروا أنه الكافر إذا اعتنق مسلما لا يرثه بالولاء ، وعن أحمد رواية أنه يرثه ، ونقل مثله عن علي ، وأما ما أخرج النسائي والمحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر صرفوها « لا يرث المسلم النصراني » إلا أنه يكون عبده أو أمته ، وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا ، فلا حجة فيه لسلك من المسألين لأنه ظاهر في الموقوف

قوله (باب إثم من انتفى من ولده) أورد فيه حديث عاتقة في قصة غصاصة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة ، وقد مضى شرحه مسطور في « باب الولد للفراس » وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج على أن عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وأن الذي حمل على أن يوصى أخاه بأخذ ولد وليدة زمة خشية أن يكون مسكوت عنه ذلك مع اعتقاده أنه ولده يتنزل منزلة النبي ، وكان سمع ما ورد في حق من انتفى من ولده من الوعيد فعمد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستلحاقه ، وعلى تقدير أن يكون عتبة مات كافرا فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسمعه على استلحاق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ، وقد ورد الوعيد في حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر رفقه « من انتفى من ولده

ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة ، الحديث ، وفي سنده المراح والد وكيع مختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن هدى بلفظ « من اتقى من ولده فينبوا مقعد من النار » ، وفي سنده محمد بن أبي الزهراء راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وأياما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه » ، الحديث ، وفي سنده هيب الله بن يوسف حجازي ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد

٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** خالد - هو ابن عبد الله - **حدثنا** خالد بن أبي عثمان « عن سبط بن رضى الله عنه قال سمعت أنس بن مالك يقول : من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام »

٦٧٦٧ - **نذكره** لأبي بكره فقال « وأنا سمعته أذناي ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ »

٦٧٦٨ - **حدثنا** أضح بن الفرج **حدثنا** ابن وهب أخبرني عمرو بن جعفر بن ربيعة عن هراك « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه فهو كفر »

قوله (باب من ادعى إلى غير أبيه) لعل المراد لثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطلق لوقوع الوعيد فيه بالكفر وبتحریم الجنة لموكل ذلك إلى نظر من يسمي في تأويله . **قوله** (خالد هو ابن عبد الله) يعني الواسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الخزاز ، وأبو عثمان هو التميمي ، وسعد هو ابن أبي وقاص ، والسند إلى مسدد بن بصريون ، والقاتل « فذكرته لأبي بكره » هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم بن خالد الخزاز عند مسلم في أوله قصة ، ولفظه عن أبي عثمان قال « لما ادعى زياد أقيمت أبا بكره فقلت : ما هذا الذي صنعتم ؟ » إلى سمعت سعد بن أبي وقاص يقول ، فذكر الحديث مرفوعا فقال أبو بكره : وأنا سمعته من رسول الله ﷺ . والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية رضى أمه كانت أمة لأحارث بن كعدة زوجها مولى هيب فأتت بزياد على فراشه وم بالطائف قبل أن يسلم أهل الطائف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان مائنا فأجبه فقال : إنى لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أعاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على قارس من قبل على فأراد مداراته فأطعمه في أنه يلقاه بأبي سفيان فأدخى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاء معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد سيرته المصروفة وسياسة المذكورة ، فكان كثير منع الصحابة والتابعين يسكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث « الولد لأمرأش » وقد مضى قريبا من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكره بالإنكار لأن زيادا كان أخاه من أمه ، ولأن بكره مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في غزوة حنين من رواية حاتم الأحول عن أبي عثمان قال « سمعت سعدا وأبا بكره » ، وأقدم هناك ما يتعلق بأبي بكره . **قوله** (من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام) وفي رواية حاتم المشار إليها عند مسلم « من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه ، ولثاني ملكه وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذؤيبه

« ومن ادعى لغير أبيه وهو بهاء الاكفر ، ويرفع ماله والاكفر بقة ، ونقدم القول به ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق « كفر بالله ابنى من نسب وإن دق ، أخرجه الطبراني ، قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وعراك بكسر الهمزة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك . قوله (عن أبي هريرة) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده أن عراك أنه سمع أبا هريرة . قوله (لا ترغبوا عن آبائكم) من رغب عن أبيه فهو كفر) كذا الأكثر وكذا الأصل ، ويرفع لا كدمي « فكذا كفر ، وسيأتي في باب رجم الحبل من الزنا ، في حديث عمر الطويل « لا ترغبوا عن آبائكم فركف يركم ، قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين أن من أظهر بالنسبة إلى غيره أبيه أن يدخل في الوعيد كإفداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه إلى غير أبيه علما عاددا غائرا ، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يبتنى الرجل وله غيره ويصير الولد بنسب إلى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى (ادرم لأبائهم هو أفسط عند الله) وقوله سبحانه وتعالى (وما جعل أديابكم أبنائكم) فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي وترك الانساب إلى من تبناه لكن بقي بعضهم مشهورا بمن تبناه فيذكر به قصد التعريف لا قصد السب الحقيقي كإفداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه وإنما كان تبناه وإدم أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني ، وكان أبوه حليف كندة فقبل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فبني المقاد فقبل له ابن الأسود . انتهى ملخصا موضعا . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وبسط القول في ذلك ، وقد تقدم ترجمته في مناقب قرين وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض الشراح : سب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول حاشي الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريبا « ابن أخت القوم من أنفسهم » و « دول القوم من أنفسهم » ليس على عومه إذ لو كان على عومه لجاز أن ينسب إلى عاله مثلا وكان معارضا لحديث الباب المصريح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، فعرف أنه حاس ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعادونة ونحو ذلك

٣٠ - باب إذا أدعت المرأة ابنا

٦٧٦٩ - حدثنا أبو ليثان أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : كاتر اسرا فان معبها ابناهما جاء الذنب فذهب بابن إحداهما فقاتل صاحبها إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك ، فتحاكتا إلى دارود عليه السلام ففضي به لسكبري ، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام ، فأخبرناه ، فقال الذنوب بالسكين أشقأ بهنما ، فقاتل العثمري لا تقفل برحمتك الله هو ابنا ، ففضي به للشمري »

قال أبو هريرة : والله إن سمعت بالسكين قط إلا يومئذ وما كنا نقول إلا الكذب

قوله (باب إذا أدعت المرأة ابنا) ذكر قصة المرائين المذنبين فكان مع كل منهما ابن فأخذ الذنب أحدهما

فأختلفا في أيهما الذاهب . فتحكما إلى دارد ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما يذكره ، فإن أممت البيضة قلبت حيث تكون في مصمته ، فلم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم يتازعها فيه أحد فانه يعمل بقولها وترثه ورثتها ورثته لإمه ، ونازعه ابن التين لحكي عن ابن القاسم : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط النسائي في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجمه : نقض الحاكم ما حكم به غيره من هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك ، ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بن سعد المذکور هنا ، وصرح فيه بالحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي العيمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه : فقال أقطعوه نصفين لهذه نصف ولهذه نصف ، فقالت الكبرى نعم أقطعوه ، فقالت الصغرى لا أقطعوه فاقضى به لى أبي أن يقطعه ، فأشار إلى قول الصغرى هو ولها ، ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « النوسعة للحاكم أن يقول لشيء الذي لا يفعله أهل الاستبصار له الحق ، وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه : فقال اتقوا الساكنين أشق الغلام بينهما ، فقالت الصغرى أشفقه ؟ فقال : نعم ، فقال : لا تفعل ، حظي منه لها ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يسق أمظه بل أحال به على رواية وراق عن أبي الزناد ، وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان ، ثم ترجم « الفهم في القضاء والتبدير فيه والحكم بالاستدلال » ثم ساقه من طريق بشير بن نبيك عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره : قال سليمان - يعني للكبرى - لو كان أبوك لم ترض أن يقطع »

٣٦ - باب القائف

٦٧٧٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تبرق أساور وجبه فقال : ألم تري أن مجزراً انظر آتفا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : إن هذه لأقدام بعضهن من بعض »

٦٧٧١ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة « عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال : يا عائشة ألم تري أن مجزراً المذبل دخل على فراي أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه لأقدام بعضهن من بعض »

قوله (باب القائف) هو الذي يعرف الشبه وبين الآخر ، معنى بذلك لأنه يففو الأشياء أي يتبعها فكأنه مغلوب من الغافي ، قال الأصمعي : هو الذي يففو الآخر ويتفاته قفوا وقفاة والجمع القافة ، كذا وقع في الضربين والنهاية . قوله في الطريق الثانية (عن الزهري) في رواية الشيباني عن سفيان وحدثنا الزهري ، أخرجه أبو نعيم ، قوله (دخل على مسروراً تبرق أساور وجبه) تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ . قوله (فقال ألم تري إلى مجزراً)

في الرواية التي بعدها « ألم ترى أن مجزراً ، والمراد من الرواية هنا الإخبار أو العلم ، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري « ألم تسمى ما قال المدلجى ، ومضى في صفته النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ « دخل على قائف ، الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبره عائفة ، وأسلم من طريق معمر وابن جريح عن الزهري « وكان مجزراً قائفاً » ومجزراً بضم الميم وكسر الزاى الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زاى أخرى هذا هو المشهور ، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الزاى ثم زاى وهو ابن الأعور بن جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن هيد مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد ، والهرب تعترف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح ، وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قائفاً أرده في قصته ، وعمر قرشى ليس مدلجياً ولا أسدياً ولا أسد قرشى ولا أسد خزيمية ، ومجزراً المذكور هو والد عاتكة بن مجزى الماضى ذكره في « باب سرية هيد الله بن حذافة » من المذاوى ، وذكر مصعب الزبيري والواقدي أنه سمى مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه ، وهذا يدفع فتح الزاى الأول من اسمه ، وعلى هذا فكان له اسم غير مجزى . لكنى لم أر من ذكره . وكان مجزراً عارفاً بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال : لا أعلم له رواية . قوله (نظر أيضاً) بالماء ويجوز القصر أى قريباً أو أقرب وقت : قوله (إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد) في الرواية التي بعدها « دخل على فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيعة قد عطيها رءوسهما وبدت أقدامهما » وفي رواية إبراهيم بن سعد « وأسامة وزيد مضطجعان » وفي هذه الزيادة دفع تورم من يقول : لعله جابها بما بذلك لما عرف من كرمهم كانوا يطعمون في أسامة . قوله (بعضاً من بعض) في رواية الكشيحيني « لمن بعض » قال أبو دارد : نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة ^١ لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف القوم سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهى أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء فلما جاء أسامة أسود ، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل ، فصارت لعبد المطلب فوهرها لعبد الله ، وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشى فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بذلك ، وكان يقال لها أم الظباء ، وقد تقدم لها ذكر في أوخر الهبة . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم يتكروا سواد ابنتها أسامة لأن السوداء قد نلد من الأبيض أسود . قلت : يحتمل أنها كانت صافية لهما أسامة شديد السواد فوقع الانكار لذلك ، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقة والاكتفاء بجهتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطلاع الرجل مع ولده في شمار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يعتقه عند هدم التهمة ، وصرو الحاكم لظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، وتقدم في « باب إذا عرض بنى الولد » من كتاب اللعان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال « ان امرأتى ولدت غلاما أسود » وفيه قول النبي ﷺ « لعله نزع عرق » ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق . (تقديم) : وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله ، فإن من اعتبر قوله فعلم به لزوم منه حصول التوارث بين الملحق والملاحق به

(خاتمة) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، المصنف منها حديث تميم الدارى فبين أصل على يد رجل البنية موصوفة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة وفي الجنتين غرة ، وحديث ابن عباس د الخلفاء الفرائض بأهلها ، وأما حديث معاذ في توريب الأخوة والبنات وحديث ابن مسعود في توريب بنت الابن وحديث في السائبة وحديث تميم الدارى أملى فأفرد البخارى بتخريجها . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وعشرون أثراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٦ - كتاب الحدود

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحدود) . جمع حد ، والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقة ، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً ، فمن المتن عليه الزدة والحرابة ما لم يذب قبل القدرة والزنا والقتل به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ، ومن المختلف فيه جحد العارية وشرب ما يسكر كغيره من غير الخمر والقتل بغير الزنا والتمريض بالقتل والقراط ولو بمن يحمل له نكاحاً وإنبان البسمة والسحاق وتمكين المرأة الفرقة وهديره من البواب من وطئها والسحر وترك الصلاة تكاملاً والنفط في رمضان ، وهذا كله خارج عما أشرع فيه المقاتلة كالو ترك قوم الزكاة ولصبا ذلك الحرب . وأصل الحد ما يحجج بين شيئين فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد النوى وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسميت عقوبة الزانى ونحوه حداً لكونها تقيمه المهادنة أو لكونها مقدرة من الخارج ، وللإشارة الى المنع سمي البواب حداً . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس الماعصى كقوله تعالى (تلك حدود الله فلا تقربوها) وعلى ذلك فيه شيء مقدر ، ومنه (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وكأنتها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً . فنها ما جاز عن فعله ومنها ما جاز من الزيادة عليه والنقصان منه ، وأما قوله تعالى (إن الدين يحادون الله ورسوله) فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحديد لإشارة الى الممانعة ، وذكرت البسمة في رواية أبي ذر سابقة على كتاب ،

١ - باب ما يحذر من الحدود

قوله (باب ما يحذر من الحدود) كذا للاستعجال ولم يذكر فيه حديثاً ، ولغيره د وما يحذر ، عطفاً على الحدود . وفي رواية للنسفي جعل البسمة بين الأكتاف والباب ثم قال د لأشرب الخمر . وقال ابن عباس الخ ،

٢ - باب لزنا وشرب الخمر ، وقال ابن عباس : يُنزعُ منه نورُ الإيمان في الزنا

٦٧٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ

وهو مؤمن ، ولا يسرق ، حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينهب ، حين يرفع الناس إليه أبنصارهم وهو مؤمن . وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل إلا النبهة

قوله (باب الزنا وشرب الخمر) أي التحذير من تعاطيها . ثبت هذا الحديث وحده . قوله (وقال ابن عباس بنزع منه نور الإيمان في الزنا) وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي شيبة قال : كان ابن عباس يدعو غلامه هلاما هلاما فيقول : ألا أزوجك ؟ ما من عبد رزى إلا نزع الله منه نور الإيمان ، وقد روى سفيان أخرجه ، أبو جعفر الطبري من طريق جاهد عن ابن عباس وصححه النبي ﷺ يقول : من رزى نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يرد إليه رده ، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود . قوله (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام الخزومي ، ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه دحني عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . قوله (لا يرضى الزاني حين يرضى وهو مؤمن) فقد نفي الإيمان بحاله ارتكابه لها ، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أُلحِق الإفلاخ الكلي ، وأما لو فرغ وهو مصر على تلك المصيبة لم يتركب فينتج أن نفي الإيمان عنه يستمر ، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه كاسياني في المحاربين من قول ابن عباس : قال ثابت عاد إليه ، ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يرضى حين يرضى وهو مؤمن ، فإذا زال رجح إليه الإيمان . ليس إذا تاب منه . ولكن إذا تأخر عن العمل به . ويؤيده أن المصر دان كانه مستمرأ لكن ليس إيماءً ، لكن بأشرف الفعل كالسرة مثلاً . قوله (ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن) في الرواية الماضية في الأشربة ولا يشربها ، ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرة ، وقد تقدم السلام على ذلك في كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة السلام عليه والتقدير : ولا يشرب الشارب الخمر الخ ، ولا يرجع الضمير إلى الزاني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يفل ، وظاهر حذف الفاعل بعدم النفي قراءة هشام (ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله) يفتح الياء التحتانية أوله أي لا يحسن حاسب . قوله (ولا ينهب نبهة) بضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جبراً قهراً ، ووقع في رواية همام عند أحمد والذى نفس محمد بيده لا ينهبن أحدكم نبهة ، الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فانهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرُونَ على دفعه ولو طعروا إليه . ويحتمل أنه يكون كناية عن عدم التدبر بذلك فيكون صفة لازمة للأنب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاز أشد ما فيه من مزيد الجرأة وعدم المبالاة ، وزاد في رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه رأى التلبية عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله يرفع الناس إليه فيها أبصارهم ، ولفظ يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالهين المجمة ، وفيها بعض رواة مسلم بالمهمل ، وكذا نقل عن إبراهيم الجري ، وهي ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح . قوله (يرفع الناس إليه فيها أبصارهم) وقع تقييده بذلك في النبهة دون السرقة . قوله (وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل إلا النبهة) هو مرسل بالسند المذكور ، وقد

أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ : قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي بكر هذا إلا التهمة ، وتقدم في الأشربة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، صحته أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة ، فذكره سرفوطا ، وقال بعده : قال ابن شهاب وأخرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباه كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق معن ، ولا ينتهب نهبه ذات شرف ، والباقى نحو الذى هنا ، وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلما أخرجه من رواية الأرواحي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن ثلاثهم عن أبي هريرة وصافه مسافا واحدا من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله : وكان أبو هريرة يلحق معن ، ولا ينتهب ، يوم أنه موقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجيه على مسلم من طريق هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « والذى نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبه » الحديث فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال : « مثل حديث الزهري » ، لكن قال : « يرفع اليه المؤمنون أعينهم فيها » ، الحديث ، قال : « وزاد » ولا يضل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فأياكم إياكم ، وسيأتى في المحاربي من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة ، ولا يقتل ، « وتقدمت الإشارة الى بعض ما قبل في تأويله في أول كتاب الأشربة واستوعبه هنا أن شاء الله تعالى ، قال الطبري : « اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون ﷺ قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يجعل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحسن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستوروا في العقوبة لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفا دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال الذوى : « اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، والصحيح الذى قاله المحققون أن معناه : لا يفعل هذه المصاعى وهو كامل الإيمان ، هذا من الالفاظ التى تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كاله كما يقال لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما بخل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما تأويلنا حديث أبي ذر : « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق ، وحديث عبادة الصحيح المشهور : « انهم يأمروا رسول الله ﷺ على أن لا يحرقوا » (١) ولا يزنوا ، الحديث ، وفي آخره : « ومن فعل شيئا من ذلك فهو قبيح في الدنيا فهو كفار » ، ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه ، فهذا مع قول الله عز وجل : « إن الله لا يفتن أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالافتراء على ما قبل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثيرا ، قال : « وتأويله بعض العلماء على من فعله مستحلا مع علمه بتحرمة . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري : « معناه يزوج عنه اسم المدح الذى سمي الله به أولياده فلا يقال في حق مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفادق ، وعن ابن عباس : « يزوج منه نور الإيمان ، وفيه حديث سرفوط ، وعن المصنف يزوج منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الزهري أنه من المشكل الذى يؤمن به وتمر كلما جاء ولا تتعرض لتأويله ، قال : « وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته عما ليس بظاهر بل بعضها غلط

فتركها . انتهى ملخصاً . وقد ورد في تأويله المستعمل حديث مرفوع عن علي بن عبد الطيراني في الصحيح لكن في نسخة راد كذبوه ، فمن الأنوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله ابن عمر أنه أخبر بمعنى النبي والمعنى : لا يزين مؤمن ولا يمسق مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النبي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يبقى التقييد بالنظر فائدة فإن الزنا انتهى عنه في جميع الملل وليس مختصاً بالمؤمنين . قلت : وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله . نأيتها أن يكون بذلك منافقاً ففاق معصية لانفاق كفر حكمه ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره في كتاب الإيمان أول الكتاب . نأيتها أن معنى نفي كونه مؤمناً أنه شابه الكفار في عمله ، وموقع التشبيه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحالة ليكون من المعصية ولو أدى إلى قتله ، فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدراً فانتفتت فائدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقتضي ما تقدم من التقييد بحالة التلبس بالمعصية . رابعها معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بمسحوظ من حاله تلبسه بالكبيرة فجلال من آمن به ، لبر كناية عن الفاتحة التي جلبتها له غلبة الشهوة ، وعبر عن هذا ابن أبي شيرازي بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة الإيمان وهو تصديق القلب ؛ فكانه نسي من صدق به ، قال ذلك من تشهير نزع نور الإيمان ، ولعل هذا هو مراد المطلب . غامضها معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأنه إيمان مشتق من الأمن . سادسها أن المراد به الوجه والتنفيذ ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال : يجوز أن يكون من باب التغليظ والتأكيد كقوله تعالى (ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) يعني أن هذه الخصائص ليست من صفات المؤمن لأنها منافية لحاله فلا ينبغي أن تصف بها . سابعها أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا تاركتها عاد إليه ، وهو ظاهر ما أسنده البخاري عن ابن عباس كما سيأتي في باب إثم الزنا ، من كتاب المحاربين عن عكرمة أنه بنحو حديث الباب ، قال عكرمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما ، فإذا تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعاً أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رفعه . وإذا ذن الرجل خرج منه الإيمان فسحان عليه بكافطة ، فإذا ألتع رجعه إليه الإيمان ، وأخرج الحاكم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول : من ذن أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما ينزع الإنسان القمص من رأسه . وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رفعه . من ذن خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه ، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة : ومثل الإيمان مثل قميص بيننا أنت مدبر منه إذا لبسته ، وبيننا أنت قد لبسته إذا نزعته ، قال ابن بطال : وبيان ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن للتصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة قلته اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة يجتنب بلسانه ولسانه مصدق عقد قلبه وذلك معنى الإيمان ، قلت : وهذا القول قد بلاق ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، لأنه يحصل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وقوته وهو الأصل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه تبعاً للطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال

له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم يظهر منه التوبة ، قالوا : هل عنه حينئذ اسم الإيمان بالاطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتقييد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لا عملاً ، ومن ذلك الكفر عن الحرمات . وأظن ابن بطال نأى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المستند عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالغيب وأظن باللسان وعمل بالجوارح ، وهو يشمل عمل الطاعة والكفر عن المعصية ، فالركب لبعض ما ذكر لم يحتل اعتقاده ولا نطقه بل اختلعت طاعته فقط ، فليس يؤمن بمعنى أنه ليس بطائع ، فنعني في الإيمان محمول على الإنذار بزواله عن اعتقاد ذلك لأنه يخشى عليه أن يفرض به إلى الكفر ، وهو كقوله « ومن يرتع حول الحى » الحديث أشار إليه الخطابي ، وقد أشار المازرى إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والعجب من النووي كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صححه غيره فلم له لم يطلق على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذي صححه ، قال الطائي : يحتمل أن يكون الذي تنص من إيمان المذكور الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يرى حين يرى وهو يستحي من الله لأنه لو استحي منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشديك لإصابته ثم إخراجها منها ثم أعادتها إليها ، وبعضه حديث « من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى » انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال في معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازرى : هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة أن مرتكب الكبيرة كافر عند النار إذا مات من غير توبة ، وكذا قول المعتزلة أنه فاسق مخلد في النار ، فإن الطوائف المذكورة تعلقوا بهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال القاضي هيأض : أشار بعض العلماء إلى أن في هذا الحديث تنبيهاً على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها ، فنبه بالإنذار على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الحرام وبالخروج على جميع ما يصد عن الله تعالى وبوجوب الغفلة عن حقه وبالانتهاب الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبي بعد أن ذكره مائلاً : وهذا لا يمتشى إلا مع المسامحة ، والاولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هي من أعظم أصول المفسد وأضدادها من أصول المصالح وهي استباحة الفروج المحرمة وما يؤدي إلى اختلال العقل ، ونقص الخير بالذكر لكونها أغلب الوجوه في ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التي يؤخذ بها مال الغير بهذه حق . قلت : وأشار بذلك إلى أن حرم ما ذكره الاول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتماع الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذي في هذا الحديث . وفي الحديث من الفوائد أن من دنى دخل في هذا الوعيد سواء كان بكراً أو عصفراً وسواء كان المولى بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه في حق المحرم الخشوع والتوقير أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من القس المحرم وكذا التبتيل والنظر لأنها وإن سميت في عرف الشرع زناً فلا يدخل في ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره في تفسيره القديم . وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل في الوعيد ، وفيه نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الذنوب أيضاً في كون الغضب كبيرة أن يكون

المغسوب نصيباً وكذا في المرفة وإن كان بعضهم أغلظ فيها فهو محمول على ما اشترى أن وجوب القلع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً . وفي الحديث تعظيم شأن أخذه حتى تشهد به حتى لأنه أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المخدور من اختلال العقل ألحش من شرب مالا يتغير معه العقل ، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن نقص السكال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قال إنه الانتاب كله حرام حتى فيما أذن مالك كالنار في العرس ، ولكن صرح الحسن والنخعي وقنادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو حنيفة هو كما قالوا ، وأما التهمة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وعرضه لتساوهم أو مقارنة التساوي ، فإذا كان أقوى منهم يغلب الضعيف ولم تعذب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينتهي إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، وعن كراهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل السكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو قلة حياة ، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه عليه السلام قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدن التي تمهرها من شاء اقتلع ، واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفته و إنما نهيتكم عن نهي العساكر فأما العرسان فلا ، الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعيف وانقطاع ، قال ابن المنذر : هي حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه لأن المبيع لم قدم له اختلاف حاكم في الأخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي تمهرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النثر . قلت : بل فيها معنى ليس فيها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فاتهم كانوا الغاية في الورع والانصاف ، وليس غيهم في ذلك مثالم

٣ - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر

٦٧٧٣ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم

وحدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجرير والذمالة ، وجلد أبو بكر أربعين ،

[الحديث ٦٧٧٢ - طريقه في : ٦٧٧١]

قول (باب ما جاء في ضرب شارب الخمر) أي خلافاً لما قال يمين الجله وبيان الاختلاف في كتمته ، وقيل تقدم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقتها ومل هو مشتقة وهل يجوز تذكيرها في أول كتاب الأشربة . قوله (عن قتادة عن أنس) في رواية لمسلم والنسائي وسمعت أنسا ، أخرجاهما من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، وهو يدل على أن رواية شعبة عن زيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجهما النسائي من المزيدي في متصل الأسانيد . قوله (أن النبي صلى الله عليه وسلم) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسبق المتن وتحول إلى طريق همام عن قتادة (١) فساد المتن في لفظه ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب عن شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ ،

(١) في نسخ الصحيح التي بأيدينا لم يسبق لمتن في طريق همام وتحول إلى طريق شعبة

وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد الفلاني عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ
 « أن النبي ﷺ أتى رجل شرب الخمر فضربه بمريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر
 استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون نغمة عمر ، ولفظ رواية خالد التي ذكرتها إلى
 قوله ونحواً من أربعين ، وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه
 قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر - أي في خلافته - استشار الناس فقال عبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف
 الحدود ثمانون نغمة عمر ، ووقع لبعض رواة مسلم وأخف الحدود ثمانين ، قال ابن دقيق العيد : فيه حذف
 عامل النصب والتقدير جعله ، وتعبه فلما كفى فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لفوائد
 العربية ولا مراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيد على تقدير أجعلهم ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار
 بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، قلبي يظهر أن راوي النصب وهم وأحتمل توجيهه أولى من ارتكاب ما لا يجوز
 لفظاً ولا معنى ، ورد عليه نيلبة ابن مردوق بأن عبد الرحمن مستشار والمفتش مؤول والمستشير سائل ولا يبعد
 أن يكون المستشار أسراً ، قال : والمثال الذي مثل به غير مطابق . قلت : بل هو مطابق لما ادعاه أن عبد الرحمن
 قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقادير أخف الحدود أجمده ثمانين أو
 أجد أخف الحدود ثمانين فنصبهما ، وأغرب ابن العطار صاحب التنوير في شرح العمدة ، فنقل عن بعض العلماء
 أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع وأخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ثم جلد أبو بكر
 وأربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الريف والقرى قال : ما ترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف :
 أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال الجاهل عمر ثمانين ، فيسكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها
 وأداة التثنية . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة ، فضربه بالنعال نحواً من أربعين ، ثم أتى به
 أبو بكر فصنع به مثل ذلك ، ورواه همام عن قتادة بلفظ « قامر قريباً من عشرين رجلاً لجلده كل رجل جلدة
 بالجرید والنعال ، أخرجه أحمد والبيهقي ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جلة الضربات كانت نحو أربعين
 لا إنه جلده بمريدتين أربعين فتسكون الجملة ثمانين كما أوجب به بعض الناس . ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
 بلفظ « جلد بالجرید والنعال أربعين ، حلقه أبو داود بسند صحيح ورواه البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق
 وكيع عن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله ، وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخریج الصحيحين
 ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جرم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى ، نعم ذكر معنى صفيح عمر فقط في حديث
 السائب في الباب الثالث ، وسيأتى به في ذلك فيه : تنبيه : الرجل المذكور لم أتف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في
 باب ما يكره من لمن القلوب ، ما يؤخذ منه ، أنه النعمان

٣ - باب من أمر بضرب الحد في البيت

٩٧٧هـ - **رواه** قتية حدثنا عبد الوهاب عن أبيوب عن ابن أبي مليكة « عن مقة بن الحارث قال :
 حين بالتهيمان - أو بابن النعمان - شارباً ، فأمر النبي ﷺ من كان بالبيت أن يضربوه ، قال فضربوه ،

فكنتُ أنا فبين ضربهُ بالنعال »

قوله (باب من أمر يضرب الحد في البيت) يعني خلافاً لمن قال : لا يضرب الحد سرا ، وقد ورد من عمر في قصة ولد ، أبي شحمة لما شرب بمصر لحدّه عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهرا ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر وهؤلاء ، وسهروا أهل العلم على الاكتفاء ، وحملوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لا أن إقامة الحد لا تصح إلا جهرا . **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقف ، وأيوب هو السختماني ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن حبيب الله ولد سمي في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب . **قوله** (عن عقبة بن الحارث) أي ابن طاهر بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد ، وحدثني دقيقة بن الحارث ، وقد اتفق هؤلاء على وصله ، وخالفهم إسماعيل بن علية فقال : عن أيوب عن ابن أبي مليكة مرسل ، أخرجه مسند دونه . **قوله** (جن) كذا لم على البناء للجول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينبه عليه أحد من صنّف في المهمات . **قوله** (بالنعمان أو باب النعمان) في رواية الكشي في الباب الذي يليه د نعيان ، بتسليم ألفب ولا م في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند إسماعيل د النعمان ، بغير شك ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث من وجهين فجمعا د النعمان ، بغير شك وذكرت نجه هناك ، وفي رواية الزبير د كان النعمان يصيب الثرب ، وهذا يعكس في قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعمان فإنه قيل في ترجمة النعمان : كان رجلا صالحا وكان له ابن أتهمك في ثرب الخمر جلده النبي ﷺ ، وقال في وضع آخر أظن ابن النعمان جلده في الخمر أكثر من خمسين مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضا أنه كان مزاحا وله في ذلك قصة مع سويط بن حرمة ومع عذرة بن نوفل والد المنصور مع أمهه أو مزين عثمان ذكرها الزبير مع نفاثر لها في كتاب الفكاهة والمزاح ، وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية . **قوله** (شارب) في رواية وهيب د وهو سكران ، وزاد واشق عليه أي على النبي ﷺ ، ووقع في رواية مولى بن أسد عن وهيب عند الناسي د فشق على النبي ﷺ مشقة شديدة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعمان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكرة ، وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأبدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإبلام ليحصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربيها سواء كان شرب كثير أم لا قليلا وسواء أسكر أم لا

٤ - باب الضرب بالجربد والنعال

٦٧٧٥ - **عمر بن الخطاب** بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة د عن

عقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى بنعمان - أو باب نعيان - وهو سكران ، فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجربد والنعال ، وكنتُ فبين ضربهُ

٦٧٧١ - **حدثنا** هشام **حدثنا** قنداق **عن** أنس قال : **جَلَدَ** النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَرْبِ بِالْجُرِيدِ وَالنَّمَالِ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ،

٦٧٧٢ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** أبو ضمرة أنس **عن** يزيد بن الحارث **عن** عبد بن إبراهيم **عن** أبي سلمة **عن** أبي هريرة **رضي الله عنه** قال : **أَتَى** النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ قَدْ شَرِبَ ، قَالَ : **أَضْرِبُوهُ** . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ **رَضِيَ** اللَّهُ عَنْهُ : **فَقَالُوا** الضَّارِبُ يَدِيهِ وَالضَّارِبُ بَنِيهِ وَالضَّارِبُ بَنُوهُ . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : أَخْزَاكَ اللَّهُ . قَالَ : لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، لَا تَهْتِكُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ ،

[الحديث ٦٧٧٢ - طريقه في ٦٧٨١]

٦٧٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** سفوان **حدثنا** أبو حصين سمعت **محمد بن سعيد التميمي** قال : **سَمِعْتُ** عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ **رَضِيَ** اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتُ فَأُجَدِّي فِي نَفْسِي ، إِلَّا صَاحَبَ الْحَرْبَ فَهُوَ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ

٦٧٧٤ - **حدثنا** مكِّي بن إبراهيم **عن** الجعفي **عن** يزيد بن خصيفة **عن** السائب بن يزيد قال : كُنَّا نُوَقِّى بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِمْرَةً أَبِي بَكْرٍ فَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عَمْرِو فَقَوْمُوا إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنَاسِلِنَا وَأُرْدِينَا ، حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةٍ حَرَّرَ جَلَدَ أَرْبَعِينَ ، حَتَّى إِذَا عَتَمُوا وَفَسَفُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ

قوله (باب الضرب بالجريد والنعال) أي في شرب الخمر ، وأشار بذلك إلى أنه لا يعطى الجلد . وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الانتصار على الضرب بالأيدي والنعال والسياب ، ثانيها يتعين الجلد ، ثالثها يتعين الضرب . وحجة راجع أنه فعل في عهد النبي ﷺ ولم يثبت نسخُه والجلد في عهد الصحابة فعل على جوارحه ، وحجة الآخر أن الشافعي قال في الام : لو أقام عليه الحد بالسوط فأتى وجبت الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدا ، على أن الأصل الضرب بغير السوط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط ، وصرح القاضي حسين بغير السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن الأصم في إقتضاء مبرافته ، ولكن في الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوارحه بالسوط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ للأحاديث الصحيحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فبين السوط للترديد وأطراف الثياب والنعال للضمضاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله ونحو من أربعين ، تقدير أربعين ضربة بدعاً مثلاً لا أن المراد عدد معين ، ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أذهر أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب فقومه أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندي خلاف الظاهر ، ويبدو قوله في الرواية الأخرى : جلد في الخمر أربعين . قلت : ويبدو التأويل المذكور ما تقدم من

رواية همام في حديث أنس ، فأمر عشرين رجلا لجلده كل رجل جلدة من الجريد والنمال ، وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فجا ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضا في الباب الأول ، وقوله فيه «جلده» تقدم في الباب الأول بلفظ «ضرب» ، ولا منافاة بينهما لأن معنى جلده هنا ضربه فأصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلده . الثالث حديث أبي هريرة : قوله (أبو هريرة أنس) يعني ابن عياض : قوله (عن يزيد بن الهاد) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، وهو وشيخه وشيخه مديون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد » . قوله (عن محمد بن إبراهيم) أي ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلة . قوله (عن أبي سلة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وصرح به في رواية الطحاوي . قوله (أتى النبي ﷺ رجل قد شرب) في الرواية التي في الباب الذي يليه ، يسكران ، وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمارا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بابن النعمان ، والأول أقرب لأن في قصته « فقال رجل من القوم اللهم المنة » ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه « قال بعض القوم أعزك الله » ويحتمل أن يكون ثالثا كان الجواب في حديث عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج النضائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي ﷺ بنشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخفق بالنمال » الحديث ، ولعل الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين ، وكان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكروه ، . قوله (قال اضربوه) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ، ولكن لم يذكر فيهما عددا . قوله (قال بعض القوم) في الرواية الآتية « فقال رجل » ، وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كما سألناه . قوله (لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان) في الرواية الأخرى « لا تسكنوا عون الشيطان على أخيك » ، ووجه هونهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتزيينه له المصيبة أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أربوب وابن أبي عمير ثلاثتهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه » زاد فيه أيضا بعد الضرب « ثم قال رسول الله ﷺ لا سمحوا بكتوه » وهو أمر بالتبكيك وهو مواجهته بقتيح فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله « فأقبلوا عليه يقولون له ما أتقيت الله هو رجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استحييت من رسول الله ﷺ ثم أرسلوه » ، وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام : بكتوه فبكتوه » ، ثم أرسله ، ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالإبعاد عن رحمة الله كاللن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع : قوله (سفيان) هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين بمهملتين مفتوح أوله ، وعمر بن سعيد بالانصاف وأجره بفتح أوله وكسر ثانيه تاجي كبر ثقة ، قال الثوري : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحميدى « سعد » يسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب « وشيرة » وعمر بن سعد ، بمختلف الياء فهما وهو غلط فحش . قلت : ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدى ، ثم رأيت في نقييد أبي علي الجبائي منسوبا لابن زيد

الصحابه ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو حمه فيشاركهم في ذلك فيكون الاستناد على حقيقته . قوله (وإسرة أبي بكر) بكسر الميم وسكون الميم أى خلافته ، وفي رواية **سأتم** « من زمن النبي ﷺ وأبي بكر وبعض زمان حمه » . قوله (وصدرنا من خلافة عمر) أى جانباً أولياً . قوله (فتقدم اليه بأيدنا ونعالنا وأردبنا) أى فنضربه بها . قوله (حتى كان آخر لإسرة حمه لجلد أربعين) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة حمه ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابه إلى حمه فإنه يدل على أن أمر حمه بجلد ثمانين كان في وسط إمارته لأن خلافة مات في وسط خلافة حمه ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاء معقبة لآخر الإمارة بل لإيمان أبي بكر وبيان ماوقع في زمن حمه ، فالتقدير فاستمر بجلد أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله « حتى إذا حضروا » تأكيذاً لغاية الأول وبيان ما صنع عمر بعد الغاية الأولى . وقد أخرجه النسائي من رواية المنيرة بن عبد الرحمن عن الحميد بن بلفظ « حتى كان وسط إمارة حمه لجلد فيها أربعين حتى إذا حضروا ، وهذه لا إشكال فيها » . قوله (حتى إذا حضروا) بمهمله ثم مشأه من العتو وهو التجبر ، والمراد هنا أنهم لم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه بدأ منه الفساد . قوله (رفقه قوا) أى خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية النسائي « فلم يتركوا » أى يدعوا . قوله (جلد ثمانين) وقع في مرسل حبيب بن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه « أن حمه جملته أربعين سوطاً ، فلما وآم لا يقتاهون جملة ستين سوطاً ، فلما وآم لا يقتاهون جملة ثمانين سوطاً » وقال : هذا أدنى الحدود ، وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن بن حوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الوثا وحد المرأة قطع وحد الغذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عقداً ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال « أخف الحدود ثمانون فأمر به حمه » وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد ^(١) « أن حمه استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : ترى أن تجعله ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري » ، لجلد عمر في الخمر ثمانين ، وهذا ممضى وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فضال عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه « أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والآله والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حدا فتوخى نحر ما كانوا يضربون في عهد النبي ﷺ لجلد أربعين حتى توفي ، ثم كان حمه لجلد كذلك حتى أتى برجل » ، فذكر قصة وأنه تناول قوله تعالى (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج بقية الآية وهو قوله تعالى (إذا ما اتقوا) والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمقتى . فقال حمه : ما ترون ؟ فقال علي فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى افتري « وحلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به حمه بجلد ثمانين » ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حبيب بن عبد الرحمن « أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر بجلد فيها أربعين ، قال فبشني خالد بن الوليد إلى حمه فقلت : إن الناس قد اتهموا في الخمر واستغفروا المقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ما ترون ؟ قال ورجعت عنده علياً وطاعة والوزير وعبد الرحمن بن حوف في المسجد ،

(١) هو السكامي ، وفي نسخة « ثور بن زيد » وهو الدليل ، وقد روى مالك عن كليهما ، وكلاماً فقه

قال علي ، فذكر مثل رواية نور الموصلة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة ، أن
 عمر شاور الناس في الخبر فقال له علي : إن السكران إذا سكر هنى ، الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن
 رواية أبي عبد الرحمن السلي عن علي قال : شرب نمر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاشتد امر
 فهم فقلت : أرى أن تستقيم فإنما تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين ولا ضربت أعتاقهم لأنهم استعملوا ما حرم الله ،
 فاستجابهم فتابوا ، فضرهم ثمانين ثمانين ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أذهر في قصة
 الغارب الذي ضرب به النبي ﷺ مئتين وفيه ، فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : أن الناس قد انهمكوا في الشرب
 وتهاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم واجتمعوا على أن يضربوه ثمانين ، وقال علي ، فذكر
 مثله . وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج وميمون عن ابن شهاب قال : فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطا وفرض
 فيها عمر ثمانين ، قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئا ، ويؤيده فذكر
 الأحاديث التي ليس فيها تعقيب بمد حديث أبي هريرة وحديث حبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن
 أذهر ، أن النبي ﷺ أتى رجلا قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، فهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه
 بالهرا ومنهم من ضربه بالجرید ، ثم أخذ رسول الله ﷺ ترابا فرمى به في وجهه ، وتعقب بأنه قد ورد في بعض
 طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ، ثم أتى أبو بكر بسكران فتوخى الذي كان من
 ضربهم هند رسول الله ﷺ فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين ، فآت به بدل على أنه وإن لم يكن في
 الخبر تخصيص على عدد معين فحيا اعتمده أبو بكر حجة على ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حنبل
 بملة وضاد مجمعة مصغر ابن المنذر ، أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عتبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر
 أجلده جلده ، فلما بلغ أربعين قال : أمك ، جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين
 وكل سنة ، وهذا أحب إلي ، فإنه في الحرم بأن النبي ﷺ جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض
 الروايات الماضية عن أنس ففيها : نحو الأربعين ، والجمع : أيها أن عليا أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها
 بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لخالفها الآثار المذكورة ، ولأن رواها عبد
 الله بن فيروز المعروف بالداناج بالذاتاج بنون وجيم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ،
 وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت
 شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقيلوم ،
 وتضعيفه الداناج لا يقبل لأن المخرج بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسرا ، ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ
 الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع . قلت : وثق الداناج المذكور أبو زرعة والنسائي ، وقد ثبت
 عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال :
 أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الزواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت
 ما قبل في ذلك هناك . وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلي أي جلد
 أربعين مع أن عليا جلد المهاشمي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن
 حدة النبي ﷺ ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني هل

تقدير ثبوته فانه يجوز أن ذلك مختلف بحال الشارب ، وأن حد الحر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ،
 والحجة إنما هي في جزمه بأنه عليه السلام جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوى بينهما بما أخرجه هو والطحاوى من طريق أبي
 جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علياً جلد الوليد بسوط له طرقتان ، وأخرج الطحاوى أيضاً من طريق عروة
 مثله لكن قال له ذناب أربعين جلدة في الحر في زمن عثمان ، قال الطحاوى : ففي هذا الحديث أن علياً جلد له
 ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وتعتب بأن السند الأول منقطع فإن أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من
 عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لحيمة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمراً ، وعلى تقدير
 ثبوته فليس في الطرفين أن الطرفین أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين شرين
 فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر : وكل سنة وهذا أحب إلى
 لأنه لا يقتضي التناقص ، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الطرفين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع
 التفاضل فيه . وأما دهوي من زعم أن المراد بقرله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون عليّ رجح
 ما قبل عمر على ما فعل النبي عليه السلام وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوى بضعف حديث أبي ساسان
 بما تقدم ذكره من قول عليّ : إنه إذا سكر هذى الخ ، قال فلما اعتد على ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد
 بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقف عنده من الشارع في ذلك ، فيسكون جزمه بأن النبي عليه السلام جلد أربعين هطلاً
 من الزاوي ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ، ولو كان عنده من بعضه من الصحابة كعمر
 وسائر من ذكر في ذلك شيء سرفوح لأنكروا عليه ، وتعتب بأنه إنما يتجه الانكار لو كان المنزع واحداً فاما مع
 الاختلاف فلا يتجه الانكار ، وبما ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما
 تفاوتوا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه
 أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهدا بناء على جواز
 دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا النقصان منه ،
 أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التمييز تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في
 حقه كان أقرب إلى ارتداعه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى عليّ
 الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لانتفاء سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً
 بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتداد بالفجور ، ويدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن
 عبد الرحمن عن عبد الدار غلظي وغيره : فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلد أربعين ، قال وكذلك
 عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازني : لو فهم الصحابة أن النبي عليه السلام حد في الحر حداً معيناً لما قالوا فيه بالزأى
 كما لم يقولوا بالزأى في غيره ، فلعلهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح
 بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعديل على القول
 بأنهم اجتهدوا في الحد المسمى لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن
 جريج أنبأنا هطاء أنه سمع عبيد بن حمير يقول : كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم وأقدامهم ، فلما كان عمر ففعل
 ذلك حتى خشي لجلده أربعين سوطاً ، فلما رأى لا يقاومون جملة ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . والجمع

بني حديث على المصرح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يجعل النقي على أنه لم يجد الثمانين أي لم يسن شيئا زائدا على الأربعين ، وبؤيده قوله « وانما هو شيء صنفناه نحن » يشير الى ما أشار به على عمر ، وعلى هذا فقوله « لو مات لوديته » أي في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله « لم يسنه » أي الثمانين لقوله في الرواية الأخرى « وانما هو شيء صنفناه » فيمكنه خاف من الذي صنعهوا باجتهادهم أن لا يكون مطابقا ، والمختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولا أولى فرجع الى ترجيعه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فأت المضروب وداه للعلم المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « لم يسنه » لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أي لم يسن الجلد بالسوط وانما كان يضرب فيه بالنعال وغيرهما تقدم ذكره أشار الى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضا : لوجه عن غير على من الصعابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلا عن على مع سنة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان فخير أبي ساسان أول بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر عمير موقوف على على ، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فردوفة والجمع أولى مهما أمكن من توهمين الاخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية اللاتيات مقدمة على رواية التي ، وقد ساعدتها رواية أنس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض لحديث أنس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر ، والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالمذهبيين ، قال القاضي عياض : أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور الى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وأبو نؤر وداود وأربعين ، وتيمم على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعقب بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الحد لأحد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فانها ساكنة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس ولم يجرم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق « أنبأنا ابن جريج ومسلم سئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر ؟ فقال : لم يسكن فرض فيها حدا ، كان بأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونبالهم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلا وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي » ومن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حدا ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فأنطق به الى النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس انفلت فدخل على العباس فأنزله فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء . وأخرج الطبري من وجه آخر « من ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيرا ، ولقد غزا تبوك ففنى حجرته من الليل سكران فقال ليقيم اليه رجل فإخذه بيده حتى يرد الى رحله ، والجواب أن الإجماع انقصد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحرى ما كان النبي ﷺ يضرب السكران فصره حدا واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الاخبار بأنه لم يكن أولا في شرب الخمر حد وعلى ذلك يجعل حديثي ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدير فيها ، ثم شرع الحد

ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحا مع اعتقادهم أن فيه الح. المدين ، ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بحضرة النبي ﷺ فاستمر عليه الأمر ، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعديراً . قلت : وبني ما ورد في الحديث أنه إن شرب الخ. ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث يخرج في السنن من عدة طرق أصانيداً قوية ، ونقل الترمذي الإجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه القتل به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحد وأحمد بن البصري وبعض أهل الظاهر ، وبالغ النووي فقال : هو قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم والحدوث وأرد فيه من مذهب الإمام أحمد لا يميل دم امرئ مسلم إلا إحدى ثلاث ، وأما بأن الإجماع دل على نسخه . قلت : بل دليل النسخ منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال : فأتى رجل قد شرب جلده ، ثم أتى به قد شرب جلده ، ثم أتى به جلده ، ثم أتى به جلده فرفع القتل وكانت رخصة . وسبأني بسط ذلك في الباب الذي يليه . واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة ، وتعمد بأن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع على عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستعدين إلى تقدير ما فعل بحضرة النبي ﷺ ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ودعا الذين انهمكوا الآن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم واحتقروا العقوبة ، وبهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في حد الخمر أربعون ويجوز الزيادة فيه إلى الثمانين على سبيل التمييز ولا يجاوز الثمانين ، واحتشدوا إلى أن التمييز إلى رأى الإمام فرأى عمر أنه يجوز الإجماع على ثم رجع على ووقف عند ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافقه عثمان على ذلك ، وأما قول على دوكل سنة ، فعناؤه أن الافتصاح على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ودعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في زمانه للعنف الذي تقدم وسوخ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حداً وإما أنهم جعلوا الزيادة تعديراً بناء على جواز أن يبلغ بالتمييز قدر الحد والعلم لم يبلغهم الخبر الآتي في باب التمييز ، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وأدعى إجماع الصحابة ، وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال ، وقد شنع ابن حزم على الحنفية في قولهم أنه القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع حزم الطحاوي ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف ، وبه تمسك من قال بالجرأز من المالكية والشافعية ، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تشترك أشياء مختلفة ومختلفة أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص ، وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حداً بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة ، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإطلاق فرجح أن الزيادة كانت تعديراً ، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في « غريب الحديث » بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لطيف بن الامود : إذا أصبحت غداً فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضرباً شديداً فقال : كم ضربته ؟ قال ستين قال : اقتص عنه بعشرين ، قال أبو عبيد : يعني اجعل شدة ضربه كالتقصا بأعشرين التي بقيت من الثمانين ، قال أبو عبيد : فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديداً وأن لا يضرب في حال السكر لقرنه ، إذا

صحة ما ضربه ، قال البيهقي : وبوخذ منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحمد إذ لو كانت حدا لما جاز النقص منه بدية الضرب إذ لا فائدة . وقال صاحب المنهم ، ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدبا وتعزيرا ، ولذلك قال علي : قال النبي ﷺ لم يسنه ، فذلك ساخ للصحابه الاجتهاد فيه فالحتمه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علماءنا . ويرد عليهم قول علي « جلد الذي ﷺ أربعين » وكذا وقوم الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولا أيضا ثم في خلافة عثمان ، قولوا أنه حد لاختلاف التقدير ، ويؤيده قيام الاجماع على أن في الحز الحدين وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين ، قال : والجواب أن الثقل عن الصحابة يختلف في التحديد والتقدير ، ولا بد من الجمع بين مختلف أفرأهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه ﷺ كان أدبا من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلذا كثر الاقدام على الشرب الخفوه بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الاتراء من السكر فأثبتوها حدا ، ولهذا أطلق على أن عمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعل أن الافتصاح على الأربعين أولى غفلة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك الثمانون وهذا يجمع بين قوله « لم يسنه » وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب في الحز تعزير يجمع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها ، قال : وحاصل ما رجع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يمتثل منه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقرى حجج القائلين بالقياس ، وقد اشتهرت هذه القصة ولم ينكرها في ذلك الزمان مذكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساخ إلحاق حد السكر بحمد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقذف لأنهما مغلظة وليقتصر على من سكر لعل من اقتصر على الضرب ولم يسكر ، قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالبا في القذف نادرة في الزنا والقذف ، والوجود يمتنع بذلك ، وإنما أقاموا الحد على الضارب وإن لم يسكر مبالغة في الردع لأن التقليل يدعو إلى الكثير والكثير يسكر غالبا وهو المظنة ، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإبلاج وإن لم يتلذذ ولا أنزل ولا أكل . قلت : والذي تحصل لنا من الآراء في حد الحز ستة أقوال : الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيما حد ما معلوما بل كان يقتصر في ضرب الضارب على ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربة وتبكيته ، فدل على أن لحد في السكر بل فيه التشكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانا واضحا . قال : فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم من النبي ﷺ شيء محذور لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثر القاذون وبالغوا في الغش ، فلما اقتضى رأيهم أن يجرموا كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالبا أو إلى ما يفضي إليه ، ثم وجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ ، دل على صحة ما قلناه ، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت من أنس وكذا من علي فالأولى أن لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه المحقق سراة كان ذلك حدا أو تعزيرا . الثاني أن الحد فيه أربعون ولا يجوز الزيادة عليها . الثالث منه لسنن للام أن يبلغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيرا ؟ قولان . الرابع أنه ثمانون ولا يجوز الزيادة عليها . الخامس كذلك ويجوز الزيادة تعزيرا . وعلى الأقوال كلها هي تعزير الجلد بالسرط أو بثمانين بما هداه أو يجوز بكل من ذلك ؟ أقوال : السادس إن شرب جلد ثلاث مرات فله في حقه وجب قتله ، وقبل أن شرب أربعين فداد الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من

القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأى البخاري فانه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصحيح شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر محمدي ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعلم به ولا يعلم له في زمنه مخالف ، فان كان السكوت اجراءاً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أولى لأن مستنده فعل النبي ﷺ ومن ثم رجع إليه على فعله في زمن عثمان بمحضرة وبحضرة من كان عنده الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي ، فان كان السكوت اجراءاً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو يبعد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال بجواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في المصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم فناه إلى الشام ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الشاعر ثمانين ثم أصبح جلده عشرين بجماعة بالشرب في رمضان ، وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تقريب الزاني أن شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما ذكره في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا تقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين ، وذلك خاص بالخمر المسلم وأما الذي فلا يحد فيه ؛ وعن أحمد رواية أنه يحد ، وعنه إن سكر ، والصحيح عذم كالمجور ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الخمر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نفع ابن عبد البر وشبهه عنهم ، وعالمهم ابن حزم فوافق المجهور

٥ - باب ما يسكره من لبن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٧٨٠ - **ع** حشاش بن يحيى بن بكير حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سميد بن أبي حلال عن زيد بن أسلم عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يُلقب رجلاً وكان يضحك رسول الله ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشرب ، فأتى به يوماً فأمر به فجلده ، فقال رجل من القوم : اللهم لقتنه ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبي ﷺ : لا تلعنوه ، فوالله ما فعلت أنه يحب الله ورسوله .

٦٧٨١ - **ع** حشاش بن علي بن عبد الله بن جعفر حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن المبارك عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بسكران ، فأمر بضربه ، فأتا من يضربه بده ومثا من يضربه بتملة ومنما من يضربه بشوبه ، فلما انصرف قال رجل : ماله أخذه ! فقال رسول الله ﷺ : لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيك .

قوله (باب ما يسكره من لبن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنته حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنته حديث الباب الأول ولا يشرب الخمر وهو مؤمن ، وأن المراد به نفي

كالإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للثبته في حق من يستحق اللعن إذا قصد به اللعن بمعنى السب لا إذا قصد معناه الأصل وهو الإبعاد عن رحمة الله، فاما إذا قصد فيحرم ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كمن هذا الذي يجب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه، بل يندب الدعاء له بالترتبة والمخفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لمن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من، فأشار بذلك إلى التفصيل، وعلى هذا التقرير فلا حاجة فيه لمنع لمن التماسق المعين مطلقاً، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ لئلا يقوم الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق لذلك، فربما أوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة «لا نذكرنا عون الشيطان على أخيك» وقيل المنع مطلقاً في حق من أقام عليه الحد، لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور، وقيل المنع مطلقاً في حق ذمى الوله والجواز مطلقاً في حق الجاهرين، وصوبه بن المنير أن المنع مطلقاً في حق المدين والجواز في حق غير المدين لأنه في حق غير المدين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المدين أذى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم، واحتج من أجاز لمن المعين بأن النبي ﷺ إنما لمن من يستحق اللعن فيستوى المدين وغيره، وتعقب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإجماع ولو كان لعنه قبل الحد جازراً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التعريب بالحد، وأيضاً فذهب غير المدين من ذلك بسبب جهل الله أعلم. قال النووي في الإذكار: «وأما الدعاء على إنسان بعينه من أوصف بشئ من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الغزالي إلى تحريمه، وقال في باب الدعاء على الظالم: «بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي: وفي معنى اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل «لا أصح الله جسمه» وكل ذلك مذموم انتهى. والأول حل كلام الغزالي على الأول، وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ «لقد قال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت» فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته، وصنيع البخاري يقتضي أن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين، لأن لمن المدين والدعاء عليه قد يجعله على النداء أو يقطعه من قبول التوبة، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً إعادته إلى الإصلاح عنه، وبقرينه انتهى عن التزيب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتي قريباً. واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لمن المعين بالحديث الوارد في المرأة إذا دهاها زوجها إلى فراشه فأبت لعنتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح، وقد توقف فيه بعض من لقبناه بأن اللاعبين لما الملائكة فيترقف الاستدلال به على جواز التأني بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تميمها، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك محضوم والتأني بالمحضوم مشروع والبحث في جواز لمن المعين وهو الموجود. قوله (أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كنان اسمه عبد الله وكان يلقب حاراً) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من مضاريه من عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال وجد في حصن الصعب بن معاذ فذكر ما ورد من الثياب وغيرها إلى أن قال «وذاق خمر فأدبرت، وشرب يومئذ من تلك الخمر وجعل يقال له هب الله الخمر» وهو باسم الحيوان المشهور، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه، وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان الميم في حديث عقبه بن العارث فقال في ترجمة النعمان «كان رجلاً صالحاً وكان له ابن انهك في الشراب

جلده النبي ﷺ ، فلي هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فسكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحشون عليه التراب ، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله ، وحديث عقبة اختاف أنفاظ ناقليه هل الشراب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خير فهي سابعة على قصة النعمان فإن عقبة بن الحارث من مسألة الفتح والفتح كان بعد خير بنحو من عشرين شهرا ، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أذهر لأن عقبة بن الحارث عن شهدائها من مسألة الفتح لكن في حديثه أن النعمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به والنبي ﷺ عند رجل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتا فسكانه كان بيتا من شعر فإن كان كذلك فهو الذي في حديث ابن مبررة لأن في كل منهما أن النبي ﷺ قال لأصحابه د بكتوه . كما تقدم . قوله (وكان يضحك رسول الله ﷺ) أي يقول بمحضته أو يفضل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى عن طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب د أن رجلا كان يلقب حمارا وكان يهذي لرسول الله ﷺ العسكة من السمن والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي ﷺ فقال : أهط هذا متاعه ، فأريد النبي ﷺ أن يتبسم ويأمر به فيعطي ، ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله د يحب الله ورسوله ، قال د وكان لا يدخل إلى المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهديت لك ، فإذا جاء صاحبه يطلب منه جاء به فقال : أهط هذا الخنثى ، فيقول ألم تهمد إلى ؟ فيقول : ليس هندي ، فيضحك ويأمر لصاحبه بشتمه ، وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعمان واحد والله أعلم . قوله (قد جلد في الشراب) أي بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضرة أي كان قد جلد ، ووقع في رواية معمر بن زيد بن أسلم فيمنعه هذا عند عبد الرزاق د أن رجلا قد شرب الخمر لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد أربع مرات ، . قوله (فأتى به يوما) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته د وكان قد أتى به في الخمر مرارا ، . قوله (فأمر به لحد) في رواية الواقدي د فأمر به لحد بالمال ، وعلى هذا قوله د لحد ، أي ضرب ضربا أصاب جلد ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أس في الباب الأول . قوله (قال رجل من القوم) لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية معمر المذكورة د فقال رجل عند النبي ﷺ ، ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده د فقال عمر ، . قوله (ما أكثر ما يؤتى به) في رواية الواقدي د ما يضرب ، وفي رواية معمر د ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد ، . قوله (لا تأنوه) في رواية الواقدي د لا تفعل بأمر ، وهذا قد يتبعك به في يهذي اتحاد القصةين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وأن اسمه عبد الله واقبه حمار ، راقه أهل . قوله (فوافاه ما عدت إنه يحب الله ورسوله) كذا الأكثر بكسر الهمزة ، ويحذف على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة ، على أن د ما نافية يحيل المعنى إلى ضده ، وأغرب بعض شراح المسابيح فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعول على ذلك لكونه مشتقاً على المنسوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت وأجلت في

جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه تنسف . وقال صاحب المطالع : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل
بفتحها وهو مفعول علي . قال الطيبي : فعل هذا علي بمعنى صرفت وإنه خبر الموصول ، وقال أبو البقاء في إعراب
الجمع : ما زائدة أي فوائده علي أنه الهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفاً أي
ما علي عليه أو فيه سوء ، ثم استأنف فقال : أنه يجب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التمام بالفتح
المخاطب تقريرا ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب أقدم والفتح معمول علي . وقيل
ما زائدة لتأكيد والتقدير لقد علي . قلت : وقد حكى في المطالع ، أن في بعض الروايات : فوائده لقد علي ،
وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون مامصدرية وكسرت إن لأنها جواب القسم . قال الطيبي : وجعل
ما نافية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقي بحرف النفي وإن وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية هي بها
مؤكدة لمعنى النفي مقررة للانكار ، وبؤيده أنه وقع في شرح السنة ، فوائده ما علي إلا أنه قال : فمضى المحصر في هذه
الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الانكار على المخاطب . قلت : وقد وقع في رواية أبي
ذر عن الكشي عن سئل ماعزاه لشرح السنة ، ووقع في رواية الأساهيل من طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن
بكر شيخ البخاري فيه : فوائده ما علي أنه يجب الله ورسوله ، ويصح معه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية
أي مدة علي ، ووقع في رواية معمر والواقدي : أنه يجب الله ورسوله ، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم
ولا إشكال فيها لأنها جاءت تمايلا لقوله لا تفعل باهره والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب
وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب ، وهو محمول هنا على أنه كان لا يكرهه ، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف
لكثرة من كان يسمى بعبد الله ، أو أنه لا تكرر منه الاتهام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه
اسم من يتصف بها ليرتدع بذلك . وفيه الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر بثبوت التهي من لعمري
والأمر بالدهاء له . وفيه أن لاتتافى بين ارتكاب التهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه ^{عليه} ^{عليه}
أخبر بأن المذكور يجب الله ورسوله مع وجود ماصد منه ، وأن من تكرر منه المصيبة لا تنزع منه محبة الله
ورسوله ، وبؤيده منه تأكيد ما تقدم أنه نفي الإيمان من شارب الخمر لا يرد به زواله بالكلية بل نفي كاله كما تقدم ،
ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب الماصي مقيدا بما إذا ندم على وقوع المصيبة وأقيم عليه
الحمد فكفر عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يعيش عليه يشكر أو الذنب أن يطعم على قلبه شيء
حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه
إلى الزانية أو الزانية ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة ، والأمر المنسوخ أخرجه القاضى
في رواية حريدة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان ^(١) كلهم من طريق أبي
سليمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه وإذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا
سكر فاجلدوه ، ول بعضهم : فاضربوا هذه ، وله من طريق أخرى عن ابن هريرة أخرجهما عبد الرزاق وأحمد
والترمذي طليقا والنسائي كلهم من رواية سبيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ : إذا شربوا فاجلدوهم ثلاثا ،
قالا شربوا الزانية فاجلدوهم ، وروى عن حاتم بن بريدة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن عياش عنه عن أبي صالح

عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية هنيان بن أبي شبة عن أبي بكر، وأخرجه الترمذي عن أبي كريب عنه فقال: من معاوية، بدل: أبي سعيد، وهو المخطوط، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان المطاط عنه، ونابغة الثوري وشيبان بن دين الرحمن وغيرهما عن عاصم، وألفظ الثوري عن عاصم: ثم إن شرب الرابطة فاضربوا عنقه، ووقع في رواية أبان عند أبي داود: ثم إن شربوا فاجلدوه، ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال: إن شربوا فاقتلوه، ثم ساقه أبو داود من طريق حميد بن يزيد عن نفع عن ابن عمر قال: وأحسبه قال في الخامسة ثم إن شربها فاقتلوه، قال وكذا في حديث عطف في الخامسة، قال أبو داود وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في الرابعة، وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر، وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، وشريد، وفي رواية معاوية، فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه، وقال الترمذي بعد تحريمه: وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشرحبيل بن أوس وأبي الرمضاء وجابر وعبد الله بن عمرو. قلت: وقد ذكرت حديث أبي هريرة، وأما حديث الشريد وهو ابن أوس اشقى فأخرجه أحمد والدارمي والطبراني وصححه الحاكم بدمعه إذا شرب فاضربوه، وقال في آخره: ثم إن عاد الرابعة فاقتلوه. وأما حديث شرحبيل وهو الإسكندري فأخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن مندة في المдрفة، ورواه ثقات نحو رواية الذي قبله، وصححه الحاكم من وجه آخر. وأما حديث أبي الرمضاء وهو يفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة وبالملة وقيل بموحدة ثم ذل معجمة وهو بدرى نزل، أخرجه الطبراني وابن مندة وفي سننه ابن طهية وفي سياق حديثه: أن النبي ﷺ أمر بهنئ شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه فاضرب، فأفاد أن ذلك عمل به قبل الفسخ، فإن ثبت كان فيه رد على من زعم أنه لم يعمل به. وأما حديث جابر فأخرجه الطبراني والحاكم ولفظه: من شرب الخمر فاجلدوه، وقال فيه: إن عاد في الرابعة فاقتلوه، وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه، وفي كل منهما مقال، ففي رواية شهر بن حوشب عنه: فإن شربها الرابعة فاقتلوه. قلت: ورويناه عن أبي سعيد أيضا كما تقدم وعن ابن عمر، وأخرجه الترمذي والحاكم من رواية جندب الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفر من الصحابة بنحوه، وأخرجه الطبراني وموصولا من طريق هبش بن عطف عن أبيه وفيه في الخامسة، كما أشار إليه أبو داود، وأخرجه الترمذي تعليقا ولبرار والشافعي والنسائي والحاكم وموصولا من رواية محمد بن المنكدر عن جابر، وأخرجه البيهقي والخطيب في المبهجات، ومن وجهين آخرين عن ابن المنكدر، وفي رواية الخطيب: جلد. ولحاكم من طريق يزيد بن أبي كريمة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد [انك] بن عمرو أنه رآه بنحوه، ثم إن عاد في الرابعة فاقتلوه، وأخرجه عبد الرزاق عن ميمون بن ابن المنكدر مسندا وفيه: أني بآب النعيمان بعد الرابعة جلدوه، وأخرجه الضحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه، وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة ابن ذؤيب قال: قال رسول الله ﷺ: من شرب الخمر فاجلدوه - إلى أن قل - ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه، قال فاني رجل قد شرب جلدته ثم أتى به قد شرب جلدته ثم أتى به وقد شرب جلدته، ثم أتى به في الرابعة قد شرب جلدته فرفع الغل عن ثلثين وكانت رخصة، وعنه الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في المبهجات، من طريق محمد بن اسحق عن الزهري وفيه: فاني رجل من الأحرار يقال له نعيمان فصره أربع مرات،

فراى المسلمون أن القتل قد أضر وإن الضرب قد وجب ، وقيصة بن ذؤيب من أولاد الصعابة وولده في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله ، لكنه أعل بما أخرجه الطحاوى من طريق الأوزاعى عن الزهرى قال : بلغنى عن قيصة ، وبما روى ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهرى أن قيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهرى من الأوزاعى ، والظاهر أن الذى بلغ قيصة ذلك صحابى فيكون الحديث على شرط الصحيح لأن إمام الصحابة لا يضرب ، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال : ترك ذلك ، قد أتى رسول الله ﷺ بآن نعيان فجلده ثلاثاً ثم أتى به فى الرابعة فجلده ولم يزد . ووقع عند النسائى من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر : عن جابر فأتى رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب فى الرابعة فلم يقتله ، وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بلفظ : قال عاد الرابعة فأضربوا عنقه فضر به رسول الله ﷺ أربع مرات ، فراى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد وقع ، قال الشافعى بعد تخرجه : هذا ما لا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته . وذكره أيضاً عن أبي الزبير مرسلاً وقال : أحاديث القتل منسوخة ، وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبي ذؤيب حديث ابن شهاب : أتى النبي ﷺ بشارب فجلده ولم يضرب عنقه ، وقال الترمذى : لا نعلم بين أهل العلم فى هذا اختلافاً فى القديم والحديث . قال وسيمت محمد يقول : حديث معاوية فى هذا أصح ، وإنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد ، وقال فى الحال ، آخر الكتاب : جميع ما فى هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث أجمع بين الصلاتين فى الحضر ، وتمتبه الترمذى فسلم قوله فى حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطائى الى تأويل الحديث فى الأمر بالقتل فقال : قد يرد الأمر بالوعيد ولا يرد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يسكون القتل فى الخامسة كان واجباً ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة أنه لا يقتل ، وأما ابن المنكدر فقال : كان العمل فيه شرب الخمر أن يضرب ويتركل به ، ثم نسخ بالأمر بحلده فإن تكرر ذلك أو دبراً قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة بإجماع أهل العلم إلا من شذ عن لا بعد [خلافة] خلافاً . قلت : ركأنه أشد الى بعض أهل الظاهر ، فقد نقل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبى أسامة ما أخرجه هو والامام أحمد من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو أنه قال : أتونى برجل أقبح عليه الحد يأتى ثلاثاً ثم يسكر فإن لم يقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المدينى وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو أن كان عدوه أنه لم يبلغه النسخ بعد ذلك من زوره الخائف ، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن فى النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس فى شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقبل فى الفتح ، وقصة ابن النجاشى كانت بعد ذلك لأن عقبة بن الحارث حضرها إما بمجنين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم فى الفتح وحضره ، وحضور عقبة إلى المدينة كان بعد الفتح جرماً ثبت ما نفاه هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق فى مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن لثقتى فى الخمر ثمان مرار ، وأورد نحو ذلك من

سعد بن أبي وقاص، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جاد أبا معجن في الخبر أربع مرار ثم قال له: أنت خليع، فقال له: أما إذ غممتي فلا أشربها أبداً. قوله (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر) هو المعروف بابن المديني. قوله (أني النبي ﷺ) يمكن أن يأمر بضربة) وقع في رواية المستمل (فنام ليضربه، وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي خزيمة عن الصواب بلفظ وقال اضربوه، قال القرطبي ظاهره يقتضي أنه السكر مجرّد وجوب للحد لأن الفاء لتحميل كقولهم سمى ففسد، ولم يفصل هل سكر من ماء صنب أو غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا، ففيه حجة للجمهور على السكوفيين في التفرقة، وقد مضى بيان ذلك في الأثرية

٦ - باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢ - حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ هِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ »

[الحديث ٦٧٨٢ - طريقه في : ٦٨٠٩]

قوله (باب السارق حين يسرق) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتضراً فيه على الزنا والسرقه ، ولأبي ذر ، ولا يسرق السارق ، ومقتط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذلك أخرجه الاسماعيل من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن ، قال عكرمة قلت لأبي بن عباس : كيف ينتزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا فإن تاب واجبه الإيمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود

۷ - باب آمن السارق إذا لم يُسم

٦٧٨٣ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثني** أبي حدثنا الأعمش **قال** سمعت أبا صالح **عن** أبي هريرة **عن** النبي **ﷺ** **قال** : آمن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده . **قال** الأعمش : كانوا يرون أنه يبيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوى دراهم [الحديث ٦٧٨٣ - مرسله في : ٦٧٩٩]

قوله (باب لمن السارق اذا لم يسم) أي اذا لم يعين ، إشارة الى الجمع بين النسيء عن لمن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب ، قال ابن بطال : معناه لا ينبغي تعيين اهل المعاصي وواجهتهم بالعلم . وإنما ينبغي أن يعلم في الجملة من فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون لمعين ثلثا بقط ، قال : فان كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه إنما نهى عن امن الشارب وقال لا تمشوا عليه ، سلطان بعد إقامة الحد عليه . فقلت : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداودي : قوله في هذا الحديث ، لمن الله السارق ، يحتمل أن يكون خبراً أي نزع من سمه من العرفة ، ويحتمل أن يكون داء ، قلت : ويحتمل أن لا مراد

أبو بكر بن الانباري فقال : إيس الذي طعن به ابن قتيبة هل تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح أيست علما في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة فتجري مجرى المقد من الجوهر والجواب من المسك للذين ربما يساويان الألوف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا يخفى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد ، وساحله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقيق فتقطع يده ، فسكانه تهجين له وتضيق لاختياره لكونه باع يده بقابل الثمن وكثيره وقال المازري : تأول بعض الناس البيضة في الحديث بيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القطع ، وحله بعضهم على المبالغة في التذية على عظم ما خسروا وحرق ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والجليل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حله على المبالغة ما حل عليه قوله بأنه من بني الله مسجدا ولو كره بعض قطاة ، فإن أحدا ما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فن المعلوم أن منحصر القطاة وهو قدر ما تحصى فيه بعضها لا يتصور أن يكون مسجدا ، قال : ومنه وتصدق ولو بظلف محرق ، وهو لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . وحياض : لا ينبغي أن يلتفت لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والجليل جبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سباق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتنظيم ما جرى على نفسه بما قيل به قيمته لا بأكثره والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرته عادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأحش : أن النبي ﷺ قاله عند نزول الآية بحجة قبل بيان نصاب القطع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمها ربيع دينار ورجاله فقات مع انقطاعه ، ولعل هذا مسند التأويل الذي أشار إليه الأحش . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تتعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار ، ومنه قول أخت عمرو بن عبد ود لما قتل على أخاها يوم الخندق في مريبتها له :

لكن قاله من لا يعاب به من كان يدهى قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يهجو قوما :

تأبى فضاة أن تبدى لسمك نسبا وابنا تزار قائم بيضة البلد

وقال في المدح أيضا بيضة الغرم أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته ، فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقيق فيقطع قريبا أنه عذر بالجليل فلا عذره بالحقيق . وأما الجليل فأكثر ما يستعمل في التهجير كقولهم : ما ترك فلان عقالا ولا ذميا من فلان فقال : فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يترك مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقيق ، وأيضا قاما الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا . وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله :

صيانة العصور أغلاها وأرخصها صيانة المال قائم حكمة الجاري

ورد بذلك على قول المعري :

يد بجهش مئين عسجد ودبت طابها طامت في ربيع دينار

وسباني مزيد لهذا في باب السرقة ، ان شاء الله تعالى

٨ - باب الحدود كفارة

٦٧٨٤ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ حُبَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ أَعْلَوَانِيٍّ عَنْ
جُهَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلَسٍ فَقَالَ : يَا بَعُورِيُّ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ
شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا . وَقَرَأَ هَذِهِ آيَةَ كَلَامِهَا (فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ
شَيْئًا فَدَوَّقَ بِهِ فَهُوَ كُفَّارُهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَدَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ حَذَّبَهُ ،

قَوْلُهُ (باب الحدود كفارة) . قَوْلُهُ (حدثنا محمد بن يوسف) لم أره منسوبا ويحتمل أن يكون هو البجلي الكندي
ويحتمل أن يسكن الرياني وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن عينة هو صفيان . **قَوْلُهُ (عن الزهري)** في
رواية الجديدي عن صفيان بن عينة ، سمعت الزهري ، أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه
« ومن أصاب من ذلك شيئا فدوق به فهو كفارة » ، وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر « ومن أتى منك حدا ،
ولا عمد من حديث غويمة بن ثابت رفعه من أصاب ذنبا أقام عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته ، وسنده حسن .
وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند
صحيح إليه نحوه حديث عبادة وفيه « فمن فعل من ذلك شيئا فأقيم عليه الحد فهو كفارته » ، وعن ثابت بن الضحاك
نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح .
وقد استشكل ابن بطلال قوله « والحدود كفارة » ، مع قوله في الحديث الآخر « ما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا » ،
وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث
الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة
وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه من
بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث
الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله « وقرأ الآية كلها » هي قوله تعالى
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَاتُوا بِمَا بَيْعْتُمْ كَلَّا هَلْ أَدْرِيْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يَسْأَلُ عَنْكُمْ كُلَّ شَيْءٍ فَمَنْ أَسْرَأَ بِكُمْ إِلَهًُا فَقَدْ أَصْحَبَ اللَّهُ عَذَابًا مُّهِينًا) ،
بعد إسلام أبي هريرة بنحو ستين ، وقررت ذلك تقريرا بيانا . وإنما وقع الإشكال من قوله هناك إن عبادة بن
الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال « إن النبي ﷺ قال يا بَعُورِيُّ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا دَوَّقَ بِهِ يَوْمَ أَنْ ذَلِكَ كَانَ
لَيْلَةَ الْعُقُبَةِ ، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط
والمكره الخ وهو من حديث عبادة أيضا كما أوضحته هناك ، قال ابن العربي : دخل في عموم قوله المشرك ، أو هو
منتهني فإن المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله . قلت : وهذا لا خلاف فيه
قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للأصاص في حق المقتول ، لأن الأصاص ليس بحق له بل يتي
حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كما أثر الحنفية . قلت : والذي قاله في مقام المنع ، وقد نقات في الكلام على قوله

وَيَقْدِمُ مَا يَتْلُقُ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ مِيسُوطًا فِي «بَابِ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مَنَى» مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَمَعْنَى مَا يَتْلُقُ بِقَوْلِهِ «وَلَيْسَ كَأَنْوَاعِهِ» فِي كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَيَأْتِي مَا يَتْلُقُ بِقَوْلِهِ «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي» مُسْتَوْفٍ فِي كِتَابِ الْفَتَنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

١٠ - باب إقامة الحدود ، والانتقام لحرمة الله

٦٧٨٦ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عنبيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما خير الله رجلاً بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يَأْمُرْ ، فإذا كان الإمام كان أبداً معه . والله ما أتم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط ، حتى تُنصتَ حرمان الله ، فينتقم الله .

قوله (باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله) ذكر فيه حديث عائشة راجع رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، من كتاب المناقب ، وقوله هذا عالم يأثم ، في رواية المستعمل ، عالم يكن إثم ، قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما : يقول إلى الإثم كالنظر فانه مذموم كالأول أوجب للإنسان حل نفسه شيئا شاقا من العبادة ليعجز عنه ، ومن ثم نرى النبي ﷺ أصحابه من القرب ، قال ابن القيم : المراد التخيير في أمر الدنيا وأما أمر الآخرة فكما صلب كان أعظم ثوابا ، كذلك قال ، وما أشار إليه ابن بطال أول ، وأول منهما أن ذلك في أمور الدنيا لأن بعض أمورهما قد يفضي إلى الإثم كثيرا ، والأقرب أن فاعل التخيير الأدمي وهو ظاهر وأمثلته كثيرة ولاصحا إذا صدر من الكافر

١١ - إقامة الحدود على الشريف والوضيع

٦٨٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا الْبُتِّي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ كَلِمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِسْرَائِهِ ، فَقَالَ : إِنَّمَا هَكَذَا مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُطَيِّبُونَ الْهَدْيَ عَلَى الرِّضْعِ وَيَتْرَكُونَ عَلَى الشَّرِيفِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ قَامَتْ ذَلِكَ لَنَفَضْتُ يَدَهَا »

(قوله باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النقص، ووقع هنا بلفظ الوضع وفي الطريق التي تنب بلفظ الضعيف، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث، وقد رواه بلفظ الوضع أيضا لئلا يفتن من طريق اسماعيل بن أبيه عن الزهري، والشريف يقابل الاثني لما يستلزم الشرف من الرتبة والقوة، ووقع لئلا يفتن أيضا في رواية لسان بلفظ الضعيف. قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطحاوي. قوله (حدثنا الليث عن ابن شهاب) في رواية أبي النصر هاشم بن القاسم عن الليث عن أحمد وحدثنا ابن شهاب، ولا يعارض ذلك رواية أبي صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لأن أمه الطحاوي تختلف فيحمل على أنه عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وعنده باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك. قوله (عن حمزة) في رواية ابن شهاب عن يونس عن ابن شهاب وأخرج حمزة بن الربيع، وفيه مضي سبابة عن حمزة بن المغيرة. قوله (أن أبا) هو

ابن زيد بن حارثة . قوله (كالم النبي ﷺ في امرأة) . هكذا رواه أبو الوائيد عن حمزة ، ورواه غيره عن البراء مطر لا كما في الباب بعده . قوله (ويذكر عن الشريفة) كذلك الأبي ذكر عن الكشميني وفيه حذف تقديره وبتركه إقامة الحد على الشريف فلا يقعون عليه الحد . قوله (لواقطة) كذلك الأبي ذكر . قال ابن القيم : التقدير لو قاطعة قاطعة ذلك لأن لو لم يكن الفعل دون الاسم . قلت : الأولى التقدير بما جاء في الطريق الأخرى ولو أن قاطعة ، كذلك رواية الكشميني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيرا كقولها ﷺ في الحديث الذي عنه مسلم لو أهل عمان أقام رسول التقدير لو أن أهل عمان ، وقد أنكروا بعض الشراح من شيوخنا على ابن القيم إرادته هنا بحذف أن ، ولا أنكار ما به ، فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي خدر عن غير الكشميني ، وكذلك هو في رواية النسائي ، ويقع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي ولو مرقاة قاطعة ، وهو يساعد تقدير ابن القيم

١٢ - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رُفِعَ إلى السلطان

٦٧٨٨ - حدثنا محمد بن سليمان حدثنا الباقع عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أعتهم المرأة الحزبية التي سرقوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حبيب رسول الله ﷺ ؟ فكلم رسول الله ﷺ فقال : أنشع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق للشراب تركوه ، وإذا سرق للذهب فبهم أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن قاطعة بنت محمد سرق لقطع محمد يدها .

قوله (باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رُفِعَ إلى السلطان) كذلك ما أطلق في حديث الباب ، وأنشع في حد من حدود الله ، وليس القيد صريحا فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق صريحا ، وهو في مرسل حبيب ابن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه ، أن النبي ﷺ قال لأسامة لما شفع فيها : لا أنشع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها ترك ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ، ثم انفوا الحدود فيها بينكم فلا يلغى من حد فقد وجب ، ترجم له أبو داود ، والمفوع عن الحد ما لم يبلغ السلطان ، وصححه الحاكم وصنعه إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضا واحد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاع الله في أمره ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا ، وللرفوع شاهد من حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني وقال : فقد ضاع الله في ملكه ، وأخرج أبو يعلى عن طريق أبي الحباب عن أبي مطر : رأيت عليا أني يحرق فذكر قصة فيها : أن رسول الله ﷺ أتى بسارق ، فذكر قصة فيها : قالوا يا رسول الله أفلا عنوت ؟ قال ذلك سلطان سوء الذي يمتنع عن الحدود بينكم ، وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال : لقي الزبير سارقا فشفع فيه ، فقبل له حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ الإمام فلن الله الشافع والمشفع ، وأخرج الموطأ عن زبيدة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع وقفة ، زهر عند ابن أبي شيبة بسند حسن عن الزبير

وقرفا ويسند آخر حسن عن علي نحوه كذلك ، ويسند صحيح عن عكرمة أن ابن عباس وعماراً والزهري أخذوا ماراً فدخلوا سبيله فقلت لابن عباس : بشما صنعتم حين خلبتم سبيله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن يغلب سبيلك . وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصولاً مرفوعاً بالنظر واشفعوا ما لم يصل إلى الولي فاداً وصل الولي فمما فلا عفا الله عنه ، والموقوف هو المعتد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق رواقه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبي ﷺ : هل لا قيل أن تأتي به ، وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فأمر النبي ﷺ بقطعه فأرأوا منه أسفاً عليه فقالوا : يا رسول الله كأنك كرهت قطعه ، فقال : وما يمنعني ؟ لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيك ، إنه يبني للإمام إذا انتهى إليه حد أن يقيم ، ورافقه فهو يصب الغفر ، وفي الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج موقوفاً أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعاً : أقبلوا ذوى الهيات لآلهم الا في الحدود ، أخرجه أبو داود . ويستفاد منه جواز التشاعة فيما يتنص التعمير . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ، وبدخل فيه سائر الإحاديث الواردة في تدب السارق على المسلم ، وهي محمولة على ما لم يبلغ الامام . قوله (عن عائشة) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة ، وشذ عن ابن قيس لما سرق بكر الممثلة فقال : ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة ، فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب المرأة والطبراني وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعني عن حديث أم سلمة . قال الدارقطني في العلل : الصواب رواية الجماعة . قوله (أن قرشاً) أى القبيلة المشهورة ، وقد تقدم بيان أفراد قرش الذي انقسموا إليه في المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التي تذكر بحكم . قوله (أمرهم للمرأة) أى أجلبت إليهم مما أوصرتهم ذريهم بسبب ما وقع منها ، يقال أميت الأمر أى أفقتى ، ومضى في المناقب من رواية قتيبة عن الثعلبي هذا السند : أمرهم شأن المرأة ، أى أمرها المتعلق بالسرقه وقد وقع في رواية مسعود بن الأسود الآتي التنبية عليها لما سرقته تلك المرأة أعظمنا ذلك فأثينا رسول الله ﷺ ، ومسعود المذكور من بطن آخر من قرش ، وهو من بني عدى بن كعب ردهط عمر ، وصيب إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدهما لعلمهم أن النبي ﷺ لا يبرخص في الحدود ، وكان قطع السارق معلوماً عندهم قبل الإسلام ، ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد عقد ابن السكيت باباً من قطع في الجمالية بسبب السرقه فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا في عهد عهد المطلب جد النبي ﷺ ، وذكر من قطع في السرقه عوف بن عبد ابن عمرو بن عزم ومقيس بن قيس بن عدى بن سعد بن سهم وغيرهما وأن دوقاً السابق لذلك قوله (مخزومية) نسبة إلى مخزوم بن بظة بفتح التحتانية واللفاف بعدها ظاء معجمة مثالة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ، ومخزوم آخر كلاب بن مرة الذي نسب إليه بنو عبد مناف . ووقع في رواية إسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذي عند النسائي : سرق امرأة من قرش من بني مخزوم ، واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد صاحب الجليل الذي كان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ ، قتل أبوها كافراً يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، وروى من زعم أن له حبة . وقيل هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهي بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني بشر بن نيم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا معضل . ووقع مع ذلك في سنيانه أنه قال : هب ظني

وحسان ، وهو غلط عن قائله لأن نصتها مغايرة للنص المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر في الاستيعاب : « فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هي التي قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرقت حليا فسلكت قريش أسامة تشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد سأل ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات عن طريق الأجلح بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ، « إن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقت حليا هل عهد رسول الله ﷺ فأنفذوا » ، الحديث . وأورد عبد الغني بن سعيد المصري في « المبهات » من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن حماد الدمشقي عن شقيق قال : « سرقت فاطمة بنت أبي أسد بنت أخي أبي سلمة ، فاشفقت قريش أن يقطعها النبي ﷺ » ، الحديث . والطريق الأول أقوى ، ويمكن أن يقال : لامتازة بين قوله بنت الأسود وبنت أبي الأسود لاحتمال أن تكون كنية الأسود أبا الأسود ، وأما قصة أم عمرو فذكرها ابن سعد أيضا وابن الكلبي في الثواب ونسبه الهيثم بن عدي فذكروا أنها خرجت ليلا فوتمت بركب زول فأخذت حبيبه لم يأخذها فقوم فأرغموا ، فلما أصبحوا أتوا النبي ﷺ فعذرتهم فمضى أم سلمة ، فأمر بها النبي ﷺ ففطمت ، وأهدوا في ذلك شعرا قاله خنيس بن حذاف بن عجل بن أمية ، ورواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة بدر أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصةين وأن بينهما أكثر من ستين ، وظهر من ذلك خطأ من انتصر على أنهم أم عمرو كان الجزري ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كان طاهر وابن بشكوال ومن تبعهما فله الحد . وقد نقل ابن حزم ما قاله بشر بن تميم لكنه جعل قصة أم عمرو بنت صفوان في نهج الحادية وقصة فاطمة في السراة ، وهو غلط أيضا لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقت . قوله (التي سرقت) زاد يونس في روايته وفي عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، ووقع بيان المروق في حديث مسعود بن أبي الأسود المعروف بابن العجاء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم في طريقين محمد بن اسحق عن محمد بن طلحة ابن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمتنا ذلك ، فجاءنا إلى رسول الله ﷺ فنكلمه ، وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث في رواية الحاكم ، وكذا علقه أبو داود فقال : « روى مسعود بن الأسود ، وقال الترمذي بهذا حديث عائشة المذكور هذا » وفي الباب عن مسعود بن العجاء ، وقد أخرجه أبو الشيخ في « كتاب السراة » ، من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال : « عن عائشة بنت مسعود بن العجاء عن أبيها فيحدث أن يكون محمد بن طلحة نفسه من أمه ومن عائشة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه أنها سرقت حليا ، ويمكن الجمع بأن الحلي كان في القطيفة فالتفتي ذكر القطيفة أراد بما فيها ، والذي ذكر الحلي ذكر المظروف دون الطرف . ثم رجع عندي أن ذكر الحلي في قصة هذه المرأة وهم كما بينته ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيما أخرجه عبد الزقاق عن ابن جريج وأخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : « سرقت امرأة » ، قال عمرو : « وحديث أن قال : « من ثياب السكبة » ، الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع والا فالأول أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث « أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع وتجده ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بالفظ واستعارت امرأة هلي الستة ناس يعرفون وهي لا تعرف حليا فباعته وأخذت منه » ، الحديث وقد بينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

فما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إليه ، ان امرأة جاءت امرأة فقالت : ان فلانة تستميرك حلياً فأعرتها إياه ، فمكثت لاثراه ، فجاءت الى التي استعارت لها فساتنها ففانثت : ما استميرك شيئا ، فرجعت الى الاخرى فأنكرت فجاءت الى النبي ﷺ فدعاها ففألها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استمرت منها ، شيئا فقال : انهبوا الى بيتها فبيدوه تحت فراشها . فأثرو فأخذوه ، وأمر بها فقطعت ، الحديث فيحتمل أن تكون سرقة القطيفة وحدثت الحل ، وأطلق عليها في جسد الحل في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقة مجازا ، قال شيخنا في شرح الزمذمي ، اختلف على الزهري : فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد سرقة ، وقال معمر وشعيب إنما استعارت وحدثت ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سندا ومثنا : فرواه البخاري - يعني (كما) تقدم في الشهادات - عن علي بن المديني عن ابن عيينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن حديث المخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وحدث في كتاب كتبه أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه انها سرقة ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة انها سرقة أخرجه النسائي عنه ، وعن رزق الله بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : أني النبي ﷺ يسارق لقطعه ، فذكره مختصرا ، ومثله لأبي يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره ، قال سفيان لا أدري ما هو ، وأخرجه النسائي أيضا عن إسحق بن راهوية عن سفيان عن الزهري بلفظ : كانت مخزومية تستمير المتاع وتجدة الحديث وقال في آخره : قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى ، فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من طريق ابن أبي زائدة عن ابن عتبة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه : سرقة ، قال شيخنا : وابن عيينة لم يسمه من الزهري ولا عن سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسماعه من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحمد لا أدري كيف هو ، كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمرًا تفرد عن الزهري بقوله : استعارت وحدثت ، وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، ويونس كما أخرجه أبو داود من رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري الليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شبيب بن سعيد رواه عن يونس ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن أبي عمير عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصح أبو عوانة في صحيحه ، والذي انضح لي أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا ، حدث يونس عنه بالحديثين ، واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان امرأة مخزومية كانت تستمير المتاع وتجدة ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وأخرجه النسائي وأبو عوانة أيضا من وجه اخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع باللفظ : استعارت حلياً ، وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذ بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه وإسحق وانصره ابن حزم من الظاهرية ، وذهب الجمهور الى أنه لا يقطع في جسد العارية وهي رواية عن أحمد أيضا ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى : سرقة ، أرجح ، وبإجماع بين الروايتين بضم ب من التأويل فأما الجميع فتعلق النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجمهور الرواة ، قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري : قيل إن معمرًا انفرد بها . وقال القرطبي : رواية أنها سرقة أكثر وأصح من رواية المحدث ، فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه هل

ذلك من لا يقتدى بمحفظه كابن أخى الزهرى ونحوه . هذا قول المحدثين . قلت : سبق بعض الغاضى عياض ، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر اذ لو وقف عليها لم يحرم بقدر معمر وأن من وافقه كابن أخى الزهرى ونحوه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك المحدثين اذ لا يعرف من أحد من المحدثين أنه قرن شعيب ابن أبى حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخى الزهرى بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهرى من ابن أخيه ، ومع ذلك فذهب في هذا الاختلاف عن الزهرى ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية «سرقته» متفقة عليها ورواية «جهدت» انفرد بها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي قال : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهرى ، وقد وافقهما ابن أخى الزهرى ، وأما القيس ويونس وإن كانا في الزهرى كذلك فقد اختلف عليهما فيه ، وأما اسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فتدون معمر وشعيب في المحفوظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتعادل الطريقتان ويتمين الجمع فهو أولى من أطراح أحد الطريقتين ، فنقل بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هما قصتان مختلفتان لمرأتين مختلفتين ، وتعقب بأن في كل من الطريقتين أنهم استشفروا بأسامة وأنه شفع وأنه قبل له «لا تشفع في حد من حدود الله» فيبعد أن أسامة يسمع النهي يؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن المحدثين القصةتين ، وأوجب ابن حزم بأنه يجوز أن ينسب ويجوز أن يكون الزجر من الشفاعة في حد السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جهدة العارية جائز وأن لا حد فيه تشفع فأجاب بأن فيه الحد أيضا ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن الفصة لامرأة واحدة استمارت وجهدت وسرقت قطعت للسرقة لا للعارية ، قال : وبذلك يقول وقال الخطابي في «معالم السنن» بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت العارية والجهدة في هذه القصة تمييزا لها بخصوص صفاتها إذا كانت تسكر ذلك كما عرفت بأنها عذومية ، وكأما لما كثر منها ذلك ترقص إلى السرقة وتجرات عليهما . وتوقف هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم البيهقي فقال : تحمل رواية من ذكر جهدة العارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقة . وقال المنذرى نحوه ، ونقله المازرى ثم النووي عن العلماء . وقال القرطبي : يرجح أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جهدة العارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه العارية «لو أن قاطمة سرقته» فإن فيه دلالة قاطمة على أن المرأة قطعت في السرقة ، اذ لو كان قطعها لأجل الجهد لكان ذكر السرقة لاغيا ، وأقال : لو أن قاطمة جهدت العارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضا . ثانيا لو كانت قطعت في جهدة العارية لوجب قطع كل من جهدت شيئا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق العارية . ثالثا أنه حارص ذلك حديث «لبس على خاطن ولا يختلس ولا ينتهب قطع» وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أبو عوانة والترمذي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفته ، وصرح ابن جريج في رواية لانسائي بقوله أخبرني أبو الزبير ، وهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو داره بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، قال : وبلغني عن أحمد أنما سمعه ابن جريج من ياريز الوبات ، ونقل ابن هدى في «الكامل» عن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير ، وقال انسائي : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجهده متابع من

أبى الزبير أخرجه النسائي أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير ، لكن أبو الزبير مداس أيضا وقد
 هذنه عن جابر ، لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمتابعة أبى الزبير فقوى الحديث ، وقد اجمعوا
 على العمل به إلا من شذ ، فقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كآته الحقه بالسارق
 لا شتر كما في الأخذ خفية . ولكنه خلاف ما صرح به في الخبر ، والا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، وجمعوا
 على أن لا قطع على المختلسين في غير ذلك ولا على المنتهب إلا إن كان قاطع طريق والله أعلم . وعارضه غيره من
 خالف فقال ابن القيم الحنبلي : لا نفاق بين جرح العارية وبين المرفة ، فإن الجرح داخل في اسم السرقه فيجمع بين
 الروايين بأن الذين قالوا سرقوا أطلقوا على الجرح مرفة ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال : والذي أجاب به
 الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، وبقره أن لفظ الحديث وترتيبه في إحدى الروايتين
 القطع على السرقه وفي الأخرى على الجرح على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشهد بالعلية ، فشكل من
 الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقه وجرح العارية على انفراد ، وبؤيد ذلك أن سياق حديث ابن
 عمر ليس فيه ذكر السرقه ولا للشفاعة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها فطعت في ذلك ، وبسط ما وجدت من طرق
 ما أخرجه النسائي في رواية له أن امرأة كانت تستعير الحلبي في زمن رسول الله ﷺ فاستعارت من ذلك حلبي
 فجمعته ثم امسكته ، فقام رسول الله ﷺ فقال : لتنب امرأة إلى الله تعالى وتؤذ ما عندها ، مراد . فلم تفعل ،
 فأمر بها فقطعت ، وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب أن امرأة من بني غزوم استعارت
 حلبي على لسان أناس من الجحد ، فأمر بها النبي ﷺ فقطعت ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضا إلى سعيد قال
 وأتى النبي ﷺ بأمرأة في بيت عظيم من بيوت قريش تدأنت أفاسا فالت إن آل فلان يستعيرونكم كذا فأعاروها
 ثم أنرا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، فقطعها النبي ﷺ ، وقال ابن دقيق العيد : صنيع صاحب العملة ،
 حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت
 سارقة أو جاحدة ، يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت
 امرأة تستعير المتاع ومحمد فامر النبي ﷺ بقطع يدها ، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال : وعلى هذا فالجدة في
 هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة
 على الرواية الأخرى ، يعني وكذا عكسه فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين ، والقطع في المرفة متفق عليه فيترجح
 على القطع في الجحد المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت
 لمرأتين فقلعتا في أوائل السكلام على هذا الحديث ، والالزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جرح
 العارية لزم القطع في جرح غير العارية قوى أيضا ، فإن من يقرر بالقطع في جرح العارية لا يقول به في جرح غير
 العارية فيمأس المختلف فيه ، على المتفق عليه أذ لم يقل أحد بالقطع في الجحد على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق
 بين جرح العارية وجرح غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حرز
 والمنتهب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المجر أن المستعير إذا جحد لأشبه عليه
 لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما نزل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون
 أدعى إلى استمرار العارية ، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن ،

وقد فرغ من هذا بعض من قال بذلك لخص القمطع بن استمار على لسان غيره بخلافه المعتاد منه ثم تصرف في العبارة وأنكرها لما طرب بها ، قال هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاوكتة الصادق في أخذ المال خفية . (تنبيه) قول شيخنا المتقدم : ذهبت أسأل الزهري عن حديث الخزومية التي صرفت فصاح على بما يكسر السؤال عنه وعن صلبه ، وقد أوضح ذلك بعض الزوفا عن سفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفضل لابن محمد الزاهرزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناس فما أحصى ، وأما وحدي لحديث واحد ، دخلت يوما من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى حمود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث الخزومية التي أطع رسول الله ﷺ بها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : قم ، فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره ، قال فقصت منكره ، فرجع ففداه فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يبلغه فاضطر إلى فقال : أذهلي ، فذهوته له فأنه قضى حاجته ، فنظر إلى فقال : حال ، فجلست فقال : أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العجاء جوار ، الحديث ، ثم قال لي : هذا خير لك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث أخرجه فحلم والأربعة من طريق سفيان بدون القصة . قوله (فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ) أي يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عضواً وإما بفداء ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولفظه بعد قوله أعظمنا ذلك وجلنا إلى النبي ﷺ فقلنا : نحن تقديم بأربعين أوقية ، قال : تظهر خير لها ، وكأنهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أتى والده الممسوف الذي روى بأنه يقتدى منه بمائة شاة وولادة . ووجدت لحديث مسعود هذا شاهداً عند أحمد من حديث عبد الله بن عمرو أن امرأة سقرت على عهد رسول الله ﷺ فقال قوموها : نحن نقبضها . قوله (ومن يجترئ عليه) بكون الجرم وكسر الراء . يقتل من المرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهاء ، ويجوز فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتيبة و قالوا ومن يجترئ عليه ، وهو أوضح لأن الذي استفهم بقوله هـ من يكلم ، غير الذي أجاب بقوله هـ ومن يجترئ . والمرأة هي الاندنام بالذلل ، والله في ما يجترئ عليه إلا أسامة ، وقال عاصم : الواو عامة على محذوف تقديره لا يجترئ عليه أحد لها به ، لكن أسامة له عليه إبدال فهو يجسر على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تظهر خير لها فلما سمعنا ابن قول رسول الله ﷺ أننا أسامة ووقع في رواية بولس الماضية في الفتح و ففزع قومها إلى أسامة ، أي لجأوا في رواية أيوب بن موسى في الشهادات و فلم يجترئ أحد أن يكلمه إلا أسامة ، وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين عن أبيه و أن النبي ﷺ قال لأسامة : لا تشفع في أحد ، وكان إذا شفع شفعه و بشدود إقائه أي قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت . وكان رسول الله ﷺ يشفعه ، قوله (حب رسول الله ﷺ) بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تلخيص بقول النبي ﷺ . والله إن أحبهم فأحبهم ، وقد تقدم في المناقب . قوله (فكلم رسول الله ﷺ) بالنصب ، وفي رواية قتيبة و فكلمه أسامة ، وفي السكلام شيء . ما روى تقديره لجأوا إلى أسامة ففكوه في ذلك لجأ أسامة إلى النبي ﷺ فكلمه ، ووقع في رواية بولس . و تأتي بها رسول الله ﷺ فكلمه فيها ، فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بضرة المشفوع له ليكون أعز له عنده إذا لم تقبل شفاعته . وهذا الثاني من رواية إسماعيل بن أبيه و فكلمه فزبره ، بفتح الزاي والموحدة .

أغفل له في النبي حتى نسيه إلى الجمل ، لأن الزبير بفتح ثم سكون هو العفل ، وفي رواية يونس فكلهم قتلون وجاه رسول الله ﷺ ، زاد شعيب عند النسائي وهو بكمه ، وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فلما أقبل أسامة ورآه النبي ﷺ قال : لا تكلمني يا أسامة ، قوله (فقال : انشفع في حد من حدود الله) بهمة الاستغفار الانكاري لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب ، فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله ، ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي ، أن امرأة من بني غزوم سرت ، فأتى بها النبي ﷺ فعاذت بأمر سلمة ، بهذا معجزة أي استجارت أخرجه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تعليقا ، والحاكم موصولا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، فعاذت بزئب بنت رسول الله ﷺ ، قال المنذري : يجوز أن تكون عاذت بكل منهما ، وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن زئب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زئب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فلعل المراد أنها عاذت بزئب ربيعة النبي ﷺ وهي بنت أم سلمة فتصحفت على بعض الرواة . قلت : أو سميت زئب بنت أم سلمة إلى النبي ﷺ مجازاً لكونها ربيته إلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الواد عن موسى بن عقبة وقال فيه : فعاذت بربيب النبي ﷺ ، براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الواد وكان ربيب النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعاذت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على الواد وذكره ابن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي ، قال سرت امرأة - فذكر الحديث وفيه - لجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ : أي أبه ، إنما عني ، فقال : لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتم يدها ، قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن : فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروايتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأمر سلمة وبأولادها واختصما بذلك لأنها قريبتها وزوجها عمها ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة ، وحتى ، من جهة السن ، وإلا لم يأت بنت عمه أشق أبوه ، ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث المجهول ، أي عم أسبع من ابن أشعث ، وهو ابن عمها أشق أبوها أيضا . ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر ، أن امرأة من بني غزوم سرت ، فعاذت بأسامة ، وكذا أنها جاءت مع قومها فسلّموا أسامة بهد أن استجارت بأمر سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فاستشفعوا على النبي ﷺ بغير واحد فسلّموا أسامة ، قوله (ثم قام خطيب) في رواية قتيبة ، فاختطب ، وفي رواية يونس ، فلما كانت العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا ، قوله (فقال يا أيها الناس) في رواية قتيبة بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس فقام خطيبا فألقى على أمله ثم قال ، أما بعد ، قوله (إنما صل من كان قبلكم) في رواية أبي الوليد ، وملك ، وكذا أحمد بن ربح عند مسلم . وفي رواية سفيان عند النسائي ، إنما ملك بنو إسرائيل ، وفي رواية قتيبة ، وملك من كان قبلكم ، قال ابن دثيق العيد : فقام - أن هذا العصر ليس علما ، فإن بني إسرائيل كان فيهم أممور كثيرة فقاموا الإهلاك ، فبحمل ذلك على عصره رخص وهو الإهلاك بسبب المحاباة في الحدود فلا ينجم ذلك في حد المعرفة . قلت : ربه هذا لا يتحمل ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب المرأة ، من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا ، أنهم دخلوا الحدود من لاغيا ، وأقروا على الله فقام ، والآدور التي أشار إليها الشيخ سبق مما في ذكر

بنى إسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا وسياق شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل عمدا والقصاص من الضعيف وغير ذلك . **قوله** (أمم كانوا إذا سرق الشريف تركوه) في رواية فتيبة ، وإذا سرق فيهم الشريف ، وفي رواية سفيان عند النسائي ، وسين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف للحد تركوه ولم يقيموه عليه ، وفي رواية إسماعيل بن أمية ، وإذا سرق فيهم الوضع فطموه . **قوله** (وإمام الله) تقدم ضبطها في كتاب الأيمان والتذور ، ووقع مثله في رواية إسحق بن راشد ، ووقع في رواية أبي الوليد ، والذي نفسي بيده ، وفي رواية يونس ، والذي نفس محمد بيده . **قوله** (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت) هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد اتفق القول في ذلك صاحب المغنى وسياق بسط ذلك في كتاب التتبی ان شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث ، وسمعت الليث يقول عقب هذا الحديث : قد أعادها الله من أن تسرق ، وكل مسلم يلبثي له أن يقول هذا ، ووقع لقشاشي أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر حضوا شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص **بالحديث** فاطمة ابنته بالذكر لأنها أود أمه عنه ، ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ، ولأن اسم الساترة وافق اسمها عليها السلام فناسب أن يعرب المثل بها . **قوله** (فتطع محمد بعدا) في رواية أبي الوليد والأكثر ، ولقطعت بعدها ، وفي الأول تجريد ، زاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في غزوة الفتح ، ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت بعدها ، ووقع في حديث ابن عمر في رواية للنسائي وقم يا بلال غلظ يديها فاقطعها ، وفي أخرى له : فأمر بها فقطعت ، وفي حديث جابر عند الحاكم ، فاقطعها . وذكر أبو داود تمليقا عن محمد بن عبد الرحمن بن فضح عن فافع عن صفية بنت أبي حبيد نحو حديث الخزومية وزاد فيه : قال فشهد عليها ، وزاد يونس أيضا في روايته : قالت حاتفة لحسنت توبتها بعد وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله **ﷺ** ، وأخرجها الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه : قال مروة قالت حاتفة ، ووقع في رواية شبيب عند الإسماعيلي في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزمري عند أبي حنيفة كلامها عن الزمري ، وقال وأخبرني القاسم بن محمد أن حاتفة قالت : فتكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وتاب وت كانت حسنة للتبليس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها ، الحديث . وكان هذه الرواية كانت عند الزمري عن مروة وعن القاسم جميعا عن حاتفة وعندها زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم ، قال ابن إسحق وحديثي عند الله بن أبي بكر أن النبي **ﷺ** كان بعد ذلك يرحمهم ويصلهم ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت ودل لي من توبة يا رسول الله ؟ فقال : انفس اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك ، وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الله على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولى الأمر ، واستاتف العلماء ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أعلم خلافا أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جملة ما لم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يقبضها إذا بلغته . وذكر الخطابي وغيره من ماله أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يدفع للأول مطلقا سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يدفع له ما لم يبلغ الإمام . وتحدث بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ولوردها المقتوف ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك والقاسمي وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقا ويدرك بذلك الحد لأن الإمام لو وجده بعد عفو المقتوف

لجاز أن يقيم البينة بصدق الفاذف فكانت تلك شبهة قوية . وفيه دخول الفناء مع الرجال في حد السرقة . وفيه قبول توبة السارق ، ومنقبة لأسامه . وفيه ما يدل على أن فاطمة عليها السلام عند أبيها عليه السلام في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة ، وقد تقدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهل ، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنافي المساراة . وفيه ترك المحاباة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قريبا أو كبير القدر والتفديد في ذلك والانكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه . وفيه جواز ضرب الممثل بالكبير القدر للباقة في الرجز عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ، ولا يخفى نذب الاحتراز من ذلك حيث لا يترجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن أبيك والشافعي . ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر بفيد انقطع بأمر محقق . وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال إن حاصم أعماه : والله لو كنت حاصرا لمضمت أنفك ، خلافاً لمن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التراجع لمن أنعم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن السكيت في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وأن أسيدا ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله كالمسكر على امرأته فقال : رحمتها رحمت الله . وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من عانف أمر الشرع ، وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا لئلا يهلك كما هلكوا وفيه نظر ، وإنما يتم أن لو لم يرد نطق السارق في شرعنا ، وأما الأنظر العام فلا دلالة فيه على المدهى أصلا

٩٣ - باب قول الله تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ وفي كم يقطع ؟

وقطع على من السكت . وقال قتادة في امرأة سرق قطعت شملها : ليس إلا ذلك

٦٧٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسعود **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن حمزة عن عائشة قال

النبي صلى الله عليه وآله : «قطع اليد في ربيع دينار فصاعدا» تابعه عبد الرحمن بن خالد ، وابن أخي الزهري ، ومتمم

عن الزهري

[المحدث ٦٧٨٩ - طريقه في ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١]

٦٧٩٠ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أيوب عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة عن عائشة عن الزهري

وعمره : «من عاتة عن النبي صلى الله عليه وآله قال : «قطع اليد في ربيع دينار»

٦٧٩١ - **حدثنا** عمران بن موسى **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** الحسين بن يحيى عن أي كنهم عن محمد

ابن عبد الرحمن الأنصاري عن حمزة عن عبد الرحمن **حدثنا** «أن عائشة رضي الله عنها **حدثنا** عن النبي

صلى الله عليه وآله قال : «قطع اليد في ربيع دينار»

٦٧٩٢ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** حمزة عن هشام عن أبيه قال : «أخبرتني عائشة أن يد السارق

لم تقطع على عهد النبي ﷺ ، إلا في ثمنِ بحنة حَبَفَة أو ثمنِ

حدثنا عثمانُ حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا هشامٌ عن أبيه عن عائشة : . مثله

[المحدث ٦٧٩٢ - طريقه في ٦٧٩٣ ، ٦٧٩٤]

٦٧٩٣ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشامٌ بن عروة عن أبيه « عن عائشة قالت : لم

تسكن قطيع يدُ السارق في أدنى من حَبَفَة أو ثمنِ ، كل واحدٍ منهما ذو ثمنٍ . رواه وكيعٌ وابنُ إدريس عن هشامٍ عن أبيه مرسلًا

٦٧٩٤ - **حدثني** يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة قال هشامٌ بن عروة أخبرنا عن أبيه « عن عائشة

رضي الله عنها قالت : لم تقطع يدُ سارقٍ على عهد النبي ﷺ في أدنى من ثمنِ الجن : ثمن أو حَبَفَة ، وكان كل واحدٍ منهما ذا ثمنٍ »

٦٧٩٥ - **حدثنا** إسماعيل حدثني مالك بن أنس عن نافع بن الوليد عن عبد الله بن عمر « عن عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قطع في بحنة ثلاثة دراهم . تابعه محمد بن إسحاق ، وقال الليث : حدثني نافع « قيمته »

[المحدث ٦٧٩٥ طريقه في : ٦٧٩٦ ، ٦٧٩٧ ، ٦٧٩٨]

٦٧٩٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع بن عبد عمر قال : قطع النبي ﷺ في

بحنة ثمنه ثلاثة دراهم »

٦٧٩٧ - **حدثنا** مسددٌ حدثنا يحيى بن عمار قال حدثني نافع « عن عبد الله قال : قطع النبي ﷺ

في بحنة ثمنه ثلاثة دراهم »

٦٧٩٨ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو صخرة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « أن عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما قال : قطع النبي ﷺ يدُ سارقٍ في بحنة ثلاثة دراهم . تابعه محمد بن إسحاق . وقال الليث : حدثني نافع « قيمته »

٦٧٩٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال سمعتُ أبا صالح قال « سمعتُ أبا

هريرة قال قال رسول الله ﷺ : كمن الله السارق ، يسرقُ البضة فتقطعُ يده ، ويسرقُ الحبل فتقطعُ يده » قوله (باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كذا أطلق في الآية اليد وأبعدوا على أن المراد

اليمنى إن كانت موجودة ، واختلفوا فيما لو أقطع السارق يده أو خطأ هل يجرى ؟ وقدم السارق على السارقة ، وقدمت الزانية على الزاني لوجود البرقة غالباً في الذكورية ولأن داهية الزنا في الإناث أكثر ، ولأن الأثني سبب

في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التثنية ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى لجمع ، والتثنية بالنظر إلى المتلذذين المتلذذ بهما . والسرقة بفتح السين وكسر الراء وبجوز إسكانها وبجوز كسر أوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وعرفت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس الأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وم الجهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز استفاد من معنى السرقة يعني في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بمحاء معدة ، والسارق في المكيال مظفف وللسارق في الميزان بخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس ، قال المازني ومن تبعه : صانقه الأموال بإيجاب قطع سائرهما وخص السرقة لقلته ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب ولسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشد العقوبة فيها ليعكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجنابة على العضو لانتطاع معها بقدر ما يقطع فيه حماية اليد ، ثم لما عانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى الشبه الذي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله :

يد بخمس مئين حسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانه العضر أغلاها وأرخصها صيانة المال قائم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنابات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خيانة دينار لكثرت الجنابات على الأموال ، فظفرت الحكمة في المجانين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عسر فهم المعنى المقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكري القياس فقال : انقطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى ، فإن الغصب أكثر متسكاً بالحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأهل فلا يعمل به في المساكين ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله (وقطع على من الكف) أشار بهذا الأثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أولها من المنكب ، وقيل من المرفق ، وقيل من الكرع ، وقيل من أصول الأصابع . لحجة الأول أن العرب ناطق الأيدي على ذلك ، ومن الثاني آية الوضوء فيها (وأيديكم إلى المرافق) ومن الثالث آية التمسك ، ففي القرآن (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ويثبت السنة كما تقدم في بابه أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة ، والثاني لأنهم من قال به في السرقة ، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو نور ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا رقاً بل مقطوع الأصابع وبموجب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل انقطع فقال بالاول الخوارج وم يجوزون بإجماع السلف على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الخفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم ههنا ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المبر دلى نصاب السرقة ، ونقله هياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلي عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت محترمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت ناطقة على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريراً إلا بتيقن وهو انقطع من الكف ، وأما الأثر من

على فوصله الفاروقى من طريق حجية بن عدى أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاه ابن حبره ، أن النبي ﷺ قطع من المفصل ، وأوردته أبو الشيخ في كتاب حدة المرقعة من وجه آخر من رجاه عن عدى ووجه مثله ، ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : كان عمر يقطع من المفصل وعلى يقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي حنيفة أن علياً فطمه من المفصل ، وجاه عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السند من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من السطح ، وذكر الشافعى في كتاب اختلاف علي وابن مسعود ، أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والخنصر والوسطى خاصة ويقول : استحي من الله أن أتركه بلاه ، وهذا يحتمل أن يكون بنى الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بنى الكف أيضاً والأول البين لأنه موافق لما نقل البخارى أنه قطع من الكف ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف من ، وبإضافة وقطع على الكف . قوله (وقال قتادة في امرأة سرق قطع شاملاً : ليس إلا ذلك) وصله أحد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطى عن عوف الأعرابى عنه هكذا قرأت بخط مغلطاي في شرحه ولم يبق لفظه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فذكر مثل قول الشعبي : لا يزداد على ذلك قد أفهم عليه الحد . وكان ساق يسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم لي قطع فقدم شاملاً فقامت فقال : لا يزداد على ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود (فاقطعوا أيها النساء) وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هي قرأتا بنى أصحاب ابن مسعود . وقتل فيه عياض الإجماع وتعقب ، نعم قد شذ من قال إذا قطع الشمال أجزأت مطلقاً كما هو ظاهر القول من قتادة ، وقال مالك : إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليدين ، وإن كان خطأ وجب اليد ويجزئ من السارق ، وكذا قال أبو حنيفة ، وعن الشافعى وأحمد قولان في السارق ، واختلاف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجله اليسرى ، ثم إن سرق فاليد اليسرى ، ثم إن سرق فالرجل اليمنى ، واحتج لم آية المحاربة وبمعنى الصحابة وبأنهم نهوا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا هاد السارق وجب عليه القتل ثانياً إلى أن لا يبق له ما يقطع ، ثم إن سرق عزز وسجن ، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهرى المدنى صاحب مالك ، ووجه ما أخرجه أبو داود والنسائى من حديث جابر قال : سمى بسارق إلى النبي ﷺ فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، قال : اقطعوه ، ثم سمى به الثانية فقال : اقتلوه . وذكر مثله إلى أن قال فأتى به الخامسة فقال : اقتلوه . قال جابر : فاقطعنا به فقتلناه ورميناه في بئر ، قال النسائى هذا حديث منكر وهو مصب بن ثابت وأوبى ليس بالقوى ، وقد قال بعض أهل العلم كإمام المنكر والشافعى : أن هذا منسوخ ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي ﷺ اطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ، ويحتمل أنه كان من المصددين في الأرض . قلت : والحديث شاذ من حديث الحادث بن ساطب أخرجه النسائى وأفظه أن النبي ﷺ أتى بأص فقال : اقتلوه ، فقالوا إنما سرق ، فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره ، ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر : كن رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى ثنية من قريش فقتلوه ، قال

النسائي : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . قلت : نقل المنذرى ثباً لغيره فيه الإجماع ، ولعلمهم أرادوا أنه استقر على ذلك ، وإلا فقد جزم الباقى فيه اختلاف العلماء ، أنه قول مالك ثم قال : وله قول آخر لا يقتل ، وقال عياض : لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره من مالك وغيره من أهل المدينة فقال : ومن سرق من باغ الحلم قطع يمينه ثم إن عاد فرجه اليسرى ثم إن عاد فیده اليسرى ثم إن عاد فرجه اليمنى فأن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله ﷺ ومهر بن عبد العزيز انتهى ، وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر ومهر ولا يصح ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم ابن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر إنما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجل السندين فثقات مع اقتطاعهما ، وفيه قول رابع تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا تطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن حل وسنده ضعيف ، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحره ورجله فثقات مع اقتطاعه ، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي : كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها ، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له حل : اضربه واحبسها لفصل ، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية . قال ابن عبد البر : حديث القتل في الخامسة منكرو وقد ثبت ولا يحمل دم أسرى مسلم إلا بأحدى ثلاث ، وثبتت السرفة قاضية وفيها دقوبة ، وثبتت عن الصعبة قطع الرجل بعد اليد وم يقرءون (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كما انفقروا حل الجراء في الصيد وإن قتل خطأ وم يقرءون (ومن قتله منكم متعمداً لجاء مثل ما نقل من التميمي) ويمسحون على الخفين وم يقرءون غسل الرجلين ، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة من طريقين الأول : قوله (عن حمزة) قال الدارقطني في العلل ، انصر إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على حمرة ، ورواه يونس عنه فواد مع حمرة هروية . قالت : وذكر ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحق الخنثي بمحلة ونونين وصخر رواه عن مالك عن الزهري عن حمرة عن حمزة عن عائشة ، وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذه الأسنادان أيضاً صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحمويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بهما صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخى ابن شهاب عن حمزة ببيعائه له من حمرة وبيع حمرة له من عائشة أخرجه أبو عروانة ، وكذا عند مسلم من وجه آخر عن حمرة أنها سمعت عائشة . قوله (تقطع اليد في ربيع دينار) في رواية يونس : تقطع يد السارق ، وفي رواية حمزة عن ابن وهب عند مسلم : لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار ، وكذا عند مسلم من طريق سليمان بن يسار عن حمرة . قوله (فصاعداً) قال صاحب المحكم : يختص هذا بالقاه ويجوز ثم بدله ولا يجوز الواو ، وقال ابن جنى : هو منصرف على الحال المذكورة أى ولو زاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن حمرة عند مسلم : فافرق ، بدل فصاعداً ، وهو بمقتضى . قوله (وقابله عبد الرحمن ابن خالد وأبى أشجى الزهري ومعه من الزهري) أى في الاقتصاص حل حمرة ، ثم ساق رواية يونس وليس في آخره ، فصاعداً ، وقد أخرجه مسلم عن حمزة والإسماعيلي من طريق حماد كلاًهما عن ابن وهب بإثباتها ، وأما

متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الأهل في الزهرات ، من عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأه بخط مغلطى وقده شيخنا ابن الملقن أن الأهل أخرجه في دال حديث الزهري ، من محمد بن بكر وروح بن عبادة جميعا من عبد الرحمن ، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر من عبد الرحمن هذا رواية أصلا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو حنيفة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطى وقده شيخنا أيضا أن الأهل أخرجه من روح بن عبادة عنه . قلت : ولا وجود له أيضا ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد عن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسن لفظه ، وساقه النسائي ولفظه : تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، ووصلها أيضا هو وأبو حنيفة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن معمر ، وقال أبو حنيفة في آخره : قال سعيد نبينا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموحدة ثقيلة أي صيدناه نبيلا . قلت : وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه بقرونا برواية إبراهيم بن سعد . قوله (من يونس) في رواية مسلم عن حرمة وأبي داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب . قوله (حدثنا الحسين) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الإنفاق . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري) في رواية الإسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسين للمعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الإسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى ابن أبي كشي كذلك ، وقال مسلم بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زائدة . قلت : نسب عبد الرحمن إلى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زائدة ، قال الإسماعيلي : ورواه إبراهيم اقتاد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن صاعد عن ثوين عن القناد ، والذي قبله أصح وبه جزم اليهق وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن حمزة عن عائشة مرفوعا ولفظه : تقطع يد السارق في ثمن الجن ونمن الجن ربيع دينار ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن حمزة بلفظ : لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن ، قيل لعائشة : ما ثمن الجن ؟ قالت ربيع دينار ، وقد توبع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق عقل بن زياد عنه بلفظه . قوله : عن حمزة بنت عبد الرحمن حدثته (أي أنها حدثته) وكذا في قوله عن عائشة حدثتهم ، وقد جرت طائفتهم بملحن في مثل هذا كما أكتروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا حمزة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من التطن بنال وفيه بحث ، ولم ينبه على خلف أن التي اشرت إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن حمزة حدثته أن عائشة أم المؤمنين حدثتها . قوله (قطع اليد في ربيع دينار) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ : تقطع في ربيع دينار فصاعدا ، وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ : تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك

عن يونس بلفظ : قطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على ولا نسيب ، القطع في ربع دينار فصاعداً ، وهو وإن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى الرفع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن حمزة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عينة : ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة موقوفاً ، وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة موقوفاً ، وسأول الطحاوي تحليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أقرن وأعلم من ولده ، هل أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والحجب أن الطحاوي ضمف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورواه هنا تضعيف الطريق القوية بروايته ، وكان البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن حمزة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عنها لما وقع في رواية ابن عينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله ، وكذا رواه ابن عينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد وزكريا صاحب أبيه أنهم سمعوا حمزة عن عائشة قالت : قطع في ربع دينار فصاعداً ، ثم أخرجه النسائي من طريق عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : هوأب ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على الدم ولا نسيب القطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع وانه أعلم . وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عينة بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً ، وأورده الثاقفي والحميدي وجماعة عن ابن عينة بلفظ : قال رسول الله ﷺ يقطع اليد ، الحديث ، وعلى هذا التحليل حول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأهلى عن ابن عينة بلفظ : كان يقطع ، وقال : هذا الحديث لا حجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما أطلع فيه فيحتمل أن يكون ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذاك فكانت قد روى ربع دينار ففادت ، وكان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار ، مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . ونعقب باستبعاد أن حمزة عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد ، وأيضاً باختلاف التقويم وإن كان ممكناً لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين ، وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادهى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث باختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فاما إذا رجح بعضها فلا ، وبهذين الأخذ بالراجح ، وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي ﷺ هل تقرير قاعدة شرعية في النصاب وعافهم ابن عينة فارة ووافهم نارة فالأخذ بروايته الموافقة لجماعة أول ، وعلى تقدير أن يكون ابن عينة اضطرب فيه فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين لنهم يقدمون ابن عينة في الزهري هل يونس فليس متفقاً عليه عندهم بل أكثرهم على العكس ، وعن حمزة بتقديم يونس على سفيان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صاحب الزهري أربع عشرة سنة وكان يراومه في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أبيه وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من

ابن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة ، أن رجلا سرق قدحا فأتى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أبي إن اليد لا تقطع في الشيء الثاف ، ثم قال ، حدثني طائفة ، وهكذا أخرجه اسحق بن راهوية في مسنده عن عبيدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع ونسبه عن هشام لكن أرسله كله . قوله (لم يقطع حل عهد رسول الله ﷺ إلا في من حن حنفة أو ترس) الجن بكسر الميم وفتح الجيم مفعل من الاجتنان وهو الاستقار بما يحاذره المستتر وكسرت ميمه لانه آفة في ذلك ، والحنفة بفتح الميمه والجيم ثم هاء هي المرفة وقد تكون من خشب أو عظام وتضاف بالجلد أو غيره ، والترض مثله لكن يطارق فيه بين جلدن وقيل هما بمعنى واحد ، وحلي الأول ، أو ، في الخبر لكسرك وهو المتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظ ، في أدنى من حنفة أو ترس كل واحد منهما ذو من ، والتونين في قوله ذن ، والنكتة والمراد أنه ممن يرغب فيه ، فأخرج الشيء الثالث كالفه عروة داوي الخبر وليس المراد ترسا بعينه ولا حنفة بعينها وإنما المراد المجلس وأن القطع كان يقع في كل شيء . يبلغ قدر من الجن سواء كان ممن الجن كشأنه أو قليلا ، والاعتدال إنما هو على الأقل فيكون نصابا ولا يقطع فباذنه ، ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروایتين المذكورتين أولا ، وقوله فيها وكان كل واحد منهما ذا من ، كذا ثبت في الأصول ، وأما السكرمان أنه وقع في بعض النسخ وكان كل واحد منهما ذو من ، بالرفع وخرجه على تقدير ضمهم الثمان في كل . قوله (رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرحلا) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال ، كان السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في من الجن وكان الجن يوصله من ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي الكوفي فأخرجها المصنف في العائل ، واليقيني من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثتهم عن هشام عن أبيه ، أن يد السارق لم تقطع ، فذكر مثل سياق أبي أسامة سواء ، وزاده ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وقرأه بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الزقاق عنه فيها ذكره الخطابي في الأوسط ، كذا قال الاسماعيل ، ووصله أيضا عن هشام عن جرير عن الحلبي عن أنطفا ، وعبد الله بن قيس الفزاري ، وأوسه أيضا عبد الرحيم بن سليمان وحاتم بن اسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير ، وأما عبد الرحيم فاختلف عليه فقبل منه مرسلًا ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم . (تلييه) : لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فاختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضا كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه ، وحل يونس حديث عروة على حديث حمزة لساعة على لفظ حمزة وهذا يقع لم كثره ، وينهد للأول أن القسائي أخرجه من طريق حفص بن غسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن طائفة بلفظ رواية ابن عيينة ، ورواه أيضا من رواية القاسم ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن ، أو نصف دينار فصاعدا ، وهي رواية شاذة . الحديث الثاني حديث ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قطع في من قيمته ثلاثة دراهم ، أروده من حديث مالك ، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك . قوله (تابعه محمد بن اسحق) يعني عن نافع أي في قوله ، ومنه ، وروايته موصولة عند الاسماعيل من

طريق عبيد الله بن المبارك عن مالك ومحمد بن إسحق وعبيد الله بن عمر ثلاثهم عن نافع عن النبي ﷺ أنه قطع في عهد ثمة ثلاثة دراهم ، وقد أخرجه الخزاف رحمه الله من رواية جارية وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء ، ومن رواية عبيد الله وهو ابن عمر أي العمري مثله ، ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع بلفظ قطع النبي ﷺ يد سارق ، مثله . قوله (وقال الأيث حدثني نافع قيمته) يعني أن الأيث رواه عن نافع كالجملعة لكن قال « قيمته » بدل قولهم « ثمة » ، ورواية الأيث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح عن الأيث عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ قطع سارقا في عهد ثمة ثلاثة دراهم » ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسامة بن زيد كلهم عن نافع ، قال بعضهم ثمة وقال بعضهم قيمته ، هذا لفظ مسلم ولم يجر ، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه « أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ثمة من صيدة النساء ثمة ثلاثة دراهم » ، وأخرجه الفسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظ « ثمة » ، ومن طريق غلظ بن يزيد عن حنظلة بلفظ « قيمته » ، فرائق الأيث في قوله « قيمته » ، لكن خالف الجميع فقال « خمسة دراهم » وقول الجملعة « ثلاثة دراهم » هو المحفوظ ، وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيد الله ابن عمر بلفظ قطع في عهد ثمة ، ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ، ومن رواية ابن إسحق بلفظ « أني رجل سرق حذوة قيمتها ثلاثة دراهم فقطعه » . (تنبيه) : قوله « قطع » معناه أسرلانه ﷺ لم يكن مباشر القطع بنفسه ، وقد تقدم في الباب قبله أن بلالاه الذي يشر قطع يد المخزومية ، فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكلا بذلك ويحتمل غيره . وقوله « قيمته » ، قيمة الشيء ما ننزهه إليه الرغبة فيه ، وأصله قومة فأبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، والآن ما يقابل به المبيع عند البيع ، والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه بلفظ الثمن إما تجوزا وإما أن القيمة والثمن كانا حينئذ مستويين ، قال ابن دقيق العيد : القيمة واثنان قد يجتازان والمعتبر إنما هو القيمة ، وأمل التعبير بالثمن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة ، وأجاب الشافعية وسائر من خالفه بأنه ليس في طريقه أنه لا يقطع في أقل من ذلك ، وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضا وسنده ضعيف ولفظه « لا يقطع السارق إلا في الجبن » ، قال فقلنا أنه لا يقطع في أقل من ثمن الجبن ، لكن اختلف في ثمن الجبن ، ثم ساق حديث ابن عباس قال « كان قيمة الجبن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم » قال فلا حياط أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ، ولا يقطع فيها دونها لوجود الاختلاف فيه ونعتب بأنه لو سلم في الدرهم لم يسلم في النصف الصريح في ربع دينار كما تقدم لإيضاحه ، ودفع ما أعله به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن الجبن ممكن بالحلل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد الجبان التي قطع فيها وهو أول . وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بقوله « قطع في جبن » على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار هدم النفع فيما دونه بخلاف قوله « يقطع في ربع دينار فصاعدا » ، فإنه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا فيما زاد عليه ، وبمفهومه على أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، قال : واعتماد الشافعي على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل الجرد ، وهو قوي في الدلالة على الحنفية لأنه صريح في

القطع في دون القدر الذي يقولون بمواز القطع فيه ، وبذل على القطع فيما يقولون به بطريق البحرى ، وأما دلالته على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث متطورة بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قلت : وقرر الباجى طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لأكره قاطعة ، وحينئذ فالمتمم ماورد به النص صريحا مرفوعا في اعتبار ربع دينار ، وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال : ذهب سفيان الثوري مع جلالة في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم ، وحجته أن اليد محترمة بالاجماع فلا تصباح إلا بما أجمع عليه والمشرقة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك ، وتعقب بأن الآية دللت على القطع في كل قليل وكثير ، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ماورد في الأقل ، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، فيمكن اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في المحرم حيث ورد بلفظه لا شطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا ، وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية لفعل لا يحرم فيها ، والثاني أن الممول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ، ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالا على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكاك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وذن سبعة مثاقيل فعرفت الدرهم بالدنانير وحصرت بها والله أعلم . وحاصل المذهب في القدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذعبا : الأول يقطع في كل قليل وكثير فإذا كان أو غير ثلثه نقل عن أهل الظاهر والخوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعى . ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله حياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهما أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثانى . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئا ناهيا لحديث حرمة المأخوذ لم يكن القطع في شيء من ثلثه ، ولأن عثمان قطع في خذاعة خفيفة وقال لمن يسرق السباط إن هدمت لأفطنن فيه ، وقطع ابن الزبير في ثعلبين أخرجهما ابن أبى شيبة وعن حماد بن عيسى العديري أنه قطع في مد أو مدين . الرابع تقطع في درهم فصاعدا وهو قول عثمان البتى بفتح الواحدة وتشديد المثناة من فقهائ البصرة وريضة من فقهاء المدينة ونسبه القرطبى إلى عثمان فأطلق ظنا منه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصرى جهزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبى شيبة بسند قوى عن أنس : أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوى درهمين ، وفي لفظ لا يساوى ثلاثة دراهم . السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداهما بها ولو كان ذهبا ، وهى رواية عن أحمد ، وحكاها الخطابي عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهبا فصاعدا ربع دينار وإن كان نهما كان بثلث قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهى رواية عن أحمد ، واحتج له بما أخرجه أحمد من طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى النسابى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة مرفوعا : انظروا في ربع دينار ولا تقطعوا في أدنى من ذلك ، قالت : وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المتمم والمعتبر في ذلك الذهب ، والمعروف منه يقتضى أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص الصريح . التاسع مثله إلا إن كان المسروق نهما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما . وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق . العاشر مثله

لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غائبين فإن كان أحدهما غالبا فهو الموعول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر . الثانى عشر ربيع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعى وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وعمره وأبى بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى واليه ورواية عن إسحاق وعن دأود ، ونقله الخطابى وغيره عن عمر وعثمان وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال : إذا أخذ السارق ربيع دينار قطع ، ومن طريق حمزة : أنى عثمان يسارق سرق أترجة فومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثنى عشر قطع ، ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا نطع في ربيع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبى هريرة وأبى سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبى جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبى لبلب من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصرى وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائى وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخس إلا فى خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبى شبة عن أبى هريرة رابع سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسى عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبى حنيفة والثورى وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وحزم ابن المنذر بأنه قول النخعى . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوى أحدهما حكاه ابن حزم أيضا ، وأخرجه ابن المنذر عن علي بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربيع دينار فصاعدا من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع فى القليل والكثير من الفضة والعروض ، وهو قول ابن حزم ، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد فى الذهب ثبت صريحا فى حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحا فى غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما لال أو كثير إلا إذا كان الشيء نافيا . وهو موافق للشافعى إلا فى قياس أحد الثقاتين على الآخر ، وقد أيداه الشافعى بأن الصرف يومئذ كان موافقا لذلك واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم ، وتقدم فى قصة الأترجة قريبا ما يؤيده ، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهبيا فالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهبا وقد ثبت فى حديث ابن عمر أنه ~~يقطع~~ قطع فى بجن قيمته ثلاثة دراهم ، وثبت لا قطع فى أقل من عن الجين وأقل ما ورد فى ثمن الجين ثلاثة دراهم وحى موافقة للنص الصريح فى القطع فى ربيع دينار وانما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقا لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله أعلم ، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبى عبيد الله البصرى من المعتزلة ، وغالهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شيء بدليل بقى ما عداه على هوموه ، وحجته سواء كان لفظه ينهى عما ثبت فى ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن الآية السرفة عامة فى كل من سرق لخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع ، وليس فى الآية ما ينهى عن اشتراط الحرز ، وطرد البصرى أصله فى الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية ، نعم وذعم ابن بطال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصرى أصلا ، واستدل به على أن العبرة بعموم اللفظ لا بتخصصه لتسبب لأن آية الدية نزلت فى سارقى رداء صفوان أو سارقى النبل وعصىهما المصحابة فى غيرهما من السارقين ، واستدل

باطلاق ربيع دينار على أن القلع يجب بما صنق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروبا أو غير مضروب جيدا كان أو دينا ، وقد اختلف فيه الترجيح عند الخافيه ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرة الجزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتصميم هنا ، وقال الاصطخري لا يقع إلا في المضروب ورجحه الزافعي ، وقيد الفيض أبو حامد النقل من الاصطخري بالقدر الذي ينقص بالطبع ، واستدل بالقطع في الجهن على مشروعية القطع في كل ما يتمول قياسا ، واستثنى الخفيا ما يسرع اليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة والبن والحشب واللح والثراب والكلأ والطير ، وفي رواية من الحنابلة ، والواضح عندم في مثل السرجين القطع نزعيا على جواز بيعه ، وفي هذا نفاذ ربيع أخرى عمل بمطابق كتب الفقه وباقه الترفيق . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لمن السارق يبرق البيضة فيقطع ختم به الباب إشادة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يجعل حبيوه محررة من طاعة أصلا فيقطع في ربيع دينار فصاعدا وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربيع دينار فصاعدا وكذا الجبل ، فخصه إجماعا إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نفيه الأعمش ، وقد تقدم البحث فيه

١٤ - باب توبة السارق

٦٨٠٠ - **عز**نا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قطع يد امرأة ، قالت عائشة : وكانت تأتي بذلك فأرفع حاجتها إلى النبي ﷺ ، فتابت وحسنت ثوبها »

٦٨٠١ - **عز**نا عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرري عن أبي إدريس عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال : بابت رسول الله ﷺ في رَحَطٍ قال : أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تفسقوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتان فتقتلوه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تصوموا في معروف ، فمن وثق منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور ، ومن سرقه الله فذلك إلى الله : إن شاء عذبه وإن شاء عفوه . قال أبو عبد الله : إذا تاب السارق بعد ما قطع يده قبلت شهادته ، وكل محدود كذلك إذا تاب قبلت شهادته

قوله (باب توبة السارق) أي هل تنفيه في رفع اسم الفسق عنه حتى قبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته ، وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم ، وهو في رواية أبي ذر عن الكشميتي وحده ، وأبو عبد الله هو البخاري المصنف ، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهما . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يجزئ أن يسقط كل حق لله بالتوبة ، قال وجرم به في كتاب الحدود ، وروى الزبيدي عنه أن حد الزنا لا يسقط ، وعن أبيه والحنبل لا يسقط شيء من الحدود أبدا ، قال وهو قول مالك ، وعن الخفيا يسقط إلا الشرب ، وقال

الطحاوي ولا يقطع إلا قطع الطريق لو ورد النص فيه وإله أعلم . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقته مختصرا ، ووقع في آخره ، وتاب وحسنه ثوبتها ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبيل هذا ، ووجه مناسبتها للترجيح وصف التوبة بالحسن فإن ذلك يقتضي أن هذا الوصف يشبه لقاب المذكور فيورد لحالته التي كان عليها ، وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر مرة وفي آخره ، فمن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له ويظهر ، ووجه الدلالة منه أن الذي أنعم عليه الحد وصف بالتجاوز فإذا انعم إلى ذلك أنه تاب فإنه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا . والله أعلم

١٥ - باب المحاربين من أهل الكفر والردة

وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾

٦٨٠٢ - **حريش** على بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة الجرمي عن أنس رضي الله عنه قال : قدم على النبي ﷺ قُرْنٌ مِنْ مُعْكَلٍ فَأَسْلَمُوا ، فَاجْتَوَا الدِّينَةَ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِلَى الصَّدَقَةِ فَيُسْرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ، فَصَلُّوا فَصَحُّوا ، قَارَدُوا ، فَتَقَلُّوا وَطَافُوا وَاسْتَقُوا إِلَى الْبَلِّ . فَهَبْتُ فِي أَقَارِمِ فَأَتَيْتُهُمْ ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَمْنِيَتَهُمْ ، ثُمَّ لَمْ يَحْصِهِمْ حَتَّى مَاتُوا . **قوله** (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة) كذا هذه الترجمة تبعه المصنف هنا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال ، وأظنها بما أقتبل على الذين نسخوا كتاب البخاري من المودة ، والذي يظهر لي أن عليها كتاب الديارات وبين استنابة المرتدين ، وذلك أنها تتألف بين أبواب الحدود . فإن المصنف ترجمه كتاب الحدود وصدره بحديث لا يروى إلا في وهو مؤمن ، وفيه ذكر المرة وشرب الخمر ، ثم بدأ بما يتعلق بعد الخمر في أبواب ثم بالسرقه كذلك ، فالذي يليق أن يثبت بأبواب الزنا هل وافي ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك لما أن يقدم كتاب المحاربين ولما أن يؤخره ، والاولى أن يؤخره ليقب له باب استنابة المرتدين ، فإنه يليق أن يكون من جهة أبوابه ، ولم أر من نهى عن ذلك إلا الكرماني فإنه تعرض لشيء من ذلك في باب إثم الزناة ، ولم يستوفه كما سأنبه عليه . ووقع في رواية الله في زيادة قد يرتفع بها الاشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله من أهل الكفر والردة ، فراده ومن يجب عليه الحد في الزنا ، فإن كان محظوظا فسكانه حرم حد الزنا إلى المحاربين لافضائه إلى القتل في بعض صوره بخلاف الشرب والمرة ، وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب يباب وتكون الابواب كلها داخلة في كتاب الحدود . **قوله** (وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لا يرد ، وساق في رواية كريمة وغيره إلى (أو ينفوا من الأرض) قال ابن بطال : ذهب البخاري إلى أن آية الجاهلية نزلت في أهل الكفر والردة ، وساق حديث الثوريين وليس فيه تصريح بذلك ، ولكن أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة حديث الثوريين وفي آخره قال : بلغنا أن هذه الآية نزلت لنعم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ، ووقع مثله في حديث أبي هريرة ، ومن قال ذلك الحسن ودهان والضحك والرهري قال : ونهت

جمهور الفقهاء الى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعي والمكوفين ، ثم قال : ليس هذا منافيا لقول الأول لأنها وإن نزلت في المرتين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . قلت : بل هما متمايزان ، والمرجع الى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المصيبة عم ، ثم نقل ابن بطال عن اسماعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين ، وأما الكفار فقد نزل فيهم (فإذا أقيم الذين كفروا فاضرب الرقاب) الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) وهي دالة على أن من تاب من المحاربين يسقط عنه الطلب بما ذكر بما جناه فيها ، ولو كانت الآية في الكافر لنفعته المحاربة ، ولكن اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الإشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلا أن تسقط عنه المطالبة بالعود الى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة في الكفرية وأخرج الطبري من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة المرتين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم (إنما جزاء الذين يماربون الله ورسوله) ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاسمايلي هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يماربون الله ورسوله) قال هم من عكل . قلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من غيل وعرينة ، فقد وجد التصريح الذي نفاه ابن بطال ، والمعتمد أن الآية نزلت أولا فيهم وهي تتناول بعدوها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن عقوبة الفريقين مختلفة : فإن كانوا كفارا بحمير الإمام فيهم إذا ظفر بهم . وإن كانوا مسلمين فعل قولين : أحدهما وهو قول الشافعي والمكوفين بظفر في الجناية فن قتل قتل ومن أخف المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي ، وجعلوا دأ ، وللتبويب ، وقال مالك : بل هي للتخيير فيتمخير الإمام في المحارب المسلم بين الأمور الثلاثة ، ورجح الطبري الأول ، واختلفوا في المراد بالنفي في الآية : فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجناية الى بلدة أخرى ، زاد مالك فيحبس فيها . وعن أبي حنيفة بل يحبس في لده ، وتعقب بأن الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفي فإنه حقيقة النفي الأخراج من البلد ، وقد قرئت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم) وحجة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى ، فافصل عنه مالك بأنه يحبس بها ، وقال الشافعي : يكفيه مفارقة الوطن والعشيرة خذلانا وذلا . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة المرتين ، أووده من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة مصرحا فيه بالتحدث في جبهه فأمن فيه من التذليل والتسوية ، وقد تقدم شرحه في باب أحوال الأبل ، من كتاب الطهارة . ووقع في هذا الموضع دفة ملوا نصحو فارتدوا وقتلوا رعاتها واستاقوا الأبل .

١٦ - باب لم يحسم الذي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا

٦٨٠٣ - حدثنا محمد بن قاسم أبو بلى حدثنا الوليد حدثني الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة عن

أَنسِ أَنْ لَدَّبِي ﷺ قَطَعَ الْعَرَبَيْنِ ، وَلَمْ يَحْسَمِهِمْ حَتَّى مَاتُوا ،

قوله (باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين إلخ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملةين الركي بالثاء انقطع الدم حسمه فاحسم كقطعت فاقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فغثت أن يسيل ، وقال الداودي : الحسم هنا أن توضع اليد إمد القطع في زيت حار . قلت : وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه ، وأورد فيه طرفا من قصة العرينيين مقتصرًا على قوله « قطع العرينيين ولم يحسمهم » قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فأما من قطع في سرفة مثلا فإنه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التلف غالبا ينزف الدم

١٧ - **باب** لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

٦٨٠٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال : قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ مُعَاوِيَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا فِي الصُّفَّةِ ، فَاجْتَبَعُوا الدِّينَةَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْنَا رَسُولًا ، فَقَالَ مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَمْلِكُوا بِإِذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَوْهَا فَشَرِبُوا مِنْ آبِئِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى سَمَّوْا وَسَمَّوْا وَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَاسْتَأْفَقُوا الدُّودَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيخُ ، فَبَعَثَ الْغُلَبَةَ فِي أَثَارِهِمْ ، فَاتَرَجَّلَ لَهَا حَتَّى أَتَى بِهِمْ ، فَأَمَرَ بِسَامِعٍ فَأَحْيَتْ فَنَكَلَهُمْ وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَاجَسَهُمْ ، ثُمَّ أَلْفَوْا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ ، فَاسْقُوا حَتَّى مَاتُوا . قَالَ أَبُو قَلَابَةَ : سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ

قوله (باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا) كذا لم يعض أوله على البناء الدجول ؛ ولو كان بفتحجه لنصب المحاربون وكان راجعا إلى فاعل يحسم في الباب الذي قبله . وأورد فيه قصة العرينيين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس ناما . **قوله** (حتى سموا وسمنوا وقتلوا الراعي) في رواية الكشيبي « دفنوا الراعي » بالفاء وهي أوجه ، وحكى ابن بطال عن المهلب أن الحسكة في ترك سقيهم كفرهم نعمة العنق التي أنعمت بهم من المرض الذي كان بهم ، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ بما أخرجه ابن وهب من مرسل سميد بن المسيب « أن النبي ﷺ قال لما بلغه ما صنعوا : دطش الله من عطش آل محمد الليلة » قال فكان ترك سقيهم إجابة لدعوته ﷺ . قلت : وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سلمهم لكونهم سملوا أعين الرعاة ، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سقي لم يكن يعلم النبي ﷺ وقوله في هذه الطريق « وقالوا أبغنا » بمزة قطع ثم موحدة ثم معجمة أي اطالب لنا بإبغاء كذا طلبه له ، وقوله « رسلا » بكسر الراء وسكون المهملة أي لبنا ، وقوله « ما أجدهم إلا أن تملكوا » بابل رسول الله ﷺ فيه تهديد وسياق السلام يقتضي أن يقول بابل وليكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلا ، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين ، وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضا باللفظ « فأمرهم أن يأتوا لإبل الصدقة » فجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له إبل ترحى وإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر ، وقيل بل الكل لإبل الصدقة وإضافتها إليه إضافة النجبة لكونه تحت حكمه ، ويؤيد الأول ما ذكر قريبا من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة

١٨ - باب سَمَرَ الذي صَلَّى أعينَ المحاربين

٦٨٠٥ - **عمر بن الخطاب** بن سعيد حدثنا **حادي** عن **أيوب** عن **أبي قلابة** عن **عن أنس بن مالك** أن **رسلاً** من **مُعل** - أو قال من **عُزينة** ، ولا أعلمه إلا قال من **مُعل** - قدموا المدينة ، فأمر لهم **الذي صَلَّى** بفتح ، وأمرهم أن يمزجوا فيشربوا من أبوالها وألباتها . فشرَبوا ، حتى إذا برثوا قتلوا الراعي واستاقوا النعم . فبلغ **الذي صَلَّى** غُدوةً ، فبحثَ الطلب في إثرهم ، فلما ارتفع النهار حتى رَجى بهم ، فأمر بهم فقطع أيدَهم وأرجلهم وسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ، فالتقوا بالحرّة يستنشقون فلا يُسَدُّون .

قال **أبو قلابة** : هؤلاء قومٌ سَمَرُوا وقتلوا وكفروا بعدَ إيمانهم وحاربوا اللهَ ورسوله

قوله (باب) بالنون (سَمَرَ الذي صَلَّى) بفتح السين المهملة والميم ، بالفعل الماضي ويجوز مضاعف بغير تنوين مع سكون الميم ، وأورد فيه حديث المرتين من وجه آخر عن **أيوب** ، وقوله فيه حتى جرى بهم ، في رواية الكشي حتى دَأَى بهم ، وقوله ، وسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ ، وقع في رواية الأوزاعي في أول المحاربين وسَمَلَ ، باللام وهما بمعنى ، قال ابن التين وغيره : وفيه نظر ، قال عياض سَمَرَ أَعْيُنَهُم بالتخفيف كقولها بالمجار الحمى فيطأ السدل فانه غير بأن يدعى من أَعْيُنَ حادثة محضة حتى يزهد في نظرها لبطاق الأول بأن تكون الجديدة مجازاً ، ذل وضبطاه بالشد في بعض النسخ والأول أوجه ، وفسروا السدل أيضاً بأنه فقه السنين بالشرك وليس هو المراد هنا . (تذييل) : أشكل قوله في آية المحاربين (ذلك لم يخوي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم) مع حديث عبادة أنه قال هل على أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فإن ظاهر الآية أن المحارب يصح له الأمران ، والجواب أن حديث عبادة عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل أن فيه ذكر الشرك مع ما انضم إليه من المعاصي ، قلنا - هل الإجماع على أن الكافر إذا قتل على شركه فانه مشركاً أن ذلك القتل لا يكون كفارة له قام إجماع أهل السنة على أن من أقيم عليه الحد من أهل المعاصي كان ذلك كفارة لأثم معصيته ، والذي يضبط ذلك قوله تعالى ﴿ان الله لا يقدر أنيس يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ والله أعلم

١٩ - باب فضل من تركَ القذَاحَيسَ

٦٨٠٦ - **عمر بن محمد بن سلام** أخبرنا **عبد الله بن عبد الله** بن **عمر** عن **خبيب بن عبد الرحمن** عن **حفص بن عاصم** «عن أبي هريرة عن **الذي صَلَّى** قال : سمعة يطأهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب شافى عبادة الله ، ورجلٌ ذكر الله في خلده ففاضت عيناه ، ورجل قلبه معلق في المسجد ، ورجلٌ محابا في الله ، ورجلٌ دَعَنَهُ امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها قال : إني أخافُ الله ، ورجلٌ تصدقَ بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صممت يمينه »

٦٨٠٧ - **حدثنا محمد بن أبي بكر** حدثنا **هر بن علي** . ح . وحدثني **خليفة** حدثنا **عمر بن علي** حدثنا **أبو حازم** عن **سهل بن سعيد** الساعدي قال **لنبي ﷺ** : من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيته توكلت له بالجنة »

قوله (باب فمثل من ترك الفواحش) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا أو قولا ، وكذا الفحشاء والفحش ومنه السلام الفاحش ، ويطلق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة) وأطلقت على القواطع باللام المهدية في قول لوط عليه السلام لقومه (أنأتون الفاحشة) ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر ، ودعم الحديث أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر . ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث **أبي هريرة** في السبعة الذين يظاهم الله تعالى في طاعه ، والآخر منه قوله فيه « ورجل دعت امرأة ذات منصب وجهال إلى نفسها فقال إني أعاف الله تعالى » وقد تقدم شرحه مصدوفي في كتاب الزكاة ، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شابا جعلا لأن يدرجه ابنة له جميلة كثيرة الجمال جدا لينال منه الفاحشة فعنى الشاب عن ذلك وترك المال والجمال ، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول المند « حدثنا محمد » غير منسوب فقال **أبو هريرة** العسائي وقع في رواية **الأصيل محمد بن مقاتل** ، وفي رواية **القاسمي محمد بن سلام** ، والاول هو الصواب لأن **عبد الله** هو **ابن المبارك** وابن **مقاتل** معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص **عنه** **ابن سلام** ، والذي أشار إليه العسائي قاعدة في نفسه من أنهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه ، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضا بأنه **محمد بن سلام** أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت . الحديث الثاني : **قوله** (**هر بن علي**) هو المسمى نسبة إلى جده مقدم بوزن محمد وهو عم **محمد بن أبي بكر الرازي** عنه ، وهو موصوف بالندائيس لكنه صرح بالحديث في هذه الرواية ، وقد أورده في الرقاق عن **محمد بن أبي بكر** وحده وقروا هنا بخليفة وساقه على لفظ **خليفة** . **قوله** (من توكل لي) أي تكفل ، وقد ذكرت في الرقاق من رواه بلفظ تكفل وبلغف حفظ وهو هناك بلفظ تضن ، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والوثوق به ، وقوله « توكلت له » من باب المابقة ، وقوله « ما بين رجله » أي فرجه « ولحيته » بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان ويحور كسر اللام ، ونرى لأن له أدلى وأسفل والمراد به اللسان وقيل : أطلق ، وقد ترجم له في الرقاق « حفظ اللسان » وتقدم شرحه مصدوفي هناك . وقوله في آخره « له بالجنة » كذا الأكثر ، وفي رواية **أبي ذر** عن **المستمل** والسرغسي بمحذف الباء ، ويقرأ بالنصب على نزح الخافض ، أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمن

٣٠ - باب إثم الزنا

وقوله الله تعالى (ولا يزنون - ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا)

٦٨٠٨ - **حدثنا داود بن حبيب** حدثنا **هلم** عن **قنادة** « أخبرنا أنس قال : لأحدكم حديثا لا يحب أن يكون أحد بهدي ، سمعته من **النبي ﷺ** سمعت **النبي ﷺ** يقول : لا تؤم الساعة - وإما قال : من أشرط الساعة - أن

يرفع العلم ، ويظهر للجهل ، ويشرب الخمر ، ويظهر الزنا ، ويقتل الرجال ، ويكثر النساء حتى يكون الخمسين امرأة التيمم الواحد »

٦٨٠٩ - **حدثنا** محمد بن المني أخبرنا إسحاق بن يوسف أخبرنا الفضيل بن قزوان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن ، قال عكرمة : قلت لأبي عباس كيف ينزع الإيمان منه ؟ قال هكذا - وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما - قال ناب عاذة إليه هكذا - وشبك بين أصابعه »

٦٨١٠ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة عن الأعشى عن ذكوان « عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ، والتوبة مروهضة بعد »

٦٨١١ - **حدثنا** عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفیان حدثني منصور وسليمان عن أبي وائل عن أبي مبصرة « عن عبد الله رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله أي الذنوب أعظم ؟ قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك من أجل أن يعلم معك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزني حليلة جارك . قال يحيى : وحدثنا سفیان حدثني واصل عن أبي وائل عن عبد الله : قلت يا رسول الله .. مثله . قال عمرو : فذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفیان عن الأعشى ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي مبصرة ، قال : دغنه دغنه

قوله (باب إثم الزناة) بضم أوله جمع زان كرامة ورام . قوله (وقول الله تعالى ولا يزنون) يشهد إلى الآية التي في الفرقان وأولها (والذين لا يدعون مع الله إلها آخر) والمراد قوله في الآية التي بعدها (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) وكأنه أشار بذلك إلى ماورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد عن يحيى القطان فقال متصلا بقوله حليمة جارك ، وقال فزلت هذه الآية تصديقا لقول رسول الله ﷺ : والذين لا يدعون مع الله إلها آخر - إلى قوله - ولا يزنون ، ووقفت في الأدب من طريق جرير عن الأعشى وساق إلى قوله (يلق أثاما) ولم يقع ذلك في رواية جرير من منصور كما بينه مسلم ، وأخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغزل كلاهما عن واصل الأحدب وساقه إلى قوله تعالى (ويخلف فيه مهانا) ووقع لغير أبي ذر بحذف الواو في قوله (وقول الله ، قوله) (ولا تقربرا الزنا إنه كان قاحشة) زاد في رواية النسائي إلى آخر الآية ، والمشهور في الزنا القصر وجاء المد في بعض النسخات . وذكر في الباب أربعة أحاديث : الحديث الأول قوله (حدثنا) في رواية غير أبي ذر والنسائي وأخبرنا . قوله (داود بن شبيب) بهجمة وهو حدة وزن عظيم هو الباهلي يكنى أبا سليمان بصري صدوق قاله أبو حاتم ، وقال البخاري : مات سنة اثنين وعشرين . قلت : ولم يخرج

أنه إلا في هذا الحديث هنا فقط ، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة زيادة في أوله ، وتقدم شرحه في كتاب العلم ، والفرض منه قوله فيه « ويظهر الوقت » أي « يسبح ويشترج بحيث لا يتكاثم به لكثرة من يتعاطاه ، وقد تقدم سبب قول أبيه « لا يحد ذكره أحد مدي » . الحديث الثاني حديث ابن عباس « لا يذوق الرائي ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير إن بعضهم رواه بصيغة التي « لا يذوقن مؤمن » ، وأن بعضهم حله على المستحل ، وسأله بسنده عن ابن عباس ، واسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزرق ، والفضيل بقاء ومجته مصفر . وأبو غروران يفتن بمجته ثم ذى ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه « قال حكومة الخ » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وشك بين أصابعه » في رواية الإسماعيل عن طريق إسماعيل بن هود الواسطي عن غاك الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال « هكذا نوصف صفة لا أحفظها » ، وقد تقدم الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال الترمذي بعد تخريج حديث أبي هريرة : « حكاية تأويل « لا يذوق الرائي » وهو مؤمن ، لا نلم أحدا كفر أحدا بالزنا والسرقة والشراب يعني من يستدعيه » ، قال : وقد روي عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا : « خرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله والله أعلم . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك معنى الكلام عليه ، وعلى قوله في آخره « والثوبة معروضة بعد » . الحديث الرابع حديث عبد الله بن مسعود . قوله (عمرو بن علي) هو القفلاس ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المنذر ، وسليمان هو الأعشى ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو مبصرة هو عمرو بن شرحبيل ، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان بمهمة ومختاتبة ثقيلة هو المعروف بالأحديب ، ورجال السند من سفيان فاضلا كوفيون ، وقوله « قال عمرو » هو ابن علي المذكور (فذكرته لعبد الرحمن) يعني ابن مدي (وكان حدثنا) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى عن رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء ، وقال الهيثم بن خفاف أخرجه الإسماعيل عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال « وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان من منصور والأعشى واصل فقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعشى ومنصور فأدخلوا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا مبصرة ، وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا ، وأما عبد الرحمن فحدث به أولا . غير تفصيل لحمل رواية واصل على رواية منصور والأعشى لجمع الثلاثة وأدخل أبا مبصرة في السند ، فلما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فالتصير على التصديق به عن سفيان عن منصور والأعشى حسب وترك طريق واصل ، وهذا معنى قوله « فقال دعه دعه » أي « اتركه » والضمير لطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خفاف في روايته به قوله دعه « فلم يذكر فيه واصل بعد ذلك » ، ففرق أن معنى قوله دعه أي « ترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي مبصرة » ، وقال الكرماني : « حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيرا عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه » ، قال : « وليس المراد بذلك القطع عليه لكون ظهر له ترجيح الرواية بأسقاط الواسطة الواقعة الأكثرين كذا قال » ، والذي يظهر

ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل فتعديته به بدون ما يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلة الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند عالم يسمعه ، فاكتمى برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عهد الرحمن حدث به مرة عن سفيان بن واصل وحده بزيادة أبي ميسرة ، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ واصل حذف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعشى ومنصور قال بمثله وكان ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الاسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير وأبو عبد الرحمن علي روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير يمكن اقتصر من السند على منصور ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير ففهم الأعشى إلى منصور ، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم القرشي عن معاذ بن المشني ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة ، وكذلك أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني وفيه ما تقدم ، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعشى في ذكر أبي ميسرة وحذفه ولم يختلف فيه على واصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن واصل بمحمد بن ميسرة يمكن قال الترمذي رواية منصور أصح يعني بأثبت أبي ميسرة ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول واصل ، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيره بما في فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعالم عند الله تعالى . وقد تقدم السلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان . قوله (أي الذنب أعظم) ؟ هذه رواية الأكثر ، ووقع في رواية طاسم عن أبي وائل عن عبد الله ، وأعظم الذنوب عند الله ، أخرجهما الحارث ، وفي رواية مصدق الماخضية في كتاب الأدب ، أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن ميم عن الأعشى ، أي الذنوب أكبر عند الله ، وفي رواية الأعشى عند أحد وغيره ، أي الذنب أكبر ، وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل ، وأكره الكبار ، قال ابن بطال عن المهلب : يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك ، لأنه لا خلاف بين الأمة أن لو ط أعظم إنما من الزنا فكأنه عليه السلام إنما قصد بالأعظم هنا ما تكثر موافقته وبظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت كما وقع في حق وقد عهد القيس حيث اقتصر في منتهاتهم على ما يتصلق بالآشربة لفشوها في بلادهم . قلت : ، مما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول عن جماعة حكاه قال الحنفية الجمهور . والراجح من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من القيس أو مساويه ، والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجما ضعيف . وأما نانيا فما من مفسده به إلا ويوجد مثلهما في الزنا وأشد ولولم يكن إلا ما فيه في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جدا . ولا يتأتى مثلهما في الذنب الآخر . وعلى التناول للأزيد . وأما ثالثا ففيه مصادمة للنص الصريح على الاعطاف من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعا فالذي مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه أقصر لهم على بعض المتأخر ، وليس قيسه تصريح ولا إشارة بالحصر في الذي اقتصر عليه ، والذي يظهر أن كلام الثلاثة على

ترتيبها في العظم ، ولو جلا أن يكون فيما لم يذكره شيء. يتصف بكثرة أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم يجوز أن يكون فيما لم يذكر شيء يسارى ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما يكون في الفحش مثله أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء. هو أعظم بما ذكر في المرتبة الثالثة ولا يحذر في ذلك ، وأما ما معنى في كتاب الأدب من «دعوى الراغبين في أكبر الكبائر لكنها ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها . قوله (حليمة جارك) بفتح الحاء المهمة وذن طليعة أى التي يهل له وظلها ، وقيل التي تحمل معه في فراش واحد ، وقوله « أجل أن يطمع ملك » بفتح اللام أى من أجل خلف الجار قاتصب ، وذكر الأكل لأنه كان الأهل من حال العرب ، وسياق الكلام على بقية شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٢١ - باب رجم المحسن . وقال الحسن : من زنى بأختي غدره حذق الزانى

٦٨١٢ - **عمر بن عبد الله** حدثنا **أحمد بن محمد** حدثنا **سفيان بن عيينة** قال سمعت **الشيخ** يحدث « من هل رضى الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة » قال : قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ »

٦٨١٣ - **عمر بن عبد الله** حدثنا **إسحاق بن عمار** حدثنا **خالد بن شبيب** « سألت **عبد الله بن أبي أوفى** : هل رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . قلت : قبل سورة القدر أم بعد ؟ قال : لا أدري » [الحدث ٦٨١٢ - طرقه : ١٨٤٠]

٦٨١٤ - **عمر بن عبد الله** حدثنا **أحمد بن محمد** أخبرنا **عبد الله بن عيسى** عن **ابن شهاب** قال حدثني **أبو سلمة بن عبد الرحمن** « من جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فذنه أنه قد زنى ، فشده على نفسه أربع شهادات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ، وكان قد أحسن »

قوله (باب رجم المحسن) هو بفتح الصاد المهمة من الإحسان ، ويقاى بمعنى العفة والنزوح والإسلام والحرية **لأن** كلامها يمنع المكلف من عمل الفاحشة ، قال ابن القاطع : رجل عصى بكسر الصاد على القياس وفتحها على ضم نياس . قلت : يمكن تفرجه على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة فقد طأها ودخل بها وأصابها فكان الذى زوجها له أو حله على التزوج بها ولو كانت نفسه أحسنه أى جعله حسن من العفة أو منعه من عمل الفاحشة . وقال الراغب : يقال للزوجة محسنة أى الله زوجها أحسنها ، ويقال امرأة محسنة بالسكسر إذا تصور حسنها من نفسها ، وبالفصح إذا تصور حسنها من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال وكتاب الرجم ، ولم يقع في الروايات المتقدمة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحسان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة ؛ وخالفهم **أبو ثور** فقال : يكون محسناً ، واحتج بأن النكاح الفاسد يبطى أحكام الصحيح في تقدير المهر وجوب العدة ولحق الولد وتحرير الزينة ، وأجيب بمعوم « إدروا الحدود » قال : وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد محسناً ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصحها قال : حتى تقوم البينة أو يوجد منه إقرار أو يعلم أنها ولد ، ومن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين واختلعا في الوطء ، لم يصدق الزانى ولو لم يمس لها إلا ليلة

وأما قبل الزنا فلا يكون محصنا ولو أقام معها ما أقام ، واختلفوا إذا تزوج الحرامة هل تحصنه ؟ فقال الأكثر : نعم ، ومن عطاء والحسن وقنادة والثوري والكوفيين وأحمد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كتابية فقال إبراهيم وطائفة والشعبي : لا تحصنه ، ومن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الاسلام ، أخرجهما ابن أبي شيبة . ومن جابر بن زيد وابن المسيب محصنه ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبيرة . وقال ابن بطال : أجمع الأصحاب وأئمة الأصناف على أن المحصن إذا زنى عامدا طالما اعتادوا فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن ، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج . واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار على رضي الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب : ورجمتهما بسنة رسول الله ﷺ ، وثبت في صحيح مسلم عن عبادة أن النبي ﷺ قال : « شذرا عني ، قد جعل الله لمن سبىلا . الشب بالذيب الرجم ، وسيأتي في باب رجم الحبل من الزنا ، من حديث عمر أنه خطب فقال : إن الله يبعث محمدا بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم ، وبأنى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . قوله (وقال الحسن) هو البصري كذا الأكثر ، وبكشمة بن وحده . وقال منصور : بدل الحسن وزيهوه . قوله (من زنى بأخته لحد) حد الزاني (في رواية الكشمة بنى) الزنا ، وصلة ابن أبي شيبة من حفص بن غياث قال سألت عمر : ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التابعي المشهور فيمن أتى ذات محرم منه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال : رجمتها بسنة رسول الله ، فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بغير محرم . وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قول من زنى بذات محرم ، وهو ما رواه صالح بن راشد قال : أتى الحاجاج رجل قد اعتصب أمته على نفسها فقال : سلوا من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال عبد الله بن المغازل : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تخطى الحرمتين غلطوا وسطه بالسيف ، فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » ، وتقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من قوله ، قال : ولا أدري أهو هذا أو لا يدير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت . وإنما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوي غلط فيه ، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال : أتى الحاجاج رجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، اضرب عنقه . قلت : والراوي من صالح بن راشد ضعيف وهو ردة بكسر الزاء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله : فكتبوا إلى ابن عباس ، وابن عباس مات قبل أن يلى الحاجاج الإمامة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعف راويها ، وأشهر حديث في الباب حديث الجراء . فثبت على وجه الرواية لقال بشي رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه ، أخرجه أحد أصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير . وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني ، وقد قال بظاهره أحمد . وحده الجمهور على من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر بأخذ ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول قوله (حدثنا سفيان بن كهيل) في رواية علي بن الحجد عن شعبة : عن سفيان وجماله أخرجه الاسماعيل ، وذكر الدارقطني

أن قنبل بن محمد رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلية عن مجالد ، وهو غلط والصواب سلية ومجالد . قوله (سمعت الشعبي عن علي) أي يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الأسامي : رواه عصام بن يوسف عن شعبة فقال : عن سلية عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، وكذلك ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنبل المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجرم الدارقطني بأن الزيادة في الأسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره . قوله (حين رجم المرأة يوم الجمعة) في رواية علي بن الجعد : أن علياً أتى امرأة ذلت فضرها يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة ، وكذلك عند النسائي من طريق ابن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال : أتى علي بشرا حمرى بضم الحين المعجمة وتخفيف الراء ثم جاء مهلة الحمدانية بسكون الميم - وقد فجرت ، فردها حتى ولدت وقال : اتنوني بأقرب النساء منها فأعطاهما الولد ثم رجعها ، ومن طريق حسين بالنسخة عن الشعبي قال : أتى علي بمولدة لسعيد بن قيس فجرت وفي لفظ وهي حبل فضرها مائة ثم رجعها ، وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سعيد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال : أتى علي بشراة فقال لها : لعل رجلاً استكرهك ، قالت : لا ، قال فلعنه أنك وأنت نائمة ؟ قالت : لا . قال : لعل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست ، فلما وضعت أخرجه يوم الخميس فجلدها مائة ثم ردها إلى الحبس ، فلما كان يوم الجمعة حفر لها ورجعها ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي : أنه علياً لما وضعت أمر لها بحفرة في الدوق ثم قال : ان أولى الناس أن يرمي الإمام إذا كان بالأعراف ، فإن كان الشهود قاله يهود ثم رماها . قوله (رجمها بسنة رسول الله) زاد علي بن الجعد ووجدتها بكتاب الله ، زاد أسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي : قبل لعل جمعت حديثين ، فذكره . وفي رواية عبد الرزاق : أجهلها بالقرآن وأرجها بالسنة ، قال الشعبي : وقال أبي بن كعب مثل ذلك ، قال الحازمي : ذهب أحمد وأصح داود وابن المنذر إلى أن الزاني المحصن يجلد ثم يرمي ، وقال الجمهور وهي رواية عن أحمد أيضاً - لا يجمع بينهما ، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ : الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة والثني والناسخ له ما ثبت في قصة ما هو أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد ، قال الشافعي : فذلك السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب . والدليل على أن قصة ماعز مترامية عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولاً من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد الثيب والرجم ، وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب ، وذلك مأخوذ من الاقتصار في قصة ماعز على الرجم وذلك في قصة العامدية والمهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر : طارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي ، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ورافقه أبي ، وليس في قصة ماعز ومن ذكر منه تصريح بسقوط الجلد من المرجوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال ، وقد احتج الشافعي بتفسير هذا حين عورض إيجاب العمرة بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يهجم عن أبيه ولم يذكر العمرة ، فاجاب الشافعي بأن السمكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه ، قال فكذلك ينبغي أن يجاب هنا . قلت : وهذا اليوم الطحاوي أيضاً الشافعية ، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه ، حج عن أبيك واعتذر ، كما تقدم بيانه في كتاب الحج ،

قال القصار في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة ، وأما قصة ما هن أجامات من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك المأدبة والجهنية وغيرهما . وقال في ما ورد اذهبوا فارجوه ، وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد ، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه بدل عدم وقوعه على عدم وجوبه . ومن المذاهب المستغربة ما حكاها ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وابن ذر وابن عبد البر عن مروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخ والشيخة ، وأما الشاب فيجلد إن لم يحسن ويرجم إن أحسن فقط ، ووجههم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا ذبحا فارجوهما البتة كما سيأتى بيانه في الكلام على حديث عمر في باب رجم الحبل من الزنا ، وقال هياضي : حدثت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له ، وقال النووي : هو مذهب باطل ، كذا قاله ونفى أصله ، ووصفه ، بالاطلاق إن كان المراد به طريقه فليس بجيد لأنه ثابت كما سأبينه في باب البكران يجلدان ، وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضا لأن الآية وردت بلفظ الشيخ ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة ، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالاطلاق ، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وعالف في ذلك بعض المعزلة وأهمل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمة فلا ينفكان ، وأوجب بالمنع أن المالمة لا تنافي في قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجوبها على ثبوتها ولا دلالة من مجردها على وجوب الدورام فلا يلزم من انتفاء الامارة في طرف الدورام انتفاء مادلت عليه ، فإذا نسختم التلاوة لم ينتف المدلول ، وكذلك بالعكس . الحديث الثاني : قوله (حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا إسحق ، وهو ابن شاهين الراصطي ، وعاد هو ابن عبد الله الطحان ، والشيخاني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنيته . قوله (قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشمشيني دأب بعدها ، وقاعدة هذا السؤال أن الرجم أن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتخصيص فيها على أن حد الزاني الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحسن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف ، وأوجب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الأحاد ، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو مخصص بغير المحسن . قوله (لا أدري) يأتي بيانه بعد أبواب ، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك ، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست هل ما تقدم بيانه ، والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث : قوله (حدثنا) في رواية أبي ذر : أخبرنا ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (حدثني أبو سلمة) في رواية أبي ذر : أخبرني . قوله (أن رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة ، واسم هذا الرجل ماعز بن مالك كما سيأتى مسمى من ابن عباس بعد سبعة أبواب

٢٢ - باب لأبرجم المجنون والمجنونة . وقال علي بن عمر رضي الله عنه : أما علمت أن القلم رُفِعَ عن

المجنون حتى يُفبق ، وعن الصبي حتى يُبدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ ؟

٦٨١٥ - حديث يحيى بن بكير حدثنا القيث عن عوف بن أبي شهاب عن أبي سلمة وصحيد بن السيب

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أني رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إني

زَنَيْتَ ، فَأَرْضَ عَنْهُ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :
أَبُكَ جَنُونَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَبَلِّغْ أَحَبَّتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُوهُ ،
٦٨١٦ - ... قَالَ أَبُو شُهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي مِنْ سَمْعِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَعَهُ ، فَرَجَعْنَاهُ
بِالْمَصِلِ ، فَلَمَّا أَدْلَقْنَاهُ الْهَيْبَةَ هَرَبَ ، فَأَدْرَكَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَعْنَاهُ »

قوله (باب لا يرحم المجنون والمجنونة) أى إذا وقع في الزناني حال المجنون ، وهو أجمع واختلف فيما إذا
وقع في حال الصحة ثم طرأ المجنون هل يؤخر إلى الإفاقة ؟ قال الجمهور : لا ، لأنه يراد به التلف فلا معنى لئلا يغير ،
بمخلاف من يملكه فإنه يقصده إلى الإيلام فيؤخر حتى يفيق . قوله (وقال علي رضي الله عنه لصهر رضي الله عنه : أما
طلعت الخ) تقدم بيان من وصله في « باب الطلاق في الأهلان » ، وأن أبا داود وابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعا
ورجح النسائي الموقوف ، ومع ذلك فهو مرفوع حكما ، وفي أول الأمر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو
عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد زنت وهي حبلى فأراد أن يرحمها ، فقال له علي : أما بلك أن القلم قد رفع
عن ثلاثة ، فذكره ، هذا لفظ علي بن الجعد الموقوف في « الفوائد المهدية » ، ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس
« مر علي بن أبي طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر بن الخطاب أن يرحمها فردا علي وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله ﷺ
قال : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المطلوب على عقله ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ » قال :
صدقت ، ففعل بها ، هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن أبي داود وسنده متصل ،
لكن أصله النسائي بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحد غلط فيها ، وفي رواية جرير بن عبد الحميد الحميدي عن
الأعمش بسنده « أتت عمر بمجنونة قد زنت » ، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن يرحمها ، ففرجها علي بن أبي طالب
فقال : أرحموا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم قد رفع ، فذكر الحديث وفي آخره قال علي قال فإل هذه ترجم
فارسلها ، ففعل بكبر ، ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه ، وأخرجه أبو داود موقوفا من الطريقين ووجهه
النسائي ، ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بن هذيل عن ابن عباس وفي آخره فعل عمر بكبر ، أخرجه
أبو داود والنسائي بلفظ قال « أتت عمر بامرأة » ، فذكر نحوه وفيه « ففعل علي سبيلها » ، فقال عمر : ادع لي طيبا ،
فأتاه فقال : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم فذكره لكن بلفظ « المحترمة حتى يبرأ » ، وهذه
مترجمة بنى فلان لعل الذي أناما وهي في بلبانها ، ولابن داود من طريق أبي الضحى عن علي مرفوعا نحوه لكن
قال « وعن الحرف » ، بفتح الحاء الموحدة وكسر الراء بعدها فاء ، ومن طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم التيمي
عن الأسود عن عائشة مرفوعا « رفع القلم عن ثلاثة » ، فذكره بلفظ « وعن البنت حتى يبرأ » ، وهذه طرق تحوي بعضها
ببعض ، وقد أطنب النسائي في تخريجها ثم قال : لا يصح منها شيء والمرفوع أول بالاصواب ، قلت : والمرفوع شاهد
من حديث أبي إدريس الخولاني « أخبرني غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله ﷺ قال
« رفع القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه إذا لله » ،
أخرجه الطبراني ، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث ، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة
الشرعهم دون الحد . ونقل شيخنا في شرح الترمذي ، « مر ظاهر في الصبي دون المجنون والقائم بالإنسان في جرم من

ليس قابلاً لصحة العبادة منه لروال الشعمور ، وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن اسلام الصبي فقال : لا يصح . واستدل بهذا الحديث ، فمعرض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخذه وأما قلم الثواب فلا أقوله للراءة لما سألته ، هذا حجج قال : نعم ، ولقوله « مرسوم بالصلاة » فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الاسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال إنها تقع لغواً ويمتنع بحجبه وصلاته ؟ واستدل بقوله « حتى يحتمل » ، عل أنه لا يؤخذ قبل ذلك ، واحتج من قال : يؤخذ قبل ذلك بالردة ، وكذا من قال من المالكية يقام الحد على المرامق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى « حتى يكبر » والأخرى « حتى يشب » ، وتعبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ « حتى يحتمل » هي العلامة المحققة فيتمتع اعتبارها وحمل باقي الروايات عليها . قوله (عن عقيل) هو ابن خالد . قوله (عن أبي سدة وسعيد بن المسيب) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن خفي عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، وجميعاً مسلم فوصل رواية عقيل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن عقيل : ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن ابن خالد . قلت : ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سدة وحده من جابر ، وجميع مسلم هذه الطرق وأحال ، بلانها على رواية عقيل ، وسيأتي البخاري بعد بابين من رواية معمر ، وعلق طرفاً منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحق بن راهوية عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معاً ، ووقعت لنا بعوف ، مستخرج أبي نعم ، من رواية الطبراني عن الفربري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده . قوله (أني رجل) زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » ، وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » ، وفي رواية يونس ومعمر « إن رجلاً من أسلم » ، وفي حديث جابر بن سرة عند مسلم رأيت ماعز بن مالك الأسدي حين جرى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه « رجل قصير أعضل ليس عليه رداء » ، وفي لفظ « ذو عضلات » ، بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم في أهل باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصابة مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع وكل لغة مستديرة في البدن والاعضل الشديد الخلق ومنه أعضل الأمر إذا اشتد ، لكن ذلك الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير العضلات . قوله (فأعرض عنه) زاد ابن مسافر « فتنحى لتي وجهه رسول الله ﷺ الذي أهرض قبله » بكر ألفاف وفتح الموحدة ، وفي رواية شعيب « فتنحى تقاء وجهه » ، أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ ، وتلقاه منصوب على الطريقة وأصله مصدر أتم مقام الطرف أي مكان تلقاه لخلف مكان قبل ، وليس من المصادر ففعال بكر أوله إلا هذا وتبيان سائرهما بفتح أوله ، وأما الاسماء بهذا الوزن فكثيرة . قوله (حتى ردد) في رواية الكشي « حتى ردد » ، بدل واحدة ، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى نفي ذلك عليه » وهو بمثله بعدها نون خفيفة أي كرر ، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك ، ارجع فاحضض الله وتب إليه » ، فرجع غير بعيد ثم جا . فقال « يا رسول الله طهرني » ، وفي لفظ « فلما كان من الغداة » ، ويقع في مرسل حميد بن المسيب عند مالك والفسائي من رواية يحيى بن حميد الأنصاري عن حميد « إن رجلاً من أسلم قال لأبي بكر الصديق : ان الآخر ذني » ، قال : فتب إلى الله واستر بستره . ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار ، حتى إذا أكثر عليه يئس إلى أمه . قوله (فلما شمس على نفسه أربع

شهادات) في رواية أبي ذر د أربع مرات ، وفي رواية بريدة المذكورة د حتى إذا كانت الرابعة قال فم أطهرك .
وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عرونة عن سماك د نفسه على نفسه أربع شهادات ، أخرجه مسلم وأخرجه
من طريق شعبه عن سماك قال د فرده مرتين ، وفي أخرى د مرتين أو ثلاثا ، قال شعبه قال سماك : فذكرته لصعيد
ابن جبلة فقال إنه رده أربع مرات ، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا د فاعترف بالزنا ثلاث مرات ،
والجمع بينهما إما رواية مرتين فتحد على أنه اعترف مرتين في جرم ومرتين في يوم آخر لما يفسر به قول بريدة
د فلما كان من الغد ، فاقصر الراوي على أحدهما ، أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في
اثنين ، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبلة عن ابن عباس د جاء ما من ابن مالك
إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين د وأما رواية الثلاث فكان المراد
الاقتصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فإنه لم يرد به بل احتشبت فيه وسأل عن حقه ، لكن وقع في
حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن القاسم د أي أن الاستتبات فيه إنما وقع بعد
الرابعة ولفظه د جاء الأسلي فطرد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك يمرض عنه رسول الله
ﷺ ، فأقبل في الخامسة فقال : تدري ما الزاني ، إلى آخره ، والمراد بالخاصة العفة التي وقعت منه عند السؤال
والاستتبات ، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه للسؤال وقع بعدد . ﷺ (فقال أباك
جنون ؟ قال لا) في رواية شيب في الطلاق د وهل بك جنون ، وفي حديث بريدة د فسأل أبا جنون ؟ فأخبر بأنه
ليس بجنون ، وفي لفظ د فأرسل إلى قومه فقالوا : ما فعله إلا وفي العقل من صالحتنا ، وفي حديث أبي سعيد د ثم
سأل قومه فقالوا : ما فعل به بأسا إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن ينام فيه الحديث ، وفي مسلم
أبي سعيد د بعث إلى أمه فقال : أشكى به جنة ؟ فقالوا : يا رسول الله إنه لصحيح ويجمع بينهما بأنه سأل
سأل عنه احتياطا ، فإن قائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لسكان في ذلك دلج لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف
دهواه ، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يستد بقره ، وعند أبي داود من طريق
نعيم بن هزال قال د كان ما من ابن مالك يتما في حجر أبي قاصب جارية من الحبي ، فقال له أبي : أنت رسول الله
ﷺ فأخبره بما صنعت معه لعله يستغفر لك ورجاء أن يكون له عرج ، فذكر الحديث فقال عياض : قائدة سؤاله أباك
جنون سترأ لحاله واستبعاد أن يبالغ ما بالاعتراف بما يقتضي إهلاكه ، ولعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه
وحده ، أو ليتم إقراره أربعا عند من يشترطه . وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فبالغة في الاستتبات وتغيب بعض
الشراح قوله أو لأنه سمعه وحده ، بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بحضور الصحابة في المسجد .
قلت : ويرد وجه آخر وهو أن إقراره ﷺ بجراح إقرار المقر كافي في الحكم عليه ببلد اتفاقا إذا ينطق من
الهدى ، بخلاف غيره فيه احتمال . قوله (قال لم أحصل) أي تزوجت ، هذا معناه جرمنا ، لا إقرار الحكم
في حد من زوج ومن لم يتزوج . قوله (قال : نعم) زاد في حديث بريدة قبل هذا د اشربتم خمرًا ؟ قال لا ، وفيه
د فقام رجل فاستنكب فلم يجد منه ويحيا ؟ وزاد في حديث ابن عباس الآتي قريبا د لملك فلبك أو غرت - معجزة
وذاي - أو نظرت - أي فأنظرت على كل ذلك زنا ولكنه لا حد في ذلك د قال : لا ، وفي حديث نعيم د فقال هو
ضاجعتها ؟ قال : نعم ، قال : فهل باسرتها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعها ؟ قال : نعم ، وفي حديث ابن عباس

المذكور ، فقال أنكثنا ، لا يكفى بفتح التثنية وسكون الكاف من الكتابة أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحا ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع ، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجماع بأن الجماع قد يعمل على مجرد الاجتماع ، وفى حديث أبى هريرة المذكور ، أنكثنا ؟ قال نعم . قال حتى دخل ذلك منك فى ذلك منها ؟ قال نعم ، قال كما ينسب الميرود فى المكحلة والرشاء فى البئر ؟ قال نعم . قال : تدرى ما الرنا قال : نعم ؟ آتيت منها حراما ما يأتى الرجل من أمره حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : نظرتنى ، فأمر به فرجم ، وقبله عند النسائي هنا . وصل أدخلته وأخرجته ؟ قال نعم ، . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور . قوله (فأخبرنى من سمع جابر بن عبد الله) صرح بولى ومصر فى روايتهما بأنه أبو سلة بن عبد الرحمن ، فكان الحديث كان عند أبى سلة عن أبى هريرة كما عند سعيد بن المسيب . وعنده زيادة عليه من جابر . قوله (فكنت ليعين وجهه فرجناه بالمصل) فى رواية معمر ، فأمر به فرجم بالمصل ، وفى حديث أبى سعيد ، فما أوفقنا ولا حفرنا له ، قال فرمينا به بالظام والمرد والحرف ، بفتح المعجمة والراء وبالفاء . وفى الآنية التى تتخذ من الطين المشوى وكان المراد ما تكرر منها . قوله (فلما أذلقته) بذال معجمة وقح اللام بعدما قاف أى ألقته وزنه ودماءه قال أهل اللغة : الذلق بالتحريك للقتل وعن ذكره الجوهري ، وقال فى التباية : أذلقته بلىث منه الجهد حتى قتل ، يقال أذلقته لشيء أهبطه ، وقال الزمخشري : معنى أذلقته المجاورة أصابته بجرحها ، ومنه انذلق صار له حد يقطع . قوله (حرب) فى رواية ابن مسافر وجزء بهيم وميم مفتوحين ثم زاء أى وبصر صرطا وليس بالشديد العدو بل كالقتل . ووقع فى حديث أبى سعيد ، فاشتد وأسند لنا خافه . قوله (فأدركناه بالحرة فرجناه) زاد معمر فى روايته وحش مات ، وفى حديث أبى سعيد ، حتى أتى عرض - بضم أوله أى جانب - الحرة ، فرمينا به بالشمس الحرة حتى سكت ، وعند الترمذى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلة عن أبى هريرة فى قصة ما هو فى الحديث من المجاورة فرشت حتى مر رجل معه لى جمل أضربه وضربه الناس حتى مات ، وعند أبى داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه فى هذه القصة ، فوجد من المجاورة فخرج يشتد ، فلقبه بهيد الله بن أنيس وقد هجر أصحابه فنزع له بوظيف بعده فرماه فقتله ، وهذا ظاهره يخالف ظاهر رواية أبى هريرة أنهم ضربوه معه ، لكن يجمع بأن قوله فى هذا فقتله ، أى كان سببا فى قتله ، وقد وقع فى رواية الطبرانى فى هذه القصة ، فحضر ساهة نصره ، ورجوه حتى قتلوه ، والوظيف بمعجمة وزن عظيم : خف البعير وقيل مستحق الدراع والساق من الإبل وغيرهما ، وفى حديث أبى هريرة عند النسائي ، فأنهى إلى أصل شجرة فتوصل يمينه حتى قتل ، والنسائي من طريق أبى مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، فلقبه به إلى سائط يبلغ صدره فلذهب يذب فرماه رجل فأصاب أصل أذنه فصرع فقتله . وفى هذا الحديث من الفوائد عقبة عظيمة لما هو بن مالك لأنه استعمل طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليم تطهره ولم يرجعه عن إفراده مع أن الطبع البشرى يقتضى أنه لا يستمر على الأثر بما يقتضى إزهاق نفسه لجأه نفسه إلى ذلك وقوى عليها وأقر من غير اضطراب إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من اقتل بالتوبة ، ولا يقال له لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للأمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يرد أمره فى صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسألة وينتفى عن ما يجب به ويعمل من الأفراد إلى ذلك ، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع فى مثل قضيته

أن يتوب الى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لاحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ما هو ، وأن من اطلع على ذلك يستتر عليه بما ذكرنا ولا يفصح ولا يرفعه الى الامام كما قال عليه السلام في هذه القصة ولو سترته بشريك لسكان غيرك ، وهذا جرم العاصي رضى الله عنه فقال : أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستره على نفسه ويتوب ، واحتج بقصة ما عزم على أبي بكر وعمر . وقال ابن العربي : هذا كله في غير الجاهر ، فاما إذا كان منظاراً بالفاحشة جاهراً فاني أحب مكاشفته والتبريح به لينزجر هو وغيره . وقد استشكل استجاب الستر مع ما وقع من الثناء على ما عزم والغامضية ، وأجاب شيخنا في شرح الترمذي ، بأن الغامضية كان ظهرها الجليل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة ، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار بحيث لا يكون هناك ما يشعر بعنده ، وان وجد فالرفع الى الإمام ليقم عليه الحد أفضل انتهى . والذي يظهر أن الستر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى . وفيه التثبت في إزدحام نفس المسلم والمبالغة في صيانتها لما وقع في هذه القصة من تركه والإيماء اليه بالرجوع والاشارة الى قبول دعواه إن ادعى إكراها وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك . وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الامام وفي المسجد والتصريح فيه بما يستحي من التلظ به من أنواع الرفق في القول من أجل الحاجة الماجئة لذلك . وفيه نداء الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإفادة الحد لاحتمال أن يفسره بما لا يوجب حداً أو يرجع ، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ ، والتعريض المقرر بأن يرجع وأنه إذا رجع قبل ، قال ابن العربي : وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه ، وحديث النبي عليه السلام أحق أن يتبع . وفيه أنه يستحب لمن وقع في مصيبة وندم أن يبادر الى التوبة منها ولا يجبر بها أحد ويستتر بستر الله ، وان اتفق أنه يجبر أحدًا فيستحب أن يأمره بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لما دس مع أبي بكر ثم عمر ، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب رسالة ، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . وفي القصة أن النبي عليه السلام قال لزال « لو سترته بثوبك لسكان خيبر لك » وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق . قال الباجي : المعنى خيرا لك بما أمرته به من إظهار أمره ، وكأنت ستره بأن يأمره بالتوبة والكتان كما أمره أبو بكر وعمر ، وذكر الثوب مبالغة أي لو لم يجد السبيل الى ستره إلا بردائك عن علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار . واستدل به على اشتراط تسكير الإقرار بالزنا أرباباً لظاهر قوله « قلنا شهد على نفسه أربع شهادات » فان فيه إشعاراً بأن العدد هو الملة في تأخير إقامة الحد عليه والا لامر برجمه في أول مرة ، ولان في حديث ابن عباس « قال لما عزم قد شهدت على نفسك أربع شهادات » اذهبوا به فارجوه ، وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود ، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة ، وزاد ابن أبي ليلى فاشتراط أن تتعدد مجالس الإقرار ، وهي رواية عن الحنفية وتسكروا بصورة الواقعة ، لكن الروايات فيها اختلفت ، والذي يظهر أن المجالس تعددت لسكن لا بعدد الاقرار ، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من القدر فأقر مرتين كما تقدم ببيان من عند مسلم ، وتأول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ما عزم وهي واقعة حال لجاز أن يكون لزيادة الاستنابات ، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة

وما وقع عنه مسلم في قصة الغامدية حيث قال لما جاءت داهري ، فقال : وبمك ارجى فاستغفري ، قالت : اراك تريد أن تردني كما رددت ماعرا إنما حبلى من الزنا ، ولم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبلى . فلما وضعت أمر برجمها ولم يستمرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرار اقرارها ولا تعدد الجاس ، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال : واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، وفيه : فغدا عليها فاعترفت فرجمها ، ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا الجاس ، وسياقنا قريبا مع شرحه مستوفى . واجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الاموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان ، فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين ، وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة . فان قلت : والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر ، فان عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فاذا ثبت كون العدد شرطا فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون لعلم المأمور به . وأما قول الغامدية : تريد أن تردني كما رددت ماعرا ، فيمكن التفكك به ، لكن أجاب الطيبي بأن قولها إنما حبلى من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعر ، لأنهما وإن اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعرا كان متبكتا من الرجوع عن اقراره بخلافها ، فسكانها قالت أنا غير متبكتة من الانسكار بعد الاقرار لظهور الحمل بها بخلافه . وتنبه بأنه كان يمكنها أن تدعى لإكرامها أو خطأ أو شبهة . وفيه أن الامام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الامام اذا بدأ مع كونه مأمورا بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك ادعى الى الزجر عن التعامل في الحكم والى الخس على التثبت في الحكم ، ولهذا يبدأ الشهود اذا ثبت الرجم بالبينة . وفيه جواز تفويض الامام إقامة الحد غيره ، واستدل به على أنه لا يشترط الحفر للرجوم لأنه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال : فدا حفرا له ولا وقتناه ، ولكن وقع في حديث بريدة عنده : لحفر له حفرة ، ويمكن الجمع بأن المنى حفرة لا يمكنه التوثب منها والمثبت عكسه ، أو أنهم في أول الامر لم يحفروا له ثم لما فرغوا ذكره حفروا له حفرة فانتصب لهم فيها حتى فرغوا منه ، وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجه يتخير الامام وهو أرجح اثبوت في قصة ماعر فالثبت مقدم على الثاني ، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفرة في الجملة ، وفي المرأة أرجح ثالثا الأصح أن ثبت زناها بالبينة احتجب لا بالإقرار وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر ، وقال أبو يوسف وأبو نوري يحفر للرجل والمرأة . وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب الا بالاقرار للتصريح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيت ولج ذكره في فرجها أو ما أشبه ذلك ، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زنى ، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شبة^(١) عن أبي الدرداء وعن علي في قصة شرحة ، ومنهم من خص التلقين بمن يظن به أنه يحمل حكم الزنا وهو قول أبي نوري ، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتبه بانهاك الحرمان ، ويجوز تلقين من عدها وليس ذلك بشرط . وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي العامل حتى تضع ، وقيل ان المدينة لم يكن بها حينئذ سجن : وانما كان يعلم كل جان لوليه ، وقال ابن العربي : انما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ، وتؤخذ من قوله : هل أحصيت وجوب الاستفسار من الحال التي تختلف الأحكام باختلافها . وفيه أن اقرار السكران لا أثر له . وتؤخذ من قوله : استنكوه ، والذين اعتبروه وقالوا ان قتلهم زال بمذهبته ، ولا دلالة

(١) كذا ، ولعل في اسم الراوى من أبي الهرداء تحريفا

في قصة ماعز لاحتمال تقدمها على تحريم الخمر أو أن سكره وقع عن غيره معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر بتركه ، فإن صرح بالرجوع فذاك والا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلائله من قصة ماعز ظاهرة ، وقد وقع في حديث نعيم بن هزال «هلا تركتوه لعله يتوب الله عليه ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ، ولا ترمي نحره من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال : كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن ماعزا والغامدية لو رجعا لم يطلبهما ، وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ، وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ تركه ، وعن ابن عيينة إن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ بعد أيام تركه ، وعن أشهب إن ذكر عذرا يقبل تركه وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك ، وحكى السكفي عنه قولين فيمن رجع إلى شبهة ، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم ، واحتجوا بأن الذين رجوه حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرع تركه لوجبت عليهم الدية ، والمجواب أنه لم يصرح بالرجوع ، ولم يقل أحد إن حد الرجم يسقط بمجرد الهرب ، وقد عبر في حديث بريدة بقوله : «لله يتوب» ، واستدل به على الاكتفاء بالرجوع في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه ، وأن المصلح إذا لم يكن وقتا لا يثبت له حكم المسجد وسبأ في البحث فيه بعد ما بين ، وأما المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد وبأن البحث فيه أيضا قريبا ، وأن من وجد منه ريع الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ماعز بعد أن قال له أشربت خمرًا ؟ قال القرطبي : وهو قول مالك والشافعي كذا قال ، وقال المازري استدل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتمتبه عياض بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تهمة على ما يظهره من عدم العقل ، قال ولم يختلف في غيب الطافح أن طلاقه لازم ، قال ومذهبنا الزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذنب الصافي ، واستثنى من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية ، وقال للزوي : الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله إجماله وعليه ، قال : والسؤال عن شر به الخمر محمول عندنا على أنه لو كان سكرانا لم يقيم عليه الحد كذا أطلق فألزم التناقض ، وليس كذلك فإن مراده لم يقيم عليه الحد لوجود الشبهة كما تقدم من كلام عياض . قلت : وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ، ومن المذاهب الظرفية فيسه قول الليث : يعمل بأفواه ولا يعمل بأفواه لأنه يلتذ بفعله ويشفي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وإنه قد قال تعالى ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾

٢٣ - باب لعاهر الحبيتر

٦٨١٧ - **ع**روشن أبو الوليد حدثنا أبيث عن ابن شهاب عن حمزة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : اختم سعد وابن زمعة ، فقال النبي ﷺ : هلك يا عبد بن زمعة ، الولد للفرش ، واحتجبي منه يا سودة . زاد لنا قتيبة عن أبيث ولعاهر الحبيتر »

٦٨١٨ - **ع**روشن آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة قال الذي ﷺ : الولد للفرش ، ولعاهر الحبيتر ،

قوله (باب للعاهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمة وقد تقدم شرحه مستوفى في أوامر الفرائض، وأورده عن أبي الوليد عن الألبان وفيه الولد للفراش، وقال بعده زاد قتيبة عن الألبان وللعاهر الحجر، وفي رواية أبي ذر زاندا وقال في البيوع: حدثنا قتيبة، فذكره بتامه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجلتين المذكورتين، وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصرًا على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجع قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرمم به الزاني، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لا أن على كل من زنى الرجم

٢٤ - باب الرجم في البلاء

٦٨١٩ - حدثنا محمد بن عثمان بن كرامة حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان حدثني عبد الله بن ديناو عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد أهدئا جميعاً، فقال لهم: ما تجدون في كتابكم؟ قالوا: إن أحراراً أهدئوا نعيم الرجم والتجبية، قال عبد الله بن سلام: ادعهم يا رسول الله بالتوراة فاتى بها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له ابن سلام: ارفع يديك، فاذا آية الرجم تحت يده، فأمرهم بهما رسول الله ﷺ فرجها. قال ابن عمر: فرجها عند البلاء، فأريت لليهودي أجناً عليها

قوله (باب الرجم في البلاء) في رواية المستعمل «بالبلاء» بالموحدة بدل في، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرمم بها تموز بكل شيء حتى بالبلاء وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وآجر وفيه بحد، والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستعمل، والمراد بالبلاء هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشا بالبلاء، وبؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجها عند البلاء، وقبل المراد بالبلاء الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ووجهه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو حنيفة البكري: البلاء بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ عن عه أبي سبيل بن مالك بن أبي حنيفة عن أبيه كنانة سمع قراءة عمر بن الخطاب ونحن عند دار أبي جهم بالبلاء وقد استقبل ابن بطال هذه الترجمة فقال: البلاء وغيره في ذلك سواء، وأجاب ابن المنبر بأنه أراد أن ينفه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للامر بالرجم بالمصل نارة وبالبلاء أخرى، قال: ويحتمل أنه أراد أن ينفه على أنه لا يشترط الحفر للرجوم لأن البلاء لا يتأتى الحفر فيه، وهذا جزم ابن القيم وقال: أراد ود رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ أمر لحفر لماء بن مالك حفرة فرجم فيها، أخرجه مسلم قال: هو وم سري من قصة الغامدية إلى قصة ماهر قلت: ويحتمل أن يكون أراد أن ينفه على أن المكان الذي يحاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاء المشار إليه موضع كان يحاور المسجد النبوي كما تقدم، ومع ذلك أمر بالرجم هذه، وقد رجع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم وأمر رسول الله ﷺ بجرم اليهوديين عند باب المسجد، قوله (حدثنا محمد بن عثمان

زاد أبو ذر ابن كرامة . قوله عن سليمان . هو ابن بلال ، وهو غريب ضاق على الاسماعيل عرجه فأخرج ، عن عبد الله بن جعفر المديني أحد الضعفاء ، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه ، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرج ، بل أورده بسنده عن البخاري ، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة ، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديث ، وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها عدة أحاديث ، وكذا يأتي في التمييز والاعتصام عن خالد بن مخلد بغير واسطة . وقوله في المنزلة قد أحدثنا ، أي فعلنا أمراً فاحشاً ، وقوله دأبوا ، أي ابتكروا ، وقوله تحميم الوجه ، أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالزباد والمراد تسخيم الوجه بالحميم وهو الفحم ، وقوله والتجبية ، بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهة الرجل اذ قابله بما يكره من الإغلاط في القول أو الفعل قاله ثنابت في الدلائل ، وسبقة الخبري ، وقال غيره هو بوزن تذكره وهما الأركاب منكوسا ، وقال عياض : فسر التجبية في الحديث بأنهما يجلدان ويحمم ويحملان . على دابة مخالفاً بين وجودهما ، قال الخبري : كذا فسره الزهري ، قلت : غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسره بأن يحمي الزائنان على بغير أو حار ويخالف بين وجودهما والمعتمد ما قال أبو عبيدة ، والتجبية أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كالراكع وكذا أن ينسكب على وجهه باركاً كالساجد ، وقال الفارابي : جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكع وهو عريان ، والذي بالنون بعد الجيم إنما جاء في قوله ذرأيت اليهودي أجناً عليها ، وقد ضبطت بالخاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي أكب عليها يقال أحنت المرأة على ولدها حزوا وحنت بمعنى ، وضبطت بالجيم والنون فعند الأصمعي بالهمز وعند أبي ذر يلامز وهو بمعنى الذي بالمهملة . قال ابن القطاع : جناً على الشيء حزاً ظهره عليه . وقال الأصمعي : أجناً الزنح جعله جناً أي محدوداً ، وقال عياض : الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالجيم والمدح والله أعلم ، وسيتأتى مزيد لهذا في شرح حديث اليهوديين في « باب أحكام الذمة »

٢٥ - باب الرجم بالمصلي

٦٨٢٠ - حدثنا محمود بن حذافا عن عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال له النبي ﷺ أباك جنون ؟ قال : لا . قال : آحصنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرجم بالمصلي ، فلما أذلقته الحجارة فر ، فأدرك ، فرجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيراً وصلي عليه . ولم يقل يونس وابن جرير عن الزهري : فصلى عليه .

سئل أبو عبد الله هل قوله « فصلى عليه » يصح أم لا ؟ قال رواه معمر ، قيل له هل رواه غير معمر ؟ قال : لا . قوله (باب الرجم بالمصلي) أي عتده والمراد المسكان الذي كان يصلي عنده العبد والمجانز ، وهو من ناحية بقيق الفرقد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأمرنا أن نرجمه ، فأطلقنا به إلى بقيق الفرقد » وقهم بعضهم كعياض من قوله « بالمصلي » أن الرجم ونحو ذلك يقال : يعتاد منه أن المصلي لا يثبت له حكم

المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتناب الرجم فيه لأنه لا يؤمن بالتلوين من المرحوم خلافا لما حكاه الدارسي أن المصل
يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف ، وتعمق بأن المراد أن الرجم وقع عنده لا فيه كما تقدم في البلاط ، وإن في
حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد ، وفي رواية موسى بن عقبة رضي الله عنه أنهما رجما ثمريا
من موضع الجنائز قرب المسجد ، وبأنه ثبت في حديث أم عطية رضي الله عنها الأمر بفرج النساء حتى الحبض في العيد إلى
المصل وهو ظاهر في المراد واقع أعلم . وقال النووي : ذكر الدارسي من أصحابنا أن مصل العيد وغيره إذا لم يكن
مسجداً يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أحدهما لا ، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصل دليل على
أن مصل الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتناب فيه
ما يجتناب في المسجد . قلت : وهو كلام هياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة . قوله (حدثنا محمود) في
رواية غير أبي ذر رضي الله عنه ، وللسفي رضي الله عنه ومحمد بن غيلان ، وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه . قوله (أخبرنا
معمر) في رواية إسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق رضي الله عنه وأبنا معمر وابن جريح ، وكذا أخرجه مسلم
عن إسحق . قوله (فاعترف بالزنا) زاد في رواية إسحق رضي الله عنه : فأعرض عنه ، أحادها مرتين . قوله (فأمر به فرجم
بالمصل) ليس في رواية بولس رضي الله عنه ، بالمصل ، قوله (فقال له النبي ﷺ خيراً) أي ذكره بمجمل ، ووقع في
عائذ بانقض كتبت فيمن رجمه فرجمناه بالمصل ، قوله (فقال له النبي ﷺ خيراً) أي ذكره بمجمل ، ووقع في
حديث أبي سعيد عند مسلم رضي الله عنه : فاستغفر له ولا سبه ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه : فساكن الناس فيه فرقتين : فائل
يقول لقد ملك الله أحاطت به خطيئته ، وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ما عر ، فلبشوا ثلاثاً ثم جاء رسول الله
ﷺ فقال : استغفروا لعز بن مالك ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه : فنداب توبة لو قسمت على أمه لوسعتم ،
وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي رضي الله عنه : لقد رأيت بين أنهار الجنة ينقسم ، قال يعني يقدم كذا في الأصل ، وفي
حديث جابر عند أبي هريرة رضي الله عنه : وقد رأيت بتخصص في أنهار الجنة ، وفي حديث الجراح عند أبي داود والنسائي
ولا تقل له غيبك هو عند الله أطيب من ريح المسك ، وفي حديث أبي القيل عند الترمذي رضي الله عنه : لا تشبهه ، وفي حديث
أبي ذر عند أحمد رضي الله عنه : قد غفر له وأدخل الجنة . قوله (وصل عليه) قوله (مسلماً) رجع هنا عن محمد بن غيلان عن
عبد الرزاق ، وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وسجاعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره : ولم يصل عليه ، قال المذري في
حاشية السنن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله . روى عليه ، قلت : قد أخرجه أحمد في مسنده
عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق بن راهويه وأبو داود عن محمد بن المنوكل رضي الله عنه وابن حبان عن طريقه
زاد أبو داود والحمص بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذکور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد
ابن يحيى الذهلي ، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيل والدرة طي من طريق أحمد بن منصور
الرمادي . زاد الاسماعيل ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو حنيفة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن سهل الصفاي
فهو لاء أكثر من عشرة أنفس خالفوا محمد بن سكت عن الزيادة منهم من صرح بنفيها . قوله (ولم يقل
برفس وابن جريح عن الزهري : وصل عليه) أما رواية بولس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم
الحصن ، وانظره وقامر به فرجم وكان قد أحسن ، وأما رواية ابن جريح فوصلها مسلم مقررة برواية معمر ولم ينسق
المتن وسأله إسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم عن طريقه فلم يذكر فيه وصل عليه ، قوله (سئل أبو عبد

الله هل قوله فصل عليه ، يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر ، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا (وقع هذا الكلام في رواية المستحل وحده عن القربى ، وأبو عبد الله هو البخاري ، وقد اترض عليه في جزمه بأن معمرأ روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق ، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه ، لكن ظر لي أن البخاري قويته هذه رواية محمود بأشواهد ، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي نورة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال : فقبل يا رسول الله أنصلي عليه ؟ قال : لا ، قال : فلما كان من الغد قال : صلوا على صاحبكم ، فعلى عليه رسول الله ﷺ والناس ، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي على أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الإثبات على أنه ﷺ صل عليه في اليوم الثاني ، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة ، أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه ، ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث هران بن حصين في قصة الجنبية التي نوت ورجت ، أن النبي ﷺ صل عليها ، فقال له عمر : أنصلي عليها وقد زنت ؟ فقال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم ، وحكى المنذرى قول من حل الصلاة في الخبر على الدعاء ، ثم قال : في قصة الجنبية دلالة على توهمين هذا الاحتمال ، قال : وكذا أجاب النووي فقال : أنه قاسد لأن التأويل لا يفسد إليه إلا عند الاضطراب إليه ولا اضطراب هنا . وقال ابن العربي : لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز ، قال وأجاب من منع من صلاته على الغامدية لكونها هرفت حكم الحلة وماعز إنما جاء مستغفماً ، قال : وهو جواب واه ، وقيل لأنه قتله غضبا لله وصلاحه رحمة فتنافيا ، قال : وهذا قاسد لأن الغضب انتهى ، قال : وبحل الرحمة باق ، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدث كان ردعا لغيره . قلت : وتماه أن يقال : وحيث صل عليه يكون هناك قرينة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حيثئذ باختلاف الأشخاص ، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك : يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ، ويخجل بينه وبين أهله بمسأفته ويصلون عليه ولا يصل عليه الإمام ردعا لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصل عليه ، ولثلاث يجترئ الناس على مثل فعله . وعن بعض المالكية : يجوز للإمام أن يصل عليه وبه قال الجمهور ، والمروفي عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم ، وهو قول أحمد ، وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور ، وعن الزهري لا يصل على المجرم ولا على قاتل نفسه ، وعن قتادة لا يصل على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهري وقاتلة ، قال : وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور . والله أعلم

٣٦ - **باب** من أصاب ذنباً دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغفياً .

قال عطية : لم يباقة النبي ﷺ وقال ابن جرير لم يماقب الذي جامع في رمضان ، ولم يماقب عمر صاحب الظبي . وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي ﷺ

٦٨٢١ - **روى** قتبية حدثنا ثابت عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رجلا وقع بأمراته في رمضان، فاستقى رسول الله ﷺ فقال: هل تجمد رقة؟ قال: لا. قال: هل تستطيع صيام شهرين؟ قال: لا. قال: فأطعم ستين مسكينا.

٦٨٢٢ - وقال الأيثم عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن جابر بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: أني رجل الذي ﷺ في ليلته قال: احترق. قال: ثم ذاك؟ قال: وقتيت بأمراتي في رمضان. قال له: تصدق؟ قال: ما عندي شيء. فجلس، وأتاه إنسان يسوق حمارا وسمه طعام. قال عبد الرحمن، ما أدرى ما هو - إلى الذي ﷺ فقال: ابن المحرق؟ فقال: ها أنا ذا. قال: خذ هذا فصدق به، قال: على أروح متى؟ ما لأهلي طعام. قال: فاكلوه.

قال أبو عبد الله: الحديث الأول أبين، قوله «أطعم أهلك»

قوله (باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغتيا) كذا الأكثر بقاء ما كتبه بعدها مائة مرة ثم جاء آخر الحروف من الاستغناء، ورواه قوله في حديث الباب «فاستقى رسول الله ﷺ» وفي رواية الكشميني «مستغنيا» وضبطت بالمهمل وبالنون قبل الألف وبالمججمة ثم المثناة، والتعدي بدون الحد يقتضي أن من كان ذنبه يوجب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود، وأما التقييد الأخير فلا مفهوم له بل الذي يظهر أنه ذكره لدلالة على توبته. **قوله** (قل عطاء لم يعاقبه النبي ﷺ) أي الذي أخبر أنه وقع في معصية بلا مهلة حتى صلى معه فأخبره بأن صلاته كفرت ذنبه، **قوله** (وقال ابن جريج: ولم يعاقب النبي ﷺ الذي جامع في رمضان) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه. **قوله** (ولم يعاقب عمر صاحب الظبي) كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك منقطعاً ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبصة بن جابر قال «خرجنا حججا فسمعنا لى طلي فريته بمجرعات، فلما قدمنا مكة سألت عمر فقال عبد الرحمن بن عوف لحكما فيه بعتر، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سألت غيره، قال فعلماني بالهرة فقال: انقتل الصيد في الحرم وأسمه الحكم؟ قال الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر، ولا يعارض هذا الماني الذي في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالهرة لما طعن في الحكم وإلا لو وجهت عليه عقوبة بمجرد الفصل المذكور لما أخرها. **قوله** (وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أي في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروي عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميني «مثله، وهي زيادة لاجابة الجاهل لأنه يصير ظاهره أن النبي ﷺ لم يعاقب صاحب الظبي، ووقع في بعض النسخ «عن أبي مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في «باب الصلاة كفارة» من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله وان رجلا أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ فأخبره فنزلت (أثم الصلاة طرفي النهار الآية) وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، وأن نحو ذلك وقع لجماعة غيره. **قوله** (عن سعيد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهري، وقد

تقدم شرح حديثه مستوفى في كتاب الصيام . قوله (وقال الليث الخ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث بن وهب بن عمرو بن الحارث) ليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتادة ومحمد بن وع كلاهما عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو صواب وأخرجه مسلم عن طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث . قوله (عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن عمه ابن أبي بكر الصديق (عن محمد بن جعفر بن الزبير) أي ابن العموم (عن عباد) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه . قوله (عن عائشة) في رواية ابن وهب أنه سمع عائشة . . قوله (أن رجل النبي ﷺ في المسجد) زاد في رواية ابن وهب في رمضان . . قوله (فقال احترقت) كروما ابن وهب . قوله (قال مم ذاك) في رواية ابن وهب في نسائه . . قوله (قال ما عندي شيء) في رواية ابن وهب . وقال بابي الله مال شيء . وما أندر عليه . . قوله (جلس فأنه إنسان) في رواية ابن وهب . وقال اجلس اجلس فيبيناهو على ذلك أقبل رجل . . قوله (ومعه طعام فقال عبد الرحمن) هو ابن القاسم راوى الحديث (ما أدري ما هو) مقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشميني قال ، وبغيره . ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الاسماعيل ، وعرقان فهما طعام ، وقال أبو صالح عن الليث عرق . وكذا قال عبد الوهاب يعني الثقي ويروى عن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الاسماعيل : وعرقان ليس بمحفوظ . قوله (ابن الحرق) زاد ابن وهب : آتينا . . قوله (على أحوج مني) ؟ هو استفهام حدثت أداته ، ووقع في رواية ابن وهب : أهيرنا ، أي أهلكنا . قوله (ما لاهل طعام) في رواية ابن وهب : وإنا الجبابرة ما لنا شيء . . قوله (قال فسكروا) في رواية ابن وهب : قال فسكروه ، وقد مضى شرحه في الصيام

٢٧ - باب إذا أقر بالحد ولم يبين ، هل للامام أن يستتر عليه ؟

٦٨٢٣ - حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم الكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ فجاءه رجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حدا فقه علي ، قال ولم يباله عنه ، قال وحضرت الصلاة فعلى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حدا فقه في كتاب الله . قال : أليس قد صأبت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد غفر لك ذنبتك ، أو قال : حدك ،

قوله (باب إذا أقر بالحد ولم يبين) أي لم يسمره (هل للامام أن يستتر عليه) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث أبي أمامة في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى . قوله (حدثنا عبد القدوس بن محمد) أي ابن عبد الكبير ابن شبيب بن الحباب بمملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة ، هو بهري صدوق وماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وهو عمرو بن عاصم هو الكلابي وهو من شيوخ البخاري أخرجه عنه بغير واسطة في الأدب وغيره ، وقد طعن الحافظ أبو بكر البرقاني في صحة هذا الخبر مع كون الشخصين انهما عليه فقال هو منكر ومهم

وفيه عمرو بن حاصم مع أن مما كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول: «أبان العطار أمثل منه، قلت: لم يبين وجهه
الرم، وأما إطلاعه كونه منكراً فعل طريفته في تسمية ما ينفرد به الراوى منكراً إذا لم يكن له متابع، ولكن يجاب
بأنه وإن لم يوجد لهام ولا عمرو بن حاصم فيه متابع فتجاهله حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه، ومن ثم
أخرجه مسلم عقبه واقعه أعلم. قوله (لجاء رجل فقال: إني أصبت حداً فأفقه على) (لم أفقه على اسمه، وإنه من
وحد هذه لفظة والتي في حديث ابن مسعود فسر به وليس بجيد لاختلاف التفسيرين، وهل اتعد جري البخاري
في هاتين التفسيرين فعمل الأولى على من أقر بذبذبون الحد فتصريح بقوله «غير أني لم أجد لها» وحمل الثانية
على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل، وأما من وحد بين التفسيرين فقال له ظن ما ليس بجيد حداً، أو استغنى
الذي قلناه فظن أنه يجب فيه الحد، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعي عن شاذل أبي حماد من واقعة.
قوله (ولم يسأله عنه) أي لم يستفسره، وفي حديث أبي أمامة عند مسلم «فسكت عنه ثم عاد». قوله (وهرت
الصلوة) في حديث أبي أمامة، وأقيمت. قوله (أليس قد صليت معنا) في حديث أبي أمامة «أليس حيث خرجت من
بيتك نوضت فأحسنت الوضوء؟ قال: بلى. قال: ثم شهدت معنا الصلاة؟ قال: نعم. قوله (ذلك أو قال حدك)
في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني عن عمرو بن حاصم بسنده فيه «قد غفر لك» وفي حديث أبي أمامة بأشك
واقعه، فإن الله قد غفر لك ذلك أو قال حدك. وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم، فظاهر ترجمة البخاري
حمله على من أقر بجده ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب، وحمله الخطابي على أنه يجوز أن
يكون النبي ﷺ اطلاع بالوحي على أن الله قد غفر له لكونها واقعة عين، وإلا لكان يستنصره من الحد وبقية
عليه، وقال أيضاً في هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن، وهذا الرجل لم يفصح بأمر
يلزمه به واقعة الحد عليه فليكه أصاب صفته ظننا كبيرة نوجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ عن ذلك لأن موجب
الحد لا يثبت بالاحتمال، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك قد يدخل في التجديس المنتهى منه وإما إشاراً للستر ورأي
أن في تعرضه لإقامة الحد عليه ندماً ورجوعاً، وقد استحب العلماء التفتين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما
بالتمريض وإما بأوضح منه أيدراً عنه الحد، وجزم النووي وجاءه أن اللاتب الذي فعله كان من الصفات بدليل
أن في بقية الخبر أنه كفره الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصفات لا الكبائر، وهذا هو
الاكثر الأغلب، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كمن كفر نكاحه مثلاً بحيث صلب لأن يكفر عدداً كثيراً من
الصفات ولم يكن عليه من الصفات شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً قائماً تكفر عنه ذلك لأن الله
لا يضيع أجر من أحسن عملاً. قلت: وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن
عمرو بن حاصم بسند حديث الباب بلفظ «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني ذنبت فأنتم على الحد»
الحديث فحمله بعض العلماء على أنه ظن ما ليس زناً فذلك كفرته ذنبه الصلاة، وقد يتمسك به من قال إنه
إذا جاء قائماً سقط عنه الحد، ويحتمل أن يكون الراوى صبر بالرفاء من قوله «أصبت حداً فرأوه بالمعنى الذي ظنه
والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن حاصم بسنده المذكور، ويحتمل أن يختص ذلك
بالمذكور لاخبار النبي ﷺ أن الله قد كفر عنه حده بصلاته، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم
في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي ﷺ، وقد تمسك بظاهره

صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة - يغني المذكور قبل - ثلاث مسائل : أحدهما أن البعد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به ، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة ، والثالث أنه الحديث يقط بالتوبة ، قال : وهذا أصح المسائل ، وقواه بأن العنة التي جاء بها من اعتراؤه طوعا بخشيته وحده تقاوم العينة التي عمها ، لأن حكمة الحدود الردع عن العود ، وصنيمه ذلك دال على ارتداء ، فزاسب رفع الحد هذه لذلك والله أعلم

٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أو غزيت ؟

٦٨٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعتُ يعلى بن حكيم عن عكرمة بن عمار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى معاوية بن مالك بن أبي بكر قال له : لعلك لمست أو غزيت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : أنسكتها ؟ لا يمكن - قال : فندد ذلك أمر برَجْمِهِ »

قوله (باب هل يقول الإمام للمقر) أي بالونا (لعلك لمست أو غزيت) هذه الترجمة مفعولة لجواز تلقين الإمام المقر بالبعد ما يدعيه عنه ، وقد خصه بعضهم بن يظن به أنه أخطأ أو جهل . قوله (سمعت يعلى بن حكيم) في رواية موسى بن اسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم عن حديثي يعلى ، ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك التصريح في اسناد هذا الباب بأنه ابن حكيم . قوله (عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود ، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير واصله وهو أخير بمحدث أبيه من غيره ، ولأنه ليس دون موسى في الحفاظ ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحد وأبو داود عن رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس . قوله (لما أتى معاوية بن مالك) في رواية خالد الحذاء . أن معاوية بن مالك أتى النبي ﷺ فقال أنه زنى فأعرض عنه ، فأعاد عليه مرارا ، فسأل قوله : أنجنون ؟ قالوا ليس به بأس ، وسنده هل شرط البخاري ، وذكر الطبراني في الأوسط ، أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء . قوله (قال له لعلك لمست أو غزيت) حذف المفعول للعلم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله « أو غزيت » بالغين المحجمة والواو أي بهينك أو يدك أي أشرت ، أو المراد بغزت بيدك الجنس أو وضعها على عضو الغير ، ولأن ذلك الإشارة بقوله « لمست » بدل « غزيت » ، وقد وقع في رواية يزيد بن حازم عن جرير بن حازم عند الاسماعيل بلفظ « لعلك لمست أو لمست » . قوله (أو نظرت) أي فأطقت على أي واحدة فعلت من الثلاث زنا فيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة « لعين تزني وزناها النظر ، وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن ، زاد أبو داود وأبو داود ، وعندهم « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفعه « كل حين رانية » . قوله (أنسكتها) بالنون والكاف (لا يمكن) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن هنا بلفظ آخر ، وقد وقع في رواية خالد بلفظ « أفعلت بها » وكان هذه اللفظة صدرت منه أو من شبيهه لتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن ، وقد تقدم في حديث أبي هريرة

الذي تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في «باب لا يرمم المجنون» زيادات في هذه الألفاظ قوله (فبعد ذلك أمر بجره) زاد خالد الخداه في روايته «فانطلق به فوهم ولم يصل عليه»

٢٩ - باب سؤال الإمام للقر: هل أحصنت؟

٦٨٢٥ - **عنه** سعيد بن محمد قال حدثني أبي حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة «أن أبا هريرة قال: أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في السجد فاداه: يا رسول الله نبي زنت - يريد نفسه - فأعرض عنه النبي ﷺ، ففنى لشق وجهه الذي أعرض عنه: يا رسول الله نبي زنت، فأعرض عنه، فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال: أبكت جنون؟ قال: لا يا رسول الله، قال: أحصنت؟ قال: نعم يا رسول الله، قال: اذهبوا فارجموه»

٦٨٢٦ - ... قال ابن شهاب أخبرني من سمع جابراً قال: فكنت فبين رجعه، فرجناه بالصل، فلما أدلته المجارة حمر، حتى أدركناه بالحرق فرجناه»

قوله (باب سؤال الإمام المقرر هل أحصنت) أي تزوجت ودخلت بها وأصبحت. قوله (رجل من الناس) أي ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم. **قوله** (زنت يريد نفسه) أي أنه لم يجه. مستفتياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقرراً بالزنا ليفعل معه ما يجب عليه شرعاً، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور في «باب لا يرمم المجنون» قال ابن القيم: محل مشروعية سؤال المقرر بالزنا من ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بها، فأما إذا علم إحصانه فلا يسأل من ذلك. ثم حكى عن المالكية تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يسمع منه إقراراً بالدخول فقبل: من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره، وقيل أكثر من ذلك. ومثل يحد حد النيب أو البكر؟ الثاني أوجه، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة. ثم قال: إنما اعترفت بذلك لأمك الرحمة أو اعترفت المرأة ثم قالت: إنما فعلت ذلك لاستكمل الصداق، فإن كلاهما يحد حد البكر انتهى. وعند غيرهم يرفع الحد أصلاً. ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لا خير ياداني فصدقه أنه يحد القاتل ولا يحد المصدق، وقال زهير بل يحد، قلت: وهو قول الجمهور، وروى الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي ﷺ قال لما عرفه أحق ما يلحق هناك أنك زنت؟ قال: نعم، فحده، قال وابتغاهم هل أن من قال لا خير لي عليك أنت فقال صدقت أنه يلزمه الحال

٣٠ - باب الاعتراف بالزنا

٦٨٢٧، ٦٨٢٨ - **عنه** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حدثنا همام عن في الزهري قال أخبرني عبيد الله أنه «سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قالوا: كنا عند النبي ﷺ، فقام رجل فقال: أشهدك الله إلا ما قضيت

بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه وكان أفعه منه فقال : افض بيننا بكتاب الله واذن لي . قال : قل . قال : ان
ابني هذا كان عسيفا على هذا ، فزني بأسرانه ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، ثم سألت رجلا من أهل العلم
فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأته الرجم . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده
لأفنين بينكما بكتاب الله جل ذكره ، لثلاثة شاة والخادم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واخذ
بأنيس على امرأة هذا ، فان اعترفت فارجها . ففدا عليها فاعترفت ، فرجها . قلت لسفيان : لم يقل « فأخبروني
أن علي ابني الرجم » فقال : أشك فيهما من الزهري ، فربما قلها وربما سكث

٦٨٢٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس رضي الله
عنهما قال : قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا
بتركه فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصت إذا قامت البينة أو كان الحبل أو
الاعتراف . قال سفيان : كذا حفظت ، ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده

قوله (باب الاعتراف بالزنا) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديث الباب ، وقد تقدم في شرح قصة ما هو
البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أولا ؟ واحتج من اكتفى بالمرة بإطلاق الاعتراف في الحديث
ولا يمرض ما وقع في قصة ما عر من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن
هيبة . قوله (حفظناه من في الزهري) في رواية الخدي عن سفيان وحدثنا الزهري ، وفي رواية عبد الجبار
ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيل « سمعت الزهري » . قوله (أخبرني عبيد الله) زاهد الخدي « ابن عبد الله بن »
عنتبة . قوله (أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد) في رواية الخدي « من زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وهبل »
وكذا قال أحمد وثيبة عند النسائي وشمام بن عماد وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه ومرو
ابن هل وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شعاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري
عند الاسماعيل وآخرون عن سفيان ، وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت
من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل لأنهم كانوا عند النبي ﷺ ، قال الترمذي : هذا وهم من سفيان ، وإنما روى
عن الزهري بهذا السند حديث « إذا زنت الأمة » فذكر فيه شيلا ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل
فهم سفيان في تسوية بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الضحيجين من طريقه لهذا الحديث ، وكذا
أخرجه من طرق عن الزهري : منها عن مالك والييث وصالح بن كيسان ، والبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب
ابن أبي حزة ، ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعمر كلهم عن الزهري ليس فيه شبل ، قال الترمذي وشبل لا صحبة
له ، والصحاح ما روى الزهري يونس وابن أخي الزهري فقالوا عن الزهري « من عبيد الله عن شبل بن خالد عن
عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا زنت » . قلت : ورواية الزهري عند النسائي ، وكذا أخرجه
عن رواية يونس عن الزهري ، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي ، وليس فيه ذكر

عند النبي ﷺ . قوله (كنا عند النبي ﷺ) في رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن أبي ذئب
 وهو جالس في المسجد . قوله (فقام رجل) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريباً وصالح بن كيسان الآتية في
 الأحكام والليت الماضية في الشروط ، فإن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس ، وفي رواية شعيب
 في الأحكام ، إذ قام رجل من الأعراب ، وفي رواية مالك الآتية قريباً ، إن رجلين اختصما . قوله (أشدك الله)
 في رواية الليث ، فقال يا رسول الله أشدك الله ، ففتح أوله ونون ساكنة وضم الفين المعجمة أى أسألك بالله ،
 وضمن أشدك معنى أذكرك فحذف الباء أى أذكرك وأفعلاً تشيدنى أى صوتي ، وهذا أصله ثم استعمل في كل
 مطلوب مؤكداً ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي
 ﷺ مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهي أسكرته أعرابياً ، أو النهي لمن رفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على
 ظاهر الآية . وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهمزة وكسر المعجمة وغلطه . قوله (إلا قضيت بيننا
 بكتاب الله) في رواية الليث ، إلا قضيت لي بكتاب الله ، قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن
 لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به
 الشيء المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ، ويحتمل أن تكون الإجابات القسم
 لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء ، فالتأكيدي إنما وقع لعدم التشاغل بغيره
 لا لأن لقوله « بكتاب الله » مفهوماً ، وبهذا يندفع إيراد من استشكل فقال : لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله
 فما قائدة السؤال والتأكيدي في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جهة الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على
 عباده ، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر ، وقال ابن دقيق العيد : الأول أولى لأن الرجم والتعريب ليسا
 المذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله بإتباع رسوله ، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله
 تعالى (أو يحمل الله من سبيلاً) فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضاً
 بواسطة التبيين ، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها وهي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما
 وصياً أي بمانه في الحديث الذي يليه ، وبهذا أجاب البيضاوي ، ويبقى عليه التعريب ، وقيل المراد بكتاب الله ما فيه
 من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والريدة بغير حق لذلك قال « الغنم والريدة رد
 عليك » . والذي يرجح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة بما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والعلم
 عند الله تعالى . قوله (فقام خصمه وكان أفقه منه) في رواية مالك ، وقال الآخر وهو أفقههما ، قال شيخنا في
 « شرح الرمزي » ، يحتمل أن يكون الراوي كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول إما
 مطلقاً وإما في هذه القصة الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه
 وتأكيده السؤال على فقهِه ، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم ، وأورده ابن السني في « كتاب رياضة
 المتعلمين » حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف . قوله (فقال اقض بيننا بكتاب الله وإئذني لي) في رواية مالك ، فقال
 أجهل ، وفي رواية الليث « فقال نعم فافض » وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب ، فقال صدق افض له يا رسول الله
 بكتاب الله . قوله (وإئذني لي) زاد ابن أبي شبة عن سفيان ، حتى أقول ، وفي رواية مالك ، أن أنكلم .
 قوله (قل) في رواية محمد بن يوسف ، فقال النبي ﷺ قل ، وفي رواية مالك ، قال أنكلم . قوله (قال) ظاهر

السياق أن القائل هو الثاني ، وجزم الكرماني بأن الفائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصالح من آدم عن ابن أبي ذئب هنا ، فقال الأعرابي أن ابني ، بعد قوله في أول الحديث ، جا. أعرابي ، وفيه ، فقال خصمه ، وهذه الزيادة شاذة والمحفوظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب ، وكذا وقع في الشروط من طاصم ابن علي عن ابن أبي ذئب موافقا للجماعة ولفظه ، فقال صدق ، انض له يا رسول الله بكتاب الله ، أن ابن الخ ، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب ، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعم في « المستخرج » ، ووافق طاصم يزيد بن هارون عند الأسماعيلي . قوله (أن ابني هذا) فيه أن الابن كان حاضرا فأشار إليه ، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة . قوله (كان عسيقا على هذا) هذه الإشارة الثانية لحكم المنكح وهو زوج المرأة ، ولد شعيب في روايته ، والعسيق الأجير ، وهذا التفسير مدرج في الخبر ، وكأنه من قول الزهري لما عرف من عاداته أنه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بيئته في مقدمة كتابي في المدرج ، وقد فصله مالك فرقع في سياقه ، كان عسيقا على هذا . قال مالك : والعسيق الأجير ، وحذفها سائر الرواة ، والعسيق بمهملتين الأجير وزنه ومعناه والجمع عسقاء كأجراء ، ويطبق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، وقيل يطلق على من يستهان به ، وفسره عبد الملك بن حبيب بالفلام الذي لم يحلم ، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستئجار . ووقع في رواية لثماني تعيين كونه أجيما ، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب ، كان ابني أجيما لاسرائته ، وسمى الأجير عسيقا لأن المستأجر يدفعه في العمل والعسف المجور ، أو هو بمعنى العاهل لسكونه بعسف الأرض بالتردد فيها ، يقال عسف الليل عسفا إذا أكثر السير فيه ، ويطبق العسف أيضا على الكفاية ، والأجير يكنى المستأجر الأمر الذي أضافه فيه . قوله (على هذا) ضمن دلي مقع عند بدليل رواية عمرو بن شعيب ، وفي رواية محمد بن يوسف ، عسيقا في أهل هذا ، ولأن الرجل استخدمه فيها محتاج إليه إسرائيل من الأمور فكان ذلك سببا لما وقع له معها . قوله (فزني بإسرائيل) زاد الحيدري عن سفيان « فزني بإسرائيل » فأخبروني أن علي بن أبي الرجم قاتلته ، وقد ذكر علي بن المديني راوية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فربما تركها ، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت هذه مالك والبيهقي وابن أبي ذئب وشعيب وحمرو بن شعيب ، ووقع في رواية آدم « فزناوا لي » على إريك الرجم ، وفي رواية الحيدري فأخبرت ، بضم الهمزة على البناء المعجول ، وفي رواية أبي بكر الحنفي « فقال لي ، بالافراد ، وكذا عند أبي هروان من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، فإن ثبتت فالضمير في قوله قاتلته منه لخصمه ، وكأنهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه ، وهذا ظن باطل ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب « فسألت من لا يعلم فأخبروني أن علي بن أبي الرجم قاتلته منه » . قوله (بمائة شاة وغادم) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظه وجارية لي ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب « بمائة من الغنم ووليدة » وقد تقدم تفسير الوليدة في أوخر الفرائض . قوله (ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني) لم أوف على أسمائهم ولا على عديم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب « ثم لي سألت أهل العلم فأخبروني ، ومنه لابن أبي ذئب لكن قال « فزعموا » وفي رواية معمر « ثم أخبرني أهل العلم » وفي رواية عمرو بن شعيب « ثم سألت من يعلم » . قوله (أن علي بن أبي ذئب) في رواية مالك « أن علي بن أبي ذئب » بالاضافة إلى أكثر ، وقرأه

بعضهم بثنتين جلد مرفوع وتونين مائة منصوب على التمييز ولم يثبت رواية . قوله (وعلى امرأة هذا الرجم) في رواية مالك والأكثر . وإنما الرجم على امرأته ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، فأخبروني أن ليس على ابني الرجم ، قوله (والذي نفسى بيده) في رواية مالك ، وأما والذي . . . قوله (لأقضي) بهتديد النون لتأكيد . قوله (بكتاب الله) في رواية عمرو بن شعيب ، والحق ، وهي ترجح أول الاحتمالات الماضية ذكرها . قوله (المائة شاة والخدم رد) في رواية المسكشيحي وعليه ، وكذا في رواية مالك ولفظه ، أما غنمك وجاريتك فرد عليك ، أى مردود من اطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أى منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان ، وأما الوليدة والغنم فردها ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، وأما ما أعطيتك فرد عليك ، فإن كان الضمير في أعطيتك لحصه ، تأيدت الرواية الماضية وإن كان للعطا . فلا . قوله (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) قال النووي : هو محمول على أنه عليه السلام علم أن الابن كان بكرا وأنه اعترف بالزنا ، ويحتمل أن يكون أخيرا اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والاول أليق فإنه كان في مقام الحكم ، فلو كان في مقام الاتهام لم يكن فيه اشكال لأن التقدير إن كان ذى وهو بكر ، وقربة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب إليه ، وأما العلم بكونه بكرا فوقع صريحا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه وكان ابني أخيرا لامرأة هذا وابني لم يحسن . . . قوله (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) واقفه الأكثر ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب . وأما ابنك فجلده مائة وتغريب سنة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان ، وجلده ابنه مائة وتغريب عاما ، وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكا لا توى ، بخلاف رواية سفيان ومن واقفه . قوله (واغدا يا أنيس) بنون ومهمل مصغر (على امرأة هذا) زاد محمد بن يوسف : فأسأله ، قال ابن السكيت في كتاب الصحابة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكرا إلا في هذا الحديث ، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد ، وزيدوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور وهو غنوي بالفتن المعجمة والفتوة لا أسلمي وهو بفتحين لا التصغير ، وغلط من زعم أيضا أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلمي ، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب . وأما أنيس يا أنيس - لرجل من أسلم - فاغدا ، وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان ، وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، وفي رواية معمر . ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا ، وهذا يدل على أن المراد بالفتوة الذهاب والتوجه كما يطلق الزواج على ذلك ، وليس المراد حقيقة الفتوة وهو التناخير إلى أول النهار كما لا يراد بالزواج التوجه بصف النهار ، وقد حكى عياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار . قوله (فإن اعترفت فارجعها) في رواية يونس . وأمر أنيسا الأسلمي أن يرجع امرأة الآخر إن اعترفت . . . قوله (ففدا عليها فاعترفت فرجعها) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الألبان فاعترفت فأمر رسول الله ﷺ فرجعت ، وأخبره ابن أبي ذئب فقال ففدا عليها فرجعها ، ونحوه في رواية صالح بن كيسان ، وفي رواية عمرو بن شعيب . وأما امرأة هذا فترجم ، ورواية الليث أنها لأنها تقدمت بأن أنيسا أعاد جوارها على النبي ﷺ فأمر حينئذ برجعها . ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها فيتحدد مع رواية الأكثر وهو أولى . وفي هذا الحديث من ألفاظ غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصا أو استنباطا ، وجواز القسم على الأمر لنا كبره ، والخلاف بغير اختلاف ، وحسن

خلق النبي ﷺ وحلمه على من يعطاه بما الأول خلافه ، وأن من تأمى به من الحكماء في ذلك يمدحون لا ينزهون
لقول الخصم ملاحم بالحق . وقال البيضاوي : إنما تواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهما يعلمان
أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصلحة ولا بالأخذ بالآفاق ، لأن للحاكم أن يفعل ذلك برضا
الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسبوqa ، وأن للامام
أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاءهما . وأمكن أن كلا منهما يدعى ، واستحبنا استئذان المهدي
والمستغنى الحاكم والعالم في الكلام ، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذراً . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الامام إقامة
عليه ولو لم يترفد مشاركة في ذلك ، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا إن طلبه المقذوف ، خلافاً لابن
أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر ، لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف
حاضراً ، وأما إذا كان غائباً فكذلك فالظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال . فان ثبت في حق المقذوف فلا حد على
القاذف كما في هذه القصة ، وقد قال النووي تبعاً لغيره أن سبب بحث النبي ﷺ أيضاً للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور
لطلب يمدحها لأنها أنكرت ، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بحث يطلب
إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يمتط له بالتجسس والتفتيش عنه بل يستحب تلقين المقرب له ليرجع كما
تقدم في قصة ماعز وكان لقوله « فإن اعترفت » مقابلاً أي وإن أنكرت فاعلمها أن لها طلب حد القذف فيهدف لوجوه
الاحتمال . فلو أنكرت وطلبته لأجيب . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن مسيب عن المسيب بن ابن
صباس « أن رجلاً أقر بأنه زنى بأمرأة لجلده النبي ﷺ مائة . ثم سألت المرأة فقالت كذب جلده حد الزنى ثم ثابتهن
وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكرهه النسائي . وفيه أن المخدرة التي لا تمتد البرور لا تكلف الحضور
لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها ، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن السائل يذكر كل
ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة ، لقول
السائل أن ابني كان حسيفاً على هذا ، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا ، والمراد في ذلك أنه أراد أن يقيم لأبيه
حد الزنا وأنه لم يكن مشهوراً بالمرء ولم يرجع على المرأة مثلاً ولا استكرهها ، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة
المقتضية لمزيد التأنيس والأدلال ، فيستفاد منه البحث على إبعاد الاجنبى من الاجنبية مهما أمكن ، لأن العشرة قد
تفنى إلى الفساد ويتصور بها الشيطان إلى الإفساد . وفيه جواز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل ، وأرد على
من منع التابعى أن يفتى مع وجود الصحابي مثلاً . وفيه جواز الاكتفاء بالحكم بالأمر الناشئ عن الظن مع
القدرة على اليقين ، لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع إلى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من
يفتى بالظن الذي لم ينشأ من أصل ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب مذهبهم بالجاهلية فأقدم
على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتنون في عهد النبي ﷺ وفي بعده ، وقد عقد محمد بن سيف في الطبقات باباً لذلك
وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ
ابن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبنى على الظن ينقض بما يفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء ،
وهو يجمع عليه في الزنا والسرقه والحاربة وشرب المسكر ، واختلف في القذف والصحيح أنه كفره ، وإنما يجرى
الفداء في البدن كالتفصيص في النفس والأطراف . وأن الصلح المبنى على غير التبرع برد ويماد المال المأخوذة فيه ،

قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف ، والحق أن الأذن في التصرف مقيد بالعقد الصحيحة . وفيه جواز الاستثناء في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الاعتذار والاكتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة هذين الرجاءين ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العفيف فقط وأما العفيف والزوج فلا ، وغفل بعض من تبع الفاضل فقال : لا بد من هذا الحل والالزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بمسح حاكمها تستوفي شروط الحكم ثم استأذن في رجما فأذن له في رجما ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقديم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوارية ، إلا أن يقال إنما شهادة حسبة ، ويجب بأن لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بأقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولكنها واقعة عين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجما . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولي العائفي وبه قال أبو ثور ، وأبى ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال وأما أنيس بطرقها احتمال معنى الاعتذار كما معنى ، وإن قوله وقارحها أي بعد إعلامي ، أو أنه فرض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله « فأمر بها رسول الله ﷺ » فرجت ، أن النبي ﷺ هو الذي حكم فيها بعد أن أعله أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذي يظهر أن أنيساً لما اعترفت أعلم النبي ﷺ بمبالغة في الاستنابات ، مع كونه كان عاق له رجما على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطاً ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر - بل بأمر - الرجم لظاهر قوله « فرجما » . وفيه ترك الجمع بين الجلد والتغريب ، وسيأتي في « باب البكران بجلدان وبغنيان » وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالردة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً ، وفيه نظر لأن الفعل لا يحرم له فالتارك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك . واستدل به على صحة دعوى الأب لمحجوره ولو كان بالغاً لكون الولد كان حاضراً ولم يتسكلم إلا أبوه ، ونعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداخي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به الفداء فكأن والد العفيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لأمراته بسبب ذلك حين أخذه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستعمله منه سواء كان مز ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي ﷺ برد ذلك إليه ، وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العفيف ثم المرأة . وفيه أن حال الزانيين إذا اختلفا أقیم على كل واحد حده لأن العفيف جلد والمرأة رجمت ، فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ، وكذا لو زنى بالغ بصبيبة أو عاقراً بمنجونة حد البالغ والعاقلة دونهما ، وكذا عكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يحده لأن الرجل قال أن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف . الحديث الثاني : قوله (عن الزهري) صرح الحميدي فيه بالتحديث عن سفيان قال « أتينا - يعني الزهري - فقال ان شئتم حدثكم بعشرين حديثاً أو حدثكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حدثنا بحديث السقيفة ، فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئاً ثم حدثني ببقية بعد ذلك معمر . قوله (عن حميد الله) بالتحديث هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أبي حنيفة في رواية يونس عن الزهري وأخبرني حميد الله ، . قوله (عن ابن عباس قال : قال عمر)

في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند النسائي سمعت عمر ، . قوله (لقد خطبت الخ) هو طرف من الحديث وبأن يتأمله في الباب الذي يليه ، والفرض منه هنا قوله : **الآ وإن الرجم حق** ، الخ . قوله (قال سفيان) هو موصول بالند المذکور . قوله (كذا حفظت) هذه جملة معترضة بين قوله : **أو الاعتراف** ، وبين قوله : **وقد رجم** ، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الثريائي عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه ، فقال بعد قوله **أو الاعتراف** : **وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة** ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، فسقط من رواية البخاري من قوله ، **وقرأ** ، إل قوله **البتة** ، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدا ، فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال : **لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان** ، ويبنى أن يكون رم في ذلك . قلت : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ورويس وميمر وصالح بن كيسان وحليل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكره ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية للوطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : **ما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سلمت لكم الدين وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة** - ثم قال - **إياكم أن تهلكوا** عن آية الرجم أن يقول قائل لا تجد حديث في كتاب الله لكتبتها بيدي : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، . قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والثيبة . ووقع في الأصلية ، في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر : **لكتبتها في آخر القرآن** ، ووقعت أيضا في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التنبية عليها في الباب الذي يليه ، فقال متصلا بقوله : **وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده** ، ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبتها ، قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله واثقه عزير حكيم ، وأخرج هذه الجملة النسائي وحسنه الحاكم من حديث أبي بن كعب قال : **ولقد كان فيها - أي سورة الأحزاب - آية الرجم : الشيخ والشيخة ، ومن رواية أبي حديث زيد بن ثابت** سمعت رسول الله ﷺ يقول : **الشيخ والشيخة ، منة إلى قوله البتة** ، ومن رواية أبي أسامة بن سهل أن حالته أخبرته قالت : **لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم** ، فذكره إلى قوله **البتة** ، وزاد بما قضيا من الآية ، وأخرج النسائي أيضا أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت : **الآن تكتبها في المصحف** ؟ قال : لا ، **ألا ترى أن الشابين الشيبين يرجان ؟ ولقد ذكرنا ذلك** ، فقال عمر : **أما أكفيكم** ، فقال : **بارسول الله ﷺ أكتبي آية الرجم** ، قال لا أستطيع ، وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن أسلم **أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكروا في الرجم فانه حق** ، ولقد حمته أن أكتبه في المصحف فسأله أبي بن كعب فقال : **أليس انني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ فندعت في صدري وقلت أستقرئ آية الرجم وم يتسألون نساءد الحر** ، ورجله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوته وهو الاختلاف ، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : **كانه زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فقرأ على هذه الآية** فقال زيد : **سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة** ، فقال عمر : **لما نزلت أميعة النبي ﷺ فقلت أكتبها** ، فكانه كره ذلك ، فقال عمر : **ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحسن جلد ، وإن الشاب إذا زنى** وقد أحسن رجم ، فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها

٣١ - باب رجم الحبلي من الزنا إذا أحصنت

٦٨٣٠ - **عمر بن عبد العزيز بن عبد الله** حدثني إبراهيم بن سعيد عن صالح بن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود « من ابن عباس قال : كنت أقرئ رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن هوف ، فبينما أنا في منزله يمى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجتها ، إذ رجع الى عبد الرحمن فقال : رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم فقال : يا أمير المؤمنين هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايت فلانا ، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فائتة فتت ، فنضب عمر ثم قال : إني إن شاء الله لأقيم للمشيئة في الناس فخذهم هؤلاء الذين يريدون أن ينصبوا أمورا . قال عبد الرحمن : فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل ، فان اللوسم يجمع رعايا الناس وفوغاهم ، فانهم هم الذين يطلبون على قربك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقاتلة يطيرها منك كل مطير ، وأن لا يعوها ، وأن لا يضموها على مواضعها ، فأهل حتى تقدم المدينة فانها دار الجبر والسنة ، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس ، فتقول ما قلت ممكنا . فيئى أهل العلم مقاتلتك ، ويضمونها على مواضعها . فقال عمر : أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة قال ابن عباس : فقدمنا المدينة في عتب ذى الحجة ، فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زاهت الشمس حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا إلى ركن للنبر ، فجلست حوله تمشى ركوى ركوته ، فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطاب فلما رأيته متعिला قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : كيف قول المشيئة ، فمالة لم يقبلها منذ استخلف . فأنكر على وقال : ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله ! فجلست على النبر ، فلما سكت للؤذون قام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن قائل لكم مقاتلة قد قدّر لى أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجل ، فن سكتها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راجلته ، ومن شئى أن لا يعقلها فلا أجل لأحد أن يكذب على إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . ثم إنا كما نقرأ أنها هرا من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فانه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - أو أن كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم - ألا ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تطرونى كما أطرت هيرى بن صميم وقولوا عبد الله ورسوله ، ثم إنه بلغنى أن قائلًا منك يقول والله لو قد مات عمر بايت فلانا ، فلا يفترون أصروا أن يقول إنما كانت بيعة

أبي بكر فنته وتمت ، ألا وإنها قد كانت كذلك ، ولكن الله وفق شرها ، وليس فيكم من يقطع الأعتاق إليه مثل أبي بكر ، من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بابه ثمرة أن يقتلا ، وإنه قد كان من أخبرنا حين توفي الله نبيه ﷺ ، أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف هنا علي والزيهري ومن معهم واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدكم ، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلا صالحا فذكر ما عملا عليه للقوم فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ قلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقالا : لا عليكم أن لا تقر بهم ، اقضوا أمركم . فقلت : والله لآتيهم . فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة ، فإذا رجل مُرَمَّلٌ بين ظهرائهم ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عباد ، فقلت : ما له ؟ قالوا : يوءك . فلما جئنا قليلا أشهدنا خطيبهم فأتى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام ، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط ، وقد دفت دافئة من قومكم ، فإذا هم يريدون أن يهتزلونا من أصلنا وأن يعضنونا من الأمر . فلما سكوت أردت أن أتكم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الحد ، فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر : على رسولك . فسكرت أن أفصحه ، فكلم أبو بكر ، فكان هو أعلم مني وأوفر ، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في زويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكوت . فقال : ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل ، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، هم أوسط العرب نسبا ودارا . وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فابعدوا أيهما شئتم . فأخذ بيدي ويد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتغرب عني لا يُقربني ذلك من إثم أحب إلى من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، اللهم إلا أن تسؤل إلى نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن . فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المسكك ، وغذيقها المرجب . ومنا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش . فكثر اللغط ، وارتفعت الأصوات ، حتى فرقت من الاختلاف ، فقلت : أبسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعه الأنصار ، ونزلنا على سعد بن عباد فقال قائل منهم : فقلتم سعد بن عباد ، فقلت : قل الله سعد بن عباد . قال عمر : ولما والله ما وجدنا فيها خسرنا من أمر أقوى من مبايعه أبي بكر ، خشينا إن فارقتا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا ، فلما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخافهم فيسكون فسادا ، فمن بايع رجلا على غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بابه ثمرة أن يقتلا .

قوله (باب دمج الحبل في الزنا) في رواية غير أبي ذر . من الزنا . قوله (إذا أحصيت) أي مزوجت ،

السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس : لو قد مات أمير المؤمنين أقا فلانا ، يعنون طلحة بن عبيد الله ، ونقل ابن بطال عن المهلب أن الذين عنوا أنهم يبايعونه رجلا من الانصار ولم يذكر مسنده في ذلك . **قوله** (فراه ما كانت بيعة أبي بكر الالفنة ، بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مشاة ثم تاء تأنيث أى قبضة وزنه ومعناه ، وجاء عن سحنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بالفتلات الشيء من الشيء . ويقول ان الفتح غلط وأنه إنما يقال فيها يندم عليه ، وبيعة أبي بكر عما لا يندم عليه أحد ، وتعقب بذبوت الرواية بفتح الفاء . ولا يلزم من وقوع الشيء بفتح أن يندم عليه كل أحد بل يمكن التندم عليه من بعض دون بعض ، وإنما أطلقوا على بيعة أبي بكر ذلك بالنسبة لأن لم يحضرها في الحال الأول ، ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله فأنه : فإيمنع اسرا إن هلك هذا أن يقوم إلى من يريد فيضرب على يده فتكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبي بكر ، وسيأتي مزيد في معنى الفأنة بعد . **قوله** (فغضب عمر) زاد ابن اسحق د غضبا ما رأيت غضبا مثله منذ كان ، **قوله** (أن ينصبهم أمورهم) كذا في رواية الجميع بغير معجمة وصاد مهمة ، وفي رواية مالك د ينصبهم ، بزيادة مشاة بعد الذين المعجمة ، وحكى ابن التين أنه روى بالهين المهمة وضم أوله من أعضب أى صار لا ناصر له ، والمعضوب الضعيف ، وهو من عضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش ، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعفون لضعفهم ، والأول أولى ، والمراد أنهم يثبتون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة ، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضى الله عنه . **قوله** (يجمع رطاع الناس وغرغام) (رطاع بفتح الزاء وهم ملأين الجهالة الرذلاء ، وقيل الشباب منهم والغرغام جمعهمتين بينهما وأر ساكنة ، أصله صغار الجراد حين يبدأ في الطيران ، ويطلق على السفلة الممرهين إلى الشر . **قوله** (يغلبون على قريك) بضم القاف وسكون الزايم موحدة أى المكان الذى يقرب منك ، ووقع في رواية الكشمي وأبى زيد المروزي بكسر القاف وبالنون وهو خطأ ، وفي رواية ابن وهب عن مالك د على مجملك إذا قريت في الناس . **قوله** (يطيرها) بضم أوله من أطار الشيء إذا أطلقه ، والمرتضى د يطيرها ، بفتح أوله أى يجمعونها على غير وجهها ، ومثله لابن وهب وقال يطيرها أولئك ولا يعرفونها ، أى لا يعرفون المراد بها . **قوله** (فتخلص) بضم اللام بعدها مهمة أى تصل . **قوله** (لأقرمن) في رواية مالك د فقال ابن قدمت المدينة صالحا لا تكن الناس بها . **قوله** (أقرمه) في رواية الكشمي والمرتضى د أقوم ، بحذف الضمة . **قوله** (في عقب ذى الحجة) بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى ، فإن الأول يقال لما بعد التشكيلة والثاني لما قرب منها ، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين ، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن ينسخ ذو الحجة في يوم الأربعاء . **قوله** (هجرت الزواح) في رواية الكشمي د بالرواح ، زاد سفيان عند البزار د وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المجدد ، وفي رواية جورية عن مالك عند ابن حبان والدارقطني د لما أخبرني . **قوله** (حين زلزلت الفصم) في رواية مالك د حين كانت صكة حمى ، بفتح الصاد وتشديد الكاف وعنى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقبل بتشديد الميم وزن حبلى ، زاد أحمد عن اسحق بن عيسى وقتل مالك ماصكه حمى ، قال : الأصح قال لا يزال أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا ، قلت : وهو تفسير معنى ، وقال أبو هلال العسكري : المراد به اشتداد الهاجرة ، والأصل فيه أنه اسم رجل من البهاقة يقال له حمى غزا قوما في قتم الظاهرة فأوقع بهم نصار مثلا أحل من جاء في ذلك الوقت ، وقبل

هو رجل من عدوان كان يقبض بالحاج عند الهاجرة فغضب به المثل ، وقيل المعنى أن الشخص في هذا الوقت يكون كالأعمى لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه ، وقيل أصله أن الظبي يدور أى يدور من شدة الحر فيصك برأسه ما واجهه ، وللدلفظي من طريق سعيد بن داود عن مالك و صكه عصى ساعة من النهار تسحبا العرب ، وهو نصف النهار أو قريباً منه . قوله (جلست حوله) في رواية الاسماعيل دحلوه ، وكذا مالك ، وفي رواية اسحق الثوري عن مالك و حذاه ، وفي رواية معمر و جلست الى جنبه تمس ركبتي ركبته . . قوله (فلم أذهب) بنون ومجمة وموحدة أى لم أتمكن بشئ غير ما كنت فيه والمراد مرة خروج عمر . قوله (أن يخرج) أى من مكانة الى جهة المنبر ، وفي رواية مالك و أن طلع عمر - أى ظهر - يوم المنبر ، أى بقصد . قوله (ليقولن العشي مقالة) أى عمر . قوله (لم يقلها منذ استخلف) في رواية مالك و لم يقلها أحد قط قبله . . قوله (ماعيت) في رواية الاسماعيل و ماعى ، . قوله (أن يقول ما لم يقل قبله) زاد سفيان و فضنب سعيد و قال ماعيت ، قيل أراد ابن عباس أن يئبه سعيداً على ما أخبره به عبد الرحمن ليسكون على نقطة فيلحق باله لما يقوله عسر ، فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره ، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وعلى بناء أن الأمور استقرت . قوله (لا أدري لعليها بين يدي أجلى) أى بقرب موتى ، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوقت كما قال ، ووقع في رواية أبي هريرة المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه رأيت رؤياى وما ذاك إلا عند قرب أجلى ، رأيت كأن ديكاً نقرنى ، وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ و أن عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقبضه اليه غير مضيع ولا مفترط ، وقال في آخر القصة دفا المبلغ ذو الحجة حتى قتل عمر . . قوله (ان الله بهت محمداً ﷺ) قال الطبري : قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله فوطئة له ليقبض السامع لما يقول . قوله (فكان ما) في رواية الكشميهني دفا . . قوله (آية الرجم) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله ، قال الطبري : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيضية في قوله دفا أنزل الله ، ففقد تقدم الخبر على الاسم وهو كثير . قوله (ووعيناها رجم رسول الله ﷺ) في رواية الاسماعيل و رجم ، بزيادة واو وكذا مالك . قوله (فأخشى) في رواية معمر و وأنى خائف . . قوله (فيضلوا بترك فرضة أنزلها الله) أى في الآية المذكورة التي نسخت نفلاتها وبقى حكمها ، وقد وقع ما أخشيه عمر أيضاً فأناكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة ، ويحتمل أنه يكون استند في ذلك الى توقيف ، وقد أخرج عبد الزقاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال و سيجي قوم يكذبون بالرجم ، الحديث . ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر عند النسيان و ان ناساً يقولون ما بال الرجم وانما في كتاب الله الجلد ، ألا قد رجم رسول الله ﷺ ، وفيه إشارة إلى أن عمر استعصر أن ناساً قالوا ذلك فرد عليهم ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر دفاكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أحد حديث في كتاب الله ، فقد رجم . . قوله (والرجم في كتاب الله حق) أى في قوله تعالى (أو يعجل الله لهن سبيلاً) فبين النبي ﷺ أن المراد به رجم الثيب وجملة البكر كما تقدم التخصيص هاهنا في قصة العصف قريباً . قوله (اذا قامت البيعة) أى بشرطها . قوله (اذا أحسن) أى كان بالناس قاطلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجاهها . قوله (أو كان الحبيل) بفتح المهملة والموحدة ، في رواية معمر و الحمل ، أى وجدت المرأة الحليلة من زوج أو سيد حبيل ولم تذكر شبهة ولا

إكرامه . قوله (أو الاعتراف) أى الأفراد بالزنا والاستمرار عليه ، وفي رواية سفيان «أو كان حملاً أو اعترافاً ، ونصب على نزع الخافض أى كان الزنا من حل أو من اعتراف . قوله (ثم إنا كنا نقرأ أنها نقرأ من كتاب الله) أى بما نسخت ثلاثه . قوله (لا ترغبوا عن آباءكم) أى لا تفتشوا إلى غيرهم . قوله (فانه كفى بكم أن ترغبوا عن آباءكم ، أو إن كفر بكم) كذا هو بالنك ، ذكره فى رواية معمر بالشك لكن قال «لا ترغبوا عن آباءكم فانه كفر بكم ، أو إن كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم ، ووقع فى رواية جويرية عن مالك «فان كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم» . قوله (ألا ثم إن رسول الله ﷺ) فى رواية مالك (ألا وإن) بالواو بدل ثم ، والألا بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذى قبله . قوله (لا تطرونى) هذا القدر ، سمعه سفيان من الزهري أفردته الحميدي فى مسنده عن ابن عينة سمعت الزهري به ، وقد تقدم مفرداً فى ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن الحميدي بسنده هذا وتقدم شرح الإطراء . قوله (كما أطرى عيسى) فى رواية سفيان «كما أطرت النصارى عيسى» قوله (وقولوا عبد الله) فى رواية مالك «فانما أنا عبد الله فقولوا» قال ابن الجوزى : لا يلزم من التمسى عن التمسى وقوعه لأننا لا نعلم أحداً ادعى فى نبيينا ما ادعته النصارى فى عيسى ، وإنما سبب التمسى فيها يظهر ما وقع فى حديث معاذ بن جبل لما استأذن فى السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشى أن يبلغ غهده بما هو فوق ذلك فيبادر إلى التمسى تأكيداً للأمر . وقال ابن التين : معنى قوله «لا تطرونى» لا تمدحونى كمدح النصارى ، حتى غلا بعضهم فى عيسى فجعله إلهاً مع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أورد فى التمسى بقوله «أنا عبد الله» قال : والشككة فى إيراد عمر هذه القصة هنا أنه خشى عليهم الظن ، يعنى خشى على من لا قوة له فى الفهم أن يظن بشخص استحقاقه الخلافه فيقوم فى ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل فى التمسى ، ويحتمل أن تكون المناسبة أن الذى وقع منه فى مدح أبى بكر ليس من الإطراء المتسمى عنه وهى ثم قال : وليس فيكم مثل أبى بكر ، ومناسبة إيراد عمر قصة الرجم والجرع من الرغبة عن الآباء القصة التى خطب بسببها وهى قول القائل «لو مات عمر ليايتم فلانا» أنه أشار بقصة الرجم إلى دحر من يقول لا أحمل فى الأحكام الشرعية إلا بما وجدته فى القرآن وليس فى القرآن تصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن الرجم ليس فيها بطل من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الجرع من الرغبة عن الآباء فكأنه أشار إلى أن الخليفة يتنزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غهده بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما يجب طاعة الأب ، هذا الذى ظهر لى من المناسبة والعلم عند الله تعالى . قوله (ألا وإنها) أى بيعة أبى بكر . قوله (قد كانت كذلك) أى قلته ، وصرح بذلك فى رواية إسحق بن عيسى عن مالك ، حكى تعجب عن ابن الأعرابي وأخرجه سيف فى الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفاتنة البلية التى يشك فيها كل من رجب أو شعبان وهزل من الحرم أو صفر ، كان العرب لا يشبهون السلاج فى الأشهر الحرم فكان من له نار تربص فإذا جاءت تلك القبلة انتهر الفرصة من قبل أن يتحقق السلاج الفجر فيتمكن من يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب على ذلك الشر المكش ، فذهب عمر الحياة النبوية بالهوى الحرام والفاتنة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك ببيعة أبى بكر لما وقع منه من النورض فى قتالهم وإخضاع شركتهم : كذا قال والاول أن يقال : الجامع بينهما انتهاز الفرصة ، لكن كان ينبأ من أخذ الثأر الشر المكش فوفى الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أبى بكر شر بل

أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفي قوله : وفي الله شرهما ، إيمان إلى التذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف . **قوله** (ولكن الله وفي شرهما) أي وقام ما في المعجزة غالبا من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطلع على الحكمة في الشيء الذي يفعل بنية لا يرضاه ، وقد بين عمر سبب إصرارهم ببيعة أبي بكر لما خشوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيد : ما جئوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودي : معنى قوله وكانت فتنه ، أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور ، وأنكر هذه الكرايم صاحب الشأن وقال : بل المراد أن أبا بكر ومن معه ، فلتروا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر به ضررتهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعة فقال : من أبا بكر ومنكم أمير ، فلما بالفتنة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مباينة . مد بن عباد ، وقال ابن حبان : معنى قوله وكانت فتنه ، أن ابتداء ما كن من غير ملائمتهم ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفتنة فيترفع فيه ما له يحدث من الشر : بخالفة من يخالف في ذلك حادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتروك في ذلك حادة ، لأن بيعة أبي بكر كان فيها شر . **قوله** (وليس فيكم من قطع الاعتاق إليه مثل أبي بكر) قال الخطابي : يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المباينة له أولاً في الملازمة ثم اجتماع الناس عليه ودم اختلاطهم عليه لما تحفوا من استحقاق فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره في ذلك مثله . انتهى ، ولخصا . وفيه إشارة إلى التحذير من المساواة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر لما اجتمع فيه من الصفات الحمودة من قيامه في أمر الله ، ولين جانبه المسلمين ، وحسن خلقه ، ودرعته بالسياسة ، وورعه التام من لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من دبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله وقطع الاعتاق ، ليكون الناظر إلى السابق يمتد عنه ليظهر ، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه قيل انقطعت عنه ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهم الاعتاق حتى يغيب السابق عن النظر ، فبعد عن امتناع نظره باقطاع عنه . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال للفرس الجواد قطعت اعتاق الحيل دون لحاقه ، ووقع في رواية أبي معشر المذكورة : ومن ابن لنا مثل أبي بكر تمتد أعتاقنا إليه . **قوله** (من غير) في رواية الكشميقي : من غير مشورة ، بضم المعجمة وسكون الواو ويكون المعجمة وقطع الواو ، فلا يبايع ، بالوحدة ، وجاء بالمتأنة وهو أولد لقوله هو والذي ، نابه . **قوله** (تفرأ أن يذلا) بمنزلة مفتوحة وذين معجمة مكورة وراء ثقيلة بعدها هاء تأنيث أي حذر من القتل ، وهو مصدر من أهرته تفرأ أو تفرأ ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد ضرر بنفسه وإصاحبه وهرضهما للقتل . **قوله** (وإنه قد كان من خبرنا) كذا لاكثر من الخبر بفتح اللوحدة ، ووقع للاستعمل بسكون التثنية والضمير لأبي بكر ، وهى هذا فيقرأ ، أن الأنصار ، بالكسر هل أنه ابتداء كلام آخر ، وعلى رواية الأكثر بفتح حمزة ، وأن ، هل أنه خبر كان . **قوله** (خالفوا) أي لم يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ . **قوله** (وخالف هنا على واليه ومن معهما) في رواية مالك ومعه ، وأن هيا واليه . ومن كان معهما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وكذا في رواية سفيان لكن قاله العباس ، بدل واليه . **قوله** (يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا) زاد في رواية جريرة بن مالك ، فبينما نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا برجل ينادى من وراء الجدار : اخرج إلى يا ابن

الخطاب ، قلت اليك ضى فاني مشغول ، قال : اخرج الى فانه قد حدث أمر ، ان الانصار اجتمعوا فأدركهم قبل أن يحدوا أسرا يكون بينكم فيه حرب ، قلت لابن بكر : انطلق . **قوله** (فانطلقنا نريدكم) زاد جويرية وقلنا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشي بيني وبينه . **قوله** (قلنا رجلان صالحان) في رواية معمر بن ابن شهاب ، شهدا بدوا ، كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن اسحق ، رجلا صدق عويم بن ساعدة ومعمر بن عدى ، كذا أدرج تسديتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه وقال ابن شهاب أخبرني عروة أنهم ما معن بن عدى وعويم بن ساعدة ، وفي رواية سفيان ، قال الزهري : هما ، ولم يذكر عروة ، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب زيادة ، فأخرجه الاسماعيل من طريقه وقال فيه ، قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فلما هما وزاد : فأما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل يا رسول الله من الذين قال الله فيهم (رجال يحبون أن يتطهروا) قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة ، وأما ما معن فبلغنا أن الناس بكروا على رسول الله ﷺ حين نوافه الله وقالوا ودنا أنا متنا قبله لئلا نفقتن بعده ، فقال ما معن بن عدى : واقه ما أحب أن لومت قبله حتى أصدقه ميتا كما صدقته حيا ، واستشهد بالجماعة . **قوله** (ما تحالاً) بفتح اللام والهمز أى اتفق ، وفي رواية مالك ، الذى صنع القوم ، أى من اتفاهم على أن يبايعوا لسمعد بن عباد . **قوله** (لا عليكم أن لا تغربوا) لا بعد أن زائدة . **قوله** (اقتضوا أسركم) في رواية سفيان ، أمهلوا حتى تقضوا أسركم ، ويؤخذ من هذا أن الانصار كلها لم تجتمع على سمعد بن عباد . **قوله** (مزل) بزاي وتشديد الميم المفتوحة أى ملفف ، **قوله** (بين ظهرانيهم) بفتح المعجمة والنون أى في وسطهم . **قوله** (يوعك) بضم أوله وفتح المهملة أى يحصل له الوعك - وهو الخي بنافض - ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضي ، وزعم بعض النساج أن ذلك وقع لسمعد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سمعدا كان من الشجعان والذين كانوا هذه أحواله وأنصاره وقد انفقروا على تأميره ، وسياقهم يقتضي أنه جاء فوجده موعوكا ، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبي بكر وهو لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الاسماعيل ، قالوا سمعد وجمع يوعك ، وكان سمعدا كان موهوكا فلما اجتمعوا اليه في سقيفة بني ساعدة - وهي منسوبة اليه لأنه كان كبير بنى ساعدة - خرج اليوم من منزله وهو بذلك الحالة فطرقهم أبو بكر وعمر في تلك الحالة . **قوله** (تشهد خطيبهم) لم أنف على اسمه ، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار فالذى يظهر أنه هو . **قوله** (وكتيبة الاسلام) الكتيبة بمثناة ثم موحدة وزن عظيمة وجمعها كتائب هي الجيش المجتمع الذى لا يتفرق ، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لم أنتم مجتمع الاسلام . **قوله** (وأنتم مشر) في رواية الكشميهنى د معاشر . **قوله** (رهط) أى قليل ، وقد تقدم أنه يقال للشجرة فشا دونها ، زاد ابن وهب في روايته د منا ، وكذا لمعمر ، وهو برفع الاشكال ، فانه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أى أنتم بالنسبة اليينا قليل ، لأن عددا لا يفسد في المواطن النبوية التي مضطبت كانوا دائما أكثر من عدد المهاجرين ، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلما قبل فتح مكة وهو المنتصد ، وإلا فلو أريد عموم من كان من غير الانصار لكانوا أضافا أضاف الانصار . **قوله** (وقد دفت دافسة من قومكم) بالدال المهملة والفاء أى عدد قليل ، وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة . **قوله** (يخرزلونا) بخاء معجمة وزاى أى يقطعوننا عن الأمر وينزفوننا به ديننا ، وقال أبو

زيد : خرجت من حاجته هوناً عنها ، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأمر . **قوله** (وأن يحضنونا) بجماء مبهمة وضاد معجمة ، ووقع في رواية المستمل ، أي يفرجونا ، قاله أبو عبيد ، وهو كما يقال حضننا واحتضننا من الأمر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ، ووقع في رواية أبي علي بن الحسن ، ويحضرنا ، بمثابة قول الصادق عليه السلام ، ومثله للكشعبي لكن بعض الخاء بزي ، وهي بمعنى الاتطاع والاستئصال ، وفي رواية سفيان عند الزوار ، ويحضرنا بالأمر أو يستأثرون بالأمر دوننا ، وفي رواية أبي بكر الحنفي عن مالك عند الدارقطني ، ويحضرنا معناه معجزة ثم جاء ، والروايات كلها متفقة على أن قوله ، فإذا لم يخ ، بقية كلام خطيب الأنصار ، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله ، وقد دفت دافعة من قومك ، قال عمر فإذا لم يريدون الخ ، وزيادة قوله هنا ، قال عمر ، خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ، وبدل له قول عمر ، فلما سكك ، وحل ذلك شرعه الخطابي فقال : قوله ، ودعه أي أن عدكم قليل بالإضافة للأنصار ، وقوله ، دفت دافعة من قومك ، يريد أنكم قوم طرأة هرباء أقبلتم من مكة علينا ثم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا . **قوله** (فلما سكك) أي خطيب الأنصار ، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يعمروا الأنصار من أمر يعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معهما . **قوله** (أردت أن أنكمم وكنيت قد زورت) برأي ثم رآه أي هيات وحسنت ، وفي رواية مالك ، ورويت ، برأه ورواها ثيبة ثم تخانة ما كنة من الزوية ضد اللبديه ، ويؤيده قول عمر بعد ، فأت ترك كنة ، وفي رواية مالك ، ما ترك من كنة أعجبني في رويتي إلا قالها في بديته ، وفي حديث عائشة ، ولكن عمر يقول : والله ما أردت لذلك إلا أني قد هيات كلاماً قد أعجبني خديت أن لا يبلغه أبو بكر ، **قوله** (هل رسلك) بكسر الراء وسكون الميملة ويجوز الفتح أي هل مهلك بفتحهم . وقد تقدم بيانه في الاعتكاف ، وفي حديث عائشة المأخوذ في مناقب أبي بكر ، وأما سكك أبو بكر ، **قوله** (أن أقضيه) يعني ثم ضاد معجمتين ثم موحدة ، وفي رواية الكشعبي بهم ملتهن ثم باء آخر الحروف . **قوله** (فكان هو أحلم مني وأوفر) في حديث عائشة ، فنكلم أبلغ الناس . **قوله** (ما ذكرتكم ليكم من خير فأنتم له أهل) زاد ابن اسحق في روايته عن الزهري ، وأنا والله يا معشر الأنصار ما أنكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حقكم الواجب علينا . **قوله** (ولن يعرف) بعض أوله على البناء للجهول . وفي رواية مالك ، ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحلي من قريش ، وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق ، قد عرفتم أن هذا الحلي من قريش بمنزلة من العرب ليس بها فهم ، وأن العرب لا يجتمع إلا على رجل منهم ، فاتفقوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام . **قوله** (ثم أوسط العرب) في رواية الكشعبي ، هو ، بدل هم ، والاول أوجه ، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحد أخرجه من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، الأنتم من قريش ، وستة الكلام على ذلك هناك ، وسيأتي القول في حكمة ، في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين) زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا ، فأخذ بيدي ويهدى أبي حنيفة بن الجراح ، وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر . **قوله** (فقال قائل الأنصار) في رواية الكشعبي ، من الأنصار ، وكذا في رواية مالك ، وقد سماه سفيان في روايته عند الزوار فقال ، حباب بن المنذر ، لكنه من هذه الطريق مدوج فقد بين مالك في روايته عن الزهري

أن الذي سماه سعيد بن المسيب فقال : قال ابن شهاب فأخبرني سعيد بن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذي قال :
 أنا جدي بها المحسك ، وتقدم موصولا في حديث عائشة : فقال أبو بكر : نحن الأمراء ، وأنتم الوزراء . فقال
 الحباب بن المنذر : لا والله لا نفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، وتقدم نفسه المرحب والمحسك هناك ، وهكذا سائر
 ما يتعلق ببيعة أبي بكر المذكورة مشروحا ، وزاد اسحق بن العطار هناك : فقلت لما كنت مامعنا ، قال : كأنه يقول
 أنا داهيتا ، وهو تفسير معنى ، زاد سيفان في روايته هنا : والآن أعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة ، فقلت :
 إنه لا يصلح سيفان في غمد واحد ، ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة ، فقال : قال قتادة قال عمر : لا يصلح
 سيفان في غمد واحد ، ولكن منا الأمراء ومنكم الوزراء ، ووقع عند ابن سعد بسند صحيح من مرسل القاسم بن
 محمد قال : اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد ، فأنام أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، فقام الحباب بن المنذر وكان
 بدريا فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فأنام والله ما نفلس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يلها أقوام قتلنا آباءهم
 وإخوانهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فمت إن استطعت ، قال الحطائي : الحامل للقاتل : منا أمير ومنكم أمير ، أن
 العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم إلا لمن يكون منهم ، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمارة في الإسلام واختصاص
 ذلك بقریش فلما بلغه أمسك عن قوله وباع هو وقومه أبا بكر . **قوله** (حتى فرقت) بفتح الفاء وكسر الراء ثم
 قاف من الفرق بفتحين وهو الخوف ، وفي رواية ماله حتى خفت ، وفي رواية جوربة حتى أشفقنا
 الاختلاف ، ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في « الزهريات » بسند صحيح عنه حدثني
 عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس عن عمر قال : قلت يا معشر الأنصار إن أول الناس
 بنى الله ثانی اثنين إذ هما في الفار ، ثم أخذت بيده ، ووقع في حديث ابن مسعود عند أحمد والنسائي من طريق
 طاعم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يا معشر الأنصار ، أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ أسرا أبا بكر لئن يؤم
 بالناس ، فأبكم تعذيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعم ذباه أن نعذب أبا بكر ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث
 سالم بن عبيد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضا ، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الاسماعيلي في مسند
 عمر بلفظ : فأبكم يجترى أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أيذا ، وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الزملي وحسنه
 وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال : قال أبو بكر : أستم أحق الناس بهذا الأمر ؟ أستم أول من
 أسلم ؟ أستم صاحب كذا . **قوله** (فبايعته وبايعه المهاجرون) فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه
 حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المنقولة في
 توهمهم ، لكن ظهر من قول عمر وبايعه المهاجرون ، بعد قوله وبايعته ، أنه حضر معهم جمع من المهاجرين ،
 فكأنهم تلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الأنصار ، فلما بايع عمر أبا بكر وبايعه من حضر من المهاجرين
 هل ذلك بايعه الأنصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره . **قوله** (ثم بايعته الأنصار) في رواية
 ابن اسحق المذكورة قريبا ثم أخذت بيده ويدني رجل من الأنصار فضرب هل يده قبل أن أضرب هل يده ، ثم
 ضربت هل يده ، فتتابع الناس ، والرجل المذكور بشير بن سعد والد الثمان . **قوله** (وتزونا) بنـون وزاي
 مفتوحة أي وتبنا . **قوله** (فقلت : قتل الله سعد بن عباد) تقدم بيانه في شرح حديث طائفة من مناقب أبي بكر ،
 وسيأتي في الأحكام من رجا ، آخر عن الزهري قال : أخبرني أس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم

توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم ، فنص قصة البيعة العامة ، وبأني شرحها هناك . قوله (وإنا واه
ما وجدنا فيما حضرنا) بصيغة الفعل الماضي . قوله (من أمر) في موضع المفعول أي حضرنا في تلك الحالة أموراً
فأوجدنا فيما أوفى من سابقه أبي بكر ، والأمر الذي حضرنا حينئذ الاشتغال بالمهاجرة واستيعاب من يكون
أهل لذلك ، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجديد النبي ﷺ ردفه ، وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة
اشار به ، بل تحليل عمر يرشد الى المعنى فيما يتعلق بالاستخلاف . قوله (فاما بايعنا) في رواية الكشي
بمناة وبمد الالف واحدة . قوله (على ما نرضى) في رواية مالك ، على ما لا نرضى ، وهو الوجه ، وبقية
الكلام ترشد الى ذلك . قوله (فن بايع رجلاً) في رواية مالك فن تابع رجلاً . قوله (فلا يتابع هو ولا الذي
بايعه) في رواية معمر من وجه آخر عن عمر ، من دعي الى إمارة من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل ، وفي هذا
الحديث من الفوائد غير ما تقدم أخذه العلم عن أهله وإن صغرت سن المأخوذ عنه عن الأخذ ، وكذلك لو نقص قدره
عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يردع هذه غير أهله ، ولا يحدث به إلا من يمهله ، ولا يحدث القليل الفهم بما
لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخفى منه وقوع أمر فيه إفساد للجماعة ولا يعد ذلك من التهمة
المذكومة ، لكن محل ذلك أن يجهه صوغاً له وجهاً له بين المصلحتين ، ولعل الواقع في هذه القصة كان كذلك واكتفى
هو بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذي قال ذلك ولا من قيل عنه ، وبني المذهب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص
من الأنصار فقال : إن في ذلك مخالفة لأول أبي بكر ، أن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ،
قال المعروف هو الشيء الذي لا يجوز خلافه . قلت : والذي يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إنما هو على من
أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ، ولم يتعرض لكونه قريشياً أو لا : وفيه أن العظيم يحتمل في حقه
من الأمور المباحة ما لا يحتمل في حق غيره ، لقول عمر ، وليس فيكم من تمد اليه الأهناك مثل أبي بكر ، أي فلا
يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يصف بمثل صفة أبي
بكر . قال المذهب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قريش ، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه ﷺ أوصى من ولي أمر
المسلمين بالأنصار ، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم في الخلافة ، كذا قال ، وفيه نظر سباني بيانه عند شرح
باب الأمراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة اذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها
الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العربي : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جاز
يعلم قطعا أنه من حرام ، ويسمى قياس الدلالة كالذئبان على النار ، وبمكره عليه احتمال أن يكون الوطء من شهوة
وقال ابن القاسم : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها ، وقال الشافعي والكوفيون : لا حد عليها إلا
بينة أو إقرار . وحجة مالك قول عمر في خطبته ولم ينكرها أحد ، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ
قال المازري في تصديق المرأة الخلية إذا ظهر بها حل فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شهوة أم يجب عليها الحد
لحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن عمر في هذه قضايا أنه درأ الحد بدعوى الإكراه ونحوه ، ثم ساق
من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزلال بن سبرة قال : إنا لمح عمر يمي فإذا بأسرة حبلى مضطمة بركي ،
فسأله فقالت : اني نقيلة الرأس فتممت بالليل أصلي ثم نمت فاستيقظت إلا ورجل قد ركبتني ومضى فا أدري من
هو ، قال فدرا عما الحد ، وجمع بعضهم بأن من عرف منها غائب للصدق في دعوى الإكراه قبل منها ، وأما

المروفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قربته معها على الإكراه فلا ولا سيما ان كانت متممة ، وحل الثاني يدل قوله ، أو كان الجبل ، واستنبت منه الباجي أن من وطئ في غير الفرج قد دخل مأواه فيه فادعى المراد أن الولد منه لا يقبل ولا يباحق به إذا لم يترف به ، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم دلى جبل لجواز مثل ذلك ، وعكسه غيره فقال : هذا يقتضى أن لا يجب على الجبل بمجرد الجبل حد لاحتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور ، وأجلب الطحاوى أن المستند من قول عمر د الرجم حتى على من ذى ، أن الجبل إذا كان من ذى وجب فيه الرجم وهو كذلك ، ولكن لابد من ثبوت كونه من ذى ، ولا ترجم بمجرد الجبل مع قيام الاحتمال فيه ، لأن عمر لما أتى بالمرأة الجبل وقالوا انها زنت وهي تبكى فمالها ما يبكيك فأخبرت أن رجلا ركبها وهي فائمة فذرا عنها الحد بذلك . قلت : ولا يخفى نكاته ، فان عمر قابل الجبل بالاعتراف ، وقسم الشيء لا يكون قدسه ، وإنما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الجبل قيام الاحتمال بأنه ليس من ذى محقق ، وأن الحد يدفع بالبدية والله أعلم . وفيه أن من أطلع على أمر يريد الإمام أن يحسنه فله أن يبينه غيره عليه إجمالا ليسكون إذا سمعه على بصيرة ، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد . وإنما أنكر سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أوامر الشرع قد استقرت ، فهما أحث بعد ذلك إنما يكون تقريرا عليها ، وإنما سكوت ابن عباس عن بيان ذلك له لعله بأنه سيجمع ذلك من عمر على الفور . وفيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمرا وكل في أشار به رجحان على ما أورده الإمام ، واستدل به على أن أهل المدينة مخدوعون بالعلم والفهم لانتفاء عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك ، كذا قال المذهب فيما حكاه ابن بطال وأقره ، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ، ويطعن على جهم من ضاعا من ذلك ، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد . وفيه الحجة على تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحسن تدبرهم على عدم التبليغ إلا ان كان يورده بلفظه ولا ينصرف فيه . وأشار المذهب الى أن مناسبة إيراد عمر حديثه لا ترجحوا عن آبائكم ، وحديث الرجم من جهة أنه أشار الى أنه لا ينبغي لاحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة ، ولا يتصور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه ، كما يقطع الذي قال د لو مات عمر بايعت فلانا ، لما لم يجد شرط من يصلح للإمامة منصوصا عليه في الكتاب ففاس ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق ، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه ، فقدم عمر أمة الرجم وأمة النبي عن الرغبة عن الآباء ولما منصوصين في الكتاب لانتروا ن كانا ما أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما ، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم من أطلع على ذلك ، والا فلا يصل أن كل شيء نسخ تلاوته نسخ حكمه ، وفي قوله د أخشى إن طال بالناس زمان ، إشارة الى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل الى التأويل بغير علم ، وأما الحديث الآخر وهو د لا تروني ، ففيه إشارة الى تعليمهم ما يخفى عليهم جهله ، وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف ، وكذا منع النص بطريق الأولى ، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف الى القرآن ما ليس منه فاطراح بعضه أشد ، قال : وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كابن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقية تلك الروايات تنقل لاعل أنها ثبتت في المصحف . وفيه دليل

على أن من غشى من قوم فتنة وأن لا يجبروا إلى امتثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم بغيرهم عليهم الحاجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبد الله قال : اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا : انطلقوا بنا إلى إخواننا الأنصار ، فقالوا منا أمير ومثكم أمير ، فقال عمر فسيحان في عهد إذا لا يصلحان ، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال : من له هذه الثلاثة إذا يقول لصاحبه (لا تحزن إن الله معنا) ؟ من صاحبه إذا دعا في النار ، من هيا ؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجلها . وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع ويضع من هو دونه على نفسه أديا وفرارا من تركية نفسه ، ويدل عليه أن عمر لما قال له أبسط يدك لم يمتنع . وفيه أنه لا يكون للسليخ أكثر من إمام . وفيه جواز الدعاء على من غشى في بقاءه فتنة ، واستدل به على أن من قذف غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقدوف لأن له أن يعفو عنه فادع أو يرد السر . وفيه أن على الإمام إن غشى من قوم الوفورح في محذور أن يأثمهم فيحظرهم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم ، وتمسك بعض الشيعة بقول أبي بكر وقد رضى اسم أحد هذين الرجلين ، بأنه لم يكن يعتد وجوب إمامته ولا استحفاظه للخلافة ، والجواب من أوجه : أحدها أن ذلك كان تواضعا منه ، والثاني لتجويزه امامة المفضل مع وجود الفاضل ، وإن كان من الحق له أنه أن يتبرع لغيره . الثالث أنه علم أن كلا منهما لا يرضى أن يتقدمه فأراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصرافهما ، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان إذا ذلك غائبا في جهاد أهل الشام متغابلا بفتحهما ، وقد دل قول عمر ، لأن أقدم فتنضرب عنق الخ . على صحة الاحتمال المذكور . وفيه إشارة في الرأي على الإمام بالمصلحة العامة بما يدفع عموما أو خصوصا وإن لم يستشره ، ورجوعه إليه عند وضوح الصواب . واستدل بقول أبي بكر وأحد هذين الرجلين ، أن شرط الإمام أن يكون واحدا ، وقد ثبت النص الصحيح في حديث مسلم . إذا بايعوا لخليفين قاتلوا الآخر منهما ، وإن كانت بعضهم أولا بالخلف والأهراض منه فيصير كمن قتل . وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقتلوه أي اجهلوه كمن قتل

٣٣ - **باب** المبكران يجعلان ويؤمنان (للزانية) وللزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ؛ وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين . الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين) قال ابن عبيدة : رأفة في إقامة الحد .

٦٨٣١ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « عن زيد بن خالد الجهني قال : سمعت النبي ﷺ يأمر فممن زنى ولم يحصن جلدة مائة وتغريب عام »

٦٨٣٢ - قال ابن شهاب « وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرب ، ثم لم يزل تلك السنة »

٦٨٣٣ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي

هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قضى 'فمين زنى' ولم يحصن بنى عامر وبأقامة الجلد عليه .

قوله (باب البكران يجلدان وينفيان) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاده والنيان يجلدان ويرجمان ، وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ «والثنيان يرجمان» والذان بلغا سنا يجلدان ثم يرجمان ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن مسروق «والبكران يجلدان وينفيان» ، والثنيان يرجمان ولا يجلدان ، والثنيان يجلدان ثم يرجمان ، ورجاله رجال أصحح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في «باب رجم المحصن» ونقل محمد بن نصر في «كتاب الإجماع» الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين ، ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف ، وادعى العلحاوي أنه منسوخ ، وسأذكره في «باب لا تغريب على الأمة ولا تنفي» . واختلف القائلون بالغريب فقال الهانبي والثوري وداود والطبري بالتعميم ، وفي قول للشافعي لا يغني الرقيق ، ونخص الأوزاعي النفي بالذكورية ، وبه قال مالك وقيدته بالحرية ، وبه قال إسحق . وعن أحد روايتان . واحتج من شرط الحرية بأن في نفي العبد عقوبة لما لم يكن له منفعته مدة نفيه ، ونصرف الشرع يقتضي أن لا يعاقب إلا الهانبي ، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد . وقال ابن المنذر : أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال : إن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو المبيح لكتاب الله . وشغل عمر بذلك على رمس الناس ، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم يشكروه أحد فكان اجتماع ، واختلف في المسافة التي ينفي إليها : فقيل هو إلى وأى الأمام ، وقيل يشترط مسافة القصر ، وقيل إلى ثلاثة أيام ، وقيل إلى يومين ، وقيل يوم وليلة ، وقيل من عمل إلى عمل ، وقيل إلى ميل ، وقيل إلى ما ينطاق عليه اسم نفي وشرط المالكية الحبس في المسكان الذي ينفي إليه ، وسيأتي البحث فيه في باب «لا تغريب على الأمة ولا نفي» ، ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلاً بأن نفى الأمة سائط بقوله «يجمعها» كما سيأتي تقريره قال : وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرية لأنها في معناها ، ويتأكد بحديث «لا تصافر المرأة إلا مع ذي محرم» قال : وإذا انتفى أن يكون على النساء نفي انتفى أن يكون على الرجال ، كذا قال وهو مبني على أن العموم إذا سقط خص الاستدلال به ، وهو مذهب ضعیف جداً . قوله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية) كذا لا يذو ، وساق في رواية كريمة إلى قوله (المؤمنین) والمراد بذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله ، وقام الإجماع من يعتمد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن ، وقد تقدم بيان المحصن في «باب رجم المحصن» ، واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص بالظاهر لقوله في حديث اللعان «البيضة وإلا جلد في ظهرك» ، وقال غيره : يفرق على الأعضاء ويتقن الوجه والراس ، ويجلد في الزنا والشرب والتزوير قهراً مجرداً ، والمرأة قاعدة ، وفي القذف وعليه ثياب . وقال أحمد وإسحق وأبو ثور : لا يجرّد أحد في الحد ، وليس في الآية للنفي ذكر فتمسك به الحنفية فقالوا : لا يزداد على القرآن بخبر الواحد ، والمجرب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن عمل به من الصحابة ، وقد عملوا بماله بل هو منه كنفنض الوضوء بالقمصة وجواز الوضوء بالنظير وغير ذلك مما ليس في القرآن ، وقد أخرج مسلم من حديث عباد بن الصامت مرفوعاً «خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : كنت مع بسن في البيوت إن ماتت ماتت وإن عاشت عاشت : لما نزل (والزاني

يأمن الفاحشة من نسائك فاستشهدوا بيمين أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا (حتى نزلت (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) . قوله (قال ابن عيينة رافة في إقامة الحد) كذا للاكثر وسط وفي بعضهم ولبعضهم وابن عليه ، بلام وتحتانية ثقيلة وعليه جرى ابن بطال والاول المعتمد ، وقد ذكر مغلطاي في شرحه أنه وآء في تفسير سفيان بن عيينة . قلت : ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد د بقام ولا بطل ، والمراد بتطيل الحد تركه أصلا أو نفسه عددا ومعنى ، وقوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة) نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد ، وعن اسحق اثنتين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن مالك والشافعي أربعة ، وعن ربيعة مازاد عليها ، وعن الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيد عن مجاهد أذا ما رجل ، وعن محمد بن كعب في قوله (ان نفث عن طائفة منكم) قال : هو رجل واحد ، وعن عطاء اثنان ، وعن الزهري ثلاثة ، وسيأتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) . قوله (عبد العزيز) هو ابن أبي سلة الماجشون . قوله (عن زيد ابن عاكف) هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله د بأسر فيمن زنى ولم يحسن جلد مائة تغريب عام ، ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصر لما حدث به عبد العزيز ، وقوله د جلد مائة ، بالنصب على نزع الخافض . ووقع في رواية الثمامة من طريق عبد الرحمن بن مدي عن عبد العزيز بلفظ د سمعت رسول الله ﷺ بأسر فيمن زنى ولم يحسن جلد مائة وتغريب عام ، وقوله د قال ابن شهاب ، هو موصول بالسند المذكور . قوله (أن عمر بن الخطاب) هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر ، لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما د أن النبي ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ، أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه ، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر روه عنه موقوفا على أبي بكر وعمر . قوله (غرب ثم لم نزل تلك السنة) زاد عبد الزاق في روايته عن مالك د حتى غرب مروان ، ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة . قوله في رواية الليث (عن عقيل) ووقع عند الاسماعيل في رواية حجاج بن محمد عن الليث د حدثني عقيل . قوله (عن سعيد بن المسيب) هكذا خالف عقيل عبد العزيز ابن أبي سلة في شيخ الزهري فإن كان هذا المتن مختصرا من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فإن شيخه عديم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب ، وإن كان حديثا آخر فالراجح قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز ، لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر موافقا لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بمهمة ثم جهم مصنف ابن المثنى عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين على الولا حديث زيد بن عاكف من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه ، وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه حله الحديث عن جماعة بالفاظ مختلفة . قوله (بنى طام وباقامة الحد عليه) وقع في رواية النسائي د أن بنى طام مع إقامة الحد عليه ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق حجاج بن محمد عن الليث ، وحرف أن البناء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد باقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجاهل لكونها بهذا القرآن ، وقد تملك بهذه الرواية د زعم أن النبي ﷺ تزيير وأنه ليس جزءا من

الحد ، وأجيب بأن الحديث يفسر بفضه بعضا ، وقد وقع التصريح في قصة العفيف من لفظ النبي ﷺ أن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو ظاهر في كون الشكل حده ، ولم يختلف حل رواية في لفظه ، فهو أجمع من حكاية الصحابي مع الاختلاف . وما يؤيد كون حديث الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تأبيه وصحاحيه أن الزيادة التي من عمر هند عهد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الاسماعيل ، قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر ، وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الامام وأن ذلك لا يتعبد . والذي تمحروا من هذا الاختلاف أن في حديث الباب اختصاراً من قصة العفيف وأن أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به منهما بتمامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار ، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم . وفي الحديث جواز الجمع بين الحد والتهمير خلافاً للحنفية إن أخذ بظاهر قوله . مع إقادة الحد ، وجواز الجمع بين الجلد والثني في حق الزاني الذي لم يصحن خلافاً لهم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد . واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه الثني منسوخ بآية النور لأن فيها الجلد بذور نفي ، وتعمد بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ ، وبأن العكس أقرب ، فإن آية الجلد مطلقة في حق كل زان يخص منها في حديث عبادة الثيب ، ولا يلزم من خلو آية النور من الثني عدم مشروعيتها كما لم يلزم من خلوها من الرجم ذلك ، ومن الحجج القوية أن قصة العفيف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي متقدمة على قصة العفيف لأن أبا هريرة حضرها وإنما ماخر بعد قصة الإفك بزمان

٣٣ - باب نفي أهل المعاصي والخنثيين

٦٨٣٤ - **عنه** مسلم بن إبراهيم حدثنا هشامٌ حدثنا يحيى عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن النبي ﷺ الخنثيين من الرجال والمترجلات من النساء وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرج فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً

قوله (باب نفي أهل المعاصي والخنثيين) كأنه أراد الرد على من أنكر النبي على غير المحارب فيبين أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيه أني كبيرة بطريق الأولى ، وقد تقدم ضبط المختص في باب ما ينهى من دخول المشبهين بالنساء على المرأة ، في أواخر النكاح . **قوله** (هشام) هو الدستواي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب ألقباس في باب إخراج المشبهين بالنساء من البيوت ، مع بقية شرحه . **قوله** (وأخرج عمر فلاناً) سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر ، وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله ، وقال أخرجه من بيوتكم وأخرجوا فلاناً ولاناً يعني الخنثيين ، وتقدم في الباب عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر هنا ، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وغيره عن هشام ، وذكرت هناك اسم من نفاه النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر ، ثم وقعت في كتاب المفريه لأبي الحسن المدائني ، من طريق الوليد بن سعيد قال : سمع عمر قرماً يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة ، فدعا به فقال : أنت لعمرى ، فأخرج من المدينة

فقال : إن كنت تخرجني قال البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج ، وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة ، وساق قصة جمعة السلمي وأنه كان يخرج مع النساء إلى البقيع ويتحدث إليهن حتى كتب بعض النساء إلى عمر يشكو ذلك فأخرجه ، وعن مسعدة بن عمار عن اسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدي ومولى مزينة كانا يحسبان الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر ، ثم ذكر عدة قصص لمهم ومعين ، فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء . قال ابن بطال : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزائي إلى أن الثاني إذا شرع في حق من أتى معصية لاحد فيها بلان يشرع في حق من أتى مافيه حد أولى ، فتأكد السنة الثابتة بالقياس ليرد به على من عارض السنة بالقياس ، فإذا عارض القياسان بقيت السنة بلا معارض . واستدل به على أن المراد بالخذنين المقتديون بالنساء لا من يؤتى ، فإن ذلك حده الرجم ، ومن وجب رجه لا ينفى ، وتعقب بأن حده مختلف فيه ، والأكثر أن حكم الزائي ، فإن ثبت عليه جلد ونفى ، لأنه لا يتصور فيه الإحصان ، وإن كان يتبدى فقط ، وقبل أن في الترجمة إشارة إلى ضعف القول الصائر إلى رجم الفاعل والمفعول به وأن هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا الثاني ، وفي هذا نظر لأنه لم يثبت عن أحد من أخرجهم النبي ﷺ أنه كان يؤتى ، وقد أخرج أبو داود من طريق أبي هاشم عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقالوا : ما بال هذا ؟ قيل يقتبه بالنساء ، فأمر به فتى إلى النقيع ، يعني بالنون والله أعلم

٣٤ - باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه

٦٨٣٥ ، ٦٨٣٦ - حدثنا عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن أبي هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس فقال : يا رسول الله أقض بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق ، أقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني كان حسيفاً على هذا فزني بأمرأته فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأفندت بمائة من لاقتم ووليدة ، ثم سألت أهل الللم فزعموا أن ما علي ابني جلد مائة وتغريب عام . فقال : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما اللقم والوليدة فردت عليك ، وعلي ابنك جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس فاغد على امرأة هذا فارجمها ، فغد أنيس فرجمها ،

قوله (باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه) قال الكرماني : في هذا التركيب قلبي ، وكان الأولى أن يبدل لفظ وغير ، بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ ، وقال ابن بطال : قد ترجم بعد ، يعني في آخر أبواب الحدود هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ، ومعنى الترجمةين واحد ، كذا قال ، ويظهر لي أن بينهما تبايناً من جهة أن قوله في الأولى غائباً عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحد ، وفي الآخر حال من الذي يقيم عليه الحد . ثم ذكر حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العفيف ، وقد مضى شرحه مستوفى قريباً . وقوله في هذه الرواية ، فقام خصمه فقال : صدق ، أقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني ، قال الكرماني : القائل هو الأعرابي لا خصمه ، لأنه وقع في كتاب الصلح ، جاء أعرابي فقال يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال : صدق أقض بيننا بكتاب الله ، فقال الأعرابي : إن ابني كان حسيفاً . قلت : بل الذي قال أقض بيننا هو

والد العسيف ، في الرواية الماضية قريباً في باب الاعتراف بالزنا ، فقام خصمه وكان أفعه منه فقال : افض بيئنا بكتاب الله وأذن لي الخ . هذه رواية سبيان بن عينة ورافقه الجمهور ، فتقدمت رواية مالك في الإيمان والذود ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعمرو وساقه على لفظ الليث ، ومع ذلك فالاختلاف في هذا هل ابن أبي ذئب ، فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح ، فأروى له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم بن أبي إياس وهنا حاصم بن علي ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب فوافق حاصم بن علي وهذا هو المعتمد ، وإن قوله في رواية آدم ، فقال الأعرابي ، زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفاً بهذا الوصف ، وليس ذلك ببعيد ، والله أعلم

٣٥ - باب قوله الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات للمؤمنات فما ملكتم إيمانكم من فتيانكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض ، فأنكحوهن باذن أهلهن) وأقوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فإذا أحسن فإن أنين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العنت منكم ، وأن تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم

قوله باب قوله الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية) كذا لا يذو وساق في رواية كريمة إلى قوله (والله غفور رحيم) قال الواحدى قرئ (المحصنات) في القرآن بكسر الصاد ونصبها إلا في قوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكتم إيمانكم) فبالفتح جزماً ، وقرئ (فإذا أحسن) بالهمز وبالفتح ، فبالهمز معناه التزويج وبالفتح معناه الإسلام ، وقال غيره : اختاف في احصان الأمة ، فقال الأكثر احصانها التزويج ، وقيل العنت ، وهن ابن عباس وطائفة احصانها التزويج ، وأمره أبو عبيد وإسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى (من فتيانكم المؤمنات) فيبيد أن يقول بعده فإذا أسلمن ، قال : فإن كان المراد التزويج كان مفهوماً أنها قبل أن تزوج لا يجب عليها الحد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تزوج ، وبه قال جماعة من التابعين ، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهو وجه للأافعية ، واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس : ليس على الأمة حد حتى تحسن ، وسنده حسن لكن اختلف في رفقه ووقفه والأرجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره ، وادعى ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ، أنه منسوخ بحديث الباب ، وتعقب بأن النسخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم ، وقد عارضه حديث علي : أقيموا الحدود على أوقاصكم من أحسن منهم ومن لم يحسن ، واختلف أيضاً في رفقه ووقفه ، والأرجح أنه موقوف ، لكن سيافه في مسلم يدل على رفقه فالتسليم به أقوى ، وإذا حمل الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد ، وقال غيره التقييد بالإحصان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فآخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في آكل حالها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد

وان لم تحصن . **قوله** (غير مسالجات زواني ، ولا متخذات أخدان أخلاء) يفتح المدة وكسر المجمة والقشيد جمع خليل ، وهذا التفسير ثبت في رواية المستمل وحده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طاحه عن ابن عباس مثله ، والمسالجات جمع مسالجة مأخوذة من السقاخ وهو من أسماء الزنا ، والاختدان جمع خدع بكسر أوله وسكون ثمانية وهو الخدين والمراد به الصاحب ، قال الراغب : وأكثر ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشهوة ، وأما قول الشاعر في المدح (خدين المعالي) فهو استعارة . قلت : والنكتة فيه أنه جملة يشتهى معالي الأمور كما يشتهى غيره الصورة الجميلة لجملة خدينا لها . وقال غيره : الخدين الخليل في السر

باب إذا زنت الأمة

٦٨٣٧ ، ٦٨٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مثل من الأمة إذا زنت ولم تحصن قال : إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ولو بضفير ، قال ابن شهاب :

لا أدرى بعد الثالثة أو الرابعة

قوله (باب إذا زنت الأمة) أي ما يكون حكمها ؟ وسقطت هذه الترجمة للاضطراب ، وجرى على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها ، ولكن صرح الاسماعيلي بأن الباب الذي قبلها لا حديث فيه ، وقد تقدم الجواب عن نظيره وأنه إما أن يكون أخل بياضا في المسودة فصدته النساخ بعده ، وإما أن يكون اكتفى بالآية وتأويلها عن الحديث المرفوع ، وهذا هو الأقرب لبكثرة وجود مثله في الكتاب . **قوله** (عن أبي هريرة وزيد بن خالد) سبق التلبية في شرح قصة العفيف على أن الزبيدي ويونس زادا في روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شبل بن خليل أو ابن حامد ، وتقدم بيانه مفصلا . **قوله** (سئل عن الأمة) في رواية حميد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة (أني رجل النبي ﷺ فقال : إن جارتي زنت فتبين زناها ، قال : اجلدوها ، ولم أنف على اسم هذا الرجل . **قوله** (إذا زنت ولم تحصن) تقدم القول في المراد بهذا الاحصان ، قال ابن بطال : دعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث (ولم تحصن) غير مالك ، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك ، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه . قلت : رواية يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها (ولم تحصن) وزادها النسائي في روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ (سئل عن الأمة تزني قبل أن تحصن) وكذا هند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة وعبد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة ، وقد رواه عن ابن شهاب أيضا صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع في باب بيع المدبر ، وكذا أخرجهما مسلم والنسائي ، ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدوئها وسيأتي قريباً أيضا ، وعلى تقدير أن مالكا انفرد بها فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة ، وقد سبق الجواب عن مفهومها . **قوله** (قال إن زنت فاجلدوها) قيل أعاد الزنا في الجواب غير مقيد بالأحصان لتلبية على أنه لا أثر له وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزنا ، ومعنى (اجلدوها) الحد اللاتق بها للمبين في الآية وهو نصف ما على الحرة ، وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة : فليجلدها الحد

والخطاب في اجلدها بان يملك الأمة ، فاستدل به على أن السيد يقيم المدة على من يملكه من جارية وعبد ، أما المجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق ، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الاراء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية ، ومن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا أحد الوفا ، واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن يسار قال : كان أبو عبد الله رجلاً من الضعفاء يقول : الزكاة والحدود والنفق والجمعة إلى السلطان ، قال الطحاوي لا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، وتعبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة ، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعي ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر ، في الأمة إذا زنت ولا زوج لها يحدّها سيدها ، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام ، وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبداً سيدها فأمرها إلى السيد ، واستثنى مالك القطع في السرقة ، وهو وجه الشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب ، واحتج للمالكية بأن في القطع مثلاً فلا يؤمّن السيد أن يريد أن يثمل بعبد ، فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فبدى عليه السرقة لئلا يبتق فيمنع من مباشرة القطع سداً للذريعة ، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان صنفه البرقة علم السيد أو الأقرار ، بخلاف ما لو ثبت بالبينة فانه يجوز للسيد لفقد العلم المذكورة ، وحجة الجمهور حديث علي المشار إليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة ، وعند الشافعية خلاف في اشتراط أدلية السيد لذلك ، وتمسك من لم يعترض بأن سيده سبيل الاستصلاح فلا يفتقر الأدلية . وقال ابن حزم : يقيم السيد إلا إن كان كافراً ، واحتج بانهم لا يقرون إلا بالإقرار وفي أصله على إقامة الحد مناقاة لذلك . وقال ابن العربي : في قول مالك أن كانت الأمة ذات زوج لم يحدّها الإمام من أجل أن الزوج تعلّقاً بالفروج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد ، لكن حديث النبي ﷺ أول أن يتبع ، يعني حديث علي المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها ، وقد وقع في بعض طرقه من أحسن منهم ومن لم يحصن ، قوله (ثم يبعوها ولو بغير) بفتح الضاد المعجمة غير أمثلة ثم قال أي المضمور فصيل بمعنى مفعول ، زاد يونس وابن أبي الزهري والزيهدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي والضفيّر الحبلي ، وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها حماد بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه ، لكن خالف في الإسناد فقال : ان محمد بن مسلم حدثه أن عروة وحرّة حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : إذا زنت الأمة فأجلدها ، وقال في آخره : ولو بغير والضفيّر الحبلي ، وقوله والضفيّر الحبلي مدرج في هذا الحديث من قول الزهري عن ما بين في رواية القعنبي عن مالك عند مسلم وابن داود فقال في آخره : قال ابن شهاب والضفيّر الحبلي ، وكذلك ذكره الدارقطني في الموطآت منسوبة بجميع من روى الموطأ إلا ابن مديني فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً ، ومنهم من لم يذكر قوله والضفيّر الحبلي كما في رواية الباب . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالسند المذكور . قوله (لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة) لم يختلف في رواية مالك في هذا ، وكذلك في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة ، وكذلك في رواية يونس والزيهدي عن الزهري عند النسائي ، وكذلك في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه : ثم ان زنت فأجلدها ثم يبعوها ولو بغير بعد الثالثة أو الرابعة ، ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك ، وأدرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي ، والصواب التفصيل ، وأما

العك في الثالثة أو في الرابعة وقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند القرطبي ، فليجملها ثلاثا فإن حادت فليجمعها ، ومحمود في مرسل عكرمة عند أبي قرة بلفظ : وإذا زنت الرابعة يبيعها ، ووقع في رواية - سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي عليه - ثم إن زنت الثالثة فليجمعها ، وعصل الاختلاف هل يجلها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جمل ؟ والزواج الأول ويكون سكوت من سكك عنه فلم بأن الجمل لا يترك ولا يقرم البيع مقامه ، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجمل لأنه المحقق فيلغى العك ، والاحتياط على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله : ولو بعفمير ، أي جبل مضفور ، ووقع في رواية المقبري « ولو بجبل من شعر ، وأصل العفمير نسج الشعر وأدخال بعضه في بعض ومنه صفائر شعر الرأس للمرأة والرجل ، قبل لا يكون مضفورا إلا إن كان من ثلاث ، وقبل شرطه أن يكون هريضا وفيه نظر . وفي الحديث أن الوفا عيب يرد به الرقيق للامس بالخط من قيمة المرفوق إذا وجد منه الوفا ، كذا جزم به النووي تبعاً لغيره ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المصدود الأمر بالبيع ولو انقضت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجودي لا اعتباراً من حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من أصل القيمة . وفيه أن من زنى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه ، بخلاف من زنى مراراً فإنه يكتب في باقمة الحد عليه مرة واحدة على الراجح . وفيه الزجر عن مخالطة الفساق ومما شرعهم ولو كانوا من الأوثان إذا تكرروا زجرهم ولم يرتدوا ويقع الزجر باقمة الحد فيها شرع فيه الحد وبالتهرب فيها لا حد فيه . وفيه جواز دطف الأمر المتعاضى القندب على الأمر المتعاضى الوجوب لأن الأمر بالجمل واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لابي نور وأهل الظاهر ، وادعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ ، وعن حكاية ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت ، وقال ابن بطال : حل الفقهاء الأمر بالبيع على المحض على مساعدة من تكرروا منه الزنا ثلاثاً يظن بالعيد الرضا بذلك وما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا ، قال : وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يستعمل به ، وقد ثبت انتهى من إضافة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بجبل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر من معاينة من تكرروا منه ذلك ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالقيمة وإن كان بعضهم قد استدلل به على جواز بيع المطلق التصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يشغبان بمنه إلا أن قوله : ولو بجبل من شعر ، لا يراد به ظاهره وإنما ذكر المبالة كما وقع في حديث « من بنى الله مسجداً ولو كغصن نواة ، دلى أحد الأجوبة ، لأن قدر المخصص لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة ، ولو وقع ذلك في هدين لمركبة للبحر فلا يبيعها وإليه إلا بالقيمة ، ويحتمل أن يطرد لأن هيب الوفا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالنقصان فيما يشبه المال فيه عليه اقاضي عياض وهن تبعه ، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإضاؤه ولا يبرص به طالب الرغيب في الزيادة ، وليس المراد بيه بقيمة الجبل حقيقة ، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بحيب السلة لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالعيب حكاية ابن دقيق العيد ، وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإدلاء ، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى مع أن كل مؤمن حادور أن يرى أخيه ما يرى لنفسه ، ومن لازم البيع أن يراعى أخاه المؤمن على أن يقتنى مالا يرضى اقتنائه لنفسه ، وأجيب بأن العيب الذي باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الوان المألوف شاق ، ولجواز أن يقع الإذفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره ،

قال ابن العربي : يرجى عند تبديل المحل تبديل الحال ، ومن المعلوم أن الجاورة تأثيراً في الطاعة وفي المعصية ، قال النووي : وفيه أن الزاني إذا حد ثم زنى مرة أخرى كذا في الحديث ، فإذا زنى مرات ولم يجد فلا يلزمه إلا حد واحد . قلت : من قوله فإذا زنى ابتداء كلامه لتسكيل الفائدة والافليس في الحديث ما يدل عليه انبأنا ولا نقياً بخلاف الشئ الأول فإنه ظاهر ، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التنويرات إذا لم يقد مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة ، فلما تكرر ذلك ولم يقد عدل إلى ترك شرط إقامة على السيد وهو الملك ، ولذلك قال : يمهوما ، ولم يقل احدهما كلياً زنى ، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض لإمام الحرمين لشيء من ذلك فقال : إذا علم المعز في أن التأديب لا يحصل إلا بالاضرب المبرح فليترك لأن المبرح يهلك وليس له الإهلاك ، وغير المبرح لا يفيد ، قال الرازي : وهو مني على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير ، فإن قلنا يجب التعزير بالحد لتعزيره بغیر المبرح وإن لم يتجزأ . وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان ، وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب

٣٦ - باب لا يُثْرَبُ على الأمة إذا زنت ، ولا تُنْفَى

٦٨٣٩ - **رواه** عبد الله بن يوسف حدثنا العيث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : قال النبي ﷺ : إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ولا يُثْرَب ، ثم إن زنت فليجلدها ولا يُثْرَب ثم إن زنت الثالثة فليمهملها ولو جهل من شعر . تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قوله (باب لا يُثْرَب على الأمة إذا زنت ولا تُنْفَى) أما التثريب بشناه ثم مثله ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه . وقد جاء بإفظ دولاً بغيرها في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن الزنادي ، وأما النبي فاستنبطه من قوله فليمهملها ، لأن المقصود من التي الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع ، وقال ابن بطال : وجه الدلالة أنه قال فليجلدها ، وقال فليمهملها ، فدل على سقوط النبي لأن الذي ينفى لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآتي . قلت : وفيه نظر لجواز أن يتسله المشتري مملوك المنفعة مدة النبي ، أو ينفى بيعة لمن يتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجرد النبي ، وقال ابن العربي : تستثنى الأمة لثبوت حق السيد فيقدم على حق الله ، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والنفي فرع . قلت : وتماه أن يقال : روى حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه ثبوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد ، واستمر نفي العبد إذا لاحق السيد في الاستمتاع به ، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفي نفيه قطع حق السيد لأن عزم الأمر بنفي الزاني عارضه حرم تنهي المرأة عن السفر بغير المحرم ، وهذا خاص بالأماء من الرقيق دون الذكور ، وبه احتج من قال : لا يشرع نفي النساء مطلقاً كما تقدم في كتاب البكران بجلدان وينفيان ، واختلف من قال بنفي الرقيق ، فأدعي نصف سنة ، وفي وجه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة ، وفي ثالث لا نفي على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر . قوله (إذا زنت الأمة فتبين زناها) أي ظهر ، وشرط بمحضهم أن يظهر بالبيئة مراعاة لفظ تبين ، وقيل بكتفي في ذلك بطل السيد . قوله (فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية (فعلمين نصف ما عمل المحصنات من العذاب) ووقع في رواية لسان من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله . قوله (ولا

يُثَرَّبُ) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعمير، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد، وفى رواية سميد عن أبى هريرة عند عبد الرزاق ولا يعيرها ولا يفندھا قال ابن بطلان: يؤخذ منه أن كل من أقیم عليه الحد لا يعور بالتمنيف والوم وإنما يلقى ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتحذير والتخويف، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه. قلت: وقد تقدم قريباً نفيه عليه السلام عن سب الذى أقیم عليه حد آخر وقال لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيك، **قوله** (تابه اسماعيل بن أمية عن سميد عن أبى هريرة) يريد فى المتن لا فى السند، لأنه نقص منه قوله ومن أبيه، ورواية اسماعيل وصامم النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث، إلا أنه قال: فإن عادت فزنت فليبعها، والباقي سواء، ووافق الليث على زيادة قوله: ومن أبيه، ومحمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، ووافق اسماعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمري وندم وأبو بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي، ووقع فى رواية عبد الرحمن المذكور عن سميد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليل عنه عن الزهري عن حميد عن أبى هريرة أخرجه النسائي وقال إنه خطأ والصواب الأول، ووقع فى رواية حميد هذه بلفظ آخر قال: وأبى النبي عليه السلام رجل فقال: جاريك ذنت فتبين زناها، قال: أجلها خمسين، الحديث

٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زوّجوا ورُفِعوا إلى الإمام

٦٨٤٠ - **حديث** موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى عن الرّجَم فقال: رَجَمَ النَّبِيُّ عليه السلام، قلت: أَقْبَلَ لِلزُّورِ أم بعده؟ قال: لا أدري. تابعه على بن مسير وخالفه بن عبد الله والحارثي وعبيدة بن حميد عن الشيباني. وقال بعضهم: المائدة، والأول أصح.

٦٨٤١ - **حديث** اسماعيل بن عبد الله حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال: إن اليهود جاؤوا إلى رسول الله عليه السلام فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله عليه السلام: ما نجدون في التوراة في شأن الرّجَم؟ فقالوا: نقضهم ويُجلدون. قال عبد الله بن سلام: كذبتم، إن فيها الرّجَم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدكم يده على آية الرّجَم فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يده، فرفع يده، فاذا فيها آية الرّجَم، قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرّجَم، فأمر بهما رسول الله عليه السلام فرُجِمَا، فرأيت للرجل يحيى على المأزق يقيها الحجارة.

قوله (باب أحكام أهل الذمة) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية. **قوله** (وإحصانهم إذا زوا) بمعنى خلافاً لما قال أن من شروط الإحصان الإسلام. **قوله** (ورفعوا إلى الإمام) أى سواء جاؤوا إلى حاكم المسلمين ليحكمه أو رفعهم إليه غيرهم متمدياً عليهم خلافاً لمن قيد ذلك بالثبوت الأول كالحنفية وسأذكر ذلك مبسوطاً، وذكر فيه حديثين: الحديث الأول، **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيباني هو أبو اسحق سليمان. **قوله** (عن الرّجَم) أى رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن. **قوله** (فقال رجم النبي عليه السلام) كذا أطلق،

فقال السكراني : هذا بقتة لترجمة من حيث الاطلاق . قلت : والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة الى ماورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيل والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قال قلت هل رجم النبي ﷺ ؟ قال : نعم رجم يهوديا ويهودية . وسياق أحمد مختصر . **قوله** (أقبل النور ؟) أي سورة النور ، والمراد بالنباية الزول (قوله أم بعد) ؟ في رواية الكشي حتى د أم بعده . **قوله** (لا أدري) فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وتبشيره بحد . **قوله** (تابعه علي بن مسهر) قلت وصلها ابن أبي شعبة عنه عن الشيباني قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى ، فذكر مثله بلفظه قلت بعد سررة النور . **قوله** (وعالمه بن عبد الله) أي الطحان وعي هند المؤلف في « باب رجم المحسن » وقد تقدم لفظه . **قوله** (والحرابي) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي . **قوله** (وعبيدة) يفتح أوله ، وأبوه حميد بالتصغير ، ومتابعته وصلها الاسماعيل من رواية أبي نور وأحمد بن منيع قال حدثنا عبيدة بن حميد وجريرو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه قلت قبل النور أو بعدها . **قوله** (وقال بعضهم) أي بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه في مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الاسماعيل فقلت بعد سورة المائدة أو قبلها ؟ وكذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل . **قوله** (والاول أصح) أي في ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره نوح من ذكر اليهودي واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التي نزات بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم . الحديث الثاني ، **قوله** (عن نافع) في موطأ محمد بن الحسن وحده حدثنا نافع ، قاله الثارقي في المطاط . **قوله** (أن اليهود جاءوا الى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا) ذكر السهيلي عن ابن العربي (١) أن اسم المرأة بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السيب في ذلك من طريق الزهري وسمعت رجلا من مزينة من تبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا إلى هذا الثي فانه بهش بالتخفيف ، فأنفذنا مفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبي من أنبيائك . قال فأثروا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ماترى في رجل وامرأة زنيا منهم ، ونقل ابن العربي عن الطبري والنعلي عن المفسرين قالوا : انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكثانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن عازوراء فسألوا النبي ﷺ وكان رجلا وامرأة من اشراف أهل خيبر زنيا وامرأة بسرة ، وكانت خيبر حينئذ حربا فقال لهم أسألوه . فزّل جبريل صلى النبي ﷺ فقال : اجعل بينك وبينهم ابن صوريا ، فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة . أن أجبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت ، فذكر القصة وفيها د فقال أخرجوا إلى عبد الله بن صوريا الأعور ، قال ابن اسحق : ويقال أنهم أخرجوا معه أبا ياسر ابن أحطب ووهب بن جودا ، غخلا النبي ﷺ بأبن صوريا ، فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث البراء د مر على النبي ﷺ يهودي محمل مجلدود . فدعاهم فقال : هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، وهذا يخالف الاول من حيث أن فيه أنهم ابتدءوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ،

ويمكن الجمع بالتعدد بأن يكون الذبح سالوا عنها غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بأدورا جلدوه ثم بدا لهم فسالوا فانفق المرور بالمجلود في حال سؤالهم عن ذلك فأمرهم باحضارهما فوق موقع العلم عند الله ، وبؤيد الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس ، ان رجلا من اليهود أتوا النبي ﷺ ومعهم امرأة فقالوا : يا محمد ما أنزل عليك في الوثاء فنتجه أنهم جلدوا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضروا المرأة وذكروا القصة والسؤال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر ، ان النبي ﷺ أتى يهودى ويهودية ونسبا ، ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريبا وانظروا أحدهما ، وفي حديث عبد الله بن الحارث عند الزبارة ان اليهود أتوا يهوديين زنيا وقد أصعبنا . **قوله** (ماتجدون في التوراة في شأن الرجم) قال الباقى : يحتمل أن يكون علم بالوحى أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم ياحقه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بأخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليهل ما عندهم فيه ثم يعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى . **قوله** (فقالوا فنضجهم) بفتح أوله وثالثه من الضجعة . **قوله** (ويجلدون) وقع بيان الضجعة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد لفظ . قالوا فنضجهم وجوهما ، ونخزجها ، وفي رواية عبيد الله بن عمر : قالوا لسود وجوههما ونخممهما ونخالف بين وجوههما وبطاف يهما . وفي رواية عبد الله بن دينار : ان أصحابنا أخذوا تحميم الوجه والتجبية ، وفي حديث أبي هريرة ومحمد بن يحيى ويجلد ، والتجبية أن يجعل الزانبيان على حمار وتقابل أفئتهما ويطاف بهما ، وقد تقدم في باب الرجم بالبلاط ، انقل عن إبراهيم الحارثي أنه حزم بأن تفسير التجبية من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته . وقال المذنبى : يشبه أن يكون أصله الهزة وأنه التجبية وهو الردع والوجه يقال جباته تجبيها أى ردها ، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فسمى ذلك الفعل تجبية . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة بقول جهته إذا أصبت جهته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباقى : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكذب على النبي إمارجا ، أن يحكم بينهم بفهر ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانبيين واعتقدوا أن ذلك يخرجهما عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختييار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبييا لا يقر على باطل ، فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الخ . **قوله** (قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، أن فيها الرجم) رواية أيوب وهيب الله بن عمر : قال فأتوا بالتوراة قال فأنزلوها ان كنتم صادقين . **قوله** (فأنزلوا) بصيغة الفعل الماضى ، وفي رواية أيوب لجأوا وراذ عبد الله بن عمر : بها فقرؤها ، وفي رواية زيد بن أسلم : فأتى بها فنزع الرسادة من تحتها فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك ومن أنزلك ، وفي حديث البراء عند مسلم : فدعا رجلا من علماءهم فقال أنشدك باقة ومن أنزلها ، وفي حديث جابر عند أبي داود : فقال اتنوني بأهل رجلين منك ، فأتى بآبى صورياه زاذ الطبرى في حديث ابن عباس : اتنوني برجلين من علماء بنى اسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد ، ان اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الزانبيين فأفتاهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأخبارهم فنأشدهم فكتموه إلا رجلا من أصاغرهم أهور فقال : كذبوك يا رسول الله في التوراة . **قوله** (فأتوا بالتوراة فنشرها فوضع أحدهم يده على آية الرجم قرأ ما فيها

وما بعدها) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار، وفي رواية عبيد الله بن عمر: «فوضع الفتى الذي يقرأ بده على آية
الرجم فقرا ما بين يديها وما وراءها» وفي رواية أيوب: «فقالوا لرجل من يرضون: يا أعور اقرأ» فقرا، حتى
انتهى إلى موضع منها فوضع بده عليه، واسم هذا الرجل عبد الله بن صوريا كما تقدم، وقد وقع عند النقاش في
تفسيره أنه أسلم، لكن ذكر مكي في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم، كذا ذكر القرطبي، ثم وجدته عند الطبري
بالسند المتقدم في الحديث للمأخوذ أن النبي ﷺ لما نأشده قال: «يا رسول الله إنهم يعللون أنك نبي مرسل ولكمهم
يصدرونك» وقال في آخر الحديث: «ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه» (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين
يصدرون في الكفر) الآية. قوله (فقال له عبد الله بن سلام: أرفع يدك فرفع يده، فاذا فيها آية الراجم) في
رواية عبد الله بن دينار: «فاذا آية الراجم تحت يده» ووقع في حديث البراء: «لخذه الراجم» ولعله كثر في
أشرفنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أفنا عليه الحد، فلما تعالوا فلما جمع على شيء نقيم
على الشريف والوضع لجمعنا التعميم والمجد مكان الراجم، ووقع بيان مافي التوراة من آية الراجم في رواية أبي
هريرة: «المحصن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البيعة رجما» وإن كانت المرأة حبلى تربص بها حتى تضع مافي
بطنها، وفي حديث جابر عند أبي داود: «ولا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في
المكحلة رجما» زاد البزار من هذا الوجه: «فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها لم يريه
وفيها عقوبة» قال فما منعكم أن ترجوها قالا: ذهب سلطاننا ففكر هنا القتل، وفي حديث أبي هريرة: «فما أول
ما ارتختم أمر الله؟ قال: زنى ذوا قرابة من الملك فأخبر عنه الراجم» ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجما فعزل
قومه دونه وقالوا أبداً بصاحبك، فاصطلحوا على هذه العقوبة، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: «أنا كنا
شعبة وكان في نساءنا حسن وجه فكثير فبينا فلم يبق له نصيرنا فجلد» والله أعلم. قوله (فأمر بهما رسول الله ﷺ
فرجما) زاد في حديث أبي هريرة: «فقال النبي ﷺ فاني أحكم بحد في التوراة» وفي حديث البراء: «الهم إلى أول من
أحب أسرك إذ أمانوه» ووقع في حديث جابر: «الزيادة أيضا» فدعا رسول الله ﷺ باليهود فجاء أربعة
فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمر بهما فرجما. قوله (فرأيت الرجل يحنى) كذا في
رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المهملة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة، وعن المستمل والكشميني بجم
ونون مفتوحة ثم مزة، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية، وفي رواية أيوب: «يجأ» بضم
أوله وجم مهملة. وقال ابن عبد البر: وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب: «يجنى» أي يعمل.
وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه: الأولان والثالث بضم أوله والجم وكسر
النون وبالحزرة، الرابع كالأول إلا أنه بالوحدة بدل النون، الخامس كالثاني إلا أنه براو بدل تحتانية، السادس
كالأول إلا أنه بالجم، السابع بضم أوله وفتح المهملة وتثنية النون، الثامن بجماني، بالنون، التاسع مثله
لكن بالحاء، العاشر مثله لكن بالفاء بدل النون وبالجم أيضا. ورأيت في الإهرات للذهلي بخط ثنيان في
هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري: «يجأ» بجم وفاء بضم هـ وعلى الفاء صح. قوله (بشياً) بفتح أوله
ثم قاف تفسر لقوله «يجنى» وفي رواية عبيد الله بن عمر: «فلقد رأيت يقيها من المحارة بنفسه» ولأن ما جاء من
هذا الوجه يسترها، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: «فلما وجد من المحارة قام على صاحبه يحيى عليها يقيها

الحجارة حتى قتلا جميعا فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزنا منهما ، وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي إذا ذنبت وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهل ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الاسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التعرّيج بأن اليهوديين الذين رجما كانا قد أحصنا كما تقدم فقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وربيعة شيخ مالك شرط الإحصان الاسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ إنما رجما بمحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان ذلك أول دخول النبي ﷺ المدينة ، وكان مأمورا باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من لمساكنكم فاستنصروا عليهن أريدنكم إلى قوله (أو يجعل الله من سبيلا) ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحصن نظر ، لما تقدم من رواية الطبري وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يؤمنون بأنهم لا يكون لهم ذمة فتعاكروا إليه ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلان ذمته على من له ذمة أولى . وقال المازري ، يمرض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا أن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبري كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : ويحكم عليه أن يجيئهم سائلين يوجب لهم عهدا كالو دخلوا لمرض كتجارة أو رسالة أو نحو ذلك فانهم في أمان إلى أن يردوا إلى مأماتهم . قلت : ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووي : دعوى أنهما كانا حربيين باطلة بل كانا من أهل العهد ، كذا قال ، وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم يخير إذا تحاكم إليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يمرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختار ﷺ في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان عنده الإسلام وهما كانا كافرين ، وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومعتبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساح في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإبراد . ثم قال ابن العربي : في الحديث أن الإسلام ليس شرطا في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجما لإقامة الحجة على اليهود فيها حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقيم الحجة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) قال : وأجيب بأن سياق الفصحة يقتضي ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهودهم ليقيم الحجة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ، ولو جازني لحسكت عليهم بالرجم ولم أعتبر الاسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزاني حق من حقوق الله . وعلى الحاكم إقامته ، وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله ﷺ فوما . وقول بعضهم أن الزانيين حكماء دعوى مردودة ، واعترض بأن التعكيم لا يكون إلا لعهد الحاكم ، وأما النبي ﷺ فتحكمه بطريق الولاية لا بطريق التعكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورد الخطابي لأن الله قال (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) وإنما جلده القوم سائلين عن الحكم عنده كادلت عليه الرواية المذكورة فاشاد عليهم بما كتبه من حكم التوراة ، ولا جائز أن يكون حكم الاسلام عنده عالفا لذلك لأنه لا يجوز الحكم بالمفسوخ ، وقد

هل أنه إنما حكم بالساح. وأما قوله في حديث أبي هريرة «فأمر الحكم بما في التوراة» ففي سنده رجل مهم، ومع ذلك فهو ثبت لسان مناه لإقامة الحجة عليهم، وهو موافق لشريعته، قلنا: ويؤيده أن الرجم جاء ناسخا للجلد كما تقدم تقريره، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم، وإذا كان حكم الرجم باقيا منذ شرع فأحكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي احتسب حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي ﷺ رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة «لما قدم النبي ﷺ المدينة أتاه اليهود، فالجواب أنه لا يلزم من ذلك الفور، ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكروا إليه وهو في المسجد بين أصحابه، والمسجد لم يكل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله ﷺ المدينة فبطل الفور، وأيضا في حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وعبد الله إنما قدم مع أبيه مسلما بعد فتح مكة، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشرع بأنه شاهد ذلك. وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدل به الطحاوي، وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر للرجمة، فمن يرى أنه يحفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة، واختلفهم في إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد، ففي الاستدلال بصحة الجلد على صورة الرجم نظر لا يحسن. وفيه قبول شهادة أهل الذمة، بعضهم على بعض، وذهب ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر «فدعا باليهود» أي شهود الاسلام على احترامهما، وقوله «فرجما» بشهادة اليهود، أي البينة على احترامهما، وورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث «انهم رأوا ذكره في فرجها كليل في المسكحلة» وهو صريح في أن الشهادة بالمهادنة لا بالاعتراف، وقال القرطبي: الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لاني حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم، واستثنى أحد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم، وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود بأنه ﷺ نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به إظهارا لتخريفهم كتبهم وتضييق حكمه، أو كان ذلك عاصيا بهذه الواقعة كذا قال، والثاني مردود، وقال النووي: الظاهر أنه رجمها بالاعتراف، فإن ثبت حديث جابر فلعل اليهود كانوا مسلمين والافلا عبرة بشهادتهم، ويتمين أنهما أقررا بالزنا. قلت: لم يثبت أنهم كانوا مسلمين، ويحتمل أن يكون اليهود أخبروا بذلك أسوأ بقية اليهود فلم يسمع النبي ﷺ كلامهم ولم يحكم فيهم إلا مستقدا لما أطلعه الله تعالى فحكم في ذلك بالوحى وألزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى (وشهد شاهد من أهلها) وأن شهودهم شهدوا عليهم عند أحبارهم بما ذكر فلما وقعوا الأمر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك، ولم يكن مستند حكم النبي ﷺ إلا ما أطلعه الله عليه، واستدل به بعض المالكية على أن المجلود مجلد قائما إن كان رجلا والمرأة قاعدة لقول ابن عمر «رأيت الرجل يقم بالحجارة»، فدل على أنه كان قائما وهي قاعدة، ونعتب بأنه واقعة عين فلا دالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك، واستدل به على رجم الحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى، وعلى الاقتصاد على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد، وكذا احتج به بعضهم، ولو احتج به لعكسه لكان أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولا ثم رجم كما تقدم، لكن يمكن الانفصال بأن الجلد الذي وقع له لم يكن بحكم حاكم. وفيه أن أنسكة الكفار صحيحة لأن ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح. وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفي أخذه من هذه القصة

بهذه . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن ما أقدموا على تبنيها والا لكان في الجواب حجة من الأحوال لأنه سأل عما يجدون في التوراة فدلوا على ذلك ما يفهمونه وأوصوا أن فعلهم موافق لما في التوراة فأكدتهم حجة الله بن سلام . وقد استدلل به بعضهم على أنهم لم يستطعوا شيئا من ألقائها كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد ، والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال غرض ذلك هذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدلل به على أن التوراة التي أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لأنه بطرقه هذا الاحتمال بعينه ولا يرد قوله : آمنت بك وعن أنوك ، لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ثبت ذلك إما بدليل قرآن أو حديث صحيح مالم يشك نسخه بشرية نيتنا أو نبيهم أو شريعهم ، وعلى هذا فيجعل ما وقع في هذه القصة على أن النبي ﷺ علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلا

٣٨ - باب إذا رمى امرأة أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس

هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ؟

٦٨٤٣ ، ٦٨٤٤ - **حريش** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أختهما - : أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أنسلكم ، قال : تكلم . قال : إن ابني كان غصفا على هذا - قال مالك : والغصيف الأجير - فزني بامرأته فأخبروني أن علي ابني للرجم ، فاندبيت منه جماعة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ماعلي ابني جلد مائة وتغريب عام . وإنما للرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . أما فقمك وجاريك فرد عليك . وجلد ابنه مائة وغربه عاما . وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

قوله (باب إذا رمى امرأة أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به) ذكر فيه قصة المسيف ، وقد تقدم شرحه مستوفي ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره ، وأما من قذف امرأته فمكأنه أخذه من كون زوج المرأة كان حاضرا ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله هل على الإمام ، إلى الخلاف في ذلك ، والجور على أن ذلك بحسب ما رآه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا وجوب الحجلة فيه بعث أنيس إلى المرأة ، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البحث ما وقع بين زوجها وبين والده المسيف من الخصام والمصالحة على الهدى واشتهار القصة حتى صرح والده المسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه المصحة بمن كان على مثلي حالها من التهمة القوية بالفجور ، وإنما خلق على اهترالها لأن حال الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالافرار لتدند إقامة البينة على ذلك ،

وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرنا ما قيل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأة رجلا فبعث اليها أبا وائد فسألها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فجمعت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بيينة أن عليه الحد ، إلا أن أقر المذنب ، فلهذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة العفيف لوجب على والد العفيف حد القذف . وما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنة زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال بالاول مالك وبالثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحبنا أبي حنيفة : من أقر منهما قائما عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها ، وإن كان كذب فليس بزنا وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لومه ما أقر به على نفسه وهو مدح فيما أقر به على غيره فيؤاخذ بأقراره على نفسه دون غيره

٣٩ - باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » وقوله أبو سعيد

٦٨٤٤ - **حديث** إسماعيل حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : جاء أبو بكر رضي الله عنه - ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي - فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ما . فماتني وجعل يطعن بيدي في خاصرتي . ولا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيميم

٦٨٤٥ - **حديث** يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه « عن عائشة قالت : أقبل أبو بكر فلمسكني أسكزة شديدة وقال : حبست الناس في ثلاثة ، في اللوت مكان رسول الله ﷺ وقد أوجعت . . نحوه » لكز ووكر : واحد

قوله (باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان) أي دون إذنه له في ذلك . هذه الترجمة متودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الإرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه ، أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه في باب إذا زنت الأمة . **قوله** (وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله ، وقوله أبو سعيد) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولا في باب يرد المصل من مر بين يديه ، ولفظه « فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله قائما هو شيطان ، أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي سعيد . وأما قوله « وقوله أبو سعيد » فهو في الباب المذكور بلفظ « وأيت أبا سعيد يصل وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فلدفع أبو سعيد في صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخبر ورد بالاذن المصل أن يؤدب المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم ، وقوله أبو

سعيد الحدري ولم ينكر عليه مروان ، بل استغفمه من السب ، فلما ذكره له أفره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في سب نزول آية التيمم من وجهين من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك في نفسه - سورة المائدة وطريق مروان بن الحارث عفا . **قوله** (لكز وركر واحد) أى بمعنى واحد ، ثبت هذا في رواية المستمل ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : الوكر في الصدر يجمع الكف والظهر مثله وهو الكز . قال ابن بطال : في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بمحضرة السلطان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك في حق . وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب لا تبريب على الأمة .

٤ - باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله

٦٨٤٦ - **حدثنا** أبو حنيفة **حدثنا** عبد الملك عن وراد كاتب المنيرة « عن المنيرة قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت بالسيف غير مصفح . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : أصعبون من غير سعد ؟ أنا أغبر منه ، والله أغبر مني »

[الحديث ٦٨٤٦ - طريقه في : ٧١١٦]

قوله (باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله) كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه القود ، وقال أحمد وإسحق إن أقام بينة أنه وجد مع امرأته هدر دمه . وقال الشافعي يسمعه فما بينه وبينه الله قتل الرجل إن كان نيبا وعلم أنه نال منها ماوجب القتل ، ولكنه لا يصفه عنه القود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى عائشة بنت حرام « أن رجلا وجد مع امرأة رجلا فقتلها ، فكتب عمر كتابا في العلانية أن يقيدوه به وكتابا في السر أن يطوه الدية » وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وحامة أسانيد ما منقطعة ، وقد ثبت عن علي أنه نزل من رجل نزل رجلا وجد مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء والا فليقط رمته ، قال الشافعي : وهذا نأخذ ، ولا نعلم لى مخالفا في ذلك . **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل وعبد الملك هو ابن عمه ووراد هو كاتب المنيرة بن شعبة ، وثبت كذلك لعنه أبي ذر . **قوله** (قال سعد بن عباد) هو الأصايري سيد الخوارج . **قوله** (لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت بالسيف) كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم « أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله أرايت ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهل حتى آتى بأربعة شهداء . الحديث ، وله من وجه آخر « فقال سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، ان كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك » ولابن داود من هذا الوجه « أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلا فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرمك بالحق » وأخرج الطبراني من حديث عباد بن الصامت « لما نزلت آية الرجم قال النبي ﷺ : ان الله قد جعل لمن سيلا ، الحديث وفيه « فقال أناس لسعد بن عباد : يا أبا نابت قد نزلت الحدود ، أرايت لو وجدت مع امرأتك رجلا كيف كنت صانعا ؟ قال : كنت ضارب بالسيف حتى يسكن ، فانا أذهب وأجمع أرس ؟ قال ذلك قد نفى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلانا فيجلدونى ولا يقولون لى شهادة أبدا ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كنتى بالسيف شاهدا ثم قال : لولا أنى ألعاف أن يتنازع فيها السكران والمنهون ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب النقرة ، في أواخر كتاب النكاح وبأنى السلام على قوله « والله أغبر مني » في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تدارس بالرأى

٤١ - باب ما جاء في التبريض

٦٨٤٧ - **حدثنا** اسماعيل **حدثني** مالك **عن** ابن شهاب **عن** سعيد بن المسيب **عن** أبي هريرة **رضي الله عنه** أن رسول الله **ﷺ** جاءه أعرابي فقال : يا رسول الله ، إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، فقال : هل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال : ما ألوانها ؟ قال : مُحرّ . قال : فيها من أودق ؟ قال : نعم . قال : فأتى كان ذلك ؟ قال : أراه عرقى نزعته . قال : فليل ابنك هذا نزعته عرق ،

قوله (باب ما جاء في التبريض) بعين مهملة وضاد معجمة ، قال الراغب : هو كلام له وجهان ظاهر وباطن ، فيقصد قائله الباطن ويظهر أرادته الظاهر ، وتقدم شيء من السلام فيه في باب التبريض بنفي الولد ، من كتاب القناع في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، الحديث ، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبين الاختلاف في حكم التبريض ، وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التبريض بالقذف لا يعطى حكم التصريح ، فتبهمه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضعين ، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشرت إليها هناك ولم يرضخ له في الانتفاء منه ، وقول الوهرى : إنما تكون الملائنة إذا قال وأبى القاحشة ، قال ابن بطال : احتج الشافعي بأن التبريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها ، فدل على افتراق حكمهما ، قال وأجاب القاضي اسماعيل بأن التبريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين ، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فنع ، وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته لم يحتج إلى جواب ، والتبريض بالقذف يقع من الواحد ولا يقتصر إلى جواب ، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح ، كذلك فرق ، ويعكز عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتبريض يحتمل الأمرين ، بل عدم القذف فيه هو الظاهر إلا لما كان تبريضاً ، ومن لم يقل بالحد في التبريض يقول بالتأديب فيه لأن في التبريض أذى المسلم ، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مخ امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما ، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التبريض حقوبة ، وقال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء : فالتبريض ؟ قال : ليس فيه حد ، قال عطاء وعمر بن دينار : فيه نكاح ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل ، قال : ولو قال : ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينكره . كان صواباً . قلت : ولو سكك عن هذا المكان هو الصواب ، قال ابن التين : وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتياً ولم يرد بتبريضه فذفا . وحاصله أن القذف في التبريض إنما يثبت على من عرف من أرادته القذف ، وهذا يقوى أن لا حد في التبريض لتحذر الإطلاح على الإرادة ، والله سبحانه وتعالى أعلم

٤٢ - باب كم للتعزير والأدب ؟

٦٨٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الأيثم **حدثني** يزيد بن أبي حبيب **عن** بكير بن عبد الله **عن** سليمان بن يسار **عن** عبد الرحمن بن جابر **عن** عبد الله **عن** أبي بردة **رضي الله عنه** قال : كان النبي **ﷺ** فتح الباري - ج (١٢) م (١٢)

يقول: لا يجلد فوق عشرة جلدات إلا في حد من حدود الله

[المحدث ٦٨٤٨ - طوافه في: ٦٨٤٩، ٦٨٥٠]

٦٨٤٩ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** مسلم بن أبي مريم **حدثني** عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي **ﷺ** قال: لا عقوبة فوق عشرة ضربات، إلا في حد من حدود الله.

٦٨٥٠ - **حدثنا** يحيى بن سليمان **حدثني** ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً **حدثه** قال: بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر **حدث** سليمان بن يسار، ثم أقبل علينا سليمان بن يسار فقال: **حدثني** عبد الرحمن بن جابر أن أباه **حدثه** أنه «سمع أبا بردة الانصاري» قال سمعت النبي **ﷺ** يقول: لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله.

٦٨٥١ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الألبان عن عقيل بن أبي شهاب **حدثنا** أبو سلمة «أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمى رسول الله **ﷺ** عن الوصال، فقال له رجال من المسلمين: فأنك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله **ﷺ** أيكم مثلي، إني أبيت يطعمني ربي ويسقين. فلما أبوا أن يلتصقوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الملأ فقال: لو تأخر لزدنكم، كالمسكول بهم حين أبوا». تابعه شبيب ويحيى بن سعيد ويونس عن الزهري. وقال عبد الرحمن بن خالد: عن ابن شهاب عن سميد عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ**.

٦٨٥٢ - **حدثني** عياض بن الوليد **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** معمر عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضرعون - على عهد رسول الله **ﷺ** - إذا اشتروا طعاماً رجوا أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤوه إلى رحلم.

٦٨٥٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما انتقم رسول الله **ﷺ** لنفسه في شيء يؤتى إليه، حتى ينمك من حرمة الله فينتقم الله. قوله (باب) بالنون (كم التنوين والادب) التنوير مصدر عرره وهو مأخوذ من العرر وهو الرد والمنع، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره، ومنه (وأنتم برسل وهرجوم) وكدفعه عن إتيان القبيح، ومنه عرره القاضى أى أدبه اثلاً يعود إلى القبيح. ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به، والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التنوير لأن التنوير يكون بسبب المعصية والتأديب أم منه، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم، وأورد الحكيم بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيما كاسأذكره، وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث: الأول، قوله (عن بكير بن عبد الله) يعنى ابن الأشج. قوله (عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن) في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب د أن بكيراً **حدثه** قال: بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار إذ جاء عبد الرحمن بن جابر **حدث** سليمان بن يسار، ثم أقبل علينا سليمان بن يسار **حدثني** عبد

الرحمن . **قوله** (عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله) في رواية الأصيل عن أبي أحمد الجرجاني ، عن عبد الرحمن بن جابر ، ثم سقط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن بن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ « ابن ، بدل « عن » . **قوله** (عن أبي بردة) في رواية على بن اسمعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال « حدثني رجل من الانصار ، قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : « هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الانصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم « حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ » ، وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه « عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه ، أخرجه الاسماعيلي . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، قال الاسماعيلي : ورواه اسحق ابن راهويه عن عبد الزدائق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار . قلت : بهذا لا يبين أحد التفسيرين . فان كلا من جابر وأبي بردة أنصاري ، قال الاسماعيلي : لم يدخل ثابت عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحدا وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي منهم أو مسمى ؟ الراجع إلني ، ثم الراجع أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أولا ؟ الراجع الثاني أيضا ، وقد ذكر الدارقطني في « العلل » ، الاختلاف ثم قال « القول قول ثابت ومن تابعه ، وعالم ذلك في جميع كتاب التمعيم فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع ليكبر بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر سليمان بمهطرة بكبر ثم تحديث سليمان بكبر به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة واسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصيل أن الحديث مضطرب فلا يثبت به لاختطابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة ، فقد صرح بإجماعه ، وإجماع الصحابي لا يضر ، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما المعتمد في التصحيح ، وقد وجدت له شاهدا بسند قوى لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه ، ولا يحل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد ، وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه سنن الأمانة **قوله** (لا يجلد) بضم أوله بصيغة النفي ، وبعضهم بالجزم ، ويقوده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النفي ولا تجلدوا . **قوله** (فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة « فوق عشر جلدات ، وفي رواية على بن إسماعيل بن حماد المشار إليها لا عقوبة فوق عشر ضربات » . **قوله** (إلا في حد من حدود الله) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدده من الجلد أو الضرب مخصوص أو غنوبه مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك أصل الوأنا والبرقة وشرب المسكر والحراية والقذف والزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلف في تسمية الأخيرين حدا ، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حدا أولا ، وهو جحد العارية والواط وأتيان الهبة ومحمل المرافاة الفصل من البهائم مايا والسحاق وأكل اللحم والمبنة في حال الاختيار ولحم الخنزير ،

وكذا السحر والغف بـ شرب الخمر وترك الصلاة تسكالا واللفظ في رمضان والتعريض بالزنا . وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حتى الله ، قال ابن دقيق العيد يلقى أن بعض المصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدورات المقدم ذكرهما أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن عرف النسخ أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت ، وتنبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى قتل ، والأصل عدمه ، قال : ويرد عليه أنا إذا أجهزنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على القسمة لم يبق ثا شئ يختص بالمتع به ، لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بحرم ، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيها ليس بحرم فلا يبق للحصوص الزيادة معنى . قلت : والعصرى المشار إليه أظنه ابن تيمية ، وقد نقله صاحبه ابن القيم الموافقة المذكورة فقال : الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا المقصود التي هي أوامر الله ونواهيه ، وهي المراد بقوله (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وفي أخرى (فقد ظلم نفسه) وقال (تلك حدود الله فلا تقربوها) وقال (ومن يمس الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً) قال : فلا يزداد على العشر في فتاديات التي لا تتعلق بمعصية كتأديب الأب ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرض بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بمتع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الفقيه تقي الدين على المعصية المذكورة أن كان ذلك مراده ، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتعزير بلفظه لا تزدروا فوق عشرة أسواط ، وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الأئمة وأحد في المذهب عنه وأصح وأصح وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة : يجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحمد الحر أو العبد ؟ قولان ، وفي قول أبو جعفر يستتبع كل تعزير من جنس حده ولا يجاوز ، وهو مقتضى قول الأوزاعي : لا يبلغ به الحد ، ولم يفصل ، وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالنسبة ما بلغ وهو اختيار أبي ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين ، وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالوسط مائة وكذا ابن عباس ودون مالك وأبو ثور وخطاب : لا يزداد إلا من تكررت منه ، ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يزداد ، وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين ، وعن ابن أبي ليل وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة ، وفي رواية عن مالك وأبو يوسف لا يبلغ ثمانين ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ، ومنها قصره على المله وأما الضرب بأعضا مثلاً وباليد فتجاوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الأصمغري من الشافعية وكأنه لم ينف على الرواية الواردة بلفظ الضرب ، ومنها أنه منسوخ دل على نسخها إجماع الصحابة ، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الأئمة بن سعد أحد فقهاء الأصار ، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير بمخالف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالعشر فادونها فيصير مثل الحد ، وبالإجماع على أن التعزير هو كقول رأى الإمام فيما يرجع إلى التثديف والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرح الردع في الناس من ردهه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد ، ولذلك كان تعزير كل أحد بحسبه ، وتنبه بأن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلفاً ، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ، ومع ذلك لا يجمع

هذم بين الحد والتعزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقبيل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ، ونقل القرطبي أن الجهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه الروي وهو المأمعده لايصرف القول به عن أحد من الصحابة ، واعتذر الهادي فقال : لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى المقربة بقدر الذنب ، وهو يقتضي أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به . الحديث الثاني حديث الهبي عن الوصال ، والغرض منه قوله : فواصل بهم كالنمل كل بهم . قال ابن بطال من الملب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الامام لقوله : لو امتد الشهر لردت ، فدل على أن للامام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كما قال ، لكن لا يعارض الحديث المذكور لأنه ورد في هدد من الضرب أو الجلد فيتلحق بشئ محسوس ، وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الاساك من المفطرات والألم فيه يرجع إلى التجويع والتعطاش ، وتأثيرها في الأشخاص متفاوت جدا ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجلة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهى إلى محرم عنه لكانت هو المؤثر في زجرهم ، واستفاد منه أنه المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك يمكن في الشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفا وتشديدا وأنه أعلم . نعم استفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور العنوية . قوله (تابعه شبيب ويحيى بن سعيد ويونس بن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد بن المسيب) أى تأييدا عقليا في قوله عن ابن مسلة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب : قلت : قاما متابعه شبيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما متابعة يحيى بن سعيد وهو الانصارى فوصلها المؤلف في الزهريات ، وأما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فبأنى الكلام علماء في كتاب الاحكام ، وذكر الاسماعيل أن ابا صالح رواه عن اليث عن عبد الرحمن المذكور للجمع فيه بين سعيد وأبي مسلة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى بسنده إليه كذلك انتهى ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام . الحديث الثالث ، قوله (حدثني عياش) بتحتانية ثم معجدة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصرى . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جواة أن يبيعوه في مكانهم) في رواية أبي أحمد الجرجاني عن القزوينى وسالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ ، نصارت صورة الاسناد الارسال والصواب : عن سالم بن عبد الله ، فتنصفت ، عن ، نصارت ، ابن ، وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى بهذا الاسناد : عن سالم بن ابن عمر به ، وتقدم في البيوع من طريق يونس بن الزهرى : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه ، وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، وبستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى قطعا على العقود الفاسدة بالضرب ، ومشروعة اقامة المحتسب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به . الحديث الرابع ، قوله (عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . قوله (ما انتقم) هذا طرف من حديث أوله : ما عهد رسول الله ﷺ بين أميين إلا اختار أيسرهما وأخرجه مسلم بتجاة من رواية يونس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، من طريق مالك بن الزهرى ، وقد تقدم قريبا في أوائل السردود من طريق عقيل بن ابن شهاب

٤٣ - باب من أظهر الفاحشة واللعن وبغير بيّنة

٦٨٥٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيانُ قَالَ: **الزُّهْرِيُّ** عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَدِثْتُ لِلتَّلَاعِثِينَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَةِ عَشْرَةَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَجَاءَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا، إِنَّ أَمْسَكُنَّهَا، قَالَ لَغَضْتُ ذَلِكَ مِنْ زُّهْرِي: إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهَو. . . وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا - كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ - فَهَو. . . وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لَذَى يَسْكُرُهُ.

٦٨٥٥ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ «ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ التَّلَاعِثِينَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا امْرَأَةً مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ. قَالَ: لَا. تِلْكَ امْرَأَةٌ أَهْلَكْتُ،

٦٨٥٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ «مَنْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ التَّلَاعِثَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدْرِىٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتَلَيْتُ بِهَذَا إِلَّا قَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُعْذَرًا قَبْلَ لَحْمِ سَيْطَلِ الشَّعْرِ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ هُنَا أَهْلُ آدَمَ حَدِيدًا كَثِيرًا لَحْمًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ كَيْفَ، فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بَارِجِلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجُهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَاغَ الَّذِي ﷺ بَيْنَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلَسِ هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُ هَذِهِ؟ فَقَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظَاهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءِ» **قَوْلُهُ** (باب من أظهر الفاحشة واللعن وبغير بيّنة) أى ما حكمه؟ والمراد بإظهار الفاحشة أن يتهاطل ما يدل عليها عادة من غير أن يثبت ذلك بيّنة أو إقرار، واللعن هو بفتح اللام والطاء المبهمة بدها عاء مدمجة: الرمي بالشر، يقال لعن فلان بمكذبا أى رمى بشر، وإعانه بكذا مخففاً ومثلاً لونه به، وبالنهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة. وذكر فيه حديثين: أحدهما حديث سهل بن سعد في قصة التلاعثين أورده مختصراً، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال: «حفظت من الزهري، وقد تقدم شرحه في كتاب الأمان مستوفى، وقوله: إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا فَهَو، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا فَهَو، كَذَا وَقَعَ بِالسُّكْنَاءِ وَبِالْكَسْبِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَتَقَدَّمَ فِي الْعِلَالِ بَيَانُهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ شَرَابٍ وَفَضْلِهِ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ تَصِيرَ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ فَلَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ صَدَقَ وَكَذَبَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْوَدُ أَعْيَنَ ذَا الْبَيِّنِ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمَا وَكَذَبَتْ عَلَيْهِمَا، وَهِيَ، وَعَلَى هَذَا فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ فَهُوَ كَذَبَ فِي الْأَوَّلَى صَادِقٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَعَرَفَ مِنْهُ أَنَّ الْأَحْمَرَ الزَّوْجَ كَأَنَّهُ قَالَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرُ فَزَوْجُهَا كَذَبَ عَلَيْهَا رَمَاهَا بِهِ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْوَدُ فَزَوْجُهَا صَادِقٌ،

فإنهما حديث ابن عباس في اللعان أيضا . وأورد من طريقتين مختصرة ثم مطولة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم بإسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضا في كتاب اللعان وقوله « من غير بينة » في رواية الكشميني « من » بدل « من » ، وقوله في الطريق الأخرى « ذكر المتلاعنان » في رواية الكشميني « ذكر التلاعن » . **قوله** (فقال رجل لابن عباس في المجلس) هو عبد الله بن شداد بن الهاد كما صرح به في الرواية التي قبلها . **قوله** (تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السود) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه « لو كنت راجعا أحدا بغير بينة لرجعت فلانة » فقد ظهر فيها الريبة في منطقتها وهيئها ومن يدخل عليها ، ولم أنف على اسم المرأة المذكورة فكلناهم تعدوا إليها سراً عليها ، قال المذهب : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بينة أو إقرار ولو كان متما بالفاضة ، وقال النووي : معنى تظهر السود أنه أشعر منها وشاح ولكن لم تهم البينة عليها بذلك ولا اعترفت ، ندل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أقعد جاريته وقد اتهمها بالفاضة على النار حتى احترق فرجها « هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقاد بملك من ماله لأقعدتها منك » قال الحاكم صحيح الاسناد ، وبعقبه الذهبي بأن في اسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث ، كذا قال قارم أن لغه كلاما ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يرد على ذلك « ولا يلزم من ذلك القدح فيما وراء بل يتوقف فيه

٤٤ - **باب رمى المحصنات** (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين يرمون المحصنات الغافلات اللؤمات لأموا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم)

٦٨٥٧ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن ثور بن زيد عن أبي القيس « من أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : للشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات اللؤمات الغافلات »

قوله (باب رمى المحصنات) أي قذفن ، والمراد الحرائم العفيفات ، ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع . **قوله** (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية) كذا لابي ذر والنسفي ، وأما غيرهما فساقوا الآية الى قوله (غفور رحيم) . **قوله** (إن الذين يرمون المحصنات الغافلات اللؤمات) لأموا (كذا لابي ذر ، وغيره) الى قوله عظيم ، واقتصر النسفي على (إن الذين يرمون) الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبار بناء على أن كل مانع عنه عليه بالإن أو العذاب أو شرح فيه حد فهو كبيرة وهو المعتد وبذلك يطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد أنهى الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذي بعده .

قوله (والذين يرمون أزواجهم ثم لم يأنوا الآية) كذا لآبي ذر وحده، ونبه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة (ولم يكن لهم شهداء) وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرر لأنها متعلقة بالأمان، وقد تقدم قريباً (باب من رمى امرأته، قوله) (حدثني سليمان) هو ابن بلال وأخيراً أبي ذر (حدثنا، وأبو الغيث هو سالم. قوله) (اجتنبوا السبع الموبقات) بموحدة وقات أى المهلكات، قال المهاب: سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها. قلت: والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه الزائر وابن المنذر من طريق حماد بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه (الكبائر الشرك بالله وقتل النفس، الحديث مثل رواية أبي الغيث، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صحيح مولى العتوبين عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا قال رسول الله ﷺ: ما من عبد يصلى الخس ويجتنب الكبائر السبع الا فتحت له أبواب الجنة والحديث، ولكن لم يفسرها، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذى أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال: كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن، الحديث بطوله، وفيه: وكان في الكتاب: وأن أكبر الكبائر الشرك، فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل من حديث سهل بن أبي خيثمة عن أبي رفعه (اجتنب الكبائر السبع)، فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر، وله في الأوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال: الرجوع إلى الأعراب بعد الهجرة، وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال: حدث النبي ﷺ المنبر ثم قال أشيروا من صلى الخس واجتنب الكبائر السبع تودي من أبواب الجنة، فقيل له: أسمعت الذي يقول؟ قال: نعم، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق: أنبأنا معمر بن الحسن قال الكبائر الاشرار بالله، فذكر مثل الأصول سواء إلا أنه قال: (اليمن الفاجرة، بدل السحر، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في (الأدب المفرد، والطبري في التفسير وعبد الرزاق والخرازمي في (مساوي الأخلاق، وإسماعيل القاضي في (أحكام القرآن، سرفوعا وموقوفاً قال (الكبائر تسع، فذكر السبعة المذكورة وزاد (الاحاد في الحرم وعقوق الوالدین، ولآبي داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة القيني عن أبيه رفعه، وأن أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا ما الكبائر؟ قال: هي تسع، أعظمهن الاشرار بالله، فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الاحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام. وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال: (هن عشر، فذكر السبعة التي في الأصل وزاد وعقوق الوالدین واليهين الغموس وشرب الخمر، ولابن حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال (الكبائر، فذكر التسعة لإمال اليتيم وزاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونسك الصفة، والطبراني عن أبي أمامة أنهم نذكروا الكبائر فقالوا: (الشرك ومال اليتيم والفرا من الوحف والسحر والعقوق وقول الزور والفلول والونا^(١) فقال رسول الله ﷺ: (فأين يعملون الذين يشترون بعهد الله ثمناً قليلاً. قلت وقد تقدم في كتاب الأدب عبد الیهين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدین وعند

عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود ، أكبر الكبار ، الاشرار بالله والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله واليأس من روح الله ، وهو موقوف ، وروى اسماعيل بن عدي صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الأصل لكن قال والبنان بدل السحر والذنف ، فمثل عن ذلك قال : البنان يجمع . وفي الموطأ عن الثعلبي بن مرة مرسله الزنا والسرقة وشرب الخمر فواحش ، وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الأدب المفرد ، والطبراني والبيهقي وسنده حسن ، وتقديم حديث ابن عباس في التسمية ومن رواه بلفظ الغيبة وترك التزهد من البول كل ذلك في الطهارة ، ولإسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر الزنا والسرقة ، وله عن أبي إسحق السبيعي : شتم أبي بكر وعمر ، وهو لابن أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبري عنه بسند صحيح الاضراد في الوصية من الكبار ، وعنه دالحج بين الصلواتين من غير عند ، رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر فوله ، وعند اسماعيل من قول ابن عمر ذكر التوبة ، ومن حديث بريدة عند الأزرار منع فضل الماء ومنع طروق الفحل ، ومن حيث أبي هريرة عند الحاكم والصلوات كفارات لإلّا من ثلاث : الاشرار بالله ونك الصفة وترك السنة ، ثم فسر نك الصفة بالخروج عن الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه : أكبر الكبار سوء الظن بالله ، ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود والترمذي عن أنس رفعه ، نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أو نبيها رجل ففسها ، وحديث : من أتى حائضا أو كافرا فقد كفر ، أخرجه الترمذي ، فهذا جميع ما وقفت عليه بما ورد التصريح بأنه من الكبار أو من أكبر الكبار صحيحا وضعيفا مرفوعا وموقوفا ، وقد تبينه غاية التبع ، وفي بعضه ما ورد خاصا وبداخل في عموم غيره كالغيب في لعن الوالدین وهو داخل في العتوق وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بجملة الجار وهو داخل في الزنا والتبوة والغلول واسم الحيانة بجملة ويدخل الجميع في السرقة وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور وهي داخلة في قول الزور ويمين الغموس وهي داخلة في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ما ورد مرفوعا بغير تداعل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والاتقال عن الهجرة والزنا والسرقة والعتوق واليمين الغموس والالحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والنميمة وترك التزهد من البول والغلول ونك الصفة وفراق الجماعة ، فتلك عشرون خصلة وتفاوت مراتبها ، والمجمع على عدمه من ذلك أقوى من المخالف فيه إلا ما عارضه القرآن أو الإجماع يلتحق بما فوقه ويقتصر من المرفوع ومن الموقوف ما يدرها ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاقتصار على سبع ، ويحجب بأن مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضئيف ، وبأنه أهدأ أولا بالذكورات ثم أهل بما زاد فيجب الأخذ بالزائد ، أو أن الاقتصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقفت له واقفة ونحو ذلك . وقد أخرج الطبري وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبار سبع فقال : من أكثر من سبع وسبع ، وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب ، وفي رواية إلى السبعائة ، ويحمل كلامه على المباغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكأن المختصر عليها اعتمد على حديث الباب المذكور . وإذا فقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما رجب فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد ، قال الرازي في الشرح الكبير : الكبيرة هي الموجبة لحد ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد الأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل ، لكن

الثاني أوفى لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أفره في الروضة ، وهو يشهر بأنه لا يوجد عن أحد من الشافعية
الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال الماوردي في الحاوي : هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوحيد ،
وأوفى كلامه للتوابع لا للشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق
واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في التهذيب ، من ارتكب
كبيرة من ذنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ، ثم
قال : في كل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة ، وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى .
والسلام الأول لا يقتضي الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أفد على ضابط الكبيرة يعني
يسلم من الاعتراض ، قال : والأولى ضبطها بما يشهر بتمازجها من الكبائر أصغر الكبائر المنصوص عليها ، قال
وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلت : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ،
لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يتخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقا
والمترامية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإبعاد عليها بالعذاب بالنار
وتحومها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفسق ، ومنها اللعن ، قال : وهذا أوسع مما قبله . وقد
أخرج إسماعيل القاضي بسند فيه ابن حبيطة عن أبي سعيد مرفوعا : الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار ، وبسند
صحيح عن الحسن البصري قال : كل ذنب نسبته الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ، ومن أحسن التعاريف قول القرطبي
في المفهم : كل ذنب اطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو عاق
عليه الحد أو شدد التكسير عليه فهو كبيرة ، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن
أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه
كبيرة ، فهما بلغ مجموع ذلك عرف منه تحريره عدها ، وقد شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله العانة على تحريره
بمنه وكرمه . وقال الحلبي في المحامج : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة
بقرينة تضم إليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فانه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ،
قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال ، فالثاني كقتل النفس بغير حق
فانه كبيرة ، فان قتل أصلا أو فرعا أو ذا رحم أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة . والثالثة كبيرة ، فان كان
بجيلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فان كان في شهر
رمضان نهارا أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالمفاخذة مع الأجنبية صغيرة ، فان كان مع امرأة
الآب أو حليلة الابن أو ذات رحم فسكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فان كان المسروق منه لا يملك غيره
وأفضى به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي السكشير منه ما يتعقب ، لكن هذا عنوانه ،
وهو متجح حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة الفسدة وخفتها والله أعلم . (تنبيه) : يأتي القول في تعظيم
قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم السلام على السحر في آخر كتاب الطب ، ودلى أكل مال اليتيم في
كتاب الوصايا ، وعلى أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى التولي يوم الزحف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف
المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد المروزي في أدب القضاء : أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ

نصابا ، ويطرد في الدرفة وغيرها ، وأطلق في ذلك جماعة . ويطرد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجنابة .
واؤه أعلم

٤٥ - باب قذف العبيد

٦٨٥٨ - **حدثنا** يحيى بن سعيد عن فضيل بن قزوان عن ابن أبي عمير عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت أبا القاسم عليه السلام يقول : من قذف مملوكه وهو برى مما قال مجلد يوم القيامة ، إلا أن يكون كما قال .

قوله (باب قذف العبيد) أي الارقاء . عبر بالعبيد لما كان لفظ الخبر ، وحكم الامة والعبد في ذلك سواء ، والمراد بامط الرقة الانساقفة المذلول بدليل ما تضمنه حديث الباب . ويحتمل إرادة الإصافة للفاعل ، والحكم فيه أن حل العبد إذا قذف نصف ما حل الحر ذكرنا كان أو أئى . وهذا قول الجمهور . وعن عمر بن عبد العزيز والزهري وطائفة بسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور . **قوله** (عن ابن أبي نعم) هو ابن عبد الرحمن . **قوله** (عن أبي هريرة) في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن خلاد وعلى بن المديني كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا السند . **قوله** (سمعت أبا القاسم) في رواية الاسماعيل . **قوله** (من قذف مملوكه) في رواية الاسماعيل . **قوله** (من قذف عبده بشئ) ، **قوله** (وهو برى) مما قال (جملة خالية ، وقوله (إلا أن يكون كما قال ، أي فلا يجلد . وفي رواية النسائي من هذا الوجه ، وأما عليه الحد يوم القيامة ، وأخرج من حديث ابن عمر : من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة أن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه ، قال المهلب : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزا للحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكاثرون في الحدود ، ويقتصر لكل منهم إلا أن يفر ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالقوى . قلت : في نقله الإجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغرا . وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعي . وموت السيد ، وكذا كل من يقول أنها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعي : من قذف حرا يظنه عبدا وجب عليه الحد

٤٦ - باب هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ؟ وقد فعله عمر

٦٨٥٩ ، ٦٨٦٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا ابن هزيمة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن حنبل عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قالا : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : أشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله ،

فقام خصمه - وكان أفعه منه - قال : صدق ، افض بيننا بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله . فقال النبي ﷺ : قل . قال : إن ابني كان عتيقاً في أهل هذا ، فزني بامرأته ، فافتدت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأه هذا الرجم . قال : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : المائة والخلاص رزق عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، وبأأبئس اقد على امرأه هذا فسلمها ، فإن اعترفت فارجمها . فاعترفت ، فرجمها .

قوله (باب هل يأمر الامام وجلا فيضرب الحد غائباً عنه) تقدم السلام على هذه الترجمة ، ومثل هو مكرره أولاً قريباً . **قوله** (وقد فعله عمر) ثبت هذا التعليق في رواية الكشميني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب الى حامله ان عاد فحدوه ذكره في قصة طوبلة ، وتقدم السلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العسيف وقه الحد ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو القرياني كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله ، وقع عند الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت ألجر به بحراً ، فذكر الحديث ، وفيه إيحاء الى أنه لم يحصل هذا الحديث تاماً الا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة

(غائبة) اشتمل كتاب الحدود والمহারبين من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنا عشر وستون حديثاً والخالص سبعة عشر حديثاً وافقه مسلم على تخرجهما سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أبي هريرة دأى النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر ، وفيه دلائلنا عليه الشيطان ، وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة الشارب الملقب سحاراً ، وحديث ابن عباس د لا يرضى الزاني حين يرضى وهو مؤمن ، وحديث علي في رجم المرأة وجلدها ، وحديث علي في دفع القلم ، وحديث أنس في الرجل الذي قال يا رسول الله أصبت حداً فأفقه علي ، وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بها اشتمل عليه ، وقد انفقاً منه على أوله في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس د ينزع نور الايمان من الواني ، ومثل اخراج عمر المختلين ، ومثل كلام الحباب ابن المنذر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٧ - كتاب الديات

١ - باب قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم)

٦٨٦١ - **حديث** فضيلة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شعيب قال «قال عبد الله: قال رجل يا رسول الله أي الدين أكبر عند الله؟ قال: أن تدفوه لله ندأ وهو خلتك. قال: ثم أي؟ قال: ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم منك. قال ثم أي؟ قال ثم أن زاني حائلة جارك. فأنزل الله عز وجل تصديقها (والذين لا يذفون مع الله إلهاً آخر، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون. ومن يفعل ذلك يلق ألقاماً)

٦٨٦٢ - **حديث** علي بن إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن اللداس عن أبيه «عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لن يزال المؤمن في كسعة من دينه ما لم يصب دماً حراماً» [الحديث ٦٨٦٢ - طرته ل: ٦٨٦٢]

٦٨٦٣ - **حديث** أحمد بن يعقوب حدثنا إسحاق بن سعيد قال سمعت أبي يحدث «عن عبد الله بن عمرو قال: إن من ورطات الأمور التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدماء الحرام بغير حجة»

٦٨٦٤ - **حديث** عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: قال النبي ﷺ: أول ما ينفى بين الناس في الدماء

٦٨٦٥ - **حديث** عبدان حدثنا عبد الله حدثنا يونس عن الزهري حدثنا عطاء بن يزيد أن عبيد الله بن عبد الله حدثه «أن المقداد بن عمرو السكندى - حليف بني زهرة - حدثه وكان شهيداً بدرأ مع النبي ﷺ أنه قال: يا رسول الله إن لقيت كافراً فاقْتُلْنَا فاضرب يدي بالسيف قطعهما ثم لاذ بشجرة وقال: أسلمتُ لله، آفتهُ بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: لا تفعله. قال: يا رسول الله فإنه طرَحَ أحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها آفته؟ قال: لا، فإن قتله فإنه بمنزلة قبل أن تفعله، وأنت بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال»

٦٨٦٦ - وقال حبيب بن أبي عمرة عن سفيان «عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ للمقداد: إذا كان

رجلٌ ممن يُحْفَى إيمانهُ مع قومٍ كفار فاطهر إيمانه فقتله، فكذلك كنت أنت تحفى إيمانك بمكة من قبل»

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التثنية جمع دية مثل عدات وعدة، وأصلها دية بفتح الواو وسكون الدال تقول: ودى القتل دية إذا أعطى وليه دية، وهي ما جعل في مقابلة النفس، وسمي دية نسبة بالمصدر وقاؤها حذرة والماء عوض وفي الأمر القتل بدال مكسورة حسب فإن وقفه قلت ده، وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يمتثل بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجرى العفو عنه على مال فتكون الدية أشد، وترجم غيره د كتاب القصاص، وأدخل تحت الديات بناء على أن القصاص هو الأصل في

العمد . **قوله** (وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) كذا للجميع ، لكن سقطت الواو الأولى لأبي ذر والنسفي ، وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق ، وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبينان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغني عن إعادته . وأخرج إسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت ، حتى نزل (أن الله لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . قلت : وعمل ذلك قول أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما ومن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ثم قتل المسكر مائة ، وقد يغني في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود « أي الذنب أكبر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب إثم الزناة ، وقوله « أن تقتل ولدك » قال الكرمانى لا مفهوم له لأن القتل مطلقا أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ، ثم قال الكرمانى وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل نصف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق . الحديث الثاني حديث ابن عمر **قوله** (حدثنا علي) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائى في تقييده ولا نبه عليه السكلا بآذى ، وقد ذكرت في المقدمة أنه على بن الجهم لأن علي بن المدينى لم يذكره إسحق بن سعيد . **قوله** (لا) في رواية السكشمى « لبي » . **قوله** (في فسحة) بضم الفاء وسكون المهملة وبجاء مهملة أى فسحة . **قوله** (من دينه) كذا الأكثر بكسر المهملة من الدين وفي رواية السكشمى « من ذنبه » فمفهوم الأول أن يضيق عليه دينه فقيه أشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمدا بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثانى أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه فقيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور . وقال ابن العربي : الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تنى بوزره ، والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسره على رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . **قوله** (ما لم يصب دما حراما) في رواية إسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يندم بدم حرام » وهو بمثابة من نون ثم دال ثقيلة ومعناها الإصابة وهو كناية عن شدة المخاطلة ولو قلت ، وقد أخرج الطبرانى في المعجم الكبير ، عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفا أيضا وزاد في آخره « فإذا أصاب دما حراما نزع منه الحياء » ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسموعى السكونى عن إسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذى قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر . **قوله** (أن من ورطات) بفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهى جمع ورطة بسكون الراء وهى الملاك يقال وقع فلان في ورطة أى في شىء لا ينجو منه ، وقد فسرها في الخبر بقوله اتى لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها . **قوله** (سفك الدم) أى إراقة والمراد به القتل بأى صفة كان ، لكن لما كانت الأصل إراقة الدم عسبر به . **قوله** (بغير حله) في رواية أبي نعيم « بنهذه حقه » وهو موافق لفظ الآية ، وهل الموقوف على ابن عمر منتزع من المرفوع فكان ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعمير بقوله « من ورطات الأمور » يقتضى المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد ، وزعم الإسماعيل أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجهه الغلط ،

وأظنه من جهة انفراد أحد بن يعقوب بها فقد رواه عن اسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كنانة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامدا بفهم حق و تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة ، وأخرج الترمذى من حديث عبد الله بن عمر : روال الدنيا كلها أحسن على الله من قتل رجل مسلم ، قال الترمذى حديث حسن . قلت : وأخرجہ النسائي بلفظ : لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا ، قال ابن العربي : ثبت النهى عن قتل البيهية بفهم حق والوعيد في ذلك ، فكيف يقتل الأذى ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالتقى الصالح . الحديث الثالث . قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش) هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أهل ما عند البخارى من حيث العدد ، وهذا في حكمة من جهة أن الأعمش تابعى وان كان روى هذا عن تابعى آخر فإن ذلك التابعى أدرك النبي ﷺ وان لم تحصل له محبة . قوله (عن أبي وائل عن عبد الله) تقدم في باب القضاء يوم القيامة ، في أواخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل المذكور قال : سمعت عبد الله ، وهو ابن مسعود . قوله (أول ما يقضى بين الناس في الدماء) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش : يوم القيامة ، وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة : أول ما يحاسب به المرء صلاته ، وننبه هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد وأورده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعة ، أول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وما في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي ويتعلق الجار بمحذوف أى أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أى في الأمر المتعلق بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأمر ، وقد استدل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده - جبر الأروية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلاً بعد القضاء بين الناس . الحديث الرابع . قوله (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثي ، وعبيد الله بالصغير هو ابن عيسى أى ابن الحيار بكسر المعجمة وتخفيف الهمزة النونية له إدراك ، وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان ، والمقداد بن عمرو هو المعروف ابن الأسود . قوله (ان أقيمت) كذا الأكثر بصيغة الشرط ، وفي رواية أبي ذر : أن أقيمت كانوا فاقنتنا نضرب يدي قطعها ، وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذي في نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع ، وقد تقدم في فقرة بدر بلفظ : وأريت إن أقيمت رجلا من الكفار ، الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر . قوله (ثم لاذ بشجرة) أى التمس إليها ، وفي رواية الكشمشيم في ثم لاذ منى بشجرة والشجرة مثال . قوله (وقال أسدت قد) أى دخلت في الإسلام . قوله (قال قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله) قال السكيت : القتل ليس سببا لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النجاة مؤول بالاختبار أى هو سبب لإختبارى لك بذلك ، وعند الميائين المراد لازمه كقوله بياح دمك ان حصيت . قوله (وأنت بمنزلة قبل أن يقول) قال الخطابي : معناه أن الكافر مباح القتل بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم ، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحا بحق القصاص كالمكافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه في الكفر كما تقول الخوارج من تكفهر المسلم بالكبيرة ، وحاصله اتحاد المنزلتين مع اختلاف المأخذ ، فالاول أنه مثلك في صون الدم ، والثاني أنك مثله في الحد . ونقل ابن التين عن الداودي قال : معناه أنك صرت قاتلا كما كان هو قاتلا ، قال : وهذا من المعاريض ، لأنه

أراد الإغلاظ بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلاهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافرا بقتله إياه . ونقل ابن بطل عن المهلب معناه فقال : أي أنك بقصدك إقتله عمدا آثم كما كان هو بقصده لقتلك آثما ، فأنشأ في حادثة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت غنده حلال الدم قبل أن تسلم وكذبت منه في الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقيل معناه إنه مغفور له بشهادة النوح حيد كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطل عن ابن القصار أن معنى قوله « وأنت بمنزلته » أي في إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لأن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتمسك بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذي قتله إن لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولا فلا يكون بمنزلة في إباحته . وقال القاضي عياض : معناه أنه مثله في مخالفة الحق وأركان الإيمان وإن اختلف النوع في كون أحدهما كافرا والآخر معصية . وقيل المراد إن قتلته مستحلا لقتله فأنت مثله في الكفر ، وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضا عن الداودي أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذي في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون الثلاثة بالشجرة الفاضح لئلا يؤمنوا بكم إيمانهم مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فإن قتلته فانت شك في قتلك إياه أي ينزله الله من العمد والخطأ كما كان هو معكوكا في إيمانه لجواز أن يكون بكم إيمانه ، ثم قال : فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو ممن يكتنم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله لجأ له ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أنفى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدرا ، لذلك لم يقد النبي ﷺ من يد المقداد لأنه قطعها متأولا . قلت : وعليه مؤخذات : منها الجمع بين الصفتين بهذا التكلف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذي ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية في الباب الذي يليه حيث حل على رجل أراد قتله فقال أي مسلم قتله ظنا أنه قال ذلك متوذا من القتل ، وكان الرجل في الأصل مسلما ، فالذي وقع للمقداد نحو ذلك كما بينه ولما قصة قطع اليد قائما قلما مستفتيا على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن الجواب الثاني من قتله لكونه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفوا . ومنها أن في جوابه من الاستشكال نظرا لأنه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عند إرادته المسلم قتله أي مسلم فكيف منه ، وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلام من قال أسلمت لله ولم يرد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كاف في المكف ، على أنه ورد في بعض طرقه أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن التوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحها ، وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندرج وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه حادثة فيشرع السؤال عنه ليعلم . الحديث الخامس ، قوله (وقال حبيب بن أبي عمرة) هو انصاف السكوني لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التعليق وصله البزار والدارقطني في الأفراد ، والطبراني في الكبير ، من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والحمد بن أبي بكر المقدسي عن حبيب بن أبي عمرة . قلت : رسول الله ﷺ مرة فيها المقداد ، فلما أقوم وجدوهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث ، وفيه « فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : ياد قتله قتل رجل قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأول الله (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا الآية) فقال النبي ﷺ للمقداد : كان رجلا مؤمنا يعني إيمانه » الخ قال

الدارقطني : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحق الفزاري عن الثوري كذلك ، وافظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير ، وخرج المقداد بن الأسود في مسربة ، فذكر الحديث مختصرا إلى قوله : فزلت ، ولم يذكر الحجر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، وقه الحد

٢ - باب قول الله تعالى (ومن أحباها . . .)

قال ابن عباس : من حرم قتلها إلا بحق فكأنها أحيا للناس جميعا

٦٨٦٧ - **حديث** أبيه حذنا سفيان عن الأعشى عن عبد الله بن مرة عن مروق « عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها »

٦٨٦٨ - **حديث** أبو الوليد حذنا شعبه قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه « سمع عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ،

٦٨٦٩ - **حديث** محمد بن بشار حذنا عفد حذنا شعبه عن علي بن مودك قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير « عن جرير قال : قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع : استنصت للناس ، لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » . رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي ﷺ

٦٨٧٠ - **حديث** محمد بن بشار حذنا محمد بن جعفر حذنا شعبه عن فراس عن الشعبي « عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : الكبار الإثمك بالله ، وعقوق الوالدین - أو قال : البین القموس ، شك شعبه - وقال معاذ حذنا شعبه قال : الكبار الإثمك بالله ، والبین القموس ، وعقوق الوالدین - أو قال : وقتل النفس »

٦٨٧١ - **حديث** إسحاق بن منصور حذنا عبد الصمد حذنا شعبه حذنا عبيد الله بن أبي بكر « سمع أنسا رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : الكبار . . . وحذنا عمرو حذنا شعبه عن ابن أبي بكر « عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : أكبر الكبائر الإثمك بالله ، وقتل النفس ، وعقوق الوالدین ، وقول الزور أو قال وشهادة الزور »

٦٨٧٢ - **حديث** عمرو بن زرارة حذنا هشيم حذنا حصين حذنا أبو ظبيان « قال سمعت أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهم يحدث قال : بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة من جهينة ، قال فصحبنا القوم فهزمناهم . قال : ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم ، قال فلما غشيناها قال : لا إله إلا الله ، قل فسكت عنه الأنصاري ، فطعنته برمح حتى قتله . قل فلما قدمنا بلغ ذلك النبي ﷺ ، قال فقال لي : يا أسامة أقتله بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قل قلت يا رسول الله إنه إنما كان يهجو ذا ، قل : قتله بعد ما قال لا إله إلا الله ؟

قال فما زال يكررها على حقي تمغيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم»

٦٨٧٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا البث حدثنا يزيد عن أبي الخير عن الصبايحى « عن عباد ابن الصامت رضى الله عنه قال : إني من المنقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ ، بايعناه على أن لا نشرى بالله شيئا ولا نسرق ، ولا نزنى ، ولا نقتل للنفس الحتى حرم الله ، ولا نذهب ، ولا نعتبى بالجئنة إن فعلنا ذلك ، فان غشينا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك إلى الله ،

٦٨٧٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا ، رواه أبو موسى عن النبي ﷺ [الحديث ٦٨٧٤ - طرفه في ٧٠٧٠]

٦٨٧٥ - **حديث** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب وبونس عن الحسن « عن الاحنف بن قيس قال : ذهبت لأتصر هذا الرجل ، فلقيت أبو بكره فقال : أين تريد ؟ قلت أتصر هذا الرجل قال : ارجع ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا لقي المسلمان بغيرهما فاقا قتل والمقتول في النار . قلت : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حريصا على قتل صاحبه»

قوله (باب ومن أحياءها) في رواية غير أبي ذر « باب قوله تعالى ومن أحياءها ، وزاد المستمل والأصيل (فكأنما أحياء الناس جميعا) . قوله (قال ابن عباس : من حرم قتالها إلا بحق فكأنما أحياء الناس جميعا) وصله ابن أبي حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره مغلطاي من طريق وكيع عن سفيان عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعترض بأن خصيفا ضعيف ، وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خصيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا) وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله « الا كان على ابن آدم الأول كفل منهن ، وسائرنا في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثا قال ابن بطال . فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الجزع عنه ، قال : واختلف السلف في المراد بقوله (قتل الناس جميعا وأحياء الناس جميعا) فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن ان قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعا ، وقيل معناه أن الناس ضحاؤه جميعا ، وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا ، لأنه لا يكون عليه غير قتلة واحدة بجميعهم ، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار العاصمي أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من يقتل أحدا فقد حيا الناس منه جميعا اسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص ففما عنه أعطى من الإجر مثل ما لو أحياء الناس جميعا ، وقبل وجب شكره على الناس جميعا وكأنما من عليهم جميعا . قال ابن بطال : وانما اختار هذا لأنه لا توجده نفس يقوم قتالها في عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس ، ولا

إحياؤها في حائل النفع مقام إحياء جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشئ الأول بآدم الأول لمكرهه من القتل وهتك حرمة الدماء وجراً للناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية (من أجل ذلك) لفظة ابن آدم يدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرها ، فالحل ظاهر العموم أولى والله أعلم . الحديث الأول ، قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عينة فسأني في الاختصاص من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعمش . قوله (الأعمش) هو سليمان بن مهران . قوله (عن عبد الله بن مرة) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش . حدثني عبد الله بن مرة ، وهو الحارثي بمجعة وراء مكورة وفاء كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون . قوله (لا تقتل نفس) زاد حفص في روايته « ولذا ، وفي الاختصاص » ليس من نفس تقتل ظلما . . قوله (على ابن آدم الأول) هو قابيل عند الأكثر ، وعكس القاض جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم القاتل قابيل أشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابيل بنون بدل اللام بغير ياء ، وقيل قابيل مثله بغير الف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب خلق آدم من بدء الحاقن » وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فهما قبل نزل النار فتأكله والا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ، ومن طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، وبقيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لآدم ، ويقال إنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمته ، ومن ثم نظر على أخيه هابيل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنتما من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن اسحق في « المبتدأ » ، وعن الحسن : ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هابيل هبة الله ، ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك شيئا ومعناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الطبري : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفسا في عشرين بطنا أولهم قابيل وأخته أقيلا وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى باغ ولده وولد ولده أربعين ألفا وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيث ، قال الله تعالى (وجعلنا ذريته هم الباقين) وكان معه في السفينة نوحون نفسا وهم المشار إليهم بقوله تعالى (وما آمن معه إلا قليل) ومع ذلك فما بقي إلا نسل نوح فتوالدوا حتى ملأوا الأرض ، وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء . قوله (كفل منها) زاد في الاختصاص : وربما قال سفيان من دمهها ، وزاد في آخره : لأنه أول من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضي في خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء التصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإنثم ، ومنه قوله تعالى (كفلهن من رحمته) ووقع على الإنثم في قوله تعالى (ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها) وقوله « لأنه أول من سن القتل » فيه أن من سن شيئا كتب له أو عليه ، وهو أصل في أن المؤمنة على ما لا يحل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير « من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب . وعن السدي : شذخ قابيل رأس أخيه بمجر فوات . وعن ابن جرير : قابيل له اليس فأخذ بمجر فشذخ به رأس طير ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور ، وقيل على دقة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم

بالبحرة ، وكان من شأنه في دفعه مانعه الله في كتابه . الحديث الثاني ، **قوله** (واقد بن عبد الله أخبرني) هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقد هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن لقوله واقد بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوى نسبة لجدّه الأعلى عبد الله ابن عمر فانه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، والذي نسبته كذلك أبو الوليد شيخ البخارى فيه ، فقد أخرجه أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك ، وتقديم المصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال : عن واقد بن محمد ، وبأق في المتن عن حجاج بن مهال عن شعبة كذلك ، وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجدته في الأول من فوائد أبي عمرو بن العلاء من طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فامل نسبه كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفي الجملة فقوله عن أبيه لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جزما ، فن ترجم لعبد الله واقد بن رجال البخارى خطأ ، نعم في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف ، وهو أقدم من هذا فانه عم واقد المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرج له مسلم . **قوله** (لا ترجموا بدري كفارا) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه دلي ظاهره ، فأنما هو في المستحيلين ، ثالثها المعنى كفارا بجرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضا ، خامسها لا بد من السلاح يقال كفر درعه إذا لبس فوقها ثوبا ، سادسها كفاروا بنعمة الله ، سابعها المراد الجزع عن الفعل وليس ظاهره مرادا ، ثامنا لا يكفر بمضكم بعضا كأن يقول أحد الفريقين للآخر يا كافر فيكفر أحدهما ، ثم وجدت ثامنا وعاشرا ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسيأتي شرح الحديث . يتوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، **قوله** (استقصت الناس) أى اطلب منهم الإصناف ليصمموا الخطبة ، وقد تقدم أنهم سيأتون هذا في كتاب الحج ، وسيأتي شرحه في الفتن أيضا . الحديث الرابع والخامس ، **قوله** (رواه أبو بكره وابن عباس يريد قوله لا ترجموا بدري كفارا) وحديث أبي بكره وصله المؤلف معاولا في الحج وشرح هناك ، وبأق في الفتن أيضا ، وكذلك حديث ابن عباس . الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو ، في الكبائر تقدم شرحه في كتاب الأدب ، **قوله** (وعقروا الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة) قلت تقدم في الإيمان والذود من طريق الزهر بن شهيل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة وقتل النفس ، وهو المراد في هذا الباب . **قوله** (وماذا) هو ابن معاذ المنبري ، وهو من تاليف البخارى ، وجوز الكرماني أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولا ، وقد وصله الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وأفظه والكبائر الاشرار بالله وعقروا الوالدين أو قال قتل النفس واليمين الغموس وهذا مطابق لتعليق البخارى إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس ، والغرض منه إنما هو إثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف دلي شعبة أنه نارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك . الحديث السابع حديث أنس في الكبائر أيضا تقدم شرحه في كتاب الأدب ، الحديث الثامن حديث أسامة ، **قوله** (حدثنا عمرو بن زرة حدثنا هشيم) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلامه من شيوخ البخارى . **قوله** (حدثنا هشيم) في رواية الكشميهني وأنبأنا ، **قوله** (حدثنا حسين) في رواية أبي ذر والأصلي وأنبأنا - حسين ، وهو ابن عبد الرحمن الرابطي من صفار أتباعه ، وأبو

ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضا حصين وهو ابن جندب من كبار التابعين . **قوله** (بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة) بضم المهملة وبالألف ثم كاف وهم بطن من جهينة تقدم نعتهم اليم في غزوة الفتح ، قال ابن الكلبي : سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فأحرقهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله القيثي وكانت في رمضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي وحدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا : بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله السكبي ثم القيثي إلى أرض بني مرة وبها مرداس بن نهمك حليف لهم من بني الحرة فقتله أسامة ، فهذا يبين السبب في قول أسامة : بعثنا إلى الحركات من جهينة ، والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات دفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهرًا طويلا ، وترجم البخاري في المغازي وبعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحركات من جهينة ، لجرى الهاردي في شرحه على ظاهره فقال فيه : تأمير من لم يبلغه ، وتمتق من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغًا لأنهم ذكروا أنه كان له ما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاما . **قوله** (فصباحنا القوم) أي هجموا عليهم صباحا قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أثبته صباحا بفتح ، ومنه قوله (وراقد صبحهم بكرة عذاب مستقر) **قوله** (ولحقنا أنا ورجل من الانصار) لم أفك هل اسم الانصارى المذكور في هذه القصة . **قوله** (رجلا منهم) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نهمك الفزاري وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منده أن أبا سعيد الخدري قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فيها أسامة إلى بني خضرة ، فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الدييات وحدثنا يعقوب بن حبيب حدثنا يحيى بن سالم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله ﷺ بعث خبلا إلى فدا فأغاروا عليهم ، وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه اني لاحق بمحمد وأصحابه فبصره رجل لحمل عليه فقال اني مؤمن فقتله فقال النبي ﷺ : هلا شفت عن قلبه . قال فقال أنس : ان قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق القبر مرارا فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يطرح في واد بين جباين ثم قال : ان الأرض لنقبل من هو شرمته واسكن الله وعظكم . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقتيل أسامة لا يسمى مرداسا ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل علم بن جاثمة عامر بن الاحبط وأن عملا لما مات ودفن لفظته الأرض فذكر نحوه . **قوله** (غشينا) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمة بين أي لحقنا به حتى تغشى بنا ، وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم : فأدرت رجلا فطعنته برمحى حتى قتلت ، ووقع في حديث جندب عند مسلم : فبا رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله ، ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولا فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعننه بالرمح . **قوله** (فلما قدمنا) أي المدينة (بلغ ذلك النبي ﷺ) في رواية الأعمش : فوقع في نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ النبي ﷺ من أسامة لا من غيره ، فتقديره الأول بلغ ذلك النبي ﷺ مني . **قوله** (أمتته بعد ما قال) في رواية الكشميني : بعد أن قال ، قال ابن القيم : في هذا القوم تعليم وإبلاغ في المودعة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالوحيد ، وقال القرطبي : في

تكريره ذلك والاعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك . **قوله** (إنما كان متموداً) في رواية الأعمش وأما خوفاً من السلاح ، وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة ، إنما فعل ذلك ليحرد دمه . **قوله** (قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متموداً) كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش ، أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ، قال النووي الغافل في قوله ، أقالها ، هو القلب ، ومنه انك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فأنكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال ، أفلا شققت عن قلبه ، لتظهر هل كانت فيه حين أقالها واعتقدها أو لا ، والمعنى انك إذا كنت أنت قدرا على ذلك فكيف كان ذلك بالامان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت السلام النفسي ، وفيه دليل على ترتيب الاحكام على الاسباب الظاهرة دون الباطنة . **قوله** (حتى تمت إلى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم) أى أن أسامه كان ذلك اليوم لأن الاسلام يجب ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الاسلام ليأمن من حمرة تلك الفعلة ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلماً قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه اشعار بأنه كان استصغار ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعلة لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، ويبين ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش - حتى تمت إلى أسلمت يومئذ - ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات واقتطعت ، بعث بعثنا من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيم فابايع ، فقصد رجل من المسلمين غيبته - كذا يتحدث انه أسامة بن زيد - فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، الحديث . وفيه ، ان النبي ﷺ قال له : فكيف تصنع ببلال إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لي ، قال : كيف تصنع ببلال إله إلا الله ؟ فجعل لا يردده على ذلك ، وقال الخطابي : لعل أسامة تأول قوله تعالى (فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا) ولذلك عذره النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفي النفع على حرمه دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحادثة ينفعه نقداً مقيداً بأن يجب المكف عنه - حتى يختبر أمره هل قال ذلك خالصاً من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الغرغرة وانكسرت الفظا فانه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحسم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداودي وقال : انه لم يسمع منه ولم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع ، لكن فيه بعد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيجوز أن لا يجب عليه شيء لأنه كان مأذوناً له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالخائن والعايب ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق ديته ، قال : وهذا يندش على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بيعة فلم تلزم المرافعة فيه وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب حاف أسامة أن لا يقاتل مسلماً بعد ذلك ، ومن ثم تخفف عن دلي في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلماً حتى يقاتله أسامة ، واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافراً أسلم فأكرم إكراماً كثيراً فقال لا يفتي كشت كافراً فأسلمت لأكرم ، فقال الرافعي : يكفر بذلك ، وردّه النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم الاسلام في الحال

والاستقبال ، وإنما تمى ذلك في الحال الماضي مقيدا له بالإيمان لينتم له الأكرام ، واستدل بقصة أسامة ثم قال :
ويمكن الفرق . الحديث التاسع حديث عبادة ، **قوله** (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري . وأبو الخير هو
مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر . **قوله** (أني من القباء الذين بايعوا رسول
الله ﷺ) يعني ليلة العقبة . **قوله** (بايعناه على أن لا ذئرك) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة
العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة على المنشط
والمكره في العسر واليسر إلى آخره ، وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى ببيعة النساء فسكانت بعد ذلك بمدة ،
فإن آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد عمرة الحديبية في زمن المدينة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التي
وقعت للرجال على وقتها كانت عام الفتح ، وقد أوضح ذلك والسبب في الحمل عليه في كتاب الإيمان ، ومعنى
شرح هذا الحديث هناك . الحديث العاشر حديث ابن عمر ، **قوله** (جويرية) بالجم تصغير جارية وهو ابن أسماء
سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضا . **قوله** (من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من
حمل عليهم السلاح لقتالهم لما فيه من ادخال الرعب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلا فإنه يحمله لهم لا عليهم ، وقوله
فليس منا أى على طريقتنا ، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتعزيب ،
وسياتى بسط ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الحادى عشر ، **قوله** (رواه أبو موسى عن النبي
ﷺ) قلت : سياتى موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة بمناه ، وهو عند مسلم من حديث
سلسلة بلفظ من حمل علينا السيف . . الحديث الثانى عشر ، **قوله** (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ، ويوفى هو
ابن عبيد البصرى ، والحسن البصرى . **قوله** (عن الأحنف) هو ابن قيس . **قوله** (لأنصر هذا الرجل) هو على
ابن أبي طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل . **قوله** (إذا أتى المسلمان بسيوفهم) بالثنية ، وفي رواية
الكشميهني بالافراد . **قوله** (في النار) أى إن أنفذ الله عليهما ذلك لأنهما فعلا فعلا يستحقان أن يعذبا من أجله ،
وقوله (أنه كان حربا على قتل صاحبه ، احتج به الباقلاني ومن تبعه على أن من حرم على المعصية يأثم ولو لم
يفعلها ، وأجاب من خالفه بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجردا ثم صمم ولم يفعل شيئا هل يأثم ،
وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث من هم بمسنة ومن هم بسنة ، في كتاب الرافق . وقال الخطابي : هذا
الوعيد لمن قاتل على عداوة دينية أو طلب ملك مثلا ، فاما من قاتل أهل البغى أو دفع الصائل فمقتل فلا
يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعا ، وسياتى شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضا إن شاء
الله تعالى

٣ - **باب** قوله الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد
بالعبد والأثني بالأثني ، فمن عفى له من أخيه شيء فانهاع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، ذلك تخفيف من ربكم
ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم)

قوله (باب قول الله تعالى) (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية) كذا لابن ذر ، وفي

رواية الأصميلي والنسفي وابن عساكر (القتلى الحر بالحر - إلى قوله - عذاب أليم) والاسماعيل (القتلى - إلى قوله - أليم) وساق في رواية كريمة الآية كلها

٤ - باب سؤال القاتل حتى يُقرّ، والإقرار في الحدود

٦٨٧٦ - **حديث** حجاج بن منهل حدثنا حماد عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودياً رَضَ رَأْسَ جارية بين حجرين، فقبل لها من فعل بك هذا؟ أفلان أو فلان - حتى سُمِّيَ اليهودي، فأتى به النبي ﷺ، فلم يزل به حتى أقرّ، فرَضَ رأسه بالحجارة،

قوله (باب سؤال القاتل حتى يقرّ، والإقرار في الحدود) كذا لاكثر، وبمعه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية. ووقع عند النسفي وكريمة وابن نعيم في المستخرج، بحذف د باب، وقالوا بعد قوله عذاب أليم، وإذا لم يزل يسأل القاتل حتى أقرّ، والإقرار في الحدود، وصنيع الأكثر أشبه، وقد صرح الاسماعيل بأن الترجمة الأولى بلا حديث. قلت: والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور، وعالمهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي، وتيسر قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن: الجمع بين الآيتين أولى، فتجعل النفس على المكافئة، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قذف عبداً لم يجب عليه حد القذف، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها (فمن صدق به فمؤكفارة له) والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه، وكذلك العبد لا يصدق بجرحه لأن الحق لسيده. وقال أبو ثور: لما اتفقوا على أنه لا قصاص بين العبيد والاحرار فيما دون النفس كانت النفس أولى بذلك. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الأنثى تقتل بالذكر وقتلها إلا أنه وزد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الأنثى فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلهن الدية كاملة قال: ولا يثبت عن علي سكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة، ويدل على التكافؤ بين الذكر والأنثى أنهم اتفقوا على أن متعاطع اليد والأعور لو قتله الصحيح عمدًا لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية. **قوله** في الترجمة (سؤال القاتل حتى يقرّ) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة. **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن يحيى. **قوله** (عن أنس) في رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الواحدة عن حماد الآتية بعد سبعة أبواب وحدثنا أنس. **قوله** (أن يهودياً) لم أرف عن اسمه. **قوله** (رض رأس جارية) الرض بالاضداد المدهجعة والرضخ بمعنى، والجارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه وخرجت جارية عليها أوضح بالمدينة فرماها يهودي بمجر، وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ وعدا يهودي على جارية فأخذ أوضاعا كانت عليها ورضخ رأسها، وفيه وفاء أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق، وهذا لا يبين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رفيقة كانت أو عتيقة، ولم أرف على اسمها لكن في بعض طرقاتها من الانضاد، ولا تنافي بين قوله ورض رأسها بين حجرين، وبين قوله ورمها بمجر، وبين قوله ورضخ رأسها، لأنه يجمع بينها بألف رماها

بمجرد قاصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله ، على أوضح ، فعناه بسبب أوضح ، وهي بالاضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضح ، قال أبو عبيد بن حل القصة ، ونقل عياض اما حل من حجارة ، ولعله أراد حجارة القصة احترازاً من القصة المضروبة أو المنقوشة . **قوله** (فقيل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان) ؟ في رواية الكشميهني ، فلان أو فلان ، بحذف الهمزة ، وقد تقدم في الأشخاص من وجوه ، آخر عن حمام ، أفلان أفلان ، بالتكرار بغير واو عطف ، وجاء بيان الذي عاظمها بذلك في الرواية التي تلي هذه بلفظ ، فقال لها رسول الله **ﷺ** فلان قتلك ، وبين في رواية أبي قلابة عن أنس عند مسلم وأبي داود ، قد دخل عليها رسول الله **ﷺ** فقال لها من قتلك . **قوله** (حتى سعى اليهودي) زاد في الروايتين القتين في الأشخاص والوصايا ، فأومأت برأسها ، ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي تلي هذا بيان الأيماء المذكور وأنه كان تارة دالا على النبي وتارة دالا على الانبياء بلفظ ، فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فأعاد فقال : فلان قتلك ؟ فرفعت رأسها ، فقال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ خفضت رأسها ، وهو مشعر بأن فلانا الثاني غير الاول ، ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق وكذا الآية بعد بابين ، فأشارت برأسها أن لا ، قال : ففلان ؟ لرجل آخر يعني عن رجل آخر - فأشارت أن لا . قال : ففلان فأشارت أن نعم . **قوله** (فلم يزل به حتى أفر) في الوصايا الخي . به يعترف فلم يزل به حتى اعترف ، قال أبو مسعود : لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث فاعترف ولا فأقر الا حمام بن يحيى ، قال الملب : فيه أنه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجنايات ثم يتلطف بهم حتى يقرؤا ليؤخذوا باقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا ثابتهين فإنه يعرض عن من لم يصرح بالجناية فإنه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضي أن اليهودي لم تقم عليه بينة وإنما أخذ باقراره ، وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى والإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : في هذا نظر لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازني فيه الرد على من أنكر القصص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسياق البحث فهما في بابين مفردين قال : واستدل به بعضهم على التقدمة لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ، قال : ولا يصح اختياره مجرداً لأنه خلاف الاجماع فلم يبق إلا أنه يفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك الى ثبوت قتل المتهمم بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ، ونأزده بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهمم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المحترض عند موته فلان قتلى لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعداً من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالتقدمة أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهي وقت اخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقا ، قالوا وهي أقوى من قول الشافعية ان الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلا معه سكنى لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكين . **قوله** (فرض رأسه بالحجارة) أي دق ، وفي رواية الأشخاص ، فرضخ رأسه بين حجرين ، ويأتي في رواية حبان أن همام قال كلا من اللفظين ، وفي رواية هشام التي تليها ، وقتله بين حجرين ، ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الأشخاص ، وفي رواية أبي قلابة عند مسلم ، فأمر به فرجم حتى مات ، لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه ، وقتل بين حجرين ، قال عياض : رخصه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجحه بها بمعنى ، والجامع أنه

رى بجبر أو أكثر ورأسه على آخر . وقال ابن التين : أوجب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على الممانعة في القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون في حي ، وتنبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حينئذ لأنها كانت تمجد بنفسها ، فلما ماتت انتص منه . وادعى ابن المراتب من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الإسلام وهو قول قول القليل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يلقه غيره وهذا مما عده عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فتقادة حافظ زيادته مقبرة لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال . واستدل به على وجوب «قصاص على الذي» وتنبه بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذميا فيجوز أن يكون معامدا أو مستأمتا . والله أعلم

٥ - باب إذا قتل بجبر أو بصاً

٦٨٧٧ - **حدثنا** محمد بن أحمد بن أبي إدرس من شعبة عن هشام بن زيد بن أنس **ع** عن جدّه أنس بن مالك قال : خرجت جارية عليها أوصاح بالمدينة ، قال فرماها يهودى بجبر . قال فجاء بها إلى النبي **ﷺ** وبها رمى . فقال لها رسول الله **ﷺ** : فلان قتلك ؟ فرقت رأسها ، فأما عليها قل : فلان قتلك ؟ فرقت رأسها . قال لها في الثالثة : فلان قتلك : فخنقت رأسها . فدعا به رسول الله **ﷺ** فقتله بين الخجرين ،

قوله (باب إذا قتل بجبر أو بصاً) كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ، ولكن إرادته الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس في اليهودى والجارية ، وهو حجة لجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به ، وتمسكوا بقوله تعالى (وإن عاقبتهم لعاقبوا بمثل ما عاقبتم به) ويقولون تعالى (فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف ، وهو ضعيف أخرجه البرار وابن عدى من حديث أبي بكر ، وذكر البرار الاختلاف فيه مع ضعف اسناده . وقال ابن عدى : طرده كلها ضعيفة ، وهل تقدير ثبوت قاته على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنهي عن المثلة وهو صحيح اسكنه محمول عند الجمهور على غير الممانعة في القصاص جمعا بين الدليلين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتله بشيء يقتل مثله غالبا فهو عمد ، وقال ابن أبي ليلى : إن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد والا فلا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بإصلاح . وقال الحسن البصرى والشعبي والبخي والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بمعدة . واختلف فيمن قتل بعصا فأقيد بالعرب بالعصا فلم يمت هل يكره عليه ؟ فقيل : لم يكره ، وقيل أنه لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجريح ، وقال ابن العربي يستثنى من الممانعة ما كان فيه معصية كالحر والقواطع والتعريق ، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانعين حديث المرأة التي رمت ضرعتها بعمود القسطاط فقتلتها ، قال النبي **ﷺ** : جعل فيها الدية ، وسيأتي البحث فيه في «باب جنين المرأة» ، وهو بعد باب القصاص . ومحمد في أول السند جرم السكلا باذى بأنه ابن عبد الله بن نهم ، وقال أبو هريرة بن السكك : هو ابن سلام

٦ - باب قول الله تعالى (إن النفس بالنفس ، والمعين بالمعين ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن والجروح قصاص . فمن تصدق به فهو كفارة له . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) ٦٨٧٨ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مسروق عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث : للنفس بالنفس ، ولثيب الزاني ، وللمفارق لدينه التارك للجماعة »

قوله (باب قول الله تعالى (إن النفس بالنفس والمعين بالمعين) كذا لا يذو الاصيل ، وعند النفس بعده الآية إل قوله (فأولئك هم الظالمون) وساق في رواية كريمة الى قوله (الظالمون) والغرض من ذكر هذه الآية مطابقتها لفظ الحديث ، ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلل عليه مستمر في شريعة الاسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد . **قوله** (عن عبد الله) هو ابن مسعود . **قوله** (قال رسول الله ﷺ لا يحل) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عند مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي د قام فينا رسول الله ﷺ فقال : والذي لا إله غيره لا يحل ، وظاهر قوله لا يحل ، اثبات إباحة قتل من استنق ، وهو كذلك بالنسبة لتجريم قتل غيرهم وإن كانت قتل من أبيح قتله منهم واجبا في الحكم . **قوله** (دم امرئ مسلم) في رواية الثوري د دم رجل ، والمراد لا يحل لإزالة دمه أى كاله وهو كناية عن قتله ولو لم يرق دمه . **قوله** (يشهد أن لا إله إلا الله) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو الاتي بالشهادتين ، أو هي حال مقيدة للوصف إشهارا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا وجهه الطيب واستشهد بحديث أسامة د كيف تصنع بلا إله إلا الله . **قوله** (الا باحدى ثلاث) أى عصال ثلاث ، ووقع في رواية الثوري د إلا ثلاثة نفر . **قوله** (النفس بالنفس) أى من قتل عمدا بغير حق قتل بشرطه ؛ ووقع في حديث عثمان المذكور د قتل عمدا فعليه القود ، وفي حديث جابر عند البزار د ومن قتل نفسا ظلما . **قوله** (ولثيب الزاني) أى فيحل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ د رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم ، قال النووي : الزاني يجوز فيه اثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر . **قوله** (والمفارق لدينه التارك للجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشمي ، وللباقين د والمفارق من الدين ، لكن عند النسقي والسرخسي والمستمل د والمفارق لدينه ، قال الطيب المفارق لدينه هو التارك له ، من المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم د والتارك لدينه المفارق للجماعة ، وله في رواية الثوري د المفارق للجماعة ، وزاد قال الأعمش حدثت بما إبراهيم بن النخعي حدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله . قلت : وهذه الطريق أغفل المولى في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مسروق عن ابن مسعود ، وقد أخرجه مسلم أيضا بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال د بالاسنادين جميعا ، ولم يقل د والذي لا إله غيره ، وأفرد أبو هريرة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أى قارحهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا سمة

مستترة وإلا لكانت الحاصل أربما ، وهو كقوله قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، فانها حصة مفسرة لقوله ومسلم ، وليست قيما فيه اذ لا يكون مسلما إلا بذلك ، ويؤيد ماقلناه أنه وقع في حديث عثمان ، أو يكفر بعد اسلامه ، أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضا ، ارتد بعد اسلامه ، وله من طريق عمرو بن غالب عن عاتقة ، أو كافر بعد ما أسلم ، وفي حديث ابن عباس عند النسائي ^(١) « مرتد بعد ايمان ، قال ابن دقيق العيد : الزدة سبب لإباحة دم المسلم بالاجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدلل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، ونعقب بانهما دلالة اقتران وهي ضميقة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة للدارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من مجملهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عهدت كترك الصلاة ولم يفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله والمفارق للجماعة ، أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكا لمن يقول بخلاف الإجماع كافر ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فان المسائل الاجماعية نارة يصحها التواتر بالنقل عن صاحب الشرح كوجوب الصلاة مثلا وتارة لا يصحها التواتر ، فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من جبر بانكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بعدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعي الملق في المعقولات ويعمل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواترا عن صاحب الشرح ، قال وهو متمسك ساقط إما عن صمى في البصيرة أو نعمان لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الاسلام ، وقوله « المفارق للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة أو نفي لإجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسياق البحث فيه . وقال القرطبي في « المفهم » ظاهر قوله « المفارق للجماعة » ، أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كن يمتنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقال على ذلك كآهل البغي وقطاع الطريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم ، قال : فيقتالهم لفظ المفارق للجماعة بطريق العموم . ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكره حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع مبني على ذلك ، فدل على أن وصف المفارقة للجماعة يعم جميع هؤلاء . قال : وتحققة أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله والمفارق بغير ردة ترك بعضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الحصة الثالثة الارتداد فلا بد من وجوده ، والمفارق بغير ردة لا يسمى مرتدا فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن المهر قيمته يجب قتله عينا ، وأما من ذكرهم فان قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يجهز قتله صبرا إنما قاتل في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المحاربين أيضا ، لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدلل بهذا الحديث أن تارك

الصلاة لا يقتل بتركها الكوفة ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدلل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن المفضل الهندسي في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يمزجه الاما م بكل تهذيب يراه صوابا
فالأصل عصمته إلى أن ينطلي إحدى الثلاث إلى الهلاك وكابا

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استدلكه إمام الحرمين من الشافعية . قلت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلة وأبو عبيد بن جويرية (١) ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إل أنه يكفر بذلك ولو لم يحدد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدا ، وذهب الحنفية ووافقهم المازني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به هل عدم كفره حديث عبادة وفيه خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، الحديث وفيه : ومن لم يأت بمن فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ، وتمسك أحمد ومن وافقه بظواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستدل جميعا بين الأخبار والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على المجموع ، والمرب على أشياء لا تحصل إلا بمحصول مجموعها وينتفأ بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال بمنطوقه ، وهو : أقاتل الناس إلخ ، فإنه يقتضي الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل الفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضي الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب قتال هل يقتل أولا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتيب العصمة على فعل ذلك فإن مذهبهم يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه فإن الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فسله أن يدفع حجة بأنه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذي هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهرا ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المنعرات فيحتاج هو أن ينوي الصيام لأنه يعتقد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرجم إذا ذنب ولو كان نبييا حكاه ابن التين قال : وليس لأحد أن يفرق ما جمعه الله إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الحصة الثالثة فإن الإجماع انعمت على أن العبد والحر في الردة سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه . وقال شيخنا في شرح الترمذي : استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووي يخص من عموم الثلاثة للصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنه الطيبي وقال : هو أولى من تقرير البيضاوي لأنه فسر قوله

(النفس بالنفس) يحمل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلها ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بأية المحاربة (من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض) قال : فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى (فقاتلوا التي تبغي) حديث من وجدته يهودي فقتلوه ، وحديث من قتل لوط فقتلوه ، وحديث من أتى بهيمة فقتلوه ، وحديث من خرج وأمر الناس جمع يريد تفرقهم فقتلوه ، وقول عمر : نفرة أنه يقتل ، وقول جماعة من الأئمة : إن تاب أهل الذنوب وإلا قتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حرمة بغير حق ، ومانع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن عالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزنديق إذا تاب على رأي ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين في اللواط وإتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القبيل ، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرغ على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مختلف فيه كما تقدم إيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحرير فن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل في مفارقة الجماعة ، وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشيائنا أن أسباب القتل عشرة : قال ابن العربي : ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب نسي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستبدل بقوله (النفس بالنفس) على تساوي النفوس في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قتله سواء كان حرا أو عبدا ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد) ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنعقه ، وقال الشافعي : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج الجمهور بأن العبد سلامة فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسأى مزيد لذلك بعد باب . واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي لا يقتل مؤمن بكافر ، وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان

٧ - باب من أقاد بالحجر

٢٨٧٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا قتل جارية على أوضح لما قتلها بحجر ، فجيء بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال : أنتك فلان

فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألت الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتله النبي ﷺ بحجرين ،

قوله (باب من أفاد بالحجر) أى حكم بالآود بفتحين وهو المائلة في القصاص ، ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا ، وقوله « فأشارت برأسها أى نعم » في رواية السكسيمي « أن نعم » بالنون بدل التحتانية وكلاهما يحسن التفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة باستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم

٨ - باب من قُتل له قَتِيلُ فهو بحجر النظارين

٦٨٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة أن خُرَاعة قُتِلوا رجلا . » وقال عبدُ الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة « حدثنا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قُتِلت خُرَاعة رجلا من بني كوث بقتيل لهم في الجاهلية ، فقام رسولُ الله ﷺ فقال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين . ألا وإني لم أجعل لكم في الجاهلية أحدا قتل ، ولا تعلم لاحد من يهدى ، ألا وإني أحييت لي ساعة من نهار ، ألا وإني سامعي هذه حرام : لا يَحْتَلِي شوكها ، ولا يَمْسُدُ شجرها ، ولا يَلْتَقِطُ ساقطها إلا مُنْتَشِد . ومن قُتل له قَتِيلُ فهو بحجر النظارين إما أن يُودى وإما أن يُقَاد . فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاذ قال : أكتب لي يا رسول الله . فقال رسولُ الله ﷺ : اكتبوا لابني شاة . ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الإذخر فأنما نجده في يهودنا وقبورنا ، فقال رسولُ الله ﷺ : إلا لإذخر . وتابعه عبيد الله عن شيبان في القتل . وقال بعضهم من أبي نعيم : القتل . وقال عبيد الله : إما أن يُقَادَ أهل القَتِيلِ

٦٨٨١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا سفیان عن عمرو عن مجاهد « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانت في بني إسرائيل قصاص ولم تسكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة (كتب عليكم القصاص في القتلى) إلى هذه الآية (فن عني له من أخيه شيء ..) قال ابن عباس : فالعفو أن يَقُولَ الدية في العمد ، قال (فأتباع بالمعروف) أن يطلب بمعروف ويؤدَّى بإحسان »

قوله (باب من قتل له قَتِيلُ فهو بحجر النظارين) ترجم بلفظ الخبر . وظاهره حجة إن قال إن الاختيار في أخذ الدية أو القصاص راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط في ذلك رضا القاتل . وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبي هريرة بحديث ابن عباس الذي فيه تفسير قوله تعالى (فن عني له من أخيه شيء) أى ترك له دمه ورضى منه بالدية (فأتباع بالمعروف) أى في المطالبة بالدية . وقد فسر ابن عباس العفو بقبول الدية في العمد ، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص ، وأيضا فأنما لزم القاتل الدية بغير

رضاه لأنه مأمور بأحياء نفسه لعموم قوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم) فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للقاتل أن يتمتع من ذلك ، قال ابن بطال : معنى قوله تعالى (ذلك تخفيف من ربكم) إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متبعاً ، غفغف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول . ثم ذكر في الباب حديثين ، الأول : قوله (عن أبي هريرة) كذا الأكثر من رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في رواية النسائي ومرسلاً ، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة . قوله (أن خزاعة قتلوا رجلاً ، وقال عبد الله بن رجاء) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين ، وساق الحديث هنا على لفظ حرب ، وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم ، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السمراني عنه ، وتقدم في القطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مخرجاً بالتحديث في جميع السند قوله (أنه عام فتح مكة) الهاء في أنه ضمير الشأن . قوله (قتل خزاعة رجلاً من بني ليث بقتل لهم في الجاهلية) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : إن الله حرم مكة ، فذكر الحديث وفيه : ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ، وإنى عاقله ، وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحق عن المقبري كما أورده في باب لا يعضد شجر الحرم ، من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج ، فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش ، وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن إلياس بن مضر ، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم ، وأما خزاعة فسكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها ، وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية ، وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عبد الله ﷺ ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيان في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم القاتل من خزاعة خراش بمعجمتين ابن أمية الخزاعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ، ثم رأيت في الميرة النبوية لابن إسحق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحق في المغازي : حدثني سعيد بن أبي سند الأسدي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرقهم شيء صاحوا به فيشور مثل الأسد ، فنزاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوخ وهو بالثناء المثناة والعين المهملة : لا تهجلوا حتى أنظر فإن كان أحر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فاذا غطيظ أحر فمشى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحبي ، فلما كان طام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأنوخ الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خزاعه فصرفوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعته بالسيف في بطنه فوقع قتيلاً ، فقال رسول الله ﷺ : يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتم قتيلاً لأدينه ، قال ابن إسحق : وحدثني عبد الرحمن بن حرمة الأسدي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً قتل بعبيته بذلك . ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فكأنها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلع ، وقال بلنفي أن أول قتيل وداه

رسول الله ﷺ يوم الفتح جذب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الادلع ، فراه جندب بن الاحعب الأسلي مخرج يستجيش عليه لجأه غراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلهذه كان هذاياً حالف بنى ليث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من فوائده أبي حل بن خزيمة ، أن اسم الحراصي القاتل هلال بن أمية ، فان ثبت فلهذا لاقب غراش واه أعلم . قوله (فقام رسول الله ﷺ) في رواية سفيان المثار اليها في العلم ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فخطب ، قوله (إن الله حبس عن مكة الفيل) بالغاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبشة وهي مشهورة سابقا ابن اسحق ميسوفة ، وحاصل ما سافه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسته وأزم الناس بالحج إليها ، فعمد بعض العرب فاستغل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة ودرم على تغريب الكعبة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً . فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأهبطه وكان جبل الحية ، فطلب منه أن يرد عليه إبله له تبت فاستنصر حته وقال : لقد ظننت أنك لا تأتئني إلا في الأمر الذي جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيديمه ، فأعاد اليه إبله ، وتقدم أبرهة بمجوشه ففقدوا الفيل فرك وجزوا فيه ، وارسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار - حجرين في رجله وحجر في منقاره فأتقوا عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه يعمد حسن عن هكرمة عن ابن عباس قال جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكسر المهملة ثم فاء ثم مهملة موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأنام عبد المطلب فقال : إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد ، قالوا لا ترجع حتى نهدمه . فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا تأخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهم حجارة سوداء فلما حاذتهم رموهم ، فابقي منهم أحد إلا أخذته الحسكة ، فكان لا يمكن أحد منهم جله إلا تماخط له قال ابن اسحق : حدثني يعقوب بن حبة قال : حدثت أن أول ما وقعت الحصباء والجندري بأرض العرب من يومئذ ، وعند الطبري ، بسند صحيح عن عكرمة أنها كانت طيراً خضرا خرجت من البحر لها رموس كرموس السباع . ولابن أبي حاتم عن طريق عبيد بن عمير بسند قوى : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم . قوله (وانما لم تحمل لأحد قبل الخ) تقدم بيانه مفصلاً في باب تحريم القتال بمكة ، من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في باب لا يهصد شجر الحرم ، . قوله (ولا يلتقط) بضم أوله على البناء للجبول وفي آخره (الا انشد) ووقع للكشميني هنا بفتح أوله وفي آخره (الا منشد) وهو واضح قوله (ومن قتل له قتيلاً) أي من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل . قوله (فهو بخير النظرين) تقدم في العلم بلفظ (ومن قتل فم بخير النظرين) وهو مختصر ولا يمكن حمله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لولييه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطابي ، ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي وقاما أن يعفو وإما أن يقتل ، والمراد المعفو على الدية جمعا بين الزويتين ، وبؤيده أن عنده في حديث أبي شريح : فمن قتل له قتيلاً بعد اليوم فأمله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية . ولابن داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ (فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتل ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فان أراد الرابعة فخذوا على يديه ، أي ان أراد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده . وفي الحديث ، أن ولي الدم يغير بين القصاص والدية ،

واختلاف اذا اختار الدية هل يجب على القاتل اجابته ؟ فذهب الاكثر الى ذلك ، ومن ماله لا يجب الا رضاً القاتل ، واستدل بقوله « ومن قتل له ، بأن الحق يتعلق بورثته المقتول ، فلو كان بعضهم غائباً أو طفلاً لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الغائب . **قوله** (إما أن يردى) يكون الراو أى يعطى القاتل أو أوليائه المقتول الدية (وإما أن يقاد) أى يقتل به ، ووقع فى العلم بلفظ « إما أن يعقل ، بدل « إما أن يردى ، وهو بمعناه ، والعقل الدية . وفى رواية الأوزاعي فى القطة « إما أن يفسدى ، بالفاء بدل الراو ، وفى نسخة « وإما أن يعطى ، أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودى أن فى رواية أخرى « وإما أن يردى أو يقادى ، وتنبه به فغير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالفاء واحتمل أن يكون للمقتول وليان لا كرا بالثنية أى يقاد بقتيلهما والأصل عدم التعدد ، قال صحيح الرواية « وإما أن يردى أو يقاد ، وإنما يصح يقادى ان تقدمه ان يقتص . وفى الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لأنه **يُقتل** بلفظ ذلك ، ولم يقيده بغير الحرم ، وتمسك بمجموعه من قال يقتل المسلم بالذى وقد سقى مائه . **قوله** (نقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه) تقدم ضبطه مع شرحه فى العلم ، وحكى السائق أن بعضهم نقلوا بها بناء فى آخره وغلطه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بهم كمرى إلى اليمن . **قوله** (ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الاذخر) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر فى الأبواب المذكورة من كتاب الحج . **قوله** (وتابعه عبيد الله) يعنى ابن موسى . **قوله** (عن شيبان بن العليل) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى فى القيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة فى صحيح مسلم من طريقه . **قوله** (وقال بعضهم عن أبى نعيم القتل) هو محمد بن يحيى الذهلى حرم عن أبى نعيم فى روايته أنه بهذا الحديث بلفظ « القتل ، وأما البخارى فرواه عنه بالشك كما تقدم فى كتاب العلم . **قوله** (وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتييل) أى يؤخذ لهم بأثرهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته إياه عن شيبان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته أنه موصولة فى صحيح مسلم كما بينته ولفظه « إما أن يعطى الدية وإما أن يقاد أهل القتييل ، وهو بيان لقوله « وإما أن يقاد . الحديث الثانى ، **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار . **قوله** (عن مجاهد) وقد تقدم فى تفسير البقرة عن الحميدى عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهداً . **قوله** (عن ابن عباس رضى الله عنهما) فى رواية الحميدى « سمعت ابن عباس ، وهكذا وصله ابن دينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس فى عمرو ، ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى . **قوله** (كانت فى بنى اسرائيل القصاص) كذا هنا من رواية قتيبة عن سفيان بن عيينة ، وفى رواية الحميدى عن سفيان « كان فى بنى اسرائيل القصاص ، كما تقدم فى التفسير وهو أوجه ، وكأنه أنث باعتبار معنى القصاص وهو المائة والمساراة . **قوله** (فقال الله هذه الأمة كتب عليكم القصاص فى القتلى إلى هذه الآية فن عني له من أخيه شىء) . قلت : كذا وقع فى رواية قتيبة ، ووقع هنا عند أبى ذر والاكث . ووقع هنا فى رواية الثعلبى والقابسى « إلى قوله فن عني له من أخيه شىء ، ووقع فى رواية ابن أبى عمر فى مسنده ومن طريقه أبو نعيم فى المستخرج « إلى قوله فى هذه الآية ، وبهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول يوم أن قوله (فن عني) فى آية تلى الآية المبدأ بها وإيس كذلك ، وقد أخرجه الاسماجل من رواية أبى كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله فى القتل « فقرأ الى والثنى بالثنى فن عني له ، ووقع فى رواية

الحديث المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله (ذلك تخفيف من ربكم) وزاد فيه أيضا تفسير قوله (فن اعتدى) أى قتل بعد قبول الدية . وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل : يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو لمن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور ، وعن عكرمة وقتادة والسدى يتجتم القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية . وفيه حديث جابر رفته ، لا أعرف عن قتل بعد أخذ الدية ، أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع ، قال أبو عبيد : ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست مفسوخة بآية المساندة (أن النفس بالنفس) بل هما محتمتان ، وكأنه رأى أن آية المساندة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكروهم وإناهم دون الآفاء فإن أنفسهم مساوية دون الأحرار . وقال اسماعيل المراد في النفس بالنفس المكاثرة للآخرى في الحدود لأن الحر لو قذف عبدا لم يجلد انفاقا والقتل قصاصا من جملة الحدود ، قال ويذهبه قوله في الآية (والجروح قصاص) فمن تصدق به فهو كفارة له (فن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه ، ولأن الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه . قلت : يحصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى (وكنتنا عليهم فيما) أى هل بنى إسرائيل في التوراة (أن النفس بالنفس) مطلقا ، غلظت عن هذه الأمة بمشروعية الدية بدلا عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص وبخصيصه بالحر في الحر ، فحينئذ لاحاجة في آية المساندة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، وقد قيل أن شريعة موسى لم يكن فيها قصاص وأنه كان فيها الدية فقط ، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط ، واستدل به على أن المخير في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور ، وقرره الخطابي بأن المغفور في الآية يحتاج إلى بيان ، لأن ظاهر القصاص أن لا تمتنع لأحدهما على الآخر ، لكن المعنى أن من عفا عن القصاص إلى الدية فليست مستحق الدية إلا ابتاع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان . وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل ، قال الطحاوي : والحجة لهم حديث أنس في قصة الربيع عنه فقال النبي ﷺ : كتاب الله النصاص ، فإنه حكم بالنصاص ولم يخير ، ولو كان الخيار الولي لأهلهم النبي ﷺ إذ لا يجوز للحاكم أن يتحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قول أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما ، فلما حكم بالقصاص وجب أن يحصل عليه قوله فهو بخير النظرين ، أى ولي المقتول عنده بشرط أن يرضى المجاني أن يغرم الدية . وتعقب بأن قوله ﷺ : كتاب الله النصاص ، إنما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن يخفى عليه إذا طلب القود أجيب إليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان ، واحتج الطحاوي أيضا بانهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل وهدي أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وإن كان يجب عليه أن يحقق دم نفسه . وقال المذهب وغيره : يستفاد من قوله : فهو بخير النظرين ، أن الولي إذا سئل في القود على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء اقتصر وعلى الولي اتباع الأولى في ذلك ، وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية ، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه ، وقيل الواجب الجبار ، وهما قولان للملاء ، وكذا في مذهب الحنفى أصحهما الأول ، واختلف في ذب نزول الآية فقيل نزلت في جبين ز العرب كان لا - هما ماولا على لآخر في الشرف كانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم

عبد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق هل بن صالح بن حش عن سماك بن حرب عن حكمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودي بمائة رطل من التمر ، فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا ففقه ، فقالوا بيننا وبينكم قتلى ﷺ ، فأقروه فقتلوا (وإن حكمت فأحكم بينهم بالقسط) والقسط : النفس بالنفس ، ثم نزلت (الحكم الجاهلية بينكم) واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد ولو كان غيلة وهو أن يخذ شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفي فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وألحقه مالك بالمحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس للزولاء العفو عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب القتل إذا رآه الإمام وإن رآه في الآلة للتخيير لا للتبويب ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية أقروه ﷺ ، فأنى طأله ، واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه ﷺ قاله في قصة قتيل خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيه قتل عمداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تعظيمه بتحرير ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمة الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضوع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج

٩ - باب من طلب دم امرئ بنهر حتى

٦٨٨٢ - حدثنا أبو النعمان أخبرنا شعيب بن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبهر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أبغض الناس إلى الله ثلاثة : ساجد في الحرم ، ومبغض في الإسلام سنة الجاهلية ، ومطلوب دم امرئ بنهر حتى يهرب حتى

قوله (باب من طلب دم امرئ بنهر حتى) أي بيان حكمه . قوله (من عبد الله بن أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى جده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند هذا الطبراني في نسخة شعيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبهر أي ابن مطعم . قوله (أبغض) هو أفعل من البغض ، قال وهو شاذ ومنه أهدم من العدم إذا انقرض ، قال وإنما يقال أفعل من كذا للفاضة في الفعل الثلاثي ، قال المهاب وغيره : المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله وأكبر الكبائر ، وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي . قوله (ملحد في الحرم) أصل الملحد هو المائل من الحق ، والاحاد السدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصبغة في العرف مستمدة من خارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى دغلها ، وقيل إيرادها بالجملة الاسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التذكير لتعظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في عد الكبائر مستحل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : ما من رجل يهيم بسيرة مكاتب دليه ، إلا أن رجلاً لم يبدن أبين أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاقه الله من عذاب ألمه ، وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبه أن السدي رفته لهم ، وكانت شعبه روية عنه موقوفة أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبه ،

وأخرج الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في قهره ، وهو مشكل فيتحين أن المراد بالألحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الإنبان بالجملة الاسمية في قوله (ومن يرد فيه بالحاد بظلم) الآية يفيد ثبوت الألحاد ودوامه ، والتنوين لتعظيم أي من يكون الحاد دليلاً والله أعلم . قوله (ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية) أي يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره عن لا يكون له فيه مقاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقبل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو إضاعتها أو تنفيذها . وسنة الجاهلية اسم جنس يضم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والخليف بخليفه ونحو ذلك ، وللتحق بذلك ما كانوا يعتمدونه ، والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه كالمطهرة والكهانة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والذارقطني من حديث أبي شريح رفعه ، أن أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الإسلام ، فيمكن أن يفهم به سنة الجاهلية في هذا الحديث . قوله (ومطالب) بالتدبير مفتعل من الطلب فأبدلت التاء طاء ، وأدغمت ، والمراد من يبالغ في الطلب . وقال السكرماني : المعنى المتكاف لطلب ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب ، أو ذكر الطلب يلزم الزجر في الفعل بطريق الأول . وقوله « بقهر حق » احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً . وقوله « لجور » ، مفتاح الهاء ويجوز إسكانها ، وقد تمسك به ، قال أن الدم المصمم يؤخذ به ، وتقدم البحث في ذلك في السلام على حديث « من هم بحسنة » في كتاب الرقاق . (تنبيه) : وقفت لهذا الحديث على سبب قرأت في « كتاب مكة لعمر بن شبة » من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالمزدلفة يعني في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيها أن النبي ﷺ قال « وما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذل في الجاهلية » ، ومن طريق مسعر عن عمرو بن مرة عن الزهري واقظه « أن أجزأ الناس على الله » ، فذكر نحوه وقال فيه « وطلب بذل الجاهلية » ،

١٥ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

٦٨٨٣ - **حدثنا** فروة بن أبي النضر حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه « عن عائشة هُزمَ المشركون يوم أُحُدٍ ٤٠٠ . وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو صروان يحيى بن أبي زكريا - يعني الواسطي - عن هشام عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : صرَّحَ إبليسُ يومَ أُحُدٍ في الناس : يا عبادَ الله أخراكم ، فرجعت أُولامَ على أخراهم حتى قتلوا الجبان ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفرَ اللهُ لكم . قال : وقد كان أنهرَمَ منهم قومٌ حتى لحقوا بالطائف »

قوله (باب العفو في الخطأ بعد الموت) أي عفو الولي لا عفو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه ، إذ لو هذا المقتول ثم مات لم يظهر لعفوه أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له يعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قيل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر قائم بأهلوا عفو القليل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب

ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للاصصيل أول ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة ابن مسعود لما دعا قومه إلى الإسلام فرمى بهم فقتل عفا عن قاتله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ عفوه . **قوله** (حدثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المغراء . **قوله** (عن أبيه عن عائشة) مزمع المشركون يوم أحد سقط هذا القدر لأبي ذر وتحويل إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروايتين سواء وإس كذا ، ويحيى بن أبي ذكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى النخعي ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في «باب من حنت ناسيا» من كتاب الأيمان والنذور . وقد بينت ذلك في السلام عليه في غزوة أحد . **قوله** (فقال حذيفة غفر الله لكم) استدلل به من قال إن دينه وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله «غفر الله لكم» عفوت عنكم . وهو لا يفر إلا عن شيء . استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو اسحق الفزاري في السنن عن الأوزاعي عن الزهري قال : «أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه» ، فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيرا ووداه من عنده . وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله «قل يزل في حذيفة منها بقية خير» على الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في «باب من حنت ناسيا» ويؤخذ منها أيضا التعقب على المحب الطبري حيث قال : حمل البخاري قول حذيفة «غفر الله لكم» على العفو عن الضمان وإس بصرى ، فيجانب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحا وإن كان ليس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه

١١ - **باب** قوله الله تعالى (وما كان لأمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ . وممن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقية مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقية مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله علما حكما)

قوله (باب قوله الله تعالى : وما كان لأمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) كذا لأبي ذر وابن عساكر ، وساق الباقر الآية إلى (علما حكما) ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثا . **قوله** (وما كان مؤمنا أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) ذكر ابن إسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحفاية وشين معجمة أي ابن ربيعة المخزومي قال «قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة أقيه عياش بن أبي ربيعة فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله ، فزلت ، وروى هذه القصة أبو يعلى عن طريق حماد بن سلمة عن ابن إسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها رسالة أيضا وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن طريق سعيد بن جبير أن عياش بن أبي ربيعة حلف ليقنن الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سبأ ما يدل على أنه أتى النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش ابن أبي ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت . **قوله** (إلا خطأ) هو استثناء منقطع عند الجمهور إن أريد بالثاني معناه ، فإنه لو قدر متصلا لكان مفهوما فله قتله ، وانفصل من قال أنه متصل بأن المراد بالثاني

التحريم ، ومعنى إلا خطأ بأن عرته بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا ، وقيل نصب على أنه مفعول له أي لا يقتله لشيء أصلا إلا للخطأ ، أو حال أي إلا في حال الخطأ ، أو هو نعت مصدر محذوف أي إلا قتلا خطأ ، وقيل د إلا ، هنا بمعنى الوار وجوده جماعة ، وقيدة الأفراد بشرط مفقود هنا فذلك لم يجره هنا . واستدل بهذه الآية على أن الفصاح من المسلم بمنزلة يقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غير حربى لأن الآيات بينت أحكام المتكافرين عددا ثم خطأ فقال في الحربى (فان تولوا فخذلهم واقتلهم حيث وجدتموهم) ثم قال فيمن لم يقاتل (فساوم الله إسماعيل بن سبيلا) وقال فيمن عاهد المحاربة (فخذلهم واقتلهم حيث تفقتهم) وقال في الخطأ (وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) فكان مفهومها أن له أن يقتل الكافر عددا فخرج الذى بما ذكر قبلها ، وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر ، فتسلك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيء ، وأيده بقوله (وان يجهل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا) واحتج في أول السند قال أبو هريرة الجاني : لم أجد منسوبا وشبهه أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فانه كشيء الرواية عن حبان بن هلال شيخنا

١٢ - باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به

٦٨٨٤ - **ع** إسحاق أخبرنا حماد حدثنا حماد حدثنا أنس بن مالك أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين ، فقتل لها ، من فعل بك هذا ؟ أفلان أفلان ، حتى سمي اليهودى فأوامت برأسها ، فجاء باليهودى فاعترف ، فأمر به الذى **ع** فرضى رأسه بالحجارة . وقد قال هام : بحجرين . قوله (باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به) كذا هم ، وأما النسخة فخطف بدون د باب ، فقال بعد قوله خطأ الآية ، وإذا أقر الخ ، وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودى والجارية ومحتاج الى مناسبتها للآية فانه لا يظهر أصلا فاصواب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) فقتل المراد كافر ولما قلته الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهري ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي الفداء ، قال الطبري : والاول أولى لأن الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذى قبله ، وبرجح أيضا حيث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معا وحيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط رهنا ذكر الدية والكفارة معا . قوله فيه (فجاء باليهودى فاعترف) في رواية هدية عن هام **ع** فأق به النبي **ع** فلم يزل به حتى أقر ، أخرجه الاسماعيل ، وفي حديث أنس في قصة اليهودى حجة للجمهور في أنه لا يشترط فى الاقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من اطلاق قوله **ع** فأخذ اليهودى فاعترف ، فانه لم يذكر فيه عددا والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون الى اشتراط تكرار الاقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعين لعدد اليهود في الموضعين

١٣ - باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥ - **ع** مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سفيان عن قتادة عن أنس بن مالك رضى الله

عنه أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية قتلها على أوضح لها

قوله (باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً، ووجه الدلالة منه واضح، ولحق به إلى الرد على من منع كاسأينته في الباب الذي بعده

١٤ - باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات. وقال أهل العلم: يُقتل الرجلُ بالمرأة. ويذكر عن حمزة: تُقادُّ المرأة من الرجل في كل حد يبلغ نفسه فادرسها من الجراح. وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه. وجرحَت أختُ الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ: القصاص،

٦٨٦ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفیان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن مُجهَّد بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت: قُتِلَ النبي ﷺ في مرضه فقال: لا تُلدوني، قتلنا: كراهية للمريض لدواء، فلما أتاني قال: لا يبقى أحدٌ منكم إلا قُتِلَ، غيرَ العباس فإنه لم يشهدكم.

قوله (باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل، إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء، وخالف الحنفية فيما جاون النفس، واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد المشللة بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالمریضة اتفاقاً، وأجاب ابن القصار بأن اليد المشللة في حكم الميتة والحي لا يناد باليت، وقال ابن المنذر: لما أجمعوا على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق. قوله (وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة) المراد بالجمهور، أو أطلق إشارة إلى وجه الطريق إلى علي. أو إلى أنه من نادرة المخالف. قوله (ويذكر عن حمزة تقاد المرأة من الرجل في كل حد يبلغ نفسه فادرسها من الجراح) وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال وكان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند حمزة قال جرح الرجال والنساء سواء. وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال: عن إبراهيم عن شريح، قال أتاني عروة، فذكره. ومعنى قوله: تقاد، يقتض منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوما الذي تقطعه منه وبالعكس. قوله (وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد عن أصحابه) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن حمزة بن عبد العزيز وعن مغيرة عن إبراهيم النخعي قالوا: القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء، وأخرج الأثرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال: القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: كل من أدركت من فقهاً - وذكر السبعة في مشيخة سوام أهل فقه - فضل ودين - قال وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم وأيا أهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل حيناً بعين وأذا بأذن وكل شيء من الجراح هل ذلك وإن من قتلها قتل بها. قوله (وجرحَت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ: القصاص) كذا هم، ووقع لانس في كتاب فقه القصاص، والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنسب على الأثر، قال أبو ذر: كُتِلَ وقُتِلَ منا والصواب: الربيع ذات النضر حمة أنس، وقال السكرتاني: قيل إن

الصواب ووجهت الربيع ، بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر عن أنس أن الربيع بنت النضر عمته كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ : كتاب الله القصاص ، قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة انهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس : أن أخت الربيع أم حارثة هجرت انسانا فاختصموا الى النبي ﷺ فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أية نص من فلانة والله لا يقتص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما ذلت حتى قبلوا الدية فقال : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، والحديث المشار اليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتمامه من طريق حميد عن أنس وفيه رفق قال أنس بن النضر : أنكرت ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لانكرت ثنيها ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : ان من عباد الله لو من أقسم على الله لأبره ، وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال النووي قال العلماء : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها هجرت انسانا فقتل عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقتصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فان قبل هذا الجمع والاتفاق أحفظ من حميد . قلت : في القصةين مغايرات : منها هل الجناية الربيع أو أختها ، وهل الجناية كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الخالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال دأبت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها ، فهو غلط في ذكر أبيها والمحفوظ أنها بنت النضر عمه أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونهما فعفا على مال فرضا به جاز . قوله (يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري . قوله (لدنا النبي ﷺ في مرضه فقال لا تلذوني) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا لا يبقى أحد منكم إلا لله فان فيه إشارة الى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صابغة من أجل عموهم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين . قوله (غير العباس فانه لم يشهدكم) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غزواته من شاء فيعفو عنه ويقتص من الباقين ، وفيه نظر لقوله لم يشهدكم ، وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطابي : وفيه حجة لمن رأى القصاص في القطعة ونحوها ، وأعتل من لم يرد ذلك بأن اللطم يتعدى ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فمؤقبوا من جنس جناتهم . وفيه أن الشركاء في الجناية يقتص من كل واحد منهم اذا كانت أفعالهم لاتتميم ، بخلاف الجناية في المال لأنها تنبعض ، اذ لو اشترك جماعة في سرقة دينار لم يقطعوا اتفاقا ، وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب

١٥ - باب من أخذ حقه أو اقتص دونه للسلطان

٦٨٨٧ - حدثنا أبو ليلى أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد إن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول

إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »

٦٨٨٨ - وبإسناده « لو أطلع في بيتك أحدٌ ولم تأذن له حدثته بمصاة ففقات عينه ما كان عليك

من جناح »

[الحديث ٦٨٨٨ - طريقه في : ٦٩٠٢]

٦٨٨٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن محمد بن أنس رجلاً أطلع في بيت النبي ﷺ ، فسدد إليه

مشقةً ، فقلت من حدثك بهذا ؟ قال : أنس بن مالك

قوله (باب من أخذ حق) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم (أو اقتص) أي إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حق دون السلطان ، ولأنما اختلفوا فيما أقم الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جهده إياه ولا بينة عليه كما سيأتي تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التخليط والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه اسماعيل القاضي في نسخة أبي الزناد ، عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم ومنه : لا يذنب لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا إنما هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو على النزاع . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة) كذا في ذر وسقط يوم القيامة ، للباقين . **قوله** (وبإسناده لو أطلع الخ) هو المراد في هذه الترجمة ، والأول ذكره ليكون أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتمامه هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك ، وساقه بتمامه في كتاب الجمعة ، ولم يطرد البخاري صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في نسخة همام ، بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديثاً منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق ، وجود السكراني أن الراوي صحيح الحديثين في نسق واحد لجمعهما فاستمر من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تسكلة ، وهو أن البخاري اختصر الأول لأنه لا يحتاج إليه هنا . **قوله** (لو أطلع) الفاعل مؤخر وهو أحد ، **قوله** (ولم تأذن له) احتراز عن أطلع باذن **قوله** (حدثته بمصاة) كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي البيان شيخ البخاري فيه بلفظ : وحدثته ، وهو الأولى والأول جائز ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ : لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فحدثته ، وقوله حدثته بالخاء المهملة عند أبي ذر والقاسمي وعند غيرهما بالخاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بمصاة أو نواة ونحوهما إما بين الإيهام والسبابة وإما بين السبابتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة ، وسيأتي في رواية سفيان المشار إليها بالمهملة ، وقال القرطبي : الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه أرمى بالخصي وهو بالمعجمة جزمًا . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً . **قوله** (ففقات عينه) يقال ففقت ففقت أي شقت ففقت ، قال ابن القطاع : ففأ عينه أظفأ مذوءها .

قوله (جناح) أى اثم أو ذؤافنة . **قوله** (يجي) هو القطن وحيد هو الطربل . **قوله** (ان رجلا) هذا ظاهره الاسال لان حيدا لم يذكر الفصة ، لكن بين في آخر الحديث أنه موصول . وسياق يهد سبعة أبواب من وجه آخر هن أنس ويذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور . **قوله** (فعد إليه) بدالين مهملتين الأولى فعية قباها سين مهمة أى صوب وزنه ومعناه ، والنصوب توجه الهم الى مرماه وكذلك التصديد وضه البيت المشهور :

أعله الرماية كل يوم فلما استد ساعده رمانى

وقد حكى فيه الاعجام وترجع كونه بالهمة باسناذه الى التعليم لأنه الذى فى قدرة الملم بخلاف الفصة بمعنى القوة فانه لا قدرة للعلم على اجتلابها ، ووقع فى رواية أبى ذر عن الررخسى وفى رواية كريمة عن الكشمغنى بالثنين المدجمة والاول أول فقد أخرجه أحد عن محمد بن أبى عدى عن حيد بلفظ فأهوى إليه ، أى مال إليه . **قوله** (مشقفا) تقدم ضبطه وتفسيره فى كتاب الاستئذان فى الكلام هل رواية عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس وسياقه أتم ، ووقع هنا فى رواية حيد مختصرا أيضا ، وقد أخرجه أحد عن يحيى القطان شيخ شيخ البخارى فيه فزاد فى آخره حتى أخر رأسه بثدييد الحاء المعجمة أى أخرجهما من المكان الذى اطلع فيه وقاهر أخر هو الرجل ، ويحتمل أن يكون المشقصف وأسند الفعل إليه مجازا ، ويحتمل أن يكون الذى يثقل لكونه السبب فى ذلك والاول أظهر ، فقد أخرجه أحد أيضا عن سهل بن يوسف عن حيد بلفظ فخرج الرجل رأسه ، وعنده فى رواية ابن أبى عدى التى أشرت إليها : فأتا آخر الرجل . **قوله** (فقلت من حدثك) القائل هو يحيى القطان والمقوله هو حيد وجوابه بقوله أنس بن مالك يقتضى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتن التى سمعها حيد من أنس وقد قيل انه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كثبات وقناعة فكان يداها فغيرها عن أنس بلا واسطة . والحق أنه سمع منه أعضاء ذلك ، وقد أكثر البخارى من تخرج حديث حيد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل لهذه اللة ، لكن البخارى لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو بالقرين كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحمل من شيوخه إلا ما صرح أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضح ذلك فى ترجمة حيد فى مقدمة هذا الشرح وقد أخرج

١٦ - باب إذا مات فى الزحام أو قتل

٦٨٩٠ - حدثنى إسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة قال هشام أخبرنا عن أبيه عن عائشة قالت : لما كان يوم أحد هزم للشركون ، فصاح إبليس : أى عبادة الله ، أخراكم . فرجعت أولام فاجتذلت هى وأخراهم فنظرت حذيفة فإذا هو بأبيه ليان ، فقال : أى عبادة الله ، أبى أبى . قالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه ، قال حذيفة : غفر الله لكم . قال مروءة : فما زالت فى حذيفة منه بقية خير حتى لحق بالله .

قوله (باب إذا مات فى الزحام أو قتل به) كذا لابن بطال وسقط به ، من رواية الأكل ، أورد البخارى الترجمة مورد الاستفهام ولم يجرم بالحكم كما يجرم به فى الذى يرد ، لوجود الاختلاف فى هذا الحكم . وذكر فيه

حديث عائشة في قصة قتل اليان والد حذيفة وقد تقدم السلام عليه قريبا . قال ابن بطلان : اختلف على وعمر هل تجب دية في بيت المال أو لا ؟ وبه قال الحسن أي بالوجوب ، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فرجبت دية في بيت مال المسلمين . قلت : ولعل حجة ماورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس المراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بمض المسلمين وهو بطن أنه من المشركون فوداه رسول الله ﷺ ورجاله فمات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضا في باب العفو عن الخطأ ، وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلا لرحم يوم الجمعة فمات فوداه على من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن دية تجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتعدى إلى غيرهم . ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لولي أدمع على من شئت واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نسكت حلف أئدى عليه على التي وسقطت المطالبة ، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في باب العفو عن الخطأ . قوله (قال هشام أخبرنا) من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير . قوله (فنظر حذيفة فإذا هو بأبيه اليان) تقدم شرح قصته في غزوة أحد ، وقوله وقال عروة هو موصل بالسند المذكور ، وقوله وقال في حذيفة منه ، أي من ذلك الفعل وهو العفو ، ومن ، سببية وتقدم القول فيه أيضا

١٧ - باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩ - حدثنا المسكين بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلة قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خير ، فقال رجل منهم : أسمعنا يا عامر من هنيانك ، فحدا بهم ، فقال النبي ﷺ : من السائق ؟ قالوا : عامر فقال : رحمه الله ، فقالوا : يا رسول الله هلا أمتتنا به ؟ فأصيب صبيعة ليلته . فقال القوم : حبط عمله ، قتل نفسه . فلما رحمت - وهم يتحدثون أن عامرا حبط عمله - فجئت إلى النبي ﷺ فقلت : يا نبي الله فذاك أبي وأمي ، زهوا أن عامرا حبط عمله ، فقال : كذب من قالها ، إن له لأجرين اثنين ، إنه لجاهد مجاهد ، وأمي قتل يزيده عليه

قوله (إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له) قال الاسماعيل قات ولا إذا قتلها عمدا ، يعني أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف ، قال ابن بطلان قال الأوزاعي وأحمد واسحق : تجب دية على قاتله . فان حاش فمى له عليهم وإن مات فهي لورثته . وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء ، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم ينقل أن النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئا ، ولو وجب لبيها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفا من أطرافه عمدا أو خطأ لا يجب فيه شيء . قوله (عن سلمة) هو ابن الأكوع . قوله (من هنيانك) بضم أوله وتشديد التحتانية بعد التثنية ، ووقع في رواية المستمل بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي ، وعامر هو ابن الأكوع فهو آخر سلمة وقيل عمه ، قال ابن بطلان :

لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عاصم نفسه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب ففيه ، وكان سيف عاصم قصيرا فتناول به يهوديا ليضربه فرجع ذبا به فأصاب ركبته . قلت : ونقل بعض الشراح عن الاسماعيل أنه قال ليس في رواية مكي شيخ البخاري أنه أودع عليه سيفه فقتله ، والباب مترجم بمن قتل نفسه ، وظن أن الاسماعيل متعب ذلك على البخاري وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بلفظ دقارته عليه سيفه ، ثم نيه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري هنا فاشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكي بن ابراهيم لهذه التسكئة فيكون أولى لوضوحه ، ويحجب بأن البخاري يعتمد هذه الطريق كثيرا فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر فلا يجب أن يعيده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا أو فيها دلالة خفية كل ذلك فقرار من التكرار لغير فائدة وليست الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها ليمكن من الاستنباط ومن الجرم بأحد المحتملين مثلا ، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخاري فلا منى للاعتراض به عليه ، وقد ذكرت ذلك مرارا ، وإنما أفيه على ذلك إذا بعد المهد به ، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شيخ مكي بألفاظ فيه فلما أنصف القوم أصيب عاصم بقائمة سيفه فمات ، وقد اعترض عليه الكرماني فقال : قوله في الترجمة ، فلا دية له ، لا وجه له هنا ، وإنما موضعه اللائق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على المراحين لظهور أن قاتل نفسه لادية له ، قال : ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل . ثم قال : وقال الظاهري دية من قتل نفسه على حاقته ، فلعل البخاري أراد رد هذا القول لكن على قاتله قبل الظاهري وهو الإدراعي كما قدمته ، وما أظن مذهب الظاهري اشتهر عند تصنيف البخاري كتابه فانه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان نارد بن علي الاصماني رأسهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يرمئذ درن العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخاري ، فلا دية له ، يلحق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه ألق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام فرى فن ثم لم يجرم في الترجمة بنى الدية ، بخلاف من قتل نفسه فان الخلاف فيه ضئيف لجرم فيه بالنفي ، وهو من محاسن تصرف البخاري ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وباقه التوفيق . قوله (وأى قتل يورده عليه) في رواية المستمل وكذا في رواية النفي ، وأى قتل ، وصوحها ابن بطال وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضا بل يمكن ردما إلى معنى الأخرى والله أعلم

٦٨ - باب إذا عض رجل فوقعت ثيابه

٦٨٩٢ - **عروة** بن آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعت زُرارة بن أوفى **د** عن **عمران بن حصين** أن رجلا **فَضَّ** يده رجل فَنَزَعَ يده من فيه فوقعت ثيابه ، فاختصموا إلى **أبي بصير** ، قال : **يَضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَضُّ الْفَحْلُ** ، لا دية له .

٦٨٩٣ - **عروة** بن عاصم عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى **د** من أبيه قال : خرجتُ في غزوة ، فعض رجل فأنزع ثيابه ، فأبطلها **أبو بصير** .
قوله (باب إذا عض يد رجل فوقعت ثيابه) أى هل يلزمه فيه شيء أو لا ؟ ذكر فيه حديثين : الأول ،

قوله (عن زرارة) بضم الزاي الموحدة ثم مومنين الاول خفيفة بينهما ألف بغير مر هو العاصي ، ووقع عند الاسماعيل في رواية علي بن الحجة عن شعبة ، أخرني قتادة أنه سمع زرارة ، . قوله (أن رجلا عض يد رجل) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال د قاتل بعل بن أمية رجلا فعض أحدهما صاحبه ، الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي بعل يعني صفوان عن بعل بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته بمثل الذي قبله يعني حديث عمران بن حصين . قلت : وكعبة فيه سند آخر إلى بعل أخرجه النسائي من طريق ابن أبي عدي وعبيد بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن بعل ، ووقع في رواية عبيد بن عقيل د أن رجلا من بني تميم قاتل رجلا فعض يده ، ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المجهولين وأنه بعل بن أمية ، وقد روى بعل هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب فبين في بعض طرقه أن أحدهما كان أجيرا له ، ولفظه في الجهاد د غزوت مع رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث وفيه د قامت أجرت أجيرا فقاتل رجلا فعض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المجهولين بعل وأجيره وأن بعل أبهم نفسه لكن عينة عمران بن حصين ، ولم أذف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المضوض فوقع بيانه في غروة نبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريح في حديث بعل قال عطاء د فلقد أخبرني صفوان بن بعل أبيهما عض الآخر ففسيته فظن أنه مستمر على الإجماع ، ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق د بعل بن ميسرة عن عطاء بلفظ د أن أجيرا ليعمل عض رجل ذراعه د وأخرجه النسائي أيضا عن اسحق بن ابراهيم عن سفيان بلفظ د فقاتل أجيري رجلا فعضه الآخر ، ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان بن عبد الله عن حميد بن سلمة بن أمية وبعل بن أمية قالا د خرجنا مع رسول الله ﷺ في غروة نبوك ومنا صاحب لنا فقاتل رجلا من المسلمين فعض الرجل ذراعه ، ويؤيده أيضا رواية عبيد بن عقيل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ د أن رجلا من بني تميم عض ، فإن بعل تميمي وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمي ، وأخرج النسائي أيضا من رواية محمد بن مسلم الزمري عن صفوان بن بعل عن أبيه تميم رواية سلمة ولفظه د فقاتل رجلا فعض الرجل ذراعه فأوجعه ، وعرف بهذا أن العاض هو بعل بن أمية ، ولعل هذا هو السرف لإجماع نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون بعل هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن بعل هو الذي قاتل الأجير ، وفي الرواية الأخرى د أن أجيرا ليعمل عض يد رجل د وهذا هو الاول والالقي إذ لا يليق ذلك الفعل بعل مع جلالة رتبته . قلت : لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما اتبس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته د أن أجيرا ليعمل عض رجل ذراعه ، فجز أن يكون العاض فيه بعل ، وأما استبعاد أن يقع ذلك من بعل مع جلالة رتبته فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه فلا استبعاد . وقال الزوي : وأما قوله يعني في الرواية الاول د أن بعل هو المضوض ، وفي الرواية الثانية والثالثة المضوض هو أجير بعل لا بعل فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المضوض أجير بعل لا بعل . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعمل ولا أجيره في وقت أو وقتين ، وتعبه شيئا في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في المكتتب الستة ولا غيرها أن بعل هو المضوض لأصربها ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتعين على هذا أن بعل هو العاض والله أعلم . قلت : وإنما تردد

عياض وغيره في العاض هل هو يعل أو آخر أجنى كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم . قوله (فأنزع يده من فيه) وكذا في حديث يعل الماضي في الجهاد في رواية الكشميني . من فة ، وفي رواية هشام عن هروة عند مسلم . وعض ذراع رجل لجنده ، وفي حديث يعل الماضي في الاجارة . فعض اصبع ماحبه فأنزع اصبعه ، وفي الجمع بين الذراع والاصبع عسر ؛ ويبدل الحل هل تعدد القصة لاتحاد المخرج لان مدارها على عطاء عن صفوان بن يعل عن أبيه ، فوقع في رواية اسماعيل بن عليه عن ابن جريج عنه . واصبعه ، وهذه في البخاري ولم يبق مسلم لفظها . وفي رواية بدبل بن ميسرة عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي « ذراعه » ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن راهويه عنه ، قالذي يترجم الذراع ، وقد وقع أيضا في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك ، وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الاصبع لايقوم هذه الروايات المتعادلة على الذراع والله أعلم . قوله (فوقع ثنيته) كذا الأكثر بالثنية والكشميني « ثنياه » بصيغة الجمع ، وفي رواية هشام المذكورة ، فمطلعت ثنيته ، بالافراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « فغلب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجع رواية الثنية لانه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأى من يجهل في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالافراد اليها على ارادة الجنس ، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فأنزع احدى ثنيته » فهذه أصرح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضا لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية الاسماعيل « فندرت ثنيته » . قوله (فاختمصرا الى النبي ﷺ) كذا في هذا الموضع والمراد يعل وأخيه ومن انضم اليهما ممن يلزمهما أو بأحدهما ، وفي رواية هشام فرفع الى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين « فاستعدى عليه » وفي حديث يعل « فأنطلق » هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي « فأتيا » . قوله (فقال يعض) يفتح أوله والعين المهمله بعدها ضاد مصحمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يعض أحدكم إلى أخيه فيعضه » واصل « يعض يعض بكسر الأولي يعضض يعضها فادغمت . قوله (كما يعض الفحل) وفي حديث سلمة « كمعضاض الفحل » أي الذكر من الابل ويطلق على غيره من ذكر الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « يعضضها » بكسر الفاء وفتح الصاد الموحدة على الأصح « كما يعضض الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخضم بالحاء الموحدة بدل الفاء الأكل بالقصاها وبأدنى الأضراس ويطلق على النق والكسر ولا يكون الا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في القنة . قوله (لادية له) في رواية الكشميني « لادية لك » ووقع في رواية هشام « فاطله » وقال أردت أن تأكل لحمه ، وفي حديث سلمة « ثم أتاني ثلثون العقل لا عقل لها فاطلها » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما فأمرني ؟ فأمرني أن أمره أن يدع يده في فكه فقمضها فضم الفحل ادفع بك حتى يقضمها ثم انزعها » كذا لمسلم وهذا أبي نعم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم « ان شئت أمرناه فعضض بك ثم انزعها أنت » وفي حديث يعل بن أمية « فاهدوها » وفي هذا الباب « فأبطلها » وهي رواية الاسماعيل . الحديث الثاني . قوله (حدثنا أبو حاتم عن ابن جريج) كذا وقع هنا بطو درجة ، وتقدم له في الاجارة والجهاد والمغازي من طريق ابن جريج بزيول لكن سياقه فيها أهم مما هنا . قوله (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن صفوان بن يعل) وفي رواية ابن عليه في الاجارة والخبر عن عطاء . وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي « سمعت عطاء أخبرني صفوان بن يعل بن أمية » وكذا مسلم من طريق أبي

أسامة بن جريح . قوله (عن أبيه) في رواية ابن علية : عن يعلى بن أمية ، وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج : أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى ، وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضبوطة إلى حديث الذي سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يعلى : أن أجيروا ليعلى بن أمية بعض رجل ذراعه ، وقد أعرض الدارقطني على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخريجه طريق محمد بن سيرين عن همران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النورى بما حاصله : أن الثابتات يقتصر فيها ما لا يقتصر في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأبوه كما تقدم في الروايات أمية بن أبي حبيد بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كتحنيط والطائف وتبوك ، ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بـمدها تحثانية هي بنت جابرمة عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منه بفتح النون وتشديد الواو وهو تصحيف ، وأغرب ابن وضاح فقال منه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافقه أحد على ذلك . قوله (خرجت في غزوة) في رواية الكشميحي : في غزاة ، وثبت في رواية صفيان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن علية بلفظ : جيش البصرة ، وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من اقتناه بأن في : باب من أحرم جاهلا وعليه قيس ، من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى : كنت مع النبي ﷺ فأناه رجل عليه حبة بها أثر صفرة ، فذكر الحديث وفيه : فقال اصنع في حركك ما تصنع في حجتك . وبعض رجل يد رجل فأنزع ثيابه فأبطله النبي ﷺ ، فهذا يقتضى أن يكون ذلك في سفر كان فيه الاحرام بالعمرة . قلت : ولبس ذلك صريحا في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوى سمع الحديثين فأوردتهما معا عاطفا لأحدهما على الآخر بالواو التي لا تقتضى الترتيب ، وصحيب ممن ينكلم عن الحديث فورد ما فيه صريحا بالأمس المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إشارا الراحة بترك تتبع طرق الحديث فانها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا . قوله (قبض رجل فأنزع ثيابه) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجحف ، وقد بينه الاسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريح ولفظه : قاتل رجل آخر فبعض يده فأنزع يده فأنشورت ثيابه ، وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم المعضوض قصاص ولا دية لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضا بالاجماع بأن من شرب على آخر سلاحا ليقتله دفع عن نفسه قتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا يضمن سنة بدفعه إياها عنها ، قالوا ولو جرعه المعضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء . وشرط الأهدار أن يتألم المعضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بفير ذلك من ضرب في شديقه أو فك لحبته لهرسها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فمدل عنه إلى الأثقل لم يجر ، وعند الشافعية وجه أنه يدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بفير ذلك ضمن ، ومن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة العض لا النزع فيكون سقوط ثيابه بالضبط بدله لا بفعل المعضوض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخلف يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقال بعض المالكية : الماض قصد العضو نفسه والذي

استحق في اتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جئنا على الآخر، كمن قطع عين رجل فقطع الآخر يده. وتعب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد. وقال بعضهم: أهل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب الزرع، وسباق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال، وتمسك بعضهم بانها واقعة عين ولا عموم لها، وتعب بأن البخاري أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه ومع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة، نبيه على ذلك ابن دقيق العيد. وقد قال يحيى بن عمر: لو بلغ مالكا هذا الحديث لما خالفه، وكذا قال ابن بطال: لم يقع هذا الحديث لمالك والامام خالفه، وقال الداودي: لم يروه مالك لأخيه من رواية أهل العراق. وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق. قلت: وهو مسلم في حديث عمران، وأما طريق يعلى بن أمية فرواهما أهل الحجاز وحملنا عنهم أهل العراق، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان، قال وخلفه الشافعي وهو مشهور مذهب مالك، وتعب بأن المعروف من الشافعي أنه لا ضمان، وكأنه انعكس على القرطبي. (تنبيه): لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران، فإن مقتضاها إجراء القصاص في العضة، وسيأتي البحث فيه مع القصاص في الأظمة بعد ما بين. وقد يقال إن النص هنا إنما أذن فيه للتوصل إلى القصاص في قلع السن، لسكن الجواب السديد في هذا أنه استغفمه استغفاماً لإنكار تقريره شرع، هذا الذي يظهر لي واقعه أعلم. وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب، وأن من وقع له ينبغي به أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثنية الضمان، لأن يعلى غضب من أجيره فغضبه فدفع الأجير عن نفسه فغضبه يعلى فززع يده فسقطت ثنية العاض، ولولا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك. وفيه استعجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الذور لا يقاتل عنه كما تقدم تقريره في الجهاد. وفيه رفع الحماية إلى الحاكم من أجل الفصل، وأن المرء لا يقتص نفسه، وأن المتعدى بالحماية يسقط ما ثبت له قبلها من جناية إذا ترتبت الثانية على الأولى. وفيه جواز تشبيه فعل الأدب بفعل الجبهة إذا وقع في مقام التفسير عن مثل ذلك الفعل، وقد حكى الأكرماني أنه رأى من صحف قوله كما يقضم الفجل، بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على البقل المعروف، وهو تصحيف قبيح. وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجناية على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا، وللدباء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف. وفيه أن من وقع له امرؤ يأفقه أو يحتمس من نسبه إليه إذا حكاه كفى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو انسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة، وكما وقع لما ثقت حدث قالت وقبل رسول الله ﷺ امرأة من نسائه، فقال لها عروة: هل هي إلا أنت؟ فبسمت.

١٩ - باب السن بالنس

٦٨٩٤ - **عمر** الأنصاري حدثنا محمد بن أنس رضي الله عنه أن أبا عبد الله التميمي حدثنا جارية

فكسرت ثنيتهما، فاتوا النبي ﷺ فأمر بالقصاص.

قوله (باب السن بالنس) قال ابن بطال : أجمعوا على قلع السن بالنس في العمدة ، واختلفا في سائر عظام
الجمجمة فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوقاً أو كان كلاً مومة والمنقلة والهاشمة ففيها الدية واحتج بالآية ، ووجه
الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على إسان نائياً بغير إنكار ، وقد دل قوله د السن بالنس ، على
إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لحرف ذهاب النفس وإما لعدم
الاختذار على المماثلة فيه . وقال الشافعي وأبي حنيفة والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من
جلده ولحم وعصب يتعذر معه المماثلة ، فلو أمكنك لحكمتنا بالقصاص ، ولكنته لا يصل إلى العظم حتى ينال ما
دونه عما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي انفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليلتحق بها سائر العظام ، وتعقب
بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثانية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا يتطرد فيه
المماثلة . **قوله** (حدثنا الأنصاري) هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة
البقرة . **قوله** (عن حميد عن أنس) في رواية الترمذي وحدثنا حميد أن أنساً حدثه . . **قوله** (أن ابنه الضمر)
تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بن أنس هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة
عن حميد عن أنس وكسرت الربيع حميد أنس ، ولابن داود من طريق معتمر عن حميد عن أنس وكسرت الربيع
أخت أنس بن الضمر . **قوله** (لعلنا جارية فكسرت نيتها) وفي رواية الفزاري وجارية من الأنصار ، وفي
رواية معتمر امرأة ، بدل جارية ، وهو يوضح أن المراد بالمجارية المرأة الصابة لا الأمة الرقيقة . **قوله** (فأنوا
النبي ﷺ) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه ، والنسائي من وجه آخر عن أنس وطلبوا اليوم العفو فأبوا ، فعرضوا
عليهم الأرض فأبوا ، أي طلب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت نيتها أن يفخوا عن الكسر المذكور بما نأوا أو على
مال فامتنعوا ، زاد في الصلح ، فأبوا إلا القصاص ، وفي رواية الفزاري ، فطلب القوم القصاص فأنوا النبي ﷺ
قوله (فأمر بالقصاص) زاد في الصلح ، فقال أنس بن الضمر ، إلى آخر ما حكته قريباً في باب القصاص بين
الرجال والنساء ، وقوله فيه ، فرفض القوم ورفضوا ، وقع في رواية الفزاري ورفض القوم فقبلوا الأرض ، وفي
رواية معتمر ورفضوا بأرض أخذوه ، وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الاسماعيل ، فرفض أهل المرأة
بأرض أخذوه فمفخوا ، فرفض أن قوله ، فمفخوا ، أي على الدية ، زاد معتمر ، فمفج النبي ﷺ وقال : إن
من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، أي لا ير قسمه . ووقع في رواية خالد الطحاوي عن حميد عن أنس في هذا
الحديث عند ابن أبي حاتم ، وكمن رجل لو أقسم على الله لأبره ، ووجه تعجبه أن أنس بن الضمر أقسم على نفي فعل
غيره مع إصرار ذلك الغير على إبتاع ذلك الفعل فكان نفي ذلك في العادة أن يحدث في عينه ، فألم الله الغير
العفو فرفض أنس ، وأشار بقوله ، وإن من عباد الله ، إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع لإكراماً من الله لأنس لير
يمينه . وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعاهم ويعظمهم أربهم . واختاف في ضبط قوله ﷺ ، وكتاب الله
القصاص ، فالدهور أنهما مرهضان على أنهما مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبان على أنه مما وضع فيه المصدر ، ووضع
الفعل أي كتب الله القصاص ، أو على الإغراء والقصاص بدل منه فينصب ، أو ينصب بفعل محذوف ، ويجوز
رفضه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف . واختاف أيضاً في المعنى فقول : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على
تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله (والجورخ

قصاص ، فعاقبوا) وقيل إلى قوله (فعاقبوا بمثل ما عوقبت به) وقيل إلى قوله (والسن بالسن) في قوله (وكذبنا عليهم فيها) بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا عالم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس ابن النضر كسر من الربيع مع سماعه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص ثم قال : أنكر من الربيع ، ثم أقسم أنها لا تنكسر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيده على النبي ﷺ في طلب الشفاعة إليهم أن يعفوا عنها ، وقيل كان حافله قبل أن يعلم أن القصاص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والدرد بل قام بموقفا ورجاء من فضل الله أن يلهم المحصور الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرض ، وهذا حزم الطيب فقال : لم يقله ردًا للحكم بل نفى وقوعه لما كان له عند الله من القطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يخيبه ، فجاء حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثناء على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص والشفاعة في العفو ، وأن الحثيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه ، وإنهاء القصاص بين الذماء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصالح على الدية وجرى القصاص في كسر السن ، ومحلها فيما إذا أمكن التامثل بأن يكون المكسور مضبوطا فيبرد من سن الجاني ما يقا له بالمبرد مثلا ، قال أبو داود في السن : نكس لأحد كيف ؟ فقال : يبرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على الفلح وهو بعيد من هذا السياق

٢٠ - باب دية الأصابع

٦٨٩٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : هذه

وهذه سواء ، يعني الخنصر والإبهام ،

حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي هدي عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : سمعت

النبي ﷺ . . نحوه .

قوله (باب دية الأصابع) أي هل مستوية أو مختلفة ؟ قوله (عن ابن عباس عن النبي ﷺ) قال هذا ودله سواء يعني الخنصر والإبهام) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة الإبهام والخنصر ، وحذف لفظه ، يعني ، وزاد في رواية عنه دية عشر ، ولعل بن الجهم عن شعبة عن الإسماعيل وأشار إلى الخنصر والإبهام ، وللإسماعيل من طريق عاصم بن علي عن شعبة دية إبهام ، ولابن داود من طريق ديد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة الأصابع والأسنان سواء ، والثنية والضرس سواء ، ولابن داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بإذنه والأسنان والأصابع سواء ، وفي لفظه ، أصابع اليدين والرجلين سواء ، وأخرج ابن أبي حاتم عن رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعث مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال دية النبي ﷺ في اليد خمسين وكل إصبع عشر ، وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الأصابع عشر عشر ، وسأذكر سننه ، ولابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ، والأصابع سواء كلهن فيه عشر عشر من الأهل ، ورفقه أبو داود حديثين وسنده جيد . قوله (سمعت النبي ﷺ نحوه) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع

التصريح فيه بالسباع ، وأما قوله : ونحوه ، فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيل من رواية ابن أبي عدي المذكورة بلفظ : الأصابع سواء ، وأخرجاه من رواية ابن أبي عدي أيضا لكن مقرونا به غندر والقطان بلفظ الرواية الأولى ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الأرمذي : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثوري والشافعي وأحمد وأصحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الامصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن حماد في الإبهام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر وفي الخنصر تسع وفي الخنصر ست ، ومثله عن مجاهد ، وفي : جامع الثوري ، عن عمر نحوه وزاد : قال سعيد بن المسيب : حتى وجد حماد في كتاب الديات لعمر بن حزم في كل أصبع عشر فرجع اليه . . . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه : أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في العقول أن في العشر مائة من الإبل ، وفيه : وفي اليد خرون ، وفي الرجل خرون وفي كل أصبع مما هناك عشر من الإبل ، ورصده أبو داود في : المراسيل ، والنسائي من وجه آخر عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولا ، وصححه ابن حبان ، وأعله أبو داود والنسائي ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه : في الإبهام والى : عليها نصف دية اليد ، وفي كل واحدة عشر ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال : في الخنصر ثمان وفي الخنصر سبع ، ومن طريق الشعبي : كنت عند شريح لجام رجل فسأله فقال : في كل أصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تتبدع ، وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك في الموطأ أن مروان بن أبي عطفان الذي إلى ابن عباس : ماذا في الأضراس ؟ فقال : خمس من الإبل ، قال فردني اليه : أتجعل مقدم النعم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا في الأصابع عقلا سواء ، وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان في الأصابع والاسكان في القياس المذكور أنظر . قال الخطابي : هذا أصل في كل جنابة لا تضبط كيتها ، فإذا قان ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الامم فتساوى دينها وإن اختلف حالها ومنفعتا ومبلغ فعلها ، فإن للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتهما سواء ، ومثله في الجنين غرة سواء كان ذكرا أو أنثى ، وكذا القول في المواضع ديتها سواء ولو اختلفت في المساحة ، وكذلك الانسان تضع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظرا للامم فقط . . ما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة : سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : ففي إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : ففي ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : ففي أربع ؟ قال : عشرون . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها قص عقلا ، قال : يا ابن أخي هي السنة ، قالنا قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساوية فيما كان قدر تلك الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك وجهته إلى حكم النصف

٢١ - باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُعاقب أم يقتل منهم كلهم ؟

وقال : طرقت من قريش في رجلين شيئا على رجل أنه مرقى قطعته على لثم جاء بأخر وقالوا أخطأنا فأبطل

شهادتهما وأخذوا بديعة الأول وقال : لو علمت أنكما تصدتما لقتلتكما

٦٨٩٦ - وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن فلانا قتل غيلة ، قال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقتلهم » . وقال منيرة بن حَكِيم عن أبيه « إن أربعة قتلوا صبيًا فقال عمر . . منه . » وأفاد أبو بكر وابن الزبير وعليّ وسويد بن مقرن من قطعة . وأفاد عمر من ضربة بالدرّة . وأفاد عليّ من ثلاثة أسواط . واتقصّ شريح من سوطٍ وخوش

٦٨٩٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن سُفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال « قلت عائشة : لقد ذنا رسول الله ﷺ في مرضه ، وجعل يشيرُ إلينا لا تُلذوني ، قل قلنا كراهية المريض بالهواء فلما أفاق قل : ألم أنسكن أن تلذوني ا قال قلنا كراهية لدواء ، قال رسول الله ﷺ : لا يبقى منكم أحدٌ إلا مُدٌّ وأنا أنظر ، إلا لباساً فإنه لم يشمكم »

قوله (باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ؟) كذا للكثر ، وفي رواية « يعاقبون » بصيغة الجمع ، وفي أخرى بحذف النون وهي لغة ضمنية ، وقوله « أو يقتص منهم كلمم » أي إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص هل الجميع أو بيمين واحد ليقص منه ويؤخذ من البائين الغية ، فالمراد بالمعاقبة هنا المكافأة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة فقتل واحد أخذ من القسمة تسع الدية ، وعن الشعبي بقتل الولي من شاء منها أو منهم ان كانوا أكثر من واحد وبهفو عن بقي ، وعن بعض السلف يسقط القود ويتعين الدية حكى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهري مثل قول ابن سيرين ووجه الجمهور أن النفس لا تقبض فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركوا في رفع حجر على رجل فقتله كل واحد منهم رفع ، بخلاف ملو اشتركوا في أكل رغيف قال الرغيف يتقبض حساً رمي . قوله (وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ) وصله الشافعي عن سُفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي « ان رجلا من أنبا عليا شهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذي سرق واخطأنا على الأول ، فلم يجر شهادتهما على الآخر وأغرهما دية الأول وقال : لو أعلم أنك تعدتما لقطعكما ، ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم المشهود عليهما ، وهرف بقوله « ولم يجر شهادتهما على الآخر » المراد بقوله في رواية البخاري « فأبطل شهادتهما » ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما معا الأولى لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صارا متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لشك الرواية الأخرى حيث أحد الاحتمالين . قوله (وقال لي ابن بشار) هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو القطان وهيب الله هو ابن عمر الميموني . قوله (أن فلانا قتل غيلة) بكسر الفين الموحدة أي سرا (فقال عمر لو اشترك فيها) في رواية المكهيني وفيه ، وهو أوجه ، والثانيك على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح اسناد ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن زياد عن يحيى القطان عن وجه آخر عن نافع وأفاة ، وإن عمر قتل

سبعة من أهل صنعاء ، برجل الخ ، وأخرجه الموطأ بسند آخر قال : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن
 عمر قتل خمسة أو ستة برجل فقتلوه غيلة وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ، ورواية نافع أوصل
 وأوضح ، وقوله تمالأ بمزة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والأثر مع ذلك مختصر من الذي بعده . **قوله** (وقال
 مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الأثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والظاهر
 والبيهي ، قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب
 عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل ، فانخذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقاتلت له أن
 هذا الغلام يفضحنا فقتله فأبى ، فامتعت منه ، فطأوه جميعاً ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل والرجل آخر والمرأة
 وعادتها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة . ففتح المسلمة وسكون النخانية ثم وحده مفتوحة هي وعاء من آدم .
 فطرحوه في ركية . ففتح الزاء وكسر الكاف وتشديد النخانية هي البئر التي لم تعال . في ناحية القرية ليس فيها ماء
 فذكر القصة وفيه ، فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب يدي وهو يومئذ أدهر بشأنهم إلى عمر
 فكتب إليه عمر يقتلهم جميعاً وقال : واه لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلهم أجمعين ، وأخرجه أبو الشيخ
 في كتاب التهريب ، من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه ، فكتب يدي بن أمية عامل عمر هل بين إلى عمر
 فكتب إليه نحوه ، وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه أنه قتل غيلة إلا مالك ، وروينا
 نحو هذه القصة من وجه آخر عند الدارقطني وفي فوائد أبي الحسن بن زهير بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله
 ابن عميرة من بني قيس بن ثعلبة قال : كان رجل يسابق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وليدته - سبعة رجال
 يشربون فأخبروه فقتلوه ، فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن ضرب أعناقهم واقتلها معهم
 فلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلهم ، وهذه القصة هي الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم
 ألق على اسم واحد من ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف
 حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . **قوله** (وأقاد أبو بكر وابن الزبير وحل وسويد بن
 مقرن من اطمة ، وأقاد عمر من ضربة بالهرة ، وأقاد علي من ثلاثة أسواط ، وأقص شرحب من سوط وخوش)
 أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شبة من طريق يحيى بن المهدي سمعت طارق بن شهاب يقول : لعلم
 أبو بكر يوماً رجلاً اطمة فقبل ما رأينا كاليوم قط منة واطمة ، فقال أبو بكر : انت هذا أثنى لي بسمي
 لحملت قاتلاً هو يتبعهم ، خلفت أن لا أحله ثلاث مرات ، ثم قال له : اقتص ، فمعا الرجل ، وأما أثر ابن الزبير
 فوصله ابن أبي شبة ومسدد جميعاً عن سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار ، أن ابن الزبير أقاد من لطة ، وأما
 أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه ، أن علياً أقر في رجل لطم رجلاً
 فقال للطموم اقتص ، وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شبة من طريق الذهبي عنه ، وأما أثر عمر فأخرجه
 في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمرو بن مسقط ، ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن حارس بن ربيعة
 قال : كنت مع عمر بطريق مكة فبال تحت شجرة ، فناده رجل فصرية بالهرة فقال : جعلت على ، فأطاه الخفقة
 وقال : اقتص ، فأبى ، فقال لثمنان ، قال : فاني أففروا ، وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شبة وسعيد بن
 منصور عن طارق بن فضيل بن عمرو عن عبد الله بن معقل بكسر القاف قال : كنت عند علي لجاء رجل فصاره

فقال : يا قنبر اخرج فاجلد هذا ، لجاء المجلود فقال : إنه زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال : خذ السوط فاجلد
ثلاثة أسواط ثم قال : يا قنبر اذا جلدت فلا تنه الحرد . وأما امر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من
طريق ابراهيم النخعي قال : جاء رجل ان شريح فقال : أفدتني من جوازك ، فله فقال : ازدحموا عليك فضرته
سوطا . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : اختصم اليه دهمي شريحا عبد جرح حرا فقال : ان شاء الله
منه . واخرج ابن أبي شبة من طريق أبي اسحق عن شريح أنه أقاد من اطاعة . ومن وجه اخر عن أبي اسحق عن
شريح أنه أقاد من اطاعة ونخوش . والنخوش بضم النجمة الحدرش وزنه ومعناه ، والحائفة ماليس له أرش
معلوم من الجراحة . والمجلاز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي معى بذلك لأن من شأه حمل
المجلاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السيد الذي يقد في السوط ، وعادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن
بطال : جاء عن عثمان وعلاء بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال الليث
وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا الاطعة في العين ففيها العقوبة خفية على العين . والمشهور عن
مالك وهو قول الأكثر لا فود في اللطمة إلا ان جرحت ففيها حكمة ، والسبب فيه تندر المائلة لا تفراق لطمة
القوى والضعيف فيجب التعزير بما يليق باللائم . وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الاجماع على عدم
الفود في اللطمة والضربة وانما يجب التعزير ، وذمل في ذلك ، فان القول بجران الفود في ذلك ثابت عن الخلفاء
الراشدين ، فهو أولى بأن يكون اجماعا ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث طائفة في
اللدود ، وقد مضى القول فيه في باب الفصاص بين الرجال والنساء . وأنه ليس بظاهر في الفصاص ، لكن قوله
في آخره الا المباس فانه لم يصدكم فقد تمسك به من قال إنه فعله فصاصا لا تأديبيا . قال ابن بطال : هو حجة لمن قال
يقاد من اللطمة والسوط ، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة الفصاص من الجاهة لاراحد ليست ظاهرة . وأجاب
ابن المنير بأن ذلك مستفاد من اجراء الفصاص في الأمور الحقةرة ولا يمدل فيها عن الفصاص الى التأديب ،
فكذا يذم أن يجري الفصاص على المشتركين في الجنابة سواء قتلوا أم شربوا فان نصب كل منهم عظيم معدود
من الكبائر فكيف لا يجري فيه الفصاص . والعلم عند الله تعالى

٢٢ - باب القسامة . وقال الاشمس بن قيس قال النبي ﷺ : شاهدك أو يمينه . وقال ابن أبي
مليكة : لم يقدها معاوية . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة - وكان أمره على البصرة - في قتل وجدة
عند بيت من بيوت الثمانين : إن وجد أصحابه بينة وإلا فلا تطلم الناس ، فان هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة
٦٨٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار : زعم أن رجلا من الانصار يقال له
سهل بن أبي حنيفة أخبره أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر ففرقوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلا وقالوا لذي
ووجد فيهم : قد قتلتم صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا ملنا قاتلا ، فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا
إلى خيبر فوجدنا أحدا قتيلا ، فقال : السكبر للسكبر . فقال لهم : تأنون بالبيتة على من قتله ؟ قالوا : ما لنا

بينة . قال : فاحلفون . قالوا : لا نرضى بأيمان اليهود ، فسكر رسول الله ﷺ أن يُبطل دمه ، فوداه مائة من ابل الصدقة .

٦٨٩٩ - **مروان بن عبيد بن سعيد** حدثنا أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الأدي حدثنا المجتاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء - من آل أبي قلابة - - حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً ففاس ثم أذن لهم فدخلوا ، فقال : ما تقولون في الامامة ؟ قالوا : نقول الامامة للقود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء . قال لي ما نقول يا أبا قلابة ؟ ونصبي ففاس ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين ، عندك ردوس الأجناد وأشرف العرب ، أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى ولم يروهم أكنت ترجمه ؟ قال : لا . قلت : أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن أنه سرق أكنت تقطعه ولم يروهم ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فقتل ، أو رجل زنى بعد إحصان ، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام . فقال القوم : أو ليس قد حدث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في السرقة وسمر الأمين ثم نهزم في الشمس ؟ فقلت : أنا أحدثكم حديث أنس ، حدثني أنس أن قرأ من عكل ثمانية قديموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام ، فاستوتخوا الأرض فبقيت أجسامهم ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : أنلا نخرجون مع راعينا في إبله نقتلهم من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشرىوا من ألبانها وأبوالها فصنعوا فقتلوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا النعم ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم فأدركوا ، فبقي بهم ، فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أحييتهم ثم نهزم في الشمس حتى ماتوا . قلت : وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا . فقال عنبسة بن سعيد : والله إن سمعت كاليوم قط . قلت : أتروء على حديثي يا عنبسة ؟ قال : لا ، ولكن جئت بالحديث على وجهه ، والله لا يزال هذا الجند بخير ما عاش هذا الشيخ بين أظهرهم . قلت : وقد كان في هذا حنة من رسول الله ﷺ : دخل عليه نفر من الأنصار فخذلوا عنقه ، فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل ، فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم ينشط في الدم ، فرجموا إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صاحبنا كان تحدث معنا فخرج بين أيدينا فاذا نحن به ينشط في الدم ، فخرج رسول الله ﷺ فقال : بمن تظنون - أو ترون - قتله ؟ قالوا : نرى أن اليهود قتلته . فأرسل إلى اليهود فندعاهم فقال : أنتم قتلتم هذا ؟ قالوا : لا . قال : أنرضون قتل خمسين من اليهود ما قتلوه ؟ فقالوا :

مأبىء الموت أن يقتلونا أجمعين ثم ينتقلون . قال : أفنتحدثون المدينة بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا : ما كنا لنحلف . فوداه من عنده . قالت : وقد كانت هذيل حَلَمُوا خَلِمًا لَمْ فِي الجاهلية ، فطَارَقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْبَنِي بَالْعُصَاةِ فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ ، فَخَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَتَوَلَّى ، فَجَاءَتْ هَذِيلُ وَأَخَذُوا الْبَاقِينَ فَرَفَوْهُ إِلَى هَرِ بِالْوَسْمِ وَقَالُوا : قَتَلَ صَاحِبَنَا . فقال : انهم قد حَلَمُوا . فقال : يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هَذِيلَ : مَا خَلَمُوا . قال فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ ثَمَدَةُ وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا ، وَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّامِ فَأَلَوْهُ أَنْ يُقْسِمَ ، فَانْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِالنَّبْذِ دَرَاهِمَ وَأَخَذُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ فَذَفَعَهُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ فَفَرَّ بِتِ يَدِهِ بِيَدِهِ ، قَالُوا : فَاطْمَنَا وَالْمَدُونِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَحْثَةٍ أَخَذَتْهُمْ السَّيَّاحَةُ ، فَذَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ فَأَتَاهُمْ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا ، فَاتُوا جَمِيعًا وَأَنَاتِ الْقَرِيبَانِ وَنَهَمَ مَا حَبَرَ فَكَسَّرَ رَجُلٌ أَخِي الْقَتُولِ ، فَشَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ . قالت : وقد كان عبدُ الملك بن مروان أَقَادَ رَجُلًا بِالْقَسَامَةِ ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَعِمَ ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَضَحُوا مِنَ الدُّيُونِ وَسَبَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ »

قوله (باب القسامة) بفتح القاف وتخفيف المهملة هي مصدر أقسم قسما وقسامة ، وهي الايمان تقسم على أرواياه القتل اذا ادعى الدم أو على المدعى عليم الدم ، وخص القسم على الدم بافظ القسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم القوم الذين يقسمون ، وعند الفقهاء اسم للايمان . وقال في المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به . وبين القسامة منسوب إليهم ثم أطلقت على الايمان نفسها . **قوله** (وقال الاشعث بن قيس قال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه) هو طرف من حديث تقدم موصولا تاما في كتاب الشهادات ثم في كتاب الايمان والتهذيب مع شرحه ، وأشار المصنف بذكره هنا ليرجع رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الغنى يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه . **قوله** (وقال ابن أبي مليكة لم يقدح بها) أي لم يقدح بها ، وهذا سند صحيح ، وقد ترقف ابن بطال في ثبوته فقال : قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق . قلت : هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلا من بني السجستان ولم يكن على ذلك بينة ولا طلع ، فأجمع رأى الناس على أن يحلف ولاية المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه ، فركبت إلى معارية في ذلك فيكتب إلى سعيد بن العاص : إن كان ما ذكره حقا فاقبل ما ذكره ، فدفت الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يمينًا ثم أسلمه اليانا . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقدح بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت لغیره وكل الأمر في ذلك إليه ولبس إليه أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك . وقد تمسك مالك بقوله خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معارية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو

بالعكس . وقد أخرج الكرايمى فى دأب القضاء ، بسند صحيح عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى مروان قضى فيها بالقتل ، وأضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه . قوله (وكتب عمر بن عبد العزيز الخ) وصلة سعيد بن منصور حدثنا هشام حدثنا حميد الطويل قال وكتب عدى بن أوطاة إلى عمر بن عبد العزيز فى قتل وجد فى سوق البصرة ، فكتب إليه محررحة الله أن من القضاء ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمتن ، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال وجد قتل بين قيس وطائش فكتب فيه عدى بن أوطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدى بن أوطاة بفتح الهمزة وسكون الراء بعدها مبهلة وهو فزارى من أهل دمشق . قوله فى الأثر المدق (وكان أمره) بالشديد (على البصرة) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله « من بيوت السمانين » بتشديد الميم أى الذين يبيعون السم ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز فى القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن فى مصنف حماد ابن سلمة « عن ابن أبى مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة فى إمرته على المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة ، ولعل سبب ذلك ماسياتى فى آخر الباب من قصة ابن قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكأنه وافقه على ذلك ، وأخرج ابن المنذر عن طريق الزهرى قال « قال لى عمر بن عبد العزيز لى أريد أن أدع القسامة بأنى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، أقلت أنك أن تركها يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن لناس فى القسامة لحياة ، وسبق عمر بن عبد العزيز إلى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول « يا قوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لى أمر لعاقبتم ولجأتمهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة ، ولعلنا يقدح فى نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضا عن ابن عباس أن القسامة لا يقاد بها ، وأخرج ابن أبى شيبة عن طريق إبراهيم النخعي قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم ابن هتيرة أنه كان لا يرى القسامة شيئا . وحصل الاختلاف فى القسامة هل يعمل بها أولا ؟ وعلى الأول فعمل موجب للقود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدهين أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضا فى شرطها . قوله (سعيد بن عبيد) هو الطائى السكونى بكفى أباه هذيل روى عنه الثوري وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الأجرى عن ابن داود كان شعبة يتمنى لقاءه . وفى طبقة سعيد بن عبيد الهذلي بضم الهاء وتخفيف النون وهزم ومد بصري صدوق أخرجه له الترمذى والنسائي . قوله (عن يعقوب) بالموحدة والمعجمة مصفر ابن يسار بفتح ثمانية ثم مهمة خفيفة لا أهرف اسم جده ، وفى رواية مسلم من طريق ابن عمير عن سعيد بن عبيد « حدثنا بشر بن يسار الأنصاري » . قلت : وهو من موالى بنى حارثة من الأنصار ، قال ابن اسحق : كان شيخا كبيرا فقها أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائي وكناه محمد ابن اسحق فى روايته أبابكيسان . قوله (ذهب أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبى حشمة) بفتح المهملة وسكون المثناة ، ولم يقع فى رواية ابن عمير زعم بل عنده عن سهل بن أبى حشمة الأنصاري أنه أخبره ، وكذا لأبي نعيم فى المستخرج من وجه آخر عن ابن نعيم شيخ البخارى ، وأما ابن حشمة فامرئ بن سادة بن عامر ويقال

اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة إلى جده وهو من بني حارثة بطن من الأوس . **قوله** (أن قنرا من قومه) يعني يحيى بن سعيد الأنصاري في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين ، فقدم في الجزية من طريق بشر بن الفضل عن يحيى بهذا السند وانطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد ، وفي الأدب من رواية حاد بن زيد عن يحيى بن بشير .
 د سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج أنهما حادان أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود انطلقا ، وعند مسلم من رواية الألبان عن يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى وحديث أنه قال ورافع بن خديج أنهما قالوا خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد ، ونحوه عنده من رواية هشيم بن يحيى السكوني لم يذكر رافعا ونظفه عن بشير بن يسار .
 د رجلا من الأنصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محيصة بن مسعود ابن زيد ، وأسنده في آخره عن سهل بن أبي حشمة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل د عن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره هو ورجل من كبراء قومه ، وعند ابن أبي عاصم من طريق اسماعيل بن عياض عن يحيى عن بشير د عن سهل ورافع وسوبه بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بني حارثة فذكر بشير عنهم أن عبد الله بن سهل خرج ، فذكر الحديث ، ومحيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين معا ورجحه طائفة . **قوله** (انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها) في رواية يحيى بن سعيد د انطلقا إلى خيبر فتفرقا ، وتحمل رواية الباب على أن كان معهما نابع لها ، وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي عاصم د خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يتارون تمرا ، زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد د في زمن رسول الله ﷺ وهي برمنه صلب وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازي ، والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها ، فاتها لما فتحت أقر النبي ﷺ أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع بالشطر مما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله د خرج إلى خيبر . **قوله** (فوجدوا أحدهم قتيلا) في رواية بشر بن الفضل د فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يأنشعظ في دمه قتيلا ، أي يضطرب فيتمرخ في دمه فدفعته ، وفي رواية الألبان د فاذا محيصة محمد عبد الله بن سهل قتيلا فدفعته ، وفي رواية سليمان بن بلال د فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في سربه فدفعته صاحبه ، وفي رواية أبي ليلى د فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير ، بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أي حفيرة . **قوله** (فقالوا الذين وجد فيهم قد قتلناهم صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا حملنا قاتلا) في رواية أبي ليلى د فأتى محيصة يسود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله قاتلناه . **قوله** (فانطلقوا إلى رسول الله ﷺ) في رواية حماد بن زيد د لجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، وفي رواية سليمان بن بلال د فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحيصة وحويصة فذكروا لرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل ، وفي رواية الألبان د ثم أقبل محيصة إلى النبي ﷺ هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل ، زاد أبو ليلى في روايته د وهو - أي حويصة - أكبر منه ، أي من محيصة . **قوله** (فقال الأكبر الأكبر) بضم الكاف وسكون الموحدة وبالضبط فيما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد د فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم ، زاد حماد بن زيد عن يحيى عن مسلم د في أمر أخيه ، وفي رواية بشير د وهو أحدث القوم ، وفي رواية الألبان د فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر الأكبر ، الأولى أمر والأخرى

كالاول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاده أو قال يبدأ الأكبر ، وفي رواية بشر بن الفضل «كبر كبر» ،
 بتكرار الامر وكذا في رواية أبي ليل وزاده يريد السن ، وفي رواية الليث «فكسك وتمسكك صاحباه» ، وفي
 رواية بشر «وتكلمنا» . قوله (تأثرون بالبيئة على من قتله ، قالوا : مالنا ببيئة) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم
 يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ولا في رواية أبي قلابة الآتية في الحديث الذي بعده للبيئة ذكر وإنما قال يحيى
 في رواية «أما هؤلاء وتستهقون قاتلكم أو صاحبكم» هذه رواية بشر بن الفضل عنه وفي رواية حماد عنه «أنتم تهقون
 قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم» وفي رواية حماد مسلم «يقسم محسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته» ، وفي
 رواية سليمان بن بلال «مخافون خمسين مينا وتستهقون» ، وفي رواية ابن عيينة عن يحيى عند أبي داود «قبركم يهود
 بمنهم مينا تخافون» فبدأ بالمدعى عليهم لئلا قال أبو داود إنه وهم كذا جرم بذلك ، وقد قال الشافعي : كان
 ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي ﷺ الأنصار في الأيمان أو اليهود ، فيقال له إن في الحديث أنه قدم الأنصار فيقول
 هو ذلك وربما حدث به كذلك ولم يفعل ، وفي رواية أبي ليل «فقال لخرصة ومحيصة وعبد الرحمن أنما تفنون
 وتستهقون دم صاحبكم؟ فقالوا لا» ، وفي رواية أبي قلابة «فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتم هذا؟ فقالوا :
 لا . فقال أرضون نفل خمسين من اليهود ما تملوه» ، ونقل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه ، وزاد يحيى بن سعيد
 «كيف تخلف ولم تفهد ولم تر» ، وفي رواية حماد عنه «أمر لم تر» ، وفي رواية سليمان «ما شهدنا ولا حضرنا» .
 قوله (قال فيحلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود) وفي رواية أبي ليل «فقالوا لا بدوا بمسلمين» ، وفي رواية يحيى
 ابن سعيد «قبر لكم يهود بمهمدين مينا» أي يخلصونكم من الأيمان بأن يحلفوا قاذبا حلفوا انتهت الخصومة فلم
 يجب عليهم شيء . وخلصتم أنتم من الأيمان قالوا كيف تأخذ بأيمان قوم كفار ، وفي رواية الليث «ثقل به بدل» ، وأخذ
 وفي رواية أبي قلابة «ما بالون أن يقتلونا أجمعين ثم يحلفون» ، كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان
 على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البيئة أولا ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ
 الآخر ، فيحمل على أنه طلب البيئة أولا فلم تكن لهم بيئة ، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تخليف
 المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم إن ذكر البيئة وهم لأنه ﷺ قد علم أن خبر حيث لم يكن بها أحد من
 المسلمين فدهوى في العلم مردودة فإنه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكان في نفس القصة أن
 جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرا فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لمثل ذلك وإن لم يكن في نفس
 الأمر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البيئة في هذه القصة شاهدا من وجه آخر أخرجه النسائي في طريق عبد الله بن
 الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن ابن محبة الأصغر أصبح قتيلا على أبواب خير» ، فقال
 رسول الله ﷺ : أقم شاهدين على من قتله أدفعه إليك برمته ، قال : يا رسول الله أنى أصعب شاهدين وإنما أصبح
 قتيلا على أبوابهم؟ قال فتحلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على ألا أعلم ، قال فتحلف خمسين منهم ، قال
 كيف وهم يهود ، وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الأصل الذي ذكرته فتمين المصدر إليه . وقد أخرج أبو
 داود أيضا من طريق عياض بن رفاعه عن جده رافع بن خديج قال «أصبح رجل من الأنصار بجير مقتولا ، فأتى
 أوليائه إلى النبي ﷺ فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم» ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم
 اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا» . قوله (فذكره رسول الله ﷺ أن بطل) يضم أوله وفتح الطاء وتشديد

اللام أى يدر . قوله (فرداه مائة) فى رواية الكشممى « بمائة ، ووقع فى رواية أبى ليل « فرداه من عنده ، وفى رواية يحيى بن سعيد « فقهه النبى ﷺ من عنده ، أى أعطى دينه ، وفى رواية حماد بن زيد « من قبله ، بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهة وفى رواية القيث عنه « فلبا رأى ذلك النبى ﷺ أعطى عقله . قوله (من ليل الصدقة) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله « من عنده ، وجمع بعضهم بين الروایتين باحتال أن يكون اشتراكا من إبل الصدقة بما دفعه من عنده ، أو المراد بقوله « من عنده ، أى بيت المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به بما لا فى ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات اليمين ، وقد حمله بعضهم على ظاهره لحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة فى المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : وتقدم شيء من ذلك فى كتاب الزكاة فى الكلام على حديث أبى لاس قال « حملنا النبى ﷺ على إبل من إبل الصدقة فى الحج ، وعلى هذا قلنا بالعدوية كونه ساحت أمره وحكمه ، وللاحتراز من حمل دينه على اليهود أو غيرهم ، قال الفرطى فى « المفهم » ، فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلبا للمصلحة ودورا للمفسدة على سبيل التأليف ، ولا سيما عند تدلر الوصول إلى استيفاء الحق ، ورواية من قال « من عنده ، أصح من رواية من قال « من إبل الصدقة » وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن ، فيحتمل أوجهها فذكر ما تقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الله ، أو أن أولياء القنيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة استئناسا لهم واستجلاها لليهود انتهى . وزاد أبو ايل فى روايته « قال سهل فركتنى ناقة ، وفى رواية حماد بن زيد « من يحيى « أدركته ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدا لم فركتنى برجلها ، وفى رواية شبان بن بلال « لقد ركضتني ناقة من تلك الفرائض بالمربد » وفى رواية محمد بن اسحق « فواقه ما أنسى ناقة بكره منها حمراء ضربتني وأنا أحوزها ، وفى حديث الباب من الفوائد مشروعية القسامة . قال القاضي عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرح وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأئمة صار من الحجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا فى صورة الأخذ به ، وروى التوفى عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أثبتوا بها فى الشرع حكما ، وهذا مذهب الحنك بن حنيفة وأبى فلابة وسالم بن عبد الله وسلمان بن يسار وقنادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه واليه ينسج البخارى ، وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه . قلت : وهذا ينأت ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم النقل عن لم يقل بمشروعيتها فى أول الباب ، وفهم من لم يذكره القاضي ، قال : واختلف قول مالك فى مشروعية القسامة فى قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها فى العمى هل يجب بها القرد أو الدبة ؟ فذهب معظم المحاضرين إيجاب القرد إذا كملت شروطها ، وهو قول الزهرى وربيعة وأبى الزناد ومالك واليث والأوزاعى والشافعى فى أحد قوليه وأحمد واسحق وأبى ثور ودادود ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف عن عمر بن عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، لى لأرى أنهم أنف رجل فا اختلف منهم اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى من رواية عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه ، والأنا أبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن ألف . ثم

قال القاضي : وحديث حديث الباب ، معنى من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها ، قال : كان يجيئه من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه تبرئة المدعين ثم ردها حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة ، ويقول مالك : أجبرت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعين يبدون في القسامة ، ولأن جنبه المدعى إذا قريت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له . وهنا الشبهة قوية ، وقالوا هذه سنة بمحايها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع المعتدين ، وعالفت الدعاوى في الأموال فهي على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية سعيد بن عبيد بمعنى المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه وهم من رواية أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقتضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتى مزيد بيان لذلك . قال القاضي : الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيها غالباً ، فإن المانع للقتل بقصد الخلو وبترصد الغفلة ، وتأييد بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالسكينة بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالإبراء مما ادعى عليه ، وهو موجود في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه بالقول الذي يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين ، إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور : يبدأ بالإيمان المدعين ورددها إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال به كره أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحل من أهل القرية نخسون رجلاً خسين عينا ماقتلناه ولا علمنا من قتله . كان حلفوا بردها وإن نقصت قسامتهم من عدد أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، فإن نقصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالإيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية . وجاء ذلك عن حماد ، قال وانفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقرن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها ، وملخصها : الأول أن يقول المريض دى عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يرجب القسامة عند مالك والشافعي لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الأثر أو الجرح ، واحتج مالك بقصة بقره بنى إسرائيل ، قال : روجه الدلالة منها أن الرجل حتى فأخبر بقائه ، وتعقب بحفاء الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتعذر البينة ، فلم يعمل بقول المضروب لأدى ذلك إلى إهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، وهذا إنما يأتي في حال المحتضر . الثانية أن يشهد من لا بكل النصاب بشهادته كالواحد أو جماعة غير عدول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعرض بعده بأبما ثم جرت منه من غير تحفل لإقامة ، فقال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعي : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من يده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشرح فيه القسامة عند مالك والشافعي ، ويلتحق به أن تفترق جماعة عن قتيل الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا إن كان

من غيرها فعل الطائفتين . السادسة المقتول في الزعة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتيلا في محلة أو قبيلة ، فمذا يوجب القسامة عند الثوري والارزاسي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة ، وشرطها عديم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمد على أهل مدينة أو قرية كبيرة رم أمداء للقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويبنى في المحلة ليهتموا ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها القسامة لوجود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لونا يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقتل بالمدعى في محل صدق المدعى فيقسم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القتل إذا وجد في محل قاضي أو عليه على خمين نفسا من موضع قتله لحضرا خمسين يمينا ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا فان لم يجد خمسين كرر الإيمان على من وجد وتجب الدية على بقية أهل المحلة ، ومن لم يخلف من المدعى عليهم حبس حتى يمحق أو يقر ، واستدلوا بأن عمر أنه أحاف خمسين نفسا خمسين يمينا وقضى بالدية عليهم . وتعب باحتمال أن يكونوا أفروا بالخطأ واسكروا العمد وبأن الحنفية لا يعملون بخبر الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعا فكيف احتجوا بما خالف الأصول بخبر واحد مرفوع وأوجبوا اليدين على غير المدعى عليه ، واستدل به على القدر في القسامة لقوله : فتستحقون قاتلكم ، وفي الرواية الأخرى : دم صاحبكم ، قل إن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها : قيدفع برمته ، أفوى من الاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، لأن قوله : يدفع برمته ، لفظ مستعمل في دفع القاتل إلا بالياء . فقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استتعال هذا اللفظ وهو في استتعاله في تأسيب القاتل أظهر . والاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، أظهر من الاستدلال بقوله : قاتلكم ، أو : دم صاحبكم ، لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيجوز أن يضمر دية صاحبكم احتيالا ظاهرا ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل ، ولو احتيج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضي إراءة الدم أقرب . وأما من قال بمحتمل أن يكون قوله : دم صاحبكم ، هو القتيلا لا القاتل فيرده قوله : دم صاحبكم أو قاتلكم ، وتوجب بأن القصة واحدة اختلفت العاظ الرواية فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها ادم تحق أنه اللفظ الصادر من النبي ﷺ ، واستدل من قال بالقول أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سلمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أنس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر ، ولما يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن عبيد بن جهم : ومصر قال : إن سهلا يعني ابن أبي حشة وم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود : إنه قد وجد بين أظهركم قتيلا فدوه ، فكثبوا يخلفون ماقتلناه ولا علمنا قاتلا ، قال قوداه من عنده ، وهذا وجه الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن منده في الصحابة : من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خراطة أنه قتل فيهم قتيلا على عهد رسول الله ﷺ فجعل القسامة على خراطة بأنه ماقتلناه ولا علمنا قاتلا فصار كل منهم من نفسه وغرم الدية ، وعمرو يختلف في صحبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا وجد قتيلا بين

ظهرى قوم أنهم من خمسون خمسين يمينا ما قتلنا ولا ملنا ، فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم قتلوا ، وتمسك
من قال لا يجب فيها إلا الدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شبة وسعيد بن منصور بسند صحيح الى الشعبي
قال : وجد قتيل بين حيين من العرب فقال عمر : قبدوا ما بينهما فأبىا ، وجدتموه اليه أقرب فأحلفوهم خمسين يمينا
وأحرمهم الدية ، وأخرجه الشافعى عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيل وجد بين
خيران ووادة أن يقاس ما بين القريتين قال أيها كان أقرب أخرج اليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة
فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حلفت أيمانكم دماءكم ولا يظلم رجل مسلم ، قال الشافعى :
إنما أخذ الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع عن حديث ابن سبيل عند
أحمد أن قتيل وجد بين حيين فأمر النبي ﷺ أن يقاس الى أيهما أقرب ، فألقى دبه الى الأقرب ، ولكن سنده
ضعيف ، وقال عبد الرزاق في مصنفه : قلت لسعيد أنه بن عمر العمري أعلم ؟ فكنت . وأخرج البيهقي
قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فعمرو ؟ قال : لا ، قلت فلم تجزئوني علما ؟ فكنت . وأخرج البيهقي
من طريق القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسامة توجب العقل ولا تسقط الدم ، واستدل به الحنفية هل
جواز سماع القسامة في القتل على غير معين لأن الانصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي ﷺ
دعواهم ، ورد بأن الذي ذكره الانصار أولا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن من شرطها إذا لم يحضر
المدعى عليه أن يتعدى حضوره ، سلمنا ولكن النبي ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد أقوله
و تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم بدمته ، واستدل بقوله هل رجل منهم ، هل أن القسامة إنما تكون على
رجل واحد وهو قول أحد ومشهور قول مالك ، وقال الجمهور : بشرط أن تكون على معين سواء كان واحدا أو أكثر
و اختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال اشهب : لهم أن يملأوا على جماعة
ويقتلوا واحدا لقتل ويسجن الباقيون عاما ويضربون مائة مائة . وهو قول لم يسبق اليه . وفيه ان الخلاف في القسامة
لا يكون الا مع الجزم بالقاتل ، والعارق الى ذلك المشاهدة والخبر من يوثق به مع القرينة القاطنة على ذلك ، وفيه
أن من توجهت عليه اليقين فقتل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليقين الى الآخر وهو المدهور عند الجمهور ، وهذا
أحد والحنفية يقضى عليه دون رد اليقين . وفيه أن أيمان القسامة خمسون يمينا واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعى
لا يجب الحق حتى يحلف الوردة خمسين يمينا سواء قلوا أم كثروا فلو كان بعد الإيمان حلف كل واحد منهم يمينا وإن
كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الايمان على الباقيين فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان
من برث بالفرض وانصب أو بالنسب والولاء حلف واستحق ، وقال مالك : ان كان ولي الدم واحدا ضم اليه
آخر من العصبية ولا يستمان بغيره وإن كان الأولياء أكثر حلف منهم خمسون ، وقال القاتل : لم أسمع أحدا يقول
إنها تؤخذ عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهري عن سعيد بن المسيب : أول من قص القسامة من خمسين معارية . قال
الزهري : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الأمر الاول . واستدل به على تقديم الاسن في الأمر
المهم إذا كانت فيه أهمية ذلك لا ما إذا كان هربا عن ذلك ، وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب لما لأن
ولى الدم لم يكن متأهلا قام الحاكم قريه مقامه في الدعوى وإما أنه ذلك . وفيه التأخير والتسوية لاولياء المقتول لأنهم
حكم على القاتلين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما ونع الاخبار بما وقع مذكره نصة الحكم على التقديرين

ومن ثم كتب الى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، وبوخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه ، لأن في إحضاره مشقة عن إضلاله وتضييعا للماله من غير وجوب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يوجب الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أولا ؟ محل نظر ، والراجح أن ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكانة وبجهد الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن البين قبل توجبها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قلنا وفي قولهم لا ترضى بأيمان اليهود استبعاد اصدقهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجرأتهم على الإيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من هداوة أو لوث ، واختلف في سماع هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فمن أحد روايتان . وبسببها قال الشافعي لعموم حديثه « البين على المدعى عليه » بعد قوله « ولو يعطى الناس بدعواه لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ، ولأنها دعوى في حق آدمي فتجتمع ويستحلف وفد يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، ولو نكل ردت على المدعى واستحق القود في الصمد والدية في الخطأ » وعن الحنفية لا يرد البين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا نكلوا عن البين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا ، واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يفترط أن يكون رجلا ولا بالغا لاطلاق قوله « خمسين منكم » ، وبه قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للقضاء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها بمنى في دعوى حكومية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المنى فيقاس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المنى لكنه شفى ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا تظهر لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيها بمنى المدعى فقد خرجت من سنن القياس ، وشرط القياس أن لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة خزيمة . (تنبيه) : نبه ابن المنذر في الحاشية على النكسة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تخليف المدعى ، وهي ما خالف فيه القسامة بقية الحقوق فقال : مذهب البخاري تضعيف القسامة ، فلماذا صدر الباب بالأحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد والروايم المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب الموادعة والجلوية قرارا من أن يذكرها هنا فيملط المستدل بها على اعتقاد البخاري ، قال وهذا الإخفاء مع صحة المقصد ليس من قبيل كتمان العلم . قلت : الذي يظهر لي أن البخاري لا يضعف القسامة من حيث هي ، بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ، ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فورد المختلف الى المتفق عليه من أن البين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في « باب القسامة » ، وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله « تخافون وتستحقون » استنهام انكار واستمظام للجمع بين الأمرين ، وتعتب بأنهم لم يبدوا بطلب اليمين حتى يصح الانكار عليهم ، وإنما هو استنهام انكار واستمظام وتزريع . قوله (أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الاسدي) بفتح السين أهمله المعروف بابن علية واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور ، وهو منسوب الى أبي أسد بن خزيمة لأن أصله من مواليهم ، والحاجج بن أبي شيان هو

المعروف بالصواف ، واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصري أيضا وهو مولى بني كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، ووقع هنا ومن آل أبي قلابة ، وفيه يجوز قائه منهم باعتبار الولاء لا بالاصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال حدثنا اسماعيل بن إبراهيم حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح ، وكذا عند اسماعيل بن روية عن أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة كلهم عن اسماعيل . **قوله** (أن عمر بن عبد العزيز) يعني الخليفة المشهور (أبرز مريره) أي أظهره . وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالشام ، والمراد بالمرير ما جرت عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه إلى ظاهر الدار لا إلى الشارع ، ولذلك قال دأب الناس ، ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابة . كنت خلف عمر بن عبد العزيز ، **قوله** (ما تقولون في القسامة) زاد أحمد بن حرب عن اسماعيل بن عليّ هند أبي نعيم في المستخرج فأضرب الناس أي سكتوا مطرقين يقال أضبروا إذا سكتوا وأضبروا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضرب ما في قلبه ويقال أضرب على الشيء لومه والاسم الضرب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأى عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة فلما سلم سكتوا مضمرين عاقبته ، ثم تكلم به عنهم بما عنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية ، قالوا نقول القسامة القود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء ، وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان ، لكن عبد الملك أقاد بها ثم ندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك في رواية حماد بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء . أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم : هي حق ، قضى بها رسول الله ﷺ وقضى بها الخلفاء ، أخرجه أبو حوارة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه . **قوله** (قال ما تقول) في رواية أحمد بن حرب ، فقال لي يا أبا قلابة ما تقول . **قوله** (ولصبي قناس) أي أبرزني لمفاظهم ، أو لكونه كان خلف المرير قائمه أن يظهر ، وفي رواية أبي حوارة وأبو قلابة خلف المرير قاهدا قالت في إليه فقال : ما تقول يا أبا قلابة . **قوله** (عندك رهوس الاجناد) بفتح الهاء وسكون الجيم بعدها نون جمع جند وهي في الأصل الانصار والاعوان ثم اشتهر في المفاصلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جندا باسم الجند الذي تولوها . وقيل كان الرابع الاردن وانما أفردت قنسرين بعد ذلك ، وقد تقدم شيء من هذا في الطب في شرح حديث الطاعون . لما خرج عمر إلى الشام فلقيه أمراء الاجناد ، ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي صالح الاشعري عن أبي عبد الله الاشعري في غسل الاحقاب . قال أبو صالح فقلت لأبي عبد الله من حدثك قال : أمراء الاجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص . **قوله** (وأشراف العرب) في رواية أحمد بن حرب ، وأشراف الناس . **قوله** (أرايت لو أن خمسين الخ) وقع في رواية حماد بن شمس عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق ، وزاد بعد قوله أ كنت تنطه وقال لا قال يا أمير المؤمنين هذا أعظم من ذلك . **قوله** (فواقه ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط) في رواية حماد . لا والله لا أعلم رسول الله ﷺ قتل أحدا من أهل الصلاة ، وهو موافق للحديث ابن مسعود الماضي مرفوعا في أول الدييات . لا يحمل دم امرئ مسلم . **قوله** (إلا في إحدى) في رواية أحمد بن حرب . الإباحدي . **قوله** (بجريرة نفسه) أي بجهنميتها

قوله (فقال انقوم اوليس قد حدث انس) عند مسلم من طريق ابن عون و فقال عنبسة قد حدثنا انس بكذا ، وفي رواية حماد المذكورة و فقال عنبسة بن سعيد : فأين حديث انس بن مالك في العكبيين ، وكذا في هذه الرواية ، وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ المرئيين ، وأوضحنا أن بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عربنة ، وثبت كذلك في كثير من الطرق . وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون الذون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الاموي آخر عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق ، واسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبسة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد بكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره . **قوله** (أنا أحدثكم حديث انس حدثني انس) في رواية أحمد بن حرب و فاباى حديث انس . **قوله** (فاباى) في رواية أحمد بن حرب و فاباى . **قوله** (أجسامهم) في رواية أحمد بن حرب و أجسامهم . **قوله** (من ألبانها وأبولها) في رواية أحمد بن حرب و من رسلها ، وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وفتحعين المال من الأبل والغنم ، وقيل بل الأبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلًا . **قوله** (ثم نبذهم) بنون ووحدة مفتوحتين ثم ذال موحدة أى طرحهم **قوله** (قلت ولى شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ اردنوا عن الاسلام وقتلوا وسرقوا) في رواية حماد و قال أبو قلابة فمؤلا سرقوا وقتلوا وكفروا بدد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله . **قوله** (فقال عنبسة) هو المذكور قبل . **قوله** (ان سمعت كاليوم قط) إن بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما ثنائية وحذف فاعول سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت ذلك اليوم ، وفي رواية حماد و فقال عنبسة يا قوم ما رأيت كاليوم قط ، ووقع في رواية ابن عون و قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة سبحان الله . **قوله** (أترد على حديثي يا عنبسة) في رواية ابن عون و قلت أنتمنى يا عنبسة وكذا في رواية حماد كان أبا قلابة أنهم من كلام عنبسة لإنكار ما حدث به . **قوله** (لا ولكن جئت بالحديث هل وجاهد) في رواية ابن عون و قال لا هكذا حدثنا انس وهذا دال على أن عنبسة كان سمع حديث العكبيين من انس . وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به انس فكان يظن أن فيه دلالة على جوار القتل في المعصية ولو لم يقع السكفر ، فلما سأل أبو قلابة الحديث تذكّر أنه هو الذى حدثهم به انس فاعترف لأبي قلابة بضبطه ثم أنى عليه . **قوله** (والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع في رواية ابن عون و يا أهل الشام لا تزالون بخير مادام فيكم هذا أو مثل هذا ، وفي رواية حماد و والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبالك الله بين أظهرهم . **قوله** (وقد كان في هذا سنة - الى قوله - دخل عليه نفر من الانصار) كذا أورد أبو قلابة هذه القصة مرسله ، وبقلب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحبرة ، فان كان كذلك فاعل عبد الله بن سهل ورفقته فحدثوا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل . **قوله** (فخرج رسول الله ﷺ) لله لما جأوه كان داخل بيته أو المسجد فسكره فخرج إليهم فأجابهم . **قوله** (فقال بمن تظنون أو ترون) بعن أمره وهما بمعنى **قوله** (قالوا : نرى أن اليهود قتله) كذا للاكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المستعمل و قتلته ، بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من أعاظ هذه القصة في شرح الحديث الاى قبله . **قوله** (قلت وقد كانت هذيل) أى القبييلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى هذيل بن مدركة

ابن الياس بن مضر ، وهذا من قول أبي فلابة ، وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى أبي فلابة ، لكنها سرسلة لأن أبا فلابة لم يدرك عمر . **قوله** (خلعوا خليصا) في رواية السكشميني حليفا بجاء ممدقة وطاء بدل العين ، والخلع فيل بمعنى مفعول يقال تخالغ القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه ، ومنه سمي الأمير إذا عزل خليصا وخلعوا ، وقيل أبو موسى في العين خلعه قومه أي حكموا بأنه مفسد فتميزوا عنه . ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك ، وهذا مما أبطله الاسلام من حكم الجاهلية . ومن ثم قيده في الخبر بقوله في الجاهلية ، ولم أنف على اسم الخابج المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة . **قوله** (فطارق أهل بيت) بعضهم الظاهر المهمة أي هجم عليهم ليلا في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول أص وأن قومه خايموه فأنكروا ثم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلهم الله بمحنت القسامة وخلص المظلوم وحده . **قوله** (ما خايموا) في رواية أحمد بن حرب وما خايموه . **قوله** (حتى إذا كانوا بنخلة) بلفظ واحدة النخيل ، وهو موضع على أيلة من مكة . **قوله** (فأجمع عليهم الغار) أي سقط عليهم بغزة . **قوله** (وأفقت) بهم أوله وسكون الغاء أي تخلف ، والقرينان هما أخو المقتول والذي أكل الخمين . **قوله** (وانبعمما حجر) أي بتشديد الزاء وقع عليهم بعد أن خرجا من الغار . **قوله** (وقد كان عبد الملك بن مروان) هو مقول أبي فلابة بالسند أيضا وهي موصولة لأن أبا فلابة أدركها . **قوله** (أفاد رجلا) لم أفق على اسمه . **قوله** (ثم ندم بعد) بعضهم الدال . **قوله** (ما صنع) كأنه ضمن نعم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب وعلى الذي صنع . **قوله** (فأمر بالخمين) أي الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أنعموا . **قوله** (وسيرهم الى الشام) أي نفاهم ، وفي رواية أحمد بن حرب ومن الشام ، وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربتة مصعب بن الزبير ويكونوا من أهل العراق فنفاهم الى الشام ، قال المهلب نجا حكام ابن بطال : الذي اعترض به أبو فلابة من قصة العربيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحقيق الجناية في حق العربيين ، فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء لأنها إنما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل ، وأما العربيون فانهم كشفوا وجوههم قطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أسرم غير أسرم من ادعى القتل حيث لا بينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من انه دام الغار عليهم بمعارضه ما تقدم من السنة ، قال : واپس رأى أبي فلابة حجة ولا ترد به الدين ، وكذا نحو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان قلت : والذي يظهر لي أن مراد أبي فلابة بقصة العربيين خلاف ما فهمه منه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث فعرض بقصة العربيين وحاول المعارض لإثبات قدم رابع فرد عليه أبو فلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراسي وبارتدادهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدلت على ترك القسامة بالقصة التي لاقتل عنده اليهود وليس فيها فتود بالقسامة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عدة الباب نصر بريح بانقود كما سأبينه ، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المذهب نحو ما أجبته به ، وحاصله توهم المهلب أن أبا فلابة عارض حديث القسامة بحديث العربيين فأنكر عليه فهم . وإنما ادترض أبو فلابة على القسامة بالحديث الدال على صهر

القتل في ثلاثة أشياء ، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة المرينين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كأن يتمسك المحتاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكأن حذيفة تلقف ذلك عنه فإنه كان صديقه ، فينبى أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعى بغير حق والارتداد عن الإسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة المرينين مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة التقتيل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبحث وفيه و فإحال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عيّن نظرف . وجمه عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجمهم عن عبيد الله ابن عبيد الله عنه قال وكانت القسامة في الجاهلية حجاً بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجراءة على الحرام ، فسكنوا يتورعون عن إيمان الصبر وجهاً وبها ، لما بعث الله محمداً ﷺ كان المسلمون لها أهيب ، ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين تصريح بما صنع عمر هل أفاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فنقول المذهب ما تقدم من السنة إن كان إشارة إلى صنيع عمر فليس بواضح ، وأما قوله إن رأى أبي قلابة وسعو عبد الملك من الديوان لا تزد به السن فقول ، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرح إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك

٢٣ - باب من اطّلع في بيت قوم فنشأوا بينه فلا دية له

٦٩٠٠ - **حدثنا** أبو الهيثم حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطّلع في بعض حجر النبي ﷺ فقام إليه عتص - أو مشاقص - وجعل يخنقه أيطنه »

٦٩٠١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب « أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن رجلاً اطّلع في حجر في باب رسول الله ﷺ ومع رسول الله ﷺ ويذكرى يخنقه به رأسه - فلما رآه رسول الله ﷺ قال : لو أعلم أنك تنتظرني اطعنك به في عنقك . قال رسول الله ﷺ : إنما جعل الإذن من قبل البصر »

٦٩٠٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان أبو الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم ﷺ : لو أن امرأً اطّلع عليك بغير إذن فخذته بخصايف ففقت عينه لم يكن عليك جناح »

قوله (باب من اطّلع في بيت قوم فنشأوا عينه فلا دية له) كذا جزم بنى الدية ، وليس في الخبر الذي ساقه تصريح بذلك لكنّه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته . **قوله** (أن رجلاً اطّلع) أي نظر من دلو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن الغيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في كتاب مكة ألفا كهي ، من طريق أبي سفيان بن

الزهرى وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلعن الحنظل وهو يقول
اطلع على وأنا مع زوجتي فلانة فسلح في وجهي ، وهذا ليس صريحا في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبي داود
من طريق هليل بن شرحبيل قال : جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ فقام يستأذن على الباب فقال : هكذا عنك
قاما الاستئذان من أجل البصر ، وهذا أقرب إلى أن يفسر به المأمم الذي في ثاق أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد
هذا في رواية أبي داود ، ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عبادة والله أعلم . قوله (من حجر في بعض حجر)
تقدم ضبط الفظين في كتاب الاستئذان . قوله (بمشقص أو مشاقص) هو شك من الراوي وتقدم بيانه وأنه
التصل العريض ، وقوله في الخبر الذي بعده مدري ، قد يخالفه فيحمل على تعدد القصة ، ويحتمل أن رأس المدري
كان محددا فأشبهه النصل ، وتقدم ضبط المدري في باب الامتشاط ، من كتاب القباس وأن ما قيل في تفسيره
حديثه كالتخلل لها رأس محد و قيل لها سنان من حديث . قوله (وجعل يخله) بفتح أوله وسكون الحاء المعجمة
بمعناها مثناة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الإصابة على غفلة . قوله (ليطعنه)
يطعم العين المهملة بناء على انه مر أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بتحمها وقد قيل هما سواء ، زاد أبو الزبيع
البراني عن حماد عند مسلم قد ذهب أو لحقه فأخطأ ، وفي رواية عاصم بن علي عن حماد عند أبي نعيم وقد أدرى
أذهب أو كيف صنع . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا ليث) هو ابن سعد . قوله (ان رجلا اطلع في حجر في
باب رسول الله ﷺ) في رواية السكشميني : من ، في الموضعين . قوله (أنك) رواية السكشميني أنت خفيفة .
قوله (في عينيك) كذا للستمل والمرغبي وللباقين وفي عينك ، بالإفراد ، وهذا ما يقوى تعدد القصة لأنه في
حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد ان يطعنه ، وفي حديث سهل علق طعنه على نظره . قوله (انا جعل الإذن من
قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة . قوله (البصر) في رواية السكشميني والنظر وقد تقدم في
الاستئذان من وجه آخر عن الزهرى بلفظ آخر . الحديث الثالث ، قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان
هو ابن عيينة . قوله (قال أبو القاسم ﷺ) في رواية مسلم أن رسول الله ﷺ قال ، أخرجه عن ابن أبي عمر
عن سفيان . قوله (لو أن اسرا) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب . قوله (لم يكن عليك جناح) عند مسلم من هذا
الوجه ، ما كان عليك من جناح ، والمراد بالجناح هنا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن
عيينة بلفظ : ما كان عليك من حرج ، ومن طريق ابن دجلان عن أبيه عن الزهرى عن أبي هريرة : ما كان عليك
من ذلك من شيء ، ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير اذتهم فقد
حصل لهم أن يفقوا عيته ، أخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حمل الجراح هنا على الإثم ،
ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من وقع الإثم رفعها لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة
أن إثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن
أبي عاصم واللساني وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نمير عن أبيه عن الزهرى عن أبي هريرة : ما كان عليك
اذتهم لفقوا عيته فلا دية ولا قصاص ، وفي رواية من هذا الوجه : فهو هدر ، وفي هذه الأحاديث من الفوائد
ابقاء شعر الرأس وترتيبته واتخاذ آلة يزيل بها عنه الحوام ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية
الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب وفتح انطاع عليه من خيل الباب . وفيه مشروعية الامتشاط ، وقد

تقدم كثير من هذا كله في باب الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفا ولو كان أما أو أختا واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بأشئ الخفيف جاز بالتقيل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو حذر ، وذهب المالكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب يعد معصية ، وقد انفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجأوا عن الحديث بأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل التخليط والارهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالسا لم يباهه الخبر ، وقال القرطبي في « المفهم » ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي يرم أن يفعل مالا يجرد أو يؤدي إلى مالا يجوز ، والحل على رفع الائم لا يتم مع وجود النص برفع المخرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضاً بالاجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيح فنز عينه ولا سقوط ضمانها عن من فقأها فكذا إذا كان المنظر في بيته وتجهس الناظر إلى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال : إن الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطالع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن التطلع إلى ما في داخل البيت لم يتجسس في النظر إلى شيء معين كمورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الحريم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت انتهى عن التجسس والوعيد عليه جميعاً لمواد ذلك ، فلو ثبت الاجماع المدهى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الاجنبي يرى وجه زوجته وابنة ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الاجنبي ذكره منكشفاً ، والذي أزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظر إليه ، وفي وجه الشافعية لا يشرع في هذه العورة ، وهل يشترط الإنذار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث « يجتله بذلك ، وفي حكم المتطلع من » خلال الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره ، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظر إليه ، وهل يلحق الاستتاع بالنظر ؟ وجهان . الأصح لا ، لأن النظر إلى العورة أشد من استتاع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس وهنا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرى به بحسب الخذف المقدم ببيانها في كتاب الحج لقوله في حديث الباب « نخذفته » فلو رماه بمجرى يقتل أو صدم فمات به القصاص ، وفي وجه لا ضمان مطلقاً ولو لم يندفع إلا بذلك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في ذلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الإطلاع عليه فيمتنع رميه للشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه قال كان فيما غيروه أنذر فإن انتهى والا جاز ، ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو مالئها أو ساكنها لم يجر الرمي قبل الإنذار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الإطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر يجتاز فنظر غير قاصد لم يجر ، فإن تعمد النظر فوجهان أحدهما لا ، ويلحق بهذا من نظر من سطح بيته ففيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك ، والله أعلم

٢٤ - باب العاقلة

٦٩٠٣ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة **حدثنا** مطرف قال سمعت النبي قال سمعت أبا جحيفة قال سألتُ علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ، وقال مرة ما ليس عند الناس فقال والذي تلقى الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن - إلا فهم؟ يعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : للعدلُ وفكاكُ الأسير وأن لا يقتلَ مسلمٌ بكافر .

قوله (باب العاقلة) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تمقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلًا ، وعاقلة الرجل قراياته من قبل الأب وم عصبته ، وم الذين كانوا يدقون الإبل على باب ولي المقتول . وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو عاقل لظاهر قوله (ولا تزدوا زرة وذرا) لكنه خص من عومها ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله ، لأن تتابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تفريم لأهدر دم المقتول . قلت : وميتمل أن يكون السر فيه أنه لو أفرد بالتفريم حتى يفتر لآل الأمر إلى الإعتدال بعد الاعتدال ، ليجعل على عاقلة لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ، ولأنه إذا تكرر ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جملة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه والعالم عند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشيرته ، فبدأ بفخذ الأذى فإن عجزوا ضم إليهم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أول البسار منهم . **قوله** (قال مطرف) كذا في زر ، وللقائمين **حدثنا** مطرف ، ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بعينه وانظر **حدثنا** مطرف ، وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن عيينة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء ماملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوراً باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة . **قوله** (هل عندكم شيء ما ليس في القرآن) أي عما كتبتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تمام كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي بن مروي عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة ، والمراد ما يفهم من أخرى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد هل أن الذي عنده زائد على القرآن بما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينساه ، بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الأحكام فإنه يتماهدا بالفعل والاقتناء بها فلم يحش عليهما من النسيان ، وقوله **حدثنا** إلا فهم؟ يعطى رجل في كتابه ، في رواية الحميدي المذكورة **حدثنا** إلا أن يعطى الله عبداً فهمسا في كتابه ، وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف باللفظ **حدثنا** إلا فهم؟ يعطيه الله رجلاً في القرآن ،

٢٥ - باب جنين المرأة

٦٩٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** مالك عن ابن شهاب

عن أبي سلفة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سأل عن امرأة من هذيل رمت إحداها الأخرى فطرخت جديتها، فقضى رسول الله ﷺ فيها بفرقة عهده أو أمة »

٦٩٠٥ - **حدثنا موسى بن اسماعيل** **حدثنا وكيع** **حدثنا هشام عن أبيه** « عن المنيرة بن شعبة عن عمر رضى الله عنه أنه استشارهم في إملاص المرأة، فقال المنيرة: قضى النبي ﷺ بالفرقة عهده أو أمة، [الحديث ٦٩٠٥ - أخرجه في: ٦٩٠٧، ٦٩٠٨، ٧٣١٧]

٦٩٠٦ - قال أئمة من يشهد معك « فشهد محمد بن سلفة أنه شهد النبي ﷺ قضى به » [الحديث ٦٩٠٦ - أخرجه في: ٦٩٠٨، ٧٣١٨]

٦٩٠٧ - **حدثنا عبيد الله بن موسى** عن هشام عن أبيه « أن عمر نزل الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السلف؟ فقال المنيرة: أنا سمعته قضى فيه بفرقة عهده أو أمة،

٦٩٠٨ - قال: أئمة من يشهد معك على هذا فقل محمد بن سلفة أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا » ٦٩٠٨ م - **حدثني محمد بن عبد الله** **حدثنا محمد بن سابق** **حدثنا زائدة** **حدثنا هشام بن عروة** عن أبيه « أنه سمع المنيرة بن شعبة يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة... مثله،

قوله (باب جنين المرأة) الجنين يحيم ونونين وزن عظيم حمل المرأة ما دام في بطنها، سمي بذلك لاستناره، فان خرج حيا فهو ولد أو ميتا فهو سقط، وقد يطلق عليه جنين، قال الباجي في شرح رجال الموطأ: الجنين ما ألفته المرأة بما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرا أو أنثى مالم يستهل صارحا كذا قال - **قوله** (حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسماعيل) يعني ابن أبي أويس (حدثنا مالك) كذا الأكثر، وسقط رواية اسماعيل هنا لأبي ذر - **قوله** (عن ابن شهاب عن أبي سلفة بن عبد الرحمن) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كما في الباب الذي يليه عن الأئمة، عن ابن شهاب عن سعيد بن مسروق، وكلا القولين صواب إلا أن مالك كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلًا وعن أبي سلفة موصولا، وقد مضى في الطيب عن قتبية عن مالك بالوجهين وهو عند الأئمة من رواية أبي سلفة أيضا لكن بواسطة، كما تقدم في الطيب أيضا عن سعيد بن عفير عن الأئمة عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعا كما في الباب الذي يليه أيضا، ورواه معمر بن الزهري عن أبي سلفة وحده أخرجه مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلفة. وذكر فيه حديثين: الحديث الأول، **قوله** (ان امرأة من هذيل رمت إحداها الأخرى) وفي رواية يونس « اقتلت امرأة من هذيل فرمت » وفي رواية حل التي سأله عليها إحداها لحيايتها قلت: ولحياها بطن من هذيل، وهاتان المرأةتان كانتا حرتين وكانتا تحت حل بن النابغة الهذلي فاخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس « عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام حل بن مالك بن النابغة فقال: كنت بين امرأتين فضربت إحداها الأخرى، وهكذا رواه موصولا، وأخرجه

الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولفظه و ان عمر قال : اذكر الله امرأ سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر استقار ، وأخرج الطبراني من طريق أبي المليح بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال : كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان أحدهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية ، وأخرجه الحارث من طريق أبي المليح فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه و ان حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف ، وأخرج الطبراني من طريق عون ابن عويم قال : كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مبروح نحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة و قال ابن عباس : إحداهما مليكة والأخرى أم عفيف ، أخرجه أبو دارد ، وهذا الذي وقفت عليه منقولا ، وبالأخر جزم الخطيب في المهمات ، وزاد بعض شراح العمدة وقيل أم مكاف وقيل أم مليكة ، وأما قوله درمت ، فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد و فرمت إحداهما الأخرى بجر ، زاد عبد الرحمن وأصاب بطنها وهي حامل ، وكذا في رواية أبي المليح عند الحارث لكن قال و خذفت ، وقال : فأصاب قبلها ، ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك و ضربت إحداهما الأخرى بمسطح ، وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصفر - عن المنيرة بن شعبة قال و ضربت امرأة ضررتا بعمود فسطاط وهي حبل فقتلتها ، وكذا في حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه و ضررت الهذلية بطن العامرية بعمود فسطاط أو خباء ، وفي حديث عويم و ضربتها بمسطح بينما وهي حامل ، وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك و بمسطح ، ومن حديث يريدة أن امرأة خذفت امرأة أخرى . قوله (فطرح) جنيها) في رواية عبد الرحمن بن خالد و فقتلت ولدها في بطنها ، وفي رواية يونس و فقتلتها وما في بطنها ، وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ و فقتلتها وجنينها ، ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي المليح عن أبيه . قوله (نقض) فيها رسول الله ﷺ برة عبد أو أمة) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس و فاختصموا إلى رسول الله ﷺ ، فقضى أن دية ما في بطنها برة عبد أو أمة ، ونحوه في رواية يونس لكن قال د أو وليدة ، وفي رواية معمر من طريق أبي سلة فقال قاتل وكيف يعقل ، وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود ، وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب و فقال ولي المرأة التي غرمت ثم انفقا : كيف أغرم بإرسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فثل ذلك بطل ، فقال النبي ﷺ : إنما هذا من اخوان السكبان ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك و قضى في الجنين يقتل في بطن أمه برة عبد أو وليدة ، وفي رواية الليث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال و ان هذا ليقول بقول شاعر . بل فيه غرة ، وفيه د ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن مهراتها لبنها وزوجها وإن العقل على عصبتها ، وفي رواية عكرمة عن ابن عباس و فقال عمرها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره ، فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، إنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فثله بطل . فقال النبي ﷺ : أسجع كسجع الجمالينة وكلماتها ، وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المفيدة و لجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصابة القاتلة وغرة لما في بطنها ، فقال رجل من عصابة القاتلة : أغرم من لا أكل - وفي آخره - أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية ، وفي حديث عويم عند الطبراني و فقال أخوها الصلاء بن مبروح : يا رسول الله أغرم من لا شرب ولا أكل

ولا نطق ولا استهل ، فثل هذا بطل . فقال : أسجع كسجع الجاهلية ، ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر أسكن قال : فثالث عاتلة القاتلة ، وعند البيهقي من حديث أسامة بن حميرة : فقال أبوها إنما يعقلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال : الدبة على العصبة وفي الجنين غرة ، فقال : ما رضع لخل ولا صاح فاستهل ، فبطله فثالث بطله . وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخوها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبتها بخلاف المقتولة فإن حديث أسامة بن حمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة : فقال دعني من أرواحين الأعراب ، وفي لفظ : أسجاعة بك ، وفي آخر : أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر ، وفي لفظ : لسنا من أساميع الجاهلية في شيء ، وفيه : فقال إن لها ولدا هم سادة الحى وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تمقل عن أختك من ولدها ، فقال مالى شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أفض من صدقات هذيل ، أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن أبي حاصم : قال هذيل ولا أمة قال عشر من الأبل ، قالوا ماله من شيء ، إلا أن تعينه من صدقة بنى لحيان فأعانه بها ، فسعى حمل عليها حتى استوفاهما . وفي حديثه عند المحارب بن أبي أسامة : فقضى أن الدبة على عاتلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الأبل أو مائة شاة ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه : فقضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ، وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاووس عن أبيه عن عمر مرسلا : فقال حمل بن النابغة فقضى رسول الله ﷺ بالدبة في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس ، وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وإن ذلك أدرج من بعض رواة على سبيل التفسير لغرة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس بلفظ : فقضى أن في الجنين غرة قال طاووس الفرس غرة . قلت : وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : الفرس غرة ، وكلاهما رأيا أن الفرس أحق باطلاق لغرة الغرة من الأدمى ، ونقل ابن المنذر والحطاب عن طاووس وبجاهد وعروة بن الزبير : الغرة عبد أو أمة أو فرس ، وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يحجز كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جهة الفرس ، وقد استعمل اللادى في الحديث المتقدم في الوضوء : إن أمتى يدعون يوم القيامة غرا ، وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكر كان أو أنثى ، وقيل أطلق على الأدمى غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن عمل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث : غرة عبد أو أمة ، قال الاسماعيل قرأه العامة بالاضافة وغيرهم بالتنوين ، وحكى القاضي عياض الخلاف ، وقال : التنوين أوجه لأنه بيان للغرة ما هي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباجي : يشتمل أن تكون د أو ، شكا من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ، ويحتمل أن تكون للتنوين وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله : بغرة ، وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوى في المراد بها ، قال وقال مالك : الحمران أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يحزى في دبة الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها ولقال عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وسامر الفقهاء على الأجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الرائد كونه نفيسا فلذلك نُسره بعبد أو أمة لأن الأدمى أشرف الحيوان ، وعلى هذا فالتدنى ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر

الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه دغرة عبد أو فرس أو بفل ، ويمكن أن كان محفوظاً أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم ، وعلى قول الجمهور فأقل ما يجرى من العبد والأمة ما سلم من الميوب التي ثبتت بها الرد في البيع لأن المعيب ليس من الجبار ، واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون متفقاً به فشرط أن لا ينقص من سبع سنين لأن من لم يبلغها لا يستقل غالباً بنفسه فيحتاج إلى التمسك بالزبية فلا يجبر المستحق على أخذه ، وأخذ بعضهم من لفظ الغلام أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين ، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجرى ولو بلغ الستين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالهرم والله أعلم . واستدل به على عدم وجوب الفصاح في القتل بالمنقل لأنه لم يأمر فيه بالقتل وإنما أمر بالدية ، وأجاب من قال به بأن عمود المسطاط يختص بالكبر والعصر بحيث يقتل بعضه غالباً ولا يقتل بعضه غالباً ، وطرد الملائكة في الفصاح إنما يشرع فيما إذا وقعت الجنابة بما يقتل غالباً ، وفي هذا الجواب نظر ، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثلاً ، وشرط القود العمدة وهذا إنما هو شبه العمدة فلا حاجة فيه لقتل بالمنقل ولا حكمه . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري به . قوله (عن هشام) هو ابن هروة ، وصرح الاسماعيلي من طريق عفان بن وهيب به . قوله (عن أبيه عن المغيرة بن شعبة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج وحدثني هشام بن هروة عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه ، قال أبو داود عقب رواية وهيب : رواه حاد بن زيد وحاد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر ، يعني لم يذكر المغيرة في السند . قلت : وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، وساق الاسماعيلي من طريق حاد بن زيد وعبيد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن هشام نحوه ، وخالف الجمع وكيع فقال : عن هشام عن أبيه عن المسور بن عزمة أن عمر استشار الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة أخرجه مسلم . قوله (عن عمر رضي الله عنه أنه استشارهم) في رواية الاسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة ، عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر ، قوله (في إملاص المرأة) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنينها فقال : أياكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئاً ، وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلق المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة ، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وهو كذلك في الجريب له ، وقال الحليل أملاصت المرأة والزلفة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع أملاصت الحامل ألفت ولدها ، ووقع في بعض الروايات ملامس بغير ألف كأنه اسم فعل الولد لخلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الملامس للجنين ، وهذا إذا يتخرج أيضاً هل الخذف . وقال صاحب الجارح : الإملاص الإسقاط ، وإذا قبضت على شيء فمقط من يده قول أملاص من يدي إملاصاً وملص ملصاً ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب و أن عمر فسد الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السفط . قوله (فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية ابن عيينة و فقام المغيرة بن شعبة فقال : بلى أنا يا أمير المؤمنين ، وفيه تحريد ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت ، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة و فقلت أنا ، . قوله (قضى النبي ﷺ بالغرة عبد أو أمة) كذا

في رواية عفان عن وهيب باللام ، وهو يؤيد رواية الذنوبين وسائر الروايات بصفة ومنها رواية أبي معاوية لم يفظ
وسمعت النبي ﷺ يقول فيها غرة عبد أو أمة ، . قوله (فقدم محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضي به) كذا في رواية
وهيب مختصراً وفي رواية ابن عبيدة ، وقال عمر من يشهد معك ؟ أقام محمد فشهد بذلك ، وفي رواية وكيع ، فقال انني
بن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد به ، وفي رواية أبي معاوية فقال لا يبرح حتى تجيء ، بالخارج عما قلت ، قال فخرجت
فوجدت محمد بن مسلمة فجلست به فشهد ، حتى أنه سمع النبي ﷺ قضي به ، . قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى عن
هشام) هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لأن مشاماً تابعي كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضاً عن
الاعمش في أول الحديث . قوله (عن أبيه أن عمر) هذا صورته الأرسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن
عروة حمله عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح
رواية من قال فيه « عن عروة عن المغيرة » وهم الأكثر . قوله (فقال المغيرة) كذا لابي ذر وهو الأوجه ،
ولغيره ، وقال المغيرة « بالواو . قوله (انت بمن يشهد) كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الاتيان ، وحذفت
هنا بعضهم الباء من قوله « بمن » ووقع في رواية أبي ذر عن غير السكشمي بألف ممدودة ثم نون ثم مشاة بصيغة
استنهام المخاطب على إرادة الاستنبات أي أنت تشهد ، ثم استفهمه ثانياً : من يشهد معك ؟ قوله في طريق الثالث
(حدثنا محمد بن عبد الله) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهل أسبه إلى جده ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من
طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الاسماعيل يشعر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق
نفسه بلا واسطة . قوله (أنه استأذنه في إملأص المرأة مثله) يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث
أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إما عبد وإما أمة ، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنابة ،
وتصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستأذنه عمر في ذلك أصل في
سؤال الامام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستنبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى
على الأكابر ويعلمها من دونهم ، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بغير مخالفه فيجب لو كان صحيحاً عليه فلان
مثلاً فإن ذلك إذا جاز شفاؤه عن مثل عمر فخافوه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لثنتين بمن يشهد معك
من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترب أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن
دقيق العيد ، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواعين ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل
واقعة لجواز المانع الخاص بتلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما إذا قدمت قرينة
وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان
وبسط هذه المسألة أيضاً هناك ، ويأتى أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وقد صرح عمر في
قصة أبي موسى بأنه أراد الاستنبات . وقوله « في إملأص المرأة » أصرح في وجوب الانفصال ميتاً من قوله في
حديث أبي هريرة « قضى في الجنين » وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة ، فالمراد
انفصال حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية
لعدم ثبوت وجود الجنين ، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما
الثاني ، ويظهر أثره فيما لو قدت نصفين أو شق بطنها فشهد الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب

ومانت الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وحلها على أنه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ، وأسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا ، فهذا صريح في الانفصال ، وقع بمجموع ذلك في حديث الزهري في رواية عبد الرحمن بن عwald بن مسافر الماشية في الطلب ، فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها ، وفي رواية مالك في هذا الباب ، وفطرت جنينها ، واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بولد الحرة لأن الفتنة وودت في ذلك ، وقوله في إيلاص المرأة ، وان كان فيه هموم لكل الراي ذكر أنه شهد رافعة مخضرة ، وقد تصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة شتر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة شتر دينها ، وهل أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه (١) ولم يتعرض للجنين محكوم بتهوده أو نصره ، ومن الفقهاء من قاله على الجنين المحكوم بإسلامه تبعا وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى العمد والله أعلم . واستدل به على ذم الجمع في الكلام ، وعمل الكراهة إذا كان ظاهر التكلف ، وكذا لو كان منسجما لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فاما لو كان منسجما وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذعان بحاف الطاعة كما وقع لمثل القاضي الفاضل في بعض رسائله ، أو إقلاع عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الجوزي في بعض مواعظه ، وهل هذا يحمل ما جاء عن النبي ﷺ وكذا عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن عن قصد إلى التجميع وانما جاء اتفاقا اعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب ، ورايتهم في ذلك متفاوتة جدا . والله أعلم

٢٦ - باب جنين للمرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لاهل الولد

٩٠٩ هـ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا القيث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان بفرة عبد أمة . ثم إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة تؤقيت فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها ،

٩١٠ هـ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : اقتتل إمرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاقتصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة ، وقضى أن دية المرأة هي عاقبتها .

قوله (باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لاهل الولد) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين ، قال الاسماعيل : هكذا ترجم أن العقل على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر إيجاب العقل على الوالد ، فان أراد الوالدة التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى . والمصنف ما قال ابن بطال ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها . قلت :

(١) كذا في بعض النسخ ، ول بعضها قبل قوله ولم يتعرض لإسلامه تبعا ، ولعل له سلطا ونمنا

وأبوها وعصبة أباها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها ، وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى أن دية المرأة على عاقلها ، وإنما ذكره بلفظ الوالد للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق النص ، وقوله لا على الولد ، قال ابن بطل : يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لاوت العقل على العصبية دون ذوى الارحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبلي هذا أن في رواية أسامة بن حميد قال أبوها إنما يعقلها بنوها ، فقال النبي ﷺ الدية على العصبية ،

٣٧ - باب من استعان عبدا أو صبيّا

ويذكر أن أم سلمة بنتت الى معلم للكتاب : ابنت الى غلمانا بنفثون حوفا ، ولا تهبث الى حرا ٦٩١١ - حديث عمرو بن زرارة أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز عن أنس قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة يبيد فاطقني الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن أنسا غلام كيس فليخدمك ، قال خدمته في الخضر والسفر ، فوالله ما قال لي شيئا صغرت له : لم صنعت هذا هكذا ، ولا شيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا

قوله (باب من استعان عبدا أو صبيّا) كذا الأكثر بالنون ، ولقيني والاسماعيل دامتار ، بالراء . قال الكرماني : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر . قوله (ويذكر أن أم سلمة بنتت الى معلم للكتاب) في رواية النسي د معلم كتاب ، بالتنكير . قوله (ابنت الى غلمانا بنفثون) هو بضم الفاء وبالكسرة المعجمة . قوله (صرقا ولا تبث الى حرا) كذا لجمهور بكسر الهمزة وفتح اللام الخفيفة بعد هاءياء فقيلة وذكره ابن بطل بلفظ لا ، بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو عكس معنى رواية الجماعة . وهذا الأمر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة وحكاية منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يجرم به ، ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي ﷺ في الخضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي ﷺ واجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن أبيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطل : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حرا لم يبلغ أو عبدا بغير إذن مولاه فهذا من ذلك العمل فهو ضامن اقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلته . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطل ثم نقل عن الداودي أنه قال : بمحل فعل أم سلمة على أنها أهمهم قال فعلى هذا لا فرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حرا لأنها أم لنا فلنا كالمولود وعبيدنا كعبيدها ، وأما أولادنا فاجتبتهم ، وقال الكرماني : لعل غرضها من منع بعث الحر لإكرام الحر وإيصال العراض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لاتضمنه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الاحرار وأولاد الجيران فيما لا يكره مشقة فيه ولا يخاف منه التلطف كما في حديث الباب ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أو آخر الوصايا . قوله (عن عبد العزيز) هو ابن صبيب ، وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة امر أم سلمة لثقة أنس أن في كل منهما استخدام الصغير بأذن وليه ،

وهو جار على العرف السائغ في ذلك ، وإنما خصت أم سلمة العبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيد في الأمر اليسير الذي لا مشقة فيه ، بخلاف الأحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفة أنه فأتته من المصلحة أن يخدم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع المآجل والأجل ، فأحضرته وكان زوجها معها فذهب الاحضار اليها ذارة وآليه أخرى ، وهذا صدر من أم سلمة أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في باب حسن الخلق ، من كتاب الأدب واضحا ، وكانت لآبي طلحة في احضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي ﷺ الخروج إلى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضا ، وتقدم في كتاب المغازي قوله ﷺ لآبي طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر ، التمس لي غلاما يخرج معي فأحضره أنسا ، وقد بينت وجه الجمع المذكور في كتاب الأدب أيضا ، قال الترمذي : مناسبة الحديث للفرجة أن الخدمة مستلزمة للاعانة ، وقوله في آخر الحديث ، فقال لي لشيء صنعته لم صنعت هذا هكذا ، ولا شيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا ، كذا وقع بصيغة واحدة في الآتيات والآتي ، وهو في الآتيات واضح وأما الذي فقال ابن التيمي مراده أنه لم يله في الشق الأول على شيء ، فله نائضا عن إرادته تجردا عنه وحلها ولا لاه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أنه يخطئ فيه قوله ، وإل ذلك أشار قوله ، هذا هكذا ، لأنه كما صفع عنه فجا فله نائضا عن إرادته صفع عنه فجا لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فله نائضا عن إرادته أصفح عنه . انتهى ما نصا ، ولا يخفى تكلفه . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق ابن جريج قال : أخبرني اسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن عتبة روي في هذا الباب بالفظ ولا شيء لم أفعله لم لم تفعله ، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر قال ابن علية مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا عن تليذه

٢٨ - باب المدنين جبار ، والبيتر جبار

٦٩١٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أبي حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العتاه جرحهم جبار والبيتر جبار والمدنين جبار ، وفي لكان الخس قولهم (باب المدنين جبار والبيتر جبار) كذا ترجم بعض الخبر ، وأورد بهذه بعده ، وترجم في الزكاة ليقينه وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بتمامه وبدأ فيه بالمدين وثني بالبيتر ، وأورده هنا من طريق أبي الليث قال : حدثني ابن شهاب ، وهذا مما سمعته أبيث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة . قوله (عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة) كذا جمعهما أبيث ووافقه الأكثر ، وانصرف بهضم على أبي سلمة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال : عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وهذا قد يظن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سلمة موصول ، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني : المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة ، وليس قول يونس بمذفوع . قلت : قد تابعه الإوزاعي عن الزهري في قوله (عن عبيد الله) لكن قال (عن ابن عباس) بدل أبي هريرة ، وهو رغم من الراوي عنه يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدي ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وسعد عن أبي هريرة شيئا منه ، وروى بعض الضعفاء عن

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعضه ذكره ابن عدى وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتجاهه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذى بعد وهما بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والذئبان . **قوله** (العجاء) بفتح الميم وسكون الجيم وبالمدة تأنيث أعجم وهى البهيمة ، ويقال أيضا لكل حيوان غير الانسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول . **قوله** (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذى لا شئ فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، وهن مالك ما لا دية فيه أخرجه الترمذى ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أى لا شئ فيه ، وقال الترمذى فسر بعض أهل العلم قالوا : العجاء الدابة المنفردة من صاحبها فما أصابت من انفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تخريجها : العجاء التى تسكون منفردة لا يكون معها أحد ، وقد تسكون بالنهار ولا تسكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث عبادة بن الصامت والعجاء البهيمة من الانعام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذى لا يفرم ، كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربي أن بناء ج ب و الرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير يأتى اسم الفعل والفاعل اسلب معناه **سكبا** بأتى لاثبات معناه ، وتنبه شيبنا في شرح الترمذى بأنه الرفع على باب لا لأن الانلاقات الآدمى مضمونة مقهور متلفها على ضنائها ، وهذا انلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتى بقية ما يتعلق بالعجاء في الباب الذى يليه . **قوله** (والبئر جبار) في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم ، والبئر جرحها جبار ، أما البئر فهى بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة موهوزة ويجوز تسهيلها وهى مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب والطوى والجمع أو و وآبار بالمدة والتخفيف وجهان بينهما واحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادة القديمة التى لا يعل لها مالك تسكون في البداية فيقع فيها انسان أو دابة فلا شئ في ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئرا في ملكه أو في موات فوقع فيها انسان أو غيره فلا تنلف فلا ضمان اذا لم يكن منه تسبب الى ذلك ولا تفريز ، وكذا لو استأجر انسانا ليحفر له بئرا فتمارت عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئرا في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره فبغير إذن فتنتف بها انسان فانه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في ماله ، وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه في مال الحافر ، ويتحقق بالبئر كل حفرة على التسهيل المذكور ، والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لا غير كما نقله في النهاية عن الزهري مأخوذاً بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات ماحقة بها . قل عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لانه لأغلب أو هو مثال نبيه به على ما عده ، والمحكم في جميع الانلاف بها سواء كان على نفس أو مل ، ورواية الأكثر تناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجح الذى يحتاج لتقدير لا غوم فيه ، قال ابن بطال : وعنايف الخنزيرة في ذلك أضمنوا حافر البئر مطلقا قياسا على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربي افقت الروايات المشهورة على التلظظ بالبئر ، وجاءت رواية شاذة لفظه النار جبار ، بنون وألف ساكنة قبل لراء ، ومعناه عندهم أن من استوقد نارا مما يجوز له فتعدت حتى أتفت شيئا فلا ضمان عليه . قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالالف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجرىء بأن معمر أخرجه حيث رواه عن همام عن أبي هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وليس بهذا أحد حديث النقات . فالت ولا يترض على الحفاظ النقات بالإسقاطات . ويؤيده

ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث الحديث أن يعود إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ، ويؤيده أيضا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظه والجب جبار ، بهيم مضمومة ووحدة تقيسلة وهي البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تقليط سفيان بن حميد حيث روى عن الزهري في حديث الباب « الرجل جبار » بكسر الراء وسكون الجيم ، وما ذاك إلا لأن الزهري مكث من الحديث والأصحاب فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فمد منكرا ، وقال الشافعي : لا يصح هذا . وقال الدارقطني : رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكروها ، وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف . نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتفق من حيث المعنى من الالتحاق بالجماء وبلتق به كل جماد ، فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فأتى أو انكسر لم يجب على صاحب الجدار شيء . **قوله** (والمعدن جبار) وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم ، والمعدن جرحها جبار ، والحكم فيه ما تقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكأنه ذكره بالتأنيث للدلالة أو للملاحظة أرض المدين ، فلو حفر معدنا في ملكه أو في موات وقع فيه شخص فأتى قدمه هدر ، وكذا لو استأجر أجيرا يعمل له فانهار عليه فأتى ، وبلتق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كن استؤجر على صعود نخلة فمقط منها فأتى . **قوله** (وفي الركاك الخس) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

٢٩ - **باب القمجة جبار** . وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من اللقعة ، ويضمنون من ردء . وقال حماد : لا تضمن اللقعة إلا أن ينقض إنسان الدابة . وقال شريح : لا تضمن ما وقعت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم بن حماد : إذا ساق للمكاري حمارا غاب عنه امرأة فتخز لا تبي عليه . وقال الشامي : إذا ساق دابة فأنمها فهو ضامن لما أصابت ؛ وإن كان خلفها متر سلا لم يضمن

٦٩١٣ - **حريش** مسلم حدثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : **القمجة** عقلها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاك الخس »

قوله (باب الجماء جبار) أفردها بترجمة لما فيها من التفاريع الزائدة عن البئر والمعدن ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك . **قوله** (وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون) بالتعديد (من اللقعة) بفتح النون وسكون الفاء ثم جاء مهمة أي الضربة بالرجل ، يقال ففحت الدابة إذا ضربت برجلها ونفخ بالمال رمى به ونفخ عن فلان ونافع دفع ودافع **قوله** (ويضمنون من ردء النان) بكسر المهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الركاك كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الركاك عنانها فأصابت برجلها شيئا ضمنه الركاك ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن حبان عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن ابن سيرين نحوه . **قوله** (وقال حماد لا تضمن اللقعة إلا أن ينقض) بنون ومهملة ثم مهمة أي يهطن . **قوله** (إنسان الدابة) هو

أعم من أن يكون صاحبها أو أجنبيا ، وهذا الاثر وصل بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن . **قوله** (وقال شرح) هو ابن الحارث القاضي المشهور . **قوله** (لا يضمن ما عاقبت) أى الدابة (أن يضربها فتضرب برجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شرح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فاصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان . **قوله** (وقال الحكم) أى ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر هو السكوفى أحد فقهاءهم (وحماد) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء السكوفة أيضا . **قوله** (إذا ساق المسكاري) بكسر الراء وبفتحها أيضا . **قوله** (حمارا عليه امرأة فتضرب) بالخاء المعجمة أى تسقط . **قوله** (لاشئ عليه) أى لا ضمان . **قوله** (وقال الشعبي إذا ساق دابة قائمها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلا يضمن) وصاحبها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسماعيل بن سالم عن عاصم وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأتبعها فاصابت انسانا فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلا أى يمشى على هيئته فلا ضمان عليه ضمان ، قال ابن بطال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة يدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت يدها وفها ، فأشار البخارى الى الرد بما نقله عن أئمة أهل السكوفة بما يخالف ذلك . وقد احتج لم الطحاوى بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والقدم واحتج برواية صفيان بن حسين د الرجل جبار ، وقد غاطه الحفاظ ، ولو صح قاليد أيضا جبار بالتياس على الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هى معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث د الرجل جبار ، مختصر من حديث د العجاء جبار ، لأنها فرد من أفراد العجاء ، وم لا يقولون بخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع فى حديث الباب زيادة د الرجل جبار ، أخرجه الدارقطنى من طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهى وم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد فى الرجل والذنب إلا إن أوقفها فى الطريق ، وأما السائق فقبل ضمان لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة برأى عينه فيمكنه الاحتراز عنها ، والراجع عندهم لا يضمن النفحة وإن كان براها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف القدم فانه بمنعها بالاجام ، وكذا قال الحنابلة . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجعفى والسند بهريون . **قوله** (عن أبي هريرة) فى رواية الاسماعيلى من طريق على بن الجهم عن شعبة عن محمد بن زيادة وسمعت أبا هريرة . **قوله** (العجاء عقلا جبار) فى رواية حامد البلخى عن أبي زيد عن شعبة ، جرح العجاء جبار ، أخرجه الاسماعيلى ، ووقع فى رواية الاسود ابن العلاء عند مسلم د العجاء جرحها جبار ، وكذا فى حديث كثير بن عبد الله المزنى عند ابن ماجه ، وفى حديث عبادة بن الصامت عنده ، وقال شيخنا فى شرح الترمذى : وليس ذكر الجرح قيذا وإنما المراد به إنلانا بأى وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أى لدية فيما تنفقه . وقد استدل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما أنفقت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راجها أو سائقها أو قائمها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأنه حملها على ذلك الفعل إذا كان راجها كان يلوى دنانها فتختلف

شيئا برجلها مثلا أو يطعمها أو يزجرها حين يسوقها أو يقودها حتى تنفذ مامرت عليه ، وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة انسان فانه يضمن ما أنفقت من نفس أو عضو أو مال سواء كان سابقا أو راكبا أو قائدا سواء كان مالكا أو أجيرا أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ، وسواء أنفقت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو راسها ، وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا ، والحجة في ذلك أن الانفاق لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهو كآلة بيده ففعلها منسوب اليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا . وعن مالك كذلك إلا إن رحمت بغير أن يفصل بها أحد شيئا ترحب بسببه ، وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري ولفظ السائمة جبار ، وفيه إشعار بأن المراد بالأمعاء البهيمة التي ترعى لكل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه القالب على السائمة . وليس المراد بها التي لاتعقب كما في الزكاة فانه ليس مقصودا هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في إنفاق البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهارا ، وأما بالليل فان عليه حفظها ، فإذا أنفقت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أنفقت ، ودلائل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضا وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضا من رواية محمد بن ميسرة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن بحينة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضاربة فدخلت حائطا فاصدت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن يحفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن يحفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بأقيل ، وأخرج ابن ماجه أيضا من رواية الليث عن الزهري عن ابن بحينة أن ناقة للبراء ولم يسم حراما ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلا قال : عن حرام بن بحينة عن أبيه ، وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري عن حرام بن سعيد بن بحينة أن ناقة ، وأخرجه الشافعي في رواية الزوني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام سعيد بن المسيب قالا : إن ناقة للبراء ، وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على الثوري والمسند منها طريق حرام عن البراء . وحرام بمهاتمين اختلف هل هو ابن بحينة نفسه أو ابن سعيد بن بحينة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون الزهري فيه ثلاثة أشياء ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسل فهو مشهور حدث به الثقات ونقله فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال مع الجمل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء بثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديثه ، والجهاد جبار ، لانه من العام المراد به الخاص ، فلما قال والجهاد جبار ، وقضى فيما أنشدت الأمعاء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت الأمعاء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار غير مقضى على الخليفة أنهم لم يستمروا على الأخذ بهدومه في تضمنين الرأب متمسكين بحديث الرجل جبار ، مع ضعف روايته كما تقدم ، وتعقب بعضهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قومه إرسال المواشي ليلا وحديثها

لاحد من طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي ﷺ « سيكون قوم لم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرح راحة الجنة وإن ربحها يوجد من مسيرة سبعين عاما » وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلغه « من مسيرة مائة عام » وفي الطبراني عن أبي بكرة « خمسمائة عام » ووقع في الموطأ في حديث آخر « أن ربحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام » وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة ، وفي حديث الجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام » وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الاربعون هم الأشهد فن بلغنا زاد عمله وبقينه وندهه ، فكأنه وجد ربح الجنة التي قبضه على الطاعة ، قال : والسبعون آخر المعترك ويعرض عندها الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد ربحها من المدة المذكورة ، وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبي ونبي فن جاء في آخرها وآمن بالثيبين يكون أفضل من غيره فيجد ربح الجنة ، وقال الكرماني : يحتمل أن لا يكون العدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التذكير ، ولهذا خص الاربعين والسبعين لأن الاربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الأحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والألف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة إذا أجزأه بقدره وهي النصف والثلث والسدس بغير زيادة ولا نقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال إن الاربعين أقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت للمبالغة ، والخمسمائة هم الألف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فن أدركه من المسافة البعدى أفضل من أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي فقال : اجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم . ثم رأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال : ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يحق الله من أدراكه ، فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمي أو المعاهد لا يقتل به الانتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الذنوب ، وسيأتي البحث في هذا الحكم في الباب الذي بعده

٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبي جحيفة قال « قلت لعلي ح . وحدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف سمعت الشامي يحدث قال سمعت أبا جحيفة قال : سألتُ علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ - وقال ابن عيينة مرة : ما ليس عند الناس - فقال : والذي قال الحجة وبرأ النسمة ما عهدنا إلا ما في القرآن ، إلا فمما يعطى رجل في كتابه ، وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر »

قوله (باب لا يقتل المسلم بالكافر) عقب هذه الترجمة بالتي قبلها بالاشارة الى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمي أن يقص من المسلم إذا قتل عدوا ، والاشارة الى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل

كافر ، بل يحرم عليه قتل الذي والمعاهد بغير استحقاق . قوله (حدثنا صدقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هنا
 وحدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عاصرا حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ ،
 والصواب ما عند الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية . قوله (مطرف) بمهمله وتشديد الراء هو
 ابن طريق بوذن عظيم كوفي مشهور . قوله (سألت عليا) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا
 السياق أخصر من سياق في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند وهل
 عندكم شيء عن رسول الله ﷺ غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا لهم يؤنيه
 الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ، فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح
 الحديث وبيان اختلاف ألفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالعقل وفكك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكافر
 فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في مناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول
 ذميا استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر ، وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد
 في الأرض ، وخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي
 والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي ، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن عن قيس
 ابن عباد عن علي بلفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ، وأخرجه أيضا من رواية عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعمل بن يسار ، وطرق كلها
 ضعيفة إلا الطريق الأول والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن
 تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه ، لأن الكافر
 الذي يقتل به ذو العهد هو الحرى دون المساوي له والأعل ، فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحرى فيجب أن يكون
 الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحرى تمويه بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال الطحاوي : ولو كانت فيه دلالة على
 نفي قتل المسلم بالذي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا لمكان لحنا والذي لا يلحق ، فلما لم
 يكن كذلك علمنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال :
 ومثله في القرآن (واللاني يؤمن من المهيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتم ثلاثة أشهر ، واللاني لم يحضن) ، فإن
 التقدير واللاني يؤمن من المهيض واللاني لم يحضن ، وتمقب بأن الأصل عدم التقدير ، والسلام مستقيم بغيره إذا
 جعلنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده اقتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى . ولو سلم أنها للمعطف فالمشاركة في أصل
 النبي لا من كل وجه ، وهو كقول القائل مررت بزيد متطلقا وعمرو فانه لا يوجب أن يكون بعمره متطلقا أيضا
 بل المشاركة في أصل المرور . وقال الطحاوي أيضا : لا يصح حمل على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق
 بالدماء التي يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقه ، والمسلون تكافأ دماؤهم ، وتمقب بأن هذا الحصر مردود ، فإن
 في الحديث أحكاما كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال : يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود بينهم
 وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد
 في عهده ، ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقيا ، وقال ابن السمعاني :
 وأما حلهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبارة مبهم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث

المحق أن الحكم الذي بينى في الشرح على الاسلام والكفر إنما هو اشرف الاسلام أو لنقص الكفر أو لها جميعا فان الاسلام بذنوع الكرامة والكفر بذنوع الهوان ، وأيضا لإباحة دم الذي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيح لدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء الله فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان اتفق القتل لم يتجه القول بالقتل لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر أنه رجح عن قول أصحابه فأستند عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لزفر إنكم تقولون نذرا الحدود بالشبهات فنجتم إلى أعظم الشبهات فأندتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فأشهد على أنى رجعت عن هذا . وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعى عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالمعوم فيقول أخصه بالحرق ، فعلم الشافعى عن ذلك فقال : وجه دلى السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضى التعليل فعنى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام . فأمكنه . وما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطنى من طريق عمار بن مطر عن ابراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن البيلاني عن ابن عمر قال « قتل رسول الله ﷺ مسلما بكافر » قال : أنا أولى من وفى بذمة ، قال الدارقطنى : ابراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره ، والمشهور عن ابن البيلاني مسرلا . وقال البيهقى : أخطأ راويه عمار بن مطر على ابراهيم في سنده ، وإنما يرويه ابراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن البيلاني ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع وراويه غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعى وأبو عبيد جميعا عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى . قلت : لم ينفرد به ابراهيم كما يرومه كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوى من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن البيلمانى ، وابن البيلمانى ضعفه جماعة وثقوا فلا يحتج بما ينفرد به اذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خالف ؟ قاله الدارقطنى . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن ابراهيم بلغنى أن ابراهيم قال : أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن ابن البيلمانى ، فرجع الحديث على هذا إلى ابراهيم وابراهيم ضعيف أيضا ، قال أبو عبيد : ومثل هذا السند لا تسلك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر غلط في سنده ، وذكر الشافعى في « الأم » ، كلاما حاصله أن في حديث ابن البيلمانى أن ذلك كان في قصة المستأمن الذى قتله عمرو بن أمية ، قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث « لا يقتل مسلما بكافر » ، خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هنا يتجه حجة التأويل الذى تقدم عن الشافعى ، فان خطبة يوم الفتح كانت بسبب القتل الذى قتله خزاعة وكان له عهد ، فغالب النى ﷺ فقال « لو قتلت مؤمنا بكافر أقتلته به » ، وقال « لا يقتل مؤمن بكافر » ولا ذو عهد في عهد ، فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخواص بالمعاهد الذى قتله . وبالحكم الثانى إلى التمسك عن الأقدام على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججهم قطع المسلم بسرقة مال الذى ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص ، وأجاب غيره بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت المرفة بعينها لم يستدحى روح حيا ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضا اقتصاص يشتر بالمساراة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا يشترط فيه المساواة

٣٢ - باب إذا علم المسلم يهوديا عند الغضب ، رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٦٩١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَمِيدٍ عَنِ الرَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ »

٦٩١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ لَطَمَ وَجْهِي . فَقَالَ : ادْعُوهُ ، فَدَعَاوُهُ ، فَقَالَ : أَطَلَمْتُ وَجْهَهُ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : وَاللَّهِ اصْطَفَى مُوسَى عَلَى النَّبِيِّ ، قَالَ فَقُلْتُ : أَعْلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! قَالَ فَأَخَذَتْنِي غَضَبَةٌ فَلَطَمْتُهُ . قَالَ : لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ ، قَالِ النَّاسُ بِصَمْعَتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيَّقُ ، فَخَافْنَا مُوسَى أَخَذَ بَقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْقَرَشِ ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلَ أَمْ جَزَى بِصَمْعَةِ الطُّورِ »

قوله (باب إذا لطم المسلم يهوديا عند الغضب) أى لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكأنه رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للذى من المسلم دل على أنه لا يجرى القصاص ، لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في اللطمة فيختص الأبرار من يقول منهم بذلك . **قوله** (رواه أبو هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وفي بعض طرقه كما يشاهد هناك . وقال اليهودى إن لى ذمة وهددا . **قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد لطم وجهه الحديث) كذا اقتصر في الشئد الأول على بعض المان وساقه تاما بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثورى يحدث به تاما ومختصرا ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ لا تخيروا بين الأنبياء . وزاد « قال الله بهم كما بعثني » . **قوله** (جاء رجل) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذى لطمه في قصة موسى . **قوله** (لطم وجهي) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » . **قوله** (فقال أطلمت وجهه ، كذا لاكثرهمزة الاستفهام وفي رواية الكشممى « لم أطلمت » . **قوله** « أم جوزى » في رواية الكشممى « جزى » بغير واو والأول أولى ، وفي الحديث استعداء الذى على المسلم ، ورفعه إلى الحاكم ، وسماع الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ماخني عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذى إذا أقدم من القول على ما علم له به جاز للمسلم المعروف بالعلم تزييره على ذلك ، وتقدمت سائر فرائده في قصة موسى عليه السلام

(خاتمة) : اشتمل كتاب الديات والفصا من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثا ، المعلق منها وما فى منها من المتابعات سبعة أحاديث والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيها معنى أربعون والمتابع منها أربعة عشر حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر « أن من ورطات الأمور » وحديث ابن عباس

« أبعض الناس إلى الله ثلاث : محاد في الحرم ، الحديث ، وحديث أنس ، لو أطع عليك ، وحديث ابن عباس هذه ومذه سواء ، وحديث أبي قلابة المرسل ، ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث ، وحديثه المرسل ، دخل على نفر من الأنصار ، الحديث في القسامة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية وعشرون أثراً بعضهم مرسل وسائرهما مطلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٨ - كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم) كذا في رواية العربي ، وسقط لفظ « كتاب » من رواية المستمل ، وأما النسفي فقال « كتاب المرتدين » ثم بسم ثم قال « باب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ » وقوله « والمعاندين » كذا للاكثر بالنون ، وفي رواية الجرجاني بهاء بدل النون والاول الصواب

١ - باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى (إِنَّ لِلشِّرْكِ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (لَنْ أَشْرَكَتَ لَيْحَطُنْ عَلَّكَ وَلَنْ تَكُونَنَّ مِنَ الْخَامِرِينَ)

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَلْفَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا زِلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَهْبَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا : أَيْنَا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ لَبَسَ بِذَلِكَ ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لِقَانٍ ؟ (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)

٦٩١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ع . وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَكْبَرُ السَّكْبَاتِ لِإِشْرَاكَ بِاللَّهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّوْر ، وَشَهَادَةُ الزُّوْر (ثَلَاثًا) أَوْ قَوْلُ الزُّوْر ، فَازَالُ يُسَكَّرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ

٦٩٢٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ الشَّيْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّكْبَارُ ؟ قَالَ : الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْبَيْنُ الْقَدَمُوس . قُلْتُ : وَمَا الْبَيْنُ الْقَدَمُوسُ ؟ قَالَ : الَّذِي يَقْطَعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ

٦٩٢١ - **حديث** خلاد بن يحيى حدثنا صفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل « عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رجل يا رسول الله أنزلنا بما علمنا في الجاهلية ؟ قال : من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر »

قوله (باب أثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل (إن للشرك عظيم) و (إن أشركت ليجن عملك ولن تكون من الخاسرين) في رواية القاسمي بعد قوله وقولهم دوائهم من أشرك الخ ، وحذف لفظ د باب ، والواو في قوله (وإن أشركت) لعطف آية على آية والتقدير وقال لأن أشركت لأنه في التلادة بلاوار ، قال ابن بطال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من المهدم إلى الوجود مساويا فنسب النعمة إلى غير المذنب بها ، والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره ، والاحتياط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى (فبئس وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وذكر فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) وقد معنى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشرت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره ليس كما يقولون (لم يلبسوا إيمانهم بظلم) بشرك الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض روايته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصرا ولفظه عن النبي ﷺ في قوله (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن صفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال : لم يخالطوه بشرك ، هكذا أورده موقوفا على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفا عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرع فسأل أبيه بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلطان : آية قد بلغت من كل مبلغ ، فذكرها ، فقال سلطان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك . وأورد من طرق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة فولا آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، ليست لهذه الأمة . وسندها ضيف . وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطبري ردا على من زعم أن لفظ اللبس يأتي بتفسير الظلم هنا بالشرك معتلا بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فاجاب بأن المراد بالذين آمنوا أعم من المؤمنين الخالص وغيره واحتج بأن أهم الاشارة الواقعة خبرا للوصول مع صلته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن قبله لا اكتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الآتين المذكورين أنهما هو المذكور أولا فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله (وكيف أعاب ما أشركتم ولا تخافون - إلى قوله - أحق بالآمن) قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى

تألوا هي قضية شرعية ولا تستلزم الوقوع ، وقبل الخطاب له والمراد الأمة ، وإليه أقول . الحديث الثاني حديث أبي بكر في أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه في الفهمادات وفي حقوق الوالدين من كتاب الادب . الحديث الثالث حديث عبيد الله بن عمرو في ذكر الكبائر أيضا ، وقد تقدم شرحه في باب البيِّن الغموس ، من كتاب الايمان . قوله (جاء أعرابي) لم أفت على اسمه . قوله (قلت وما اليمين الغموس) السائل عن ذلك قد يفهمه شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن ابراهيم في أول السند هو المعروف بابن اشكاب أخو علي وهو من أئمة إيران البخاري ولكنه سمع قبله قليلا ومات بعده . وعبيد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري . وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الدييات في باب جنين المرأة ، وربما روى بواسطه كنهنا . الحديث الرابع حديث ابن مسعود ، قوله (سفيان) هو الثوري . قوله (قال رجل) لم أفت على اسمه . قوله (ومن أساء في الاسلام أخذ بالأول والآخر) قال الخطابي : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة في اسلام بمحبة ما قبله ، وقال تعالى (قل للذين كفروا إن يفتنوا يفتنوا لهم ما قد سلف) قال : ووجه هذا الحديث أن أسلم لم يؤاخذ بما مضى ، فإن أساء في الاسلام غاية الاساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على ما مضى فإنه إنما يؤاخذ بما جناه من المعصية في الاسلام وببكت بما كان منه في الكفر كأن يقال له : أنت فعلت كذا وأنت كافر فهل منك إسلامك عن معاودة مثله ؟ انتهى ملخصا ، وحاصله أنه أول المزاخنة في الأول بالتبكيك وفي الآخر بالعقوبة ، والأولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصي فإذا ارتد ومات هل كفره كان كمن لم يسلم فيه أفت على جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث بعد حديث أكبر الكبائر الشرك ، وأورد كلا في أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطال عن المهلب قال : معنى حديث الباب من أحسن في الاسلام بالتمادي على محافظته والقيام بشرايطه لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الاسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه . قال ابن بطال : فعرسته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للاجماع على أن المسلم لا يؤاخذ بما عمل في الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبري . ونقل ابن النين عن الداودي معنى من أحسن مات على الاسلام ، ومن أساء مات على غير الاسلام . وعن أبي عبيد الملك البوني : معنى من أحسن في الاسلام أي أسلم إسلاما صحيحا لا اتفاق فيه ولا شك ، ومن أساء في الاسلام أي أسلم إسلاما سميعة ، وبهذا جزم القرطبي ، ونفيره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودواءه عليه إلى موته ، والاساءة بعد ذلك فإنه إن لم يخص إسلامه كان منافقا فلا يهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك . قلت : وحاصله أن الخطابي حل قوله في الاسلام ، على صفة خارجية عن ماهية الاسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس الاسلام وهو أوجه . فنبهه : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان معلقا عن مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم . وظاهر ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول في توجيه الثاني عند شرحه ، ويحتمل أن يحمي . هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سببا لعمله الخير في الاسلام . ثم وجدت في كتاب السنة ، لعبد العزيز بن جعفر وهو من رءوس

الحنابلة ما يدفع دعوى الخطأ وابن بطال الاجماع الذى نقله ، وهو ما نقل عن الميموني عن أحد أنه قال : بلغني أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤخذ بما كان في الجاهلية ، ثم رد عليه بحدِيث ابن مسعود فيه أن الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته إذا أسر عليها في الإسلام فإنه يؤخذ بها لأنه باصرارها لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يستطع عنه ذنب تلك المعصية لإصراره عليها ، وإلى هذا ذهب الحلي من الشافعية ، وتناول بعض الحنابلة قوله (قل الذين كفروا إن يذموا يذموا لهم ما قد سلف) على أن المراد ما سلف ما انتهوا عنه ، قال : والاختلاف في هذه المسألة مبنى على أن التوبة هي الذم على الذنب مع الإقلاع عنه والعزم على عدم العود إليه والكافر إذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابيا منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجراب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يذم بإسلامه كبريم ولدته أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل الذي قال لا إله إلا الله حتى قال في آخره وحتى تمزيت أني كنت أسلمت يومئذ .

٢ - باب حكم المرتد والمردّة واستناباتهم . وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم نفقت المرتدة . وقال الله تعالى (كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات ، والله لا يهدي القوم الظالمين . أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . خالدين فيها لا يجدون لهم من بعدهم من ينظرون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن نقبل توبتهم وأولئك هم المفلحون) . وقال : (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين) . وقال (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا) . وقال (من يرددكم منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين ، ولست من تشرح بالكفر صدرا فليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ذلك بأهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله ليهدي القوم الكافرين . أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم . أولئك هم المفلحون . لا جرم) يقول حقا أنهم في الآخرة هم المأسورون - إلى قوله - (ثم إن ربك من بعدها لغيرهم رحيم . ولا يزالون بمقاتلتكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يرددكم منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)

٦٩٢٢ - حديث أبو الثعلبان محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال : أتى علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ . لأنه ذابوا بهذاب الله ، واقتلهم بقول رسول الله ﷺ : من بدل دينه فاقتلوه .

٦٩٢٣ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن **قوة** بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة ومن أبي موسى قال : أُنبت إلى رسول الله ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله ﷺ يسكنك ، فكلما سأله ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال قلت : والذي بك بالحق ما أطمعنى على ما فى أنفسهما ، وما شعرت أنهما يطلبان للعدل . فكأنى انظر إلى رسوا كما تحت شجرة قنصت ، فقال : لن - أولا - نستعمل على علمنا من أراد ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى البين ، ثم اتبته معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه أتى له وسادة قال : انزل ، فإذا رجل هذه مؤتى ، قال : ما هذا قال : كان يهودياً فأسلم ثم شهّد . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله (ثلاث مرات) ؛ فأمر به فقتل . ثم نذا كراً قيام الليل ، فقال أحدهما : أما أنا فأقوم وأنام ، وأرجو فى نومتى ما أرجو فى قومتى .

قوله (باب حكم المرتد والمرئدة) أى هل هما سواء أم لا . **قوله** (واستتابتهم) كذا لابي ذر ، وفى رواية القابسي ، واستتابتهما وحذف لباقيين لكنهم ذكروهما كآبى ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الاول أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المنذر : قال الجمهور يقتل المرتدة ، وقال على تشرق ، وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثورى تحبس ولا تقتل وأسندته عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس المرأة ويؤمر مولى الأمة أن يجبرها . **قوله** (وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم) يعنى النخعي : يقتل المرتدة ، أما قول ابن عمر فنسبه مغلطاً الى تخرج ابن أبي شيبة ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فرسله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فى المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، وعن معمر عن سميد بن أبى عروة عن أبى معمر عن إبراهيم مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سميد بن منصور عن هشيم بن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال : اذا ارتد الرجل أو المرأة عن الاسلام استتبيا فان تابا تركا وان أبيا قتل ، وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عبيدة بن إبراهيم ولا يقتل ، والاول أقوى فان عبيدة ضعيف ، وقد اختلف نقله عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس ولا تقتل النساء إذا هن ارتدن ، رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبى رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطنى ، وخالفه جماعة من الحفاظ فى لفظ المتن ، وأخرج الدارقطنى عن ابن المنكدر عن جابر أن امرأة ارتدت فأمر النبي ﷺ بقتلها ، وهو يمسك على ناقته ابن الطلاع فى الاحكام أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قتل مرتدة . **قوله** (وقال الله تعالى : كيف يهدى الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق - الى قوله - غفور رحيم إن الذين كفروا الى آخرها) كذا لابي ذر وساق الآية الى (الظالمون) وفى رواية القابسي بعد قوله ان تقبل توبتهم وأرسلتهم الضالون وفى رواية النسفى (كيف يهدى الله قوما كفروا بعد إيمانهم - الآية الى قوله - كافرين) كذا عنده ، وكأنه وقع عنده خلط هذه باتى بعدها وساق وفى رواية كريمة والاصحلى ما حذف من الآية لابي ذر ، وقد أخرج النسائى وصححه ابن حبان عن ابن عباس وكان رجل من

الانصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من قوة ؟ فزلت (كيف يهدي الله قوما - إلى قوله - إلا الذين تابوا) فاسلم . (قوله) وقال يا أيها الذين آمنوا إن طغيوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين (قال عكرمة زلت في شاس بن قيس المهدي ، دس على الأنصار من ذكرهم بالحرب التي كانت بينهم فتمادوا يقتلون ، فأناهم النبي ﷺ فذكرهم فمرفوا أنها من الشيطان فعاقب بعضهم ببعض ثم أضرهم ساهمين معطين فزلت ، أخرجه اسحق في تفسيره مطولا . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولا رفي هذه الآية الإشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب اذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه . (قوله) وقال ان الذين آمنوا ثم كفروا إلى (سبيلا) كذا لابي ذر ، ولحسن (ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفرا) الآية وساقها كلها في رواية كريمة . وقد استدل بها من قال لا تقبل توبة الزندي بقا سيئاته تقريره . (قوله) (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وساق في رواية كريمة إلى الكافرين ، ووقع في رواية أبي ذر (من يرتد) بدالين وهي قراءة ابن عامر ، ونافع ، وللباقين من القراء ورواة الصحيح (من يرتد) بتشديد الهمال ، ويقال إن الادغام لغة تميم والظهار لغة الحجاز ، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين ، وقيل بل رافعي كل قارى مصحف بلده . فعل هذا فوى في مصحف المدينة والشام بدالين وفي البقية بدال واحدة . (قوله) (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى (وأولئك هم الغافلون) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وهي حجة لعدم الموازنة بما وقع حالة الاكراه كما سيأتى تقريره بعد هذا . (قوله) (لا جرم) يقول حقا (أنهم في الآخرة هم الخاسرون إلى الغفور رحيم) والمراد أن معنى لا جرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية الحسن في فيها بعد قوله صدرا الآيتين إلى قوله غفور رحيم ، وفي الآية ويهد شديد لمن ارتد محتاروا أقوله تعالى (ولكن من شرح بالكفر صدرا) إلى آخره . (قوله) (ولا يزالون) فقالونك حتى يردوك من دينكم إن استطاعوا إلى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها ، والفرض منها قوله (إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر) إلى آخرها فإنه يقيد هاتين الآيتين السابقة (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم) إلى آخرها قال ابن بطال : اختلف في استنابة المرتد فقليل يستناب فإن تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر . قلت : وقوله ابن المنذر عن معاذ وهيب بن عمير وعليه يدل نصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها الاستنابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبمجموع قوله من بدل دينه فاقتلوه ، وبصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فإنه يقاül من قبل أن يدعى : قالوا : وإنما تشرع الاستنابة لمن خرج عن الاسلام لا من بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا . ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال : إن جاء مبادرا بالتوبة خليت سبيله وولت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء : إن كان أصله مسلماً لم يستناب والاستناب ، واستدل ابن القصار بقول الجمهور بالاجماع يعني السكوني لأن عمر كتب في أمر المرتد : هلا حبسته و ثلاثاً أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفاً لله يتوب فيتوب الله عليه ؟ قال : ولم ينسرك ذلك أحد من الصحابة كانوا فهموا من قوله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه ، أي إنه لم يرجع ، وقد قال تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ظللوا من الله) واختلف القائلون

بالاستنابة هل يكتبني بالمرة أو لا بد من ثلاث؟ وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام؟ وعن علي يستناب شهرا، وعن النخعي يستناب أبدا كذا نقل عنه مطلقا، والتحقيق أنه في من تكررت منه الردة وسبأني مزيد لذلك في الحديث الأول عند ذكر الزنادقة. ثم ذكر في الباب حديثين: الأول، قوله (أيوب) هو السخيتاني وعكرمة هو مولد ابن عباس. قوله (أبي علي) هو ابن أبي طالب، تقدم في باب لا يذنب بذياب الله، من كتاب الجهاد من طريق سفيان بن عيينة عن أبيوب بهذا السند أن عليا حرق قوما، وذكرت هناك أن الحميدي رواه عن سفيان بلفظ «حرق المرتدين»، ومن وجه آخر عند ابن أبي شيبة «كان أناس يعبدون الأصنام في السر» وعند الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن غفلة «أن عليا بلغه أن قوما ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم فأطعمهم ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا، فحرق حفيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيما ثم أتى عليهم الحطب فأحرقهم ثم قال: صدق الله ورسوله، وزعم أبو المظفر الأسفرايني في الملل والنحل، أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلمية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله ما روينا في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر الخصاص من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال: قيل لعل أن هنا قوما على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم فقال لهم ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا وعاقنا وراقتنا فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون، أن أطعت الله أتأبى أن شاء وإن عصيته خضعت أن يعذبي، فأتوا الله وارجعوا، فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال: قد واثقه رجعا يقولون ذلك الكلام، فقال أدخلهم فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال لئن قلمت ذلك لانتزعتكم بأخبت قتلة، فأبوا لذلك، فقال باقترب اثنتي بفعله معهم مرورهم فغده لم أخذودا بين باب المسجد والقصر وقال: احضروا فأبدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الاخذود وقال: أتى طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فنذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمرا منكرا أوقدت ناري ودعوت قنبرا

وهذا سند حسن، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة «أن عليا أتى بناس من الوط يعبدون وثنا فأحرقهم»، فسنده منقطع، فإن ثبت حل على قصة أخرى، فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضا من طريق أيوب بن النعمان «شهدت عليا في الرحبة، فجاءه رجل فقال إن هنا أهل بيت لهم ومن في دار يعبدونه فقام يشي إلى الدار فأخرجوا إليه بهثال رجل قال فأهلب عليهم على الدار». قوله (بزنادقة) بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه، قال أبو حاتم السجستاني وغيره: الزنديق فارسي معرب أصله «زند» كرداي، يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياة وكرد العمل، ويطلق على من يكون ذقيق النظر في الأمور. وقال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديد التحمل، وإذا أرادوا ما يزيد العامة قالوا ملحد ودهري بفتح الدال أي يقول بدوام الدهر، وإذا قالوها بالضم أرادوا كفر السن. وقال الجوهري: الزنديق من الثوبية، كذا قال وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي أن مع الله إلها آخر، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك، والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزنادقة أتباع ديسان ثم ماني ثم مزدك الأول بفتح الدال وسكون المشنة التمهانية بعدها صاد مهملة، والثاني بتشديد النون وقد تحذف والياء خفيفة، والثالث بزاي ساكنة ودال

مهمة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقالتهم أن النور والظلمة قديمان وانهما امتزجا لحدث العالم كله منهما ، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كل نفس . والى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة :

وكم اظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جدي كسرى يحمل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقالته ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور ، وقام الاسلام والزندق يعاقب على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الاسلام خبيثة القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أمر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فاصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووي في لغات الروضة : الزنديق الذي لا يتمثل ديننا ، وقال محمد بن معن في التشقيب على المذهب : الوادقة من الثنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئا ثم خلق منه شيئا آخر فدير العالم بأسره ويسمونهم العقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثاني ، وهو من قول الثنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سخيفة في النبوات وتحريف الآيات وفرائض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفهم به المنافق قول الشافعي في المختصر : وأى كفر ارتد إليه ما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب بسقط عنه القتل ، وهذا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحدا منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم . وقد اختلف الثقة في الذين وقع لهم مع علي ما وقع على ماسأينيه ، واشتهر في صدر الإسلام الجعد بن درهم فذهب به خالد القسري في يوم عيد الاضحي ، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم مذهبهم فآبأهم بالقتل ثم ابنه المهدي فآكثر من تتبعهم وقتلهم ، ثم خرج في أيام المأمون بابك بوحدتين مفتوحين ثم كاف مخفية الخرمي بضم المعجمة وتشديد الراء فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين ودمر الجبوش إلى أن ظفر به المعتصم فصلبه ، وله أتباع يقال لهم الخرمية وقصصهم في التواريخ معروفة . قوله (فبلغ ذلك ابن عباس) لم أفهم على اسم من بلغه ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل علي . قوله (انتهى رسول الله ﷺ لاعتذبوا بعذاب الله) أي انتهى عن القتل بالنار لقوله لاعتذبوا وهذا يحتمل أن يكون عما سمعه ابن عباس من النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة ، وقد تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله ، من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رسول الله ﷺ قال : إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله ، ويثبت هناك اسمهما وما يتعلق بشرح الحديث ، وعند أبو داود عن ابن مسعود في قصة أخرى : أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار . قوله (ولما قلتم لقول رسول الله ﷺ) في رواية اسماعيل بن علفية عن أبيه ، فبلغ ذلك عليا فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف د أم ، وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن انتهى للتنزيه كما تقدم بيان الاختلاف فيه ؛ وسياق في الحديث الذي

عليه مذهب معاذ في ذلك وأن الامام إذا رأى التغليب بذلك ففعله ، وهذا بناء على تفسير دويج ، بأنها كلمة رحمة فتوجه له لكونه حمل النهي على ظاهره فاعتقد التجريم مطلقاً فأذكر ؛ ويمتثل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما ليس به بناء على أحد ما قيل في تفسيره ويح أنها يقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذ من قول الخليل : هي في موضع رافة واستملاح كقولك قصي ويح ما أحسنه حكاه الأزهري ، وقوله من هو عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فإنه تجري عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الاكراه كما سيأتي في كتاب الاكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمرتد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحمل الجمهور النهي على السكافة الأصلية إذا لم تبشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ، ما كانت هذه لتقاتل ، ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن من الشرطية لاتعم المآثرت ، وتعقب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافة امرأة ارتدت والصحاب متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني اثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف ، واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتسكون غنيمية للجهاديين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله الى الجن قال له أيا رجل ارتد عن الاسلام فادعه فإن عاد والا فاضرب عنقه ، وأيا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فإن عادت والا فاضرب عنقها ، وسنده حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير اليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقة وشرب الخمر والبلع ، ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقر أمه عليه بالجحزية أولاً وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث لا في التبدل ، فأما التبدل فهو مطلق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقاً في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مراداً ، واحتجوا أيضاً بأن الكافر ملة واحدة فلو تنصر اليهودي لم يخرج عن دين الكافر ، وكذلك لو تهود الوثني ، فوضح أن المراد من بدل دين الاسلام بدين غيره لأن الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ﴿ أن الذين عند الله الاسلام ﴾ وما عداه فهو بزعم المذهب ، وأما قوله تعالى ﴿ ومن يتبغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ فقد احتج به بعض الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الاسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجحزية بل هدم القبول والحسن إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن هدم القبول يستفاد منه عدم التقدير في الدنيا لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، فلو رجع الى الدين الذي كان عليه وكان مقرراً عليه بالجحزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الامساك بأنا لا تقبل مية ولا تقتله ، ويؤيد اختصاصه بالاسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه « من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه » واستدل به على قتل الزنديق من غير استئذان ، وتعقب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن علياً استنابهم ، وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطلقاً وقال يستناب الزنديق كما يستناب المرتد ، ومن أحد وأبى حنيفة روايان إحداهما لاستناب والآخرى ان تسكر منه لم

[illegible]

ما أطلعاني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العميسر، فاعتذرت إلى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدر ما حاجتهم، فصدقتني وعذرتني، وفي لفظ، فقال لم أعلم لماذا جاءا، **قوله** (إن أولاً) شك من الراوي، وفي رواية يزيد عند مسلم، وإنا واقه، **قوله** (لا نستعمل على حملنا من أراد) في رواية أبي العميسر، ومن سألنا، وفتح اللام وفي رواية يزيد، أحدا سألوه ولا أحدا حرص عليه، وفي أخرى، فقال إن أخوانكم عندنا من يطلبه فلم يستن بهما في شيء حتى مات، أخرجه أحمد من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلاً، **قوله** (ثم أتبعه) بهمة ثم مشاة ساكنة، **قوله** (معاذ بن جبل) بالنصب أي بعثه بعده، وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه، ووقع في بعض النسخ واتبه بهمة وصل وتشديد، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ، بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال ليمرا ولا تدمرا، الحديث ويجعل على أنه أضاف معاذاً إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لسكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلاهما واحد بعد آخر، **قوله** (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلاهما كان على عمل مستقل، وأن كلاهما كان إذا سار في أرضه ففرب من صاحبه أحدث به عبداً، وفي أخرى هناك ولجئاً يتاوران فزار معاذ أبا موسى، وفي أخرى، ففرض فسطاطاً، ومعنى، والى له وسادة، فرشها له ليجلس عليها، وقد ذكر الباجي والأصيل فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس، فاضطجعت في عرض الوسادة الفراش، ورده النووي فقال: هذا ضعيف أو باطل، وإنما المراد بالوسادة ما يجمل تحت رأس النائم، وهو كما قال، قال وكانت عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه، وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو، إن النبي ﷺ دخل عليه فأتى له وسادة، كما تقدم في الصيام، وفي حديث ابن عمر، أنه دخل على عبد الله بن طابع فطرح له وسادة، فقال له ماجئت لأجلس، أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة، **قوله** (قال أنزل) أي فاجلس على الوسادة، **قوله** (فاذا رجل الخ) هي جملة حالية بين الأمر والجواب، ولم أفتد على اسم الرجل المذكور، وقوله وكان يهودياً فأسلم ثم نوحى، في رواية مسلم وأبي داود ثم راجع دينه دين السوء، ولأحمد من طريق أبيوب بن حميد بن هلال عن أبي بردة قال، قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فاذا رجل عنده فقال: ما هذا - أفكر مثله وزاد - ونحن نريدك على الإسلام منذ أحسبه شهيراً وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى، أن الله ﷻ أمرهما أن يعلما الناس، فزار معاذ أبا موسى فاذا عنده رجل موقى بالحديد فقال: يا أخي أو بعثت تعذب الناس إنما بعثنا لنعلمهم دينهم ونأمرهم بما ينفعهم فقال يا أبا سلم ثم كفر، فقال: والذي بعث محمد بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار، **قوله** (لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله)، الرفع خبر مبتدأ أعذوف ويجوز النصب، **قوله** (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود في روايته أنها كرر القول أبو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول: لا أجلس، فعلى هذا فقوله ثلاث مرات من كلام الراوي لا تتم كلام معاذ، ووقع في رواية أبيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله، وإن من رجع عن دينه - أو قال بدل دينه - فأنكروه، **قوله** (فأمر به يقتل) في رواية أبيوب، وقال واقه لا أقعد حتى تضربوا عنقه فاضرب عنقه، وفي رواية الطبراني التي أشرت إليها، وأتى بطب فألحق فيه النار فسكرته وطرحه فيها، ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألقي في النار، ويؤخذ منه أن معاذ وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار

وإحراق الميت بالنار مبالغة في أهاته وترهيباً عن الاعتداء به . وأخرج أبو داود من طريق طلحة بن يحيى ويحيى بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قدم علي معاذ ، فذكر قصة اليهودي وفيه : فقال لا أول من دأب حتى يقتل لقتل ، قال أحدهما : ولكن قد استتيب قبل ذلك . وله من طريق أبي إسحق الشيباني عن أبي بردة : أني أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدهاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدهاه فأبى فغضب عنه ، قال أبو داود : رواه عبد الملك بن عمار عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضال عن الشيباني ، وقال المسعودي عن القاسم بنى ابن عبد الرحمن في هذه القصة : فلم يزل حتى ضرب عنقه وما استتابه . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استتابه ، وهي أقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لانهاضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذاً يكون اكتنى بما تقدم من استتابة أبي موسى ، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد والمردة . قوله (ثم نذاكر أقيام الليل) في رواية سعيد بن أبي بردة : وقال كيف تقرأ القرآن ، أي في صلاة الليل . قوله (فقال أحدهما) هو معاذ ، ووقع في رواية سعيد بن أبي بردة : فقال أبو موسى أقرؤه قائماً وقاعداً وعلى واحدتي وأنتزعه ، بقاء وقاف بينهما وأو ثقية أي الأزم قراءته في جميع الأحوال ، وفي أخرى : فقال أبو موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنا من أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي . . قوله (وأرجو في نومتى ما أرجو في نومتى) في رواية سعيد ، واحتسب ، في الموضعين كما تقدم بيانه في المنامى ، وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم ليكون أنشط عند القيام . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : حجة أمهين على اليك الواحد ، وقصة البلد بين أمهين ، وفيه كراهة - روال الإمامة والمرص عليها ومنع المربص منها كما سيأتي بطله في كتاب الأحكام ، وفيه نزاور الإخوان والأمراء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكر ، وإقامة الحد على من وجب عليه ، وأن المباحات يؤجر عليها بالنية إذا صارت وسائل للنفاسد الواجبة أو المنهوبة أو المحبلة لشيء منها

٣ - باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسيوا إلى الردة

٦٩٢٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الأبيث عن مفضل عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة : أن أبا هريرة قال : لما نزل النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر : يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قل رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فن قال لا إله إلا الله عصم من ماله ونفسه إلا بجمه وحسابه على الله .

٦٩٢٥ - قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، قال الزكاة حتى الدل ، والله لو منوني عتداً كانوا يؤذوننا إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم على منبها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر لقتال ، فسمعت أنه الحق .

قوله (باب قتل من أبى قبول الفرائض) أي جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها ،

قال الملب: من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل، فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال فقتل إلى أن يرجع، قال مالك في الموطأ: الأمر عندنا فيمن منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جهاده، قال ابن بطال: مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف في ذلك. قوله (وما نسبوا إل الردة) أي أطلق عليهم اسم المرتدين، قال السكري دما، في قوله وما نسبوا نافية صكناً قال، والذي يظهر لي أنها مصدرية أي ونسبهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ماورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سألته، قال القاضي عياض وغيره، كان أهل الردة ثلاثة أصناف: صنف عادوا إلى عبادة الأوثان وصنف تبعوا مسيلة والأسود المعنى وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلة أهل الإمامة وجماعة غيرهم وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم، فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقيل ربيع بعض من آمن به فقتلهم محال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر، وأما مسيلة فمجر إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه. وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جهدوا الزكاة وتناولوا بأنها خاصة بزم النبي ﷺ، وم الذين ناظر عمر أب بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب، وقال أبو محمد بن حزم في المجلد والنحل: انقسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام: طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجهور، وطائفة بقيت على الإسلام أيضاً إلا أنهم قالوا نقيم الثرائع إلا الزكاة وهم كشيء لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقارم من ارتد، وطائفة توقفت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر إليهم البعث وكان يروى ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه وقتل مسالمة بالجماعة وعاد طليحة إلى الإسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يهل الحول إلا واجتمع قد راجعوا دين الإسلام وقه الحد. قوله (أن أبا هريرة قال) في رواية مسلم عن أبي هريرة، وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن حماد بن عمار عن أبي بكر، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال دأمت أن أقاتل الناس، الحديث فسأله على أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقهها كما هي، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طرق فأخرجه مسلم عن طريق الملا بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه، ومن طريق أبي صالح ذكوان كلاهما عن أبي هريرة، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي المنبس سعيد بن كثير بن عبدة عن أبيه، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج، وذكره ابن منبه في كتاب الإيمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كهم عن أبي هريرة، ورواه عن النبي ﷺ أيضاً ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان وجابر وطارق الأشجعي عند مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال د عن أنس عن أبي بكر، وأخرجه البراء من حديث النعمان بن بشير، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجابر البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى. قوله (وكفر من

كفر من العرب) في حديث أنس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب . قوله (يا أبا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث أنس «أتريد أن تقاتل العرب» . قوله (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا ساقه الأكثر ، وفي رواية طارقي عند مسلم «من وحده الله وكفر بما يبعد من دونه حرم دمه وماله» وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله» ويقيما الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، ونحوه في حديث أبي العباس ، وفي حديث أنس عند أبي داود «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، وبأكلوا ذبيحتنا ، وبصلوا صلاتنا» وفي رواية السلاء بن عبد الرحمن «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به» قال الخطابي : ذهب الرافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعموا الزكاة ، فإن كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسبي ذرارهم ، وإن كانوا كفارا فكيف احتج على عمر بالفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقربين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين فسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الاوثان ، وصنف منعموا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكننا لهم ، وإنما أراد عمر بقوله «تقاتل الناس» الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عبادة الاوثان والنيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة معا ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها «ويؤمنوا بي وبما جئت به» ، فإن معنى ذلك أن من جحد شيئا بما جاء به ﷺ ودعى إليه فاستمع والقتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت للشبهة لما دخله من الاحتصار ، وكان راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتمد على معرفة السامعين بأصل الحديث ، انتهى ملخصا . قلت : وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث «حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة» ما استشكل قتالهم للنسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلوه بالشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك كن لم يفر بالشهادتين ، واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة ، إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله «الابحقة» . قلت : إن كان الضمير في قوله «بحقه» ، الإسلام فهما ثبت أنه من حتى الإسلام تنازله ، ولذلك انفك الصحابة على قتال من جحد الزكاة . قوله (لأننا من فرق بين الصلاة والزكاة) يجوز تشديد فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أفر بالصلاة وانكر الزكاة جاحدا أو مانعا مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تظليها ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجمل لأنهم نصبوا القتال لجهز الهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازري : ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فأزمره الصديق بمكة في الزكاة لورودها في الكتاب والسنة موردا واحدا . قوله (فان الزكاة حق المساكين) يشير إلى دليل منع

التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عهم نفسه ، ومن زكى عهم ماله ، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة ، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرا ، وإن أصاب الحرب لذلك قوتل . وهذا بوضع أنه لو كان سمع الحديث ، وقيموا الصلاة ويؤثروا الزكاة ، لما احتاج إلى هذا الاستنباط ، لكنه يحتدل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل الظري . قوله (واقع لو منعوني عناقا) تقدم مضطحا في باب أخذ العناق ، وفي الصدقة ، من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتيبة عن الأبيث عند مسلم ، وعقالا ، وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فكفى بهذه اللمظة فقال د لو منعوني كذا ، واختلف في هذه اللمظة فقال قوم هي وهم ، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في الاعتصام ، عقب إرادته د قال لي ابن بكير ، يعني شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعني ابن صالح عن الأبيث د عناقا ، وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة د لو منعوني جددا أدوط ، وهو يؤيد أن الرواية د عناقا ، والأدوط الصغير الفل والذفن ، قال عياض واحتج بذلك من يجرى أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخالا وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة لا التقليل للعناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح المهملة والزواي الأني من ولد الممن ، قال الثوري : المراد أنها كانت صفارا فانت أمهات في بعض المحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيها إذا ماتت معظم الكبار وحدثت الصغار لحال المحول على الكبار على قيمتها وعلى الصغار . وقال بعض المالكية العناق والجدعة تجزى في زكاة الأبل الفلية التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضا إذا كانت جدعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأصحية د أن عندى عناقا جدعة ، وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوظة ولها معنى متجه . وجرى الثوري على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقا ومرة عقالا . قلت : وهو بعيد مع اتحاد المخرج والقصة ، وقيل العقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر :

سمى عقالا فلم يترك لنا سندا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

وعمره المشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساعيا على الصدقات فقبل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الأبل ، ونحوه عن النضر بن شبل ، وعن أبي سعيد الخدري : العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عقل عن مالكم . وقال المبرد : العقال ما أخذه العامل من صدقة ببيعها فإن تعوض عن شيء منها قيل أخذ نقدا ، وعلى هذا فلا إشكال فيه . وذهب الأكثر إلى حل العقال على حقيقته وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الواقدي عن مالك بن أبي ذئب قالوا العقال عقال الناقة . قال أبو هيب العقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة فسكن بأخذ مع كل فريضة عقالا . وقال الثوري : ذهب إلى هذا كثير من المحققين ، وقال ابن التيمي في التحرير : قول من فسر العقال بفريضة العام تصسف ، وهو نحو تأويل من حل البيضة والحبل في حديث لعن السارق على بيضة الحديب وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في باب جد السرقة . إلى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالعقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى د عناقا ، وفي الأخرى د جددا ، قال : فعلى هذا فالمراد بالعقال قدر قيمته ، قال الثوري : وهذا هو الصحيح أفدى

لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجع
 أن العقل لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه وإنما يؤخذ تبعاً للفرصة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير
 أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ . وقال النووي : يصح قدر قيمة العقول في زكاة النقد وفي المعدن والركان
 والمعشرات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجبت سن فأخذ الساعي دونه ، وفيما إذا كانت الفهم سخا لا فنع واحدة وقيمتها
 عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعماني اللغة يظن أنه لا يتصور وإنما هو المبالغة وهو غلط منه . وقد قال
 الخطابي : حمله بعضهم على زكاة العقول إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يحسن أخذ القيم ،
 ولقد أفسى قول أنه يتخير بين العرض والثقة . قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقل مع
 الفرصة كما جاء عن عائشة وكان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن - بفتح القاف والراء - وهو الحبل - فيقرن به
 بين يمينين ثلاثاً أشرد الأبل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أبي بكر ولو منعت عقالا كانوا
 يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ، غنية عن حمله على المبالغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله
 ﷺ ولو قال فقد منعوا شيئاً واجبا إذ لا فرق في منع الواجب وجهه بين القليل الكثير ، قال : وهذا ينفي عن جميع
 التقادير والتاويلات التي لا يسبق الفهم لها ، ولا يظن بالصدق أنه يقصد إلى مثله . قلت : الحامل لمن حمله على
 المبالغة أن الذي تمثل به في هذا المقام لابد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، فلذلك حملوه على
 المبالغة والله أعلم . قوله (فراهقه ماهر إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال ففرفت أنه الحق) أي
 ظهر له من صحة احتجاجه بأنه قلده في ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان : الاجتهاد
 في النزول ، وردها إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح
 بالتخطئة والمعدل إلى التلطف ، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر للناظر ، فلو عاند بعد ظهورها لحينئذ
 يستحق الغلاظ بحسب حاله . وفيه الحاف على الشيء لنا كبده . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يرد
 عليها ، وهذا وكذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجح لا ، بل يجب الكف عن قتله حتى يجتبر ،
 فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حكمه بالإسلام . وإلى ذلك الإشارة بالاستئذان . بقوله « إلا بحق الإسلام »
 قال البغوي : الكافر إذا كان وثنياً أو ثوبياً لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكمه بالإسلام ثم يجبر على
 قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكراً للنبوة
 فإنه لا يحكمه بالإسلام حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول
 إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر بحدود واجب أو استباحة حرم فيحتاج أن يرجع عما اعتاده ، ومقتضى قوله
 « يجبر » أنه إذا لم ياتزم تجرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح الفقهاء واستدل بحديث الباب قاضي أنه لم يرد في خبر
 من الأخبار « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أتى رسول الله ، كذا قال
 وهي غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ
 « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف
 بالمشركين لكونها صارت علماً على ذلك ، ويؤيده ورودها صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة
 لا تسقط عن المرتد ، وتعمد بأن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل

الصدق حجة لما ذكر وانما فيه قتال من منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الظلمة عليهم هل تنغم أموالهم ونسي ذرارهم كالكفار أو لا كالبيعة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وذهب الى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الاجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة ، فان رجع والا هو مل معاملة الكافر حينئذ ، ويقال ان أصبح من المالكية استقر على القول الأول فمد من ندرة المخالف . وقال القاضي عياض : يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء يجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكماً وجب عليه العمل بما أداه اليه اجتهاده وتسوغ له مخالفة الذي قبله في ذلك ، لان عمر أطاع أبا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه اليه اجتهاده ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبه عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوني ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء موانع الانكار وهذا منها . وقال الخطابي : في الحديث أن من أظهر الاسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أمره الكفر في نفس الأمر . وعمل الخلف إنما هو فيمن اطلع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أو لا ؟ وأما من جهل أمره ولا خلاف في اجراء الاحكام القاهرة عليه

٤ - باب إذا عرض الذي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يُصرح ، نحو قوله : السام عليكم

٦٩٢٦ - **حديث** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال : سمعت أنس بن مالك يقول : مر يهودي برسول الله ﷺ فقال : السام عليكم فقال رسول الله ﷺ : وعليك . فقال رسول الله ﷺ : أتدرون ما يقول ؟ قال السام عليكم ، قالوا : يا رسول الله ألا نقفه ؟ قال : لا ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

٦٩٢٧ - **حديث** أبو نعيم عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن رهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : السام عليكم ، فقلت : بل عليكم السام واللعنة . فقال : يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله . قلت : أو لم أسمع ما قولوا ؟ قال : قلت وعليكم .

٦٩٢٨ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفیان ومالك بن أنس قال حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : إن لليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سام عليكم ، قل : عليك .

قوله (باب إذا عرض الذي أو غيره) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام . **قوله** (بسب النبي ﷺ) أي

ونذيقه، وقوله « ولم يهرح »، تأكيد فان التعريض خلاف التصريح، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم فيما هرستم به من خطبة النساء﴾ . قوله (نحو قوله السلام عليكم) في رواية الكشميني « السلام عليكم » بالانفراد، وكذا وقع في حديث عائدة وإن عمر في الباب، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ « عليكم » بالانفراد وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان، واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظا في حقيقته يلوح به الى معنى آخر يقصد، وقال ابن المنذر: حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى، لأن المرح أشد من السب، فممكن البخاري بخلاف مذهب السكرفيين في هذه المسألة انتهى ما خصا، وفيه نظر لأنه لم يثبت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لمصلحة تركه، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ صريحا وجب قتله، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي ﷺ ما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذله القتل وحده القذف لا يسقط بالتوبة، وعائنه الغفال فقال: كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام، وقال الصيدلاني: يزول القتل ويجب حد القذف، وضعفه الامام، فان عرض فقال الخطابي: لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما . وقال ابن بطال: اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ، فأما أهل المهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك: يقتل إلا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استنابة. ونقل ابن المنذر عن القيث والشافعي وأحمد واسحق مثله في حق اليهودي وقومه، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم: هي ردة يستتاب منها . وعن السكرفيين ان كان ذميا عزروا انه كان مسلما فهي ردة . وحكى عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف؟ ونقل عن بعض المالكية أنه اعلم بقتل اليهود في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البينة بذلك ولا أفروا به فلم يقض فيهم بطله . وقبل أنهم لما لم يظهره ولوهم بالسب ترك قتلهم . وقيل انه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للعاء به، أشار الى ذلك القاضي عياض وتقدمت الإشارة اليه في الاستئذان، وكذا من قال: « السلام » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء . بأن يلعن الدين وليس بصريح في السب والله أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمى أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك هدمه؟ محل تأمل . واحتج الطحاوي لأصحابهم بحديث الباب وأيده بأن هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة، وأما صدوره من اليهود فأنذى هم عليه من الكفر أشد منه فذلك لم يقتلهم النبي ﷺ . وتعمق بأن دعاءهم لم تحقق إلا بالدعاء وليس في الدعاء أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم تعد الدعاء فينتقض فيصير كافرا بلا عهد فيدر دمه إلا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتدونه لا يؤاخذون به اسكانوا لو قتلوا مسلما لم يقتلوا لأن من معتقد حله دعاء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل . فان قيل إنما يقتل بالمسلم قصاصا بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يجدر، وأما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فهدمه الاسلام، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود انما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يلعنوا به أو لمها جميعا وهو أولى، والله أعلم

٥ - باب ٦٩٢٩ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال قال عبد الله : كأي أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضربته قومه فأدموه ، فهو يمسح الدم من وجهه ويقول : رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ،

قوله (باب) كذا الأكثر بغير ترجمة ، وحذف ابن بطل فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والذي يروي مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمره . قلت : فهذا يقتضي ترجيح صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التنبيه على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تلميح به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التأليف ، لأنه إذا لم يؤخذ الذي ضرب به حتى جرحه بالدماء عليه لم يكن بل صبر على أذاه وزاد فدماً له فلان يصبر على الأذى بالقول أول ، ويؤخذ منه ترك القتل بالتمريض بطريق الأول ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي ، وحفص المذكور في السند هو ابن هيثم ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله » يعني ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله . قوله (يحكي نبياً من الأنبياء) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث هذا السند وذكرت فيه - من طريق رسالة وفي سندها من لم يسم - من سمى النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعمش بسند له مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من « تاريخ دمشق » من رواية يعقوب ابن عبد الله الأشعري عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال : إن كان نوح ليضربه قومه حتى ينفى عليه ثم يفتق فيقول : اهد قومي فإنهم لا يعلمون ، وبه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : أن النبي ﷺ هو الحاك والمحكى عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له ﷺ من الجراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال أولاً وكيف يفلح قوم أدموا وجهي نديهم ، فانه قال أيضاً اهد قومي فإنهم لا يعلمون ، وأن عند أحمد من رواية حاتم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حنين لما اذبحوا عليه عند قسمة الفنائم . قوله (فهو يمسح الدم من وجهه) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعمش عند مسلم في هذا الحديث « عن جبينه » وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج ﷺ وكسرت وباعيته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً وفيه الحمد

٦ - باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾

وكان ابن عمر يرام شرار خلق الله ، وقال : لهم انطلقوا إلى آيات تزل في الكفار فجعلوها على

المؤمنين

٦٩٣٠ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا سفيان بن علفة قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً فوالله لأن أخير من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإن سمعتم رسول الله ﷺ يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوزون إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأبنا أقيتوم فاقتلوم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة »

٦٩٣١ - **حديث** محمد بن المني حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما دأبا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ ؟ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي ﷺ يقول : يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم تحرقون صلاتكم مع صلاتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم - أو حناجرهم - يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فينظرون الرمي إلى سهمه إلى فصله إلى رصافه فيتأرجح في الثقة هل علق بها من الدم شيء ،

٦٩٣٢ - **حديث** يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال حدثني عمر أن أباة حدثه عن عبد الله بن عمر وقد ذكر الحرورية فقال : قال النبي ﷺ يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية »

قوله (باب قتل الخوارج والمحدثين بعد إقامة الحجة عليهم ، وقول الله تعالى (وما كان الله ليعضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة ، وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الزايعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقرر عليهم ولا يقتص منهم لرضاء بقتله أو موافاة إياهم ، كذا قال ، وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الاخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينسكرون عليه أشياء ويستبدون برأيهم ويتنطمعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فانهما خرجا إلى مكة بعد أن أباما علياً فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقا على طلب قتلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يهدون الناس إلى ذلك ، فبلغ علياً فخرج إليهم ، فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانصر على وقتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هي التي كانت تطالب بدم عثمان بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان علي أرسل إليه لأن

يباع له أهل الشام فأقتل بأن عثمان قتل مظلوما ونجب المبادرة إلى الافتصاص من قتله وأنه أقرى الناس على الطلب بذلك، ويلتص من هل أن يمكنه منهم، ثم يباع له بعد ذلك، وهل يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق، فلما طال الأمر خرج على أهل العراق طالبا قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصدا إلى قتاله، فالتقى بصفيق فدأمه الحرب بينهما أشهرا، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا نداءهم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك إشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية، فترك جمع كثير من كان مع على وعصروا القراءة القتال بسبب ذلك تدبنا، واحتجوا بقوله تعالى ﴿الْم تَرَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية، فرأسوا أهل الشام في ذلك فقالوا ادعوا حكامكم وحكامنا ويحضرهم معاوية لم يباشر القتال فن رأوا الحق معه أطاعوه، فأجاب دلي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب على بينه وبين معاوية كتاب المحكمة بين أهل العراق والشام: هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين على معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبروا اسمه واسم أبيه، فأجلب على ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا. ثم انفصل الفريقان على أن يحضر المحكمة ومن معها بعد مدة عينوها في مكان وسط بين الشام والعراق، ويرجع المسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم، فرجع معاوية إلى الشام، ورجع على إلى الكوفة، ففارق الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف، ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفتح الهاء ورواين الأولى مضومة، ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن السكراء بفتح السين وتشدّد الواو مع المدة يشكركي، وشيئ بفتح المدجمة والموحدة بعدها مثلثة التميمي فأرسل إليهم على ابن عباس فباظروهم فرجع كثير منهم معه، ثم خرج إليهم على، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران، ثم أشاعوا أن عليا نائب من المحكمة ولذلك رجعوا معه، فبلغ ذلك عليا غلظ وأنكر ذلك، فتنادوا من جوانب المسجد: لا حكم إلا لله، فقال: كلته حتى يراد بها باطل، فقال لهم: لكم علينا ثلاثة: أن لا نمنعكم من المساجد، ولا من دؤمكم من القن، ولا نبذوكم بقتال ما لم تحذروا فسادا. وخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن، فرأسهم في الرجوع فأدروا على الامتناع حتى يقدم على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم وبثوب، ثم رأسهم أيضا فأرادوا قتل رسول الله، ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد بتقديم يكفر وبإباح دمه وماله وأهله، وانتقلوا إلى الفحل فاحترقوا الناس فقتلوا من اجازهم من المسلمين، ومرهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا لعل على بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل نفلوه وبقروا بان سريته من ولد، فباغ عليا فخرج إليهم في الجيش الذي كان هيا للخرروج إلى الشام. فأوقع بهم بالنهر وان، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل من معه إلا نحو العشرة، فهذا ملخص أول أسره، ثم انضم إلى من بق منهم من مال إلى رأيهم فكانوا عتقين في خلافة على حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بعد أن دخل على في صلاة الصبح، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم صكر الشام فكان يقال له النجيلة ثم كانوا متقدمين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولده يزيد، وظفر زياد وابنه منهم جماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل، فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأصار إلا بعض أهل الشام ثار مروان فأدعى الخلافة وغلظ على جميع الشام إلى مصر، فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق، وبالجماعة مع نجدة بن عامر

وزاد نعمة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقد ، وعظم البلاء بهم ونوسموا في معتقد المفسد فأبطلوا رجم المحسن وقطعوا يد السارق من الابط وأوجروا الصلاة على الحائض في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كل قادراً ، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة هدم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال أهل الذمة ومن الترض لهم مطلقاً وفتكروا فبعض ينسب إلى الاسلام بالقتل والسبي والنهب ، فبعض من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم ، ومنهم من يدعو أولاً ثم يفعل ، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فظاولهم حتى ظفر بهم وقتل بعضهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الاموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنف في أخبارهم أبو عفيف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعد ما قام واسمه لوط بن يحيى كتاباً خصه الطبري في تاريخه وصنف في أخبارهم أيضاً المهيني بن عدى كتاباً ، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري عالج الجميع كتاباً كبيراً ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ، لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعلياً وأصحاب الجبل وصفين وكل من رضى بالحكيم كفار ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر بحد في النار أبداً . وقال غيره : بل الصنف الأول مفرغ عن الصنف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نعمة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدمن على صغيرة فهو كرتكب الكبيرة في التخليد في النار ، وذكر أن منهم من غلا في معتقد المفسد فأبطل الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالعداء وصلاة بالعتى ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الاخ والأخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عنده ولو اعتقد الكفر قبله ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوأهم حالا الغلاة المذكورون وأفرهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جواد : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري عن طريق يونس كلاهما عن الزهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغادروهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلد ، إلى أن اجتمع الحسكان في العام المقبل بدومة الجندل وافترقا عن غير شيء ، فلما رجعوا خالفت الحزبية علياً وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على أهل السكونة اعتزلت الخوارج بحروراء فبعث لهم دلي عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال : انهم يتحدثون أنك أفررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن ردهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير السعدي ، فاتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسأني كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في الوسيط ، تبعاً لغيره في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه حكم أهل الردة ، والثاني أنه حكم أهل البغي ، ورجح الرافعي الأول ، وليس الذي قاله مطرداً في كل خارجي فأنهم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب المال

لا للدعاء الى منفقه ، وم على قسمين أيضا : قسم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالنسبة النبوية لمؤلاة أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرمة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبهة أم لا وهم البغاة . وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتى وبالله التوفيق **قوله** (وكان ابن عمر يراهم شرارا خلق الله الخ) وصلة الطبرى في مسند على من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعا كيف كان رأى ابن عمر في الحرورية ؟ قال : كان يراهم شرارا خلق الله ، انطلقوا الى آيات الكفار لجلولها في المؤمنين . قلت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم عن حديث أبى ذر في وصف الخوارج : هم شرار الخلق والخليفة ، وعند أحمد بسند جيد عن أس مرفوعا مثله ، وعند البراء من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : ذكر رسول الله **عليه السلام** الخوارج فقال : هم شرار أمتى يقتلهم خيار أمتى ، وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا هم شر الخلق والخليفة يقتلهم غير الخلق والخليفة وفي حديث أبى سعيد عند أحمد : هم شر البرية ، وفي رواية عبيد الله بن أبى رافع عن على بن عبد الله بن أبي نضير عن خنات الله إليه ، وفي حديث عبد الله بن غياث يعنى عن أبيه عند الطبراني : شر قتل أنظمت السماء وأفلتت الأرض ، وفي حديث أبى أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبى شيبة من حديث أبى برزة مرفوعا في ذكر الخوارج : هم شر الخلق والخليفة بقولها ثلاثا ، وعند ابن أبى شيبة من طريق عمير بن اسحق عن أبى هريرة : هم شر الخلق ، وهذا مما يزيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخارى في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث على . **قوله** (حدثنا خيثمة) بفتح الخاء المعجمة والمثناة بينهما تحثانية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبى سبرة بفتح المهملة وسكون الواوعدة الجمعى ، لأبيه ولجده صحبة ، ووقع في رواية سهل بن بصر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثنى بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالحديث فيه إلا حفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وهيب بن يونس والثورى وجريرو وأبى معاوية ، وتقدم في علامات النبوة ونضائل الأقران من رواية سفيان الثورى ، وهو عند أبى داود والنسائى من رواية الثورى أيضا ، وعند أبى عوانة من رواية يعلى بن عبيد ، وعند الطبرى أيضا من رواية يحيى بن عيسى بن الرمل ودلى بن هشام كلهم عن الأعمش بالضعفة ، وذكر الإسماعيلى أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلا فقال عن الأعمش حدثنى هدرو بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر فى رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيدي متصل الأسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأعمش . **قوله** (سويد بن غفلة) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل أن له صحبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن . **قوله** (قال على) هو على حذف قال ، وهو كثير في الخط والأولى أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل الأقران من رواية الثورى عن الأعمش بهذا السند قال : قال على ، وعند النسائى من هذا الوجه عن على ، قال الدارقطنى : لم يصح لسويد بن غفلة عن على مرفوع إلا هذا . قلت : وماله في الكتب الستة ولا عند أحد غيره ، وله في المستدرک من طريق الأعمى عنه قال : شهاب دلى بنت أبى جهل ، أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبى زائدة عن زكريا بن العجمي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم يزل فيه ، ودن دلى . **قوله** (إذا حدثتكم) في رواية يحيى بن عيسى حبيب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنسده عن سويد بن غفلة قال : كان على يمر بالنهر وبالساقية فيقول : صدق الله ورسوله ، فقالوا يا أمير المؤمنين ما تقول فقال قال إذا حدثتكم الخ ، وكان على

في حال المحاربة بقول ذلك ، وإذا وقع له أمر يوم أن عنده في ذلك أثر ، غشي في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي الشبة من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا ، وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكتفي ولا يعرض ولا يورى ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليندفع بذلك من يحاربه ، ولذلك استدلل بقوله « الحرب خدعة » **قوله** (فوالله لأن أحر) بكسر الخاء المعجمة أى أسقط . **قوله** (من السماء) زاد أبو معارية والثوري في روايتهما « إلى الأرض » ، أخرجه أحداهما ، وسقطت المصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى « أخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوى في الريح في مكان سحيق » . **قوله** (فيما بيني وبينكم) في رواية يحيى بن عيسى « ما سمعتموني أحدكم عن رسول الله ﷺ فحدثوا به » ، وما سمعتموني أحدث في غير ذلك ، ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه على بذلك والسبب أيضا . **قوله** (فإن الحرب خدعة) في رواية يحيى بن عيسى « فانما الحرب خدعة » وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى « الحرب خدعة » حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدعه هناك ومعناها . **قوله** (سيخرج قوم في آخر الزمان) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي رزة عند النسائي « يخرج في آخر الزمان قوم ، وهذا قد يخاف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فإن في حديث سفيانة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم يصير ملكا » وكانت قصة الخوارج وتقاتلهم بالهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو ستين . **قوله** (أحداث) بمهملة ثم مثناة جمع حدث بفتحين والحديث هو الصغير السن فكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للاستعلاء والمرحى حدث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في المطالع ، معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين حدث جمع حديث مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء . وبطابق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير حدث مثل هذا اللفظ لكونه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قالة في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والاسنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد انهم شباب . **قوله** (سفهاء الاحلام) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . قال النووي : يستفاد منه أن الثبوت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بأعادة لامن خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة . **قوله** (يقولون من خير قول البرية) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال انه مقبول وإن المراد من قول خير البرية وهو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم « لا حكم الا لله » في جواب على كما سيأتى . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال « خرجنا مع علي - فذكر الحديث وفيه - يخرج قوم يشككون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم » وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والعلبراني « يسمون أقول ويسبون الفعل » ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وهذا أحمد وفي

حدث مسلم عن علي بن يقطين الحق لا يمازج هذا وأشار إلى حلقته . **قوله** (لا يمازج إيمانهم خناجرهم) في رواية الكشميني لا يمازج ، والخناجر بالماء المجهة والنون ثم الجيم جمع حذرة يؤذن قدوة وهي الملقوم والبلعوم وكذا يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرى عما يلي القم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي لا يمازج صلاتهم تراقيمهم ، فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة ، وله في حديث أبي ذر لا يمازج إيمانهم خلافهم ، والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن عبد الله بن يقطين الحق بالاستنابة لا يمازج هذا منهم وأشار إلى حلقته ، وهذه المجازة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد . **قوله** (يعرفون من الدين) في رواية أبي إسحق عن سويد بن غفلة عن النسائي والطبري ، يعرفون من الإسلام ، وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها ، وحدث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي بن يقطين من الحق ، وفيه تنقيب على من أفسد الدين هنا بالطاعة كما قدمته الإشارة إليه في علامات النبوة . **قوله** (كما يبرق سهم من الرمية) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التثنية أي الشيء الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رامها الرامي ، وسأني في الباب الذي بعده . **قوله** (فأينا لفيتموم قاتلهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة) في رواية زيد بن وهب ، ولو يعلم الجبش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم اشكوا من العمل ، ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن علي بن يقطين أن نبطروا الحدتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد **عليه السلام** ، قال عبيدة قلت لعل : أنت سمعته ؟ قال : أي ورب الكعبة ثلاثا . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج : أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله **عليه السلام** : قال : أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استحلفه ثلاثا ، قال النووي : إنما استحلفه ليؤكد الأمر عند السامعين وتظهر معجزة النبي **عليه السلام** وأن عليا ومن معه على الحق . قال : وليطمئن قلب المستحلف لأزالة تورم ما أشار إليه علي أن الحرب خدعة يخفى أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوبا ، وال ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له : ما قال علي حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قال : رحم الله عليا إنه كان لا يرى شيئا بهجه إلا قال صدق الله ورسوله ، فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويذبونه ، فمن هذا أراد عبيدة بن عمرو التذنب في هذه القصة بمخصوصها وأن فيها نقلا منصوبا مرفوعا . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي بن زياد في آخره ، وقاتلهم حتى على كل مسلم ، ووقع بسبب تحديث علي هذا الحديث في رواية عبيد الله بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال : إن الحرورية لما خرجت وهو مع علي قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال علي : كذا حتى أريد بها باطل ، أن رسول الله **عليه السلام** وصف ناسا إلى لأهرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالاستنابة ولا يمازج هذا منهم - وأشار بحلقته - من أبغض خلق الله إليه ، الحديث . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، ومحمد بن إبراهيم هو البجلي ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلمة فنقدم منفردا في أواخر فضائل القرآن ، ورواه الزهري عن أبي سلمة كافي في الباب الذي بعده بسياق آخر ، فلعل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهري مع أبي سلمة في

روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق لسنه أفرد هنا عن أبي سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك . **قوله** (فسأله عن الحرورية اسمعت النبي ﷺ) كذا للجميع بخلاف المسنوع ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المنثري شيخ البخاري فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، قلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية ، أخرجه ابن ماجه والطبري ، وأخرج الطبري من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال : « جئنا أبا سعيد فقلنا ، فذكر مثله ، ومن طريق أبي بصير مولى بني هاشم أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية . **قوله** (قال لا أدري ما الحرورية) هذا يغاير قوله في أول حديث الباب الذي يليه ، وأشهد أن عليا قتلهم وأنا معه ، فان مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث ساقه في الحرورية أولا ، ومقتضى الثاني أنه ورد فيهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالذي هنا أنه لم يحفظ فهم نصا بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التي دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم . **قوله** (يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد ، وان الذي **قوله** ذكر قوما يكونون في أمته ، وله من وجه آخر يبرق عند فرقة مارة من المسلمين ، وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ : من أمتي ، فسنده ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ وسيكون بعدى من أمتي قوم ، وله من طريق زيد بن وهب عن علي : يخرج قوم من أمتي ، ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد أمة الإجابة وفي رواية غيره أمة الدعوة ، قال النووي : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم الالفاظ ، وفيه إشارة من أبي سعيد الى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الأمة . **قوله** (تحقرون) بفتح أوله أى تستقلون . **قوله** (صلاتكم مع صلاتهم) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كافي الباب بعده ، وصيامكم مع صيامهم ، وفي رواية حاصم بن شبيب عن أبي سعيد : تحقرون أفعالكم مع أفعالهم ، ووصف حاصم أصحاب الحرورية بأنهم : بصوهون الثمار ويقومون القيل وبأخذون الصدقات على السنة ، أخرجه الطبري ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده : يتعبدون بحقر أصدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ، ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد . وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة : وأفعالكم مع أفعالهم ، وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي : ليست قراءتكم الى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم الى صلاتهم شيئا ، أخرجه مسلم والطبري ، وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس : ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال : إن فيكم قوما يدابون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم ، ومن طريق حفص ابن غوث عن أنس عن عه بلطف : يتعمقون في الدين ، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرته للخوارج قال : فأنهزم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهادا منهم ، أيديهم كأنها نفن الابل ، ووجوههم معلقة من آثار السجود ، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه : ذكر عنده الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهادا من الرهبان . **قوله** (يبرقون من الدين مروق الميم من الرمية) بكسر الميم وتشديد التثنية فبيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان قيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث للإشارة لبقائها من الوصفية إلى الاسمية ، وقيل إن شرط استواء المذكور والمؤنث أن يكون الموصوف مذكورا معه ، وقيل شرطه سقوط الهاء ، وإن قلت قبل وقوع الوصف ، تقول خذ ذبيحتك أى الهاء التي تريد

ذبحها فإذا ذبحتها قيل لها حبيثة ذبيح ، **قوله** (فليُنظر الرامي الى سهمه) يأتي بيانه في الباب الذي بعده ، وقوله د الى نصله ، هو يدل من قوله سهمه أى ينظر اليه جملة ثم تفصيلا ، وقد وقع في رواية أبي ضمرة عن يحيى بن سعيد عند الطبري « ينظر الى سهمه فلا يرى شيئا ثم ينظر الى نصله ثم الى رصافه » ، وسيأتى بأبسط من هذا في الباب الذي يليه ، وقوله « فينجاى » أى بالعنك هسل بقى فيها شيء من الدم ، والفقوة موضع الوعر من السهم ، قال ابن الأبارى الفوق يذكر ويؤنث ، وقد يقال فوقة بالهاء . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، **قوله** (حدثنا عمر) في رواية غير أبي ذر ، حدثني ، بالافراد كذا للجمع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصمعي قال قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد وعمر بن محمد ، ونسجه الاسماعيل في روايته من طريق أحمد بن حنبل عن ابن وهب ، وأخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري ، . قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم في التفسير بهذا السند حديث في تفسير الثمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب ، حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، ووقع في حديث الباب منسوبا هكذا إلى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب . **قوله** (عن عبد الله بن عمر وذكر الحروب) هي جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحروب ، وفي إيراد البخاري له ذهب حديث أبي سعيد لإشارة إلى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على ما أشرت إليه من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لأن الحديث لم يرد فيهم

٧ - باب من ترك قتال الخوارج لتأنيف ولئلا ينفر الناس عنه

٦٩٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد قال : بينا النبي ﷺ يتقسم جاء عبد الله بن ذى النعلوى بصرة التميمي فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : وبلاك ، ومن يعدل إذا لم اعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه . قال : دعه فإن له أصحابا يحتر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية ، يُنظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء ثم يُنظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم يُنظر في نصيبه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق القزث والدم . آيتهم رجل إحدى يديه - أو قال يديه - مثل ندى اللآة ، أو قال : مثل للبخضة تدردر . يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : أشهد سمعت من النبي ﷺ ، وأشهد أن عليا قتالهم وأنا معه ، رجى ، بالرجل على النثر قدى أمته **لنبي** ﷺ . قال : فنزأت فيه (ومهم من يدرك في الصدقات)

٦٩٣٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني حدثنا يسير بن عمرو قال « قلت لسهل بن حنيف : هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئا ؟ قال : سمعته يقول - وأمرى بيده قبل الحراق : يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يمازوا ترافيقهم ، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية »

قوله (باب من ترك قتال الخوارج لتأنيف ولئلا ينفر الناس عنه) أورد فيه حديث أبي سعيد في ذكر الذي

قال النبي ﷺ واعدل . فقال عمر انذن لي فأضرب عنقه ، قال دعه ، وليس فيه بيان السبب في الأمر بتركه ، ولكنه ورد في بعض طرقة . فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بقر عن أبي بكر قال : أتى النبي ﷺ بمويل فقتل يده ، فأتاه رجل وهو على تلك الحال ، فذكر الحديث وفيه : فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسمع المشركون أني أقتل أصحابي ، ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه : فقال عمر دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يعرفون منه ، لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجمرة ، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان ، وكان الذي قسمه النبي ﷺ حينئذ فضة كانت في ثوب بلال وكان يعطى كل من جاء منها ، والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي نعيم عنه أنها كانت بعد بعت على آل ابن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً وخص به أربعة أنفس . فها قصتان في وقتين اتفقت في كل منهما أنكار القائل ، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الحليفة التميمي ، ولم يسم القائل في حديث جابر . وهم من سماء ذا الحليفة طائفة اتحاد القصتين . ووجدت لحديث جابر شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال : يا محمد اعدل ، ولم يسم الرجل أيضاً ، وسماه محمد بن الحسن بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبري أيضاً ولفظه : أتى ذو الحليفة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الثنائيم يحنين فقال : يا محمد ، فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيه . لكن أن يكون تكرار ذلك منه في الموضوعين عند قصة غنائم حنين وعند قصة الذهب الذي بعته على ، قال الامام علي : الترجمة في ترك قتال الخوارج والحديث في ترك القتل المنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم ونصبوا للناس القتال وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراهم ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام ورسوخه في القلوب انفرم من الدخول في الاسلام ، وأما بعده ﷺ فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وغالفوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس في الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج مثلاً ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز الامام الإعراض عنهم إذا رأى المصاحبة في ذلك كأن يعيش أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سبباً لخرابهم ونصبهم القتال للسلدين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال وبنائهم وإندامهم على الموت . ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطال عن المهاب قال : الثأف إنما كان في أول الاسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم ، فأما إذا أعل الله الاسلام فلا يجب التألف إلا أن ينزل بالناس حاجة لذلك للإمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البيهقي القتال والخبر في القتل لكن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين : الأول حديث أبي سعيد ، قوله (حدثنا عبد الله) هو المعنى المسند بفتح النون ، وهم من زعم أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضاً عبد الله بن محمد لسكنه لا رواية له عن هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني . قوله (عن أبي سلمة) في رواية شبيب الماضية في علامات النبوة عن لوهري ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وتقدم في الأدب من طريق الاوزاعي عن الزهري

عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شراحيل أو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدما قاف مندوب إلى مشرق بطن من مهران ، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الاخلاص . وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقعت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجه الطبري من طريق الوليد بن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد ، قال الطبري وهذا خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو عوانة من طريق بشر بن بكير كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه : عن أبي سلمة والضحاك المشرق ، وفي رواية بشر الحمدي كلاهما عن أبي سعيد ، واللفظ الذي ساقه البخاري هو لفظ أبي سلمة ، وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرق عن طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أنفع بن عبد الله بن المغيرة عن الوهري فروى هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه أبو بعل . **قوله** (بيننا النبي ﷺ) يقسم) بفتح أوله من القسمة كذا هنا يحذف المفعول ، ووقع في رواية الاوزاعي يقسم ذات يرم فما وفي رواية شعيب : بيننا نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم فمما ، زاد أنفع بن عبد الله في روايته : يوم خيبر ، وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقسوم كان تباعاً بعثه علي بن أبي طالب من اليمن فقصه النبي ﷺ بين أربعة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك . **قوله** (جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي) في رواية عبد الرزاق عن معمر بن بلغة : بيننا رسول الله ﷺ يقسم فمما إذا جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الطبري وعبد الله بن معاذ أربعهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدي في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدرى من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لنذى الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي إسحق الثعلبي وقال بعد فراغه : فقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً وألفه أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذى الثدية كما سيأتي . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وذهب بعضهم أنه ذو الثدية الآتي ذكره ، وليس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث مبهماً ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناشز الوجه كثر اللحية مخلوق الرأس مشعر الأزار ، وتقدم تفسير ذلك في باب بعث علي ، من المعاري وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبري فأنام رجل أسود طويل مشعر مخلوق الرأس بين عيفيه أثر السجود ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي بردة عند أحمد والطبري والحاكم : أني رسول الله ﷺ يدناناه فكان يقسمها ورجل أسود مطوم الشعر بين عيفيه أثر السجود ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري : رجل من أهل البادية حديث عهد بأسر الله . **قوله** (فقال : اعدل يا رسول الله) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم : فقال أنت الله يا محمد ، وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال : اعدل يا محمد ، وفي لفظ له عند البزار والحاكم فقال : يا محمد والله إن كان الله أمرك أن تعدل ما أرك تعدل ، وفي رواية مقسم التي أشرت إليها : فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أرك عدلت ، وفي حديث أبي بكرة

، فقال يا محمد والله ما تعدل ، وفي لفظ ، ما أدرك عدلت في القسمة ، ونحوه في حديث أبي بركة . **قوله** (فقال ويحك) في رواية الشكشيبي ، وفيه ، وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب . **قوله** (ومن يعدل إذا لم أعدل) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم . ومن يطع الله إذا لم أطعه ، وسلم من طريقه ، أو لعبت أحق أهل الأرض أن أطيع الله ، وفي حديث عبد الله بن عمرو ، عند من يلتبس العدل بمدى ، وفي رواية مقيم عنه ، فغضب عليه السلام وقال : العدل إذا لم يكن مدنى فمدنى من يكون ، وفي حديث أبي بكرة ، فغضب حتى احمرت وجنتاه ، ومن حديث أبي بركة ، قال فغضب غضبا شديدا وقال : والله لا تجدون بمدى رجلا هو أعدل عليكم مني ، **قوله** (قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله انذن لي فأضرب عنقه) في رواية شعيب ويونس ، فقال ، بزيادة قال وقال : انذن لي فيه فأضرب عنقه ، وفي رواية الأوزاعي ، فلاضرب ، بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقيم عنه ، فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه ، وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث ، فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله ، وفي رواية مسلم ، فقال خالد بن الوليد ، المجوم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمار بن اللفعاع بسنده فيه ، فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا ، فهذا نص في أن كلا منهما سأل . وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على أبي العباس كان عقب بعث خالد بن الوليد اليها ، والذهب المقسوم أرسله على من العباسي كما في صدور حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، ويحجب بأن عليا لما وصل إلى العباسي رجع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب لمخضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجمرة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحدا معنى قريبا . **قوله** (قال دعه) في رواية شعيب ، فقال له دعه ، كذا لا يذو في رواية الأوزاعي ، فقال لا ، وزاد أفلح بن عبد الله في روايته ، فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي . **قوله** (فإن له أصحابا) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي صلى الله عليه وسلم بما واجهه ، فيحتمل أن يكون لمصلحة التأنيف كما فهم البخاري لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتالهم لكان ذلك تنقيرا عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح ، وسيخرج أناس يقولون مثل قوله . **قوله** يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه (كذا في هذه الرواية بالإمراء ، وفي رواية شعيب وغيره ، مع صلاتهم ، بصيغة الجمع فيه وفي قوله مع صيامهم ، وقد تقدم في ثاني أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس ، يقرءون القرآن ولا يجاوز تراقيهم ، بمشاة وقاف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الراء وضمة القاف وفتح الراء وهي المظلم الذي بين نقرة البحر والماء ، والمعنى أن قراعتهم لا يرفعها الله ولا يقبأها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثابرون على قراءته فلا يحصل لهم إلا سرده . وقال النووي : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروءة على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطالب تمقله وتدبره بوقوعه في القلب . قلت : وهو مثل قوله فهم أيضا لا يجاوز ليمساحهم حناجرهم ، أي ينطقون بالشهادتين ولا يرفعونها بقلوبهم ، ووقع في رواية مسلم ، يقرءون القرآن وطبا ، قيل المراد الحذق في التلاوة أي

يأتون به على أحسن أحواله ، وقيل المراد أنهم يراظنون على ثلاثه فلا تزال ألسنتهم رطبة به ، وقيل هو كتابة من حسن الصوت به حكاهما القرطبي ، ويرجع الأول ما وقع في رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مسدد و يقرءون القرآن كما حسن ما يقرؤه الناس ، ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبي بكره عن أبيه ، و قوم أشداء أصداء ذلقة ألسنتهم بالقرآن ، أخرجه الطبري وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد ، يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأثران ، يمرقون ، وأرجحها الثالث . قوله (يمرقون من الدين كما يمرق السهم) يأتي تفسيره في الحديث الثاني ، وفي رواية الأوزاعي كروق السهم . قوله (من الرمية) في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد ، لا يعودون فيه حتى يعود السهم الى فوقه ، والرمية فيلة من الرمي والمراد الغزاة الرمية مثلا . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقدم عنه ، فإنه سيكون لهذا الشيعة يتهمقون في الدين يمرقون منه ، الحديث ، أي يخرجون من الاسلام بفتنة كخروج السهم إذا رماه رام قوي الساعد فأصاب ما رماه ففتن منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم ولا يثني منه من المرمى شيء ، فإذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليمر هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره يعلق فيه شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والفرس أنه أصابه ، وإلى ذلك أشار بقوله ، سبق الفرس والدم ، أي جاوزهما ولم يتعلق فيه منهما شيء . بل خرجا بعده ، وقد تقدم شرح الفتد في علامات النبوة ، ووقع في رواية أبي نصره عن أبي سعيد عند مسلم فضرب النبي ﷺ لم مثلا الرجل رمى الرمية الحديث ، وفي رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد عند الطبري ، مثاهم كمثل رجل رمى رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذ به فظفر الى فوقه فلم يره به دما ولا دما ، لم يتعلق به شيء من الدم والدم ، كذلك هؤلاء لم يتلفوا بدمه شيء من الاسلام ، وعنده في رواية حاصم بن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم بعدما معجبه بعد قوله من الرمية ، يذهب السهم فينظر في النصل فلا يرى شيئا من الفرس والدم ، الحديث ، وقبه يتركون الاسلام وراء ظهورهم ، وجعل يديه وراء ظهره ، وفي رواية أبي إسحق مولى بني هاشم عن أبي سعيد في آخر الحديث ، لا يتعلقون من الدين بشيء كما لا يتعلق بذلك السهم ، أخرجه الطبري . وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود والطبري ، لا يرجعون الى الاسلام حتى يرد السهم الى فوقه ، وجاء عن ابن عباس عند الطبري وأوله في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا واقطع ، سيخرج قوم من الاسلام خروج السهم من الرمية عرضت الرجال فرموها فامرق منهم أحدهم منها فخرج فأثاء فنظر اليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شيء ، ثم نظر إلى الفتد فلم يره يعلق من الدم بشيء ، فقال : إن كنت أصبت فإن باريش والفوق شيئا من الدم ، فنظر فلم يره شيئا يتعلق بالريش والفوق . قال : كذلك يخرجون من الاسلام ، وفي رواية بلال بن بقره عن أبي بكره ، يأتهم الشيطان من قبل دينهم ، ولحميدي وابن أبي عمر في مسنديهما من طريق أبي بكر مولى الانصار عن علي بن دان ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبدا . قوله (آيتهم) أي علامتهم ، ووقع في رواية ابن أبي مريم عن علي عند الطبري ، علامتهم . قوله (رجل إحدى يديه أو قال نذبيه) هكذا الأكثر بالثنية فهما مع الشك هل هي ثنية يداؤدى بالمشاة ، وفي رواية المستعمل هنا بالثنية فهما فالتشك عند هل هو الثدى بالإنفراد أو بالثنية ، ووقع في رواية الأوزاعي ، إحدى يديه ، ثنية يداؤدى ، وهذا هو المعتمد ، فقد وقع في رواية شعيب بن يوسف ، إحدى يديه . قوله (مثل ندى المرأة أو قال مثل البضمة) فتح الموحدة

وسكون المعجمة أى القطعة من اللحم . قوله (تدرر) بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى النامين وأصله تدردر ومماه تتحرك وتذهب وتجيء ، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الرادى إذا تفاعف ، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن عتي عند مسلم - فبهم رجل مخرج اليد أو مودن اليد أو مشدون اليد ، والمخرج معجمة وحجم والمردن بوزنه والمشدون بفتح الميم وسكون المثلثة وكلها بمعنى وهو الناقص ، وله من رواية زيد بن وهب عن علي بن عافية ذلك أن فعيم رجلا له عضد أيس له ذراع على رأس عضده مثل حلبة الثدي عليه شعرات بيض ، وعند الطبري من وجه آخر فبهم رجل يجمع اليد كأنها تدى حبشية ، وفي رواية أفلح بن عبد الله فبها شعرات كأنها سخة سبع ، وفي رواية أبي بكر مولى الأنصار كشدى المرأة لها حلبة كحلبة المرأة حولها سبع حلقات ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن عبد الله عن أسود أحدى يديه طوي شاة أو حلبة تدى ، فأما الطبري فهو بضم الطاء المهملة وسكون الواو وحده وهي التدى ، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي بن فهد شعرات سود ، والأول أقوى ، وقد ذكر عليه السلام للخروج علامة أخرى في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد ، قيل ما ساجم ، قال : سجام التحليق ، وفي رواية عاصم بن شمع عن أبي سعيد فقام رجل فقال : يا بني الله هل في هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يحاقون رءوسهم فبهم ذرئدية ، وفي حديث أنس عن أبي سعيد دم من جلدة نازا ويتكلمون بألسنتنا ، قيل : يا رسول الله ما ساجم ؟ قال التحليق ، هكذا أخرجه الطبري ، وعند أبي داود بضمه . قوله (يخرجون على خير فرقة من الناس) كذا للملك هنا ، وفي علامات النبوة في الأدب ، حين ، بكسر الهمزة وآخره نون و فرقة ، بضم الفاء . ووقع في رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره ، حين فرقة من الناس ، وفتح الفاء وسكون المثناة ، ووقع للكشيمى في هذه المواضع وعلى غيره ، بفتح المعجمة وآخره را ، و فرقة ، بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذى عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد و تحرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق ، وفي لفظ له « يكون في أمي فرقتان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلى قتلهم أولاهم بالحق » وفي لفظ له « يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » وفيه و فقال أبو سعيد : وأنتم قتلتموهما يا أهل العراق ، وفي رواية الضحاك المشرقي عن أبي سعيد ، يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود « من قتلهم كان أولى بالله منهم » . قوله (قال أبو سعيد) هو متصل بالسند المذكور . قوله (أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هنا باختصار ، وفي رواية شعيب و يونس « قال أبو سعيد فاشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم » ، وقد مضى في الباب الذى قبله من وجه آخر عن أبي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة ، وفي رواية أفلح بن عبد الله « حضرت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم » . قوله (وأشهد أن عليا قتلهم) في رواية شعيب « أن علي بن أبي طالب قاتلهم » ، وكذا وقع في رواية الأوزاعي و يونس قاتلهم ، ووقع في رواية أفلح بن عبد الله « وحضرت مع علي يوم قتلهم بالهروان ، ونسبة قتلهم لعل لسكونه كان القائم في ذلك ، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي « أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم ، ولفظه « فأبينا لقتلهم قاتلهم » ، وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبي بكر رفته « أن في أمي أغواما يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ؛ فإذا لقيتموهم فأنيموهم ، أى قاتلهم أخرجه الطبري ،

وقدم في أحاديث الأنبياء وغيرهما ولئن أدركتهم لأقتلنهم ، وأخرج الطبري من رواية مسروق قال : قالت لي عائشة : من قتل المخرج ؟ قالت : علي . قالت فأين قتله ؟ قلت على نهر يقال لاسفه النهران . قالت : انقضى على هذا بيعة ، فأتيتها بمخمين نفسا شهدوا أن عليا قتله بالنهران ، أخرجه أبو بعل والطبري ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق عاصم بن سعد قال : قال حماد لسعد : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج أفرام من أمي يرقون من الدين سروق السهم من الرمية يقتلهم على أن أبي طالب ؟ قال : أي والله ، وأما صفة قتالهم وقتلهم فوفقت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهمي أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الحوارج فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي ﷺ : والله إنني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فقام قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وهب الحوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم : أفرأى الزماح وسلولأسيوئكم من جفوتها فاني أخاف أن ينشدوك كما نأشدوك يوم حروراء ، قال فشرجهم الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا وجلان . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجاز قال : كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فان شئت فاذب إلي أبي بردة فأسأله فانه شهد ذلك . وأخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فم قرقوه وفيهم استعمل قتالهم ؟ قال : لما كنا بصفين استمر القتل في أهل الشام فرقموا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الحوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فارسل إليهم علي فرجعوا ثم قالوا نكون في ناحيته فان قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه . ثم افرقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث علي عن النبي ﷺ بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجعه من العراق ليأبى قتل علي فقلت له عائشة تصدق بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : إن عليا لما كتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وكتبوا عليه فقالوا : انسأخت من قيس ألبكة الله ومن اسم سمك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا لله ، فبلغ ذلك عليا فجمع الناس فعدا بمصحف عظيم لجمل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا إنسان ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في أم ١ رجل (فان خفتم ذمقا بينهما) الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونقموا على أن كاتب معاوية ، وقد كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فبهم عبد الله بن الكواء ، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا فأبوا . فارسل إليهم : كرموا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا نسفكوا دما حراما ولا نقتطعوا سبيلا ولا نظلموا أحدا ، فان فئام نبذت إليكم الحرب . قال عبد الله بن شداد : فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج الذهبي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها . وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله البجلي قال : لما قارقت الحوارج عليا خرج في طلبهم فأتيتنا إلى عسكرهم فلذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا بهم أصحاب البراس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخلني من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقت أصلي فقلت : اللهم ان كان في

قَالَ مَوْلَاهُ الْقَوْمُ لَكَ طَاعَةٌ فَانْظُرْ لِي فِيهِ . فَرَبِّي عَلَى فَنَالَهُ مَا حَازَنِي تَمُودُ بَاقَهُ مِنْ أَيْدِيكَ يَا جَنْدَبُ ، فَلَمَّا جِئْتَهُ أَقْبَلَ رَجُلًا عَلَى رِذْرَيْنٍ يَقُولُ إِنَّكَ لَكَ بِالْقَوْمِ حَاجَةٌ فَأَهْمُ فَمَدَّ قَطْمُورًا لِنَهْرٍ ، قَالَ مَا أَطْمَرُهُ ثُمَّ جَاءَ آخِرُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ جَاءَ آخِرُ كَذَلِكَ . قَالَ : لَا مَا طَعْمُوهُ وَلَا يَطْعُمُونَهُ وَلَيْفَ تَنْتَلِنُ مِنْ دُونِهِ عَهْدَ مَنْ أَقْبَى رَسُولُهُ ، قُلْتَ أَفَأَكْبَرُ ، ثُمَّ رَكِبْنَا فَنَسَرْتَهُ أَقْبَلَ لِي : سَأَبْعُ الْيَوْمَ رَجُلًا يقرأ المصحف يدعهم إلى كتاب الله وسنة نبيهم فلا يقبل علينا بوجههم حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينحو منهم عشرة ، قَالَ فَاثْنَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رَجُلًا فَرَمَاهُ إِنْسَانٌ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَعَدَ وَقَالَ عَلَى دِرْنِكِ الْقَوْمُ فَمَا قَتَلَ مِنْهُ عَشْرَةٌ وَلَا نَحْمَا مِنْهُمْ عَشْرَةٌ . وَأَخْرَجَ بِعَقْرَبِ بْنِ سَفْيَانَ بِسَنْدٍ صَحِيحٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ مِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ : لَحِقْتُ بِأَهْلِ الْأَنْمَرِ فَأَتَى مَعَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أُسَيْدٌ إِذَا قَيْنَا عَلَى قُرْبَةٍ بَيْنَنَا نَهْرٌ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقُرْبَةِ سَرُوعًا فَقَالُوا لَا رَوْحَ عَلَيْكَ ، وَقَطَعُوا إِلَيْهِ الْهَرَّ فَقَالُوا لَهُ أَنْتَ ابْنُ خِيَابٍ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالُوا : فَحَدَّثْنَا عَنْ أَيْدِيكَ فَحَدَّثْتُمْ بِمَحْدِثٍ يَكُونُ فِتْنَةً فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ عِدَّةَ الْقَتْلِ فَتَكُنْ ، قَالَ فَقَدِمُوهُ فَضَرَبُوهُ عُنْفُهُ ، ثُمَّ دَعَوْا سَرِيقَتَهُ وَهِيَ حَبْلِي فَيَقْرَأُ عِمَّا فِي بَطْنِهَا . وَلَابِنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ طَرِيقِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ لَأَحْمَدَ بْنِ حَمِيدٍ قَالَ قَالَ عَلَى لِصَحَابِهِ : لَا تَبْدُوهُمْ بِقَتْلٍ حَتَّى يَحْدِثُوا حَدَثًا ، قَالَ فَرَبَّيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِيَابٍ فَذَكَرَ قِصَّةَ قَتْلِهِمْ لَهُ وَبِجَارِيَتِهِ وَأَنْتُمْ يَقْرَأُونَ بِطْنِهَا وَكَانُوا مَرَوْا عَلَى سَاقَتِهِ فَأَخَذَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ تَمْرَةً فَوَضَعَهَا فِي فِيهِ فَقَالُوا لَهُ تَمْرَةٌ مِمَّا هَدَيْتُمْ ؟ فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِيَابٍ : أَنَا أَكْثَرُ حَرَمَةً مِنْ هَذِهِ التَّمْرَةِ . فَأَخَذُوهُ فَذَبَحُوهُ ، فَبَلَغَ عَلِيًّا فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ : أَفِيدُونَا بِقَاتِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خِيَابٍ ، فَقَالُوا : كَلَّا قَتَلَهُ ، فَأَذِنَ حِينَئِذٍ فِي قَتْلِهِمْ . وَهَذَا الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَنْ مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَخِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَلِيًّا سَارَ إِلَيْهِمْ حَتَّى إِذَا كَانَ حَذَاهُمْ عَلَى شَطْرِ النَّهْرِ وَانْ أَرْسَلَ يَتَنَادَاهُمْ فَلَمْ تَزَلْ رِسْلُهُ تَخْتَلِفُ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَاتَلُوا رَسُولَهُ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ نَهَضَ إِلَيْهِمْ فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهُمْ كُلَّهُمْ . قَوْلُهُ (جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النِّسْبَةِ الَّتِي نَسَبَ النَّبِيُّ ﷺ) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ ، عَلَى نَسَبِ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي نَسَبَتْهُ ، وَفِي رِوَايَةِ أَهْلِهِ دُفَعَتْهُ عَلَى فَلَمْ يَجِدْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَحْتَ جِدَارٍ عَلَى هَذَا النِّسْبَةِ ، وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ دُفَعَتْهُ عَلَى التَّمْعَةِ وَفِيهِمْ الْمَخْرَجُ فَالتَّمْعَةُ فَلَمْ يَجِدْهُ فقام على نفسه حتى أتَى نَاسًا قَدْ قَتَلَ مِنْهُمْ عَلَى بَعْضٍ قَالَ آخِرُهُمْ فَوَجَدَهُ مِمَّا بَلَى الْأَرْضَ فَبَكَرَ ثُمَّ قَالَ : صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ رَسُولُهُ . وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ دُفَعَتْهُ فَلَمَّا قَاتَلَهُمْ عَلَى قَالَ أَطْرُورًا ، فَانْظُرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا ، فَقَالَ ارْجِعُوا فَوَاقَهُ مَا كَذَبْتَ وَلَا كَذَبْتَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ رَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ فَأَنُورًا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَخْرَجَهُمْ مَسْلَمٌ ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ دُفَعَتْهُ عَلَى أَطْلُبُوهُ ذَا الثُّدِيَةِ . أَطْلُبُوهُ فَلَمْ يَجِدْهُ فَقَالَ : مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتَ أَطْلُبُوهُ ، أَطْلُبُوهُ فَوَجَدُوهُ فِي وَهْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْقَتْلِ ، فَادْرَأَهُ عَلَى يَدِهِ مِثْلَ سِلَاحِ السُّنُورِ ، فَسَكَبَ عَلَى النَّاسِ وَأَدْبَجَهُ ذَلِكَ ، وَمِنْ طَرِيقِ حَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ قُعُودٌ عِنْدَ عَلَى فَنَامَ رَجُلٌ عَلَيْهِ أَثَرُ الْفَرَسِ فَقَالَ : إِنْ كُنْتُ فِي الْعَمْرَةِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَ : مَا مَوْلَاهُ الْقَوْمُ الَّذِينَ خَرَجُوا فِيكَ ؟ قُلْتُ : قَوْمٌ خَرَجُوا إِلَى أَرْضٍ قُرْبِيَّةٍ مِنْهَا يَقَالُ لَهَا حُرُورَاءُ ، فَقَالَتْ أَمَا أَنْ أَبْنَى طَالِبَ لَوْ شَاءَ لَحَدَّثْتُكَ بِأَسْرَمِ ، قَالَ فَأَهْلَى عَلَى وَكَبَرُ فَقَالَ : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ عَائِشَةَ فَقَالَ : كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ رَفِيفٌ رَجُلٌ كَانَ يَدُهُ أَيْدِي حَيْثِيَّةٍ ، أَفَدَّيْتُمْ اللَّهَ هَلْ أَخْبَرْتُمْ بِأَنَّهُ فِيهِمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَاجْتَمَعُوا لِي لَيْسَ فِيهِمْ لَخْفَتُ لَكُمْ أَنَّهُ فِيهِمْ ثُمَّ أَتَيْتُمُونِي بِهِ تَسْجُودًا فَكَأَنَّمَا نَسَبْتُ لِي . فَقَالُوا : أَلَمْ نَعَمْ . قَالَ فَأَهْلَى عَلَى وَكَبَرُ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَضِيِّ يَفْتَحُ الْوَاوُ وَكسر الضاد الممجمة الخفيفة

والشديد عن علي ، اطلبوا المخرج ، فذكر الحديث وفيه : فاستخرجوه من تحت القتل في طين قال أبو الوضئ :
كانني أنظر اليه حديثي عليه طر بطن له إحدى يديه مثل ثدي المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات نكحون على ذنب
البرجوع ، ومن طريق أبي سريم قال : ان كان وذلك المخرج لمعنا في المسجد وكان فقيرا فذكرته برسائي ورايته
يقعد ما دام على وكان مسمى نافما ذا البنية وكان في يده مثل ثدي المرأة على رأسه حلة مثل حلة الثدي عليه شعيرات
مثل سيلات السنور ، أخرجهما أبو داود ، وأخرجه الطبري من طريق أبي سريم مطولا وفيه : وكان علي يحدثنا
قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل يخرج اليد فسمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيته
يتكره طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه ، وفيه : ثم أمر أصحابه أن يلتصقوا بالخارج فالتصقوه فلم يجدوه ، حتى جاء
رجل فيشره فقال وجدناه تحت قبيلتين في ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت ، وفي رواية أفلع ، فقال علي
أبكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل علي إلى أمه فقالت :
كنت أرى غنما في الجاهلية فحدثني كبشة الظلة فحدثتني منه فولدت هذا ، وفي رواية حاصم بن شمع عن أبي سعيد
قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال : والنسوة إلى العلامة التي قال رسول الله ﷺ فاني لم أكذب
ولا أكذب ، يخبر به نحمد الله وإئتي عليه حين عرف العلامة ، ووقع في رواية أبي بكر مولى الأنصار عن
علي حوله سبع مليات وهو يهضم الماء وموحدة جمع هلبة ، وفيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بعد قتل أهل النهر
فقال علي : إني لا أراه إلا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتل فقال علي : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس
حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجدونه . **قوله** (قال فزلت فيه) في رواية المرسى فيهم . **قوله**
(ومنهم من يلزمك في الصدقات) المزمع العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل يقيد أن يكون واجبة ، والمزمع في
الفتية أي يعيبك في قيم الصدقات ، وبزيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجه بقوله هذه قصة
ما أريد بها وجه الله ، ولم أقب على الزيادة إلا في رواية معمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت
مقدمة على قوله : حين فرقة من الناس ، قال فزلت فيهم ، وذكر كلام أبي سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث
ابن مسعود قال : لما قدم رسول الله ﷺ غنائم حنين سمعت رجلا يقول : إن هذه الفسمة ما أريد بها وجه الله ،
قال فزلت (ومنهم من يلزمك في الصدقات) أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة
ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة : لجلل يقيم بين أصحابه ورجل جالس فلم
يحدث شيئا فقال : يا محمد ما أراك تعدل ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي برزة نخوع ، فدل على أن الحامل للقاتل على
ما قال من الكلام الجاني وأقدم عليه من الخطاب الذي كونه لم يخط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من
ذلك . وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره : ففعل عن الرجل فذهب ، فقال النبي ﷺ عنه
فطلب فلم يدرك ، وسنده جيد . (نثية) : جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخروج فيها ما يخالف
هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أبي سعيد قال : جاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال :
يا رسول الله إني مررت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متنشع يصلي فيه ، فقال : اذهب اليه فاقته . قال
فذهب إليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي ﷺ لعمر : اذهب فاقته فذهب فرآه
على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا علي اذهب إليه فاقته فذهب على فلم يره ، فقال النبي ﷺ : ان هذا وأصحابه

يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلهم ثم شر البرية، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية مترابطة عن الأولى، وأذن عليه السلام في قتله بعد أن منع منه لورال حلة المنع وهي التأفف، فسكانه استغنى عنه بعد انتشار الاسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب الى التناق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الاسلام قبل ذلك، وكان أبا بكر وعمر تمسكا بالنبي الأول عن قتل المصالحين وحل الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي فذلك عللا لعدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي، ثم وجدت في «مغازي الأموي»، من مرسل الشعبي في نحو أصل الفصة، ثم دعا رجلا ماعطام، فقام رجل فقال: إني لنتقم وما نرى عدلا، قال: إذا لا يعدل أحد بمدى، ثم دعا أبا بكر فقال: اذهب فاقتله، فذهب فلم يجدده فقال: لو قتلتك لرجوت أن يكون أولم وآخرهم، فلذا يؤيد الجمع الذي ذكرته لما يدل عليه، ثم من التراخي والله أعلم. وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم متقبة عظيمة لعل وأن كان الامام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجبل وصفين وغيرهما، وأن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الحديث، ما عندنا الا القرآن والصحيفة، مقيد بالكتابة لا أنه ليس عنده عن النبي عليه السلام شيء، مما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي عليه السلام علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما ذكر، وقد ثبت عنه أنه كان يخبر بأنه سيقبله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة، ويحتمل أن يكون النبي مقيدا باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الجواب لأنه شاركه فيه جماعة وإن كان عنده هو زيادة عليهم لأنه كان صاحب القصة فكان أشد حناية بها من غيره، وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الامام مالم ينصب لذلك حربا أو يستعد لذلك لقوله، فاذا خرجوا فاقتلهم، وحكي العائري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده، وأسند عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم، مالم يفسكوا دما حراما أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فاقتلهم ولو كانوا ولدي، ومن طريق ابن جريج، قلت اعطاء ما يحل في قتال الخوارج؟ قال: اذا قطعوا السبيل وأخافوا الأمن، وأسند الطبري عن الحسن أنه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج؟ فقال: العمل أم لك بالائمن من الرأي، قال الطبري، ويؤيده أن النبي عليه السلام وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بألسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقا من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلوقهم، ومنه قوله تعالى ﴿إليه يصعد الحكم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد إقامة الحججة عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعتذار بهم، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به ابن قال بتشكفير الخوارج، وهو مقتضى صنيع البخاري حيث قرئهم بالملاحدين وأفرد عنهم المتأربين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: للصحیح أنهم كفار لقوله عليه السلام يمرقون من الاسلام، ولقوله ولأقنأنهم قتل عاد، وفي لفظ وعود، وكل منهما إنما هلك بالكفر وبه قوله، ثم شر الخلق، ولا يوصف بذلك الا الكفار، ولقوله لإنهم أبغض الخلق الى الله تعالى، ولحكيمهم على كل من خالف معتد بهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالامم منهم، ومن جنح الى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ قتي الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتشكفيرهم

أعلام الصحابة لنضمته تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم ، بالجملة . قال : وهو عندي احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعى تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علما قطعيا ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علما قطعيا الى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا بتكفير من كفرهم ، ويؤيد حديث : من قال لأخيه كافر فذنبه به أحدهما ، وفي لفظ مسلم : من رمى مسلما بالكفر أو قال عدوا لله إلا حاد عليه ، قال وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم رمون جماعة بالكفر عن حصل هذا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمعنى خير الشارح ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه عن لا تصريح بالجهود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجهود فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علما قطعيا ، ولا ينجم اعتقاد الاسلام اجمالا والعمل بالواجبات من الحكم بكفرهم كما لا ينجي الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح الى بعض هذا البحث الطاعري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الاسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه الا بقصد الخروج منه عالما فانه مبطل لقوله في الحديث : يقولون الحق وبقراء القرآن ويمررون من الاسلام ولا يتعلقون منه بشيء ، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم الا بمخطأ منهم فيما تأولوه من آي القرآن هل فهم المراد منه . ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه وبهنا يكون عند متشابهه . ويؤيد القول المذكور الأمر قتالهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود ولا يحل قتل أسرى مسلم الا بأحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، الفارق للجماعة ، قال القرطبي في الفهم : يزيد القول بتكفيرهم التثليل المذكور في حديث أبي سعيد ، يعني الآتي في الباب الذي يليه ، فان ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الاسلام ولم يتلفوا منه شيء . كما خرج المسلم من الزمية لسرعة وقرة رأيه بحيث لم يتعلق من الزمية بشيء . وقد أشار الى ذلك بقوله سبق الفرت والدم ، وقال صاحب الشفاء فيه : وكذا تقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به الى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة ، وحكمه صاحب الروضة ، وكتاب الرد عنه وأقره . وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة الى أن الخوارج فساق وأن حكم الاسلام يجرى عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومراعاتهم على أركان الاسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين الى تأويل قاسد وجرم ذلك الى استباحة دماء مخالفهم وأموالهم والدمار عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مذاكرتهم وأكل ذبائحهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الاسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالا عند المتكلمين من غيرها ، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المصالي عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين ، قال : وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال : لم يصح اقوم بالكفر وإنما قالوا أفوالا تؤدي الى الكفر . وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندق ، والذي ينبغي الاستراز عن التكفير ما وجد اليه سبيلا فان استباحة دماء المسلمين المقربين بالترديد خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد . وما احتج به من لم يكفرهم بقوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمرقوق من الدين وكرواق الدم فينظر الرأى الى سوجه ، إلى أن قال د فيتلوى في الفرقة هل علي بها شيء ، قال ابن بطال : ذهب جمهور

العلماء الى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله « يتبارى في الفرق » لأن التبارى من الفك ، واذ وقع الفك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الاسلام ، لأن من ثبت له عقد الاسلام بيقين لم يخرج منه الا بيقين ، قال : وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا ؟ فقال : من الكفر فروا . قلت : وهذا إن ثبت عن علي حل على أنه لم يكن اطلاع على معتقدم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، وفي احتجاجه بقوله « يتبارى في الفرق » ، نظر ، فان في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة اليه وكما سيأتى « لم يعلق منه بشيء » وفي بعضها « سبق الفتر والدم » وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفرق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الزمى بشيء ، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله « يتبارى » إشارة الى أن بعضهم قد سبق معه من الاسلام شيء ، قال القرطبي في « المفهم » : والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال : فعل القول بتكفيرهم بقائلون وبقائلون ونسي أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعمل القول بعدم تكفيرهم بسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العسا ونصبوا الحرب ، فأما من استمر منهم بعدة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة أو لا يقتل لم يجتهد في رد بدعته ؟ اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ولا فعدل بالسلامة شيئاً ، قال وفي الحديث : « علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفرهم من مخالفتهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا اني لهم يهودهم ، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كما من آثار عبادة الجهال الذين لم تفسح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم » ، « على وسرل الله عليه أسره ونسبه الى الجور نسال الله السلامة . قال ابن هبيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام ، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح ، وحفظ رأس المال أولى ، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يعضي القول بظواهرها الى مخالفة إجماع السلف ، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتعنت في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة ميسرة ، وإنما ندب الى العدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين ، فمكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه . وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ، ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد ، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد ، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو ممدود ولا يحمل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته ، وسيأتى بيان ذلك في كتاب الفتن ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نصر عن علي وذكر الخوارج فقال : إن خالفوا إماماً عدلاً فقاتلهم ، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلهم فإن لهم مقالا . قلت : وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم . وفيه ذم استئصال شعر الرأس ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها ، وترجم أبو عوانة في صحيحه لهذه الأحاديث « بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الآثمة في القسمة مع كونها كانت صواباً غني عنهم ذلك ، وفيه إباحة قتال الخوارج بالشرط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر إن قتلهم ، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد

الخروج منه ومن عهد أن يختار ديناً على دين الاسلام ، وأن الخراج شر الفرق المبتدعة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى . قلت : والأخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً ، وفيه منقبة عظيمة لعمر اشدته في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتشرف والورع حتى يحتجب باطن حاله . الحديث الثاني . **قوله** (حميد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، ويسير بن عمرو بتحتانية أوله بعدهما مهمل وصفر ويقال له أيضاً أسير ، ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وهو من بني عمار بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة ، وذكر أبو نعيم في تاريخه ، حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمر وأخبرني أبي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين ، ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمر في فضيلة أويس القرني ، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجد . **قوله** (سمعته يقول وأمرى بيده قبل العراق) أي من جهته ، وفي رواية على بن مسهر عن الشيباني عند مسلم ، ونحو المشرق ، **قوله** (يمرقون) قال ابن بطال : المروق الخروج عند أهل القفة يقال مرق السم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومرقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل للمرق يمرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة . **قوله** (مروق السم من الرمية) زاد أبو عروبة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال : قال أسير قلت ما لم علامة ؟ قال سمعت من النبي ﷺ لا أربك عليه ، وفي هذا أن سهل بن حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيقوى ما تقدم أن أبا حميد توقف في الاسم والصفة لاني كونه المراد . قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخراج عن علي بن أبي طالب . **قوله** (أبو وحى) أبو وحى وأبو وحى وأبو وحى وأبو وحى في مسند إسحق بن راهوية والطبراني وأبو جحيفة عند الزبيري وأبو جحيفة أفراه دوى على أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وطاهر بن خزيمة ، قال الطبري ورواه عن النبي ﷺ مع علي بن أبي طالب أو بعده ديد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكرة وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله الجعفي وعبد الرحمن بن هريس وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق القاهري أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألها فقال إن رجل من أهل المشرق وإن قوما يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقال لا ، سمعنا النبي ﷺ يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد ، فهؤلاء خمسة وعشرون نفساً من الصحابة والطرق إلى كثرتهم متعددة كعل وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكرة وأبي برزة وأبي ذر ، فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ

٨ - **باب** قول النبي ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتل رشتان دَوَاهَا واحدة

٦٩٣٥ - **حَرْشٌ** عَلَى حَدَّثَنَا مَفِيَّانٌ حَدَّثَنَا أَبُو لَازِزٍ عَنْ الْأَعْرَجِ « أَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتلَ فئتانِ دعوتهما واحدة »

قوله (باب قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتلَ فئتانِ دعوتهما واحدة) كذا ترجم بلفظ الخبر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب العقن إن شاء الله تعالى . وفي المتن من الزيادة : يكون بينهما مقتلة عظيمة ، والمراد بالفتنتين جماعة على جماعة معاوية ، والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح ، وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق ، وأورده هنا الإشارة إلى ما رُفِعَ في بعض طرقه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره « فبينما هم كذلك إذ صرفت مارة يفتلها أولى الطائفتين بالحق ، فبذلك تظهر منازعته لما قبله ، والله أعلم

٩ - باب ما جاء في المتأولين

٦٩٣٦ - قال أبو عبد الله : وقال الأئمة حديثي يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن قزعة أن رسول الله ﷺ قرأ سورة الفجر وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبره « أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حفاة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ كذلك ، فسكت أساوره في الصلاة ، فانظرته حتى سلم ثم لبسته بردائه - أو برداني - فقلت : من أقرأك هذه السورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . فقلت له : كذبت . فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها . فاستمعت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت له : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : أرسله يا عمر اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها . فقال رسول الله ﷺ : هكذا أقرأت . ثم قال رسول الله ﷺ : اقرأ يا عمر ، فقرأت ، فقال : هكذا أقرأت . ثم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعين ألف رجل ، فافروا ما تبسر منه »

٦٩٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع . وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة « عن عبد الله بن عبد الله رضي الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا : ألبنا لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه ﴿ يا بني لا تشرك بالله ، إن الشرك أعظم ظلم ﴾ »

٦٩٣٨ - حدثنا عبد بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني عمرو بن الربيع قال سمعت عتبة بن ابن مالك يقول : قد ألقى رسول الله ﷺ . فقال رجل : ابن مالك من له حشني ؟ فقال رجل منا : ذلك منافق . فتح الباري - ج (١٢) م (٢٠)

لا يجب الله ورسوله . فقال النبي ﷺ : لا تقولونه يقول لا إله إلا الله يتبني بذلك وجه الله ؟ قال : بلى . قال : فانه لا يؤاني عهد يوم القيامة به إلا حرم الله عليه النار »

٦٩٣٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن حصين عن فلان قال تنازع أبو عبد الرحمن وجيان بن عطية ، فقال أبو عبد الرحمن للحيان : لقد علمت ما الذي جبر أصحابك على الدماء - يعني علياً - قال : ما هو إلا أبائك ؟ قال شئ سمعته يقول . قل ما هو ؟ قال : بعثني رسول الله ﷺ والزبير وأبا مريث - وكلنا فارس - قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة حاج - قال أبو سلمة : هكذا قال أبو عوانة حاج - قال : فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها . فاطلقنا على أفراسنا حتى أدركنها حيث قال لنا رسول الله ﷺ تسير على بعير لها ، وكان كسب إلى أهل مكة تسير رسول الله ﷺ إليهم . فقلنا أين السكتاب الذي ملك ؟ قالت : ماضي كتاب . فأنفخنا بها بعيرها ، فابتعنا في رَحْلها فاجدنا شيئاً . فقال صاحبنا ما نرى معها كتاباً ، قال فقالت : لقد علمنا ما كذب رسول الله ﷺ . ثم حلف هي : والذي يحلف به لتُخرجن السكتاب أو لأجركم ذلك . فأهوت إلى حُجرتها - وهي محتجزة بكساء فأخرجت الصحيفة ، فأتوا بها رسول الله ﷺ ، فقال عمر : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فلاضرب عنقه . فقال رسول الله ﷺ يا حاطبُ ما حلفت على ما سمعت ؟ قال : يا رسول الله ، مالي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ، وإن كنتي أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفعُ بها عن أهلي ومالي ، وأبس من أصحابك أحد إلا له هنالك من قومهم من يدفعُ الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، لا تقولوا له إلا خيراً . قال فداد عمر : قال : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، دعني فلاضرب عنقه قال : أوليس من أهل بدر ؟ وما يدريك لعل الله طاعناهم قال : اعملوا ما شئتم فقد أوجبت لكم الجنة . فاغزوا فأتاه فقال : الله ورسوله أعلم »

قوله (باب ماجاء في المتأويلين) تقدم في باب من أكفر أحاه بغير تأويل ، من كتب الآداب وفي الباب الذي يليه لم ير إلا كفار من قال ذلك متأولاً وبيان المراد بذلك ، والحاصل أن من أكفر المسلم نظر فأن كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر أن كان غير سائق استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويذكر بما يلحق به ولا يلتحق بالأول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائق لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب . قال العلماء كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائفاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر في نصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة العنق في الصلاة بحروف تحذف ألف ماقرأه هو على

رسول الله ﷺ . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته لدرجة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه لبيه بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان المحبة في جواز الأقرانين . وقوله في أول السند وقال الليث الخ ، وصلة الاسماعيل من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً موصولاً لكن عن عقيل لا عن يونس ، ووم مغالطاً ومن نعمة أن البخاري وصله عن سعيد بن حفير عن الليث عن يونس ، وقوله وكنت أسأره ، وبين مهمة أى أوثقه وزنه ومضاه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون معنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها . الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنباه المحدثين ، وسنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الصحابة بمحلمهم الظلم في الآية على عمومته حتى يتناول كل موصية بل عذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد بما رفع الاشكال . الحديث الثالث حديث عتيان بن مالك في قصة مالك بن النخشم ، وهو بضم المهملة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضمومة ثم هم أو تون وهو الذي وقع هنا وقد يصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الثمانين في حق مالك بن النخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون مافي الباطن . وقوله هذا لا نقولونه ، يقول لا إله إلا الله ، وكذا في رواية الكشميهني وفي رواية المسند إلى والشرحى لا نقولونه . أصيصة انتهى . وقال ابن القيم لا نقولونه ، جاءت الرواية والهواب ونقولونه ، أى نطأونه . قالت : الذى رأيت لا نقولونه ، بغير ألف في أوله وهو موجه . وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذي يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن القيم أنه خطاب للمفرد وأصله لا نقولونه فأشبع ضمة اللام حتى صارت واواً وأشد لذلك شاهداه الحديث الرابع حديث عن قصة حاطب بن أبى بنية في مكنته قرشاً ونزل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَكُم أَوْلِيَاءَ ﴾ وقد تقدم في باب الجاهلوس ، من كتاب الجهاد وما يتماق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الدمة ما يتماق بذلك ، والجمع بين قوله حجرتا وعقبيتها وضبط ذلك ، وتقدم في باب فضل من شهد بدوا ، من كتاب المعادى الكلام على قوله ولعل الله اطلع على أهل بدر ، وفي تفسير المستحقة بأسط منه ، وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي ﷺ عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله وبغنى أنا والزيه والمفاد ، وقوله وبغنى أنا وأبا مرثد ، وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها ومافي الكتاب الذي حملته وأذكر هنا بقية شرحه . قوله (عن حصين) بالضمخير هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله (عن فلان) كذا وقع مجعاً وسمى في رواية هشيم في الجهاد ، وهب الله بن إدريس في الاستبصار سعد بن عبيدة ، وكذلك وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضال عند مسلم . وأخرجه أحمد عن هفان عن أبي عوانة قسماً ، ونحوه للاسماهيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن صفار قالا : حدثنا أبو حنيفة عن حماد بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو السلي الكوفي يكنى أبا حرة وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلمي شيخه في هذا الحديث ، وقد وقع في نسخة الصفاني هنا بدقوله وعن النور ، ما هنا ، وهو أبو حرة سعد بن عبيدة السلمي ختن أبي عبد الرحمن السلمي ، انتهى ، ولعل

الفاعل وهو الخ ، من دون البخاري ، وسعد تاجي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء . **قوله** (تنازع أبو عبد الرحمن) هو السلي وصرح به في رواية عفان . **قوله** (وحبان بن عطية) بكر المهمة وتشديد الموحدة ، وحكى أبو علي الجياني وتبعه صاحب المشارك والمطالع أن بعض رواه أبي ذر ضبطه بفتح أوله ، وهو وم . قلت : وحكى المزى أن ما كرلا ذكره بالكسر وأن ابن العريضي ضبطه بالفتح قال : وتبعه أبو علي الجياني ، كذا قال ، والذي حرم به أبو علي الجياني توهم من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك في تقييد الممحل ، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر اجماعا ، وكان حبان بن عطية سلبا أيضا وهو أخيا لأبي عبد الرحمن السلي وأن كانا مختلفين في تفضيل عثمان وعلي ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين في هذا الحديث وكان أبو عبد الرحمن عثمانيا أي يفضل عثمان علي وعلي وحبان بن عطية علويا أي يفضل عليا علي عثمان . **قوله** (انه علمت ما الذي) كذا للكشيميني وكذا في أكثر الطرق ، ولحموي والمستعمل هنا من الذي ، وعلى الرواية الأولى ففاعل التجري هو القول المبرر عنه هنا بقوله وحشي . **قوله** ، وعلى الثانية الفاعل هو الفاعل . **قوله** (جريا) بفتح الجيم وتشديد الزاء مع الهمز . **قوله** (صاحبك) زاد عفان ، يعني عليا ، **قوله** (على الدماء) أي إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقا . **قوله** (لا أبالك) بفتح الهمزة وهي كلمة يقال عند الحث على الشيء ، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع في شدة عاونه أبوه فإذا قيل لا أبالك فمعناه ليس لك أب . جد في الأمر . جد من ليس له معاون ، ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من مخاطب من قول أو فعل . **قوله** (سمعته يقول) في رواية المستمل والكشيميني هنا . **قوله** (سمعته يقول) بخفف الضمير والأول أوجه أقوله فل ما هو . **قوله** (قال يعني) كذا لم وكان ، قال ، الثانية سقطت على حادثهم في إسقاطها خطأ والأصل قال أي أبو عبد الرحمن قال أي علي . **قوله** (والزبير وأبا مرثد) تقدم في غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبي رافع عن علي ذكر المقداد بدل أبي مرثد . وجمع بأن الثلاثة كانوا مع علي ، ووقع عند الطبري في تهذيب الآثار ، من طريق أعني تقيف عن أبي عبد الرحمن السلي في هذا الحديث ومعنى الزبير بن العوام ورجل من الأنصار ، وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كانت بالمعنى الأعم . ووقع في الأسباب ، للواحدى أن عمر وعمارا وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستندا وكأنه من تفسير ابن الكلبي قاتني لم أزه في سير الوافدي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه في تفسيره من طريق الحسن بن عبد الملك عن قتادة عن أنس في قصة المرأة المذكورة . فأخبر جبريل النبي ﷺ بخبرها فبعث في أثرها عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب . **قوله** (روضة حاج) بمهمل ثم جيم . **قوله** (قال أبو سلمة) هو موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه . **قوله** (هكذا قال أبو عوانة حاج) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن العرب داخ ، بمعجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمل والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عفان فذكرها بلفظ داخ ، بمهمل ثم جيم قال عفان والناس يقولون داخ ، أي بمعجمتين ، قال النوروى قال الملاء هو غلط من أبي عوانة وكأنه اشتبه عليه يمكن آخر يقال له ذات حاج ، بمهمل ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج ، وأما روضة داخ ، قاتنا بين مكة والمدينة بقراب المدينة . قلت : وذكر الوافدي أنها باقرب من ذي الحليفة دلي بريد من المدينة ، وأخرج سمويه في فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال :

وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فلذكر القصة وفيها أن المكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ،
 وزعم السجبل أن هشياً كان يقولها أيضاً ، حاج ، بمهمة ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسيأتي ذلك في آخر الباب ، وقد
 سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم ، بلطف ، حتى تأثروا روضة كذا ، ففعل البخاري كفى عنها أو شيخه ، إشارة
 إلى أن هشياً كان يصحفها ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على
 الصواب بمجمعتين . **قوله** (كان فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فانتوتى بها) في رواية
 هيب الله بن أبي رافع ، وكان بها ظمينة معها كتاب ، والظمينة بظاء معجمة وزن عظيمة فميلة بمعنى قاعة من الظمن
 وهو الرحيل ، وقيل سميت ظمينة لأنها تركب الظميين التي نظمن براكها ، وقال الخطابي : سميت ظمينة لأنها نظمن مع
 زوجها ولا يزال لها ظمينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل إنه اسم الهودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فأطلقوه
 على المرأة ولو لم تكن في هودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الوافدي أنها من مينة
 وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم بمعنى قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الأشعري ومن تبعه أنها كانت مولاة
 أبي صبيح بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمرو ، وقيل مولاة بني أسد بن عبد العزى ، وقيل
 كانت من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مرويه أنها مولاة لقريش ، وفي تفسير
 مقاتل بن حيان أن حاطباً أعطاه عشرة دنانير وكساهما برداً . وعند الواحدى أنها قدمت المدينة فقال لها النبي
 ﷺ : جئت مسلة ؟ قالت : لا ولكن احتجت ، قال : فإني أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما
 طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك ، فكساهما وحاماً فأناهما حاطب فكتبت معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول
 الله ﷺ يريد أن يفرز ونظفوا حذرك ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتبت حاطب إلى كفار قريش
 بكتاب . فكتب لهم ، وعند أبي بديع والطبري من طريق الحارث بن عجل لما أراد النبي ﷺ أن يفرز مكة أمر إلى
 ناس من أصحابه ذلك وأتى في الناس أنه يريد غير مكة ، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتبت حاطب إلى أهل
 مكة بذلك ، وذكر الوافدي أنه كان في كتابه أن رسول الله ﷺ أذن في الناس بالفرز ولا أراه إلا يريدكم ، وقد
 أحببت أن يكون لإحدى لكم بكتاب اليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح . **قوله** (تسير
 على بعير لها) في رواية محمد بن فضيل عن حصين ، وتشدد ، بشين معجمة ومثناة فوقانية . **قوله** (فابتنينا في رحلها)
 أى طلبنا كتابها فقتلنا ما فيها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل وفألفنا بعيرها فابتنينا ، وفي رواية الحارث فوضفنا
 متاعها وفقتلنا فلم نجد . **قوله** (لقد علمنا) في رواية الكشمغيني ، لقد علمنا ، وهي رواية عفان أيضاً **قوله**
 (ثم حنف على : والذي يحلف به) أى قل والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب .
قوله (لتخرجن الكتاب أو لاجردنك) أى أنزع ثيابك حتى تصيري عريانة ، وفي رواية ابن فضال ، أو
 لاقتلك ، وذكر الاسماعيل أن في رواية خالد بن عبد الله مثله ، وعنده من رواية ابن فضال لاجردنك بجمع ثم
 رأى أي أصيرك مثل الجورور إذا ذهبت . ثم قال الاسماعيل ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة بمعنى الترجة
 الماضية في كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تحامه أي رواية ، أو لاقتلك . . قلت : رواية لاجردنك ، أشهر
 ورواية لاجردنك ، كأنها مفسرة منها ورواية لاقتلك ، كأنها المعنى من لاجردنك ، ومع ذلك فلا تتأني
 الترجمة لأنها إذا قلت سلبت ثيابها في العادة فيتلزم التجرد الذي ترجم به . وفي رواية المشهورة ما وقع في رواية

عبيد الله بن أبي رافع بلفظ : لنخرجن الكتاب أو لنلقين الشيا ب ، قال ابن التين : كذا وقع بكسر الميم وفتح الياء المتحانية وتشديد النون قال : والياء زائدة ، وقال الكرماني : هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بانيات الياء والفواهد التصريفية تقتضي حذفها . لكن إذا صححت الرواية فتجمل على أنها وقعت على طريق المشاكفة لنخرجن ، وهذا توجه الكسرة وأما الفتحة فتجمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الانفات من الخطاب إلى الغيبة ، قال : ويجوز فتح الغاف على البناء للمجهول وعلى هذا فترفع الشيا ب ، قلت : ويظهر لي أن صواب الرواية : لنلقين ، بالنون بلفظ الجمع وهو ظاهر جدا لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر إلى تكلف تخريج ، ووقع في حديث أنس : فقالت ليس معي كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله ﷺ أن معك كتابا والله لعطيني الكتاب الذي معك أو لا أترك عليك ثوبا إلا ألزمتا فيه ، قالت أولستم بناس من مسلمين حتى إذا ظنت أنهما يلزمان في كل ثوب معها حملت عقاصهما ، وفيه د فرجها اليها فسلما ففهمما نقالا : وانه لذيقك الموت أو لتدفعن اليئسا الكتاب ، فانكرت ، ويجمع بينهما بأنهما هداها بالقتل أولا فلما أصرت على الانكار ولم يكن معها إذن بقتلها هداها بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد في حديث أنس أيضا : فقالت : أدفعه إليك على أن تردني إلى رسول الله ﷺ ، وفي رواية أخرى تنبئ عن عبد الرحمن عند الطبري : فذ رزل على راسا حتى حافته ، وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها قالا كثر على الثاني فقد عدت فيمين أهدر النبي ﷺ دمهم يوم الفتح لأنها كانت تقضي بهجاءه وهجاء أصحابه ، وقد وقع في أول حديث أنس : وأمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة ، فذكرها فهم ثم قل : وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب . **قوله** (فأتوا بها) أي الصحيفة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع : فأتيانها ، أي المكتاب ، ونحوه في رواية ابن عباس عن عمر وزاد : فقرأ عليه فإذا فيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة ، سمع الواقدي في روايته سهل بن عمرو العامري وعكرمة بن أبي جهل المخزومي وصفوان بن أمية الجهمي . **قوله** (فقال رسول الله ﷺ يا حاطب ما حملك على ما صنعت) في رواية عبد الرحمن بن حاطب : فدعا رسول الله ﷺ حاطبا فقال : أنت كتبت هذا المكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك ، وكان حاطبا لم يكن حاضرا لما جاء المكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد بين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ولفظ : فأرسل إلى حاطب ، فذكر نحوه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح . **قوله** (قال : يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بآفه ورسوله) وفي رواية المستمل : ما ير ، بالوحدة بدل اللام وهو أوضح ، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب : أما والله ما أدبت منذ أسلفت في آفه وفي رواية ابن عباس : قال والله لاني لأصاحقه ورسوله . **قوله** (ولكني أردت أن يكون لي عند القوم يد) أي منه أدفع بها عن أهل مالي ، راد في رواية أعشى ثقيف : والله ورسوله أحب إلى من أهل مالي ، وتقدم في تفسير الممتحنة قوله : كنت ملصقا ، وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب : ولدي كنت امرأة غريبا فيكم وكان لي بنون وإخوة بمكة فكشيت لعل أدفع عنهم . **قوله** (وليس من أهملك أحد إلا له هالك) في رواية المستمل : هناك (من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث أنس وأليس منك رجل إلا له بمكة من يحفظ في أهله غيري **قوله** (قال : صدق) ، ولا تقولوا له إلا خيرا) ويحتمل أن يكون **قوله** عرف صدقه بما ذكر ، ويحتمل أن يكون بوجهي . **قوله** (فعاد عمر) أي عاد إلى الكلام الأول في حاطب وفيه أمر مريح بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى

فكان فيما معذروا لأنه لم يتضح له عذره في ذلك ، وأما الثانية فمكان انضح عذره وصدقه النبي ﷺ فيه ونهى أن يقولوا له إلاخيرا ، في إعادة عمر ذلك السلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ما وجب عليه من القتل ، وتقدم إيضاحه في تفسير المتحنة . قوله (فلاضرب عنقه) قال الكرماني هو بكسر الهمزة وفتح الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أي اتركني لأضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب ، ويجوز سكن الباء والفاء زائدة على رأى الاخفش واللام بالأسر ، ويجوز فتحها على لغة وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قبل الاستئصال ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع وسمي أضرب عنق هذا المنافق ، وفي حديث ابن عباس قال عمر فاخرطت سيني وقلت : يا رسول الله أمكشني منه فإنه قد كفر ، وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست بمعرفة قلة في الرد على المجاهد لأنه احتج بها على تكفير العاصي ، وليس لأنكار القاضي معنى لأنها وردت بسند صحيح . وذكر البرقاني في مستخرجها أن مسلدا أخرجهما ، ورده الحميدي ، والجمع بينهما أن مسلدا خرج سندهما ولم يسق لمعناها ، وإذا ثبت فدلله إطلاق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية ، وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشهر بأنه ظن أنه تافق نفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب ، فذا بين له النبي ﷺ عذره حاطب رجع . قوله (أليس من أهل دار) في رواية الحارث و أليس قد شهد بدرا ، وهو استعظام تقرير ، وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدرا وزاد الحارث وقال عمر إلى وأنتك نكث وظاهر أعدادك عليك ، قوله (وما يدريك لعل الله اطلع) تقدم في فضل من شهد بدرا رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله (أصلوا ما شئتم) وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضا مثلا لم يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له النبي ﷺ : هل نزلت ؟ قال : لا ، إلا قضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بدعا . وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلي ، ويؤيده قول علي فيمن قتل الحرورية ولو أخبرتك بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لكانتم من العدل ، وقد تقدم بيانه ، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة ، وقد تعقب ابن بطال على أبي عبد الرحمن السلي فقال : هذا الذي قاله ظنا منه لأن عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقل إلا من وجب عليه القتل ، ووجه ابن الجوزي والقرطبي في فهمه ، قول السلي كما تقدم ، وقال الكرماني : محتمل أن يكون مراده أن عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتهاده لم يؤاخذ به قطعا ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المجتهد مغفوره فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه ، وله مع ذلك أجر فإن أصاب له أجران ، والحق أن عليا كان مصيبا في حروبه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران ، فظاهر أن الذي قيمه السلي استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطال واهه أعلم . ولو كان الذي فهمه السلي صحيحا لسكان على يتجرأ على غير الدماء كالأموال ، والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل د باصفراء وبابيضاء غري غيري ، ولم ينقل عنه قط في أسر المال إلا التحري بالمهمة لا التجري بالجيم . قوله (فقد أوجبت الحكم الجنة) في رواية عبيد الله بن أبي رافع وقد غفرت لكم ، وكذا في حديث عمر ، ومثله في

مغازي أبي الأسود عن عروة وكذا عند أبي عائد . **قوله** (فاغروقت عيناه) بالعين المعجمة الساكنة والراء المكسرة بينهما واو ساكنة ثم قال أي امتلأت من الدموع حتى كأنها غرقت فهو افغروعت من الفرق ، ووقع في رواية الحادث من علي ، ففاضت عيناه عمر ، وجمع على أنها امتلأت ثم فاضت . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف . **قوله** (خاخ أصح) يعني بمجموعين . **قوله** (ولكن كذا قال أبو عوانة حاج) أي بمهمة ثم جيم . **قوله** (وحاج تصحيف وهو موضع) . قلت : تقدم بيانه . **قوله** (وحشم بقول خاخ) وقع الأكثر بالمعجمتين ، وقيل بل هو كقول أبي عوانة وبه جزم السهيلي ، وبؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد صرح بقوله ، وروضة كذا ، كما تقدم فلو كان بالمعجمتين لما كفى عنه ، ووقع في السيرة للطب الحلي ، وروضة خاخ ، بمجموعتين وكان حشم يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى ، وهو يوم أن المغيرة بينها وبين الرواية المشهورة إنما هو في الخاء الأخيرة فقط وليس كذلك بل وفتح كذلك في الأولى فعند أبي عوانة إنما بالخاء المهملة جزأها ، وأما حشم فالرواية عنه محتملة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو بلغ بالصلاح أن يقطع له الجنة لا يهضم من الوقوع في الذنب لأن حاطبا دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من تأول أن المراد بقوله ، اعملوا ما شئتم ، أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده في النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يذهب . وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يجهده بل يعترف ويهتذر مثلاً بجمع بين ذنبتين . وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المومنون بخوفهم لما يستخرج منه الحق . وفيه هتكت ستر الجاسوس ، وقد استدل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرده النبي **عليه السلام** عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، وهم من قومه بأن يتكرر ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه . وقيل الشائعية والأكثر يبرز ، وإن كان من أهل الطيحات يعني عنه . وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب عقوبة وبطال حبسه . وفيه العفو عن زلة ذوى الهيبة . وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما أطاعه الله عليه من صدقه في اعتدائه فلا يكون غيره كتاب ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله في عبادته إنما تجري على مظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى عن المنافقين الذين كانوا يحضرونه ولم يبع له قتلهم مع ذلك لأظهارهم الإسلام ، وكذلك الحكم في كل من أظهر الإسلام يجرى عليه أحكام الإسلام . وفيه من أعلام النبوة اطلاع الله عليه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك ، وفيه إشارة السكينة على الإمام بما يظهر له من الرأي المائد لفعاله على المسلمين ويتخير الإمام في ذلك . وفيه جواز العفو عن المعاصي . وفيه أن المعاصي لا حرمة له ولا أجمعوا على أن الاجتهادية يحرم الظنر إليها وممنه كانت أو كاذبة ولولا أنها المعصيات سقطت حرمتها ما هدها على بتجربتها قاله ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب العارضة الوقوع عن شاء الله خلافاً لمن أنى ذلك من أهل البدع ، وقد استدلوا بآية الله على مسطح بقذف عائشة رضي الله عنها كما تقدم مع أنه من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلى بكونه من أهل بدر ، والجواب ما تقدم في باب فضل من شهد بدراً ، أن عمل العفو عن تبديري في الأمور التي لا حد فيها . وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدعاء به في هذه أخبار ، وقد جمعت جزءاً في الأحاديث الواردة في بيان

الأعمال الموعود لعاملها بفران ما تقدم وما تأخر سميته و الحاصل المكفرة ، لاذنوب المقدمة والمؤخرة ، وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام الأبعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب .

(خاتمة) اشتمل كتاب استغابة المرتدين من الاحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصلة المسكر منها فيه وفيها مضي سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة واقفة مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن يمدح سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨٩ - كتاب الاكراه

قول الله تعالى ﴿إِذَا مِنْ أُمَّةٍ أَرْسَلْنَا رَسُولًا بِذُنُوبِهِمْ غَنَظْنَا مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ . وقال ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالَمَا أَنفَسُوا لَهُمْ فِي مَوْتِهِمْ سِتْرٌ فَأَنفَسُوا لَهُمْ فِي مَوْتِهِمْ سِتْرٌ﴾ . وقال ﴿وَلَا تَضَعُ يَدَكَ عَلَى يَدَيْهِمْ﴾ . قالوا كفا مستضعفين في الأرض - الى قوله - عفواً غفوراً ﴿وقال﴾ (ولاستضعفهم من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً) ﴿فغذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به . والمسكره لا يكون الا مستضعفاً غير متمتع من فعل ما أمر به . وقال الحسن : للثقية الى يوم القيامة . وقال ابن عباس فيمن يسكره للصوم فيطلق ليس بشيء . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشمسي والحسن . وقال النبي ﷺ «الأعمال بالنية» ٦٩٤٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سمير بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أبا سلة بن عبد الرحمن أخبره «عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدهو في الصلاة : اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلة بن هشام والوليد بن الوليد . اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم اشدد وطأتك على مضر ، وابعث عليهم سنين كسنى يوسف »

قوله (بسم الرحمن الرحيم . كتاب الاكراه) هو الزام الغير بما لا يريد . وشروط الاكراه أربعة : الأول أن يكون قائله قادراً على اقتناع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار . الثاني أن يطلب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما يهدد به قوياً ، فلو قال ان لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يهدد مكرها ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن يزنع ويقول أنزلت فيتأذى حتى ينزل ، وكفى قيل له طلق ثلاثاً فطلق

واحدة وكذا عكسه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق ، واختلف في المكروه هل يكف بترك فعل ما أكره عليه أو لا ؟ فقال الشيخ أبو إسحق الفيرازي : انعقد الإجماع على أن المكروه على القتل مأمور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه يأثم إن قتل من أكره على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، وههنا مقتضى كلامهم تخصيص الخلاف بما إذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر ولم كراهه على الإسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملاجأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن أتى من شاطئ وعقله ثابت فسد على شخص فقتله فله لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الآدمي من التفرع على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالثائم والثامى وهو أبعد من الملاجأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالأسباب . وقال القفال : إنما شرع سجود السهو ووجبت الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه متبهما من حيث هو لا أن الغافل نهي عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلف فيما يمسد به قاتقوا على القتل وإتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في سبب الضرب والحبس كيوم أو يومين . قوله (وقرول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وساق إلى (عظيم) . هو وعيد شديد لمن ارتد عن إيمانه ، وأما من أكره على ذلك فهو مذموم بالآية ، لأن الاستثناء من الإيجاب نفي فيقتضى أن لا يدخل الذي أكرهه على المكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزلت في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال : أخذ المشركون عماراً فمذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال فإن عادوا فعد ، وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقبلة عبد الرزاق وعنه عبد بن حميد . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند نقله عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه ، وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً من طريق عطية الدوسي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصهيبياً وبلالاً وخباباً وسالمًا مولى أبي حذيفة ، فأت ياسر وأسرته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية لمجاهد عن ابن عباس عند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالاً وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخرون لمذبوهم ، وأخرجه الفاكهي من مرسل يزيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عندبيعة الأنصار في المدينة وأن الكفار أخذوا عماراً فمذبوه عن النبي ﷺ فمذبهم خبره قارادوا أن يذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فمذبهم وأطلقوه ، لجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين ، أن رسول الله ﷺ أتى عمار ابن ياسر وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عنه ويقول أخذك المشركون فمذبوك في الماء حتى قتلت لهم كذا ، إن عادوا فعد ، ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً ، وهذه المراسيل تفوى بعضها ببعض ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الأعمش - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال : ذهب المشركون عماراً - حتى قال لم كلاماً نقية فاشتد عليه - الحديث . وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (إلا من أكره

وقلبه مطمئن بالإيمان) قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وعامه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عذره فلا حرج عليه، أن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه ظهورهم. -
 قلت: رعى هذا فالإنشاء مقدم من قوله فدلهم غضب كأنه قبل فدلهم غضب من الله إلا من أكره، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكروه. قوله (وقال إلا أن تتقوا منهم تقاة وهي تقية) أخذ من كلام ابن عبدة قال: تقاة وتقية واحد. قلت: وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية: لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر إلا لتنفية في الظاهر فيجوز أن يواليه إذا عافه وبعبارة باطنا. قيل الحكمة في العدول عن الخطاب أن موالة الكفار لما كانت مستفححة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب. قلت: ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منهم فإنه منهم) كأنهم أخذوا بعمومه حتى أنكروا على من كان له حظ في ذلك فزات هذه الآية رخصة في ذلك، وهو كآيات الصريحة في الوجد من الكفر بعد الإيمان، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك. قوله (وقال: أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفوا غفورا) وقال (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب، وإنما أوردته بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح، ووقع في رواية كريمة والأصيل والغالب أن الذين توفاهم فساق إلى قوله (في الأرض) وقال بعدما إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) وفيه تغيير، ووقع في رواية النسائي (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟) الآيات قال (وما لم يكن لئنما تلون في سبيل الله - إلى قوله - نصيرا) وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترابطة في السورة من الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير، وإنما صدر بالآيات المترابطة للإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة قانا لا تراكم منا إلا إن هاجرتم، فخرجوا فأدركهم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكرهين، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزه المفسرين وقال ابن بطال: (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) إلى (أن ينفو عنهم) وقال (الاستضعفين) إلى (الظالم أهلها) قلت: وإيس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفا فيما سافه المصنف، وقال ابن التين بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال (ولكن من شرح بالكفر صدرا) أي من فتح صدره لقبوله. وقوله (الذين توفاهم الملائكة) إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) ليس التلاوة كذلك لأن قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) قبل هذا قال: ووقع في بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) وفي بعضها (فأولئك هي الله أن ينفو عنهم) وقال (الاستضعفين من الرجال) إلى قوله (من لدنك نصيرا) وهذا على نسق التنزيل، كذا قال فأخطأ، فلاية التي آخرها نصيرا في أولها (والمستضعفين) بالواو لا بلفظ دالا، وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) محتمل لأن آخر الآية التي أولها (أن الذين توفاهم الملائكة) قوله (وسات نصيرا) وآخر التي بعدها (سبيلا) وآخر التي بعدها (عفوا غفورا) وآخر التي بعدها (غفورا رحيا) فكأنه أراد سياق أربع آيات. قوله (فقد الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) بمعنى إلا إذا غلبوا. قال والمكروه لا يكون

الامتناع غير ممتنع من فعل ما أمر به أى ما يأمر به من له قدرة على إيقاع الضرر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكره على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكره . قوله (وقال الحسن) أى البصرى (الثقة إلى يوم القيامة) وصله عبد بن حميد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي ، عن الحسن البصرى قال الثقة جازة للؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل ثقة ، ولفظ عبد بن حميد إلا في قتل النفس التى حرم الله يعنى لا يعذر من أكره على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره . قلت : ومعنى الثقة المحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره الغير ، وأصله وقية بوزن حرة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي عن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : الثقة باللسان والغالب مطمئن بالإيمان ولا يسطر يده لقتله . قوله (وقال ابن عباس فيمن يكرهه الموصوف فيطلق ليس بشئ) ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن) أما قول ابن عباس فوصفه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه الموصوف حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشئ . أى لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئا ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الجعدي في جامعه والبيهقي من طريقه قال : حدثنا سفيان سمعت عمرا يعنى ابن دينار حدثني ثابت الأعرج قال : تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعا في ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لهما قها أو لا فعلن وأفعان فطلقتهما ، ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يرباه شيئا ، وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبي فوصفه عبد الرزاق بسند صحيح أنه قال : إن أكرهه للموصوف فليس يطلق وإن أكرهه السلطان وقع . ونقل عن ابن عبيدة توجيهه وهو أن المص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقل سعيد بن منصور : حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكره شيئا ، وهذا سند صحيح إلى الحسن وقال ابن بهال تبعنا لابن المنذر : أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى غشى على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتدا وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلما . قال : وهذا قول تغني حكايته عن الرد عليه لمخالفته المنصوص . وقال قوم : محل الرخصة في القول دون الفعل كمن يسجد لله ثم أو يقتل مسلما أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعي ومخنون ، وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يجعل الثقة في قتل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه في القول والفعل سواء . واختلف في حد الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا بين أو أوثق أو عذب ، ومن طريق شرح نحوه وزيادة ولفظه : أربع كلهن كره : الدخن والضرب والوعيد والقيود ، وعن ابن مسعود قال : ما كلام يدرا عني سوطين إلا كنت متكئا به ، وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل ، واختلفوا في طلاق المكره فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بهال إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقتادة وأبي غلابة ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبي . قوله (وقال النبي ﷺ الأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصله المصنف في كتاب الإيمان بفتح الهمزة ولفظه الأعمال بالنية هكذا وقع فيه بدو ، إنما ، في أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح ، وبأني ما يتعلق بالإكراه في أول ترك الحيل فربما . وكان البخارى أشار بإرادته هنا إلى الرد

على من فرق في الاكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فالمكره لانية له بل نيته عدم الفعل الذي أكره عليه . واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إيمانهم على الكلام فجاء بينهم وبين دينهم ، فلما لم يكونوا معتقدين له جعل كراهته لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا حال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل القاضي ، وتعبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والتروك أفعال على الصحيح ولم يؤخذوا بشيء من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لانه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة ، تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بهذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة رضي الله عنه أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة ، الحديث وفيه رضي الله عنه قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين رفع رأسه يقول سمع الله أن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم ، فذكر مثل حديث الباب وزاد رضي الله عنه المشرك يومئذ من مضر عافرون له . وفي الأدب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال رضي الله عنه لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال ، فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتعلق بمشروعية الفتوى في النازلة ومحلها في كتاب الوتر وقه الحمد . وقوله رضي الله عنه والمستضعفين ، هو من ذكر العام بعد الخاص وتعلق الحديث بالاكراه لأنهم كانوا مكرهين على الاقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرها كما تقدم ، ويستفاد منه أن الاكراه على الكفر لو كان كفرا لما دغلهم وسماهم مؤمنين

١ - باب من اختار الغرب والقتل والموان على الكفر

٦٩٤١ - حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي غلابة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يهود في الكفر كما يكره أن يفتد في النار .

٦٩٤٢ - حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا عباد بن إسماعيل سمعت قيساً سمعت سعيد بن زيد يقول : لقد رأيته وإن عمر مؤثقي على الإسلام . ولو انقض أحد مما فلتهم بثمان كان تحقوا أن ينقض .

٦٩٤٣ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس عن غباب بن الأرت قال : شكونا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسد بردة له في ظل للسكبة فقلنا : ألا تدعونا إلا ندعوا ؟ فقال : قد كان من قبلهم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين

وَيُحْشَطُ بِأَمْسَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَمُظْلَمُهُ ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ مِنْ دِينِهِ . وَاللَّهُ لَيَقَيِّنَنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ
الرَّاكِبُ مِنْ صَنْدَاءٍ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ ؛ وَلَسْتُ نَسْتَمْعِلُونَهُ

قوله (باب من اختار الضرب والقتل والموانع على الكفر) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن
بلا لا كان من اختار الضرب والموانع على التلفظ بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والذي
عمار مانا تحت المذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث
الحديث الأول حديث وثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في
أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول الدار ، والقتل والضرب
والموانع أصل هذه المأخذ من دخول النار فيكون أصل من الكفر إن اختار الأخذ بالبدعة ، ذكره ابن بطال
وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وشمس بن النعمان بأن الدلاء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما
يكون حجة على من يقول إن التلفظ بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المصنف أن قوما منعوا من ذلك
واحتجوا بقوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال نلو الآية المذكورة (ومن يفعل ذلك
عدونا وظلما) فقيده بذلك ، وليس من أملاك نفسه في طاعة الله ظلما ولا معتديا ، وقد أجمعوا على جواز
تهدم الممالك في الجهاد انتهى ، وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلفظ على
بذل النفس للقتل ، وإن كان قاتل ذلك بعمم فليس بشيء ، وإن قيده بما لو عرض ما يرجع المفضول كما لو عرض
على من إذا تلفظ به نفع متمد ظاهرا فينتج . الحديث الثاني . **قوله** (عباد) هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو
مسعود ، وإسماعيل هو ابن أبي خالده ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن
عم عمرو بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في باب إسلام سعيد بن زيد ، من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما
ترجم له لأن سعيدا وزوجته أخت عمر اختاروا الموانع على الكفر ، وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال
الأكبراني : هي مأخوذة من كون عثمان احتار القتل على ما يرضى قائله فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق
الأولى ، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سقتها أم الفضل
زوج العباس . الحديث الثالث . **قوله** (يحيى) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالده ، وقيس هو ابن أبي حازم
أيضا ، وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في باب ما أتى
النبي ﷺ من المشركين بمكة ، من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طاب خباب الدلاء من النبي ﷺ
على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظلما وعدوانا . قال ابن بطال : إنما لم يجب النبي ﷺ سؤال
خاباب ومن معه بالدلاء على الكفار مع قوله تعالى (ادعوني أستجب لكم) وقوله (ولولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا)
لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من اتبع الأنبياء
فصبروا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم العاقبة بالنصر وجريل الأجر ، قال : قلنا غير الأنبياء فراجع عليهم
الدلاء عند كل نازلة لا هم لم يطاعوا على ما أطلع عليه النبي ﷺ انتهى ملخصا . وليس في الحديث تصريح بأنه ﷺ
لم يدع لهم بل يحتمل أنه دعا ، وإنما قال قد كان من قبلكم يؤخذ الخ ، تسلية لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي

المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « ولستكنكم تستعجلون » . وقوله في الحديث « بالمشار بنون ساكنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة ياء مثناة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لفة فيه ، وقوله « من دون طه وعظمه » والاكثر دما بدل دمن ، وقوله « هو الأمر » أى الاسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطل : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرا عند الله من اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلا فافعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرهما فإنه يصير كالمضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل

٣ - باب في بيع المسكرة ونحوه في الحق وغيره

٦٩٤٤ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سمي بن المغيرة عن أبيه « عن أبي هريرة رضى

الله عنه قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود . فخرجنا معه حتى جئنا بيت الدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم : يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : ربأت يا أبا القاسم . فقال : ذلك أريد . ثم قالها الثانية ، فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال فثالثة فقال : اعلوا أن الأرض لله ورسوله وإنى أريد أن أجاليكم ، فمن وجد منكم مثله شيئا فليبعه ، والا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله ،

قوله (باب في بيع المسكرة ونحوه في الحق وغيره) قال الخطابي : استدلل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة بمعنى المذكور في الباب على جواز بيع المسكرة والحديث ببيع المضطر أشبه ، فإن المسكرة على البيع هو الذي يعمل على بيع الشيء شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولستكنهم شعوا على أموالهم فاختاروا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كن رقه دين فاضطر إلى بيع ماله فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يحز . قلت : لم يقتصر البخاري في الترجمة على المسكرة وإنما قال « بيع المسكرة ونحوه في الحق » فدخل في ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصح بيع المضطر ، وقوله في آخر كلامه « ولو أكره عليه لم يحز » مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه السكرماني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود . وقال ابن المنير : ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويجب أن مراده بالحق الدين وبغيره ما عداه بما يكون بيعه لازما ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لألدين عليهم . وأجاب السكرماني بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنابات ، والمراد بقوله الحق الماياات وبقوله غيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وغيره » الذين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالي فالبيع في الدين وهو سبب مالي أولى . ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم في الجزية في « باب إخراج اليهود من جزيرة العرب » وبينت فيه أن اليهود المذكورين لم يسلموا ولم ينسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فأوهم أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان

فنها بعد أجلاء بني النضر وبني قينقاع وقيل بني قريظة، وقد تقدمت قصة بني النضير في المغازي قبل قصة بدر وتقدم قول ابن اسحق أنها كانت بعد بئر معونة، وعلى الحالين فليس قبل مجيئ أبي هريرة، وسياق إخراجهم مخالف لسياق هذه القصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي ﷺ إلا ليستعين بهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية من حلفائهم فأرادوا القدر به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم يخبرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا لخاصرم فرضوا بالأجلاء، وفيم نزل أول سورة الحشر، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بني قريظة كانوا سكانا داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم بعد فتح خيبر، ومحتمل أن يكونوا من أهل خيبر لأنها لما فتحت أفر أهلها على أن يزرعوا فيها ويحملوا فيها ببيض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فأخرجهم النبي ﷺ وأوصى عند موته أن يخرجوا المشركون من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر . **قوله** (بيت المدراس) بكسر الميم وآخره مهولة مفعول من المدرس والمراد به كبير اليهود وأشب البيت إليه لأنه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها، ووقع في بعض الطرق وحتى إذا أتى المدينة المدراس، ففسره في المطالع بالبيت الذي قرأ فيه التوراة ووجهه الكريماني بأن إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر أراك، وقال في النهاية: مفعول غريب في المكان والمعروف أنه من صبغ المبالغة للرجل . قلت: والصلوات أنه على حلف الموصوف والمراد الرجل، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية وحتى جئنا بيت المدراس . بتأخير الراء عن الألف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره، وفي حديث الرجم وفرض مدارسها الذي يدرسها يده على آية الرجم، وفسر هناك بأنه ابن صوريا، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا . **قوله** (فقام النبي ﷺ فننادم) في رواية الكشميني وفنادى . **قوله** (ذلك أوبد) أي بقول أسلوا أي إن اعترافتم أنني بلمنكم سقط حتى أخرج . **قوله** (اعدوا أن الأرض) في رواية الكشميني . وإنما الأرض في الموضعين وقوله قد ورسوله قال الداودي قد افتتح كلام ورسوله حقيقة لأنها لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، كذا قال والظاهر ما قال غيره أن المراد أن الحكم في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره . **قوله** (أجليكم) بضم أوله وسكون الجيم أي أخرجكم وزنه ومعناه . **قوله** (فن وجد) كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بماله شيئا الباء متعاضدة بنى محذوف أو ضمن وجده معنى نحل فعداه بالباء، أو وجد من الوجدان والباء سببية أي فن وجد بماله شيئا من المحبة، وقال الكريماني: الباء هنا الدقابة لجعل وجد من الوجدان

٣ - **باب** لا يجوز نكاح المكره (ولا تسكرهوا فتيانكم على البغاء إن أردن تحصنا اتبعتوا حرص الحياة الدنيا) ومن يسكرهم فإن الله من بذر إكراههم غفور رحيم

٦٩٤٥ - **حديث** يحيى بن قزفة حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عجم أبي يزيد بن جارية الانصاري عن أنساء بنت خدام الانصارية أن أباهما زوجها وهي تيب فكبرته ذلك، فأتى النبي ﷺ فرد نكاحها

٦٩٤٩ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو - وهو ذكوان - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت يا رسول الله ، يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، قال : سكتنما إذنهما »

قوله (باب لا يجوز نكاح المكروه) المكروه بفتح الراء . **قوله** (ولا تذكروها فتيانكم على البغاء - الى قوله - غفور رحيم) كذا لابي ذر والاسماعيلي وزاد القاسمي أفضد اكراههن ، وعند الذي والآية ، بدل قوله الخ ، وكذا الجرجاني ، وساقى في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الامة وكذا الخادم ولو كانت حرة ، وحكمة التقيد بقوله (ان أردن تحصنا) ان الاكره لا يأتى الا مع إرادة التحصن لان المطيعة لا تسمى مكروهة فالتقدير فتيانكم اللاتي جرت عاداتهن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين لجمل (ان أردن تحصنا) متعلقا بقوله فيما قبل ذلك (وأنسكحوه الاياى منكم) وسياق بعبارة السلام على هذه الآية بمدد باين ، وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية لقرينة وجود أنه أشار الى أنه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الاول لانه اذا تسمى عن الاكره فيما لايجل فالتمس عن الإكره فيما يجل أولى ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكروه ، وأجازوه الكوفون قالوا ولو أكره رجل على تزويج امرأة بمشقة آلاف وكان صداق مثملا ألفا صح النكاح ولو تمه الاكاف وبطل الزائد ، قال : فلذا ابطالوا الزائد بالاكره كان أصل النكاح بالاكره أيضا باطلا ، ولو كان راضيا بالمكاح وأكره على المهر كانت المسألة انفاضية يصح العقد ويلزم المسمى بالدنول ، ولو أكره على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزم شيء ، وان وطئ مختارا غير راض بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها مهولة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهولة وجارية جند الراويين عنها بهجم وياء مشاة من تحت ، وقد تقدم شرحه في كتاب المكاح وأما كانت غير بكر وذكر ماورد فيه من الاختلاف ، فانيما . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان) الظاهر أنه الفريابي وشيخه الثوري ، ويحتمل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عينة فان كلا من السفينتين معروف بالرواية عن ابن جريج ، لكن هذا الحديث انما هو عن الفريابي كما جزم به أبو نعيم ، والفريابي اذا أطلق سفيان أراد الثوري واذا أراد ابن عينة نسب . **قوله** (ذكوان) يعني مولى عائشة . **قوله** (قلت : يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم) في رواية حجاج ابن محمد وأبو عاصم عن ابن جريج وسمعت ابن أبي مليكة يقول قل ذكوان : سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا ؟ فقال : نعم تستأمر ، وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وارشاد إلى السلامة من إبطال العقد ، وقوله سكتنما هو لغة في السكوت ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن الفريابي بالفظ وسكتنما ، وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك إذنهما إذا سكتت ، وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بالفظ وسكتنما ، وتقدم شرحه أيضا هناك وبيان الاختلاف في صحة انكاح الولي المجهور بالبكر الكبيرة ، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إيجابها لها

ع - **باب** اذا أكره حتى وهب عبدا أو بابه لم يجز

٦٩٤٧ - **حديث** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار دبر مملوكاً له ولم يكن له مال غيره ، فباع ذلك رسول الله ﷺ فقال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن النحام بثمانمائة درهم . قال فسمعت جابراً يقول : عبداً قبض عليها مات عام أول .

قوله (باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو يباعه لم يجر) أى ذلك البيع والهبة ، والعبد باق على ملكه . **قوله** (وبه قال بعض الناس . قال : فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز) أى ماض عليه وبصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة . **قوله** (برحمه) أى عنده ، والزم بطلان على القول كثيراً . **قوله** (وكذلك إن دبره) أى بمنع التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن - يحون قال : وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المسكر باطل ، وهذا يقتضى أن البيع مع الإكراه غير نافذ للملك . فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه ، وإن قالوا إنه نافذ فلم يفسد ذلك بالمعق والهبة دون غيرها من التصرفات ؟ قال الكرمانى : ذكر المشايخ أن المراد بقول البخارى في هذه الأبواب بعض الناس ، الخفية وغرضهم أنهم تناقضوا ، فإن بيع الإكراه إن كان نافذاً للملك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير ، وإن قالوا ليس بنافذ فلا يصح النذر والتدبير أيضاً ، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك ، وفيه تحكيم وتحديد بغير محض . وقال المهاب : أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع ، وذكر عن أبي حنيفة - إن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذا الموهوب له ، وكأنا نراه على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ . ثم ذكر البخارى حديث جابر في بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى في الحق ، قال ابن بطال : ووجه الرد به على القول المذكور أن الذى دبره لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه الذى **عق** ذلك ، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراء فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أولى أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه

ه - باب من الإكراه . كرهاً وكراً واحداً

٦٩٤٨ - **حديث** حسين بن منصور حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني ساجان بن ذر وزعن عكرمة عن ابن عباس . وقال الشيباني وحدثني عطاء أبو الحسن السوائى ولا أظنه إلا ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يعمل لكم أن ترثوا النساء كرها ﴾ الآية . قل : كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأمرته ، إن شاء بعضهم تزوجها ، وإن شاءوا زوجوها وإن شاءوا لم يزوها ، فهم أحق بها من أهلها ، فنزلت هذه الآية في ذلك .

قوله (باب من الإكراه) أى من جملة ما ورد في كراهية الإكراه ما تضمنته الآية ، وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يعمل لكم أن ترثوا النساء كرها ﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء ، فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهذا عن حسين بن منصور عن أسباط . وحسين بن سعيد ماله في البخارى إلا هذا الموضع كذا جزم به السكلا باذى ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ

وحدثنا الحسن بن منصور أبو جلي حدثنا حجاج بن محمد ، فذكر حديثا ، وذكر الخطيب أن محمد بن مخلد روى عن أبي
 علي هذا فجهل حديثا بالتصغير فيتمثل أن يكون هو ، وذكر المزي مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم
 حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة ، وقوله في الترجمة ذكرها وكرها واحد ، أي بفتح أوله وبضمة بمعنى
 واحد وهذا قول الأكثر ، وقيل بالعجم ما أكرهت نفسك عليه وبالفصح ما أكرهك عليه غيرك ، ووقع لغير
 أبي ذر ذكره وكره ، بالرفع فيهما ، وسقط للنسب أصلا ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . وقال ابن بطال عن
 المذهب : يستفاد منه أن كل من أمرك امرأته طعما أن تموت فبرئها لا يحمل له ذلك بص القرآن ، كذا قال ولا يلزم
 من النص على أن ذلك لا يحمل أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهر

٦ - **باب** إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

لقوله تعالى ﴿ ومن يُكسرهنَّ فإنَّ اللهَ من بعدِ إكراههنَّ غفورٌ رحيمٌ ﴾

٦٩٤٩ - وقال الليث حدثني نافع ، أن صفية ابنة أبي هبيرة أخبرته أن عبدكم من رقيق الامارة وقع
 على وليدة من الخلس فاستكرهتها حتى انفصلا ، فجلده هرأ الحسد ونفاه ، ولم يحمل الوليدة من أجل أنه
 استكرهها . وقال الزهري في الأمة البكر يفرغها الحر : يُقيم ذلك الحكم من الأمة المذراه بقدر نعمها
 ويحمله ، وليس في الأمة الثيب في قضاء الأئمة غرم ، ولكن عليه الحد

٦٩٥٠ - **عز** أبو البيان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول
 الله ﷺ : هاجر إبراهيم يسارة ، دخل بها قربة فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه
 أن أرسل إلى بها ، فأرسل بها ، فقام إليها ، فقامت توحا وتصل ، فقات : اللهم أن كنت أمك بك
 وبرسوك فلا تسلط على الكافر ، فطحت حتى ركض برجله

قوله (باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى : ومن يكراهنَّ فإن الله من بعد إكراههنَّ غفور رحيم) أي لمن : وقد قرئ في الشاذ وفان الله من بعد إكراههنَّ لمن غفور رحيم ، وهي قراءة ابن مسعود
 وجابر وسعيد بن جبهر ونسبت أيضا لابن عباس والمخفوظ عنه نفسه بذلك وكذا عن جماعة غيره ، وجوز
 بعض المعربين أن يكون التقدير لهم ، أي لمن وقع منه الإكراه لكن إذا تاب ، وضمت لكون الأصل عدم
 التقدير ، وأجيب بأنه لابد من التقدير لأجل الربط ، واستشكل تعليق المغفرة لمن لأن التي تكره ليست آئمة ،
 وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرطا فربما قصرت عن الحد الذي تعد به فيأثم
 فتناسب تعليق المغفرة ، وقال البيهقاري : الإكراه لا ينافي المواخذة . قلت : أو ذكر المغفرة والرحمة لا يلزم
 تقدم الأثم فهو كقوله (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) ان الله غفور رحيم وقال الطائي : يستفاد منه
 الوعيد الشديد للمكرهين لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تمرىض وتقديره انتهوا إليها المكرهون فأمم مع كونهم
 مكرهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم ، ومناسبنا الترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم

على المكروهة على الزنا فليزوم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلة
 وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى ﴿ ولا تكرهوا اقتيانتكم على البغاء ﴾
 الآية . **قوله** (وقان الليث) هو ابن سعد (حدثني نافع) هو مولى ابن عمر . **قوله** (أن صفية بنت أبي حبيد
 أخرته) يعني النفية امرأة عبد الله بن عمر . **قوله** (أن عبدا من رقيق الإمارة) بكسر الهمزة أي من مال الخليفة
 وهو عمر . **قوله** (وقع على وابدة من الحبس) أي من مال خمس الفدية الذي يتلقى بالتصرف فيه بالإمام ، والمراد
 زنى بها . **قوله** (فاستكرهها حتى اقتضاها) بفاف وضاد مدجمة مأخوذ من الفضة وهي عذرة البكر ، وهذا يدل
 على أنها كانت بكرا . **قوله** (جلده عمر الحد ونفاه) أي جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد
 الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفي كالحر ، وقد تقدم البحث فيه في الحدود . وقوله « لم يجلد
 الوليدة لأنه استكرهها » لم أقف على اسم واحد منهما . وهذا الآخر وصله أبو القاسم البخوي عن البلاد بن موسى
 عن الليث بمثله سواء ، ووقع لي غالبا جدا بيني وبين صاحب الليث فيه سبعة أنفس بالسباع المتصل في أزيد من
 ستين سنة . قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سماط أنبأنا أبو المنجا بن عمر أنبأنا
 أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنبأنا البخوي فذكره ، وعند ابن أبي شيبة فيه
 حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال « استكرهت امرأة في الزنا فدرأ رسول الله ﷺ عنها الحد ، وسنده
 ضعيف . **قوله** (وقال الزهري في الأمة البكر بفرعها) بفاء وبعين مهملة أي يقتضاها . **قوله** (يقيم ذلك) أي
 الافتراع (الحكم) بمحتتين أي الحاكم . **قوله** (بقدر ثمنها) أي على الذي اقتضاها ويجلد ، والمدني أن الحاكم
 يأخذ من المضرعة الافتراع بنسبة قيمتها أي أرض النفس ، وهو التفاوت بين كرتها بكرا أو ثيبا ، وقوله
 « يقيم » بمعنى يقرض وقائمة قوله « ويجلد » لدفع تورم من يظن أن المقر يغنى عن الجلد . **قوله** (وليس في الأمة
 الثيب في قضاء الأئمة غريم) بضم المدجمة أي غرامة ، ولم يكن عليها الحد . ثم ذكر طرفا من حديث أبي هريرة
 في شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء . وقوله هنا « الظالم ،
 تقدم هناك بلفظ « الكافر » وقوله « غط » بضم الغين المدجمة أي غم وزنه ومنه وقيل خفي ، وأقول ابن
 التيم أنه روى بالعين المهملة وأخذ من المطمطة وهي حكاية صوت ، وتقدم الخلاف في تسمية الجبار ،
 والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها « ان كنت » ليس للشك فتقديره إن كنت مقبولة
 الإيمان عندك ، وقوله « ركض أي حرك » قال ابن المنير : ما كان ينبغي لإدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أصلا ،
 وليس لها مناسبة للترجمة إلا سقوط الملامة عنها في الخلوة لكونها كانت مكروهة في ذلك ، قال السكرتاني تبعها لابن
 بطال ، وجه إدخال هذا الحديث في هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة
 عليها في الخلوة مكروهة فكذلك غيرها لو زنى بها مكروهة لا حد عليها . (تكميل) : لم يذكرها حكم لإكراه الرجل على
 الزنا . ذهب الجمهور أنه لا حد عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا بالحد ، وسواء أكرهه
 سلطان أم غيره ، وعن أبي حنيفة يحد إن أكرهه غير السطان ، وخالفه أصحابه ، واحتج المالكية بأن الانتشار
 لا يحصل إلا بالسلطانة ويكون النفس ، والمكروه بخلافه لأنه خائف ، وأوجب بالمتبع وبأن الوطء يتصور بغير
 انتشار . والله أعلم

٧ - باب بين الرجل صاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف فانه يذنب عنه الظالم ويقاقل دونه ولا يخذله ، فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص . وإن قبل له لتشر بن الغر أو لتأكل الميتة أو لتبيعن عبدك أو لتتر بدین أو تهب هبة أو تحل عقدة أو لتقتلن أباك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسيمه ذلك لقول النبي ﷺ « المسلم أخو المسلم » . وقال بعض الناس : لو قبل له لتشر بن الغر أو لتأكل الميتة أو لتقتلن أبك أو أمك أو ذا رحم محرّم لم يسمه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قبل له لتقتلن أباك أو ابنك أو اتبعين هذا العبد أو تنقض بدین أو تهب يلزم في القياس ، ولست كنا نستحسن ونقول : البيع والهبه وكل عقد في ذلك باطل ، فزقوا بين كل ذي رحم محرّم وغيره بنير كتاب ولا سنة . وقال النبي ﷺ « قال إبراهيم لأمرأته : هذه أختي » وذلك في الله . وقال للأنبياء : إذا كان المستحلف ظالماً فذنبه الخالف ، وإن كان مظلوماً فذنبه المستحلف

٦٩٥١ - حريش بن يحيى بن بكير حدثنا الميث عن عوفيل عن ابن شهاب أن سائلاً أخبره « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسله . ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته »

٦٩٥٢ - حريش بن محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس « عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال تعجزه أو تمنعه من الظلم ، فان ذلك نصره »
قوله (باب بين الرجل صاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه) جواب الشرط يأتي بعده . قوله (وكذلك كل مكره يخاف فانه) أي المسلم (يذنب) بفتح أوله رضم الذال المعجمة أي يدفع (عنه الظالم ويقاقل دونه) أي عنه (ولا يخذله) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على بين إن لم يملأها قتل أخوه المسلم أنه لا حث عليه ، وقال الكوفيون يحنث لانه كان له أن يورى فلما ترك التورية صار قاصداً ليمين فيحنث . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على التيمين فذنبه مخالفة لقوله « الأعمال بالنيات » . قوله (فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص) قال الهارودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرشاً . قلت : والاولى أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيما قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء . والحديث المذكور ففيه « ولا يسله » وفي الحديث الذي بعده . أنصر أخاك ، وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه

التدب إلى النصر وليس فيه الإذن بالقتل ، وانتجه قول ابن بطال أن القادر على تخلص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فإذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه ولو أتى الدفع على الظالم كان دمه هدرا وحيداً لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره . **قوله** (وإن قيل له لنشرين الحر أو لنأكل الميتة أو لنبيع عبدك أو لنقر بدين أو تنهب هبة أو تحمل عقدة أو أهلك أو أهلك أو أهلك في الإسلام وما أشبه ذلك وسعه ذلك يقول النبي ﷺ المسلم أخو المسلم قال بكرماني : المراد بحمل العقدة فسحها وقبذ الاخ ، بالإسلام ليكون أحسن من القريب وسعه ذلك ، أي جاز له جميع ذلك ليخلص إياه وأخاه ، وقال ابن بطال ما ملخصه : مراد البخاري أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الإسلام أن لم يفعل شيئاً من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئاً لغيره بغير طيب نفس منه أو يحمل عقداً كإطلاق والعناق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذي بعده موصولاً ومعلفاً ، ونبه ابن الزين على وهم وقع للداودي الشارح حاصله أن الداودي وهم في إيراد كلام البخاري لجعل قوله « لثقتان » ، بالفاء وجعل قول البخاري وسعه ذلك ولم يسمه ذلك ، ثم تعقبه بأنه إن أراد لیسمه في قتل أبيه أو أخيه فصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلاف في الشرط والاكل ، قال ابن الزين : قرأنا لثقتان ببناء المخاطبة وإنما هو بالنون . **قوله** (وقال بعض الناس لو قيل له لنشرين الحر أو لنأكل الميتة أو لنقتل ابنك أو أهلك أو دارحم محرم لم يسمه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لثقتان أباك أو لیسمن هذا العبد أو لنقرن بدين أو هبة المزمة في القياس ، وليكننا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل) قال ابن بطال : معناه أن ظناً لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً أن لم نشرب الخمر أو تأكل الميتة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو دارحم لك ففعل لم يأنهم عند الجمهور ، وقول أبو حنيفة بأنهم لأنه ليس بمضطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره . وليس له أن يهوى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يأخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو تنهب هبة أن كل ذلك يتمتع ، كما لا يجوز له أن يرتكب المصيبة في الدفع عن غيره . ثم ناقض هذا المصنف فقال : وليكننا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، فغلب قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره ، ولذلك قال البخاري بعده « فرفقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة » ، يعني أن مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف مذهبهم في الأجنبية فلو قيل لرجل : لتقتل هذا الرجل الأجنبي أو لنبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذي رحمه لم يلزمه ما عده . والحاصل أن أصل أبو حنيفة القروم في الجميع قياساً لكن يستثنى من له منه رحم استثنانا ، ورأى البخاري أن لا فرق بين القريب والأجنبي في ذلك لحديثه المسلم أخو المسلم ، فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول إبراهيم « هذه أختي » والمراد أخوة الإسلام ، ولا فتكاح الأخت كان حراماً في مله إبراهيم ، وهذه الأخوة توجب حباة أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه . فهو كالمو قيل له لتفعلن كذا أو لتقتلنك فإنه يسمه إتياناً ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الإثم . وقال بكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بهار لأنه غير في أمور متعددة والتخيير بنافي الإكراه ، فكلا الإكراه في الصورة الأولى

وهی الاکل والشرب والقتل كذلك لا إكراه فی الصورة الثانية وهو البیع والهبة والعقی ، لیث قالوا بطلان البیع استحسانا فقد ناقضوا إذ یلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه . قلت : ولعنا أن یقول بعدم الإكراه أصلا ، وانما أبتزه بطریق القیاس فی البیع لیكن استحسنوا فی أمر المحرم لمعنی قام به ، وقوله فی أول التقرير : فی أمور متعددة ، لیس كذلك بل الذی یظهر أن «أو» فیة للتنبیخ وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرمانی : وقوله أی البخاری ان تقریقم بین المحرم وغیره شیء قالوه لا یدل علیه كتاب ولا سنة أی لیس فیما ما یدل علی الفرق بینهما فی باب الإكراه ، وهو ایضا كلام استحسنانی ، قال : وأمثال هذه المباحث غیر مناسبة لوضع هذا الكتاب إذ هو خارج عن فنه . قلت : وهو عجب منه لأن كتاب البخاری كما تقدم تقریره لم یقصد به إيراد الأحادیث فلاحرفا بل ظاهر وحده أنه یجعل كتابا جامعا للأحكام وغیرها ، وفقهه فی تراجمه ، فذلك یورد فیة كثيرا الاختلاف العالی ویرجح أحيانا ویسكت أحيانا توقفا عن الجرم بالحكم ویورد كثيرا من التفاسیر ویشير فیة الى كثير من التعلیل وترجیح بعض الطریق علی بعض ، فإذا أورد فیة شيئا من المباحث لم تستغرب ، وأما رمزه إلى أن طریقة البحث لیست من فنه . فذلك شكاة ظاهر عنك عارها ، للبخاری أسوة بالأئمة الذین سلك طریقهم كالشافعی وأبی ثور والحنبلی وأحمد وإسحق . فهذه طریقتهم فی البحث وهی محصلة المقصود وان لم یخرجوا علی اصطلاح المتأخیرین . قوله (وقال النبی ﷺ قال ابراهیم لاسرائیله) فی رواية الكشمینی «سارة» . قوله (هذه أختی وذلك فی الله) هذا طارف من قصة ابراهیم وسارة مع الجبار ، وقد وصله فی أحادیث الانبیاء ولیس فیة . وذلك فی الله ، بل تقدم هناك ثلثان منهما فی ذات الله قوله (انی سقیم) وقوله (بل فعله كبیرم هذا) ومفهومه أن الثالثة وهی قوله وهذه أختی ، لیست فی ذات الله ، فعلى هذا فقرله (وذلك فی الله ، من كلام البخاری ولا مخالفة بینة وبين مفهوم الحديث المذكور ، لأن المراد أنهما من جهة بعض الأسر الالهی بخلاف الثالثة فإن فیها شائبة نفع وحظ له ، ولا ینبئ أن یكون فی الله أی من أجل توصله بذلك إلى السلامة مما أراد الجبار منها أو منه . قوله (وقال النخعی : اذا كان المستحلف ظلما فنية الخالف ، وان كان مظلوما فنية المستحلف) وصله محمد بن الحسن فی كتاب الآثار عن أبی حنیفة عن حماد عنه بلفظه «اذا استحلف الرجل وهو مظلوم فالین علی مانوی وهی ما وری» ، واذا كان ظلما فالین علی نية من استحلفه ، وصله ابن أبی شبة عن طریق حماد بن سلمة عن حماد بن أبی سلیمان عن ابراهیم النخعی بلفظه «اذا كان الخالف مظلوما فله أن یوری . وان كان ظلما فلیس له أن یوری ، قال ابن بطلال : قول النخعی یدل علی أن النية عنده نية المظلوم أبدا . وإلى مثله ذهب مالك والجمهور ، وعند أبی حنیفة النية نية الخالف أبدا . قلت : ومذهب الشافعی أن الحلف إن كان عند الحاكم فالتية نية الحاكم وهی راجعة إلى نية صاحب الحق ، وان كان فی غیر المحكم فالتية نية الخالف . قال ابن بطلال : ویصور كون المستحلف مظلوما أن یكون له حق فی قیل رجل فیجده ولا یدینه له فیتحلفه فتسكون النية نية لا الخالف فلا تنفعه فی ذلك التورية . ثم ذكر البخاری حدیث ابن عمر مرفوعا فی المسلم أخو المسلم ، وقد تقدم من هذا الوجه بأنهم من هذا السیاق فی كتاب المظالم مشروحا . قوله (حدثنی محمد بن عبد الرحیم) هو البزان بمحدثین البغدادی الملقب صاعقة وهو من طبقة البخاری فی أكثر شیوخه ، وسعید بن سلیمان من شیوخ البخاری فقد روى عنه بشیر واسطة فی مواضع أخرها فی «باب من اختار الضرب» ، وقد أخرج البخاری حدیث الباب فی كتاب المظالم عن عثمان بن أبی شبة عن هشیم

فزل فيه هنا درجتين لان سياقه هنا أعم ولمغايرة الإسناد . **قوله** (فقال رجل) لم أف على اسمه ، ووقع في رواية عثمان ، قالوا ، . **قوله** (أنصره مظلوما) بالمد على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المد . **قوله** (أفرايت) أى أخبرنى قال الكرمانى : فى هذه الصيغة مجازان : اطلاق الرؤية وإرادة الاختبار ، والخبر وإرادة الأمر . **قوله** (إذا كان ظالما) أى كيف أنصره على ظلمه . **قوله** (تجهزه) بمهمله ثم جسيم ثم زى الأكر ، ولبعضهم بالراء بدل الزاى وكلاما بمعنى المنع ، وفى رواية عثمان تأخذ فوق يده وهو كناية عن المنع ، وتقديم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن فى رواية عائشة وقال أن كان مظلوما نخذ له بحقه ، وإن كان ظالما نخذ له من نفسه ، أخرجه ابن أبي عاصم فى كتاب أدب الحكما .

عائشة : اشتمل كتاب الأكرام من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا . المعلق منها ثلاثة وصارها موصول ، وهى مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار من يهدم تسعة آثار . واقه أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩٠ - كتاب الحيل

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحيل) جمع حيلة وهى ما يتوصل به الى مقصود بطريق خفى . وهى عند العلماء على أنسام بحسب العامل عليها ، فإن توصل بها بطريق مباح الى إبطال حق أو إثبات باطل فهى حرام أو الى إثبات حق أو دفع باطل فهى واجبة أو مستحبة ، وإن توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع فى مكروه فهى مستحبة أو مباحة ، أو الى ترك مندوب فهى مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة فى القسم الأول : هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا ، أو يبطل مطلقا ، أو يصح مع الإثم ؟ ولمن أجازها مطلقا أو أبطلها مطلقا أدلة كثيرة ، فمن الأول قوله تعالى (وخذ بيدك ضمة فاضرب به ولا تحمت) وقد عمل به النبى ﷺ فى حق الضميف الذى زنى ، وهو من حديث أبى أمامة بن سهل فى الستن ، ومنه قوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وفى الحيل مخرج من المضائق ، ومنه مشروعية الاستئذان قال فيه تحلبصا من الحديث ، وكذلك الشروط كلها فإن فيها سلامة من الوقوع فى الحرج ، ومنه حديث أبى هريرة وأبى سعيد فى قصة بلال ، بيع الجميع بالدرهم ثم ابتاع بالدرهم جنينا ، ومن الثانى قصة أصحاب السبت وحديث حرمت عليهم اللحوم فجعلوها فباعوها وأكلوا منها ، وحديث أنس عن النجش ، وحديث ابن المحلل والمحال له ، والأصل فى اختلاف العلماء فى ذلك اختلافهم : هل المعتبر فى صيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فمن قال بالأول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فهم من جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا فى جميع الصور أو فى بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا لا باطنا ، ومن قال بالثانى أبطلها ولم يجوز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذى تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل من الحنفية لكون أبى يوسف صنف فيها كتابا . لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى (وخذ بيدك ضمة) الآية ، وضابطها إن كانت للفرار من الحرام والتياهد من الإثم لحسنه ، وإن كانت لا بطلان حق مسلم فلا بل هى إثم وعدوان

١ - باب في ترك الحبل ، وأن اسكل امرئ ما نوى . في الإيمان وغيرها

٦٩٥٣ - حدثنا أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص قال « سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطبُ قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : يا أيها الناس ، إنما الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن هاجر إلى الدنيا يهبطها أو امرأة يترجوها فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله (باب ترك الحبل) قال ابن المنير : ادخل البخاري الترك في الزجعة لئلا يترجم أي من الترجمة الأولى لإجازة الحبل . قال : وهو بخلاف ما ذكره في « باب بومة الصفير » فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دخله ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بومة الصفير وذلك أن بيعته لو وقعت لم يكن فيها إنكار ، بخلاف الحبل فإن في القول بجوازها عمومًا لإبطال حقوق وجبت وإنابات حقوق لا يجب فتحرى فجاء لذلك . قلت : وإنما أطنأ أولاً للاشارة إلى أن من الحبل ما يشرع فلا يترك مطلقاً . **قوله** (وإن اسكل امرئ ما نوى في الإيمان وغيرها) في رواية الكشميهني « وغيره » وجعل الضمير مذكراً على إرادة اليمين المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله في الإيمان وغيرها من تقدمه المصنف لا من الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظر حل الحديث على العبادات لجهة البخاري عليها وعلى المعاملات ، وتبع ما سكا في القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد . فلو قد افلح المصنف المقصد أنفى المذهب وأعمل المقصد تصحيحها وإطلا . قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فنفى الاعتبار في العبادات لإجرائها وبيان مراتبها ، وفي المعاملات وكذلك الإيمان الراد إلى المقصد ، وقد تقدم في « باب ما جاء أن الأعمال بالنية » من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث ، ونقل هناك كلام ابن المنير في ضابط ذلك . **قوله** (حدثنا محمد بن إبراهيم) هو النعمي . وقد صرح بتحديث علقمة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي وسمعت النبي ﷺ يقول : يا أيها الناس ، وفيه إشعار بأنه يخطب به ، وقوله « يخطب » تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . قوله (إنما الأعمال بالنية) تقدم في بدء الوحي بلفظ بالنيات ، وفي كتاب الإيمان بلفظ الأعمال بالنية ، كما هنا مع حذف « إنما » من أوله . **قوله** (وإنما لامرئ ما نوى) تقدم في بدء الوحي بلفظ وإنما لكل امرئ ما نوى ، وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن من لم ينو شيئاً لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يهيج فإنه لم يصح عنه ، وبسقط عنه الفرص بذلك عند الشافعي وأحمد والاوزاعي وأصح ، وقال الباقر : يصح عن غيره ولا ينقلب عن نفسه لأنه لم ينو . واحتج الأول بحديث ابن عباس في قصة شيرمة ، فعند أبي داود وحج عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وعند ابن ماجه وقا جعل هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يعضي فاسده دون غيره . وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك واسكن حمله على الجاهل بالحكم وإنه إذ علم بأن الله الحلال وجب عليه أن ينو به من نفسه حينئذ ينقلب والا فلا يصح عنه . ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة العضل الإلهي بالمقصد من غير عمل كالاجور

الحاصل المرض بسبب مرضه على الصبر اثبتوا الاخبار بذلك خلافا لمن قال : انما يقع الاجر على الصبر وحصول الاجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادته فمافيه عنها طائفة بغير ارادته ، ولكن له ايراد فمجن عن فعلها لمرض مثلا فانه يكتب له اجرها كمن عملها . وما يستثنى هل خلف ما اذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فرضا هل تنقلب نفلا ؟ وهذا عند العذر ، فاما لو احرم بالظاهر مثلا قبل الزوال فلا يصح فرضا ولا ينقلب نفلا إذا تعدد ذلك . وما اختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما اذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل يثاب من نوى صيام نفل في أثناء النهار على جمعه أو من حين نوى ؟ وهل تمكّل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية مثلا جمعة أو ظهرا وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج الى تجديد نية ؟ والمسبوق اذا أدرك الاحتدال الثاني مثلا هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟ ومن احرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عرة أو لا ؟ واستدل به من قال بابطال الحيل ومن هل بإعمالها ، لأن مرجع كل من الفريقين الى نية العامل ، وسيأتى في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة الى بيان ذلك ، والضابط ما تقدمت الإشارة اليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلا فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم . ونص الشافعي دلى كراهة تعاطى الحيل في تفويت الحقوق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من عقبيهم كالغزالي : هي كراهة تحريم وبأنهم بقصده ، ويدل عليه قوله ، وانما اسكل امرئ ما نوى ، فن نوى بعقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى بعقد البكاح التحليل كان محلا ودخل في الوعيد هل ذلك بالإنه ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثما . ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادات من الكافر ولا المجنون لأنهما ليسا من أهل العبادات وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذه المخطئ . والنامي والمسكر في الطلاق والعاق ونحوهما ، وقد تقدم ذلك في أبوابه ، واستدل به لمن قال كانا السكية : البين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم بيانه في الأيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا والعين على نية المستحلف ، وفي لفظ له ويمينك على ما يصدقك به صاحبك ، وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم . واستدل به لما لك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد بالقرائن كما تقدمت الإشارة اليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالدسبة الى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما بقينا وإما ظنا غالبا ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما بقينا وإما ظنا ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع الردد في ارادته غيره وعدمها على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما نتكلم به أو لم يظهر قصد بخلاف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت ارادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من ارادته ؟ واستدل للآول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فما ذريعة الى الربا وثمة المتعاقدين فيها فاسدة لسكان إفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلا مسلما بغيره حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزوا ، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن وانهم بطريق الآول . واستدل للثاني بأن النية تؤثر في الفعل فيصير بها نارة حراما وقارة حلالا كما يصير العقد بها قارة صحيحا وقارة فاسدا ، كالذبح مثلا فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم اذا ذبح لغيره والصورة

واحدة ، والرجل يشترى الجارية لو كبله فتحرم عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة وبيع الفند بمثله الى أجل صورتها واحدة والاول قربة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع المخرج عن يتماطلى الحيلة الباطلة في الباطل والله أعلم . وقد نقل الذم في الحنفى في دالكاني ، عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة الى إبطال الحق

٢ - باب في الصلاة

٦٩٥٤ - **حديث** إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ،

قوله (باب في الصلاة) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه رد على من قال إن من أحدث في الفعدة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها . وتعب بأن الحديث في أثناءها ففسد لها فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده وكذا في آخره . وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يغسل أن يكون المرء طاهرا متيقنا للطهارة أو محدثا متيقنا للحديث وعلى الحالين ليس لأحد أن يدخل في الحقيقة حيلة ، بأن الحقيقة أثبات الشيء صدقا أو نفيه صدقا ، كان ثابتا حقيقة فتأثيره بحيلة مبطل وما كان منتفيا فثبته بالحيلة مبطل وقال ابن المنذر أشار البخارى بهذه الترجمة الى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمدا في أثناء الجلوس الأخير ويكون حده كسلامه بأن ذلك من الحيل لتصح الصلاة مع الحدث . وتقرير ذلك أن البخارى بنى على أن التحال من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحدث ، والقائل بأنها تصح يرى أن التحال من الصلاة ضد ما تصح مع الحدث ، قال : وإذاقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركنا داخل في الصلاة لا حدا لها . وقد استدلل من قال بركنيتها بما يثبت بالتحريم الحديث وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، فإذا كان أحد الطرفين ركنا كان الطرف الآخر ركنا وبؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء له بعبادة فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، وانفصل الحنفية بأن السلام واجب لاركن : فان سيقه الحادث بعد التشهد توضأ وسلم وان تمدده فالعمد قاطع وإذا وجد القطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس ركنا . وقال ابن بطال : فيه رد على أبي حنيفة في قوله إن الحديث في صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافقه ابن أبي ايلي . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجوا بهذا الحديث ، وفي بعض ألفاظه لا صلاة الا بطهور ، فلا يغسل حال انصرافه أن يكون مصليا أو غير مصل فان قالوا هو وصل ود لقوله لا صلاة الا بطهور ، ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سبته المني لاستأنف انفاقا . قلت : والشافعى قول وافق فيه أبا حنيفة . وقال الكرماني : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ، وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعله أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله : ان مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وخادع الله وهو يعلم أنه مطاع على ضمه . قلت : وقصة مهاجر أم قيس إنما ذكرت في حديث الأعمال بالنيات ، وهو في

الباب الذي قبل هذا ، لا في هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخاري أراد الرد على من زعم أن العنزة إذا حضرت وعاف فرتها أنه يقيم ، وكذلك من زعم أنه إذا قام الصلاة الليل فبعد عنه الماء وغشى إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه تباح له الصلاة بالنيم ، ولا يخفى تكلفه

٣ - باب في الزكاة ، وأن لا يُفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة

٦٩٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله الانصاري **حدثني** أبي **حدثني** ثمامة بن عبد الله بن أنس ، أن أنس **حدثه** أن أبا بكر **كتب** له فريضة الصدقة حتى فرض رسول الله ﷺ ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ،

٦٩٥٦ - **حدثنا** فتية **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سهل عن أبيه ، عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ نازا الرأس فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ قال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئا . قال : أخبرني بما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال والذي أكرمك لا تطوع شيئا ولا أنقص مما فرض الله على شيئا ، فقال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق . وقال بعض الناس : في عشرين ومائة بعير حقتان ، فإن أهلكتها متصددا أو وهبها أو احتال فيها فرارا من الزكاة فلا شيء عليه

٦٩٥٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا عبد الرزاق **حدثنا** معمر بن عامر ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع يفرض منه صاحبه فيطلبه ويقول : أنا كنزك . قال : والله إن يزال يطلبه حتى يمسك يده فيلقمها فاه

٦٩٥٨ - وقال رسول الله ﷺ : إذا مارب النعم لم يسطر حقها تسلط عليه يوم القيامة فنخبط وجهه بأخفافها . وقال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تحجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثله أو بقر أو بقر أو بدرهم فرارا من الصدقة بيوم احتيالا فلا شيء عليه ، وهو يقول : : إن زكي إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بستة جارت عنه

٦٩٥٩ - **حدثنا** فتية **حدثنا** ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : استفتى سعد بن عبادة الأنصاري رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه تؤقيت قبل أن تقضى ، فقال رسول الله ﷺ : اقض عنها . وقال بعض الناس : إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياه ،

فان وهما قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالاً لاسقاط الزكاة فلا شيء عليه . وكذلك ان أتلها فأت فلا شيء في ماله

قوله (باب في الزكاة) أى ترك الحبل في إسقاطها . **قوله** (وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة) هو اعطى الحديث الأول في الباب ، وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومفرقا وتقدم شرحه هناك . الحديث الثانى حديث طاحه بن عبيد الله ، ان أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ فأتى الرأس ، والحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح . **قوله** (وقال بعض الناس في حشرين ومائة بعير حقننا فان أهلكتهم متمعدا أو وهما أو احتال وهما فرارا من الزكاة فلا شيء عليه) قال ابن بظال : أجمع العلماء على أن اللزوم قبل الحول التصرف في ماله بالبيع والهبة والذبيح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة ، وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فوت من ماله شيئا ينوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزومه الزكاة عند الحول لقوله ﷺ وخشية الصدقة ، وقال أبو حنيفة إن نوى بتفويته الفرار من الزكاة قبل الحول بיום لا تعززه النية لأن ذلك لا يلزمه الاتهام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله وخشية الصدقة ، الا حينئذ ، قال : وقال المهلب قصد البخارى أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فإن إثم ذلك عليه لأن النبي ﷺ لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى ، وفهم من حديث طاحه في قوله : أفاح إن صدق ، أن من وام أن يفتن شيئا من فرائض الله بحيلة يحتملها أنه لا يفلح . قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط وهو كمن فر عن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سفرا لا يحتاج اليه ليفطر قالوعيد اليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذى ذكره البخارى ينسب لابن يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط الواجب ، واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول تصدق بغيرهم منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدرهم أن يتم الحول وإيس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، ونعقب بأن من أصل ابن يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث أو العارى ، فكيف لا يكون القصد مكرها في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التحجيل قبل الحول ، وقد اتفقوا على أن الاحتيال لاسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكرها أيضا والاشبه أن يكون أبو يوسف رجح عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد إيراد حديث لا يفرق بين مجتمع ، ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها من ملكه ملك غيره ليعزها بذلك فيبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منها مالا يحب فيه الزكاة ، ولا يحتمل في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير راوى وكتاب الحبل ، عن محمد بن الحسن أن محمدا قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقا أو يحق باطلا أو ليندخل به شبهة في حق فهو مكروه ، والمكروه عنده الى الحرام أقرب . وذكر الشافعى أنه ناظر

محمد في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فكنت ابن زوجها من نكحها فانها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم العلل لانه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعهما الجراح ، فقلت : الفرق بينهما ان الاول حدث به وحصلت فرجها والآخر ذمت به ويوجب عليها الرجم ، ويلزم ان المطلقة ثلاثا اذا زنت حدثت لزوجها ، ومن كان عنده اربع نسوة فزنى بمخامسة أن تحرم عليه احدى الاربع الى آخر المناظرة . وقد اشكل قول البخاري في الزوجة وان اهلكها ، بأن الاهلاك ليس من الحيل بل هو من اخضاع المال ، فان الحيلة انما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجودا في ذلك ، ويظهر لي أنه يتصور بأن يذبح الحقين مثلا وينتفع بلحدهما فتنقطع الزكاة بالحقين وينقل الى ما دونهما . الحديث الثالث ، قوله (حدثنا اسحق) هو ابن راهويه كما جزم به ابو نعيم في المستخرج . قوله (يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع) المراد بالكنز المال الذي يخبأ من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بالفظ من أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع ، فذكر نحوه ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب . قوله (أنا كنزك) هذا زائد في هذه الطريق . قوله (والله لن يزال) في رواية الكشمي عن د لا ، يدل د لن . قوله (حق يده) أي صاحب المال . قوله (فيلقمها فاه) يحتمل أن يكون فاعل يلقمها الكنز أو الشجاع ، ووقع في رواية أبي صالح د فيأخذ بلهزمته أي يأخذ الشجاع يد الكنز بدقيقه وهما اللذان كانا أوضحته هناك . قوله (وقال رسول الله ﷺ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة صمام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذي قبله . قوله (اذا ما وب النعم) ما زائدة والرب للمالك والنعم بفتح النون الإبل والغنم والبقر ، وقيل الإبل والغنم فقط حكاه في المحكم ، وقبل الإبل فقط ، ويؤيد الأول قوله تعالى (ومن الانعام حولة وفرشا) ، ثم فسرهم بالإبل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتضاه هنا على الاخفاف فانها الإبل خاصة ، والمراد بقوله د حقها ، زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أتم منه . قوله (وقال بعض الناس في رجل له إبل غاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بابل مثلها أو بغنم أو ببقر أو بدراهم فراروا من الصدقة بيوم احتيا لا فلا شيء عليه ، وهو يقول ان زكي ابله قيل أن يحول الحول بيوم أو سنة جازت عنه) في رواية الكشمي د أجرات عنه ، ويعرف د تقرير مذهب الحنفية بما مضى ، وقد تأكد المنع بمسألة التعميل قبل توجيه إلزامهم التناقض أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة ، فاذا كان التقديم على الحول مجزا فليمكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقض في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة الا بنجام الحول ويجعل من قدمها كن قدّم ديننا مؤجلا قبل أن يحل انتهى ، والتناقض لازم لأن يوسف لأنه يقول لرب العروة تجامع الفرض كطواف المأوى ، ولو لم يقرر الوجوب لم يجز التعميل قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع إبلا بمثلها في أثناء الحول : فذهب الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لانحداد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعي قولان اختلفوا في بيعها بفقر جندهما فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فراروا من الزكاة أتم ، ولو قلنا يستأنف ، وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكي الدراهم عن ستة أشهر من يوم البيع ، ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال : إن البخاري إنما أتى بقوله د مانع الزكاة ، ليدل على أن الفرار من الزكاة

لا يحل فهو مطالب بذلك في الآخرة ، قال شيخنا : وهذا لم نره في البخاري . قلت : بل هو فيه بالمعنى في قوله : إذا حارب الغنم لم يعط حقها ، فهذا هو مانع الزكاة . الحديث الرابع حديث ابن عباس قل واستفتى سعد بن عباد الخ ، تقدم شرحه قريبا في كتاب الأيمان والنذور ، قال المهلب : فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت ، لأن النذر لما لم يسقط بالموت - والزكاة أوكد منه - كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى ، لأنه لما أُلزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوما . قوله (وقال بعض الناس : إذا بلغت الأبل عشرين ففيها أربع شياء ، فإن وهما قبل الحول أو باعها فإرارا أو احتيا لا لا تسقط الزكاة فلا شيء عليه ، وكذلك إن أنزلها فأت فلا شيء عليه في ماله) تقدمت المنازعة في صورة الاتفاق قريبا ، وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما يجب فيه الزكاة مادام واجبا في القيمة أو ما تعلق به من الحقوق ، وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفاؤه ، والسلام . إنما هو في حل الحيلة لأن لزوم الزكاة إذا فر . قلت : وحرف المسألة أنه إذا قصد ببيعها الفرار من الزكاة أو بيعها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصده أن يسترجعها بعد كما تقدم فهو آثم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في إبقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الإثم ؟ هذا بحر الخلاف ، قال الكرماني : ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه إذا زال ملكه عما يجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان يقصد الفرار من الزكاة أم لا ، ثم أراد بتمريضها عقب كل حديث فتشريع بأن من أجاز ذلك عايف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ، ومن الحيل في إسقاط الزكاة أن ينوي بمريض التجارة الفنية قبل دخول الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى الفنية وهذا يأثم جزما ، والذي يقرى أنه لا تسقط الزكاة عنه ، والعلم عند الله تعالى

٤ - باب الحيلة في النكاح

٦٩٦٠ - **حَرْش** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار . قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : يتكح أبنو الرجل ويكحه أبنته بغير صداق ، ويتكح أخت الرجل ويكحه أخته بغير صداق ، وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج حتى الشغار فهو جائز ، والشرط باطل . وقال في النعمة : النكاح فاسد والشرط باطل ، وقال بعضهم : النعمة والشغار جائز والشرط باطل

٦٩٦١ - **حَرْش** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر حدثنا الزهري عن الحسن وعبد الله بن أبي محمد ابن علي عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قيل له : إن ابن عباس لا يرى بتمتع النساء بأسا . فقال : إن رسول الله ﷺ نهى عنهما يوم خيبر ، وعن لحوم أُلحر الانسية . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تنكح فالنكاح فاسد ، وقال بعضهم : النكاح جائز والشرط باطل

قوله (باب الحيلة في النكاح) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار، وفيه تفسيره عن نافع، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعاً قال ابن المنير: ادعاء البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجزاء يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكك، ويمكن أن يقال إنه أخذه، بما نقل أن العرب كانت تأت من التلفظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلفظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الألفه، فحما الشرع رسم الجاهلية لحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشدد في النكاح الخالي عن ذكر الصداق، ولو صححت النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا مهر المثل أبقينا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى، وفيه نظر لأن الذي نقله عن العرب لا أصل له، لأن الشغار في العرب بالنسبة إلى غديره قليل، ورضية ما ذكره أن تكون أنكحتهم كلها كانت شغاراً لوجود الألفه في جميعهم. والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تصور في موثر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشط في المهر لخصه بأن قال له زوجها وأنا أدوئك بنى فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا قدره له على مهر المثل لبنت المومر وحصل للمومر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه، فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيل. قوله (وقال بعض الناس: إن احتمال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل، وقال في المنعة: النكاح قاسد والشرط باطل. قلت: وهذا بناء على قاعدة العينية أن ما لم يشرع بأصله باطل، وما شرع بأصله دين وصفة، فإلزام النكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقاً رصف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح، بخلاف المنعة فإنما لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصلها. قوله (وقال بعضهم: المنعة والشغار جائزان والشرط باطل) أي في كل منهما كما أنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت وأنهى الوقت لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد، وردوا عليه بالفرق المذكور، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقاً عند أحد من العلماء وإنما قالوا بعدم النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه، فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كلاً ذكر انتهى. وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغديره من أنمة الحنفية، وحقه ابن السمعاني فقال: ليس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي إنما يجوز بالشرع وإذا كان منياً لم يكن مشروعاً، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا يعتمد إلا بالإيجاب الكامل، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه للزوج نكاحاً هو الذي أوجبه للزوجة صداقاً، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقاً للزوجة فهو كمن جعل الشيء لشخص في قدم ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجمل الأول، قال: ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقية الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشمة يكون المهر للبيد، والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يده نفسه لأنه جعل ذلك التمتع بالأمة للزوج وما عدا ذلك باق له، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله للزوج بمئنة صداق الزوجة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ذلك المئنة حتى يصح جعله صداقاً. قوله (يجي) هو القطان، وصبيد أقر بن عمر هو العمري، وعبد بن علي هو المعروف بابن الحنفية، وعلى هو ابن طالب. قوله (قبل له إن ابن عباس لا يرى بمنة النساء بأساً) لم أفت على أمم القائل، وزاد عمرو بن علي أنفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان وقال له إنك تأبه، بشاة فوقانية وإد

آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة ، وأما وصفه بذلك إشارة إلى أنه تمسك بالمنسوخ وغفل عن النسخ ، وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى . قوله (وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تتمتع بالنكاح فاسد) أى أن عقد نكاح متهمة ، والفساد لا يستلزم الإعلان لإمكان إصلاحه بإلغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن حذفته منه الزيادة صح البيع . قوله (وقال بعضهم الخ) تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجر إلا النكاح المؤقت وأبى الشرط . وأجيب بأن نسخ المنة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المنة ، والاعتبار عندهم في العقود بالمعاني

٥ - باب ما يكره من الاحتياط في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينع به فضل الكلال

٦٩٦٢ - **عنه** إسماعيل حدثني مالك عن أبي لؤزاد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنع فضل الماء لينع به فضل الكلال ،

قوله (باب ما يكره من الاحتياط في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينع به فضل الكلال) ذكر فيه حديث أبي هريرة ولا يمنع الخ ، وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال المهلب : المراد وجعل كان له بئر وحوضا كلا مباح وهو يفتح السكاف واللام مهووز ما يرعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أو حوضا كلا مباح وهو لا حاجة به إلى الماء الذي يمتد ، وأما حاجته إلى الكلال وهو لا يقدر على منعه أسكونه غير ملوك له فيمنع الماء فيتوفر له الكلال لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا دعت الكلال عطش ويكون ماء بئر بعيدا عنها فيذهب صاحبها عن ذلك الكلال فيتوفر لصاحب البئر بهذه الحيلة . انتهى . ووضحا . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويستكت من البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص النبي بما إذا أريد به منع الكلال إذا لم يرد به ذلك فلا ينهى عن منع الكلال ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه ، وفي تسميته فضلا إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه والله أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابق الترجمة أن الآبار التي في البوادي تختلف ما أن يختص بها عسدا أفضلها من الماء ، بخلاف الكلال المباح فلا اختصاص له به ، فلو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له الكلال الذي يقربه لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحوّلها إلى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الظلم لدخل في الهوى ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذبا محضا أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فجعله ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلا على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو الكلال . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع ، ومن ثم قال الكرماني : هو من قبل ما ترجم به وبهض فلم يذكر فيه حديثا ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول ، يمكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك الحيل . ثم قل الكرماني : يمكن أن يكون المنع أهم من أن يكون بطريق هدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار إليه ابن المنير يمكن تمامه أن يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل في ماء البئر ليجتاج من احتاج إلى الكلال أن يتناع منه ماء بئر له في ماله فيه ، فيظهر

حيث أنه يحيل بالجمد على حصول البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير السكلا عليه ، وأما ابن بطال فأدخل في هذه الترجمة حديث النهي عن النجش ، ولو كان كذلك لبطال الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين

٦ - باب ما يُكره من التناجش

٦١٦٣ - **حديث** فضيلة بن سهيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش »

قوله (باب ما يكره من التناجش) أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلفظ نهى عن النجش ، من حديث أبي هريرة بلفظ لا تناجشوا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالكره في الترجمة كراهة التحريم

٧ - باب ما ينهى من الخداع في البيوع

وقال أبو بوب: يخادعون الله كما يخادعون آدمياً ، لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على

٦١٦٤ - **حديث** اسماعيل حدثنا مالك بن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكر له نهى ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال : إذا بايعت فقل : لا خلاية »

قوله (باب ما ينهى من الخداع) في رواية الكشميني « عن الخداع ، ويقال له الخدع بالفتح والمكر ومحل حادع وفي المبالغة خدوع وخداع . **قوله** (وقال أبو بوب) هو السخيتاني (يخادعون الله كما يخادعون آدمياً لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أبي بوب وهو السخيتاني قال السكراني : قوله دعيانا ، أي لو أعلنوا بأخذ الزائد على البئر معاملة بلا تدليس لكان أسهل لأنه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى . ومن ثم كان سائر المكر والخدعة حتى فعل المصيبة أبصر عند الناس من يتظاهر بها وفي ألوجهم أوضع وهم منه أشد نفرة ، وحديث ابن عمر « إذا بايعت فقل لا خلاية ، بسكر المدحمة وتخفيف اللام ثم موحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع . قال المذهب : معنى قوله لا خلاية لا تخادوني أي لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل ، فالتة والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أي إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح ، كما أنه قل بشرط أن لا يكون فيه خدعة أو قال لا يلزمي خديعتك . قال المذهب : ولا يدخل في الخداع المحرم الثناء على السلامة والاطمئنان في مدحها فانه متجاوز عنه ولا ينتقض به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حيلاً لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وأضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تنبئ على الخداع وإن كان يجري العقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد الماقد إذا خالف ألفقه ، فعاشه أن يبيع للناس المكر والخدعة ، فإن الفرق بين إجراء العقد على ظاهره فلا يتميز القصد في العقد وبين تجوز عقد مدعاه بناءً على المكر مع العلم بأن باعته بخلاف ظاهره ظاهر ، ومن نسب حل الثاني إلى الشافعي فهو خصمه ضد الله فإن الذي جوزة بمزلة الحاكم يجري

الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر عدالتهم وإن كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة من يفتريها جرياً منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ، ولم يجوز قط أن المتعاقدين يتوآحان على ألف وبألف ومائتين ثم يحضران سلعة تحلل الربا ولا سيما أن لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شرائها ، وبما أكد ذلك إذا كانت البسطة ملكاً للبائع كأن يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويدعي أنها ملكه ويصدق المشتري فورقمان العقد على الأكثر ثم يستعيد البائع بالأقل ويترتب الأكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جوز ذلك بذلك لبادر إلى إنكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا عرفه أنكره ، وأطال في ذلك جداً وهذا ملخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الائتم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فإضافة يجوزون العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك إن من عمل الحيل بالمكر والخديعة بأثم في الباطن ، وهذا يحصل الانفصال بين إشكاله والله أعلم

٨ - باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في القيمة للرغبة ، وأن لا يكل لها صداقها

٦٩٦٥ - حدثنا أبو الجان حذثننا شعيب عن الزهري قال كان عروة يحدث أنه «سأل عائشة (ع) وإن خفتم أن لا تقسطوا في البتاني فانسكحوا ما طاب لكم من النساء» قالت : هي القيمة في حجب ولها في رغبت في مالها وجالها فيريد أن يتزوجها بأدنى من ستة نساء ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لمن في أكل الصدقات ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ، فأنزل الله (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ) فذكر الحديث

قوله (باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في القيمة للرغبة وأن لا يكل لها صداقها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في البتاني ولم يسقه بتمامه وقد تقدم هذا السند في النكاح تاماً ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز للولي أن يتزوج بقيمة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من المروء في صداقها ما لا يفي بقيمة صداق مثلاً واختلاف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله (في البتاني) حذف تقديره في نكاح البتاني ، وقوله (ما طاب لكم من النساء) أي من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لا تعدلوا في البتاني الأطفال اللاتي لا أولياء لهم يطالبونكم بحقوقهن ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهن لغيرهن من ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من هن أولياء يعمونكم من الحيف عليهم ، وقوله «ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ» فأنزل الله : يستفتونك في النساء ، فذكر الحديث ، وكذا في الأصل وقد تقدم سياقه

٩ - باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت ففضى بقيمة الجارية المبيعة ، ثم وجدها صاحبتها فهي له ويرد القيمة ولا تسكون القيمة ثمناً . وقال بعض الناس : الجارية فلصاحب لأخذ القيمة منه . وفي هذا احتيال لمن اشتمى جارية رجل لا يبيعها فنهىها واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربها قيمتها فنطيط للفاصل جارية غيره . قال النبي ﷺ «أموالكم عليكم حرام ، واسكنوا غداً لولا يوم القيمة»

٦٩٦٦ - حرش أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لكل غادر لواء يوم القيامة يُعرف به »

قوله (باب لهذا غصب جارية فزعم أنها ماتت قضى) باضم على البناء المجهول أى حكم ، ويجوز بناؤه للمعلوم أى حكم القاضي على الغاصب . **قوله** (بقية الجارية الميتة ثم وجدها صاحبها) أى اطلع على أنها لم تمت (فهي له) أى لصاحبها المفصولة منه (وترد القيمة) أى على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمنًا) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع الى الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة) أى من الغاصب . **قوله** (وفي هذا احتيال لمن اشترى جارية وجل لا يبيعهما ففصلها راعى أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصرة في غير الجارية من ما كره أو غيره وادعى فسادها ، وكذا لو غصب حيوانا ما كره فلا يبيعه . **قوله** (فتعليب للغاصب جارية غيره) أى وكذلك مال غيره . **قوله** (قال النبي ﷺ أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله ، من حديث أبي بكره مطولا في أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرمانى : ظاهر قوله « أموالكم عليكم » مقابلة المجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراما فيلزم أن يكون ماله عليه حراما ، وليس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضا ، فنية مجاز للزينة الصارفة عن الظاهر . **قوله** (ولكل غادر لواء) أى وقال النبي ﷺ « لكل غادر لواء الخ ، وقد وصله في الباب عن ابن عمر ، وسفيان في سنده هو الثوري ، ومضى شرحه مستوفى في الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها ماتت خيانة وغدر في حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أبا حنيفة الجمهور في ذلك فاحتج هو بأنه لا يمتنع الشيء وبذلك في ملك شخص واحد ، واحتج الجمهور بأنه لا يحمل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما رجعيت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية ماتت فلما تبين أنها لم تمت فهي باقية على ملك المفصولة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن يرد الى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن في مقابلة الشيء القائم والقيمة في الشيء المستهلك وكذلك في البيع الفساد ، والفرق بين الغصب والبيع الفساد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضا عن سلعته وأذن المشتري بالتصرف فيها ، فإصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن ماتت ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحمل له أن يتملكه الغاصب إلا إن رضى المفصوب منه بقيته . قلت : ومحل الصورة المذكورة أولا عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجب بأنها ماتت فيصدق أو يكذب . فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فينكل عن الجين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها ماتت قاله مدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى العنان وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك مالك بدل المفصوب رقية وبدنًا فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلا للنقل فلم يقع الحكم للتمسك بمحض بل العنان المنسوط ولو أنشأ منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافي صحة العقد واقعه أعلم وقال ابن المنير ماملخصه : ألزم بعض الحنفية مالكًا بأنه يقول في الآتي إذا أخذ المالك قيمته من وجده فغصبه أن الغاصب يملكه ، فلو دونه الغاصب بأنه مستمر الإتيان أو أومر موته ثم ظهر خلاف ذلك للمالك أخذه ،

والحديث يتناول التوبة وغيره ويقضى أن يعود العبد للهالك ، والقيمة إن كانت ثمنا لم يعد العبد مطلقا وإن لم تكن ثمنا عاد العبد مطلقا ، وأجيب بأن معنى قوله د أمورك عليكم حرام ، إذا لم يقع التراضى ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك تمويه فانه يدل على الرضا بالعوض وتقدر القيمة ثمنا

١٠ - باب ٦٩٦٧ - **حدثنا محمد بن كثير** عن **سفيان** عن **هشام** عن **عروة** عن **زينب ابنة أم سلمة** د عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقض له على نحو ما أسمع ، فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار .

قوله (باب) كذا الأكثر بغير ترجمة وحذفه **ابن بطال** والذنى والاسماعيل ، وأضاف **ابن بطال** حديث أم سلمة للباب الذى قبله ، وعلقه به ظاهر جدا للدلالة على أن حكم الحاكم لا يصلح ما حرمه الله ورسوله وأنهى عن أخذه إذا كان يعلم أنه فى نفس الأمر لغيره ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذى قبله وإنما أفردناه لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتى شرحه مستوفى فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله د **سفيان** ، هو **الثوري** ، وقوله د عن **هشام** ، هو **ابن عروة** ، ووقع فى رواية **أب داود** عن **محمد بن كثير** شيخ البزارى فيه د **حدثنا سفيان** **حدثنا هشام** ، وقوله عن **عروة** وقع فى رواية **أبى داود** د عن أبيه ، وقوله عن **زينب بنت أبي سلمة** عن أم سلمة هى أمها ، ووقع فى شرح **ابن بطال** حديث **زينب** فأورم أنه من مسندها دل ما جرت به عادة من الاختصار على صحاب الحديث . **قوله** (إنما أنا بشر) أى كواحد من البشر فى عدم علم الغيب ، وقوله د **ولعل** ، هو هنا بمعنى عسى ، وقوله د **ألحن** ، تقدم فى المقام بلاط د **أبلغ** ، وهو بتمامه لأنه من لحن بمعنى نطق وزنه ومعناه : والمراد أنه إذا كان أفعان كاز قادرا على أن يكون أبخ فى حجته من الآخر . وقوله د **دلى نحو ما أسمع** ، فى رواية **السكسمنى** د ما أسمع ، وهو مرسولة . وقوله د **من أخيه** ، أى من حق أخيه ، وثبت كذلك فى الطريق الآتى فى الأحكام ، وقوله د **فلا يأخذه** ، كذا الأكثر بحذف المفعول ولاكسمنى د **ولا يأخذه** ، وقوله د **فانما أقطع له قطعة من النار** ، أى إن أخذهما مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار

١١ - باب فى التمسك

٦٩٦٨ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** **حدثنا هشام** **حدثنا يحيى بن أبي كثير** عن **أبي سلمة** د عن **أبي هريرة** عن النبي ﷺ قال : لا تمسك البكر حتى تستأذن ، ولا التيب حتى تستأمر . فقيل : يا رسول الله كيف إذن؟ قال : إذا سكنت ، وقال بعض الناس : إن لم تستأذن للبكر ولم تزوج فاحتمال رجل فاقام شاهدى زور أنا زواجهما برضاها ثابت لغافى : كاتم ، ولزوج بدلم أن الشهادة باطلة إلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح

٦٩٦٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا سفيان** **حدثنا يحيى بن سعيد** د عن **القاسم** أن امرأة من ولدي

جعفر نحوثة أن يزوجه وأبها وهي كارهة ، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار - عبد الرحمن ومجمع ابني جارية - قالا : فلا نخشين فإن خنساء بنت خديم أنكحها أبوها وهي كارهة فردة النبي ﷺ ذلك ، قال سفيان : وأما عبد الرحمن فسمعت يقول من أبيه « إن خنساء . . . »

٦٩٧٠ - **قوله** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « من أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تنكح الأيم حتى تستأثر ، ولا تنكح للبكر حتى تستأذن . قالوا : كيف إذن ؟ قال : أن نسكت » . وقال بعض الناس : إن أحل إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثوب بأمرها فأبقت الفاضى نكاحها إياه ، والزواج يعلم أنه لم يتزوجها قط ، فانه يدعى هذا النكاح ، ولا بأس بالمأم له معها

٦٩٧١ - **قوله** أبو حاتم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان « من عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : إن البكر تستحي ، قال : إذن اسمعها » . وقال بعض الناس : إن قوى رجل جارية يئمة أو بكراً فأبقت ، فاحتال فجاء بشاهدي زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت الثيمة فقيل الفاضى بشهادة الزور - وللزواج يعلم بهطلان ذلك - حل له الوطء

قوله (باب في النكاح) تقدم قريباً باب الحيلة في النكاح ، وذكر فيه الشغار والمعة ، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح ، وأورد فيه حديث أبي هريرة واستئذان المخطوبة من وجهين ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح . ثم أورد بهاء حديث غنماء بذكر البكر والثيب جميعاً وقد تقدم في باب لا يجزئ نكاح المسكوة ، قريباً وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة . الحديث الأول . **قوله** (دشام) هو الدستوان . **قوله** (لا تنكح البكر) أى لا تزوج . **قوله** (ونزل بعض الناس : إذا لم تستأذن) في رواية السكشميرى إن بدل إذا . **قوله** (فأقام شاهدين زورا) أى شهدا زوراً أو زوراً متعاق بأقام **قوله** (فأبقت الفاضى نكاحها) في رواية السكشميرى « نكاحه أى بشهادتهما » . **قوله** (فلا بأس أن يعاها) أى لا يأم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذابا . الحديث الثانى . **قوله** (عل) هو ابن المدنى ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى . **قوله** (عن القاسم) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد « حدثنا القاسم » أخرجه الاسماعيلى ، والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق . **قوله** (أن امرأة من ولد جعفر) في رواية ابن أبى عمر عن سفيان « أن امرأة من آل جعفر » أخرجه الاسماعيلى ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر وبغالب على الظن أنه جعفر بن أبى طالب ، ونجاشى الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأنه انتهى ، وخفى عليه أن البصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث غنماء بنت خديم فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها . **قوله** (فأرسلت إلى شيخين من الأنصار) زاد ابن أبى عمر « تخبرهما أنه ليس لأحد من أمرى شيء » . **قوله** (ابني جارية) كذا نسبهما في هذه

الرواية الى جددهما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية وهو بجم وراء ، ووقع هنا
 لبعضهم بجمتين ومثله وهو تصحيف . **قوله** (فلا فلا تخدين) كذا لم على أنه خطاب للمرأة ومن معها ، وظن
 ابن التين أنه خطاب امرأة وحدهما فقال : الصواب فلا تخدين بكسر الباء وتشديد النون ، قال : ولو كان بلا تأكيد
 لحذفت النون ، قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر دفار سلا لها أن لا تخافي ، فدل على أنها مخاطبة من كانت أرسلته
 اليهما أو من أرسلها وعلى الحالين نكاح من أرسلها في ذلك جماعة نسوة . **قوله** (فان خنساء بنت خدام) بكسر
 المعجمة ودال موهلة خفيفة تقدم في كتاب النكاح ببيان نسما وحالها . **قوله** (قال سفيان قاما عبد الرحمن) يعني ابن
 القاسم بن محمد بن أبي بكر . **قوله** (فسمعت به يقول عن أبيه ان خنساء) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن
 ابن يزيد ولا أخاه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الاسماعيل فقال : وعن سفيان عن يحيى بن
 سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء ، فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى
 موصولا وبينان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه انها كانت بكرا وبيان
 الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه . **قوله** (رقال بعض الناس : ان احتمال انسان بشاهدي زور
 على تزويج امرأة نيب بأسرها الخ) قال الملب : انفق العلماء على وجوب استئذان الشيب والأصل فيه قوله تعالى
 (فلا تضلوا) أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا) فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر
 النبي ﷺ باستئذان النيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة . فقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصا .
 الحديث الرابع . **قوله** (البكر تستأذن) تقدم في الإكراه من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الإسناد . قلت
 يا رسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم . **قوله** (رقال بعض الناس ان هوى) بكسر الواو رأى أحب (انسان)
 في رواية الكشميهني د رجل . **قوله** (جارية بقيمة أو بكرا) في رواية الكشميهني وفيها ، ووقع عند ابن بطال
 كذلك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام فادركت البقيمة ، فظاهره أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله وجاء
 بشاهدين ، أي يشهدان على أنها مدركة وحضيت . **قوله** (فقبل القاضي بشهادة الزور) كذا لم بموحدة وللشميهني
 شهادة بخلاف الموحدة من أوله . **قوله** (حل له الوطء) أي مع عليه بكذب الشهادة المذكورة . وقال ابن بطال :
 لا يهل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم
 الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يهل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء
 الفرج الحرام . وقال الملب . قال أبو حنيفة هذه المسألة رالتى قياما على مسألة انفاضة وهي مالى حكم القاضي بشهادة
 من ظن عدلها أن الزوج طلق أسرتها وكانا شهدا في ذلك والزور أنه يحل تزويجها لمن لا يلم باطن تلك الشهادة قال :
 وكذلك لو علم ، وثمة بان الذى يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه بطلانه ، ولا
 خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته انها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا عدلها أنها لا يحل له
 وطؤها ، وكذلك لو شهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشرود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها .
 انتهى ملخصا . وليس الذى نسبه الى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما ، وإنما حججهم أن الاستئذان ليس بشرط
 في صحة النكاح ولو كان واجبا ، وإذا كان كذلك فالقاضي أنما لهذا الزوج عددا مستانفا فيصح ، وهذا قول أبي
 حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي بن نحر هذا قال فيه : شاهدك زوجك ، وعالقه صاحبه . وقال ابن العربي :

اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله عليه السلام المتلاعنين د أحدا كاذب ، ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل ، فكذلك البناء على شهادة الزور . والثاني أن الفرج يقبل إنشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بحال إظان من لا ولي لها ، والمال إنما ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك . قال : وحاصل الجواب عن ذلك أن المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على الظاهر لا على العقد ، فلا يصح حل شهادة الزور على الأمان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه ، وأما بأمر يظهر باطنه فلا . انتهى باختصار . وقال ابن التين : قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على الإطلاق لحكم الفاضل بها تصير المرأة مطانة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تزوج حتى بأحد الشاهدين ، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته : أن الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحمل له وطؤها وهو يعلم ، وكذا لو شهدا له بحال . قال : وفرق بين الموضوعين فإن كل شيء جاز أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهرا وباطنا وما لا فإنه ينفذ في الظاهر دون الباطن ، فلما إن كان للحاكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهرا وباطنا ، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهرا لا باطنا ، قال : والحجة للجمهور قوله عليه السلام د فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، وهذا عام في الأموال والأبضاع ولو كان حكم الحاكم يحل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي صلى الله عليه وسلم أولى . قلت : وبهذا احتج الشافعي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وقد احتج لأبي حنيفة أيضا بأرب الفرة في الأمان تقع بقضاء الفاضل ولو كان الملاحن في الباطن كاذبا ، وبأن البيعين إذا اختلفا تحالفا وترادا السلعة ، ولا يحرم انتفاع بائع السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذبا ، وأجيب بأن الاثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجع ، وبأن الفرة في اللعان ثبتت بالنص والذي حكم بالملاعة لا يعلم أن الملاحن حالف كاذبا ، وأما مسألة البيعين فإنما كان الحكم فيها كذلك للتعارض . (تنبيه) ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مدنية على اشتراط الاستئذان وينظمها حجة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدم ، وعبر في الأولى بقوله د فلا بأس أن يطأها ، وهو تزويج صحيح ، وفي الثانية بقوله د فإنه يسع هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها ، وفي الثالثة بقوله د حل له الوطء ، وهو تفنن في العبارة والمفاد واحد . ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه والله أعلم . وقال السكرماني : صور الأول في البسك ، والثاني في الثيب ، والثالث في الصغيرة إذ لا يتم بعد احتلام ، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد ، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك ، فعاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم لا ينفذ ظاهرا وباطنا ويحل ويحرم ، وقائدة إيرادها بالمبالغة في التشجيع لما فيه من حل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الاتم العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم

١٢ - باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والفرار

وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك

٦٩٧٢ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الخلاء ويحب العسل ، وكان إذا صلى العصر أجاز على نسائه فيدنون منهن ، فدخل على حفصة

فاحتبس عندها أكثر مما كان يجتهدس ، فسأت عن ذلك فتبيل لي : أهدت لها امرأة من قومها عكة غسل فسمعت رسول الله ﷺ منه شربة . فقلت : أما والله لآجعتن . فذكرت ذلك لسودة وقالت لها : إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك فقولي له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ فإنه سيقول : لا . فقولي له : ما هضم الريح ؟ وكان رسول الله ﷺ يشده عليه أن يوجد منه الريح ، فإنه سيقول : سقتني حفصة شربة غسل ، فتولي له : جرت نحره للعرق ، وسأقول ذلك ، وقوايه أنت يا صنية . فلما دخل على سودة قلت : تقول سودة : - والذي لا إله إلا هو لقد كدث أن أبادنه بالذي قلت لي وإلهي لأبى للهاب فرقا منك ، فلما دنا رسول الله ﷺ قلت له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ قال : لا . قلت فما هضم الريح ؟ قال : سقتني حفصة شربة غسل . قلت : جرت نحره للعرق فلما دخل على فات له مثل ذلك . ودخل على صنية فمالت له مثل ذلك . فلما دخل على حفصة قالت له : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي به . قالت تقول سودة : سبحان الله لقد حرماه . قالت : قلت لها اسكتي .

قوله (باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك) قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى (لم تحرم ما أحل الله لك) . قلت : وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العمل ، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقيل في تحريم مارية ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عمار الخزاز عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يشرب حلا عند سودة فذكر نحو حديث الباب وفي آخره (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) ورواه موقوفون . إلا أن أبا عمار وهم في قوله سودة . وذكر فيه حديث عائشة وكان يحب الحلواء والغسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنون منهن ، الحديث بطوله ، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد ابن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش واستشكلت قصة حفصة بأن في الآية ما يبدل على أن نزل ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لشكرار التثنية في قوله (ان تنوبا وإن تظاهرا) وهنا جاء فيه ذكر ثلاثة ، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية بخلاف قصة زينب ففيها تواطأت أنا وحفصة ، وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك . وحكى ابن التين عن الداودي أن قوله في هذا الحديث أن التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفية هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وأما شربه عند صفية وقيل عند زينب ، كذا قال ، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود قائما ليست غلطا بل هي قصة أخرى ، والحديث الصحيح لا يرد بمثله هذا ، وبكى في الرد عليه أنه جعل قصة زينب لصفية وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعیف ، والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته ، والداودي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله (جرت نحره للعرق) جرت مناه تغير طعم العسل شيء . يأكله

النحل والمرافط موضع وتفسير الجرس بالتغير والمرافط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث، وقوله في هذه الرواية «أجاز» ثبت هكذا لهم، وهو صحيح يقال أجزت الوادي إذا قطعتة والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها. ووقع في رواية مسلم والاسماعيل هنا «جاء» وحكى ابن التين جاز على نسائه أي مر أو سلك، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق «إذا صلى العصر دخل»، وقوله فيها «أبادته» بمعنى ومرددة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى، وقوله «فرقا» بفتح الراء أي خوفاً، وقال ابن المنير: إنما ماخض لأن أن يفلن «أكلت مغاير» لأنهم أوردته على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله «ولا» وأودن بذلك التمريض لا صريح الكذب، فهذا وجه الاحتياط التي قالت عائشة «اتحانان له»، ولو كان كذباً لم يحضلم بهم حيلة إذ لا شبهة لصاحبه.

١٣ - باب ما يكره من الاحتياط في الفرار من الطاعون

٩٩٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة «أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج إلى الشام، فلما جاء سرف بلغه أن الوباء وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله ﷺ قال: إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه. فرجع عمر من سرف»

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن

٩٩٧٤ - **حدثنا** أبو الليان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه «سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً أن رسول الله ﷺ ذكر الوجع فقال: رجز - أو عذاب - عذاب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة وبأى الأخرى، فمن سمع به بأرض فلا يقدم» عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فراراً منه»

قوله (باب ما يكره من الاحتياط في الفرار من الطاعون) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن التقدم على البلد التي وقع بها، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله، وقد تقدم كل ذلك مشروحاً في كتاب الطب، ووقع في حديث أسامة هنا الوجع بدل الطاعون، وقوله «فيذهب المرة وبأى الأخرى» قال المهاب: يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلاً وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون، واستدل ابن الباقلا بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم انفقوا على الرجوع اعتقاداً على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام

١٤ - باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال في ذلك ثم رجع الوهاب فيها فلا زكاة على واحد منهما ، فخالف الرسول ﷺ في الهبة وأستقطب الزكاة

٦٩٧٥ - **حديث** أبو نعيم حدثنا سفيان عن أيوب السخيتي عن يعكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : لعائد في هبته كالسكاب يعود في قيده ، ليس لنا مثل السوء »

٦٩٧٦ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة « عن جابر بن عبد الله قال : إنا جمل النبي ﷺ للشفعة في كل مالم يُتسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وقال بعض الناس : للشفعة الجوار ، ثم حمد إلى ما شأده فأبطله وقال : إن شئني دار فغاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان لجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار وله أن يحتال في ذلك

٦٩٧٧ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال : جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد ، فقال أبو رافع المسور : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داري ؟ فقال : لا أزيده على أربعائة إما مقطعة وإما متصلة ، قال : أعطيت خديجة فقذا فتنته ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أولى بصقه ما بعتك - أو قال : ما أعطيتك - قلت لسفيان : إن معمر لم يقل هكذا ، قل : لكنه قال لي هكذا . وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتال حتى يبطل الشفعة ، فيهب البائع للمشتري الدار ويحدها ويدفعها إليه ويوضه للمشتري ألف درهم ، فلا يكون لشفيع فيها شفعة

٦٩٧٨ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن سعداً سأوه بيقاً بأربعائة مثقال ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بصته لما أعطيتك . وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فأراد أن يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ، ولا يكون عليه يمين

قوله (باب في الهبة والشفعة) أي كيف تدخل الحيلة فيهما وما ومنفردين . قوله (وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال في ذلك) أي بأن تواطأ مع الموهوب له هل ذلك

ولا فائدة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتيمأ الواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من المواظمة بأن لا يتصرف فيها لئتم الحيلة . قوله (ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة هل واحد منهما غافل الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة) قال ابن بطال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع . وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيما يرهب الولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحيل ، طلقا لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله غافل الرسول ﷺ ، يعني غافل ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أبي حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيما وهب لولده ، وهو خلاف قوله ﷺ لا يحل رجوعه أن يعطى عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذي يرجع في عطيته كالسكب يرد في قبته . قلت : فعل هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس للاشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو مخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، ومذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المنتهب مدة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله (سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة . الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه في الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره . قوله (وقال بعض الناس : الشفعة للجوار) بكسر الجيم من الجاورة أي تشرع الشفعة للجوار كما تشرع للشريك . قوله (ثم حدثني ماشده) بالسين المعجمة وبعضهم بالمهمله . قوله (وأبطله) أي حيث قال لاشفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشترى دارا أي أراد شراءها كاملة غاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهما من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار . قال ابن بطال : أصل هذه المسألة أن رجلا أراد شراء دار غاف أن يأخذها جاره بالشفعة ، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهما واحدا شأنما من مائة سهم فتصير شريكا لملكها ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المشاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهما من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لمخارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة ، وإنما أراد البخاري إراهم التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسبقه ، ثم تهيؤوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى . والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لا يبرص ، وأما محمد بن الحسن فقال : يكره ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذي يمتثل لإسقاطها بمنزلة النافذ إلى الاضرار بالغير وذلك مكروه ، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركتهم ، ثم إن عمل هذا إنما هو فيمن احتمال قبل وجوب الشفعة أما بعده كما قال للشفيع عند هذا المال ولا تطلبني بالشفعة فرضى وأخذ فان شفعته تبطل اتفاقا انتهى . الحديث الثالث ، قوله (سفيان) هو ابن عينة . قوله (عن إبراهيم بن ميسرة) في رواية الحديث عن سفيان وحدثنا إبراهيم . قوله (جاز) المصور بن عرفة فوضع يده على منكبي) في رواية

الحيدى وأخذ المسور بن مخزومة يدي فقال انطلق بنا إلى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده أعلى منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص ، وهو خال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فإنه قال « عن عمرو بن الشريد قال : وقت على سعد بن أبي وقاص لجاء المسور بن مخزومة فوضع يده على إحدى منكبي ، ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكب عمرو بعد أن وصل معه إلى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحيدى ، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم افتن دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منكبه . **قوله** (فقال أبو رافع) زاد في رواية ابن جريج « مولى رسول الله ﷺ » . **قوله** (ألا تأمر هذا) يعني سعد بن أبي وقاص ، والمراد أن يسأله أو يشير عليه . **قوله** (بيتي الذي) كذا لهم بالافراد ، وللكشمي « بيتي الدين » ، والثانية ورواية ابن جريج حجازية بالثاني فإن ههنا « فقال سعد والله ما أتباعها » . **قوله** (إما مقطوعة وإما منجمة) شك من الزاوي والمراد أنها منجمة على فقتات مفرقة والنجم الوقت المدين . **قوله** (قال أعطيت) يضم أوله على البناء للجهول والقاتل هو أبو رافع . **قوله** (ما بينك) أي الشيء . وفي رواية المستمل « ما بينك » ، بحذف المفعول . **قوله** (أو قال ما أعطيتك) هو شك من سفيان ، وحزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ، ووقع في رواية غيد الكشمي فيها « أعطيتك » ، بحذف الضمير . **قوله** (قلت لسفيان) القائل هو علي بن المدني . **قوله** (أن معمر لم يقل هكذا) يشير إلى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي ، والمراد حل هذا بالخلاف إبدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو المقصد ، وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أي بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذي أشرت إليه « الجار أحق بسبقه » ، كرواية أبي رافع سواء ، والذي قاله الكرماني لا أصل له وما أدرى ما مستنده فيه . **قوله** (قال لكانه) يعني إبراهيم بن ميسرة (قاله لي هكذا) وفي رواية الكشمي قال بحذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه الزمخشري عن البخاري أن الطريقتين صحبان ، وإنما صحهما لأن الثوري وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الاسناد ، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمرو بن شعيب ورواه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن إبراهيم بن ميسرة كافي هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي ، وأما ابن جريج إنما أخذه عن عمرو بن شعيب بواسطة إبراهيم بن ميسرة فإنه ذكره عن عمرو بن شعيب بالعمامة ولم يقف الكرماني على شيء من هذا فقال ما تقدم ، قال المذهب : مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي ﷺ حقاً لشخص لا يحل لأحد إبطاله بحيلة ولا غيرها . **قوله** (وقال بمضى الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة) كذا للاصيل ولأبي ذر عن غير الكشمي وللآخرين يمنع ورجع عياض الاول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الإزالة عن الملك . **قوله** (فذهب البايع للمشتري الدار ويحدها) بمهملتين وتشديد أي يصف حدودها التي تميزها ، وقال الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر . **قوله** (ويدفعها إليه ويعوضه المشتري ألف درهم) يعني مثلاً (فلا يكون للشفيع فيها شفعة) أي ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطاً فلو كان أخذها الشفيع ببقية ، وإنما سقطت الشفعة في هذه الصورة لأن الهبة ليست معاوضة محضة فأشبهت الارث ، قال

ابن التين : أراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقا للجار لا يحمل له لإبطاله . ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصراً من طريق سفیان وهو الثوري عن إبراهيم بن ميرة وسأفه في آخر كتاب الحبل أتم منه ، وفيه تصريح سفیان بتحديث إبراهيم له به . قوله (وقال بعض الناس : إن اشترى فصيل دار فاراد أن يبطل الشفعة وهب) أي ما اشتراه (لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين) أي لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحويل في إسقاطها يحملها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من رهب لابنه شيئاً فمسل ما يباح له فعله ، والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولده من نفسه ، وأشار باليمين إلى ما لو وهب لأجنبي فإن للشفيع أن يحلف الأجنبي أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغير ، ومن مالك لا تدخل الشفعة في المروء مطلقاً وهو الذي في المدونة

١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له

٦٩٧٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَلَاقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ اللَّقْمَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ قَالَ : هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَلَمَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُتِكَ حَتَّى تَأْتِيكَ هَدْيُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا ثُمَّ خَطَبْنَا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني استعمل الرجل منكم على العمل بما ولاني الله ، فإني فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتية هديته ، والله لا يأخذ أحدكم منكم شيئاً بغير حق إلا لقى الله يحمله يوم القيامة ، فلأعرفن أحدكم منكم لقي الله يحمل بعير له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تئثر . ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطه يقول : اللهم هل بلغت ؟ بصره عيني وسيم أدنى »

٦٩٨٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ . وقال بعض الناس : إن اشترى داراً بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسعة مائة درهم وتسعة مائة درهم وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألفاً ، فإن طلب الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم وإلا فلا صيل له على الدار ، فإن استحققت الدار رجعت المشتري على الهاجع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعة مائة درهم وتسعون درهماً وديناراً ، لأن البيع حين استحق انتقض الصرف في الدار ، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فإنه يردّها عليه بعشرين ألفاً . قال : فاجاز هذا الخداع بين المسلمين ، قال : قال النبي ﷺ « بيع المسلم لاداء ولا عينة ولا غائلة »

٦٩٨١ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ « أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ يَدِيًّا بِأَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ قُلْ وَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ مَا أَطَقْتُكَ »

قوله (باب احتيال العامل ليهدي له) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثبية ، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وقد تمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ، وبأني استيفاه شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملك ما أهدي له إنما كان لهالة كونه عاملا فاعتقد أن الذي أهدي له يستبد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها ، فبين له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجلها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء ، فلا ينبغي له أن يستعلم بمجرد كثرها وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذاك إنما يكون حيث يتمحض الحق له ، وقوله في آخره « بصري عيني وسمعت أذن » بفتح الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم ، قال المهلب : حيلة العامل ليهدي له تقع بأن يسامح بعض من عليه الحق فلذلك قال « هلا جالس في بيت أمه لينظر هل يهدي له » ، فأشار إلى أنه لولا الطمع في وضعه من الحق ما أهدي له ، قال فأوجب النبي ﷺ أخذ الهدية وضمها إلى أموال المسلمين ، كذا قال ولم أفق على أخذ ذلك منه صريحا ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون أشكر معروفة أو للنجيب إليه أو للطامع في وضعه من الحق ، فأشار النبي ﷺ إلى أنه فيما يهدي له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى . والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحمل للعامل جزاء وما قبلها في طرف الاحتمال ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ) كذا وقع الأكثر هذا الحديث وما بعده متصلا بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقريظ وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال الكرماني أنه من تصرف النقلة . وقد وقع عند ابن بطال هنا « باب » بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر « باب احتيال العامل » وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد نصة ابن اللثبية « باب » بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو يرض لها في الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس إن اشترى دارا) أي أراد شراء دار (بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يمتلئ) أي على إسقاط الشفعة (حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده) أي ينقذ البائع (تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف) أي مصارفة عنها (فإن طالبه الشفعة أخذها بعشرين ألف درهم) أي إن وصى بالدين الذي وقع عليه العقد (والأفلا سبيل له على الدار) أي لصقوط الشفعة لسكونه امتنع من بدل الثمن الذي وقع به العقد . **قوله** (فإن استعقت الدار) بلفظ المجهر أي ظهرت مستعقة لغير البائع (رجح المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ) أي لسكونه القدر الذي تسله منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد (لأن المبيع حين استحق) أي لفهر (انقضى الصرف) أي الذي وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة (بالدينار) ووقع في رواية الكشمغني « في الدينار » وهو أوجه . **قوله** (فإن وجد هذه الدار عيبا ولم تستحق) أي لم تخرج مستعقة (فإنه يردّها عليه بعشرين ألفا) أي وهذا تناقض بين

ومن ثم عقبه بقوله (فأجاز هذا الخداع بين المسلمين) وافترق عندهم أن البيع في الأول كان مبنيا على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقابض في المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أعطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما يفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحا فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثل لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلا إذا كان بدأ بيد جازم بالاجماع فبنى القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما جعل العشرة دراهم بدشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل في الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفيع الثمن الذي انعدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفيعته ولا تنفذت إلى ما أئذنه لأن المشتري تجاوز للبائع عند النقد ، وغافل مالك في ذلك فقال : المرعى في ذلك النقد الذي حصل في يد البائع فيه يأخذ الشفيع بدليل الاجماع على أنه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخاري إلى تناقض الذي احتال في إسقاط الشفعة حيث قال : فإن استحققت الدار ، أي إن ظهر أنها مستحقة لغير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة في أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم في الرد بالعيب انتهى ملخصا موضعا . وقال الكرماني : النسبة في جعله الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله في مقابلة العشرة آلاف فقط لأن الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فسلو جعل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي لزوم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهما فإن الدينار في مقابلة ذلك الواحد والألف إلا واحدا في مقابلة الألف إلا واحدا بغير تفاضل . وقال المهلب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخبر لما دل على أن الجار أحق بالمبيع من غيره مراعاة لحقه لزم أن يكون أحق أن يرافقه به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي روى الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربه مراعاة لحق الجار الذي أمر الشارع بمراعاته . **قوله** (فأجاز هذا الخداع) أي الحيلة في إيقاع التمزيك في الثمن الشديد إن أخذ بالشفعة أو لإبطال حقه إن ترك خشية من الثمن في الثمن بالريادة الفاحشة ، وإنما أورد البخاري مسألة الاستحقاق التي مضت ليستدل بها على أنه كان قاصدا للحيلة في إبطال الشفعة : ودق بذكر مسألة الرد بالعيب ليعين أنه تحكم ، وكانت مقتضاه أنه لا يرد إلا ما قبضه لأرائنا عليه . **قوله** (قال النبي ﷺ بيع المسلم لدار ولا خبئة) قال ابن القيم : ضبطناه بحكم الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها مثناة ، وقيل هو بضم أوله لغتان ، قال أبو عبيد : هو أن يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحمل عليهم لعمد تقدم لهم ، قال ابن القيم : وهذا في عمدة الزفيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : وللفائدة أن يأتي أمرا سرا كالنيليس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكناه في أوائل كتاب اليعرج من حديث العلاء بفتح العين وتشديد ادال المهملتين مع موزا ابن خالد أنه اشترى من النبي ﷺ عبدا أو أمة وكتب له العدة ، هذا ما اشترى العلاء من محمد رسول الله ﷺ عبدا أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبئة ببيع المسلم المسلم . وسنده حسن ، وله طرق إلى العلاء وذكر هناك تفسير الغائلة بالامرة والإيقان ونحوهما من قول قتادة ، قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتيل في شيء من بيع المسلمين بالعرف المذكور ولا غيره . قلت : ووجه أن الحديث وإن كان لفظه لا يفي بالخبر لكن معناه

النبي، ويؤخذ من عمره أن الاحتيال في كل بيع من بيوع المسلمين لا يحل، فيدخل فيه صرف دينار بأكثر من قيمته ونحو ذلك. قوله في آخر الباب (حدثنا مسدد حدثنا يحيى) هو الظان وسفيان هو الثوري، وقوله «ان أبا رافع ساوم سعد بن مالك، هو ابن أبي وقاص، وعند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري بالمثل أن سعدا ساوم أبا رافع أو أبو رافع ساوم سعدا، ولا أثر لهذا الحديث، وقوله «يقا بأربعة مثقال» فيه بيان الثمن المذكور. قوله (قال: وقال لولا أني سمعت الخ) القائل الأول عمرو بن الثريد والثاني أبو رافع، وقد بينه عبد الرحمن بن مهدي في روايته ولفظه «فقال أبو رافع لولا أني سمعت الخ» وقد تقدمت مباحث وقه الحمد

(خاتمة): اشتمل كتاب الحيل من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا، الملقب منها واحد وسائرهما موصول وكلها مكررة فيه وفيما تقدم، وفيه أثر واحد عن أيوب. والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩١- كتاب التعبير

١- باب أول ما يبدي به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة

٦٩٨٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن معقل عن ابن شهاب عن وحده عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن الزناد عن حماد بن عمار قال قال الزهري: فأخبرني عروة بن زهر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أول ما يبدي به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح فكان يأتي حراء فيحدث فيه - وهو التمهيد - القائل ذوات العدد، ويترود ذلك، ثم يرجع إلى خديجة وترود مثلها، حتى لا يخفى الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه فقال: اقرأ، فقال له النبي ﷺ: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطاني حتى بلغ من الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطاني ثلاثا حتى بلغ من الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق - حتى بلغ - ألم يعلم - فرجع بها ترجف بواديه، حتى دخل على خديجة فقال: زملوني، زملوني. فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال: خديجة مالي! وأخبرها الخبر وقال: قد خشيت على نفسي، فقالت له: كلا، أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقرى الضيف، وتعين على نوائب الحق. ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد المطلب بن هاشم - وهو ابن عم خديجة أخو أبيها - وكان امرأ ناصرا في

الجاهلية ، وكان يكتبُ الكتابَ العربيَّ فيكتبُ بالعربيةِ مِنَ الإنجيلِ ماشاء اللهُ أن يكتبَ ، وكان شيخاً كبيراً قد عمى ، فقات له خديجةُ : أَيْ ابنَ عمِّ ، اسمُ من ابن أخيك . فقال ورقةُ : ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبرهُ اللهُ ﷻ ما رأى ، فقال ورقةُ : هذا الناموسُ الذى أُنزلَ على موسى ، ياليتنى فيها جدهُ فأكونُ حياً حينَ يُخرجُ قومك . فقال رسولُ اللهِ ﷺ : أو تُخرجى ؟ ثم قال ورقةُ : نعم ، لم يأت رجلٌ قطُّ بما جئتُ به إلا عُوِدَى ، وإنْ بُدِّرَ كُنَى يومك أنصرُك أنصرُك أنصرُك مؤزراً . ثم لم يَنْشَبْ ورقةُ أن توفى ، وفتر الوحى فترةً حتى حزنَ اللهُ ﷻ فيما بلغنا حزننا فغدا منه مراراً كى يَبْرَدَى من دُوسر شواهِقِ الجبالِ ، فكلما أوفى بِذُرْوَةِ جَبَلٍ اسكى بُلقي منه نفسه تَبْدَى له جبريلُ فقال : يا محمدُ ، إنك رسولُ اللهِ حقاً فيمكنُ لذلك جأشه وتقرُّ نفسه ف يرجعُ ، فإذا طأت عليه فترةُ الوحى غدا لثلى ذلك ، فإذا أوفى بِذُرْوَةِ جَبَلٍ تَبْدَى له جبريلُ فقال له مثل ذلك . قال ابنُ عباسٍ : قالَ الإصحاحُ : ضوه الشمس بالنهار ، وضوه القمر بالليل

قوله (باب) بالتنون (أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصالحة) كذا فى نسخى والقابى ، ولابى ذر مثله إلا أنه سقط له ع غير المستعمل اللفظ باب ، ولغيره باب التعبير وأول ما بدى به ، إلى آخره ، وللإسماعيل د كتاب التعبير ، ولم يزد ، وثبتت البسمة أولاً للجميع . والتعبير خاص بفسر الرؤيا وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها ، وقيل النظر فى الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكمه الآخرى ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبور بفتح ثم سكون وهو العبور من حال إلى حال ، وخصوصاً تجاوز الماء بسباحة أو فى سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمتهن ، وعبور القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا القنطرة من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والمبرة الحالة التى يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بشاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالخفيف إذا عبرتها وعبرتها بالتفديد للباخعة فى ذلك ، وأما الرؤيا فهى ما يراه الشخص فى منامه وهى بوزن فعل وقد تسهل المهمة ، وقال الواحدي : هى فى الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسماً لما يتخيله التام أجريت بحرى الاسماء . قال الراهب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، ونطق على ما يدرك بالتخيل نحو أرى أن زيداً ماض ، وعلى التفكير النظرى نحو (انى أرى ما لا ترون) وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد النقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال الفرطى فى المفهم : قال بعض العلماء قد تجس . الرؤية بمعنى الرؤيا كقوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التى أرىك الا فتنة للناس) فزعم أن المراد به ما رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء من المعجائب ، وكان الإسراء جميعه فى القنطرة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال ان الإسراء كانت مناما والاول المعتمد ، وقد تقدم فى تفسير الإسراء قول ابن عباس أنها رؤيا عين ، ويحتمل أن تكون الحسكة فى تسميه ذلك رؤيا لكون أمور الغيب معالمة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما فى المنام . وقال الفاضى أبو بكر بن العربى : الرؤيا إدراكات علقها الله تعالى فى قلوب العبد دلى بدى ملك أو شيطان إما بإحسانها أى حقيقة وإما بكتمانها أى بعبارتها وإما تخليط ، وتظهيرها فى القنطرة الخواطر قائم قد تأتى على نسق فى قصة وقد تأتى مسترسلة غير محصاة ،

هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق، قال: وذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أنها اعتقادات، واحتج بأن الراي قد يرى نفسه بهيمة أو طائرا مثلا، وليس هذا إدراكا، فوجب أن يكون اعتقادا لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد، قال ابن العربي: والاول أولى، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل، كالادراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات. انتهى ما خصا. وقال المازري، كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا، وقال فيها غير المسلمين أقوال كثيرة منكورة، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يحرم عليها برهان. وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت أقوالهم، فن ينتمى إلى الطب ينسب جميع الرؤيا إلى الاغلاط فيقول من غلب عليه البهيم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والصمود في الحجر، وهكذا إلى آخره، وهذا وإن جردته العقل وجاز أن يجري الله العادة به لكنه لم يحم عليه دليل ولا اطردت به عادة، والقطع في موضع التجويز غلط. ومن ينتمى إلى الفلسفة يقول: إن صور ما يجري في الأرض هي في العالم العلوي كالقوش فما حاذى بعض القوش منها انتقش فيها، قال: وهذا أشد فسادا من الاول لسكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام. وأكثر ما يجري في العالم العلوي الاعراض والاعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخفى في قلب النائم اعتقادات كما يخفيها في قلب اليقظان فإذا خلقتها فكأنها جعلها عليها على أمور أخرى يخفيها في ثاني الحال، ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظان، ونظيره أن الله خلق الخلق علامة على الماهية وقد يتخلف، وتلك الاعتقادات تقع نارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يصر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى. وقال القرطبي: سبب تخطيط غير الشرعيين اعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق المستقيم، وبين ذلك أن الرؤيا إنما هي من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أي النفس، وإذا كان كذلك فالاولى أن لا نعلم علم ادراكها، بل كثير مما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جليلة لا تفصيله. ونقل القرطبي في دلائلهم، عن بعض أهل العلم أن الله تعالى ما سكا بمرض المرئيات على محل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة، قال: ويحتاج فيما نقله عن الملك إلى توقيف من الشرع وإلا لجائز أن يخلق الله تلك المثلالات من غير ملك، قال: وقيل إن الرؤيا ادراك أمثلة ومنضبطة في التخيل جعلها الله أعلاما على ما كان أو يكون. وقال القاضي عياض: اختلف في النائم المستغرق فقبل لأصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحواس عن صفات التمييز والظن والتخيل كما يخرجها عن صفة العلم، وقال آخرون: بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظانا ومتخيلا، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح به بضرب المثل. وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لأن رؤياه ليس على حقيقة وجود العلم ولا صحة الخبر. وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها بضرب المثل. وأيده القرطبي بأن النبي ﷺ كان ينام حينه ولا ينام قلبه، ومن ثم احتد الفائل بقوله المدرك، من النائم ولذا قال ومنضبطة في التخيل، لأن الزايم لا يرى في منامه إلا من نوع ما يدرك في اليقظة بحسه، إلا أن التخيلات قد تتركب له في النوم تركيبا يحصل به صورة لا عهد لها يكون علما على أمر نادر كمن رأى رأس انسان على جسد فرس له جناحان مثلا وأشار

بقوله «أعلاما» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواهمة على شروطها ، وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «إني عمر عليا فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فيها ما يصدق ومنها ما يكذب ، قال : نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد ولا أمة ينام فيمات في نوم إلا تخرج بروحه إلى العرش ، فالذي لا يستيقظ دون العرش فذلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون العرش فذلك الرؤيا التي تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكّر لم يصححه المؤلف ، ولعل الآلة من الراوي عن ابن عجلان . قلت : هو أذهر بن عبد الله الأزدي الحراساني ذكره العقيلي في ترجمته وقال : أنه غير محفوظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الحارث بن علي بن عيسى ، وذكر فيه اختلافا في وقفه ورفعه ، وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غير معروفا أن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ، ووجد الحديث المذكور في «نوادير الأصول للقرمذي» من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر ، وهو واه وفي سنده جنيد ، قال ابن ميثون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى (وما كان أبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب) أي في المنام ، ورؤيا الأنبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحي لا يدخله خلل لأنه عروس بخلاف رؤيا غير الأنبياء فإنها قد يحضرها الشيطان ، وقال الحكيم أيضا : وكل الله بالرؤيا ما ذكّا اطلع على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويضرب لكل على قصته مثلا ، فإذا نام مثل له ملك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والأدعي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يكيده بكل وجه ويريد إفساد أهله بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتأليلها فيها وإما بغفلتها عنها ، ثم جميع المراتي تذكر على قسمين : الصادقة وهي رؤيا الأنبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع أثيرهم بندور وهي التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم ، والاضطرابات وهي لا تذر بشيء وهي أنواع : الأولى لألعاب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه وائع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثانية أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من المحال دفلا ، الثالثة أن يرى ما يتحدث به نفسه في اليقظة أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يتألم على مزاجه ويقع عن المستقبل غالبا وعن المحال كثيرا وعن الماضي قليلا . ثم راق المصنف حذره حذرة في بدء الوحي وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير (اقرأ باسم ربك) وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضوعين غالبا عما يستفاد من شرحه ، ومداره على الزهري عن عروة عن عائشة ، وقد ساق في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الثيب عن عقيل عن الزهري ولكن ساقه على لفظه في أول الكتاب ، وقرنه في التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرئه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا «أبانا معمر قال قال الزهري فأخبرني عروة ، وقع عند محمد بن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه «وأخبرني» بالواو لا بالفاء وهذه الفاء معيبة شيء محذوف وكذلك الواو عاطفة عليه ، وقد بينه البيهقي في «الدلائل» حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير مرسلًا فذكر قصة بدء الوحي مختصرة ونزول (اقرأ باسم ربك) على قوله (خلق الإنسان من علق) وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله ﷺ بذلك . قال الزهري :

فسمعت عروة بن الزبير يقول : قالت عائشة ، فذكر الحديث مطولا . **قوله** (الصالحة) في رواية عقيل والصادقة ، وهما بمعنى واحد بالنسبة الى أمور الآخرة في حق الانبياء ، وأما بالنسبة الى أمور الدنيا فالصالحة في الاصل اخص ، فرويا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الاكثر ، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرويا يوم أحد . وأما رويها غير الانبياء فبنيها عموم وشخص : ان فردنا الصادقة بانها التي لاحتاج الى تعبير وأما ان فردناها باسم غير الاضافات فالصالحة اخص مطلقا . وقال الامام نصير بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري : الروية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يعبر في المزام أو يخبر به مالا يحدب ونسب الصالحة ما يسر **قوله** (الا جاءه مثل فاني الصبح) في رواية الكشميهني وجاءت ، كرواية عقيل ، قال ابن أبي جرة : انما شبهها بفتى الصبح دون غيره لان شمس النبوة كانت الرويا مبادئ أنوارها فزال ذلك النور يتسع حتى اشرفت الشمس فن كان باطنه نوريا كان في التصديق بكريا كابن بكر ومن كان باطنه مظلما كان في التكذيب شفاشا كابن جهل ، وبقية الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور . **قوله** (يا أي حرام) قال ابن أبي جرة : الحكمة في تخصيصه بالتخلي فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رؤية الكعبة فيجتمع لمن يحلوه فيه ثلاث عبادات : الحلو ، والتعب ، والنظر الى البيت . قلت : وكأنه بما في نكدهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يحلوه فيه كان شهر رمضان وأن قريشا كانت قد مله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم انما لم ينازعوا النبي ﷺ في غار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطيب أول من كان يحلوه فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سبته فنبهه على ذلك من كان يتأله ، فكان ﷺ يحلوه بمكان جده وسلم له ذلك أعماحه لكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وان كان الاصح فيه كسر أوله وبالمد وحكى ثلث أول مع المد والقص وكسر الراء والحرف وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أسرفه ، ونظيره قباء ، لكن الخطابي جزم بان فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا فصره وكسر الراء ، وزاد التميمي ترك الحرف ، وقال الكرماني إن كان الذي كسر الراء أراد الإمامة فهو سائغ **قوله** (اليالي ذوات العدد) قال الكرماني : تحذف الكثرة اذ الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب المقام . قلت : أما كونه المناسب فسلم ، وأما الاول فلا لأن عادتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد ، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لأن العدد على قسمين فاذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فسكنهم ، قالت ليالي كثيرة أي يجمع قسمي العدد . وقال الكرماني اختلف في تعبد ﷺ بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبدا بشرع سابق أولا ؟ والثاني قول الجمهور وهو مستندم أنه لو وجد لنقل ، ولأنه لو وقع لكان فيه تنفير عنه . وبما ذاك يتعبد ؟ قيل بما يلقى اليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرويا ، وقيل بالتفكر ، وقيل باجتناز رؤية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الاول ثم اختلفوا على تعيينه على ثمانية أنواع آدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو عيسى أو أي شريعة أو كل شريعة أو الوقت . **قوله** (تزدود) في رواية الكشميهني يحذف الضمير وقوله والمثلها ، تقدم في بدء الوحى أن الضمير لليالي ، ويحتمل أن يكون للذة أو الفعلة أو الحلو أو العبادة ، ورجح شيخنا البلقبي أن الضمير للسنة لذكر من رواية ابن إسحق كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا من السنة يتسلك فيه يطعم من جاءه من المساكين ، قال : وظاهره ان الزود لمثلها كان في السنة التي تليها لأمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كانت قوت هذا في التهدير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الحلو كانت شهرا كان يزود لبعض

ليالى الشهر فإذا نفذ ذلك الواد رجع الى أهله فزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادهم اللبث والحكم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور مثلاً يسرع اليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يطعم من يرد عليه . قوله (حتى لجئته الحق) حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أى انتهى توجهه لئلا حرام بجبهه الملك فترك ذلك ، وقوله ولجئته ، بمنح الغاء وكسر الجيم ثم هو أى جاءه الوحى بغية قوله النوى ، قال : فانه عليه السلام لم يكن متوقفاً للوحى ، وفي إطلاق هذا الذى نظر فان الوحى كان جاءه في النوم مراراً قاله شيخنا البلقينى وأسنده الى ما ذكره ابن ابي عمير بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغلط والامر بالقرائة وغير ذلك انتهى ، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقفه نظر فالاولى ترك الجزم بأحد الأمرين ، وقوله و الحق ، قال الطبري : أى أمر الحق ، وهو الوحى ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أى الأمرين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أى الأمر الذى بعث به . قوله (لجاءه الملك) تقدم في بدء الوحى الكلام على الغاء التى في قوله و لجاءه الملك ، وانها التفسيرية ، وقال شيخنا البلقينى : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بجبهه الحق انكشاف الحال عن أمر وقع في القلب لجاءه الملك عقبة ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أى حتى قضى بجبهه الوحى فبسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذى قبله ، وقوله وفيه ، يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل اليه الغار بل كلفه والنبي عليه السلام داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير لدلائل البهقي تبعاً لشيخنا البلقينى ثم وجهتها هنا فكان المزمع اليه أولى فألحقت ذلك هناك ، قال شيخنا البلقينى : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهده في كلام ورقة ، وكما مضى في حديث جابر أنه الذى جاءه بحراء ، ووقع في شرح القطب الجلبى : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيل وحده ، قال : والامر في الملك لتعريف الماهية لا للعهد إلا أن يكون المراد به ما عهده النبي عليه السلام قبل ذلك لما كلفه في صباه ، أو لفظ لعائشة وقصدت به ما عهده من مخاطبة به انتهى . وقد قال الاسماعيلي : هي عبارة عما عرف بعد أنه ملك وانما الذى في الأصل و لجاءه جاءه ، وكان ذلك الجنى ملكاً فاجاب عليه السلام عنه يوم أخبر بحقيقة جهنمه ، وكان الحامل على ذلك أنه لم يقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء الزهرج بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة أن رسول الله عليه السلام اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوماً فسمع السلام عليكم . قال فظننت أنه من الجن فقل أبشروا فان السلام خير ، ثم رأى يوماً آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه ، الحديث ، وفيه أنه د جاءه فكلمه حتى أنس به ، وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار . امكن وقوع في مرسل عبيد بن عمير ، فاجلسنى على درنوك فيه الباقوت والأزاق ، وهو بعض الدال والتون بينهما راء ساكنة نوع من القبط له خمل ، وفي مرسل الزهرى فاجلسنى على مجلس كريم معجب ، وأفاد شيخنا أن من النبي عليه السلام حين جاءه جبريل في حراء كان أربعين سنة على المشهور ، ثم حكى أقوالاً أخرى قيل أربعين يوماً وقيل عشرة أيام وقيل شبرين وقيل وستين وقيل ثلاثاً وقيل وخمسا ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهاراً ، قال : واختلف في الشهر قيل شهر رمضان في سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذى جاء فيه في حراء لجاءه الملك . وعلى هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وستة أشهر ، وأيس ذلك في الأقوال التى

حكما شيخنا . ثم قال : وسيأتى ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المزام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقيل في سابع عشرى من شهر رجب ، وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثامنهِ انتهى . ووقع في رواية الطيالسي التي اشترت اليها أن يحيى جبريل كان لما أراد النبي ﷺ أن يرجع الى أهله ، فإذا هو بجبريل وميكائيل . فمط جبريل الى الأرض وبنى ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستعاد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاهى لما تقدم ولعله أرجحها . **قوله** (فقال اقرأ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه متبادر ، وقد سلم الملائكة على إبراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تضييع الأمر وتحويله ، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تتعاقب بالبشر لا من الملائكة وان وقع ذلك منهم في بعض الأحيان . قلت : والحالة التي سلكوا فيها على إبراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مقابلة لأموال الدنيا غالبا ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولا ولم ينقل أنه سلم عند الأمر بالقراءة وأنه أعلم . **قوله** (فقال له النبي ﷺ) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله الى هنا بلفظ الاخبار بطريق الارسل ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحى اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارىء أو قلت ما أنا بقارىء ، وجمع بين القظتين يونس عند مسلم قال قلت ما أنا بقارىء ، قال شيخنا البلقينى : وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة . **قوله** (اقلت ما أنا بقارىء فأخذني فغطني) استدلل به هل أن أقبل ترد لانه ولم يذكره قاله شيخنا البلقينى ، ثم قال : ويحتمل أن تكون هل بابها لطلب القراءة على معنى ان الامكان حاصل . **قوله** (فقال اقرأ) قال شيخنا البلقينى رحمه الله : ذات القصة هل أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي ﷺ نص ما قاله وهو قوله اقرأ ، وإنما لم يقل له قل اقرأ الى آخره لئلا يظن أن لفظة قل ، ايضا من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السرفيه الابتلاء في أول الأمر حتى ترتب عليه ما وقع من الخط وغيره ، ولو قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ الى ما هو مكتوب في النبط الذي وقع في رواية ابن اسحق فلذلك قال له ما أنا بقارىء ، أى لا أحسن قراءة الكتب ؛ قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التناظير بها . قلت : ويؤيده أن رواية عبيد بن عمير إنما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوبا في ذلك الخط فقال اقرأ أى القدر الذي أقرأه إياه وحى الآيات الأولى من (اقرأ باسم ربك) ويحتمل أن يكون جملة القرآن ، وهل هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار نزول منها باعتبار آخر ، قال : وفي احضاره له جملة واحدة إشارة الى أن آخره بكل باعتبار الجملة ثم تكلل باعتبار التناصل . **قوله** (حتى بلغ مني الجهد) تقدم في بدء الوحى أنه دوى بالنصب الحال ودفعها وتوجيهها ، وقال التوربشتى : لا أرى الذي قاله بالنصب الا وهم بأنه يصير المعنى أنه غطه حتى استفرغ الملك قوته في ضغطه بحيث لم يبق فيه شيء ، وهو قول غير شديد ، فإن البنية البشرية لا تطيق استيفاء القوة الملكية لاسيما في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته ، وقد أجاب الطيبي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته الملكية فيكون استفرغ جهده بحسب صورته التي جلد بها حين غطه ، قال : وإذا سمعت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيح

هنا متعين لاتحاد النصة ورواية الرفع لا اشكال فيها وهي التي ثبتت عن الاكثر فترجمت وان كان الاخرى
توجيه ، وقد رجح شيخنا الملقبى بأن فاعل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ منى اللفظ جهده أى غابته فيرجع الرفع
والنصب الى معنى واحد وهو اولى ، قال شيخنا : وكان الذى حصل له عند تلقى الوحى من المهد مقدمة لما صار
يحصل له من السكرت عند نزول القرآن كما فى حديث ابن عباس كان يعالج من التثريب شدة ، وكذا فى حديث عائشة
وعمر ربيع بن أمية وغيرهم ، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخى يحصل له عند
تلقى الوحى ، ولما كان البرزخ العام يتكشف فيه البعث كثير من الاحوال خص الله نبيه ببرزخ فى الحياة باقى اليه
فيه وحيه المشتمل على كثير من الامرار ، وقد يقع لكثير من المصاحاة عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاع على
كثير من الامرار ، وذلك مستمد من المقام النبوى ، وبشهادته حديث دروبا المؤمن جزء من ستة وأربعين
جزءا من النبوة ، كما سيأتى الامام به قريبا . قال السهلبى : تأويل القطعات الثلاث على ما فى رواية ابن سنان أنها
كانت فى اليوم أنه سيقع له ثلاث شذائذ يبنى بها ثم يأتى المرج . وكذلك كان ، فإنه لى ومن تبعه شدة اولى بالشعب
لما حصرتهم قريش ، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة ، وثالثة لما هموا بما هموا به من
المكر به كما قال تعالى (واذ يكر بك الذين كفروا ليثبتوك) الآية فسكانت له العافية فى الشذائذ الثلاث . وقال
شيخنا البلقبى ما ملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الاشارة فى اللفظة ، قال : ويمكن
أن تكون المناسبة أن الامر الذى جاهد به تقبل من حيث القول والعمل والثبة ، أو من جهة التوحيد والاحكام
والاخبار بالغيب الماضى والآتى ، وأشار بالرسالات الثلاث الى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف فى الدنيا
والبرزخ والاخرة عليه وعلى أمته . **قوله** (فرجع بها) أى رجوع مصاحبا الآيات الخمس المذكورة . **قوله**
(ترجف بواديه) تقدم فى بدء الوحى باللفظ ، فواده قال شيخنا : الحكمة فى العدول عن القلب الى القواد أن
القواد وعاء القلب على ما قاله بعض أهل اللغة . فإذا حصل لقواد الرجفان حصل لما فيه فيكون فى ذكره من تعظيم
الامر ما ليس فى ذكر القلب ، وأما بواديه فأراد بها اللجة التى بين المنسكب والعتق ، جرت العادة بانها تضطرب
عند الفزع ، وعلى ذلك جرى الجهرى أن اللجة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وتعتبه ابن برى فقال : البوادر
جمع بادرة وهي ما بين المنسكب والعتق ، يعنى أنه لا يمتص بعضو واحد ، وهو جيد فيكون إسناد الرجفان إلى
القلب لكونه محله والى البوادر لانها مظهره ، وأما قول الداودى البوادر والقواد واحد فان أراد أن مفادها
واحد على ما فرنا ، والا فهو مردود . **قوله** (قال قد خشيت على) بالشدديد وفى رواية السكشمجنى « على نفسى » .
قوله (فقات له كلا أبشر) قال النووي تبعه غيره كلاكه لى وإبعاد وقد تأنى معنى حقا ومعنى الاستفناح ، وقال
القرائى : هي هنا بمعنى الرد لما غشى على نفسه أى لاختية عليك ، ويؤيد أن فى رواية أبى ميسرة « فقات معاذ
أفه » ومن القطائف أن هذه الكلمة التى ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكر لما أنبى عليه السلام من القصة التى وقعت
له هى التى وقعت عقب الآيات الخمس من سورة اقرأ فى نسق التلاوة لجرت على لسانها اتفاقا لانها لم تسكن نزلت
بعد وانما نزلت فى قصة أبى جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالانسان
المذكور قيل لان المعرفة إذا أعيدت معرفة فهى عين الأولى ، وقد أعيد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلا
لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان ليطغى ، وأما قولها هنا أبشر ، فلم يقع فى حديث عائشة متعين

المبشر به ، ووقع في دلائل اليقين من طريق أبي بصيرة مرسلًا **أبو بصير** قال : سمعت علي بن عبد الله ما رأى في المنام فقالت له : أبشر فإن الله أن يصنع بك الأخرى ، ثم أخبرها بما وقع له من شق البطن وإعادته فقالت له : أبشر أن هذا واقع خير ثم استعان له جبريل فذكر القصة فقال لها : أرايتك الذي كنت رأيت في المنام فإنه جبريل استعان لي بأن ربي أرسله الي ، وأخبرها بما جاء به ، فقالت : أبشر ، فوافقه لافعل الله بك الأخرى ، فاقبل الذي جاءك من الله فإنه حق ، وأبشر فإنك رسول الله حقًا . قلت : هذا أصرح ما ورد في أنها أول الآدميين آمن برسول الله **صلى الله عليه وسلم** . قوله (لا يخبرك الله أبدا) في رواية الكشميني ولا يترك ، بمهمة ونون . قوله (وهو ابن عم خديجة آخر أبيها) كذا وقع هنا وأخو صفة لعم فمكان حقه أن يذكر بحرر أو كذا وقع في رواية ابن عساكر وأخى أبيها ، وتوجيه رواية الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف . قوله (تنصر) أي دخل في دين النصرانية . قوله (في الجاهلية) أي قبل البعثة المحمدية ، وقد تطان الجاهلية وبرادها ما قبل دخول المحمدي عنه في الإسلام وله أمثلة كثيرة . قوله (أو مخرجي هم ؟) تقدم ضبطه في أول الكتاب وتما في التفسير ، قال السهيلي : يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على النفس فإنه **صلى الله عليه وسلم** سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه ازعاج لذلك فلما ذكر له الإخراج تحركت نفسه لذلك لحب الوطن وإلغاه فقال : أو مخرجي هم ؟ قال : ويؤيد ذلك إدخال الوارد بعد ألف الاستفهام مع اختصاص الإخراج بالأسوال عنه فأشهر بأن الاستفهام على سبيل الإنكار أو التفجع ، ويؤكد ذلك أن الوطن المشار إليه حرم الله وجرار بيته وبلدة الآباء من عهد اسماعيل عليه السلام . انتهى ملخصا . ويحتمل أن يكون ازعاجه كان من جهة خشية فوات ما أمه من إيمان قومه بالله وافتادهم به من ضرر الشرك وأناس الجاهلية ومن عذاب الآخرة وليتم له المراد من أوصاله إليهم ، ويحتمل أن يكون ازعاج من الأمرين مما . قوله (لم يأت رجل قط بما حثت به) في رواية الكشميني وبمثل ما حثت به ، وكذا للباقيين . قوله (نصرا ، مؤذرا) بالهمز للتأثير وتشديد الرأي بعدها . من التأييد أي التقوية وأصله من الأوز وهو القوة ، وقال الفراء : الصواب مؤذرا بغير همز من وأزرت موازنة إذا عارنته ، ومنه أخذ مؤذرا الملك ، ويجوز حذف الألف فتقول نصرا مؤذرا ، ويرد عليه قول الجوهري آذرت فلانا عاونته والعامة تقول وأزرت . قوله (وفتر الوحى) تقدم القول في مدة هذه الفترة في أول الكتاب ، وقوله هنا فترة حتى حزن النبي **صلى الله عليه وسلم** فيما بلغنا ، هذا وما بعده من زيادة معمر هل رواية عقيل ويونس . وصنيع المؤلف يوم أنه داخل في رواية عقيل ، وقد جرى على ذلك الحيدى في جملة فساق الحديث إلى قوله ، وفتر الوحى ، ثم قال : لعمري حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا ، وزاد عنه البخاري في حديثه المفترى به معمر عن الزهري فقال : وفتر الوحى فترة حتى حزن ، فسانه إلى آخره ، والذي عندي أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر ، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرج من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بسونها ، وأخرجه مقرئنا هنا برواية معمر وبين أن اللفظ لمعمر وكذلك صرح اسماعيل أن الزيادة في رواية معمر ، وأخرجه أحمد ومسلم والاسماعيلي وغيرهم وأبو نعيم أيضا من طريق جمع من أصحاب الأئمة عن الثابت بن دينار ، ثم إن الثقات فيما بلغنا هو الزهري ، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصولا . وقال الكرماني : هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون باه بالاسناد المذكور ، ووقع عنه ابن مردويه في التفسير بن طريق محمد بن كثير عن

معمر باسقاط قوله ، فيما بلغنا ، ولهذه فترة حزن النبي ﷺ منها حونا غدا منه ، إلى آخره ، فصار كله مدورا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة ، والأول هو المأتمن ، قوله فيها ، فإذا طالت عليه فترة الوحي ، قد يسلك به من يصحح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلناه في أول بدء الوحي ، ولكن يدارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري ، وقوله ، مكث أياما بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل لحزن حزنا شديدا حتى كاد يندو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن ياتي نفسه فيبئنا هو كذلك عامدا لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوقف فزعا ثم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسى بين السماء والأرض مرتبعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل ، فانصرف وقد أفرقه عينه وانبط جأشه ، ثم تابع الوحي ، فيستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أهدمت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة وإثبات أهلها ، وقد تقدم في تفسير سورة الضحى شيء يتعلق بفترة الوحي . قوله (فيسكن لذلك جأشه) بجم وحزمة ساكنة وقد تسهل وبعد ما شين معجزة قال الخليل الجأش النفس فلي هذا قوله ، ونظر نفسه ، تأكيد لفظي . قوله (عدا) بين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أجمعها من الذهاب لعدوة . قوله (بذروة جبل) قال ابن التين رويناه بكسر أوله وضمة ، وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير . قلت : بل حكى ثلثيه ، وهو أهل الجبل وكذا الجبل . قوله (تبدى له جبريل) في رواية الكشمغيني ، بداله ، وهو بمعنى الظهور . قوله (فقال له مثل ذلك) زاد في رواية محمد بن كثير ، حتى كثرت الوحي وتتابع ، قال الأسماجل : فوه بعض الطاهاتين هل المحدثين فقال كيف يجوز قلبي أن يرتاب في نيوة حتى يرجع إلى ورقة ويشكر الخديجة ما يشاء ، وحتى يرقى بذروة جبل ليلقي منها نفسه على ما جاء في رواية معمر ؟ قال : وإن حاز أن يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينسرك على من ارتاب فيما جاء به مع عدم الصاية ؟ قال : والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر الجليل إذا قضى بإيصاله إلى الخلق أن يقدمه ترشيح وتأسيس ، فكان ما يراه النبي ﷺ من الرؤيا الصادقة ومحبة الخلوقة والتمسك من ذلك ، فلما لجئه الملك لجئه فنته أمر خائف المادة والمألوف فنظر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزال طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجمع مما لم يألفه ويفتر طبعه منه حتى إذا ندرج عليه وألهمه استمر عليه ، فلذلك رجع إلى أهله التي ألف تأنيبها له فأعدها بها ، وقع له فهورت عليه غشيت بما هرفت من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بمسيرها به إلى ورقة لمعرفتها بصدقته ومعرفته وقراءته الكتب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويعرن عليه ، فشق عليه فتوره اذ لم يسكن خوطب عن الله بسد أنك رسول من الله وميعوت إلى عباده ، فاشفق أن يكون ذلك أمر بدى به ثم لم يرد استنفاذه لحزن لذلك . حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح . قال : ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على حاجتها مثل رجل سمع آخر يقول والحدقة ، فلم يتحقق أنه يقرأ حتى اذا وصلها بما بهما من الآيات تحقق أنه يقرأ ، وكذا لو سمع قائلا يقول دخلت الديار ، لم يتحقق أنه يشد شرا حتى يقول ومحلها ومقامها ، انتهى ملخصا ، ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره ﷺ ما اتفق له في هذه القصة أن يكون سببا في انذار خبره في بطائنه ومن يستمع لقوله ويصغي إليه وطريقا في معرفتهم مياينة من سواء في أحواله لينبجوا على عمله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من رموس

الجبّال بعد ما نبىء فاضمف قوته عن تحمل ما حله من أعباء النبوة ، وغوفا بما يحصل له من القيام بها من ميانة الحقّ جميعا ، كما يطالب الرجل الراحة من غم يناله في أهله بما يكون فيه زواله عنه ولو أنضى الى إهلاك نفسه عاجلا ، حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من المعنى المحمود صبر واستقرت نفسه . قلت : أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى في صريح الخبر أنها كانت حنا على ما قامه من الأمر الذي بشره به ورقة ، وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك رسول الله حقّا فيعمل ما قاله ، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله ، وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيل فرقع قبل ذلك في ابتداء معنى جبريل ، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه وقال لي يا محمد أنت رسول الله حقّا قال فلقد صممت أن أطرح نفسي من ساق جبل ، أي من علوه . **قوله** (وقال ابن عباس : قال في الاصباح ضوء الشمس بالهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لأبي ذر عن المستعمل والكشميني وكذا قال في ولابي زيد المروزي عن القنبري ، ورواه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (قال في الاصباح) يعني بالاصباح ضوء الشمس بالهار وضوء القمر بالليل ، وتعبق بعضهم هذا على البخاري فقال : إنما فسر ابن عباس الاصباح ولفظه قال ، هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، فلا يبرأ البخاري وجهه ، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسير قوله (قل أهدؤرب العاني) إن الفلق الصبح ، وأخرج الطبري هنا عنه في قوله (قال في الاصباح) قال إضاءة الصبح ، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءته ، والفاق اسم فاعل ذلك . وقد أخرج الطبري من طريق الصحاح : الاصباح خالي النور نور النهار ، وقال بمض أهل اللغة : العاني شق الشيء ، وقيدته الراهب بإبابة بعضه من بعض ، ومنه فلق موسى البحر فافلق ، وقيل الفراء أن فطر وخاق وفاق بمعنى واحد ، وقد قيل في قوله تعالى (فلق الحب والنوى) أن المراد به الشق الذي في الحبة من الخنطة وفي النواة ، وهذا يرد على تقييد الراهب ، والإصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمى به الصبح ، قال امرؤ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل
بصبح وما الإصباح فيك بأمثل

٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ﴾ ، لنَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمين

مُحَقِّقِينَ دُورَكُمْ وَمَقْصِرِينَ لَاتَحْفَافُونَ ، فَعَلِمَ الْمَلَأَمُ تَدَلُّوا ، فَجَمَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ تَعْتَقَا قَرِيبَا ﴿

٦٩٨٣ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : للرؤيا الحسن من الرجل الصالح مجزأ من ستة وأربعين مجزأ من النبوة . [الحديث ٦٩٨٣ - طرقة في ٦٩٩٤]

قوله (باب رؤيا الصالحين) الإضافة فيه للعامل أقوله في حديث الباب : يراها الرجل الصالح ، وكأنه جمع إشارة الى أن المراد بالرجل الجنس . **قوله** (وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق) لنَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمين - الى قوله - فَمَجَزَأَ قَرِيبَا (ساق في رواية كريمة الآية كلاما ، وأخرج الدريابي وعبد بن حيد

والطبري من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : أرى النبي ﷺ وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه مخلفين ، قال فما نحر الهدي بالحديبية قال أصحابه : أين رؤياك ؟ فزلف ، وقوله (لعل من دون ذلك لئحا قريباً) قال : النحر بالحديبية فرجعوا ففتحوا خيبر أي المراد بقوله ذلك البحر والمراد بالفتح فتح خيبر . قال : ثم اهتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأويل رؤيا رسول الله ﷺ في عمرة القضاء ، واختلف في معنى قوله : ان شاء الله ، في الآية فقيل : هي اشارة إلى أنه لا يقع شيء الا بمشيئته الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه ، وقيل هي على سبيل التلميح لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى (ولا تقولن شيء ان فاعل ذلك بعد إلا ان يشاء الله) وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم مخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أو قتل . قوله (عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال) سيأتي بعد باب من وجه آخره عن أنس عن عبادة بن الصامت ، وبأن بيانه هناك . قوله (الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله : رؤيا المؤمن جرة ، ولم يقدمها بكونها حسنة ولا بأن رائها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد : الرؤيا الصالحة ، وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المصنف : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الاضغاث ولكنه نادر لقلة تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لطيفة تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الانبياء ، ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج الى تعبير ، والصالحون والاطلب كل رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج الى تعبير ، ومن ههنا يقع في رؤياهم الصدق والاضغاث وهي على ثلاثة أقسام : مستوردون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسدة والغالب على رؤياهم الاضغاث ويقل فيها الصدق ، وكفار ويندر في رؤياهم الصدق جداً ويشير الى ذلك قوله ﷺ : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً ، أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وسأني الاشارة اليه في باب القيد في المنام ، ان شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهم وغير ذلك . وقال القاضى أبو بكر بن العربي : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنصب الى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وهندي أن رؤيا الفاسق لا تعد في أجزاء النبوة ، وقيل تعد من أقصى الاجراء ، وأما رؤيا الكافر فلا تعد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الانبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الانبياء . وهو الاطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخطئ فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذاك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكامن والمنجيم . وقوله : من الرجل ، ذكر للغالب فلا مفهوم له فإنه المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر . قوله (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ولمسلم من حديث أبي هريرة : جزء من خمسة وأربعين ، أخرجه من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسأني للحنبل من طريق عوف عن محمد بن بلعظ : ستة ، كالجادة ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر : جزء من سبعين جزءاً . وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر عنه : جزء من ستة وسبعين ، وسندها ضعيف ، وأخرجه ابن أبي

شبهة أيضاً من رواية حسين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعة كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه
 مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجملة ، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده ابن ، وعند أحمد
 والبخاري عن ابن عباس بمثله وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن الحنفية عن ثابت بن
 أنس مرفوعاً جزء من ستة وعشرين ، والمهفرط من هذا الوجه كالجملة ، وسياق البخاري قريباً ، ومثله لحلم
 من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار ، من طريق الأخرج عن سليمان
 ابن حرب بمجملة وذن عظيم عن أبي هريرة كالجملة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال : جزء من خمسين ،
 نقلت له إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فاني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ
 يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء من خمسين جزءاً من النبوة ، ولترمذي والطبري من حديث أبي رزين القمي
 ، جزء من أربعين ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالجملة ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس
 ، أربعين ، والطبري من حديث عبادة ، جزء من أربعة وأربعين ، والمهفرط من عبادة كالجملة كما سيأتي بعد باب
 . أخرج الطبري واحد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، جزء من تسعة وأربعين ، وذكره القسطلاني في المفهم
 بلفظ أربعة ، بتقديم السبعين ، لحملها من هذه الروايات على عشرة أوجه ألقاها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من
 ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وسبعة وأربعين وتسعة وأربعين
 وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول ويليه السبعين ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ،
 وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر
 لتخريج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي حمزة أنه ورد بألفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين
 وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى خمسة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فلفت على هذا خمسة عشر
 لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ ، ف قيل في الجواب إن
 رفعت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء
 النبوة على سبيل المجاز . وقال الخطابي قبل معناه إن الرؤيا تنجى على موافقة النبوة لا أنها جزء من النبوة ،
 وقيل المعنى لها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باق ، وتذهب بقول مالك فيها حكماء ابن عبد البر أنه
 سئل : أي جزء الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلبس ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلبس بالنبوة . والجواب
 أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها
 بغير علم . وقال ابن بطل : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ،
 فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنبا . وهو الإعلام لفة ، فكل هذا قلني أن الرؤيا خير صادق من الله
 لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز عليه الكذب ففاجبه الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال
 المازري : يحتمل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا خبر وإن كان يتبع ذلك إنذار أو تنبيه فالحبر
 بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي بقر الشرح وبين الأحكام وإن لم
 يحضر في طول عمره بغيب ولا يكون ذلك قادراً في نبوته ولا ميطلاً للقصود منها ، والخبر بالغيب من النبي لا يكون
 إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصوصي : فهو ما أطلع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه

غيره . قال : وقد سبقت بهذا الجواب جماعة السكتهم لم يكشفوه ولم يحفظوه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي :
أجزاء النبوة لا يعلم حقيقةها إلا ملك أراني ، وإنما النذر الذي أرادته النبي ﷺ أن بين أن الرؤيا جزء من أجزاء
النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل الأنبياء فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال
المازني : لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلا ، فقد جمل الله العالم حدا يقف عنده ، فنه ما يعلم المراد
به جملة وتفصيلا ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة
وأبدى لها مناسبة فقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاقي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام
سنة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين
جزءا لأنه حاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين :
أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي ﷺ إلى موته ، والثاني أنه يبقى حديث السبعين جزءا
بغير معنى . قلت : ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطابي إلى إنكار هذه المناسبة فقال : كنت
بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قول لا يكاد ينجح ، وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة
وكان يوحى إليه في مائة ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، قال الخطابي :
وهذا وإن كان وجهه محتمله فسمه الحساب والعدد فأول ما يجب على من قام أن يثبت بما ادعاه خبرا . ولم يسمع فيه
أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبرا ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا ينبغي من الحق شيئا ، وإن كانت هذه المدة
محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليحيط بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في مائة في طول المدة
كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة النذر ، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فانه يتلفق من ذلك مدة أخرى
وتزاد في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها ، قال : فدل ذلك على حذف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما خفي علينا
عليه لا يلزمنا حجبته كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمي الجمار فاما لأصل من علمنا إلى أمر يوجب حصرها تحت
أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا الزورم ، وهو كقولهم في حديث آخره الهدى الصالح والسمت
الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة ، فان تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر ، وإنما فيه أن هاتين
الحاصلتين من جملة هدى الأنبياء وسمتهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها بما كان
الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأثمهم والأنباء التي كان ينزل بها الوحي عليهم ، وقد قبل جماعة
من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن
ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره ﷺ كما جزم به ابن احمق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول
جبريل إليه وهو بغار حراء كان في رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفي هذا الجواب نظر لأنه على تقدير تسليمه ليس
فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال الثوري : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبي ﷺ كان ستة أشهر وأما ما أزمه به من تلفيق
أوقات المراتي وضها إلى المدة فان المراد وحى المنام المتتابع ، وأما ما وقع منه في غضون وحى اليقظة فهو يسير
بالنسبة إلى وحى اليقظة فهو مغمور في جانب وحى اليقظة فلم يعتبر بمدة ، وهو نظير ما اعتمدوه في نزول الوحي ،
وقد أطلعوا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى قطعا فالمسكى منازل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلا كالطائف ونخلة
والمدنى ما زال بعد الهجرة ولو وقع بغيرها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو

اعتذار مقبول ، ويمكن الجواب عن اختلاف الاعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي ﷺ بذلك كان يكون لما أكل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي اليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين أن ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ، ولما أكل عشرين حدث بأربعين ولما أكل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ، بعدما بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الرؤيات بعد الأربعين فضيف ورواية الخمسين محتمل أن تكون لجبر الكسور ورواية السبعين للباغة وما عدا ذلك لم يثبت . وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها ، ووقع في بعض الشروح مناسبة للسبعين ظاهرة التكلف وهي أنه ﷺ قال في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره : أنا بشارة عيسى ودعوة إبراهيم ورأت أمي تورا ، فهذه ثلاثة أشياء تعزب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين . قلت : وبقى في أصل المناسبة لإشكال آخر وهو أن المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح ، والمناسبة المذكورة تقتضي قصر الخبر على صورة ما اتفق لنبينا ﷺ كأنه قيل كانت المدة التي أوحى الله إلى نبينا فيما في المنام جزءا من ستة وأربعين جزءا من المدة التي أوحى الله اليه فيها في اليقظة ، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ، وبقي إرادة التعميم الحديث الذي ذكره الخطابي في الهدى والسمت فانه ليس خاصا بنبوة نبينا ﷺ أصلا ، وقد أنكر الشيخ أبو محمد ابن أبي جرة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى ، ولعل قائله أراد أن يجعل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط ، وبمكر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء . (فنيته) : حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطابي أخرجه الترمذي والخطابي من حديث عبد الله بن مسرغس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءا ، وقد ذكره القرطبي في المفهم ، بلفظ من ستة وعشرين انتهى . وقد أبدى غير الخطابي المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور ، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبري فقال : رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح ، وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين . وقال ابن بطال : أما الاختلاف في العدد فله كثرة فأصح ما ورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين : جليلة ظاهرة كن رأى في المنام أنه يعطى تمرا فأعطى ثمرا مثله في اليقظة فهذا القسم لا اغراب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها ، ومرموزة بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يعبره الا حاذق ليعد ضربا مثل فيه ، فيمكن أن هذا من السبعين والأول من الستة والأربعين لانه اذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها ، بخلاف ما إذا كثرت . قال : وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادني بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارح عن جبريل ، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحي مرة فيكلمه بكلام ليعنيه بغير كلفة ومرة يلقي اليه جملا وجوامع يشتد عليه حملها حتى تأخذ الرخصاء ويتحد منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما ألقى عليه منها . ولخصه المنازري فقال : قيل إن المنامات دلالات ، والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي ، فالأقل في العدد هو الجلي والأكبر في العدد هو الخفي وما بين ذلك . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما حاصله : ان النبوة جاءت بالأمور الواضحة ، وفي بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه مبينا في موضع آخر ، وكذلك المرائي منها ما هو صريح لا يحتاج إلى تأويل ومنها ما يحتاج ، والذي يفهمه العارف من الحق الذي يرجع عليه منها جزء من أجزاء

النبوة ، وذلك الجزء بكثر مرة وبقل أخرى بحسب فهمه ، فأعلام من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ماورد من العدد ، وأدناهم الأكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك ، وقال القاضي عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي ، اذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما أتى في القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو هل صورته أو على صورة آدمى معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به في النوم ، ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ، ومنه ما يلقيه روح القدس في روعه ، الى غير ذلك مما وقفنا عليه وما لم نقف عليه ، فتسكون تلك الحالات اذا عدت انتهت الى العدد المذكور . قال القرطبي في « المفهم » : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فان تلك الاعداد انما هي أجزاء النبوة ، وأكثر الذي ذكره انما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه ، أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمى ، ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فضلا عن سبعين . قلت : والذي نحاه القاضي سبقه اليه الحلبي ، فترأت في عتصره تشبيخ هلام الدين القوتري بخطه مانعه : ثم إن الانبياء يختصون بآيات يؤيدون بها ليميزوا بها عن ايس مناهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه ، فيكون لهم الخصوص من وجهين : فإما هو في حيز التعليم هو النبوة ، وما هو في حيز التأييد هو حجة النبوة . قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة فذكر وجوها من الخصائص العلية للانبياء تكلف في بعضها حتى أنها ما الى العدد المذكور ، فتسكون الرؤيا واحدا من تلك الوجوه ، فاعلاما تكليم الله بغير واسطة ، ثانيا الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل اليه بحس أو استدلال ، ثالثا الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه ، رابعا نفت الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد نفت الملك في روع بعض أهل الصلاح لكن ينحو الاطعام في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والترهب من الشيء فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا ينحرف في علم الاحكام والوعود والوعيد فانه من خصائص النبوة ، خامسا لما كان عنه فلا يعرض له فيه عارض أصلا ، سادسا قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفا ، سابعا دصمته من الخطأ في اجتماعه ، ثامنا ذكاء فهمه حتى تدفع اضروب من الاستنباط ، تاسعا ذكاء بصره حتى يكاد يبصر الشيء من أعلى الأرض ، عاشرا ذكاء سمعه حتى يسمع من أعلى الأرض ما لا يسمعه غيره ، حادي عشرها ذكاء شيء كما وقع ليعقوب في قبص يوسف ، ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسهرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها هروجه الى السموات ، رابع عشرها مجي الوحي له في مثل صلصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها إنطاق النبات ، سابع عشرها إنطاق الجذع ، ثامن عشرها إنطاق الحجر ، تاسع عشرها إقمامه هواء الذئب أن يفرض له رزقا ، العشرون إقمامه رغاء البعير ، الحادي والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكنه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تشييل الأشياء الغيبية له كما مثل له بيت المقدس صبيحة الايام ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به العاقبة كما قال في الناقة لما بركت في الحديبية وحبيبها حابس الفيل ، الخامسة والعشرون استدلاله باسمه على أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو وقد سهل لهم الأمر ، السادسة والعشرون أن يطر شيئا علويا فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال : ان هذه السحابة لتسهل بنصر بني كعب ، السابعة والعشرون رؤيته من ورائه ، الثامنة والعشرون اطلاعه على أمر وقع ان مات قبل أن يموت

كما قال في حنظلة ، رأيت الملائكة تمسكه وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على قنوح مستقبل كما جاء ذلك يوم الخندق ، الثلاثون إطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون القراسة ، الثانية والثلاثون طواعة الشجرة حتى انتقلت بعروقها وغصونها من مكان إلى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصبة الطيبة وشكروا له ضرورة خشفها الصغير ، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا تعطله ، الخامسة والثلاثون الحذر في الربط وهو على النخل أنه يحرق كذا وكذا وسقا من التمر لجأه كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياحة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه القربات ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الإحلال على ما سيكون ، الثالثة والأربعون الإطلاع على ما كان عالم بنفله أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخبايهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الإطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيها مرجعه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقارباً للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، والسكندر منها وإن كان قد يقع غير النبي لكنه للنبي لا يحصى أصلاً وغيره قد وقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب القدر والزهد من الأحياء ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسة عشر عاماً ، وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحرير على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لأن عدده لیسبة الأربعين إلى الخمسة ، ولا يظن أن تقدير النبي ﷺ يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله « الرقبا الصالحة من لرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف هبة تلك النسبة إلا بتبيين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من كثرة المعلومات وزيادة اليقين والتحقيق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الحاركة المعادلات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يبصر بها الملائكة ويشاهد بها المسكوت كالصفة التي يفارق بها البصير الأعمى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فهذه صفات كالات ناهية لنبر . يمكن انقسام كل واحدة منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءاً بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جللتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتعميم لا أنه الذي أراد النبي ﷺ حقيقة . انتهى ملخصاً . وأظنه أشار إلى كلام الحلبي فإنه مع تمكنه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبرتهم وحيا في المنام فقط ، وأكثرهم إيتى بالوحى في المنام ثم رقا إلى الوحى في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصوص العدد المذكور فتشكك فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن مدة وحى المنام إلى أنبيائنا كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فعمل هذا تشكك رؤيا المؤمن مختلفة أدلها ستة وأربعون وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري .

وقال القرطبي في «المفهم» : يحتمل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر «التؤدة والاقتصاد وحسن السمعت جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة» ، أي النبوة بمجموع خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءا فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءا فتكون تسعة عشر جزءا ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدر ولا اطمانت إليه النفس . قلت : وتعامه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألفي فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال ، ثم قال : وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجبه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك وإما بإتقاء في القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كال توحه من المعارف والمعلوم والفضائل والآداب مع تزعمه عن النفاذ أطلاق على تلك الخصال نبوة كما في حديث «التؤدة والاقتصاد» ، أي تلك الخصال من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيما كان قال تعالى ﴿ واولادنا بعض النبيين على بعض ﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أو صافهم بقطعة ومنا ، في تأملي بهم في الصدق حصل من رؤياه دلي الصدق . ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءا وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حاله في من الأنبياء كانت رؤياه جزءا من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزء منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وهذا يندفع الاضطراب ان شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من الفوائد النبوية والأخرى خصوصاً وعموماً ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم ، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقاً فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فمنبتها من أهلام وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ، ونسبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيد بها بنبوة نبي بعينه . ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن اللئام شهاباً حصل لنبى وتجز به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءا ، فبهذه عدة مناسبات لم أرو من جمها في موضع واحد ، فله الحد على ما ألم وعلم . ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءا من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحى ، إلا أن ابن أبي جرة تعرض لنبى منه كما سأذكره في باب من رأى النبى ﷺ ، ان شاء الله تعالى

٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حدثنا أحمد بن بونس - حدثنا زهير - حدثنا يحيى هو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال

« سمعت أبا قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصادقة من الله ، والحلم من الشيطان »

٦٩٨٥ - **حديث** هبة بن يوسف حدثنا البشير حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فأنما هي من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان فليستعذ من شرها ولا يذكرها لأحد فأنها لا تضره »

قوله (باب) بالتونين (الرؤيا من الله) أى مطلقاً ، وإن قيدت في الحديث بالصالحه فهو بالنسبة إلى مالا دخول للشيطان فيه ، وأما ماله فيه دخل فندبت إليه نسبة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الحقائق والتقدير من قبل الله ، وإضافة الرؤيا إلى الله فشرى ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ماورد في بعض طرقه كما سيأتي ، وظاهر قوله « الرؤيا من الله والحلم من الشيطان » أن اتى تصاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تصاف للشيطان لا يقال لها رؤيا ، وهو تصرف شرعى ، والا فالكل يسمى رؤيا ، وقد جاء في حديث آخر « الرؤيا ثلاث ، فأطلق على كل رؤيا ، وسيأتي بيانه في « باب التقيد في المنام » . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول حديث أبي قتادة ، ورواه في السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي . ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** (الرؤيا الصادقة) في رواية السكشميني « الصالحة » وهو الذي رقع في معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحد ابن يحيى الحلواني عن أحمد بن بنس شيخ البخاري فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ « الرؤيا من الله » كالترجمة . وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والاسماعيلي من رواية الثوري وبشر بن المغضل . يحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ومسلم من رواية الزهري عن أبي سلمة كما سيأتي قريباً منه ، ووقع في رواية هبة بن سعيد عن أبي سلمة كما سيأتي في باب إذا رأى ما يكره « الرؤيا الحسنة من الله » ووقع عند مسلم من هذا الوجه « الصالحة » زاد في هذه الرواية « فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب » ومسلم في رواية من هذا الوجه « فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب » وقوله فليبشر بفتح التحتانية وسكون الموحدة وضم الموحدة من البشري ، وقبل بنون بدل الموحدة أى ليحدث بها ، وزعم هياض أنها تصحيف ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « فليستر » بمهمة ومثناة من الستر ، وفي حديث أبي رزين عند الترمذي « ولا يقصم إلا على رآء » بتشديد الهمزة اسم فاعل من الود « أو ذى رأى » وفي أخرى « ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً » وفي أخرى « ولا يقصم الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » قال القاضي أبو بكر بن العربي : أما العالم فانه يؤولها له دلي الخير مهما أمكنه ، وأما الناصح فانه يرشد إلى ماينفعه ويدينه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فانه يعلم بما يعمل عليه في ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فان عرف خيرا قاله وإن جهل أو شك سكك . قلت : والأولى الجمع بين الروایتين فان اللبيب صبر به عن العالم والحبيب عبر به من الناصح ، ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب « فليحمد الله عليها وليحدث بها » . **قوله** (والحلم من الشيطان) كذا اختصره ، وسيأتي ضبط الحلم ومعناه في « باب الحلم من الشيطان » ، ان شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن طريق المثار إليها ازاد « فإذا رأى أحدكم

ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستنداً فإن كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فيتجهه وينبغي أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتعلق بآداب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فاما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر بكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يحفل بها لقصد تحزين الأذى والتهويل عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض أمر به طرد الشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحقيراً له واستغذاراً ، ونخصت به البشارة لأنها محل الإنذار ونحوها . قلت : والتثنية لنا كيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة إلى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعه عنها وعبر في بعض الروايات بالبعث إشارة ، إلى استغذاره ، وقد ورد بثلاثة الفاظ التفت والتفل والبصق ، قال النووي في الكلام على التفت في الرقية تبعاً لعياض : اختلف في التفت والتفل فقيل هما بمعنى ولا يكونان إلا بوق ، وقال أبو حنيفة : يشترط في التفل ويقي يسير ولا يكون في التفت ، وقيل عكسه ، ورحلت عائشة عن التفت في الرقية فتأت : كما يتفت آكل الزيت لا ريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج منه ، من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب ولجل جمع براءة ، قال عياض : وقائمة التفل التبرك بذلك الطربة والهواء والتفت للمباشر للرقية المغارن للذكر الحسن كما يتبرك بفاتحة ما يكتب من الذكر والأسماء ، وقال النووي أيضاً : أكثر الروايات في الرؤيا « فلينفث » وهو نفخ لطيف بلا ريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازاً . قلت : لكن المطلوب في الموضوعين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتقاره واستغذاره كما قلناه من عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحل على التفل فإنه نفخ منه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قبل له نفث بالنظر إلى لريق قيل له بصاق . قال النووي وأما قوله : فأنما لا تضره . فمناه أن الله جعل ماذكر سبباً للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدقة وقاية الدال انتهى . وأما الصلاة فلما فيها من التوجه إلى الله والاجأ إليه ، ولأن في التحريم بها حصمة من الأسوأ . وبها تكمل الرغبة وتصح الطلبة لأقرب المصل من ربه عند سجوده ، وأما التحول فللتنافول بتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته ، فإن اقتصر على بعضها أجزأه في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الاختصار على واحدة ، نعم أشار المهاب إلى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكأنه أخذه من قوله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون) فيحتاج مع الاستعاذة إلى صحة التوجه ولا يكفي استمرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في « المفهم » : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصل تحول عن جنبه وبصق ونفث عند الضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال إليه فكيفيه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة التحوذ من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي قال : إذا رأى أحداً من ماله ما يكره لقل إذا استيقظ : أعوذ بما حاذت به ملائكة الله ورسله من شر رؤيائي هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني ودنياي ، وورد في الاستعاذة من التهويل في المنام ما أخرجه مالك قل : بلغني أن خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إن أرواح في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شره كله وعذابه وشر عباده ومن هزات الشياطين وأن يحضرون ،

وأخرجه الثاني من رواية عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال «كان خالد بن الوليد يفرغ في منامه ، فذكر نحوه وراد في أوله ، إذا اضطجعت فقل : باسم الله ، فذكره ، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الفاردي من عموم قوله ، إذا رأى ما يكره ، ما يكون في الرقبا الصادقة لكونها قد تقع انذارا كما تقع تبشيرا وفي الانذار نوع ما يكره الرائي فلا يشرع إذا عرف أنها صادقة مذكورة من الاستمادة ونحوها ، واستند إلى ما ورد من مرأى النبي ﷺ كالبقر التي تنحر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستمادة في الصادقة أن لا يتحول عن جنبه ولا أن لا يصل ، فقد يكون ذلك سببا لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار ، وأيضا فالمذكورة قد ترجع إلى معنى الميثرة لأن من أُنذر بما سيوقع له ولو كان لا يدره أحسن حالا من دهم عليه ذلك فانه يزعم الا يزعم من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفا عنه ورفقا به ، قال الحكم الترمذي : الرقبا الصادقة أصليا حتى تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومماثلة لتكون حونا لما تدب إليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرقبا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نذيرها من الوحي ولتكرره من في أمته من الصديقين من المحسنين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكثفوا بذكره الإلهام والملمين عن كثرة الرقبا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرقبا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرقبا المسكروحة أو السود يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل ، وأما كتبها مع أنها قد تكون صادقة تخفي حكمته ، ويحتمل أن يكون لغاية تعجيل اشتغال سر الرائي بأكروه تفسيرا ، لأنها قد تبطله فإذا لم يجز بها زال تعجيل روحها وتخوفها ويبقى إذا لم يدرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الاحداث فيكون ذلك أسكن لنفسه . واستدل بقوله ، ولا يذكرها على أن الرقبا تقع على ما يبرهه ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب إذا رأى ما يكره ، ان شاء الله تعالى ، واستدل به على أن اليوم تأثيرا في النفوس لأن التفل وما ذكر منه يدفع اليوم الذي يقع في النفس من الرقبا ، فلم يكن اليوم تأثير لما أُرشد إلى ما يدفعه ، وكذا في النهي عن التحديث بما يكره لأن يكره والأمر بالتحدث بما يجب ان يجب . قوله في حديث أبي سعيد (وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان) ظاهر الحصر أن الرقبا الصالحة لا تشمل على شيء مما يكرهه الرائي ، ويؤيده مقابلة روي البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا في قول أهل التعبير ومن يهيمهم إن الرقبا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذارا نظر ، لأن الانذار غالبا يكون فيما يكره الرائي ، ويمكن الجمع بأن الانذار لا يستلزم وقوع المسكروحة كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرقبا وما تغير به وقال القرطبي في المفهم ، ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرقبا بمعنى ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين هو المأمور بالاستمادة منه لأنه من تحيلات الشيطان ، فإذا استماد الرائي منه صادقا في التجاوزه إلى الله وفعل ما أمر به من التفل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء ، وقيل بل الخبز على عمومها فيما يكرهه الرائي بتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المسكروحة كما جاء أن الله تعالى يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ولكن الأسباب عادات لا وجودات ، وأما ما يرى أحيانا مما يجب الرائي ولكنه لا يجد في البيئة ولا ما يدل عليه فانه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الحاضر به ، فشغلا قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع

٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٦٩٨٦ - **عزنا** حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير - وأثنى عليه خيراً لقيته بالجماعة - من أبيه حدثنا أبو سلفة عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصالحة من الله ، والملم من الشيطان ، فإذا حلّم أحدكم فليعتود منه وليصنع عن شماله فإنها لا تضره ،
وعن أبيه قال حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ . . . مثله

٦٩٨٧ - **عزنا** محمد بن بشار حدثنا محمد بن حاتم حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة .

٦٩٨٨ - **عزنا** يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . . . ورواه ثابت ومحمد وإسحاق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ
[الحديث ٦٩٨٨ - طرحة ٧٠١٧]

٦٩٨٩ - **عزنا** حذثنى ابن أبي حازم والدارقطني عن يزيد بن عبد الله بن حبيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة .

قوله (باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكأنه حل الرواية الأخرى بلفظ رؤيا المؤمن ، حل هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة لظني وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول . **قوله** (حدثنا . . .) حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وأثنى عليه خيراً لقيته بالجماعة هكذا الأكثر ، وفي رواية القابلي بعد قوله خيراً وقال لقيته بالجماعة ، وقاعل أثنى هو مسدد وهي جملة حالية كأنه قال أثنى عليه خيراً حال تحديثه عنه . وقد أثنى عليه أيضاً إسحق بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين . . . **قوله** (عن أبيه) هو عطاب بن السند الذي قبله ، ففي رواية إسحق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلفة قال وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلفة وتقدم في صفة إبليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة وحده عن أبي قتادة ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد كرواية البخاري عن مسدد ، ومن طريق إبراهيم الحربي عن مسدد هذا السند فقال عن أبي هريرة بدل أبي قتادة ، ولعله كان عند أبي سلفة هاتهما ،

وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدى من رواية اسحق بن أبي اسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال من أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث « روى الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » أخرجه مسلم . **قوله** (الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم أحدمكم) تقدم شرحه في الباب الذى قبله مستوفى ، وقد اعترضه الاسماعيل فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء ، وأخذ الزركشى فقال : ادخله فى هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذى قبله . قلت : وقد وقع ذلك فى رواية الذين كما أشرت اليه ، ويحجب عن صنيع الأكثر بأن وجه دخوله فى هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التى من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخارى مع ذلك إلى ما وقع فى بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت فى الباب الذى قبله أنه وقع فى رواية محمد بن ابراهيم التيمى عن أبي سلمة عن أبي قتادة فى هذا الحديث من الوبادة وروياً المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . الحديث الثانى ، **قوله** (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر . **قوله** (عن أنس) فى رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور ، سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة ، وقد خالف قتادة غيره فلم يذكر عبادة فى السند وهو الحديث الثالث حديث أنس . **قوله** (ورواه ثابت وحيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ) أى بغير واسطة ، فأما رواية ثابت فتأتى موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله « من رأى فى المنام فقد رآنى » وقال فيه « وروى المؤمن » ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك ، وأخرجها البزار وقال لا نعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ، ورواية عبد المبرز ترد عليه ، ووقع فى أطراف المذى أن البخارى أخرجه فى التعبير معاً فقال : رواه شعبة عن ثابت ، ولم أر ذلك فى البخارى ، وأما رواية حيد فوصلها أحمد عن محمد بن أبي عدى عنه وألفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فتقدمت قريباً وأما رواية شعيب وهو ابن الحبحاب بمثلين مفتوحين وموحدتين الأولى ساكنة فرويناها موصولة فى « كتاب الروح لأبي عبد الله بن مازن » من طريق عبد الوارث بن سعيد وفى الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب وألفظ مثل حميد وأشار الدارقطنى إلى أن الطبري عن صحيحان . الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عنه وألفظه مثل قتادة ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد فى أوله أن التى قلنا كيد ، وأخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ، ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ « روى الرجل الصالح » بدل لفظ المؤمن . الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدارودى واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والدارودى محمد بن عبيد يزيد شيخهما هو المعروف بابن الهاد والسند كله حديثون وألفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم . **قوله** (من النبوة) قال بعض الشراح كذا هو فى جميع الطرق وليس فى شيء منها بلفظ « من الرسالة » بدل « من النبوة » قال وكان المر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بتبليغ الأحكام للمكلفين بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المصائب وقد يقر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتى بحكم جديد بخلاف من قبله ، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي ﷺ فى المنام فأمره بحكم بخلاف حكم

الشرح المستعرق في الظاهر أنه لا يكون مشروطاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسيأتي بسط هذه المسألة في الكلام على حديثه ومن رآني في المنام فقد رآني ، إن شاء الله تعالى

٥ - باب المبشرات

٦٩٩٠ - **حدثنا** أبو الليثان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال

سمعت رسول الله ﷺ يقول : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة »

قوله (باب المبشرات) بكسر النون المعجمة جمع مبشرة وهي البشيرة ، وقد ورد في قوله تعالى (ألم البشيرة في الحياة الدنيا) هي الرؤيا الصالحة ، أخرجه الترمذي وابن ماجه ، وصححه الحاكم من رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواه ثقات إلا أن أبا سلة لم يسمعه من عبادة ، وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلة قال : نبئت عن عبادة ، وأخرجه أيضاً هو وأحمد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة ، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ ، فذكر مثله ، وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى . **قوله** (لم يبق من النبوة إلا المبشرات) كذا ذكره باللفظ الدل على المعنى تحقيقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أى لا يبق ، وقبل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للهدى والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بى إلا المبشرات ، ثم فسرها بالرؤيا ، وصرح به في حديث عاتقة عند أحمد بلفظه لم يبق بعدى ، وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كشف السقارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبى بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، الحديث . والنسائي من رواية زفر بن صفصعة عن أبى هريرة رفعه أنه : ليس ببق بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم نبوت وصفه له كمن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعا صوته لا يسمى مؤذنا ولا يقال إنه أذن وإن كانت جزءا من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لا يسمى مصليا وإن كانت القراءة جزءا من الصلاة . ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها راء السكينية قالت وسمعت النبي ﷺ يقول : ذهب النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولأحمد عن عاتقة مرفوعا ولم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا ، وله ولقطراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا « ذهب النبوة وبقيت المبشرات » ولا يلى يعلى من حديث أنس رفعه « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبي ولا رسول بعدى وإن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال المصنف ما حاصله : للتعبير بالمبشرات خرج الأغلب ، فإن من الرؤيا ما تكون

منذرة وهي صادقة يربها الله لنؤمن رفقا به ليستعمل لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث ان الوحي ينقطع بمعنى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرقبا ، ويرد عليه الإلهام فان فيه اخبارا بما سيكون ، وهو الانبياء بالذنبه الوحي كالرقبا ، ويقع لغير الانبياء كما في الحديث الماضي في مناقب عمر . وقد كان فيمن مضى من الأمم عذرون ، وفسر الحديث بالدال بالمهم بالفتح أيضا ، وقد أعجب كثير من الأولياء من أمور منسية فكانت كما أخبروا ، والجواب أن الحصر في المنام لسكونه يشمل أحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فإنه يختص بالبهض ، ومع كونه مختصا فإنه نادر ، فانما ذكر المنام لشهرته وكثرة وقوعه ، ويشير الى ذلك قوله عليه السلام : « فان يكن ، وكان السر في ندر الإلهام في زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحي اليه عليه السلام في اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب ان لا يقع لغيره منه في زمانه شيء . فلما انقطع الوحي بموته وقع الإلهام لمن اختصه الله به الأمن من اللبس في ذلك ، وفي إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة من أنكره »

٦ - باب رؤيا يوسف ، وقوله تعالى (إذ قال يوسف لأبيه يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباَ والشمسَ والنجمَ رأيتهم لي ساجدين . قال يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا ، إنَّ الشيطانَ للإنسانَ عدوٌّ مبين ، وكذلك يجتبيك ربك ويُملئُكَ من تَأْوِيلِ الأحاديثِ ويَتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَاقُوبَ كما أَنَّمَا عَلَى آبَائِكَ مِنْ قَبْلُ لِبَرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ، إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) . وقوله تعالى (يا أبتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا رُبِّي حَقًّا ، وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكَ مِنَ الْبَدَنِ مِنَ الْبَدْرِ أَن تَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ، إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ ، إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ . رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَدَّتْنِي مِنَ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَآلِيكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ) . فاطر والبديع والبارئ والخالق واحد . من التبدؤ : بادية

قوله (باب رؤيا يوسف) كذا لهم ، ووقع للنسفي يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن ، وقوله عن رجل (إذ قال يوسف لأبيه) فساق الى (ساجدين) ثم قال الى قوله عليهم السلام ، كذا لأبي ذر والنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . قوله (وقوله تعالى : وقال يا أبتِ هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا الى قوله وألحقني بالصالحين) كذا لأبي ذر والنسفي أيضا . وساق في رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله (تأويل رؤياي) أي أنتي تقدم ذكرها وهي رؤية السكواكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو في مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحا في شريعتهم فكان التأويل في الساجدين وكونها حقا في السجود ، وقيل التأويل وقع أيضا في السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والاول هو المتمد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة في قوله (وخروا له سجدا) قال وكانت تحية من قبلكم : فأعطى الله هذه الآلة السلام تحية أهل الجنة ، وفي لفظ : وكانت تحية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض ، ومن طريق ابن إسحق والثوري وابن جريج وغيرهم نحو : قال الطبري : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الاكرام ، واختلف في المدة التي كانت بين

الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال : كنت بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عاما . وذكر البيهقي له شاعدا عن عبد الله بن شداد وزاده وإليها ينتهي أصل الرؤيا ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلثا وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خمسًا وثلاثين سنة ، ونقل التلميذ عن ابن مسعود ثمانين سنة ، وعن الكلبي اثنتين وعشرين سنة قال وقيل سبعا وسبعين ، ونقل ابن إسحق قولاً أنها كانت ثمانين عشرة عاما والأول أقوى وأتم عند الله . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسخ . قوله (فاطر والمبدع والبارئ) والخالق واحد) كذا لبعضهم الباري بالراء ، ولأن ذر والأكثر البادئ بالمال بدل الراء والمدر ثابت فيهما ، وروى بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية لهال وهم وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الاسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات ، وفي الاسماء الحسنى أيضا المبدئ . وقد وقع في العنكبوت ما يشهد أصح منهما في قوله (أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده - ثم قال - فأنظروا كيف بدأ الخلق) فالأول من الواو واسم العامل منه مبدئ والثاني من اللام واسم الفاعل منه بادئ - وهما لغتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخاري هذا استطرادا من قوله في الآيتين المذكورتين (فاطر السماوات والأرض) فأراد تفسير الفاطر ، وروى بعض الشراح أن دهوي البخاري في ذلك الوحدة منوعة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخاري بذلك أن حقائق معانيها متوحدة وإنما أراد أنها ترجع إلى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قبله باب رؤيا الصالحين ، قوله (قال أبو عبد الله : من البدء وبادئته) كذا وجدته ، خبروطا في الأصل بالمعنى وبراء المطاف لأن ذر ، فإن كان محفوظا ترجمته رواية لهال من قوله والبادئ . ولقد أبى ذر من البدو وبادية ، بالواو بدل الهز وغيره في بادية وجاء فأيت ، وهو أول لانه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة (وجهكم من البدو) ففسرها بقوله بادية أي جاء بكم من البادية ، وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أي قوله (وجهكم من البدو) أي من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادئ من البدء أي الابتداء أي بادية الخلق ، فعنى فاطر بادية والله أعلم

٧ - باب رؤيا إبراهيم . وقوله تعالى (فلما بلغ معه السعي قال يا بنيه إني أنرى في المنام آني أن يجرؤ فاطر . ماذا ترى ؟ قال يابئ أفضل ما تؤمر - ستجدني إن شاء الله من الصابرين . فلما أسدأ وتة للبهين وناديا أنه يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذاك نخبري الحسين) . قال مجاهد : أسدأ ما أيرابه . وتة وضع وجهه بالأرض

قوله (باب رؤيا إبراهيم عليه السلام) كذا لأن ذر ، وسقط لفظ باب لغيره . قوله (وقوله عز وجل : فلما بلغ معه السعي - إلى قوله - نخبري الحسين) كذا لأن ذر وسقط للنسخ ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . فيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولدا أن يذبحه قربانا فرأى في المنام أن أوف بنذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : فقال إبراهيم لإسحق انطلق بنا قرب قربانا وأخذ حبلا وسكينا ثم انطلق به حتى إذا كان

بين الجبال قال : يا أبت ابن قريانك ؟ قال : أنت يا بني . إني أرى في المنام إني أذبحك الآيات ، فقال : اشد
وباطلي حتى لا أضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عليا من دمي فتراه سارة فتعزن ، وأسرع مر السكين
على حلق لي يكون أمون علي ، ففعل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحمر وضرب الله على حلقه
صفحة من نحاس فسكب على جبينه وحز في فقاء ، فذاك قوله (فذا أسلما ونه فجين وتودى أن يا إبراهيم قد
صدقت الرؤيا) فذا نعت فإذا هو بكبش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدي وله أخذه عن بعض أهل
الكتاب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضا عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكمب
أبو هريرة عن النبي ﷺ أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كمب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه
يذبح ابنه اسحق قال الشيطان إن لم أفن هؤلاء عند هذه لم أفنهم أبدا ، فذهب إلى سارة فقال : ابن ذبح إبراهيم
بابك ؟ قالت : في حاجته قال : كلا أنه ذبح به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أغشى أن لا يطيع ربه ،
لجاء إلى إسحق فأجاب بهنوه ، فواجه إبراهيم فلم يلفظ إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد
عن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه يسبح حصيات عند كل حجرة ،
وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل
عنه قال : إن إبراهيم لما رأى المناسك نرض له إبليس عند المسعى فسبقه إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة
فمرض له إبليس فرماه يسبح حصيات حتى ذهب ، وكان على اسماعيل قميص أبيض ، وثم نله فجبن فقال : يا أبت
أنه ليس لي قميص تكفني فيه غيره فأخذه ، فتودى من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو
بكبش أبيض قرن أمين فذبحه . وأخرج ابن اسحق في المبتدأ ، عن ابن عباس نحوه وزاد : فولدني نفسي
بيده فقد كان أول الإسلام وإن رأس الكبش لمعلن بقربه في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحمد أيضا عن عثمان بن
أبي طلحة قال : أمرني رسول الله ﷺ فرأيت قرني الكبش حين دخل البيت . وهذه الآثار من أقوى الحجج
إن قال إن الذبيح اسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس في
إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن ميمونة وزيد بن أسلم ومروك وسعيد بن جبير في إحدى الروايتين
عنه وعطاء والشامي وكمب الأحبار أن الذبيح اسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في
إحدى الروايتين عن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والشامي
في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كمب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن أنس وأبي
عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن اسحق أن الذبيح اسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحديث : أنا ابن
الذبيحين ، وروناه في الحمانيات ، من حديث معاوية ، ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه
وأطاب ابن القيم في الهدى في الاستدلال لقوته ، وقرأت بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن
دليلا وهو قوله في الصافات (وقال إني ذاهب إلى ربي سمعدين - إني أرى في المنام إني أذبحك ،
وقوله في هود (وأمراته قائمة لضحكك مبشرانما باسمي - إني أرى في المنام إني أذبحك) قال : ووجه الأخذ
منهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد
نومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد (فبشره بسلام حلیم ، فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام

أني أذبحك) والقصة الثانية بعد ذلك بدهر طربل لما شاخ واستبعد من مثله أن يحس له الولد وجاءته الملائكة عندما أمروا بأهلاك قوم لوط ببشره باسحق، فذهبن أن يكون الأول اسماعيل ويؤيده أن في التوراة أن اسماعيل بكره وأنه ولد قبل اسحق. قلت: وهو استدلال جيد وقد كنت استحسنه وأحتج به إلى أن مر بي قوله في سورة إبراهيم (الحد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واسحق) فإنه يذكر لي قوله إنه رزق اسماعيل في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والد اسماعيل صارت لسارة من قبل الجبار الذي وهب لها وانها وهبتها لإبراهيم لما يئست من الولد فولدت هاجر اسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الإشارة إليه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء وولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غيرة سارة إلى أن كان من إخراجها وولدها إلى مسكة ما كان، وقد ذكره ابن اسحق في المبتدأ، مفصلاً، وأخرجه الطبري في تاريخه من طريقه، وأخرج الطبري من طريق السدي قال: انطلق إبراهيم من بلاد قومه قبل الشام فأتى سارة وهي بنت ملك حران فآمنت به فتزوجها، فلما قدم مصر وهما الجبار هاجر وهبتها له سارة وكانت سارة منعت الولد وكان إبراهيم يدعو الله أن يهب له ولداً من الصالحين فأخبرت الدهورة حتى كبر فلما علمت سارة أن إبراهيم وقع على هاجر حزنت على ما فاتها من الولد. ثم ذكر قصة عبيد الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم إبراهيم باسحق فلذلك قال إبراهيم (الحد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واسحق) ويقال لم يكن بينهما إلا ثلاث سنين، وقبل كان بينهما أربع عشرة سنة، وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح اسماعيل لأن سارة واسحق لم يكونا بمكة والله أعلم. (قوله) وقال بجاهد: أسلماً: سلماً ما أسراه، وأنه: وضع وجهه بالأرض) قال الفرغابى في تفسيره: حدثنا وقاته عن ابن أبي نجيم عن بجاهد في قوله تعالى (فلما أسلماً) قال سلماً ما أسراه، وفي قوله (ونه للجبين) قال: وضع وجهه بالأرض قال: لا تدعني وأنت نظري وجهي ثلاثاً ترجمني، فوضع وجهته في الأرض. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي قال (فلما أسلماً) أي سلماً لله الأمر، ومن طريق أبي صالح قال: اتفقا هل أمر واحد، ومن طريق قتادة سلم إبراهيم لأمر الله وسلم اسحق لأمر إبراهيم، وفي لفظ: أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله، ومن طريق أبي عمران الجوني: نه للجبين كنه لوجهه. (نفيه): هذه الترجمة والتي قبلها ليس في واحد منهما حديث مسند بل اكتفى فيهما بالقرآن ولها نظائر. وقول السكرماني إنه كان في كل منهما بياض ليلحق به حديث يناسب محتمل مع بعده

٨ - باب التواطؤ على الرُّبَا

٦٩٩١ - حدثنا يحيى بن بُسَير حدثنا الليث عن عُقْبُلِ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنَا أَنَا أَرَأَى لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، وَأَنَّ أَنَا أَرَأَى فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَتَسُوها في السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ،

(قوله) (باب التواطؤ على الرُّبَا) أي توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم. (قوله) (إن أنا ساءل ليلَةَ الْقَدْرِ في السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ وَأنا أَنَا أَرَأَى لَيْلَةَ الْقَدْرِ في السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ) في رواية الكشميني وناسا. (قوله) (أروها في السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ) فقال النبي ﷺ: التمسوها في السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن

عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لكن لفظه : رأى رؤياكم تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريرا ، الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعتزله الاسماعيل فقال : اللفظ الذي ساقه خلاف التواطؤ ، وحديث التواطؤ : رأى رؤياكم قد تواطأت على العشر الأواخر ، . قلت : لم يلزم البخاري إيراد الحديث بلفظ التواطؤ وإنما أراد بالتواطؤ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظ : أو جمعه ، وذلك أن أفراد السبع داخلة في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقدم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على السبع فأسرم بالتماسها في السبع لتوافق الطائفتين عليها ، ولأنه أيسر عليهم ، جرى البخاري على عادته في إيراد الألفي على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : رأيت كأن بيدي قطعة استرق الحديث ، وفيه : وكانوا لا يزالون يقصون على النبي ﷺ الرؤيا ، وفيه : رأى رؤياكم قد تواطأت في العشر الأواخر ، الحديث . ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دالة على صدقها ومصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة

٩ - **باب** رؤيا أهل السجن والفساد والشرك ، لقوله تعالى ﴿ ودخل معه السجنَ تَينانِ ، قال أحدهما إني أرايَ أعمرُ خيرا ، وقال الآخرُ إني أرايَ أحملُ فوقَ رأسي خبيراُ تأكلُ الطيرُ منه ، ثَمَّ نَبأنا بتأويله ، إنا نراكَ من المحييين . قال الا يأتينكما طعامٌ رَزَقناه إِيَّاهُ نَبأَئكما بتأويله قبل أن يأتينكما ، فَلَئِذَا كُنَّا عِمالِئِ رَبِّنا ، إني تركتُ قومَ لا يُؤْمِنونَ باللهِ ومُهمَّ بالآخرةِ هم كافرون . وانتم مُؤمِنَةٌ ولِلهِ آبائُ إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ ، ما كان لنا أن نُشْرَكَ باللهِ من شيء ، ذلك من فَضْلِ اللَّهِ عَلَينا وَعَلَى النَّاسِ ، وَلَئِكنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ . يا صاحبي السَّجْنِ أَرَأَيْتَ بِابِ مُتَفَرِّقُونَ ﴾ . وقال النَّضِيلُ لِبَعْضِ الْأَتْباعِ يابعدُ اللَّهِ ﴿ أَرَأَيْتَ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرُ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ؟ ما تَعْبُدُونَ من دونِ اللَّهِ إِلَّا أَسْماءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وآبَاؤُكُمْ ما نَزَّلَ اللَّهُ بِها مِنْ سُلْطان ، إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ، أَسْمَأُ أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاه ، ذَلكَ الدِّينُ الْقَیِّمُ ، وَلَئِكنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ . يا صاحبي السَّجْنِ أَمَّا أَحَدُكما فَيَسْقُ رَبُّهُ خَمرًا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَابُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ من رأسِهِ ، قِضِيَ الْأَمْرُ الَّذي فِيهِ كَسَفَتَ تَينانِ . وقال لَذي ظَنٍّ أَنَّهُ ناجٍ مِنْها : اذْ كُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ، فَأَنْسَأَهُ الشَّيْطانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ، فَلَبِثَ في السَّجْنِ بضعَ سَنين . وقال الملكُ إني أَرى سَبْعَ مَرَاتٍ سِمانَ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خَضِرٌ وَأَخْزَرُ يَاسبات ، يا أَيُّها الْمَلَأُ أَفْتونِي في رُؤْيايَ إِنْ كُنْتُمْ الرُّؤْيا تَهْجُرُونَ . قالوا : أَضْمَنَّا أَحْلامَ ، وما نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلامِ بِها مِئين . وقال الَّذي نجا مِنْها و ذَكَرَ بِمَدِّ أَمَةٍ : أنا أَنبَشُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون . يوسفُ أَيُّها الصِّديقُ أَفْتِنَا في سَبْعَ مَرَاتٍ سِمانَ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خَضِرٌ وَأَخْزَرُ يَاسبات ، إني أَرْجِعُ إلى النَّاسِ ما لَهمْ يَلمُونَ . قال كَزْرَعُونَ سَبْعَ سَنينَ ذَأْبًا ، فَاحْصَدْتُمْ فَذَرُّوهُ في

منه لإقيلاما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداذ يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تمصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يُميت الناس وفيه يَمُصرون . وقال الملك أئتوني به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك . و « أدكر » ، اتعل من ذكرت . أمة : قرن . وتقرأ « أمة » : رسيان . وقال ابن عباس : يَمُصرون الاعتاب والذهن . « تمصنون » : تحرسون

٦٩٩٢. — **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لو أُميت في السجن ما ألبث يوسف ثم أناني لآبتي

قوله (باب رؤيا أهل السجن والفساد والشرك) تقدمت الإشارة إلى أنه الرؤيا الصحيحة وإن اختصت غالباً بأهل الصلاح لكن قد تقع لغريم ، ووقع في رواية أبي ذر بدل الشرك « الشراب » ، يضم المصجمة والتشديد جمع شارب ، أو بفتحين مخففاً أى وأهل الشراب والمراد شربة المحرم ، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون مفسداً أو مصلحاً ، قال أهل العلم بالتمثيل : إذا رأى الكافر أو الفاسق الرؤيا الصالحة فإنها تكون بشرى له بهدائه إلى الإيمان مثلاً أو التوبة أو اندازاً عن بقاءه على الكفر أو الفسق ، وقد تكون لغيره عن ينسب إليه من أهل الفضل ، وقد يرعى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والغرور والمكر نوبة من ذلك . **قوله** (وقوله تعالى : ودخل معه السجن فتيان - إلى قوله - ارجع إلى ربك) كذا لابي ذر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية ، قال السبيل : اسم أحدهما شمرم والآخرة مشرم كل منهما بمجمة لإحداهما مفتوحة والآخرى مضمومة ، قال وقال الطبري : الذي رأى أنه يهصر خيراً اسمه نبوه ، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه . قلت : سماه مخلت بمجمة ومثله وهزاه لابن اسحق في « المبتدأ » ، وبه جزم النعلبي ، وذكر أبو عبيد الجعفي في كتاب « المسالك » ، أن اسم الخباز والشان والساقى مرطس ، وذكر أن الملك اتهمهما أنهما أراداه في الطعام والشراب فحبسهما إلى أن ظهرت براءة ساحة الساقى دون الخباز ، ويقال أنهما لم يربا شيئاً وإنما أراداه امتحان يوسف ، فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : لم يربا شيئاً وإنما تحاكما لجربا ، وفي رنده ضعف . وأخرج المالك بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد : فلما ذكر لها التأويل قالاً إنما كنا نلعب ، قال : قضى الأمر الآية . **قوله** (وقال الفضيل الخ) وقع لابي ذر بعد قوله (ارجع إلى ربك) وعند كريمة عند قوله (أرباب متفرقون) وهو الآتي ، وعند غيرها بعد قوله « الاعتاب » والذهن . **قوله** (وأذكر اتعل من ذكرت) في رواية الكشميني « من ذكر » وهو من كلام أبي عبيدة قال : أذكر بعد أمة اتعل من ذكرت فأدغمت التاء في الدال فعولت دالاً بمعنى معلقة ثقيلة . **قوله** (بعد أمة قرن) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير آل حوران ، وقال في تفسير يوسف « بعد حين » وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سماك عن عكرمة قال « بعد حقبة من الدهر » وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبيرة « بعد سنين » . **قوله** (وقرأ أمة) بفتح أوله وميم بعدها هاء منونة نسيان ، أى تذكر بعد أن كان نسي ، وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن

عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموره أى ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرئ بعد أمه أى نسيان ، تقول أميت أمه أى يسكون الميم قال الشاعر : دأمت وكنت لا أنسى حديثاً ، وقال الطبري : روى عن جماعة أنهم قرأوا بعد أمه ، ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرؤها بعد أمه ، وتفسيرها بعد نسيان ، وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لكى قالوا يسكون الميم . قوله (وقال ابن عباس بعصرون الأعتاب والدمى) وسله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يقات الناس وفيه يعصرون) يقول الأذئاب والدمى ، وفيه رد علي أبي عبيدة في قوله إنه من العصرة رعى الجفاف فمن قوله يعصرون بنجون ، ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصة (إني أراني أمصر خيراً) وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق عصر الخمر باعتبار ما يشول إليه وهو كقول الشاعر :

الحد فقه العمل المنان صار الأرب في دوح الفضيان

أى السبل ، فسمى القمح ثريدا باعتبار ما يشول إليه ، وأخرج الطبري عن الضحاك قال : أهل عمان يسدون الضنب خيراً ، وقال الأصمعي : سمعت معتمر بن سليمان يقول : أقيت أعرابياً معه ملة عنب فقلت مامك ؟ قال خير ، وقرأ ابن مسعود إني أراني أمصر عنباً ، أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق عكرمة أن الساقى قال لبوسف : رأيت فيما يرى النائم أبى غرسك حبة فنبئت نخرج فيها ثلاث عناقيد لمصرتين ثم سقيت الملك ، فقال : تكب في السجن ثلاثاً ثم تخرج فتسقيه أبى علي حادك . قوله (تحصنون تمرسون) كذا لم من الحراسة ، وعند أبي عبيدة في المجاز ، تمرزون بزاي بدل السين من الاحراز ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحزونون بخاء مجمة ثم زاي ونونين من الحزن . قوله (جويرة) بالضم مصغر وهو ابن اسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الأفران . قوله (لو لبئت في السجن مالبث يوسف ثم أنا في الداعي لأجبت) كذا أورده مختصراً ، وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله ونحن أحن بالشك من إبراهيم ، الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : مثل حديث يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة بطوله ، ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جويرة بطوله أخرجه كلهم من رواية عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرة بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي سريم رواه عنه فقال : عن أبي سلمة ، بدل أبي عبيد ووم فيه قال المصنف عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيداً وأباً عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه ، فأخرج عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة وفمه ، لقد عجب من يوسف وكرمه وصبره حتى مثل علي البقرات الهجاف والسبان ، ولو كنت مكانه ما أجبت حتى أشتري أن يخرجني ، ولقد عجب منه حين أتاه الرسول - بمعنى ليخرج إلى الملك - فقال ارجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه لبئت في السجن مالبث لأمرعت الاجابة ولبادرت الباب ولما ابتليت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبري عن طريق إبراهيم بن يزيد الخوذي بعنه

المعجمة والراي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره ورواه ولولا الكلمة التي قالها لما لبث في السجن ما لبث ، وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الانبياء

١٠ - باب من رأى النبي ﷺ في المنام

٦٩٩٣ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة « أن أبا هريرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: من رأى في المنام فسيروني في اليقظة ، ولا يتقبل للشيطان بي » . قال أبو عبد الله: قال ابن سيرين إذا رآه في صورة

٦٩٩٤ - **حدثنا** علي بن أسيد حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا ثابت البناني « عن أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: من رأى في المنام فقد رأى في الحقيق ، فإن للشيطان لايتمثل بي ، وؤيا للؤمن جزء من متفر وأربعين جزءاً من النبوة »

٦٩٩٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا ليث عن عبيد الله بن أبي جعفر أخبرني أبو سلمة « عن أبي قتادة قال قال النبي ﷺ: الزؤيا الصالحة من الله والخلم من الشيطان ، فمن رأى شيئاً يسكره فليتيقظ من فحشه ثلاثاً وليتموّد من الشيطان فاتها لا تضره ، وإن للشيطان لابراًءي بي »

٦٩٩٦ - **حدثنا** خالد بن خنيس حدثنا محمد بن حرب حدثني الزهري عن أبي سلمة « قال أبو قتادة رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: من رأى فقد رأى الحق » . تابعه يونس وابن أخي الزهري

٦٩٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الحارث عن عبيد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري سمع النبي ﷺ يقول: من رأى فقد رأى الحق ، فإن الشيطان لايتكلمني »

قوله (باب من رأى النبي ﷺ في المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث: الحديث الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (أن أبا هريرة قال) في رواية الاسماعيل من طريق اليبسدي عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة ، **قوله** (من رأى في المنام فسيروني في اليقظة) زاد مسلم من هذا الوجه ، أو فكأنما رأى في اليقظة ، هكذا بالكسر ووقع عند الاسماعيل في الطريق المذكورة ، وقد وآتى في اليقظة ، بدل قوله وفسراني ، ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه . وصححه الترمذي وأبو هريرة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جهميفة فكأنما رأى في اليقظة ، فهذه ثلاثة أفاضل: فسيروني في اليقظة ، فكأنما رأى في اليقظة ، فقد رأى في اليقظة ، وحال أحاديث الباب كالمثلثة إلا قوله في اليقظة . **قوله** (قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته) سقط هذا التعليق للنسفي ولابن ذر وأبوت عند غيرهما ، وقد روته موصولاً من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب

قال « كان محمد - يعنى ابن سيرين - إذا قص عليه وجه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال : صف لى الذى رأيته ، فان وصف له صفة لا يعرفها قال : لم تره ، وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده : فأخرج الحاكم من طرق طاهر بن كليب وحدثني أبى قال : قلت لابن عباس رأيت النبي ﷺ فى المنام قال : صفه لى ، قال : ذكرت الحسن بن علي فشبهته به ، قال : قد رأيته ، وسنده جيد . وبإرضاه ما أخرجه ابن أبى عاصم من وجه آخر عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ من رأى فى المنام فقد رأى ، فأتى أرى فى كل صورة ، وفى سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلافه ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاحتياط ، ويمكن الجمع بينهما بما قاله للفاضل أبو بكر بن العربي : رؤية النبي ﷺ بصفته المعلوم إدراك على الحقيقة . ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال . فان الصور أن الأنبياء لا تغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات أدراك المثل ، قال وشذ بهض القدريه فقال : الرؤيا لاحقيقة لها أصلا رشذ بهض الصالحين فزعم أنها تقع بعينى الرأس حقيقة ، وقال بعض المتكلمين : هى مدركة بعينين فى القلب قال وقوله « فسيرانى » معناه يسيرى نفسى ما رأى لأنه حق وغيب ابنى فيه ، وقيل معناه فسيرانى فى القيامة ، ولا فائدة فى هذا التخصيص ، وأما قوله « فيكنا ما رأى » فهو تشبيه ومعناه أنه لو رأى فى اليقظة لطابق ما رأى فى المنام فيكون الأول حقا وحقيقة والثالى حقا وتمثيلا ، قال : وهذا كله اذا رأى على صورته المعروفة . فان رأى على خلاف صفته فهى أمثال ، فان رأى مقبلا عليه مثلا فهو خير للرائى وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال النووى فى عياض : يحتمل أن يكون المراد بقوله فقد رأى أنى أو فقد رأى الحق أن من رأى على صورته فى حياته كانت رؤياه حقا . ومن رأى على غير صورته كانت رؤيا ناريل . وتعبه فقال : هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى . ولم يظهر لى من كلام الفاضل ما ينافى ذلك ، بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة فى الحالين . لكن فى الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج الى تعبير والثانية مما يحتاج الى التعبير . قال القرطبي : اختلف فى معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رأى فى النوم رأى حقيقة كمن رأى فى اليقظة سواء ، قال وهذا قول يدرك فساد باوائل العقول ، ويلزم عليه أن لا يراه أحد الا على صورته التى مات عليها وأن لا يراه رائيان فى آن واحد فى مكانين وأن يحيا الآن ويخرج من قبره ويمشى فى الأسواق ويخطب الناس ويحاطبوه ، ويلزم من ذلك أن يحلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شيء فبزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى فى الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقة فى غير قبره . وهذه جهالات لا يلزم بها من له أدنى مسكة من عقل . وقالت طائفة . معناه أن من رأى رأى على صورته التى كان عليها ، ويلزم منه أن من رأى على غير صفته أن تكون رؤياه من الاضغاث . ومن المعلوم أنه يرى فى النوم على حالة تخالف حالته فى الدنيا من الاحوال الملائكة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو رأى دارا بجسمه مثلا فانه يدل على امتلاء تلك الدار بالحير ، ولو تمكن الشيطان من التجشيل بشئ مما كان عليه أو ينسب اليه لمرض عورم قوله « فان الشيطان لا يتجشلى » ، فالاولى أن نزه رؤياه وكذا رؤياه شئ منه أو مما ينسب اليه عن ذلك ، فهو أبلغ فى الحرمة وأبقى بالمصحة كما عزم من الشيطان فى يقظته ، قال : والصحيح فى تأويل هذا الحديث أن مقصوده أن رؤيته فى كل حالة ليست باطلة ولا اضغاثا بل هى حق فى نفسها ولو رأى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول الفاضل ابن بكر بن الطيب وغيره . ويؤيده قوله « فقد رأى الحق » أى رأى الحق الذى قصد إعلام الرائي به فان كانت على ظاهرها والا

سعى في تأويلها ولا بهمل أمرها لأنها إما بشرى بنبيه أو انذار من شر إما ليخيف الرائي وإما ليعزجه عنه وإما لينبهه على حكم يقع له في دينه أو دنياه . وقال ابن بطال قوله « فسيراني في اليقظة » يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فراه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره لكونه حينئذ ظاناً بأنه سيكون بهذا مبشراً أسكن من آمن به ولم يره أنه لابد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله القران ، وقال المازري : ان كان المحفوظ « فكأنما رآني في اليقظة » فراه ظاهر وإن كان المحفوظ « فسيراني في اليقظة » احتمل أن يكون أراد أهل عصره من يهاجر إليه فإنه اذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوصى الله بذلك إليه ﷺ . وقال القاضي : وقيل معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتقرب بأنه في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصوص رؤيته في المنام مذنية ، وأجاب القاضي عياضاً باحتمال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها ووجبة لتكرمه في الآخرة وأن يراه رؤية خاصة من اقرب منه والشفاعاة له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه ﷺ مدة . وحله ابن أبي جرة على عمل آخر فذكر عن ابن عباس أو غيره أنه رأى النبي ﷺ في النوم فبين بعد أن استيقظ متفكراً في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولما حال حالته ميمونة فاعترجت له المرأة التي كانت لأبي ﷺ فنظر فيها فرأى صورة النبي ﷺ ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسأله عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفرجها لحاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، ويعكر عليه أن جماها وأوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف ، وقد اشتد انكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريباً ، وقد تفطن ابن أبي جرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فان يمكن كذلك تعين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فانه خرق المادة قد يقع لأزديق بطريق الاملاء والإغواء كما يقع للصدوق بطريق السكرامة والاكرام ، وانما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الاجوبة ستة : أحدها أنه على التعمية والتبديل ، ودل عليه قوله في الرواية الاخرى « فكأنما رآني في اليقظة » . ثانيها أن معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعمير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره من آمن به قبل أن يراه . رابعها أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أهمه المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة بوجوه خصوصية لا عاطفية من يراه حينئذ من لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة وعاطفية ، وفيه ما تقدم من الاشكال . وقال القرطبي : قد تقرر أن الذي يرى في المنام أصالة للربنيات لا أنفسهم ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع عطيفة وتارة يقع معناها ، فن الأول رؤياه ﷺ عاطفة وفيه « فإذا هي أنت » فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه وبينه وبين الثاني رؤيا البقر التي تحرق والمقصود بالثاني التنبيه على هوان تلك الأمور ومن فواته رؤيته ﷺ تمكن شوق الرائي لكونه صادقاً في عبته ليعمل دليلاً مشاهدته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فسيراني في اليقظة » أي من رآني رؤية معظم

لخرمته ومشقاته الى مشاهدته وصل الى رؤية محبوبه وظفر بكل مطاوعة ، قال : ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشربته ، فيصير بحسب ما يراه الراى من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لى فانه ظهر فهو ثامن . قوله (ولا يتمثل الشيطان بى) فى رواية أنس فى الحديث الذى بعده ، فان الشيطان لا يتمثل بى ، ومعنى فى كتاب العلم من حديث أبى هريرة مثله اسكن قال « لا يتمثل فى صورتي » وفى حديث جابر عند مسلم وابن ماجه « انه لا يذنب للشيطان أن يتمثل بى » وفى حديث ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه « ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بى » وفى حديث أبى قتادة الذى يليه « وان الشيطان لا يترامى » بالراء بوزن يتعاطى . ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي ، وفى رواية غير أبى ذر « يتزايا » بزاي وبعد الالف تحتانية ، وفى حديث أبى سعيد فى آخر الباب « فان الشيطان لا يتكوفنى » ، أما قوله « لا يتمثل بى » فعناه لا يتشبه بى ، وأما قوله « فى صورتي » فعناه لا يصير كأننا فى مثل صورتي ، وأما قوله « ولا يترامى » بى ، فرجع بعض الشراح رواية الراى عليها أى لا يظهر فى ذى ، وليس الرواية الأخرى بعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتكوفنى » أى لا يتكوفنى فحذف المضاف ووصل المضاف اليه بالفعل ، والمعنى لا يتكوفنى فى صورتي ، فالجميع راجع الى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » يشير الى أن الله تعالى وان أمكنه من التصور فى أى صورة أراد فإنه لم يمكنه من التصور فى صورة النبي ﷺ ، وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا فى الحديث : إن محل ذلك اذا رآه الراى على صورته التى كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض فى ذلك حتى قال : لابد أن يراه على صورته التى قبض عليها حتى يعتبر عدد الثمرات البيض التى لم تبلغ عشرين شمرة ، والاصواب التعميم فى جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية فى وقت ما سواء كان فى شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما عاين ذلك تعبير يتفق بالرائى . قال المازرى : اختلف المحققون فى تأويل هذا الحديث فذهب القاضى أبو بكر بن الطيب الى أن المراد بقوله « من رأى فى المنام فقد رأى » أن رؤياه صحيحة لا تكون أعضائاً ولا من تشبيهات الشيطان ، قال : وبهضده قوله فى بعض طرقه « فقد رأى الحق » قال وفى قوله « فان الشيطان لا يتمثل بى » إشارة الى أن رؤياه لا تكون أعضائاً . ثم قال المازرى : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رأى فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا دخل بحيله حتى يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى فى مكانين مختلفين معاً فان ذلك غلط فى صفة تمثيل لما على غير ما هو عليه ، وقد بطن بعض الخبيالات مرئيات لمكون ما يتعطل مرتبطاً بما يرى فى العادة فتكون ذاته ﷺ مرئية وصفاته متخيلة غير مرئية ، والادراك لا يشترط فيه تحديق البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرئى ظاهراً على الأرض أو مدفوناً ، وإنما يهتبط كونه موجوداً ، ولم يتم دليل على فناء جسده ﷺ ، بل جاء فى الخبر الصحيح ما يدل على بقاءه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعمير إنه « من رآه شيخاً فهو عام سلم أو شاباً فهو عام حرب » ، ويؤخذ من ذلك ما يتناقض بأقواله كما لو رآه أسد يأمره بقتل من لا يحل قتله فان ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المرئية . وقال القاضى عياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه على الصفة التى كان عليها فى حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فان رؤى على غيرها كانت رؤياً تأويل لا رؤياً حقيقة ، فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل . وقال النووى : هذا الذى قاله القاضى ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت

على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام الميرين
 امتباره، والذي قاله القاضي توسط حسن، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين
 حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تبديل وإذا كان على غير صورته كان
 النقص من جهة الرائي لتخيله الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التعديل، وعلى ذلك جرى
 علماء التعديل فقالوا: إذا قال الجاهل رأيت النبي ﷺ فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل
 منه، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر: من
 رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جلوه وظفروه بمن عاداه، ومن رآه متغير الحال طابا
 مثلاً فذاك دال على سوء حال الرائي. ونما الفقيه أبو محمد بن أبي حمزة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى
 الخلاف: ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذاك حسن في دين الرائي
 وإن كان في جوارحه شين أو نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين، قال: وهذا هو الحق، وقد
 جرب ذلك فوجد على هذا الأسلوب، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين للرائي هل هذه خلل أو لا،
 لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصفيّة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن
 حال لا نقص فيها ولا شين، وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على سنته فما وافقها فهو حق وما
 عاينها فالحلل في سمع الرائي، فرؤيا الذات الكريمة حق والحلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره، قال: وهذا خير
 ما سمعته في ذلك، ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال: خص الله نبيه بصوم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور
 في صورته لئلا يتدفع بالكذب على لسانه في النوم، ولما خرق الله المادة للأنبياء دلالة على صحة حالم في اليقظة
 واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله، اذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق
 والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة، حتى الله حاماً لذلك من الشيطان وتصوره وإلقائه وكيفية، وكذلك حكى
 رؤياهم أنفسهم رؤيا غير النبي ﷺ عن تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب
 فيه، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك. قلت: ويظهر في التوفيق بين
 جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة، وعلى ذلك
 فتنفاد رؤيا من رآه فن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تبديل وعليها يتزل قوله: فقد رأى
 الحق ومهما نقص من صفاته فيدخل التأويل بحسب ذلك، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك لقد
 رآه حقيقة. (نبيه): جواز أهل التعديل رؤية الباري هو وحده في المنام مطلقاً ولم يجرؤوا فيها الخلاف في رؤيا
 النبي ﷺ، وأجلب بعضهم عن ذلك بأمره قاطبة للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة
 بالسيد وتارة بالزئير في أي فن كان، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته متمماً لجميع من يعبر به يجوز عليهم
 الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعديل دائماً، بخلاف النبي ﷺ فإذا رؤى على صفته المتفق عليها وهو
 لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تبديل. وقال الفزالي: ليس معنى قوله: رأى،
 أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً آفة يتأذى بها المعنى الذي في نفسه إليه،
 وكذلك قوله: فسيراني في اليقظة، ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني، قال: والآلة تارة تكون حقيقة وتارة

تكون خيالية ، والنفس غير المثال المتخيل ، فما رأى من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذنوبه منزلة عن الشكل والصورة ولكن تبقى تصريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثال حقا في كونه واسطة في التعريف فيقول الراي رأيت الله تعالى في المنام لا يعني اني رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره . وقال أبو القاسم القفيري ما حاصله : ان رؤياه على غير صفته لا يستلزم إلا أن يكون هو ، فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزله عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون تلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطي : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة الى وقار الراي وغير ذلك . وقال الطبري : المعنى من رأى في المنام بأى صفة كانت فلا يستبشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مبشرة ، لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فان الشيطان لا يتمثل بي ، وكذا قوله قد رأى الحق ، أى رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله وقد رأى ، فان الشرط والجزاء اذا اتحدا دل على النفاذ في الكمال ، أى فقد رأى رؤيا ليس بعدها شيء . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه : انه يؤخذ من قوله قد رأى الشيطان لا يتمثل بي ، أن من تمثلت صورته ^{بشيء} في خاطره من أدباب القلوب وتصورته له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقا ، بل ذلك أصدق من مرأى غير لما من الله به عليهم من توير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذي أشار اليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء ، ولكن لم أر في شيء من الأحاديث وصفه بما وصفته به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل في الفرق بينهما إن المنام يرجع إلى قواعد مقررة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد ، بخلاف الإلهام فانه لا يقع إلا لخاص ولا يرجع إلى قاعدة يميز بها بينه وبين لغة الشيطان ، وتنبه بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخطأ الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فهذا إن ثبت كان فارقا واضحا ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السهماني في القواطع ، بعد أن حكى عن أبي زيد الدبوسي من أئمة الحنفية أن الإلهام ما حرك القلب لم يدعو إلى العمل به من غير استدلال : والذي عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها في باب المباح ، وعن بعض المتبعة أنه حجة واحتج بقوله تعالى (فألهمها فجورها وتقواها) وقوله (وأوحى ربك إلى النحل) أى ألهمها حتى صرفت ، هالما ، فيؤخذ منه مثل ذلك الأدنى بطريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله ^{عليه السلام} (فأنزلوا فراسة المؤمن ، وقوله لو ابصرت ما حاك في صدرك فدعه وإن أفتوك ، لجل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله قد كان في الامم محدثون ، فثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، وإنما حرمه المعاصي لاستيلاء وحى الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة ودم الأمانى والمواجس والظنون وهي كثيرة مشهورة ، وبأن الخطأ قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شيء احتمل أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حق ، قال : والجواب عن قوله (فألهمها فجورها وتقواها) أن هذا هرفها طريق العلم وهو الحجج ، وأما لوحى إلى النحل فنظيره في الأدنى فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش ، وأما الفراسة فتعلمها لكن لا يتمل شهادة القلب حجة لانا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى ، خلاصه ، قل ابن السهماني : وإنكار الإلهام مردود ،

ويجوز أن يفعل الله به ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة الحميدة ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردّه فهو مقبول ، وإلا فردد بقبح من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويقرى به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إل قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا تزعم أنه حجة شرعية وإنما هو تور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى . وبؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن الزاعم لو رأى النبي ﷺ يأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لابد أن يمرض على الشرع الظاهر ، فالثاني هو المعتمد كما تقدم . (تنبيه) : وقع في المعجم الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه أسكن زاد فيه ، ولا بالسكينة . وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث . الحديث الثاني حديث أنس **قوله** (من رأى في المنام فقد رأى) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب ، قال الطبراني : أتخذ في هذا الخبر الشرط والجواز فدل على اتناهي في المبالغة ، أي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فجاء رأى بل هي رؤيا كاملة ، وبؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد ، فقد رأى الحق ، أي رؤية الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله ، من رأى في المنام فسيحاني في اللفظة ، والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أي صفة كانت فلا تبشر ويعلم أنه قد رأى رؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل بي . **قوله** (فإن الشيطان لا يتمثل بي) قد تقدم بيانه ، وفيه دوقيا المؤمن جزء ، الحديث ، وقد سبق قبل خمسة أبواب . الحديث الثالث حديث أبي قتادة ، الرؤيا الصالحة من الله ، وسيأتي شيء من شرحه في باب الحلم من الشيطان ، وفيه ، فإن الشيطان لا يراى بي ، وقد ذكرت ما فيه . الحديث الرابع حديث أبي قتادة ، من رأى فقد رأى الحق ، أي المنام الحق أي الصدق ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطبراني : الحق هنا مصدر ، مؤكداً أي فقد رأى رؤية الحق ، وقوله ، فإن الشيطان لا يتمثل بي ، لتتميم المعنى والتعليل للحكم . **قوله** (تابعه يونس) يعني بن يزيد (وابن أخى الزهري) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهري كما رواه الزبيدي ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلما وصاهما من طريقتهما وسأله هل لفظ يونس وأحوال برواية ابن أخى الزهري عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه ، من رأى في المنام فقد رأى الحق ، وقال الاسماعيلي : وتابعهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري . قلت : وصله الذهلي في الزهرات . . الحديث الخامس حديث أبي سعيد ، من رأى فقد رأى الحق فإن للشيطان لا يتمثل بي ، وقد تقدم ما فيه ، وابن الهادي في السند هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الاسماعيلي : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهادي قال : ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثا برأه إلا استدلالا - أي متابعة - إلا في حديث واحد ذكره في الدور من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم في قصة أخيه . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي عاصم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أوردته في كتاب الحج عن أبي عاصم ، وليس كما قال الاسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استدلالا فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبي حبيب فأشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث ، وظن بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استدلالا بل بمتابعة سعيد بن أبي أيوب

١١ - باب رؤيا الليل . رواه تسمية

٦٩٩٨ - **حدثنا** أحمد بن القدام المجلى **حدثنا** محمد بن عبد الرحمن الطفاوى **حدثنا** أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : أعطيت مفاتيح الكلم ، ونصرت بالرب . وبينما أنا قائم للهارة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي . قال أبو هريرة : فذهب رسول الله ﷺ وأتم ننتقلونها

٦٩٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراني الليلة عند السمكة ، فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راه من أدم الرجال ، له لمة كأحسن ما أنت راه من الأمم ، قد رجليها قطرماء ، متكئاً على رجلين - أو على عواتق رجلين - يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقل : للمسيح بن مريم . ثم إذا أنا برجل جمدٍ فقطط أعور العين اليمنى كأنها عينة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقل : للمسيح الذي جال .

٧٠٠٠ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** البيث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أنس بن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال : إن أريت الليلة في المنام . . . وساق الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال الزهري عن ابن عباس عن عبيد الله أن ابن عباس - أو أبا هريرة - عن النبي ﷺ . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري : كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ . وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد

[الحديث ٧٠٠٠ - طرفه في : ٧٠٤٦]

قوله (باب رؤيا الليل) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوى رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ، وهل بين زمان كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد : «أصدق الرؤيا بالأسفار» أخرجه أحمد مرفوعاً ومحمداً ابن حبان ، وذكر نصر بن يعقوب الهينوري أن الرؤيا أول الليل يبطل تأويلها ومن النصف الثاني يصرح بتفاوت أجزاء الليل وأن أصرعها تأويلها رؤيا البحر ولا سيما عند طلوع الفجر ، ومن جهة الصادق أصرعها تأويلها رؤيا القبلية . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** (رواه سمرة) يشير إلى حديثه الطويل الآتي في آخر كتاب التعبير وفيه : أنه أتاني الليلة آتبان ، وسألت الكلام عليه هناك . الحديث الثاني ، **قوله** (عن محمد) هو ابن سيرين ، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، والسند كله بصريون . **قوله** (أعطيت مفاتيح الكلم ، وانصرت بالرب) كذا في هذا الرواية ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن ابن سفيان وعبد الله بن إسحاق كلاهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ : أعطيت جوامع الكلم ، وأخرجه عن أبي الفاسم البخوي عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ

و نوابغ الكلام ، وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باللفظ . بعثت مجوامع الكلام ، قال البغوي فيما ذكره عنه الاسماعيل : لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن . **قوله** (وبنينا أنا نائم البارحة إذ أتيت بمفاتيح خزان الأرض) سيأتي شرحه . متوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . الحديث الثالث حديث ابن عمر في رؤيته **عليه السلام** المسيح بن سريم والمسيح الدجال . **قوله** (أراني الليلة عند الكعبة) سيأتي في باب الطواف بالكعبة ، من وجه آخر عن ابن عمر يلفظ : وبنينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن عبد الله بن بكير . **قوله** (أن رجلا أتاني الذي **عليه السلام** فقال : إني أريد القية في المدام) وساق الحديث . كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين بابا عن يحيى بن بكير بهذا السند بتمامه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقامه سليمان بن كثير وابن أخى الزهري وسفيان بن حسين الخ) أما متابعة سليمان بن كثير فرصاهما مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ، ووقع لنا بلوغي في مسند الدارمي ، وأما متابعة ابن أخى الزهري فرصاهما الذهلي في « الزهريات » . . وأما متابعة سفيان بن حسين فرصاهما أحمد بن زيد بن هارون عنه . **قوله** (وقال الزبيدي عن الزهري) فلذكره بالذك في ابن عباس أو أبي هريرة قلت : وصلها مسلم أيضا . **قوله** (وقال شعيب وابحق بن يحيى عن الزهري كل أبو هريرة يحدث) قلت : وصلهما الذهلي في « الزهريات » . **قوله** (وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد) وصله لإسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس ولكن قال « عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث » قال إسحق قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس . يعنى ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله في السند حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس فسكان لا يشك فيه بعد ، وآخرجه مسلم عن محمد بن رافع ، وأما الاسماعيل فيه اختلافا آخر عن الزهري فسأله من رواية صالح بن كيسان عنه فقال « عن سليمان بن يسار عن ابن عباس » والمحفوظ قول من قال « عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة »

١٤ - **باب** رؤيا النهار . وقال ابن عوف عن ابن سيرين : رؤيا النهار مثل رؤيا الليل

٧٠٠١ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع

أنس بن مالك يقول : كان رسول الله **ﷺ** يدخل على أم حرام بنت ملحان - وكانت تحت عبادة بن الساميت ، فدخل عليها يوما ، فاطمعته وجمعت رأسه فنام رسول الله **ﷺ** ، ثم استيقظ وهو يضحك . . »

٧٠٠٢ - « قالت : فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال ناس من أمي همضوا على غزاة في سبيل الله

يركبون كئيب هذا البحر ملوكا على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة - شك إسحاق - قالت : فقلت يا رسول الله ادع الله أن يمحى عنهم ، فدعا رسول الله **ﷺ** . ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهو يضحك ،

فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : اناس من أمي همضوا على غزاة في سبيل الله - كما قال في الآية قاليت : -

فَقَاتُ يَارَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتَ مِنَ الْإَوَّابِينَ . فَرَكِبَتِ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، فَصُرَعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَسَتْ »

قوله (باب رؤيا النهار) كذا لأبي ذر ، ولغيره « باب الرؤيا بالنهار » . **قوله** (وقال ابن عون) هو عيد الله (عن ابن سيرين) هو عيد . **قوله** (رؤيا النهار مثل الليل) في رواية السرخسي ومثل رؤيا الليل ، وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعمير له من طريق مسعدة بن يسع عن عبد الله بن عون به ذكر ذلك مغلطاً . قال القيرواني : ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال . وقال المهلب بن حمزة ، وقد تقدم نحو ما نقل عن بعضهم في التباوت ، وقد يتفاوتان أيضا في مراتب الصدق . وذكر في الباب حديث أنس في قصة نوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه ودخل عليها يوما فاطمحة وجهه وجمعت ثغلي رأسه فنام ، وقد تقدم شرحا مستوفى في كتاب الاستئذان في « باب من رأى قوما فقال عندهم ، أي من القادة ، وذكر ابن الزين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلا على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية ، وفيه نظر لأن المراد بزمنه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث إلى اثبات الخلافة ولا نفيا بل فيه اخبار بما سيكون فكان كما أخبر ، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكرمهم على طريقة الملوك ولو سموا خلفاء ، واه أعلم

١٣ باب - رؤيا النساء

٧٠٠٣ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الأيث **حدثني** هُتَيْل بن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت « أَنَّ أُمَّ الْمَلَدِ - امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اقْتَسَمُوا لِلْهَاجَرِينَ مُرَقَّةً ، قَالَتْ : فَطَارَ لَنَا عُمَانُ بْنُ مَظْمُونٍ وَأَنْزَلَنَا فِي أَيْبَانَا ، فَوَجَعَ وَجْهَهُ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ ، فَلَمْ تَوْفَى غُسْلًا وَكُنْ فِي أَوْبَاهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَتْ فَقَاتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ هَلِكَ أَبَا السَّائِبِ ، فَشَهِدَنِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ ؟ فَقُلْتُ : يَا أَبِى أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَتَقِي مُكْرَمَهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَا هُوَ فَوَاللَّهِ لَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ ، وَاللَّهُ إِنِّي لأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَاذَا يُفْعَلُ بِي . فَقَالَتْ : وَاللَّهِ لَا أَزْكِي بَعْدَهُ أَحَدًا أَبَدًا »

٧٠٠٤ - **حدثنا** أبو الجاثي - أخبرنا شعيب عن الزهري - هذا وقال « ما أدري ما يفعل به . » قالت : وَأَخْبَرَنِي فَبِمَتْ ، فَرَأَيْتُ لَهَا مَنَ حَمِيمًا تَجْرِي ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : ذَلِكَ عَمَلُهُ ،

قوله (باب رؤيا النساء) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك ، وذكر أيضا أن المرأة إذا رأت ما ليس له أهل فهو لزوجها وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطفل لأبويه . وذكر ابن بطال الانطاقي على أن رؤيا المؤمنة

الصالحه داخله في قوله رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة ، وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عتيان ابن مظهر ورؤياها له المئين الجارية ، وقد مضى شرحه في أوائل الجناز ، وذكر في الشهادات وفي الهجرة ، ويأتي السلام على المئين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « فرجع ، أي مرض وزنه وهناه ، ويجوز ضم الواو »

١٤ - باب الحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليصق عن يساره ؛ وليستعذ بالله عز وجل

٧٠٠٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة « أن أبا قتادة

الأنصاري - وكان من أصحاب النبي ﷺ وفسرناه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره وليستعذ بالله منه فإن يضره »

قوله (باب الحلم من الشيطان ، وإذا حلم فليصق عن يساره وليستعذ بالله) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث ، وقد تقدم شرحه قريبا ، والحلم يضم المهملة وسكون اللام وقد تضمن : ما يراه الناس ، ولم يحكم النووي غير السكره يقال حلم بفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسأني الإمام بشيئ منه في شرح حديث أبي هريرة في « باب القيد في المنام » وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من السكذب والتوويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الشكل يحلن الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال (يا عبادي الذين أمرتكم على أنفسكم) وقوله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان)

١٥ - باب القين

٧٠٠٦ - حدثنا عبد الله بن أحمد أخبرنا عبد الله بن أحمد أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله « أن ابن

عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى إني لأرى الرى يخرج في أطافيري ، ثم أعطيت فضلي يعني عمر . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : للعلم »

قوله (باب القين) أي إذا رأى في المنام بماذا يعبر ؟ قال المصنف : القين يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعالم قلت : وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه ، والقين في المنام نظرة « وعند الطبراني من حديث أبي بكرة رفعه » ومن رأى أنه شرب لبنا فهو الفطرة ، ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشربة « أنه ﷺ لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الخدقة الذي هداك للفطرة ، وذكر الهيثوري أن القين المذكور في هذا يختص بالابل ، وأنه لها ربه مال حلال وحكمه ، قال : وابن البقر يحسب السنة ومال حلال وفطرة أيضا ، وابن الشاة مال وصرور وصحة جسم ، وألسان الوحش شك في الدين ، وألبان البعير غير محمودة ، إلا أن ابن القبرة مال مع عداوة لدى أمر . قوله (حدثنا عبد الله) كذا للجميع ، ووقع في أطراف المزي

أن البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصلت وفي فضل عمر بن عبدان ، والموجود في الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحصة الراوي عن ابن عمر هو ولده . ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العربي : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج عن غيره لو وجدته . قلت : بل وجهه وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخى حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا - إلا أن لا يجد - في مقام المنع . قوله (حتى أني لأرى الري يخرج في أطافيري) في رواية السكسمة يعني من أطافيري ، وفي رواية صالح بن كيسان من أطرافي ، وهذه الرواية يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون عليية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث ونشرت حتى رأته يجرى في فروق بين الجلد والدم ، على أنه محتمل أيضا . قوله (ثم أعطيت فضل يعني عمر) كذا في الأصل كأن بعض رواة شك ، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجرم ولفظه : فأعطيت فضل عمر بن الخطاب ، وفي رواية أبي بكر بن سالم : ففضلت فضلة فأعطيتها عمر . قوله (قالوا فأولته) في رواية صالح : فقال من حوله ، وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور : ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته ، ؟ وظاهره أن المسائل عمر ، ووقع في رواية أبي بكر بن سالم أنه عليه السلام : قال لهم أولوها ، قالوا : يا بني الله هذا علم أعطاك الله فإلك منه ، ففضلت فضلة فأعطيتها عمر ، قال : أصبتم ، ويصح بأن هذا وقع أولا ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر ، قال ابن العربي : اللب رزق بخلقه الله طيبا بين أخبات من دم وفرت كالملم نور يظهره الله في ظلة الجمل . فغضب به المثل في المنام . قال بعض المعارفين : الذي خلاص اللب من بين فرت ودم قادر على أن يخلف المعرفة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن اطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذي ذكره قد يقع عارقا للعادة فيكون من باب السكرامة . وقال ابن أبي حمزة : تناول النبي عليه السلام اللب العلم اعتبارا بما بين له أول الأمر حين أتى بقدح عمر وقدح لبن فأخذ اللب ، فقال له جبريل : أخذت القطرة الحديث . قال : وفي الحديث مشروعية قص الكبير رؤياه على من ذرته ، وإلقاء العالم المسائل واختيار أصحابه في تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يبروها وإنما أراد أن يسألوه عن نصيرها ، فقموا مراده فسألوه فأقدهم ، وكذلك ينبغي أن يسأل هذا الأدب في جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي عليه السلام باقه لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الري يخرج من أطرافه ، وأما إظهاره فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم باقه بحيث كان لا يأخذه الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرواية ما يدل على الماضي والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولت على الماضي ، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فسكانت فائدة هذه الرواية تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر

١٦ - باب إذا جرى اللب في أطرافه أو أطافيره

٧٠٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبو عن صالح عن ابن شهاب حدثني

حزقة بن عبد الله بن حر أنه « سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرمي يخرج من أطرافي ، فأطعيت ففضلي فضلي عمر بن الخطاب ، فقال من حوله : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : لا أعلم »

قوله (باب إذا جرى القبن في أطرافه أو أطرافه) يعني في المنام ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه

١٧ - باب القميص في المنام

٧٠٠٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثني** أبي إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال **حدثني** أبو أمامة بن سهل أنه « سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت الناس يمرضون على وعلبهم قصص منها ما يبلغ القندي ، ومنها ما يبلغ دون ذلك . وصر على عمر بن الخطاب وعلبه قميص يجمره » قالوا : ما أولته يا رسول الله ؟ قال : الدين »

قوله (باب القميص في المنام) في رواية الكشميني « القصص » بضمين بالجمع ، وكلاما في الخبر . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم ، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أهل من هذا ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** (رأيت الناس) هو من الرؤية البصرية ، وقوله « يمرضون » حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العينية ، ويمرضون مفعول ثانٍ والناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع . **قوله** (يمرضون) بضم المثلثة وكسر الدال وتشديد الياء جمع قندي بفتح ثم سكون ، والمعنى أن القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الخلق إلى نحو المرة بل فوقها ، وقوله « ومنها ما يبلغ دون ذلك » يحتمل أن يريد دونه من جهة الصغر وهو الظاهر فيكون أطول ، ويحتمل أن يريد دونه من جهة الدلو فيكون أقصر ، ويؤيد الأول ما في رواية الحكميم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزمري في هذا الحديث « فنهى من كان قميصه إلى مرته ، ومنهم من كان قميصه إلى ركبته ، ومنهم من كان قميصه إلى أنصاف ساقيه » . **قوله** (وصر على عمر بن الخطاب) في رواية عقيل « وعرض على عمر بن الخطاب » . **قوله** (قميص يجمره) في رواية عقيل « قالوا ما أولته » . **قوله** (ومنها ما يبلغ القندي) في رواية الكشميني « وأت » بنهر شهر ، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ « فما أولت ذلك » . ووقع عند الترمذي الحكميم في الرواية المذكورة وقال له أبو بكر « ما أولت هذا يا رسول الله » . **قوله** (قال الدين) بالنصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكميم المذكورة « قال على الإيمان »

١٨ - باب جمر القميص في المنام

٧٠٠٩ - **حدثنا** سعيد بن غنير **حدثني** القتيبي **حدثني** حنظل عن ابن شهاب أخبرني أبو أمامة بن سهل

« عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم رأيت الناس عُرِضُوا علي وعليهم قُصْفٌ فمنها ما يبلغُ القُدَى ومنها ما يبلغُ دُونَ ذلك ، وعُرِضَ علي عمرُ بن الخطاب وعليه قِصْفٌ يجترُّه ، قالوا : فما أولئك يا رسول الله ؟ قال : الذين »

قوله (باب جر القميص في المنام) ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب ، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر ، قالوا وجه تمير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحجبها عن كل مكروه ، والأصل فيه قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) الآية . والعرب تسكني عن المضل والمغاف بالقميص ، ومنه قوله ﷺ لعثمان د ان الله سيلبسك قميصا فلا تخلمه ، وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وافق أهل التمهيد على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده . وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالاقة والمكثرة وبالقوة والضعف ، وتقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان ، وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويؤم في البقعة شرطا أعين جر القميص ، لما ثبت من الوعيد في تطويله ، ومثله ساسيا في « باب القيد » وعكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في البقعة . وفي الحديث مشروعية تمهيد الرؤيا وسؤال العالم بها عن تمهيدها ولو كان هو الرائي ، وفيه الشاء على العاضل بما فيه لاظهار منزلته عند السامعين ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفسة بالمدح كالإيجاب ، وفيه فضيلة للمعروءة تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر ومما خصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر نوابا والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان نوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر ، ومما خص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب ، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلا ، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر ، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته ، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي ، وعلى النزول بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية المدين وقد تواترت تواترا معنويا فهي المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين ، والمراد من الخبر التنبيه على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بالتحصيص لذلك فيه ، وقال ابن العربي : إنما أوله النبي ﷺ بالدين لأن الدين يستر عورة الجهل كما يستر الثوب عورة البدن ، قال : وأما غير عمر فالذي كان يبلغ القُدَى هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي ، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه باذ هو الذي لم يستر رجله عن المثني إلى المعصية ، والذي يستر رجله هو الذي احتجب بالتقوى من جميع الوجوه ، والذي يجرح قميصه زاندا على ذلك بالعمل الصالح الخالص ، قال ابن أبي جررة مالم خصه : المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين ، قال : والذي يظهر أن المراد بخصوص هذه الأمة المحمدية بل بعضها ، والمراد بالدين العمل بمقتضاها كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي ، وكان عمر في ذلك المقام العالي . قال : ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فانه يعبر بدين لابس ، قال : والنسكبة في القميص أن لابسها إذا اختار

نزهه وإذا اختار بقاءه ، فلما ألبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان الكامل في ذلك سابع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : القميص في الدنيا ستر عورة فما زاد على ذلك كان مذموما ، وفي الآخرة زينة محضة فناسب أن يكون تمجده بحسب هيبته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فهما زاد من ذلك كان من فضل لابسه ، وينسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فئة وضده لضده

١٩ - باب الخضر في المنام ، والروضة الخضراء

٧٠١٠ - **عبد الله بن محمد الجعفي** حدثنا **الحري** بن عمارة حدثنا **قرة بن خالد** عن **محمد بن سيرين** قال **قيس بن عباد** : كنت في حلق في فيها **سعد بن مالك** و **ابن عمر** ، فرأى **عبد الله بن سلام** فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عودهم وضع في روضة خضراء فنبص فيها وفي رأسها عروة وفي أسفلها مصف - المصف الوصف - فقيل : أرقه ، فرقت حتى أخذت بالمرورة . فقصة من على رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالمرورة الوثني »

قوله (باب الخضر في المنام والروضة الخضراء) الخضر بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية اللبني والخضرة ، بسكون الضاد وفي آخره هاء تأنيث وكذا في رواية **أبي أحمد الجرجاني** وبعض الشروح ، قال **القيرواني** : الروضة التي لا يعرف نبتها تعبر بالاسلام لتضارها وحسن هجتها ، وتعبر أيضا بكل مكان قاض ، وقد تعبر بالمصنف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك . **قوله** (حدثنا الحري) بهمزتين مفتوحتين هو اسم بالفتح النسب تقدم بيانه **قوله** (عن محمد بن سيرين قال قيس بن عباد) حذف قال إثنية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية **ابن عوف** كما سيأتي بعد بابين عن محمد وهو **ابن سيرين** ، حدثني **قيس بن عباد** ، وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب **عبد الله بن سلام** بهذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في نفسه سورة الحج وفي غزوة بدر أيضا ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو **بهرى** تابعي ثقة كبير له إدراك ، قدم المدينة في خلافة **عمر** ، وهم من عده في الصحابة . **قوله** (كنت في حلق) بفتح أوله وسكون اللام . **قوله** (فيها سعد بن مالك) يعني **ابن أبي وقاص** و **ابن عمر** هو **عبد الله بن عمر بن الخطاب** . **قوله** (فرأى عبد الله بن سلام) هو الصحابي المشهور **الأسرائيلي** وأبوه بتخفيف اللام انفتاحا ، وقد تقدم بيان نسبه في مناقب من كذاب مناقب الصحابة ، ووقع في رواية **ابن عوف** الماضية في المناقب بالفتح و كنت جالسا في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الحشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة زاد مسلم من هذا الوجه و كنت بالمدينة في نائم فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، جاء رجل في وجهه أثر من خضوع . **قوله** (فقالوا هذا رجل من أهل الجنة) في رواية **ابن عوف** المشار إليها عند مسلم و قال بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكرهما لئلا ، وفي رواية غرسة بفتح الخاء المعجمة

والراء والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملةين الفزاري عند مسلم أيضا وكنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام، فجعل يمدحهم حديثا حسنا، فلما قام قال القوم: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا، وفي رواية النسائي من هذا الوجه ولجاء شيخ يتوكلأ على عصاه، فذكر نحوه، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا لرجلين، فكأنه كان في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهبا مر على الحلقة التي فيها سعد بن أبي وقاص وابن عمر لحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته، وكل من خرشة وقيس اتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجابه، ومن ثم اختلفت الجواب بالزيادة والنقص كما سأيدنه سواء كان زمن اجتماعهما بعد عبد الله بن سلام أم تعدد. **قوله** (فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا) بين في رواية ابن عون عند مسلم أن ثائل ذلك رجل واحد، وفيه عنده زيادة ولفظه ثم خرج فأنبعته قد دخل منزله ودخلت فتحدثنا، فلما استأنس قلت له: إنك لما دخلت قيل قال رجل كذا وكذا، وكأنه نسب القول للجماعة والناظر به واحد لرضاهم به وسكوتهم عليه، وفي رواية خرشة: فقلت والله لا تبعته فلا أعلن مكان بيته، فانطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله، فاستأذنت عليه فأذن لي فقال: ما حاجتك يا ابن أخي؟ فقلت: سمعت القوم يقولون: «فذكر اللفظ الماضي وفيه» فأعجبني أن أكون معك، وسقطت هذه النصبة في رواية النسائي وعنده فلما قضى صلاته قلت: دعم هؤلاء. **قوله** (قال سبحانه الله، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم) تقدم بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا، ووقع في رواية خرشة: فقال: الله أعلم بأهل الجنة، وسأحدثك بما قالوا ذلك، فذكر المذموم، وهذا يقرى احتمال أنه أنكر عليهم الجرم ولم ينكر أصل الأخبار بأنه من أهل الجنة، وهذا شأن المراتب الخائف المتواضع. ووقع في رواية النسائي والجنة لله يدخلها من يشاء، زاد ابن ماجه من هذا الوجه والجنة. **قوله** (إنما رأيت كأنما عود وضع في روضة خضراء) بين في رواية ابن عون أن العمود كان في وسط الروضة، ولم يصف الروضة في هذه الرواية، وتقدم في المناقب من رواية ابن عون: رأيت كأنني في روضة، ذكر من سمعها وظهرتها، قال السكوني: يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعاق بالدين، وبالعمود الأركان الخمسة، والعروة الوثقى الإيمان. **قوله** (فنهض فيها) بضم النون وكسر المهملة بعدها موحدة، وفي رواية المستمل والكشممبي: وقبضت، وفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم. **قوله** (وفي رأسها عروة) في رواية ابن عون: وفي أعلى العمود عروة، وفي روايته في المناقب: ووسطها عود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة، وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنك باعتبار الدعامة. **قوله** (وفي أسفلها منصف) تقدم ضبطه في المناقب. **قوله** (والمناصف الوصيف) هذا مدرج في الخبر، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم ولجأني منصف، قال ابن عون: والمناصف الخادم وقال بيبان من خلف، ووصف أنه رفيع من خلفه بيده. **قوله** (فرقيبت) بكسر القاف هل الانصاع (فاستمسكت بالعروة) زاد في رواية المناقب: فرقيبت حتى كنت في أعلاها فأخذت بالعروة فاستمسكت فاستيقظت وإنما لقي يدي، ووقع في رواية خرشة حتى أتى بي عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حافة فقال لي: اصعد فوق هذا، قال قلت: كيف أصعد؟ فأخذ بيدي فزجل بي، وهو برأى وجيم أي ولعني، فإذا أنا متعاق بالحافة، ثم ضرب العمود غر وبقيت متعلقاً بالحافة حتى أصبحت، وفي رواية خرشة

أيضا زيادة في أول المنام ولفظه «أني بينا أنا نائم إذ أتاني رجل فقال لي : قم ، فأخذ يدي فاطلقت معه ، فإذا أنا بجوادٍ مجهم ودالٍ متعددة جمع جادة وهي الطريق المسلوكة ، عن شمال . قال فأخذت لأخذ فيها أي أسير فقال : لا تأخذ فيها فانها طرق أصحاب الشمال ، وفي رواية السائق من طريقه ، وبينما أنا أمشي إذ عرض لي طريق عن شمال فأردت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها . . رجع إلى رواية مسلم قال «وإذا منهج على يميني فقال لي : خذ منها ، فأتيت في جبلا فقال لي : اصعد ، قال فجلست إذا أردت أن اصعد خرويت حتى فطعت ذلك مرارا ، وفي رواية النسائي وابن ماجه وجبلا راقا فأخذ يدي فزجل في فإذا أنا في ذروته ، فلم أتناه ولم أتمسك ، وإذا عمود حديد في ذروته حلقة من ذهب ، فأخذ يدي فزجل بي حتى أخذت بالعروة فقال : استمسك ، فاستمسكت ، قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة . . قوله (فقصتها على رسول الله ﷺ) فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى (زاد في رواية ابن عوف فقال «وذلك الروضة روضة الاسلام ، وذلك العمود عمود الاسلام ، وذلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكا بالاسلام حتى تموت ، وزاد في رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه وقال رأيت غيرا ، أما المنهج فالحشر ، وأما الطريق ، وفي رواية مسلم «فقال أما الطرق التي عن يسارك فهي طرق أصحاب الشمال ، والطرق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين ، وفي رواية النسائي «وطرق أهل النار وطرق أهل الجنة ، ثم اتفقا «وأما الجبل فهو منزل الشهداء ، زاد مسلم «ولن تناله وأما العمود ، إلى آخره ، وزاد النسائي وابن ماجه في آخره «فأنا أرجو أن أكون من أهلها ، وفي الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرقبا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا فوقع كذلك مات على سرائه في أول خلافة معاوية بالمدينة . ونقل ابن التيم عن الداودي أن القوم إنما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل بدر ، كذا قال والذي أوردته من طرق الفضة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال «لأنك لست من أهلها ، وإنما قال «لما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به ، ولم ، على سبيل التواضع كما تقدم ، وكراهة أن يشار إليه بالأصابع خفية أن يدخله العجب ، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلا . والله أعلم

٣٠ - باب كشف المرأة في المنام

٧٠١١ - حدثني حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه «عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «أرى بك في المنام مرتين : إذا رجل يحملك في مرقعة من حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هي أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله فبعضه »

٢١ - باب ثياب الحرير في المنام

٧٠١٢ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية أخبرنا هشام عن أبيه «عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : «أرى بك قبل أن تزوجك مرتين : رأيت لك في مرقعة من حرير ، فقلت :

له اكشف ، فكشفت ، فاذا هي أنت ، قلت إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك بمحك في سرقة من حرير ، قلت : اكشف ، فكشف ، فاذا هي أنت ، قلت إن يك هذا من عند الله يمضه »
 قوله (باب كشف المرأة في المنام) وقوله بعده :

(باب ثياب الحرير في المنام) ، ذكر فيها حديث عائشة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن صروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة : فيقول : هذه أسراة ، وهذه الويادة ينتظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبل : أن أتزوجك ، وأعاد فيها صيغة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته : رأيت الملك ، يحملك ثم قال : أريتك بمحك ، وقال في المرتين : فكشف له اكشف ، ووقع في رواية أبي أسامة ، فكشفها ، والضمير لقوله : أسراة ، وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو : ساقى أبي أسامة ، وتقدم في النكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه : فقال لي : هذه أسراة ، فكشفت عن وجهك ، ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأمر به وإن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي بعد قوله المنام : ثلاث ليال ، فدل البخاري حذفها لأن الأكثر رويته بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية يونس بن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن صروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته : مرتين أو ثلاثا ، بالدك فيحتمل أن يكون الشك من هشام فأنصر البخاري على المحقق وهو قوله : مرتين ، وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المقررة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله : فاذا هي أنت ، قال القرطبي يريد أنه وآما في النوم كما وآما في اليقظة ، فكشفت المراد بالرقيا لأفغيرها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد واللفظه : أتيت بجارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فاذا هي أنت ، الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرقية قبل أن يوحى إليه ، وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب النكاح ، وذكرت احتمالا عن عياض في قوله : إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال . ومحمد في السند الثاني جرم المرعشي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كرب محمد بن العلاء ، وكلام السكلا باذي يقتضى أنه ابن سلام . قال ابن بطال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الزاني حقيقة بمن يراها أو شهوا ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق ، وهذا أصل عند المعبرين في ذلك . وقد تدل المرأة بما يقترن بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرائي . وأما ثياب الحرير فدل اتخاذها للنساء في المنام على السكاح وهل العزاء وهل الغنى وهل زيادة في البدن ، قالوا : والملبوس كله يدل على جسم لا به لكونه يحتمل عليه ، ولا سجا والباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم

٢٢ - باب المفاتيح في اليد

٧٠١٣ - حدثنا سعيد بن جعفر حدثنا القيث حدثني عوفيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بُعثتُ بجوامع الحكم ، ومُصرتُ بالرُّعب . وبينما أنا قائمٌ أُتيتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الحكم أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تُكتب في السكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك

قوله (باب المفاتيح في اليد) أي إذا رؤيت في المنام ، قال أهل التجميع : المفاتيح مال وهز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظفر بمجاخته بمجموعة من له بأس ، وإن رأى أن بيده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً . وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب رؤيا اقليل » من وجه آخر عنه بلفظ : بعثت بجوامع الحكم ، وفيه : وبينما أنا قائمٌ أُتيتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ : وبينما أنا قائمٌ بالراحة . **قوله** في آخره (قال أبو عبد الله) كذا في ذكر ، ووقع في رواية كريمة قال محمد ، فقال بعض المصنفين : لا منافاة لأنه اسمه ، والفاضل هو البخاري ، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم ، وقد سافه البخاري هنا من طريقه فيسعد أن يأخذ كلامه فينسبه لنفسه . وكان بعضهم لما رأى : وقال محمد ، ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتي الكلام على جوامع الحكم ، وسيأتي الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى

٣٣ - باب للتطبيق بالضرورة والحلقة

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا أزهر بن ابن عون ح . حدثني خليفة حدثنا معاذاً حدثنا ابنُ عون عن محمد حدثنا قيس بن ميمون عن محمد بن سلام قال : رأيتُ كأنني في روضة ، ووسطَ الروضة عودٌ ، في أعلى العود عروة ، فقبلتُ في أرقه ، قالت لاسطع ، فأتاني وصيفٌ فرقع نسيجي فرقيتُ ، فاستمسكتُ بالمرورة ، فالتفتُّ وأنا مستمسكٌ بها . فقَهَقَتْهَا عَلَى لَافِيٍّ ﷺ فقال : تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العودُ عودُ الإسلام ، وتلك المرورةُ المرورةُ الوُفِيُّ لا تزال مستمسكاً بالاسلام حتى تموت »

قوله (باب للتطبيق بالمرورة والحلقة) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام : رأيتُ كأنني في روضة ، وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أتم من هذا ، وأقدم شرحه هناك . قال أهل التفسير : الحلقة والمرورة المجهولة تدلُّ لمن تمسك بها على قوة في دينه وإخلاصه له

٣٤ - باب عود النشاط تحت سادته

قوله (باب عود النشاط) العود بفتح أوله معروف والجح أعمدة وعمد بضمتين ، وبفتحيتين ما ترفع به الأنبياء من الخشب ، ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالرخام والحدوان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديد وفهيد . وعود الصبح ابتداء خروجه ، والنشاط بضم الفاء وقد تكسر وبالطاء المهملة مكررة وقد تبدل الألف سينا وهمة وقد تبدل الاء طاء مثلاً فمما وفي أحدهما وقد تقدم أثناء الأولى في السين والسين

المهمة في آخره لغات تبلغ على هذا اثني عشرة اقتصر النووي منها على ست الأولى والأخيرة وبتأه بدل الطاء الأولى وبعض ألفاء وبكرها ، وقال الجواليقي : إنه فارسي معرب . قوله (تحت وسادته) عند النسفي وعند ، بدل تحت ، كذا الجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ، إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النسفي والاسماعيل ، وفيه حديث ابن عمر « رأيت في المنام كأن في يدي سرة من حرير ، وأما ابن بطال لجميع الترجنتين في باب واحد فقال « باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ ، ولعل صنفه ما وقع في رواية الجرجاني « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته » لجعل الترجنتين في باب واحد وقدم وأخر ، ثم قال ابن بطال قال المهاب : السرة السكة وهي كالودج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الإسلام ، وطنها الدين والعلم والشرع الذي به يردق التمكن من الجنة حيث شاء ، وقد يعبر هنا بالحرير عن شرف الدين والعلم لأن الحرير أغرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فإنه يدل على دخوله في اليقظة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون في اليقظة كما براه نصا ، ويعبر بدخول الجنة أيضا بالدخول في الإسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السرة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطال : وسألت المذهب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذي يقع في نفسى أنه رأى في بعض طرق الحديث السرة شيئا أكمل عما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرة مضروبة في الأرض على عمود كالخباء وأن ابن عمر اقتادها من عمودها فوضعا تحت وسادته وقام هو بالسرة فأسكها وهي كالدودج من استبرق فلا يريد موضعاً من الجنة إلا طارت به إليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيرا كما يترجم بالشيء ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره لئلا يفسده ، وأدخلته المنية عن تهذيب كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهاب جماعة من الشراح ساكتين عليه ، وعليه أخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشدها تفسيره السرة بالسكة فأنى لم أراه لغيره ، قال أبو حبيدة : السرة قطعة من حرير وكانها فارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من حديد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويكنى في رد تفسيرها بالكلمة أو الدودج قوله في نفس الخبر « رأيت كأن يدي قطعة استبرق » وتخيّل أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له لجميع ما رتب عليه كذلك ، ولهذا ابن المنذر فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث - أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدرجها في الترجمة نفسها ، وساد ما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق « أن النبي ﷺ رأى في منامه عمود المكتاب انزع من تحت رأسه » الحديث وأشهر طريقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وصححه رسول الله ﷺ يقول : بينما أنا نائم رأيت عمود المكتاب احتمل من تحت رأسي فأتيته بصري فإذا هو قد عهد به إلى الشام ، إلا وإن الإيمان حين تقع الفتن بالشام » وفي رواية « فإذا وقعت الفتن قلّا من بالشام » وله طريق عند عبد الرزاق وجعله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعا بين أبي ذؤابة وعبد الله بن عمرو وألفظه عنده « أخذوا عمود المكتاب فعمدوا به إلى الشام » وأخرج أحمد ويعقوب بن

سفيان والطبراني أيضاً عن أبي الدرداء وقته د بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فظننت أنه مذهب به فأبنته بصري فعمد به إلى الشام ، الحديث وسنده صحيح ، وأخرج يعقوب والطبراني أيضاً عن أبي أمامة بن عمرو قال د اتزع من تحت وسادتي ، وزاد بعد قوله بصري د فإذا هو نوح ساطع حتى ظننت أنه قد هوى به فعمد به إلى الشام ، وإني أولت أن الفتى إذا وقعت أن الأمان بالشام ، وسنده ضعيف ، وأخرج الطبراني أيضاً بسند حسن من عبد الله بن حوالة أن رسول الله ﷺ قال د رأيت ليلة أسري بي عموداً أبيض كأنه لواء تحمله الملائكة فقلت ما تعلمون قالوا عمود الكتاب أمرنا أن نضعه بالشام . قال وبينما أنا نائم رأيت عمود الكتاب اختلس من تحت وسادتي فظننت أن الله يحل من أهل الأرض فأبنته بصري فإذا هو نوح ساطع حتى وضع بالشام ، وفي الباب من عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بسند ضعيف ومن عمر عند يعقوب والطبراني كذلك ومن ابن عمر في فرائد الغصل ، كذلك ، وعنه طرق يعقوب بعضها بعضاً ، وقد جمعها ابن عساکر في مقدمة تاريخ دمشق ، وأقرها إلى شرط البخاري حديث أبي الدرداء فإنه أخرجه لروايته إلا أن فيه اختلافاً على يحيى بن حزة في شيء ، هل هو نور بن زيد أو زيد بن واقد ، وهو غير قاطح لأن كلا منهما ثقة من شرطه ، فعليه كتب الترجمة وبعض الحديث لينظر فيه فلم يتهيأ له أن يكتبه ، وإنما ترجم بعمود القسطاط ولفظ الخبر د في عمود الكتاب ، إشارة إلى أن من رأى عمود القسطاط في منامه فإنه يعبر بنحو ما وقع في الخبر المذكور ، وهو قول العلماء بالاتباع قالوا من رأى في منامه عموداً فإنه يعبر بالدين أو برجل يعتمد عليه فيه ، وفدروا العمود بالدين والسلطان ، وأما القسطاط فقالوا من رأى أنه ضرب عليه قسطاط فإنه ينال سلطاناً بقدره أو يخاصم ملكاً فيظفر به

٢٥ - باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام

٧٠١٥ - **عمر بن موسى** بن أسيد حدثنا **وقب** عن **أيوب** عن **نافع** د عن **ابن عمر** رضي الله عنهما قال : رأيت في المنام كأن في يدي سُرقة من حرير لا أهوى بها إلى مكان في الجنة إلا طارت بي إليه ، فقصتها على حفصة

٧٠١٦ - **عمر بن حفصة** على الذي **عليه** فقال : إن أخاك رجل صالح ، أو قال : إن عبد الله رجلاً صالحاً

قوله (باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه ، وحديث ابن عمر في الباب ذكره منا من طريق **وهيب بن عاصد** عن **أيوب** عن **نافع** بلفظ د سرقة ، وذكره باللفظ د قطعة من استبرق ، كما في ترجمة **الترمذي** من طريق **إسماعيل بن إبراهيم** المعروف بابن علي عن **أيوب** فذكره مختصراً كرواية **وهيب** إلا أنه قال د كأنما في يدي قطعة استبرق ، فكان البخاري أشار إلى روايته في الترجمة ، وقد أخرجه أيضاً في د باب من تعارف من الليل ، من كتاب النهج ، وهو في أواخر كتاب الصلاة من طريق **حماد بن زيد** عن **أيوب** ثم سيقا من رواية **وهيب وإسماعيل** ، وأخرجه النسائي من طريق **الحارث بن عمر** عن **أيوب** لجمع بين اللفظين فقال د سرقة من استبرق ، وقوله هنا د لا أهوى بها ، هو بضم أوله ، أهوى إلى الشيء بالفتح يهوى بالضم أي

حال ، ووقع في رواية حماد ، وكأني لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت بي إليه ، . قوله في رواية وهيب (قصصنا على حفصة فقصتها حفصة على النبي ﷺ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله ، طارت بي إليه ، من الزيادة وروايت كأن اثنين أتيا أن أرادا أن يذهبا بي إلى النار ، الحديث بهذه القصة مختصرا وقال فيه وقصصت حفصة على النبي ﷺ إحدى روثباي ، وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الروثبا التي أجمعت في رواية حماد هي روثبة السرقفة من الحرزير ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية حماد عند مسلم ، لكن يعارضه ما مضى في « باب فضل قيام الليل » ، ويأتي في « باب الأخذ عن اليمين » ، من كتاب التعميد من طريق سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه فذكر الحديث في روثبة النار وفيه « قصصتها على حفصة فقصتها حفصة » ، امر صريح في أن حفصة قصت روثبا النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت روثبا السرقفة ولم تعرض في رواية سالم إلى روثبا السرقفة فيحتمل أن يكون قوله « إحدى روثباي » محولا على أنها قصت روثبا السرقفة أولا ثم قصت روثبا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى روثباي أولا فلا يكون لقوله « إحدى » مفهوم ، وهذا الموضح لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال أشكاه فله الحمد على ذلك . قوله (نقال إن أخاك رجل صالح) أو أن عبد الله رجل صالح (هو شك من الراوي ، ووقع في رواية حماد المذكورة أن عبد الله رجل صالح ، بالجزم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشميري في روايته عن القريبي في الموضعين « لو كان يصل من الليل ، وسقطت هذه الزيادة لغيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل » ، وتأتي ، ويؤيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع ، فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يذكر الصلاة ، وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم ، وقال نعم الفتي - أو قال نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصل من الليل قال ابن عمر وكنيت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ، قال نافع فكان ابن عمر بعد يصل من الليل ، أخرج مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو غشيه جيد لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو حنيفة والموثق بهذا ، ويأتي في « باب الأمن وذهاب الروح » ، أيضا من طريق صخر بن جويرية عن نافع ، وكذلك بعده في « باب الأخذ عن اليمين » ، في رواية سالم ، قال الزهري : وكان عبد الله بعد ذلك يذكر الصلاة من الليل ، وأهل الزهري سمع ذلك من نافع أو من سالم ، ومعنى شرحه هناك . ووقع في مسند أبي بكر بن هارون الزياتي من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه في نحو هذه القصة من الزيادة « وكان عبد الله كثير الرقاد » وفيه أيضا « إن الملك الذي قال له لم ترع قال له لا تدع الصلاة ، نعم الرجل أنت لولا قلة الصلاة »

٢٦ - باب التعميد في المنام

٧٠١٧ - حدثنا عبد الله بن مسعود قال سمعت عروفا قال حدثنا محمد بن سيرين أنه « سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا اقترَبَ الزمان لم تكذبوا المؤمنين تكذب ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، وما كان من النبوة فانه لا يكذب - قال محمد : وأنا أقول هذه - قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس ، وتخوين الشيطان ، وبشرى من الله . فمن رأى شيئا يكرهه فلا يتبعه على أحد ، وليقم

فَلْيُصَلِّ. قال: وكان يُكرهُ النُّلُّ في النوم، وكان يُعجبهم القَيْدُ، ويقال: القَيْدُ ثَبَاتٌ في الدِّينِ، وروى قتادةُ ويونسُ وهشامُ وأبو هلالٍ عن ابنِ سيرينَ عن أبي هريرةَ عن النبي ﷺ وأدركَ بهُ بعضهم كله في الحديث. وحديثُ عوفٍ أئين. وقال يونسُ: لا أحسبه إلا عن النبي ﷺ في القَيْدِ. قال أبو عبد الله: لا تكون الأغلالُ إلا في الأهراقِ

قوله (باب القيد في المنام) أي من رأى في المنام أنه مقيد ما يكون تعبيره؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يعبر بالثبوت في الدين في جميع وجوهه، لكن أهل التعبير خصوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كالوكان مسافرا أو سريضا فإنه يدل على أن سفره أو مرضه بطول، وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة كن رأى في رجله قيداً من فضة فإنه يدل على أن يتزوج، وإن كان من ذهب فإنه لا شيء يكون بسبب مال يتطلبه، وإن كان من صفر فإنه لا شيء مكروه أو مال ثاق، وإن كان من رصاص فإنه لا شيء فيه ومن، وإن كان من حبل فلأمر في الدين، وإن كان من خشب فلأمر فيه نفاق، وإن كان من حطب فلتمتة، وإن كان من خرقة أو خيط الأمر لا بدوم. **قوله** (حدثنا عبد الله بن صباح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو المطار البصري، وتقدم في الصلاة في باب السر بعد العشاء. حدثنا عبد الله بن الصباح، ولهمضم عبد الله بن صباح كأننا، ولأبي نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى ابن منده حدثنا عبد الله بن الصباح، وفي شيوخ البخاري ابن الصباح ثلاثة: عبد الله هذا، وعبد الرحمن، وليس واحد منهم أحق الآخر. **قوله** (حدثنا مشعر) هو ابن سليمان التيمي، وعرف هو الإصراني. **قوله** (إذا اقرب الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن تكذب) كذلك لاكثر، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشمي في تقديم تكذب على رؤيا المؤمن، وكذلك في رواية محمد بن يحيى، وكذلك في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الإسماعيلي، قال الخطابي في العلم، في قوله إذا اقرب الزمان قولان: أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطبايع الأربع غالباً، وكذلك هو في الحديث، والمعبون يقولون: أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك النمار، ونقته في غريب الحديث، عن أبي داود السجستاني ثم قال: والمعبون يزعمون أن أصدق الأدمان لوقوع التجبر وقت انفتاح الأضمار وإدراك النمار وهما الوقتان اللذان يستدل فيهما الليل والنهار، والقول الآخر أن اقرب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيام الساعة. قلت: بعد الأول التعييد بالمؤمن، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطبايع لا يختص به، وقد جرم ابن بطال بأن الأول هو الصواب، واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ وفي آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً، قال فعل هذا قالني إذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الديانة بالهرج والمفرج فكانت الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد لما درس من الدين كما كانت الأمم تذكر بالأنبياء، لكن لما كان نبينا عاتم الأنبياء وصار الزمان المذكور يشبه زمان الفترة فوضوا بما منعوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالتبشير والانداء انتهى. وبؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ إذا قرب الزمان، وأخرج للبرادر عن طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ إذا تقارب الزمان، وسيأتي في كتاب الفتن من وجه

آخر هن أبي هريرة د يتقارب الزمان ويرفع العلم ، الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعا . وقال الساردي : المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والايام والليالي انتهى ، ومراده بالنقص سرعة مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره د يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالليلة والجمعة كالיום واليوم كالساعة والساعة كالحرق السعة ، وقيل ان المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والرزق ، فان ذلك الزمان يستتصر لانتفاءه فتقارب أطرافه ، وأما قوله د لم تمك الخ ، فيه إشارة الى غلبة الصدق على الرؤيا وان أمكن أن شيئا منها لا يصدق ، والراجح أن المراد في الكذب هنا أصلا لأن حرف التثنية الداخلة على د كاد ، بنى قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على قبحه نفسه ذكره الطيبي . وقال القرطبي في د المفهم ، : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر ماضيه د فيبحث الله عيسى بن مريم فيمك في الناس سبع سنين ليس بين الاثنين عداوة ، ثم يرسل الله ريحا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خمر أو إيمان إلا قضه ، الحديث ، قال : فكان أمل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالا ، فكانت رؤياهم لا تمكذب ، ومن ثم قال عقب هذا د وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا ، وإنما كان كذلك لأن من كثرة صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانفضت فيه الممان على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في بظفته استصحب ذلك في نومه فلا يرى إلا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخطئ فانه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى إلا مخطيئا وأضغاثا ، وقد يندر المنام أحيانا فيرى الصادق مالا يصح ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب الأكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث د رؤيا المسلم جزء ، فانه جاء مطلعا مقتصرًا على المسلم فاخرج الكافر ، وجاء مقيدا بالصالح فآرة وبالصالحة وبالحسنة وبالصادقة كما تقدم بيانه ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حال حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي وهو الإطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمنافي والكاذب والمخطئ وإن صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فانها لا تكون من الوحي ولا من النبوة ، اذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب امكن كل ذلك على الندور والقة والله أعلم . وقال ابن أبي حمزة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تمكذب أنها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج الى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قيل ذلك فانها قد يعني تأويلها فيعبرها المابر فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث د بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا ، أخرجه مسلم ، فيقول أنيس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الاحاديث في هدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كذا قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حل على أقل عدد ورد ، وعكسه ، وما بين ذلك . قلت : وتنبئ الإشارة الى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله د إذا اقرب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تمكذب ، إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأحوال الدنيا لما يذهب غالبه بذهاب أغلب أهله وتعددت النبوة في هذه الأمة

هو ضرا بالمرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد دروس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم وينقلب الكفر والجمل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويمن بالرويا الصادقة لأكرام له وتسليه وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها أولاما ، والله أعلم . قوله (ورؤيا المؤمن جزء) الحديث هو مصطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو إذا اقرب الزمان ، الحديث فهو مرفوح أيضا ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله وما كان من النبوة فانه لا يكذب ، هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إبراده هنا أنه مرفوح ، ولئن كان كذلك فانه أولى ما فسر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا ، قال محمد ، وأنا أقول هذه ، الاشارة في قوله ، هذه ، للجملة المذكورة ، وهذا هو السرف في إعادة قوله ، قال ، بعد قوله ، هذا ، ثم رأيت في د بنية النقاد لابن المواق : أن عبد الحق أغفل التنبيه على أن هذه الرواية مدرجة وأنه لا شك في إدراجها ، فعلى هذا فهم من قول ابن سيرين وليست مرفوعة . قوله (وأنا أقول هذه) كذا لابي ذر وفي جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن طلال ، وأنا أقول هذه الآية وكان يقال الخ . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدي ولا من أخرج حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد ، وقد نقله عياض فذكره كما ذكره ابن طلال وتبعه في شرحه فقال : غشى ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله ، وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا ، أنه إذا تغارب الإيمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الآية ، يعني رؤيا هذه الآية صادقة كلها صالحها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجرا لهم وحجة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس آثاره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مرتب على ثبوت هذه الرواية وهي لفظ ، الآية ، ولم أجدها في شيء من الأصول ، وقد قال أبو هريرة الاسفرايني بعد أن أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام عن ابن حنبل : هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين . قلت : والى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف أبين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف . قوله (قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ) قائل ، قال ، هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بعض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هودبة بن خليفة عن عوف بإسناده مرفوعا ، الرؤيا ثلاث ، الحديث مثله ، وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ، قال رسول الله ﷺ : الرؤيا ثلاث ، فرويا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تحزين من الشيطان ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ ، الرؤيا ثلاث ، فالرؤيا الصالحة بشرى من الله ، والباطل تحو . قوله (حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بإسناده حسن ورفعته الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما يهيم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ، ومنها جزء من سنة وأربعين جزءا من النبوة . قلت : وليس المحصر مرادا من قوله ، ثلاث ، لثبوت نوح رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس ، وليس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الماضيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكرهة ومحبوبة أو حسنة وسيئة ، وبني نوح خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر

قال د جاء اعرابي فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأنا أنبئه ، وفي لفظ وقد خرج فاشتدت في أثره ، فقال : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام ، وفي رواية له : إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر به الناس . ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرائي في اليقظة ، كمن كانت حادثة أن يأكل في وقت قيام فيه فرأى أنه يأكل ، أو بات طالما حتى أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، وبينه وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع وهو الاضغاث . قوله (فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد ، وليقم قليلا) زاد في رواية هروذة « فإذا رأى أحدكم رؤيا تعجب فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئا يكرهه ، فليذكر مثله . ووقع في رواية أيوب بن محمد بن سيرين في فصل ولا يحدث بها الناس ، وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الترمذي « وكان يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح ، وهذا ورد معناه مرفوعا في حديث أبي رزين عند أبي داود والترمذي وابن ماجه . ولا يقصها إلا على واحد أو ذي رأي ، وقد تقدم شرح هذه الرواية في « باب الرؤيا من الله تعالى » . قوله (قال وكان يكره الغل في النوم ، ويعجبهم القيد ويقال : القيد ثبات في الدين) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع في يعجبهم ، والافراد في يكره ويقول ، قال الطائي : ضمه الجمع لأهل التعبير ، وكذا قوله « وكان يقال ، قال الملبأ : الغل يعبر بالمسكروه لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى « إذا الاغلال في أعناقهم » ، وقد يدل على الكفر ، وقد يعبر بأسراف تؤذي . وقال ابن الدري : إنما أحبروا القيد لذكر النبي ﷺ له في قسم المهود فقال : قيد الايمان الفتك . وأما الغل فقد كرهه شرعا في المذهب كقوله (خلوه فقلوه - وإذا الاغلال في أعناقهم - ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك - وغلت أيديهم) وإنما جعل القيد ثباتا في الدين لأن التقيد لا يستطيع المشي فضرر مثلا للايمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل . وقال النووي : قال العلماء إنما أحب القيد لأن عمله الرجل وهو كف عن المعاصي والشر والباطل ، وأبغض الغل لأن عمله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا إن انغم الغل إلى القيد دل على زيادة المسكروه ، وإذا جعل الغل في اليدين حمله لأنه كف لها عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال . وقالوا أيضا : إن رأى إن يديه مغلولتان فهو بخيل ، وإن رأى أنه قيد وغل فانه يقع في سجن أو شدة . قلت : وقد يكون الغل في بعض المراتي محمدا كما وقع لأبي بكر الصديق ، فخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن مسروق قال « مر صهيب بأبي بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة على باب أبي الحشر رجل من الانصار ، فقال أبو بكر : جمع لي ديني الى يوم الحشر . وقال الكرماني : اختلف في قوله « وكان يقال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله « وكان يقال » إلى قوله « في الدين » مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وفاعل « كان يكره » أبو هريرة . قلت : أخذ من كلام الطائي فانه قال : يحتمل أن يكون مقولا لقراري عن ابن سيرين فيكون اسم كان ضميرا لابن سيرين وأن يكون مقولا لابن سيرين واسم كان ضمير أبي هريرة أو النبي ﷺ . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره : لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين . قوله (ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو ملال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) يعني أصل الحديث وأما من قوله « وكان يقال » ففهم من رواد تنجامة مرفوعا ومنهم من اقتصر على بعضه كما سأبينه . قوله (وأدرجه بعضهم كله في الحديث) يعني جعله كله مرفوعا ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سأبينه . قوله (وحديث هوف

أبين) أي حيث فصل المرفوع من الموقف ولا سيما نصريحه بقول ابن سيرين وأنا أقول هذه ، فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه ، وكان يقال ، فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه ، وقد اقتصر بعض الرواة عن عرف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوفة وعيسى بن يونس ، قال القرطبي : ظاهر السياق أن الجمع من قول النبي ﷺ ، غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أنه من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يقول على ذلك الظاهر . قلت : وهو محتمل مردود ، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلماً ما أخرج طريق عوف هذه ولكنه أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين ، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعمل على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلاً ، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فرجحت . قوله (وقال يونس لا أحبه إلا عن النبي ﷺ في القيد) يعني أنه شك في رآه . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (لا تكون الأهلل إلا في الاحتقار) كأنه يشير إلى الرد على من قال : قد يكون الغل في غير العنق كاليد والرجل ، والغل يضم المحجمة وتشديد اللام واحد الأغلال ، قال : وقد أطلق بعضهم الغل على ما تربط به اليد ، وعن ذكره أبو علي الثعالبي وصاحب المحكم وغيرهما قالوا : الغل جامعة تجعل في الصق أو اليد والجمع أغلال ، ويد مفعولة جعلت في الغل ، ويؤيده قوله تعالى (غلت أيديهم) كذا استشهد به الكرماني ، وفيه نظر لأن اليد تغل في العنق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الثمر . ويؤيده منام صهيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريباً ، فأما رواية قتادة المتعلقة فورصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسنن المذكور ، عن النبي ﷺ أنه كان يقول الرقيا الصالحة بشارة من الله والتحذير من الشيطان ، ومن الرقيا ما يحدث به الرجل نفسه ، فإذا رأى أحدهم رؤيا يكرهها فليتم فليصل ، وأكره الغل في النوم ، وبهجهني القيد كان القيد ثبات في الدين ، وأما مسلم فإنه سافه بسنده عقب رواية معمر عن أيوب التي فيها ، قال أبو هريرة فيجبنني القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين ، قال مسلم فأدرج يعني هشاماً عن قتادة في الحديث قوله وأكره الغل الخ ، ولم يذكره الرقيا جزء ، الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال ، قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين ، أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه . وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي بن رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديثه إذا اقرب الزمان ، الحديث ثم قال ، وروى المسلم جزء من ، الحديث ثم قال ، والرقيا ثلاث ، الحديث ثم قال بعده ، قال وأحب القيد وأكره الغل ، القيد ثبات في الدين ، فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين ، هذا لفظ مسلم . ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله ، فلا أدري الخ ، . وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن يونس فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما : قال أبو هريرة بهجبنني القيد الخ ، قال وقال النبي ﷺ رؤيا المؤمن جزء الخ ، وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي هريرة عن قتادة حديث والرقيا ثلاث ، مرفوعة كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده ، وكان يقول بهجبنني القيد ، الحديث ، وبهذه ، وكان يقول : من رآني فاني أنا هو ، الحديث . وبهذه ، وكان يقول : لا تعص الرقيا إلا على عالم أو ناصح ، وهذا ظاهر في أن الأحاديث كلها مرفوعة ، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأنخرجها البزار في مسنده من طريق أبي ذئب وهو يروي عن أبيه

عيسى الخزاز بمجملات البصري عن يونس بن حبيب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا تقارب الزمان لم تكذب روبا المؤمن تكذيب ، وأحب القيد وأكره الفل ، قال : ولا أعلمه إلا وقد رفته عن النبي ﷺ ، قال البزار روى عن محمد بن هذيل ، وأما ذكرناه من رواية يونس لعمرة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت : وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر المنلى عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا ولكن المنلى ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد : حدثنا يزيد بن حارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا اقرب الزمان الحديث ، وروبا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، والزوبا ثلاث الحديث ، فمات الجميع مرفوعا ، وهكذا أخرجه الدارمي من رواية علف بن الحسين عن هشام ، وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا ، قال الخطيب : والممن كله مرفوع الا ذكر القيد والفل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، ويؤيده حمير عن أيوب ، وأخرج أبو هريرة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا اقرب الزمان ، قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفا وزاد في آخره : قال أبو هريرة : القين في المنام القطرة ، وأما رواية أبي ملال واسمه محمد بن سليم الراسبي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الوحد عن عثمان بن حماد بن زيد عن أيوب قال : رأيت ابن سيرين مقيدا في المنام ، وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على مافي الخبر فأهبط هو ذلك وكان كذلك . قال الفرطني : هذا الحديث وإن اختلف في رفته ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في الرجلين تثبيت للتعبد في مكانة فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلا على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الفل فلأن محله الأعناق نكالا وعقوبة وقهرا وإذلالا ، وقد يحب على وجهه ويحذر على فقاه فهو مذموم شرطا وطاعة ، فرويته في العنق دليل على وقوع حال سيئة لرائي فلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دنياه كسدة تعجزه أو تلازمه

٢٧ - باب العين الجارية في المنام

٧٠١٨ - حدثنا عبد الله أخبرنا عبد الله أخبرنا ميمون عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أم العلاء - وهي امرأة من نسائهم بايت رسول الله ﷺ - قالت : طار لنا عثمان بن مظعون في الشكوى حين اقرعت الأنصار على سكنى المهاجرين ، فاشتكى ، فرضاه حتى 'توفى' ، ثم جعلناه في أمواه ، فدخل علينا رسول الله ﷺ فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . قال : وما يدريك ؟ قلت : لا أدري والله . قال : أما هو فقد جاءه اليقين ، إنى لأرجوه الخير من الله ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يفعل بي ولا بكم . قالت أم العلاء : فوالله لا أذكرى أحدا بعده . قالت : ورأيت لثمان في النوم سمها نجري ، فبنت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ذاك عمل يجرى له

قوله (باب المين الجارية في المنام) قال الملب : المين الجارية تحتمل وجهها ، فان كان ماؤها صالحا جبرت بالعمل الصالح وإلا فلا . وقال غيره : المين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحي أو ميت قد أحذته أو أجراه . وقال آخرون : عين الماء ونعمة وبركة وغيره وبلوغ أمانة إن كان صاحبها مستورا ، فان كان غير صغير أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره . **قوله** (عبدالله) هو ابن المبارك . **قوله** (عن أم العلاء) هي امرأة من نسائهم وتقدم في كتاب الهجرة أنها والدة عارضة بن زيد الراوي هنا هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النظر عن عارضة بن زيد عن أمه ، وذكرت نفسها هناك وأن اسمها كنيتم ، ومنه يؤخذ أن القائل هنا وهي امرأة من نسائهم ، هو الزمري وأبيه عن عارضة بن زيد ، ووقع في باب رتوبا النساء ، فيما مضى قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب عن عارضة ، أن أم العلاء امرأة من الانصار بايعت رسول الله ﷺ أخرجه ، وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه علي بن زيد بن جحشان وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال : لما مات عثمان بن مظعون قاله امرأته هنيئا لك الجنة ، فذكر نحو هذه القصة ، وقوله و امرأته ، فيه نظر ، فلهذا كان فيه دالة امرأة ، وبغير ضمير وهي أم العلاء ، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضا من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع رسول الله ﷺ يقول في جنازة عثمان بن مظعون وراه جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب ، فذكر نحوه وفيه بحسبك أن تقول كان يحب الله ورسوله ، **قوله** (طار لنا) تقدم بيانه في باب القرعة في المشكلات ، ووقع عند ابن سعد من وجه آخر من معمر بن قيس في الانصار فهم أن يزلوم منازلهم حتى اقترعوا عليهم فطار لنا عثمان بن مظعون ، يعني وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزمري أو من دونه . **قوله** (حين اقترعت) في رواية أبي ذر عن غير الكشيهمي ، أقرعت ، بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة أنهم واققسموا المهاجرين قرعة . **قوله** (فاشتكى مرضه حتى توفي) في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة فاشتكى أي مرض مرضه حتى أتى قبرا بأمره في مرضه ، وقد وقع في رواية عقيل « فطار لنا عثمان بن مظعون فأولئها في أبياتنا ، فوجع وجهه الذي توفي فيه » قلت : وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجنائز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله في آخره ذلك عمله يجري له ، قيل يحتمل أنه كان لثمان شيء . عمله بقوله أو به جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطاي وقال : لم يكن لثمان بن مظعون شيء من الأمور الثلاث التي ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رفته ، إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، قلت : وهو نفي مردود فانه كان له ولد صالح شهيد بدار وما بعدهما وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعده ، وانه ، فقد أخرج ابن سعد من مرسل أبي بردة ابن أبي موسى قال دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي ﷺ فراين هينئنا قلان : مالك ؟ فإني قرئش أغنى من بئلك ، فقالت : أما ليته فقام ، الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مرايسته في جهاد أعداء الله فانه ممن يجري له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفته وكل ميت يحتم على عمله إلا المرباط في سبيل الله فانه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر ، وله شاهد عند مسلم والنسائي والبخاري من حديث سلمان رفته و رباط يوم وليلة في سبيل الله شهر من صيام شهر وقيامه ، وإن

مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان ، وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان بن مظعون هل ذلك ويدول الإشكال من أصله

٢٨ - باب نزح الماء من البئر حتى يروى الناس ، رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٧٠١٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شبيب بن حرب حدثنا صخر بن جويرية حدثنا

نافع هـ أن ابن عمر رضي الله عنهما حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوبا أو ذنوبين ، وفي نزعهما ضمت ، فنفر الله له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يديه غربا ، فلم أر هبة قريبا من الناس يفرى قربه حتى ضرب الناس بطنه .

قوله (باب نزح الماء من البئر حتى يروى الناس) هو بفتح الزا من الرى ، والنزع بفتح التثنية وسكون الزاى اخراج الماء للاستهواء . **قوله** (رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ) وصله المصنف من حديثه في الباب الذي بهمه . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير) هو الدردق وشبيب بن حرب هو المدائني يكنى أبا صالح كان أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فزلها إلى أن مات بها ، وكان صدوقا شديد الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء . شبيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه والعالم عند الله تعالى . **قوله** (بينا أنا على بئر أنزع منها) أى استخرج منها الماء بآلة كالدلو . وفي حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه درابني على قليب وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، وفي رواية همام : رأيت أنى على حوض أسقى الناس ، واجتمع بينهما أن القليب هو البئر المقلوب ثم رآها قبل الطي ، والحوض هو الذي يحمل بجانب البئر لشرب الابل فلا مناقاة . **قوله** (إذ جاءني أبو بكر وعمر) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة : لجأت إلى أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو ، أى التى كان النبي ﷺ يملأها الماء ، ووقع في رواية همام الآية بهذا . فأخذ أبو بكر من الدلو ليرى ، وفي رواية أبي يونس : ليرى ، وأول حديث سالم عن أبيه : رأيت الناس اجتماعا ، ولم يذكر قصة النزح ووقع في رواية ابن بكر بن سالم عن أبيه : رأيت في النوم أنى أنزع على قليب بدلو بكرة ، فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عوانة . **قوله** (فنزع ذنوبا أو ذنوبين) كذا هنا ، ومثله لأكثر الرواة ، ووقع في رواية همام المذكورة ذنوبين ، ولم يشك ، ومثله في رواية أبي يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ . **قوله** (وفي نزعهما ضمت) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر . **قوله** (فنفر الله له) وقع في الروايات المذكورة : والله يغفر له ، **قوله** ، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر) كذا هنا ، ولم يذكر مثله في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولي الخلافة بعدهم من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم تكن خلافته بعدهم صريح من النبي ﷺ . ولكن وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح . **قوله** (فاستحالت في يديه غربا) أى تحوالت الدلو غربا ، وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الزاى بعدها موحدة بلفظ مقابل الشرق ، قال أهل اللغة : القرب الدلو العظيمة المنخفضة من جلود البقر ، فإذا فتحت الزاى فهو الماء الذي يسيل بين

البئر والحوض . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البرقي أن الغرب كل شيء وقع ، وعن الداودي قال : المراد أن
الهلو أحالت باطن كفيه حتى صار أحمر من كثرة الاستسقاء ، قال ابن التين : وقد أنكر ذلك أهل العلم وردوه
على قائله . **قوله** (فلم أره بقربا) تقدم ضبطه وبيانه في مناقب عمر ، وكذلك قوله « يفرى فربه » ، ووقع عند الناس
في رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج قلت لابن جريج : ما استحال ؟ قال : جمع .
قلت : ما العبقري ؟ قال : الأجير . وتفسير العبقري بالأجير غريب قال أبو عمرو الشيباني : عبقري القوم سيدهم
وقومهم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقري من الرجل الذي ليس قوله شيء . وذكر الأزهري أن عبقر موضع
بالبادية ، وقيل بلد كان يندرج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء فائق . ونقل أبو عبيد أنها
من أرض الحن ، وصار مثلا لكل ما يندب إلى شيء نفيس . وقال الأقرع : العبقري السيد وكل فاجر من حيران
وجهر ، وبساط وضمت عليه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية دقيق المثار إليه « ينزع
نزع ابن الخطاب » ، وفي رواية أبي بونس « فلم أر نزع وجل قط أقوى منه » . **قوله** (حتى ضرب الناس ببطن)
بفتح المهملة وآخره نون هو ما يندب للغرب حول البئر من مبارك الأبل ، والمراد بقوله « ضرب » أي ضربته الإبل
ببطن بركتها ، والبطن للابل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن
سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة « حتى دوى الرأس وضربوا ببطن » ، ووقع في رواية حمام « فلم يزل ينزع حتى
تولى الناس والحوض يتفجر » ، وفي رواية أبي يونس « لكن يتفجر » ، قال القاضي هياض ظاهر هذا الحديث أن
المراد خلافة عمر ، وقيل هو خلافتها معا لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولا به فبع أهل الردة وابتدأت الفتوح
في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافة الفتح واتسع أمر الإسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى
عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى « استحال » انقلب من الصغر إلى الكبر . وقال الثوري
قالوا هذا المنام مثال لما جرى لخلافتين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبي
ﷺ لأنه صاحب الأمر فقام به أكمل قيام وقرروا قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ،
ثم خلفه عمر فانتسج الإسلام في زمانه ، ففقه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاتهم وشبهه بالمستقى
لهم منها وسقيه هو قيامه بمصالحهم ، وفي قوله « ليرحمي » إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي ﷺ ، لأن في
الموت راحة من كد الدنيا ومعها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومعاناة أحوالهم ، وأما قوله « وفي نزعه ضعف
فليس فيه حط من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته » ، وأما ولاية عمر فإنها لما طالت كثرت انتفاع
الناس بها وانتسجت دائرة الإسلام بكثرة الفتوح وتمهيد الإحصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله « واقع بقوله » ،
فليس فيه نقص له ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يدهمون بها الكلام . وفي الحديث
إسلام بخلافتها وصحة ولايتها وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال . وقال ابن العربي : ليس المراد بالدلو التقدير
الخال على قصر الخط ، بل المراد التمسك من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو
قبل أن يصير غربا . وأخرج أبو ذر الحزمي في كتاب الرويا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في
آخره « فعبها يا أبا بكر » ، قال : أي الأمر بعدك ، ويلي بهدي عمر . قال : كذلك عبها الملك ، وفي سنده أبواب
ابن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكورة ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو

داود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن المجرى عن أبيه عن سمرة بن جندب « أن رجلاً قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوا دلي من السماء لجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شراباً ضعيفاً ، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشلت وانتضج عليه منها شيء ، وهذا يبين أن المراد بالنزع الضعيف والنزع القوي الفتوح والثنايم ، وقوله « دل » بضم المهملة وتشديد اللام أى أدسل الى أسفل ، وقوله « بعراقيها » بكسر المهملة وفتح القاف ، والمراد أن خشبتان تجعلان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله « تضلع » بالاضداد المعجمة أى ملاً أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله « انتشلت » بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله . قال ابن العربي : حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران . قلت : الثاني هو المتمد ، لحديث ابن عمر مصرح بأن النبي ﷺ هو الرائي ، وحديث سمرة فيه أن رجلاً أخبر النبي ﷺ أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث ابن الطفيل شاهداً لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غنم سود وغنم عفر » وقال فيه « فأرلت السود العرب والعفر الصجم » وفي قصة عمر « فلما الحارص وأدوى الواردة » ومن المأخوذة بينهما أيضاً أن في حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما قصتان تشبه إحداهما الأخرى ، وكان قصة حديث سمرة سابقة لنزل الماء من السماء وهي خرافته فأسكن في الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر ، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النهر من السماء على الخلفاء ، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ؛ وكلاهما ظاهر من الفتوح التي فتحوها . وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى ما وقع لعل من الفتن والاختلاف عليه ، قالت الناس أجمعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجبل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية في أهل الشام ثم حاربه بصفتين ثم غلب بعد بقليل على مصر ، وخرجت الحارورية على علي فلم يحصل له في أيام خلافته راحة ، ف ضرب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين

٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف

٧٠٢٠ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير **حدثنا** موسى عن سالم « عن أبيه عن رؤيا النبي ﷺ في أبي بكر وعمر قال : رأيت الناس اجتمعوا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غرباً ، فأرأيت في الناس من يغري قريه حتى 'قرب' للناس بطن »

٧٠٢١ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الليث قال **حدثني** عقيل عن ابن شهاب أخبرني سميد « أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني على قليب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف ، والله ينفقه . ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب ، فلم أرَ عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى 'ضرب' للناس بطن »

قوله (باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف) أى مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر الذي

قبله وحديث أبي هريرة يعضه ، وزهير في الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله « عن رؤبا النبي ﷺ » كأنه تقدم كتابي - قال عن ذلك فأخبره به الصحابي ، وقوله « في أبي بكر وعمر » أي فيما يتعلق بمدة خلافتهما ، وقوله « قال وأيت » الفائل هو النبي ﷺ وحاكي ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله « رأيت الناس اجتمعوا فقام أبو بكر » فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبي ﷺ بدأ أولا فخرج من البئر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائد حديثي الباب في الباب قبله ، وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب ، وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه بل ولاية جلييلة وتكون مدته بحسب ما استخرج فلة وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذي اعتداه أهل التعبير ولم يرجعوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي أن يعمل عليه ، أسكنه بحسب حال الذي ينزع الماء ، والله أعلم

٣٠ - باب الاستراحة في المنام

٧٠٢٢ - **حَرْش** إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن تمام « أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت أني على حوض أسقى الناس ، فأتاني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي ليؤمئني ، فنزع دلوين وفي نزعهم ضعف ، والله يفقر له . فأتى ابن الخطاب فأخذ منه فلم يزل ينزع حتى تولى الناس والحوض يفجر »

قوله (باب الاستراحة في المنام) قال أهل التعبير : أن كان المستريح مستلقيا على فناء فانه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند اليه ، بخلاف ما إذا كان منبطحا فانه لا يدري ما وراءه . ذكر فيه حديث منام عن أبي هريرة في رواية **حَرْش** الدلو ، وفيه « فأخذ أبو بكر الدلو ايمئني » وقد تقدمت فوائده في الذي قبله ، وقوله فيه « رأيت أني على حوض أسقى الناس » كذا الأكثر ، وفي رواية المستعمل والكشيمبي « على حوضي » ، والأول أولى ، وكأنه كان يملا من البئر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء لهما ثم وأأنفسهم ، وإن كانت رواية المستعمل محذوفة احتمل أن يريد حوضا له في الدنيا لا حوضه الذي في القيامة

٣١ - باب القصر في المنام

٧٠٢٣ - **حَرْش** سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عُقَيْل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : بينا نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر . قلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر بن الخطاب فذكرت عُقَيْل فقلت مُدْبِرًا . قال أبو هريرة : فبني عمر بن الخطاب ثم قال : أعليك - بأبي أنت وأمي يا رسول الله - أخار ؟ »

٧٠٢٤ - **حَرْش** مرو بن عوف حدثنا معمر بن سليمان حدثنا عبيد الله بن عمر عن محمد بن المنكدر « عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب ، فقلت : لمن هذا ؟ فتح الباري - ج (١٢) م (٢٧)

فقالوا : لرجل من قريش ، فامتنع أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعلمه من غيرك ، قال : عليك أغار
يا رسول الله ؟ ،

قوله (باب القصر في المنام) قال أهل التعمير : القصر في المنام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم حبس وضيق ،
وقد يفسر دخول القصر بالتزويج . ذكر فيه حديث أبي هريرة ، بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينما
أنا نائم رأيتني في الجنة ، أخرجه من رواية هبيل بن ابن شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن
ابن شهاب بلفظ : بينما أنا نائم إذ رأيتني ، وهو بضم الناء اضمير المتكلم . **قوله** (فإذا امرأة تزوجت) تقدم في
مناقب عمر ما نقل من ابن قتيبة والخطابي أن قوله وتزوجت ، تصحيف وأن الأصل وشواه ، بدين معجمة مفتوحة
وواو ساكنة ثم هاء عرض الضاد المدجمة ، واعتل ابن قتيبة بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم
اضترض عليه بقوله : وليس في الجنة شواه ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لأنه ادعى أن المراد بالشواه
الحسناء كما تقدم بيانه واضحا ، قال : والوضوء لغوى ولا مانع منه ، وقال القرطبي : إنما توجأت لتزداد حسنا
ونورا لا أنها تزيل وسخا ولا قدرا إذ الجنة منزلة عن ذلك . وقال الكرماني : تزوجت من الوضوء وهي النظافة
والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على
غير وجه التكليف . قلت : ويحتمل أن لا يراد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناما فيكون مثالا لحالة المرأة
المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي ﷺ في الجنة إلى جانب قصر
عمر ، فيكون تعبده بأنها من أهل الجنة أقول الجمهور من أهل التعمير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه بدخلها
فكيف إذا كان الرائي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوؤها فيعبر بظافتها حسا ومعنى وطاقتها جمعا وحكما ،
وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافة وكان كذلك ، ولا يمرض هذا ما تقدم في صفة
الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بغيره عمر لأنه لا يلزم من كون المنام على
ظاهره أن لا يكون بعضه يفتقر إلى تعبير ، فإن رؤيا الأنبياء حق بمعنى ليست من الإضافات سواء كانت على حقيقة
أو مثالا ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله وأدليك بأبي أنت وأمي يا رسول الله
أغار ، تقدم أنه من المقلوب لأن القياس أن يقول أعلمها أغار منك ؟ وقال الكرماني : لفظ عليك ، ليس متعلقا
بأغار بل التقدير مستعليا عليك أغار عليها ، قال : ودعوى القياس المذكور ممنوعة إذ لا يحوج إلى ارتكاب
القلب مع وضوح المعنى بدونه ، ويحتمل أنه يكون أطلق ، على ، وأراد ، من ، كما قيل إن حروف الجر تتناوب ،
وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كغيره عمر ، وقوله ورجل من قريش ، عرف من الرواية
الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي ﷺ أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى . **قوله** (معتمر) هو ابن
سليمان التيمي البصري ، وهيب الله بن عمر هو العمري المدني ، وتقدم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى
في المناقب

٣٣ - باب الوضوء في المنام

٧٠٢٥ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا القاسم عن عقیل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

« أن أبا هريرة قال : بينما نحن جلوسٌ عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائمٌ رأيْتُ في الجنة ، فإذا امرأةٌ تتوضأُ إلى جانبِ قصرٍ ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر ، فذكرتُ غيرتهُ فقلتُ مُدْبِرًا . فبُكِيَ عمرُ وقال : عليك - بأبي أنت - وأُمِّي يا رسولَ الله - أغارُ »

قوله (باب الوضوء في المنام) قال أهل التعبير : رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو عدل ، فإن أُنعم في النوم حصل مراده في اليقظة ، وإن تعذر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا يجوز الصلاة به فلا ، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا . وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله ، وقد مضى الكلام فيه

٣٣ - باب الطواف بالكعبة في المنام

٧٠٢٦ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائمٌ رأيْتُ أطوفُ بالكعبة ، فإذا رجلٌ آدمٌ سبط الشعر بين رجلين يَنْطَفُءُ رأسه ماء ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : ابنُ مسرِم ، فذهبتُ ألتفتُ فإذا رجلٌ أحمرٌ جسيمٌ تجددُ الرأسُ أُمورٌ للعين البني كأنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طافية ، قلت : من هذا ؟ قالوا : هذا الهذال ، أقربُ الناسِ به شَبَهاً ابنُ قُطَن ، وابنُ قُطَن رجلٌ من بني المصطلق من خزاعة ،

قوله (باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير : الطواف يدل على الحج وعلى التذويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام ، فإن كان الرائي رقيقاً دل على نصحه لسيدته . **قوله** (بينا أنا نائمٌ رأيْتُ أطوفُ بالكعبة .. الحديث) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ويأتي شيء مما يتعلّق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

٣٤ - باب إذا أظلمت فضاء غيرهُ في النوم

٧٠٢٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائمٌ أتيتُ بقدحِ ابنِ ذريرتٍ منه حتى إنني لأرى الرىء يجري ، ثم أظلمت فضاءُ عمر . قالوا : فما أولتَه يا رسولَ الله ؟ قال : الطيم »

قوله (باب إذا أظلمت فضاء غيرهُ في النوم) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في « باب القين » ، مشروحاً وقوله الرى أى ما يترى به وهو القين ، أو هو إطلاق على سبيل الاستمارة قاله الكرماني ، قال : وإسناد الخروج إليه قرينة ، وقيل الرى اسم من أسماء القين

٣٥ - باب الأمن وذهاب الرُّوع في المنام

٧٠٢٨ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا قَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا صَفْرُ بْنُ جَوْبَرٍ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو قَالَ : إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا الرُّؤْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيَقْصُونَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَنَا عَلَامٌ حَدِيثِ السَّنِّ وَبَقِيَ الْمَسْجِدُ قَبْلَ أَنْ أُنْكَحَ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا بَرَى هَؤُلَاءِ . فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْرًا فَأَرِنِي رُؤْيَا . فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي الْمَلَكَانُ فِي يَدَيَّ كُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُقْبِلَانِ بِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللَّهَ : اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ ، ثُمَّ أَرَانِي لَقَيْنِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ : إِنَّ تُرَاعَ ؛ زَيْعَمَ الرَّجُلِ أَنْتَ لَوْ تَسَكَّرْتَ الصَّلَاةَ . فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ ، فَذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبَيْتِ ، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ الْبَيْتِ ، بَيْنَ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ يَبْدُو مَقْعَةً مِنْ حَدِيدٍ ، وَأَرَى فِيهَا رَجُلًا مَعْلَقِينَ بِالسَّلَاسِلِ ، رَمَوْسُهُمْ أَسْفَلَهُمْ كَحُرَّتٍ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قَرِيشٍ ، فَانصَرَفُوا بِي مِنْ ذَاتِ الْبَيْتِ »

٧٠٢٩ - « فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصَهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ حَدَّثَ اللَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ . فَقَالَ نَافِعٌ : لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ الصَّلَاةُ ،

قوله (باب الأمن وذهاب الرُّوع في المنام) الرُّوع بفتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهملة الخوف . وأما الرُّوع بعين الراء فهو النفس . قال أهل التعبير : مَنْ رَأَى أَنَّهُ عَافٍ مِنْ شَيْءٍ أَمِنَ مِنْهُ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمِنَ مِنْ شَيْءٍ فَانْخَافَ مِنْهُ . وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو فِي رُؤْيَا مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنْهُ ، وَقَدْ مَعْنَى شَرْحِهِ قَرِيبًا . قوله (ان رجلا) لم أقف على أسمائهم . قوله (فيقول فيها) أى بعبارة . قوله (حديث السن) أى صفته ، وفى رواية الكشميى : حدث السن . بفتح الهمزة . قوله (وبني المسجد) يعنى أنه كان يأتى إليه قبل أن يتزوج . قوله (اضطجعت ليلة) فى رواية الكشميى : ذات ليلة . قوله (إذ جاءني ملكان) لم أقف على تسميتهما . قال ابن بطال : يؤخذ منه الجزم بالثبوت . وإن كان أصله الاستدلال ، لأن ابن عمر استدل على أنهما ملكان بأنهما وقفاه على جهنم ووعظاه بها ، والشيطان لا يخط ولا يذكر الخير . قلت : ويحتمل أن يكونا أخبراه بأنهما ملكان ، أو اعتمد النبي ﷺ لما قصته عليه حفصة فاعتمد على ذلك . قوله (مقعة) بكسر الميم والجمع مقاع ومى كالسياط من حديد رموسها معوجة ، قال الجوهري : المقعة كالخنجر . وأغرب الداردي فقال : المقعة والمقرعة واحد . قوله (لم ترع) أى لم تفزع ، فى رواية الكشميى : لن ترع ، ففى الأول ليس المراد أنه لم يقع له فزع بل لما كان الذى فزع منه لم يستمر فساكنه لم يفزع ، وعلى الثانية فالمراد أنك لا روح عليك بعد ذلك . قال ابن بطال : إنما قال له ذلك لما رأى منه من الفزع ، ووقع بذلك منه لأن الملك لا يقول إلا حقا انتهى . ووقع عند ابن أبي شيبة من رواية جرير بن حازم عن نافع لقبى ذلك وهو يرمعه فقال لم ترع ووقع عند كثير من الرواة ولن ترع ،

بحرف ان مع الجزم ، ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بسكون الجزم لحذف الألف قبله ثم أجرى
الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكون جزمه بلن وهي لغة قليلة حكاهما السكاكي ، وقد تقدم شيء من ذلك في
السلام على هذا الحديث في كتاب التهجيد . قوله (كل البئر له قرون) في رواية الكشميني « لها » وقرون البئر
جوانبها التي تبني من حجارة توضع عليها الحشبة التي تدل في البكرة ، والمادة أن لكل بئر قريتين . وقوله
« وأرى فيها رجلا معلقين » في رواية سالم التي بعد هذا ، فإذا فيها ناس عرفت بعضهم . . قلت : ولم أقف في شيء
من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن
ما فسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة لأن النبي ﷺ لم يرد في تفسيرها على ما فسرهما الملك . قلت : يشير إلى قوله
ﷺ في آخر الحديث « ان عبد الله رجل صالح » وقول الملك قبل ذلك « نعم الرجل أنت لو كنت تكثُر الصلاة »
ورفع في الباب الذي بعده أن الملك قال له « لم ترح إنك رجل صالح » وفي آخره أن النبي ﷺ قال « ان عبد الله
رجل صالح لو كان يكثُر الصلاة من » القليل ، قال ربه ، وقوع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على ذلك
قلت : هو مشروط بالموافقة على الترك رغبة عنها ، فالوعيد والتعذيب انما يقع على المحرم وهو الترك بقيد
الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الانبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع
ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الانبياء وعلى السنن .
قال ابن بطال : وهو كما قال ، لكن الوارد عن الانبياء في ذلك وان كان أصلا فلا يتم جميع المراتي ، فلا بد للعادق
في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا
يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه . وفيه جواز المبيت في المسجد ، ومشروعية النيابة في قص الرؤيا ،
وتأذي ابن عمر مع النبي ﷺ وما لبته له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما حالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه
فقصها على أخته لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجيد واهل أعلم

٣٦ - باب الأخذ على البين في النوم

٧٠٣٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم « من
ابن عمر قال : كنت غلاما شابا مزيا في عهد النبي ﷺ ، وكنت أبيت في المسجد ، وكان من رأى مناما
قصه على النبي ﷺ ، فقلت : اللهم إن كان لي عندك خير فأرني مناما يهبره لي رسول الله ﷺ ، فتمت
فأريت ملسين أتياي فانطلقا بي ففتيها ملك آخر فقال : لن تراع ، إنك رجل صالح ، فانطلقا بي إلى النار ،
فإذا هي مطوية كطي القبر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذوا بي ذات البين . فلما أصبحت ذكرت
ذلك لحفصة »

٧٠٣١ - « فرمعت حفصة أنها قصتها على النبي ﷺ فقال : إن عبد الله رجل صالح لو كان يكثُر الصلاة
من القليل . قال الزهري : فكان عبد الله بعد ذلك يكثُر الصلاة من القليل »

قوله (باب الاخذ على اليمين في النوم) وفي رواية « باليمين » ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله وفيه الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يبرأ له بأنه من أهل اليمين . والمزب يفتح المهملة والواو ثم موحدة من لا ووجه له ويقال له الأعراب بقلة في الاستعمال ، وقوله « أخذاني » بالنون وفي رواية بالواحدة

٢٧ - باب القدح في النوم

٧٠٣٢ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْقُوَيْسِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ ابْنِ فُسْرَيْتٍ مِنْهُ ، ثُمَّ أَطْعَمْتُ فَضْلِي مَرْزُوقُ بْنُ الْمُطَّلَبِ . قَالُوا : فَاوْلَاؤُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « أَلَمْ »

قوله (باب القدح في النوم) قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في « باب اليمين » وقد معنى شرحه هناك

٣٨ - باب إذا طار النمل في المنام

٧٠٣٣ - **حدثني** سعيد بن محمد أبو عبد الله الجرمي حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي هُبَيْرَةَ بْنِ نَشِيطٍ قَالَ : قَالَ مُبَيْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقِيَ ذَكَرَ

٧٠٣٤ - **« قال ابن عباس : »** ذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنَّ وَضِيعَ يَدَيَّ سَوَارِينَ مِنْ ذَهَبٍ فَقَطَعْتُهُمَا وَكَرِهْتُهُمَا ، فَأَذِنَ لِي فَتَخَّعْتُهُمَا فَعَارَا ، فَأَوَّلَتْهُمَا كَذَابُ ابْنِ يُحْرُجِينَ . **« قال مُبَيْدَةُ** اللَّهُ : أَحَدُهُمَا الْمُنْمِيُّ الَّذِي فَتَلَهُ كَهْرُوزٌ فِي الْيَمِّ ، وَالْآخَرُ مُسَيْلَمَةُ

قوله (باب إذا طار النمل في المنام) أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة السماء بنهر تعريج ناله ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير مرضاً سافر ونال رقة طهرانه ، فإن كان يجتاح فهو مال أو سلطان يسافر في كنفه ، وإن كان يغير جناح دل على التغرير فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطهران للشرار دليل ردى . **قوله** (يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعيد الزمري ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** (عن ابن عبادة) بالفتح غير ابن نسيط بنون ومعجمة ثم مهملة وزن عظيم ، ووقع في رواية السكستيني « عن أبي عبادة » جعلها كنية والصواب « ابن » فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المأخوذ في أصله المعنى وقال فيه « عن ابن عبادة » بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر « اسمه عبد الله » قلت : وهو الربذي يفتح الراء والموحدة بعدها معجمة آخر موسى بن عبادة الربذي الحديث المشهور بالضعف ،

وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن ابراهيم بن سعد في سنده فأخرجه
 النسائي عن أبي داود الحراني عنه عن أبيه عن صالح قال : قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أسقط عبيد الله بن
 عبيدة من السند هكذا أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن أبي داود الحراني ، ومن رواية عبيد الله بن سعد بن
 ابراهيم عن عمه يعقوب ، قال الاسماعيل : هذان ثقتان روياه هكذا . قلت : لكن سعيد ثقة ، وقد تابعه عباس بن
 محمد الدرهم عن يعقوب بن ابراهيم أخرجه ، أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازي
 ويأتى شيء منه بعد أبواب . وإن قول ابن عباس في هذه الرواية ذكر لي ، على البناء للجهول بين من رواية
 نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهم المذكور أبو هريرة ، قال المهب : هذه الرؤيا ليست على
 وجهها ، وإنما هي من ضرب المثل ، وإنما أول النبي ﷺ السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير
 موضعه ، فلما رأى في ذراعيه سوارين من ذهب ولباس من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يده
 ما ليس له ، وإيضاً في كونهما من ذهب والذهب منهي عن لبسه دليل على الكذب ، وإيضاً فالذهب مشتق من
 الذهب فلم أنه شيء يذهب عنه ، وما أكد ذلك بالاذن له في نفخهما فطارا فعرف أنه لا يثبت لما أمر وأن كلامه
 بالوحى الذى جاء به يزيلهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام . انتهى ملخصا . وقوله في آخر الحديث فقال
 عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور اليه ، وهذا التفسير يوم أنه من
 قبله ، وسيأتى قريبا من وجه آخر عن أبي هريرة أنه من كلام النبي ﷺ فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من
 ابن عباس ، وقد ذكرت خبر الأسود العنسى هناك ، وذكرت خبر مسيلة وقنله في غزوة أحد ، وشيئا من خبره
 في أواخر المغازي أيضا . قال الكرماني : كان يقال للأسود العنسى : هو الحمار لأنه علم حمارا إذا قال له اسجد يخفض
 رأسه . قلت : فعل هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف أنه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذى يمتد به ، قال ابن
 العربي : كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان أمر مسيلة والعنسى فأول الرؤيا عليهما ليكون ذلك إخراجا
 للناس عليهما ودفعاً لحالهما ، فإن الرؤيا إذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يكون بوحى ، والاول أقوى ،
 هكذا قال

٣٩ - باب إذا رأى بقرًا فحمر

٧٠٣٥ - حدثني محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بُرَيْدٍ عن جَدِّهِ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى 'أَرَاهُ
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : رَأَيْتُ فِي النَّامِ أَنْى أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضِ بَهْلُلٍ ، فَذَهَبَ وَقَلَّ إِلَى أَنَّهَا الْبَيَّةُ أَوْ
 الْمَجَرَّ ، فَإِذَا هِيَ لِلدِّينَةِ يَثْرِبُ ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ ؛ فَإِذَا هُمْ لِلزُّمَنْتُونَ يَوْمَ الْحُدِّ ، وَإِذَا الْخَيْرُ مُجَاجَاةُ اللَّهِ
 بِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَثَوَابِ الصِّدْقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بِهِ بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ »

قوله (باب إذا رأى بقرًا فحمر) كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذى ذكره عن أبي موسى ،
 وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه ، وحديث أبي موسى المذكور في الباب أورده بهذا
 السند بتمامه في علامات النبوة ، وفرق منه في المغازي بهذا السند أيضا ، وعليه فيها منه قطعة في الهجرة فقال : وقال

أبو موسى ، وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في غزوة أحد شرح ما أورده منه فيها . **قوله** (أراه) بهم أوله أى أظنه ، وقد بينت هناك أن القتال دأراه هو البخارى وأن مسلما وغيره يرووه عن أبى كريب عن محمد بن الوليد شيخ البخارى فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا بقرنه . **قوله** (فذهب وهل) قال ابن القتيب : رويناه وهل ، بفتح الهاء ، والذى ذكره أهل اللغة يسكونها تقول وعلت بالفتح أهل وهل إذا ذهب وملك إليه وأنت تريد غيره مثل وميت ، ووهل يوهل وهل بالتحريك إذا فرح ، قال ولعله وقع في الرواية هل مثل ما قلناه في البحر بحر بالتحريك وكذا النهر والنهر والفسح والفسح انتهى . وبهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابى والجوهري والغالى وابن القطاع ، إلا أنهم لم يقولوا وأنت تريد غيره ، وقد وقع في حديث المائنة سنة وفهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ وهل ، بالتحريك ، وقال النووي : مضاه غلطوا ، يقال وهل بفتح الهاء هل يهكرها وهل يسكونها مثل ضرب يضرب ضربا أى غلط وذهب وملكه الى خلاف اصواب ، وأما وعلت بكمرا أو هل بالفتح وهل بالتحريك أيضا كحذرت أخطر حذرا فضاء فزعيت ، والوهل بالفتح الفزع وضبطه النووي بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوم والاعتقاد وأما صاحب النهاية لجزم أنه بالسكون . **قوله** (أو المجر) كذا لأبى ذرنا بالآلاف واللام ووافقه الأصيل ، ووقع في رواية كريمة ، أو مجر ، بغير ألف ولام ، وهى بلدة قدمت بيانها في باب الهجرة الى المدينة . **قوله** (ورأيت فيها بقرا واقه غم) تقدم مانبه ووقع في حديث جابر عند أحد والنسائى والدارى من رواية حماد بن سلمة عن أبى الزبير عن جابر وفي رواية لأحمد وحدثنا جابر أن النبي ﷺ قال : رأيت كنانى في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر ، فأولت الفرج الحصينة المدينة وأن البقر بقر واقه خير ، وهذه اللفظة الأخيرة وهى بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يبقره بقر ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والقاف ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحد أيضا والنسائى والطبرانى وصححه الحاكم من طريق أبى الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن حنبل عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي ﷺ عليهم أن لا يجرحوا من المدينة ، وإشارتهم الخروج لطلب الشهادة . وإليه اللامه وندامتهم هل ذلك وقوله ﷺ لا يذنبى لنبى إذا ليس لامته أن يضمها حتى يقاتل ، وفيه دأى رأيت أنى في درع حصينة ، الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه الى ماله من شاهد في غزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي أن البقر تدبر رجال متسلحين يتسلطون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما تكلم على رواية ابن اسحق دأى رأيت واقه خيرا رأيت بقر ، ولكن تنقيده في الحديث الذى ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فسره في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية يسكون القاف أو بالنون والقاف وليس من رؤية البقر المتناطحة في شيء ، وقد ذكر أهل التعبير البقر في النوم وجوها أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالروحة والمرأ والخدام والأرض ، والشود يفسر بالتأمر لكونه يشير الأرض فيتحرك عاليها وسافلها فكذلك من يدور في ناحية أطاب ذلك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت الى بلد فإن كانت بحرية فمرت باليمن وإلا فبسكر أو بأهل بادية أو بيس يقع في تلك البلد . **قوله** (وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذى آتانا الله به يوم بدر) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع في رواية بدر ، بالضم أى بعد أحد ونصب يوم أى ما جاء الله به بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين ، قال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالخير الفتنمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير

حصلا في يوم بدر . قلت : وفي هذا السياق إشمار بأن قوله في الخبر « والله خير » من جملة الرقبا ، والذي يظهر لي أن لفظه لم يتحرر لإبراده وأن رواية ابن اسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرا ورأى غيرا فأول البقرة على من قتل من الصحابة يوم أحد ، وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالمعدة على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد ، عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد ببدر بدر الموعد لا الوعدة المفهومة السابقة على أحد ، فإن بدر الموعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدكم العام المقبل بدر ، فخرج النبي ﷺ ومن اتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعد ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأثابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وغيره وما بعدها والله أعلم

٤٠ - باب النفخ في النمام

٧٠٣٦ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا مقيم عن حماد بن منبه قال « هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون »

٧٠٣٧ - « وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض ، فوضعت في يدي سواران من ذهب فسكر علي وإلهي ، فأرسلني إلى أن أفتخمتما ففتخمتما فطارا ، فأولتتهما السكذابين الذين أنا بينهما : صاحب صنماء وصاحب اليمامة »

قوله (باب النفخ في النمام) قال أهل التعبير : النفخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد أسهل النفخ على النافخ ، ويدل على الكلام ، وقد أهلك الله السكذابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بقتلهم . **قوله (حدثني)** في رواية أبي ذر « حدثنا » . **قوله (إسحاق بن إبراهيم الحنظلي)** هو المعروف بابن راهويه . **قوله (هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ)** قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الإيمان والنذور ، وأن نسخة حماد عن أبي هريرة كانت عند إسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث « نحن الآخرون السابقون » الحديث في الجملة وبقية أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ « وقال رسول الله ﷺ » ، فكان إسحق إذا أراد التحديث بنسبها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرده هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرد صنيعة في ذلك كما نيت عليه هناك وبالله التوفيق . وقد تقدم هذا الحديث في « باب وقد بني حنيفة » في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الاسناد ، لكن قال في روايته عن حماد « أنه سمع أبا هريرة » ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله « نحن الآخرون السابقون » وبذلك مما يؤيد ما قررته ، ويذكر على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وبالله التوفيق . **قوله (إذ أتيت خزائن الأرض)** كذا وجدته في نسخة مقبلة من طريق أبي ذر من الإتيان بمعنى المجيء ويحذف الباء من خزائن وهي مقدرة ، وعند غيره « أو تبت » بزيادة واو من الإيتاء بمعنى الإعطاء ، ولا إشكال في حذف الباء على هذا الرواية ، ولهمصم كالأول لكن بإثبات الباء

وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزان الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقبصر وغيرهما ، ويحتدل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال غفره : بل يحمل على أعم من ذلك . **قوله** (فوضع) بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه . **قوله** (في يدى) في رواية إسحق بن نصر د في كفى . **قوله** (سوارين) في رواية إسحق بن نصر د سوادان ، ولا إشكال فيها وشرح ابن القيم هنا على لفظ د وضع ، بالضم ودسوارين ، بالنصب وتكلف لتخريج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية ابن سلة عن أبي هريرة بلفظ رأيت في يدى سوارين من ذهب ، وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام ، والسوار بكسر الهمزة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة أسوار بضم المهملة أوله . **قوله** (فكبر على) في رواية إسحق بن نصر د فكبرا ، بالثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك ليكون الذهب من حلية النساء وما حرم على الرجال . **قوله** (فأوحى الى) كذا الأكثر على البناء للجهول ، وفي رواية الكشمشيني في حديث إسحق بن نصر د فأوحى الله لي ، وهذا الوحي بمحتدل أن يكون من وحى الأنعام أو على لسان الملك قاله القرطبي . **قوله** (فنفختما) زاد إسحق بن نصر د فذهب ، وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا د فطارا ، وهكذا في رواية المقبري وزاد د فوقع واحد بالجماعة والآخر بالين ، وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ، ورده ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم يزل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية ، وفي طيراتها إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم . **قوله** (فأولتهما الكذابين) قال الفاضل عياض : لما كان رؤيا السوارين في اليدين جميعا من المهتين وكان النبي ﷺ حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب لإشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حلي الملوك الكفار كما قال الله تعالى (فلولا أنى عليه أساورة من ذهب) . واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتدل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس . قال : وكثيرا ما يضرب المثل بمخطف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت زيادة الألف في بعض طرقه كما بينته . وقال القرطبي في د المفهم ، ما ملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنعاء وأهل البجعة كانوا أسلوا فكانوا كالأسماعدين الإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وجرهما على أهلها بخرق أنوالها ودعواهما بالباطلة اتخذهما أكثرهم بذلك فسبكان اليدان بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما ذخرناه والوخرف من أسماء الذهب . **قوله** (الذين أنا بينهما) ظاهر في أنهما كانا حين قصر الرؤيا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس د بخرجان بمعدى ، واجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومعاربتهما ودعواهما النبوة نقله الزورى عن العلماء ، وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر الأسود بصنعاء في حياته ﷺ فادعى النبوة وطمعت شوكته وحارب المسلمين وقتلهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما قدمت ذلك واضعا في أواخر المغازي . وأما مسألة فكان ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع معاربه إلا في عهد أبي بكر ، فاما أن يحمل ذلك على التقلب ولما أن يكون المراد بقوله د بمعدى ، أي بعد نبوتى . قال ابن العربي

يحتمل أن يكون ما تأوله النبي ﷺ في السورين برعى ، ويحتمل أن يكون تفاهل بذلك عليهما دفعا لخالهما فأخرج الثمام المذكور عليهما ، لأن الرويا اذا عبرت وقعت واقه أعلم . (تنبيه) : أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رافعه « رأيت كأن في يدى سرارين من ذهب فكرهتهما فذهبا كسرى وقهيرا » وهذا إن كان الحسن أخذه عن نبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعددا والتفصيلا من قبله بحسب ما ظنه أدرج في الخبر فالمتعمد ما ثبت مرفوطا أنهما متبيلة والأسود

٤١ - باب إذا رأى أنه أخرج لشيء من كوة واسكنه موضعا آخر

٧٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني أخى عبد الحميد عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله « عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت كأن امرأة سوداء نائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهية وهى الجحفة ، فأولت أن وباء المدينة قتل البهائم »

[الحديث ٧٠٣٨ - طرفاه في : ٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠]

قوله (باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر) واختلاف في ضبط « كوة » فوقع في رواية لابن ذر يهضم السكاب وتشديد الواو المفترحة ووقع للباقين بتخفيف الواو وسكونها بعدها راء ، وهو المعتمد . والكوة الناحية ، قال الخليل في « العين » ، الكور الرجل بالخاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال . وقال غيره : الرجل بأدائه ، فإن فتح أوله فهو الرجل بغير أداة ، والكور بالضم أيضا موضع الزناجر ، وكور الحداد ما بين من طين ، وأما الزق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبنا عربية محضة . **قوله** (حدثني أخى عبد الحميد) هو ابن أبي أويس واسم أبي أويس عبد الله . **قوله** (عن سليمان بن بلال) في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو المذكور بعد باب . **قوله** (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده وحدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر . **قوله** (أن النبي ﷺ قال : رأيت) في رواية فضيل في رويأ النبي ﷺ ، في المدينة . وفي رواية إسماعيل من طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال « في وباء المدينة » . **قوله** (رأيت) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة « لقد رأيت » . **قوله** (كأن امرأة سوداء نائرة الرأس) في رواية ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن عند أحمد وإبى نعيم « نائرة الشعر » والمراد شعر الرأس وزاد « قفلة » بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أى كريمة (الناحية) . **قوله** (خرجت) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد « أخرجت » ، زيادة همزة مضمومة أوله على البناء للجهول والفظا . وأخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة ، وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي ﷺ ، وكأنه نسب إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه ﷺ قال « اللهم حبب إلينا المدينة » الحديث ، وفيه « واناقل حاما إلى الجحفة » قالت عائشة « وقدما المدينة وهى أوبأ أرض الله » . **قوله** (حتى قامت بمهية وهى الجحفة) أما مهية بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهيلة ، وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهى الجحفة مدرجا من قول موسى بن

عقبة فان أكثر الروايات خلاص هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه ، حتى قامت بالمهيمه ، قال ابن النين : ظاهر كلام الجوهري أن مهيمه تصرف لأنه أدخل عليها الالف واللام ، ثم قال : إلا أن يكون أدخلها ليعظم وفيه بعد . **قوله** (فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها) في رواية ابن جريج ، فأولتها وباء المدينة ينقل الى المحفة ، قال المهلب : هذه الرقيا من قسم الرقيا المعبرة وهي مما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من أمم السوداء السود ، والداء فتأول خروجها بما جمع أسماءها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذي يسوء ويشهد الشر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من افشمرار الجسد ومعنى الافشمرار الاستيحاش فذلك يخرج ما استوحش النفوس منه كالخبيث . قلت : وكأن مراده بالاستيحاش أن رؤيته موحشة ، والا فالافشمرار في اللغة تجمع الشعر وتقبضه ، وكل شيء تغير عن هيئته يقال افشمر كافشمرت الأرض بالجدب والذباب من العطش ، وقد قال الفيرواني المبر : كل شيء غلبت عليه السوداء أكثر وجودها فهو مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس يتول بالخي لأنها تثير البدن بالافشمرار وارتفاع الرأس لا سيما من السوداء فاما أكثر استيحاشا

٤٢ - باب المرأة السوداء .

٧٠٣٩ - **حدثنا** أبو بكر المذمى **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** موسى **حدثنا** سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في رؤيا النبي ﷺ في المدينة : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمهيمه ، فأولتها أن وباء المدينة نقل الى مهيمه ، وهي المحفة .

قوله (باب المرأة السوداء) أي في المنام ، ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه الذي نهت عليه . وقوله فيه وفتأولتها ، وقع في رواية الكشميني ، فأولتها . **قوله** (رأيت) حذف منه قال خطأ والتقدير قال رأيت ، وثبت في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن المقدسي شيخ البخاري فيه ولفظه عن رقبيا رسول الله ﷺ في المدينة ، قال رسول الله ﷺ رأيت الخ ،

٤٣ - باب المرأة الثائرة الرأس

٧٠٤٠ - **حدثنا** إبراهيم بن النضر **حدثني** أبو بكر بن أبي أؤيس **حدثني** سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهيمه ، فأولت أن وباء المدينة نقل الى مهيمه ، وهي المحفة .

قوله (باب المرأة الثائرة الرأس) أي في المنام ، ذكر فيه الحديث المشار اليه وقد قدمت عليه

٤٤ - باب إذا هر سقا في المنام

٧٠٤١ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جدهم أبي بردة

« من أبی موسى أراه من النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد ، ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين »
قوله (باب اذا مز سيفاً والمزام) ذكر فيه حديث أبي موسى أراه عن النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكتابه . وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شروحه هناك ، وقوله فيه : ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين ، قال المصنف : هذه الرؤيا من ضرب المثل ، ولما كان النبي ﷺ يصول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبهزمه عن أمره لهم بالحرب وعن القاطع فيه بالقتل فيهم وفي المرة الأخرى لما عاد إلى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأجل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه ينال سلطاناً إما ولاية وإما ديمية وإما رجة وإما فأن سلمه من غده فانتقم سلبت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلماً أو عطفاً فكذلك ، وقام السيف بتمثيل بالآب والعصبات ونصه بالأم وذري الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومه ، وربما جبر السيف بإسقاط جائر انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه اغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يبدل لسانه فيه . ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عظيماً فهي فتنة ، ومن فلد سيفاً فلد أمراً ، فإن كان قصيراً لم يدم أمره ، وإن رأى أنه يجر حالته فإنه يجره عنه

٤٥ - باب من كذب في حمله

٧٠٤٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : من تعلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شمرتين ، ولن يفعل . ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرقون منه صب في أذنه الألف يوم القيامة . ومن صور صورة عذب وكلف أن يتفخ فيها ، وليس بنافع . قال سفيان : وصله لنا أيوب . وقال قتبية **حدثنا** أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة **قوله** « من كذب في رؤياه » . وقال شعبه عن أبي هاشم الرماني : سمعت عكرمة قال أبو هريرة **قوله** من صور صورة ومن تعلم ومن نعلم ومن صور . . . نحوه . تابعه هشام عن عكرمة عن ابن عباس . . . **قوله**

٧٠٤٣ - **حدثنا** علي بن مسلم **حدثنا** عبد الصمد **حدثنا** عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار . **قوله** « من أبوه » عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من ألقى للفرس أن يرى عينه مالم تر »
قوله (باب من كذب في حله) أي فهو مذموم ، أو التقدير باب إثم من كذب في حله . والحلم يضم المهملة

وسكون اللام ما يراه الناس ، وأشار بقوله كذب في حله ، مع أن لفظ الحديث وتحمل ، إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي بن ربيعة ، من كذب في حله كلف يوم القيامة عقد شعيرة ، وسنده حسن وقد صححه الحاكم ، ولكنه من رواية عبد الأعلى بن حاصر ضعيف أبو زرعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ذكر له طرقا مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة . قوله (عن أيوب) في رواية الخدي عن سفيان ، حدثنا أيوب ، وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره وقال سفيان وصله لنا أيوب . قوله (عن ابن عباس) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعا أو موقوفا ، أو هو عن أبي هريرة موقوفا . قوله (من تحمل) أي من تكلف الحلم . قوله (يحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل) في رواية عباد بن عباد عن أيوب عند أحمد ، عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس طائفا ، وعنده في رواية همام عن قتادة ، من تحمل كاذبا دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بماعد ، وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مما لاختلاف لفظ الرواية عنه ههنا ، والمراد بالتكلف نوع من التعذيب . قوله (ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه) في رواية عباد بن عباد ، وهم يفرقون منه ، ولم يشك . قوله (صب في أذنه الآنك يوم القيامة) في رواية عباد ، صب في أذنه يوم القيامة عذاب ، وفي رواية همام ، ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك . قوله (ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ) في رواية عباد وكذا في رواية همام ، ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها ، وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد الاستماع ، ثالثها التصوير ، وقد تقدم في أواخر الباب من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث ، من صور صورة ، وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبري : إنما اشتد فيه الوعيد مع أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل أحد أو أخذ مال ، لأن الكذب في المنام كذب على الله ، وأراه ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى (ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم) الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث الرؤيا جزء من النبوة ، وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا . وقد تقدم في باب قبل ، باب ذكر أسلم وغفار ، شيء من هذا في الكلام على حديث والله الآتي التلبيه عليه في ثاني حديث الباب ، وقال المهلب في قوله وكلف أن يعقد بين شعيرتين ، حجة للاشمعية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى (يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون) وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا رصعا) أو حملوه على أمور الدنيا وحلوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصا . والمسألة مشهورة فلا تطيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله وكلف أن يعقد ، ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التحجيز والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تعجيزا وتوبيخا وتعذيبا . وأما لا تقدم استماع التلبيه عليه في الاستئذان في السلام على حديث لا يفتأ حتى اثنتان دون ثالث ، وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارهيا لاستماعه فأخرج

من يكون راضيا ، وأما من جهل ذلك فبمتنع حسبا للمادة ، وأما الوعيد على ذلك بصب الآلئك في أذنه فن الجواز من جنس العمل . والآلئك بالموضع النون بعدها كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو عاقل الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلا ولم يسمه رويلا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فنصق بعض الحديث بمضا . قال : ومعنى العقد بين الشمرتين أن يقتل إحداها بالآخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوعيد المذكور للكذب في منامه وللصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح ، فكذلك صاحب الصورة لطيفة أمرا لطيفا وهو الاتصال المبرع عنه بالعقد بين الشمرتين ، وكذا صاحب الصورة السكينة أمرا شديدا وهو أن يتم ما خلقه برعه بنفخ الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى يفعل ما كلف به وهو ليس بفعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الهوام . قال : والحكمة في هذا الوعيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازع الخالق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من بكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأهلق بابه وتحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للأجنبي أن يستمع حديثه فن يستمع إليه يدخل في هذا الوعيد ، وهو كن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوعيد فيه ولاهم لو فتنوا عينه لكانت هرا قال : ويستثنى من حرم من بكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهرا وهناك من بكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينة الحال وهي الجهر تقتضي هدم الكرامة ليسوغ الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يميز بجهله وكذا من تأول فيه تأويلا باطلا ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . ومن اللطائف ما قال غيره : إن اختصاص الشمر ، بذلك لما في المنام من الشهور بما دل عليه المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق . قوله (وقال قتبية الخ) وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي حوالة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية عن النسائي ولفظه : عن أبي هريرة قال : من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شجرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور ، الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي حوالة بهذا السند كذلك وهو قوفا ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق هشام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوعا ولكن اقتصر منه النسائي على قوله : من صور . قوله (وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني) بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستمل والمرحسى عن أبي هشام وهو غلط . قوله (قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تحمل ، ومن استمع) كذا في الأصل مختصرا اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقد وقع لنا موصولا في مستخرج الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ الغبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة : من تحمل ، ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه : من تحمل كاذبا كلف أن يعقد شجرة . قوله (حدثنا اسحق) هو ابن شاهين ، وعالم شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، وعالم شيخه هو الحناء . قوله (من استمع ، ومن تحمل ، ومن صور نحوه) قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الإسماعيلي

من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرقمه ولفظه «من استمع إلى حديث قوم له كاهن صلب في أذن الآب» ، ومن تحمل كلف أن يعقد شجرة يعذب بها وليس بفاعل ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل ، ثم أخرجه الاسماعيل من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعا . قوله (تابعه هشام) يعني ابن حسان (عن حكيمه عن ابن عباس قوله) يعني موقوف . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا علي بن مسلم) هو الطوسي زبيل بغداد مات قبل البخاري بثلاث سنين ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه : قال ابن المديني صدوق ، وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعف ؛ وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الثامس وليس بمتروك ، قلت : عدة البخاري فيه كلام شيخه علي ، وأما قول ابن معين فلم يفهمه ولفظه «عن حديثنا معينا» ، ومع ذلك فما أخرجه له البخاري شيئا إلا وله فيه منافع أو شاهد ، فأما المنايع فأخرجه أحد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد الله بن دينار به وأتم منه ولفظه «أفرى الفري من ادعى إلى غير أبيه» ، وأفرى الفري من أرى عينه مالم ير ، وذكر ثالثة وسنده صحيح ، وأما شاهده فعن في مناقب قريش من حديث وائلة بن الاسقع بلفظه «ان من أعظم الفري أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه مالم ير» ، وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عنده أحد ، وقد تقدم بيان ذلك هناك . قوله (ان من أفرى الفري) أفرى أفعل تفضيل أي أعظم الكذبات ، والفري بكسر الفاء والقصر جمع فرية ، قال ابن بطال : الفرية الكذب العظيمة التي يتعجب منها ، وقال الطبري : فأرى الرجل عينه وصفهما بما ليس فيهما ، قال : ونسبة الكذبات إلى الكذب للبالغة نحو قولهم ليل أليل . قوله (أن يرى) بضم أوله وكسر الراء . قوله (عينه مالم تر كذا) فيه محذف الفاعل وإفراد العين ، ووقع في بعض النسخ «مالم يربا» بالثنية ، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينه مع أنها لم يربا شيئا أنه أخبر هاتهما بالرؤية وهو كاذب ، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله

٤٦ - باب إذا رأى ما يكره فلا يجبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول «لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا تمرضني حتى سمعت النبي ﷺ يقول : الرؤيا الحسنة من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب . وإذا رأى ما يكره فليتموه ذاك من شرها ومن شر الشيطان ، وليتقوا ثلاثا ولا يحدث بها أحدا ، فإنها إن تضره »

٧٠٤٥ - حدثنا إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم والدارقطني عن يزيد بن عبد الله بن سحاب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فإنها من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنها من الشيطان ، فليستوذ من شرها ولا يذكرها لأحد ، فإنها إن تضره »

قوله (باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين ، لكن في الترجمة «فلا يخبر» ولفظ الحديث «فلا يحدث» ، وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** (عن عبد ربه بن سعيد) هو الأنصاري أخو يحيى ، وأبو صلة هو ابن عبد الرحمن بن حوف . **قوله** (لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني) عند مسلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلمة «كنت أرى الرؤيا أعرى منها غير أني لا أذمل» ، قال النورى : معنى أعرى وهو بضم الهمزة وسكون الميملة وفتح الراء أحمر لحوق من ظاهرها في ظني ، يقال عرى بضم أوله وكسر ثانيه مخففا يعرى بفتح الحاء إذا أصابه عراه بضم ثم فتح ومد وهو نقض الحى ، ومعنى لا أذمل وهو برأى وميم ثقيلة أنلفظ من برد الحى ، ووقع مثله عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال «التي منها شدة» ، بل ذكر أخرى منها ، وفي رواية سفيان عن الزهري «غير أني لا أعاد» ، وعند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة «ان كنت لأرى الرؤيا أنقل على من جبل» . **قوله** (حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا) في رواية المستمل «لأرى» ، زيادة اللام ، والاولى أولى . **قوله** (فلا يحدث بها إلا من يجب) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدثت بالرؤيا الحسنة من لا يجب قد يفسرها له بما لا يجب إما بفسادها إما حسدا فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حزنا ونسكدا ، فأمر بترك تحديث من لا يجب بسبب ذلك . الحديث الثانى حديث أبي سعيد . **قوله** (حدثنا ابن أبي حازم والداروردي) تقدم في «باب الرؤيا من الله» ، ان اسم كل منهما عبد العزيز . **قوله** (حدثنا يزيد بن عبد الله) زاد في رواية المستمل «ابن أسامة بن الحاد الليثي» ، وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه

٤٧ - باب من لم يرَ الرؤيا لأول ما برأ لم يصب

٧٠٤٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **القيث** عن **يونس** عن **ابن شهاب** عن **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة** «أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يحدث أن رجلا أتى رسول الله ﷺ قال : إني رأيت أيلة في المنام ظلة تنطفئ السمن والفسل ، فأرى للناس يتكفون منها ؛ فالسمن كثير والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فموت . ثم أخذ به رجل آخر فملا به ، ثم أخذ به رجل آخر فاقطع ثم وصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله بأبي أنت والله لقد عني فأعبرها ، فقال النبي ﷺ له : أعبرها . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما الذي ينطفئ من السمن والفسل فالقرآن فحلاوته تنطفئ ، فالسمن من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذي أنت عليه تأخذ به نبيائك الله . ثم يأخذ به رجل فيمelo به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيمelo به ، ثم يأخذ به رجل فواقطع به ، ثم يوصل له فيمelo به . فأخبرني يا رسول الله - بأبي أنت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبي ﷺ : أصبت بعضها وأخطأت بعضها ، قال : فوالله يا رسول الله لقد عدتني بالذي أخطأت . قال : لا تقسم»

قوله (باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ فذكر حديثاً فيه «الرؤيا لأول عابر» وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفعه «الرؤيا على رجل طائر ما لم تعبر فاذا عبرت وقعت» لفظ أبي داود، وفي رواية الترمذي «سقطت» وفي مرسل أبي قلابة عند عبد الرزاق «الرؤيا تقع على مابعد» مثل ذلك مثل رجل رفع وجهه فهو ينتظر متى يعضها، وأخرجه الحاكم وموصلاً بذكر أنس، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء «كان يقال الرؤيا على ما أوتت» وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان ابن يسار عن عائشة قالت «كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف - يعني في التجارة - فانت رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي غائب وتركني حاملاً. فرأيت في المنام إن سارية بيتي انكسرت وأني ولدت غلاماً أعور» فقال: خير، يرجع زوجك إن شاء الله صالحاً وتلدن غلاماً براً، فذكرت ذلك ثلاثاً، فجاءت ورسول الله ﷺ غائب، فسألته فأخبرني بالمنام، فقلت: إني صدقت رؤياك ليوتمن زوجك وتلدن غلاماً طاهراً، فقعدت تبكي، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة» إذا عبرتم للرؤيا فاعبروها على خير، فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها، وهذا سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبي رباح قال جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني رأيت كأن جئت بيتي انكسر - وكان زوجها غائباً - فقال: رد الله عليك زوجك، فرجع سالماً، والحديث، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذي عبرها للرؤيا الأخيرة، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع، فأشار البخاري إلى تخصيص ذلك بما إذا كان العابر مصيباً في تعبيره، وأخذ من قوله ﷺ «لأبي بكر» في حديث الباب «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً» فإنه يؤخذ منه أن الذي أخطأ فيه هو بيته له لكان الذي بيته له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول. قال أبو عبيد وغيره: معنى قوله «الرؤيا لأول عابر» إذا كان العابر الأول طامراً فغير فاضاب وجه التعبير، وإلا فهي لمن أصاب بعده، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب في تعبير المنام، ليتوصل بذلك إلى مراد الله فيما ضرب من المثل، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره، وإن لم يصب فائسأل الثاني، وعليه أن يخبر بما عنده ويدين ما جهل الأول. قلت: وهذا التأويل لا يساعده حديث أبي رزين «إن الرؤيا إذا عبرت وقعت» إلا أن يدعى تخصيص «عبرت» بأن عابرها يكون طامراً مصيباً، فيعكر عليه قوله في الرؤيا المسكروحة ولا يتحدث بها أحداً، فقد تقدم في حكمة هذا النهي أنه ربما فسرهما تفسيراً مكرهما على ظاهرهما مع احتمال أن تكون مجبوبة في الباطن فتقع على مفسر، ويمكن الجواب بأن ذلك يتمنى بالرائي، فله إذا قصها على أحد ففسرها له على المسكروحة أن يبادر فيسأل غيره عن يصب فلا يتهم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فإن قصه الرائي فلم يسأل الثاني وقعت على مفسر الأول. ومن أدب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق «عن حم أنه كتب إلى أبي موسى: فإذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل: خير لنا وشر لأعدائنا» ووجه نقات. ولكن سنده منقطع. وأخرج الطبراني والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن ذرل الجهني بكسر الزاى وسكون الميم بعدما لام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في الاستيعاب «عبد الله قال «كان النبي ﷺ إذا صل الصبح قال: هل رأى أحد منكم شيئاً؟ قال ابن ذرل: قلت أنا يا رسول الله، قال: شيئاً ففاه وشرنا تتوفاه، وخير لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين» انقص رؤياك» الحديث وسنده ضعيف جداً، وذكر أنه التهجئة أن

من أدب الرائي أن يكون صادق اللمحة وأن ينأى عن وضوء على جنبه إلا بمن وأن يقرأ عند نومه ويكف عن الليل
والذين وسورة الاخلاص والمعوذتين ويقول : اللهم انى أدركك من سمى الاحلام ، وأستجير بك من تلاعب
الشيطان فى اليقظة والمنام اللهم انى أسألك قريبا صالحة صادقة نافذة حافظة غير منسية ، اللهم ارنى فى منامى ما أحب
ومن أدبه أن لا يقصصا على امرأة ولا حلو ولا جاهل . ومن أدب العابر أن لا يمر بها عند طلوع الشمس ولا عند
غروبها ولا عند الزوال ولا فى الليل . قوله (عن يونس) هو ابن يزيد الأبل ، ولم يقع لى من رواية أبيه عنه
إلا فى البخارى . وقد عسر على أصحاب المستخرجات كالاسماعيل وابن نمير وابن عوامة والبرقاني فأخرجوه من
رواية ابن وهب ، وأخرجوه الاسماعيل أيضا من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثهم عن يونس . قوله
(عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) فى رواية ابن وهب : ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره . . قوله (ان
ابن عباس كان يحدث) كذا لا كثر أصحاب الزهري ، وتردد الزبيري هل هو عن ابن عباس أو ابن هريرة .
واختلف على سفيان بن عيينة ومعه فأخرجهم مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد
الله عن ابن عباس أو ابن هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحبانا عن أبي هريرة وأحبانا يقول عن ابن
عباس وهكذا ثبت فى مصنف عبد الرزاق ، رواية إسحق الدبري ، وأخرجهم أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى
الذهلي عن عبد الرزاق فقال فيه : عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث . وهكذا أخرجه البزار عن سلف بن
شبيب عن عبد الرزاق وقال : لا أعلم أحدا قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن
معمر ، ورواه غير واحد فلم يذكروا أبا هريرة انتهى . وأخرجهم الذهلي فى الدلائل ، عن إسحق بن ابراهيم بن
راهويه عن عبد الرزاق فأنصر على ابن عباس ولم يذكر أبا هريرة وكذا قال أحمد فى مسنده ، قال إسحق عن عبيد
الرزاق قال معمر يروى فيه حتى جاءه زعفة يكتب فى عن الزهري ، كما ذكرناه ، وكان لا يترك فيه بعد ذلك ،
وأخرجهم مسلم من طريق الزبيري : أخبرني زهري عن عبيد الله أن ابن عباس أو أبا هريرة ، هكذا باللعك ،
وأخرجهم مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الخبيدي أن سفيان بن عيينة كان
لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان فى آخر زمانه أثبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوامة فى صحيحه من طريق
الخبيدي هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوعبا حيث ذكره المصنف فى باب رؤيا بالليل ،
وباقه التوفيق . قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيري ، وصنيع البخارى يقتضى ترجيح رواية يونس ومن تابعه ،
وقد جزم بذلك فى الأيمان والذوق حيث قال : وقال ابن عباس قال النبي ﷺ لا بى بكر . لا تنتم لحرم بانه عن ابن
عباس . قوله (أن رجلا) لم أتف على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة فى أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري
وافظه : ان رسول الله ﷺ كان لما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، فجاء رجل فقال : قال
المرطبي معنى قوله : فليقصها ، ليذكر قصتها ويتبع حوائجها حتى لا يترك منها شيئا ، من قصص الأثر إذا اتبعته ،
وأعبرها أى أفهمها . ووقع بيان الوقت الذى وقع فيه ذلك فى رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا وافظه
: جاء رجل الى النبي ﷺ مشغوف من أحد ، وعلى هذا فهو من سراويل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن
أبي هريرة أو من رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلا منهما لم يكن فى ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان
صغيرا مع أبويه بمكة فان مولاه قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت فى شوال فى السنة الثالثة ، وأما

أبو هريرة فأتاهما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع . **قوله** (اني رأيت) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن وهب
داني أرى ، كأنه لقوة تحفته الرؤيا كانت مثله بين عيني حتى كأنه برأه حينئذ . **قوله** (ظلة) بضم الظاء المعجمة
أى سحابة لها ظل وكل ما ظل من سميقة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل
زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عرواة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، بين السماء
والارض . **قوله** (تنطف السمن والمسل) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه قططر ، بقاء وطاء معضومة
ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : ليلة نطوف أمطرت إلى الصبح . **قوله** (فأرى الناس
يتكففون منها) أى يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب « بأيديهم » قال الخليل : تكفف بسط كفه ليأخذ ،
ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر « يستقون » بمهمل ومثناة وقاف أى يأخذون في الاسقية ، قال القرطبي :
يحتمل أن يكون معنى « يتكففون » يأخذون كفائهم وهو أبقى بقوله بعد ذلك « فاستكثر والمستقل » . قلت :
وما أدرى كيف يجوز أخذه كفى من كففه ، ولا حاجة فيما احتج به لما سياتى . **قوله** (فاستكثر والمستقل) أى
الآخذ كثيرا والآخذ قليلا ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيهما ، وفي رواية سفيان بن حسين
عند أحمد « فن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك » . **قوله** (وإذا سب) أى حبل . **قوله** (واصل من الأرض إلى
الصماء) في رواية ابن وهب وأدى سبيا واصل من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير « ورايت لها سبيا
واصل » وفي رواية سفيان بن حسين « وكان سبيا دلى من السماء » . **قوله** (فأراك أخذت به فقلوت) في رواية سليمان
ابن كثير « فأعلاك الله » . **قوله** (ثم أخذ به) كذا الأكثر ، وبعضهم « ثم أخذه » زاد ابن وهب في روايته « من
بعد » وفي رواية ابن عيينة وابن حسين « من بعدك » في الموضعين . **قوله** (فبلا به) زاد سليمان بن كثير « فأعلاه
الله » وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين . **قوله** (ثم أخذ به رجل آخر فاقطع) زاد ابن وهب « هنا
« به » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم جاء رجل من بعدكم فاقطع فاقطع به » . **قوله** (ثم وصل) في رواية ابن
وهب « فوصل له » وفي رواية سليمان « فقطع به ثم وصل له فوصل » وفي رواية سفيان بن حسين « ثم وصل له »
قوله (بأى أنت) زاد في رواية معمر « وأى » . **قوله** (والله لتدعى) بتشديد التاء ، وفي رواية سليمان « ولئن
لى » . **قوله** (فأعبرها) في رواية ابن وهب « ولأعبرها بزيادة التأكيد باللام والتنون » ونحوه في رواية معمر ،
ومثله في رواية اليبدي . **قوله** (أعبرها) في رواية سفيان عند ابن ماجه « دبرها » بالتشديد ، وفي رواية
سفيان بن حسين « فأذن له » زاد سليمان « وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله ﷺ » . **قوله** (وأما الظلة
فالإسلام) في رواية ابن وهب « كذلك المعمر واليبدي » فظلة الإسلام ورواية سفيان « كرواية البيت وكذا
سليمان بن كثير وهي التي يظهر ترجيحها » . **قوله** (قال قرآن « لاونه تنطف ») في رواية ابن وهب « حلاوة
وليته » وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال « وأما العمل والسمن فالقرآن
في حلاوة العمل ولين السمن » . **قوله** (فاستكثر من القرآن والمستقل) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا
« وأما ما يتكفف الناس من ذلك » وفي رواية سفيان « فألاخذ من القرآن كثيرا وقليلا » وفي رواية سليمان بن
كثير « فهم حلق القرآن » . **قوله** (وأما السبب الخ) في رواية سفيان بن حسين « وأما السبب فما أنت عليه
تعمل فيملك الله » . **قوله** (ثم يأخذ به رجل) زاد سفيان بن حسين وابن وهب « من بعدك » زاد سفيان

ابن حسين ، على مناجك ، . قوله (ثم يأخذ به) في رواية سفيان بن حسين و ثم يكون من بعد كما رجس يأخذ مأخذك ، . قوله (ثم يأخذ به رجل) زاد ابن وهب ، آخر ، . قوله (فيقطع به ثم يرسل له فيقول به) زاد سفيان بن حسين و فيعليه الله ، . قوله (فأخبرني يا رسول الله بأني أنت أصبت أم أخطأت) في رواية سفيان ، هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت ، . قوله (أصبت بعضا وأخطأت بعضا) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين و أصبت وأخطأت ، . قوله (قال فوالله) زاد ابن وهب و يا رسول الله ، ثم اتفقا (لتحدثني بالذي أخطأت) في رواية ابن وهب و ما الذي أخطأت ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أفسدت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال و ما الذي أخطأت ، ولم يذكر الباقي . قوله (قال لا تقسم) في رواية ابن ماجه ، فقال النبي ﷺ لا تقسم يا أبا بكر ، و مثله لمعمر لكن دون قوله و يا أبا بكر ، وفي رواية سليمان بن كثير و ما الذي أصبت و ما الذي أخطأت ، فإني أن يخبره ، قال الداودي : قوله و لا تقسم ، أي لا تكرر عيبتك فإني لا أخبرك ، وقال الملب : توجيهه تبيير أبي بكر أن الطلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الاسلام بقى الاذى و ينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة ، و أما العسل فإن الله جعله شفاء للناس و قال تعالى ان القرآن (شفاء لما في الصدور) و قال انه (شفاء و رحمة للذين آمنوا) وهو حلوا على الاسماع كحلالة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث ، ان في العسل شفاء ، قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الطلة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن ، وذلك إما كان عن الاسلام والثريفة ، والسبب في اللغة الحبل والعمد والميثاق ، والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحدا بعد واحد هم الحنفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا . قال الملب : و هو موضع الخطأ في قوله و ثم وصل له ، لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر دله ، قلت : بل هذه اللفظة وهي قوله دله ، وان سقطت من رواية الليث عند الاصيلي وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذلك في رواية النسائي ، وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند معمر وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذي ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي حوالة كلهم عن الزهري ، وزاد سليمان بن كثير في روايته و فوصل له فاقصص ، ثم بن الملب على ما فهمه فقال : كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرقبا ولا يذكر الموصول له فإن المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى . وقد عرفت أن لفظة دله ، ثابتة في نفس الخبر ، قلنا على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن العاقق بإصابه بسبب ما وقع له من تلك الفيضيات التي أنكروها فغير عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقفت له الشهادة فاقصص بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فاقصص فالتحق بهم ، فلم يتم في تعيين الخطأ في التعبير المذكور ما فهمه الملب . والسبب من القاضي عياض فانه قال في الاكمال ، قيل خطأ في قوله و فیرصل له ، وليس في الرواية إلا أنه يرسل وليس فيها دله ، ولذلك لم يرسل لثمان وإثما وصلت الخلافة للى ، و هو موضع التجنب سكوته عن تمقيد هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي دله ، ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضا لم نفسره ، وقال الاسماعيل : قيل السبب في قوله و وأخطأت بعضا ، أن الرجل لما قصص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق

بتعبيرها من غيره ، فداطلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال : أخطأت بعضا ، لهذا المعنى ، والمراد بقوله د قيل ، ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها د قبل أن يأمره به ، ووافقه جماعة على ذلك ، وتمفيه النوى فيما لغيره فقال : هذا قاسد ، لأنه يُتَلَوَّى قد أذن له في ذلك وقال أهرم ، قلت : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل بادر هو فسال أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرته للدوال أن تتولى تعبيرها ، لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف مايقبدر للسمع من جواب قوله د هل أصبت ، فإن الظاهر أنه أراد الإصابة والخطأ في تعبيره لا لسكرته أئتمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أى أخطأت في بعض تأويلك . قلت ويؤيده ترويب البخارى حيث قال د من لم ير الرؤيا لأول عار إذا لم يصب ، ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الأصيل والدأودى نحو ما نقله الاسماعيلى وأعظم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبيره د ، بحضرة النبي ﷺ . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لسكرته أئتم ليعبرنها بحضرة النبي ﷺ ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله د لا تقسم ، فعناه لك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله ﷺ ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله ﷺ . قال ابن التين وقيل أخطأ لسكرته المذكور في الرؤيا شيئين العسل والسمن ففسرهما بشئ واحد ، وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوى . قلت : وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وحزم به ابن العربي . فقال : قالوا هنا وهم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يسكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزى ما نسب للطحاوى بما أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال د رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى أصبعي سمناء وفي الأخرى عسلا فالعقوما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : اقرأ السكتابين التوراة والفردان فسكان يقرؤهما . قلت : ففسر العسل بشئ والسمن بشئ ، قال النوى : قيل إنما لم ير النبي ﷺ قسم أبي بكر لأن إبراد القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مفسدة ولا مشقة ظاهرة فإن وجه ذلك فلا إبرار ، ولعل المفسدة في ذلك ماعله من سبب انقطاع السبب بهتان وهو قتله وذلك الحروب والفتن المترتبة عليه فسكره ذكرها خوف شيعوها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب لزم منه أن يوجه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين ، فلو أبر قسمه لزم أن يسميهم ولم يؤمر بذلك إذ لو عينهم لكان نصا على خلافتهم ، وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب لجاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستعداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منه مااستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والنوم والتأديب وغيرها إنما أحكيه عن قائله ولست واضيا باطلافه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على اتخاذه بنفسه ، وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قبرا ولم يخلع نفسه فالصواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبراد القسم لما يدخل في النفوس لاسجا من

الذي انقطع في يده السبب وان كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله « فقطع » ف قيل معناه قتل ، وأنكره القاضي أبو بكر بن العربي . قال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة مخصوصة وقتل عثمان كان من الجهة التي هاجها وهي الولاية فلذلك جعل قتلها قطعا قال : وقوله « ثم وصل » يعني بولاية علي فكان الحبل موصولا ولكن لم يرق فيه علوا ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في « تنقيح الدرر » ما نصه : والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل رسول الله ﷺ له بأهل الثور وبعثان ، كذا قال : وهو مبنى على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط ، ومن احتصار من بعض الرواة . وإلا فعدد الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره وإليه أعظم ، قال ابن العربي : وقوله « أخطأت بعضا » اختلف في تعيين الخطأ ف قيل : وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتله النبي ﷺ لمساكنه منه ، قلت : تقدم البحث فيه . قال : وقيل أخطأ أقسمه عليه ، وقيل لجلسه السمن والصل معنى واحدا وهما معنيان وأيدوه بأنه قال أخطأت بعضا وأصبت بعضا ولو كان الخطأ في التقسيم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرضا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله « أصبت وأخطأت » لتبينه الرضا ، وقال ابن العربي : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العربي : وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو العلة والسمن والصل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صارت بالخلافة فاتصلت لأبي بكر وعمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلم الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذي يعرفه ، ولكن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ فتعبر خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرماني : إنما أقدموا على تبين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يدينه لأنه كان يلزم من تبيينه مفسدة إذ ذاك فزالت بعده ، مع أن جميع ما ذكره إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم في شيء من ذلك . وفي الحديث من الفوائد أن الرضا ليست لأول عاير كما تقدم تقريره ، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني : المهر لا يغير الرضا عن وجهها عبارة عاير ولا غيره ، وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل أن لا يتعرض لما حجب اليه من لا يشك في أمانته ودينه . قلت : وهذا مبنى على تسليم أن المراتب تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يعبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يعبرها أول عاير ، وأنه لا يستحب إيراد القسم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أقسم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يرد على قوله « أقسمت » كذا قاله عياض ، ورده النووي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال « فوالله يا رسول الله لتحدثني ، وهذا صريح يمين . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان والندور . قال ابن التين : فيه أن الاسم بإيراد القسم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قلت : فيجوز أن يكون منعه ذلك لما سأله جهارا وأن يكون أعلمه بذلك مرا . وفيه الحث على تعليم علم الرضا وعلى تعبيرها وترك إغفال السؤال عنه ، ورفضها لما تشتمل عليه من الاصلاح على بعض الغيب وأمرار المسكنات قال ابن هبيرة . وفي السؤال من أبي بكر أولا وآخرها وجواب النبي ﷺ دلالة على

انفاس أبي بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أنه لا يسير الرؤيا إلا عالم فاصح أمين حبيب وفيه أن العابر قد يخطئ . وقد يصيب . وأن العالم بالنبير أن يسكت عن تفسير الرؤيا أو بعضها عند وجهان الالكتمان على الذكر . قال الملب : وعلمه إذا كان في ذلك عوم ، قام لو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس أن يخبره ليحد الصبر ويكون على أهمية من تحول الحادثة . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خاست فيه وأمن العجب ، وكلام العالم بالعالم بحضرة من هو أعلم منه إذا أذن له في ذلك صريحا أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله في الاقتداء والحكم ، وأن التلميذ أن يقسم على مثله أن يفيد الحكم

٤٨ - باب تفسير الرؤيا بمدّ صلاة الصبح

٧٠٤٧ - **عُرْشَانُ** مَوْلَى بَنِي هِشَامٍ أُبَيِّ هَاشِمٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُوفٌ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ وَحَدَّثَنَا ثَمَرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتْلُو بَيْنَ يَدَيْهِ مَا يَكُونُ أَنْ يَقُولَ لِأَصْحَابِهِ : هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا ؟ قَالَ قَيْصَرٌ عَلَيْهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقْصُرَ . وَإِنَّمَا قَالَ ذَاتَ سَعْدَاءَ : إِنَّهُ أَتَانِي الْيَقِينُ آتِيَانِ وَإِنَّمَا ابْتَدَأْنِي وَإِنَّمَا قَالَ لِي : انْطَلِقْ . وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا ، وَإِنَّمَا أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مَضْطَجِعٍ ، وَإِذَا آخِرُ قَامٍ عَلَيْهِ بَصِخْرَةٌ ، وَإِذَا هُوَ يَهْوِي بِالصَّخْرَةِ لِأَمْرٍ فَيَتَلَوَّ رَأْسُهُ فَيَنْتَدِي هَذِهِ الْمَجْرَاهَا هُنَا ، فَتَبْعُ الْمَجْرَاهُ فَيَأْخُذُهَا فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَصْبَحَ رَأْسُهُ كَأَنَّكَ ، ثُمَّ يَمُودُ عَلَيْهِ فَيَقْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا قَعَلَ بِهِ لِلرَّءِ الْأَوَّلَى . قَالَ ، قُلْتُ لَهَا : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَا هَذَا ؟ قَالَ لِي : انْطَلِقْ انْطَلِقْ ، فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُسْتَقْبِلٍ لِقَائِهِ ، وَإِذَا آخِرُ قَامٍ عَلَيْهِ يَكُوبُ مِنْ حَدِيثٍ ، وَإِذَا هُوَ بَآئٍ أَحَدَ شِقَى وَجْهِهِ فَيُشْرِئُ شَرَّ شِدْقِهِ إِلَى قَفَاهُ ، وَيُنْخَرُهُ إِلَى قَفَاهُ ، وَيَنْتَهِي إِلَى قَفَاهُ ، قَالَ وَرَبِّمَا قَالَ أَبُو رَجَاءٍ فَيُشَقُّ . قَالَ ثُمَّ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ فَيَقْعَلُ بِهِ مِثْلَ مَا قَعَلَ بِالْجَانِبِ الْأَوَّلِ ، فَيَا بَرُغْ مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ حَتَّى يَصْبَحَ ذَلِكَ الْجَانِبُ كَأَنَّكَ ، ثُمَّ يَمُودُ عَلَيْهِ فَيَقْعَلُ مِثْلَ مَا قَعَلَ لِلرَّءِ الْأَوَّلَى . قَالَ قُلْتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَا هَذَا ؟ قَالَ لِي : انْطَلِقْ انْطَلِقْ ، فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ الْقَنْوَرِ ، قَالَ وَأَحْسِبُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : فَإِذَا فِيهِ لَقَطٌ وَأَصْوَاتٌ . قَالَ فَانْطَلَقْنَا فِيهِ فَإِذَا فِيهِ رَجَالٌ وَنِسَاءٌ مُرَاةٌ ، وَإِذَا مَ يَأْتِيهِمْ كَلْبٌ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ ، فَإِذَا أَتَاهُمْ ذَلِكَ الْكَلْبُ ضَوْضُوا قَالَ قُلْتُ لَهَا : مَا هَؤُلَاءِ ؟ قَالَ قَالَ لِي : انْطَلِقْ انْطَلِقْ . قَالَ فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ حَبِيبٌ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ أَحْمَرُ مِثْلِ الْقَدَمِ ، وَإِذَا فِي النَّهْرِ رَجُلٌ سَاحِبٌ يُسَبِّحُ ، وَإِذَا عَلَى شَطْرِ النَّهْرِ رَجُلٌ قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ حَبَابَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَإِذَا ذَلِكَ السَّاحِبُ يُسَبِّحُ مَا يُسَبِّحُ ، ثُمَّ يَأْتِي ذَلِكَ الْقَدَى قَدْ جَمَعَ عِنْدَهُ الْحَبَابَةَ فَيَقْفَرُ لَهُ فَأُفْلِقُهُ حَجْرًا فَيَنْطَلِقُ يُسَبِّحُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، كَمَا رَجَعَ إِلَيْهِ قَفَرٌ لَهُ فَأُفْلِقُهُ حَجْرًا . قَالَ قُلْتُ لَهَا : مَا هَذَا ؟ قَالَ قَالَ لِي : انْطَلِقْ انْطَلِقْ . قَالَ فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِهِ الْمَرَأَةَ كَأَنَّكَ مَا أَنْتَ رَاهُ رَجُلًا مُرَاةً ، وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يُحْمِسُهَا وَيَسْمِي حَوْلَهَا .

قال قلت لها : ما هذا ؟ قال قال لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فأتينا على روضة متعة فيها من كل لون الربيع ، وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً في السماء ، وإذا حول الرجل من أكثر ولهم رأيتهم قط . قال قلت لها : ما هذا ، ما هؤلاء ؟ قال قال لي : انطلق ، انطلق . فانطلقنا فاتهمنا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن . قال قال لي : ارتق ، فارتقت فيها قال فارتقت فيها فأنتمينا إلى مدينة مبنية بلين ذهب ولين فضة ، فأتينا باب البنية فستفتحنا ففتح لنا ، فدخلناها فلقانا فيها رجال شطرنج من خلفهم كأحسن ما أنت راه وشطرنج كأفصح ما أنت راه ، قال قال لهم : اذهبوا فقموا في ذلك النهر ، قال وإذا نهر معتري يجري كأن مائه الحصى من البياض فذهبوا فوقوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السوء عنهم فصاروا في أحسن صورة . قال قال لي : هذي جنة عدن وهذا مزارك . قال فمنا بصري صمداً ، فإذا قصر مثل الزبابة البيضاء ، قال : قال لي هذا مزارك ، قال قلت لها : بارك الله فيكما ، ذراني فأدخلك ، قال : قال : أما الآن فلا ، وأنت داخله . قال قلت لها : فاني قد رأيت منذ الليلة عجباً ، فما هذا الذي رأيت ؟ قال قال لي : أما إنا سنخبرك : أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يُسلِّغ رأسه بالحجر فانه الرجل يأخذ بالقرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة . وأما الرجل الذي أتيت عليه يشترش شدة إلى قفاه ومنجره إلى قفاه وعنه إلى قفاه فانه الرجل يقدو من بيته فيكذب بالكذبة تبلغ الآفاق . وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء القنور فهم الزناة والزواني . وأما الرجل الذي أتيت عليه يسبح في النهر ويلقم الحجر فإنه آكل الرجا . وأما الرجل الكربة المرأة الذي عند النار يحشها ويسعى حولها فانه مالك خازن جهنم . وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فانه إبراهيم عليه السلام . وأما الولدان الذين حول فكل مولود مات على الفطرة . قال فقال بعض المسلمين : يا رسول الله وأولاد المشركين ؟ فقال رسول الله ﷺ : وأولاد المشركين . وأما القوم الذين كانوا شطرنج منهم حسناً وشطرنج قبيحاً فانهم قوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً تجاوز الله عنهم .

قوله (باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن عمر بن عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال : لا تنقص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس . وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير أن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن المصر إلى قبل المغرب ، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، ولا يخالف قولهم بسكرة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة . قال الملب : تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لها القرب منه بها وقبل ما يمرض له نسياناً ، والحضور ذهن العابر ورقة شغله بالمفكرة فيما يتعلق بعاشه

رليف عرف الرائي ما يمرض له بسبب رؤياه فيستبشر بالخير ويحذو من الشر ويذهب لذلك ، فربما كان في الرؤيا
 تحذير من مصيبة فيكف عنها ، وربما كانت انذارا لآمر فيكون له مرقبا ، قال : فلهذه عدة فوائد لتعمير الرؤيا
 أول النهار انتهى ملخصا . قوله (حدثنا) في رواية غير أبي ذر ، وحدثني . قوله (قول) بورن محمد مهموز
 (ابن هشام أبو هاشم) كذا لابي ذر من بعض مشايخه وقال : الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر ،
 وهو عن واقف كنيته اسم أبيه ، وكان صهر اسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته ، ولم يخرج عنه البخاري من
 غير اسماعيل ، وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاما ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي أحاديث الانبياء
 وفي التفسير عنه هذا السند أطرافا ، وأخرجه أيضا تاما في أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن اسماعيل عن جرير
 ابن حازم عن أبي وجدة ، وأخرج في الصلاة وفي التهجيد وفي البيوع وفي بدء الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الانبياء
 وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافا ، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم ، وأخرجه
 أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن عامر ، وأخرجه أيضا عن محمد بن جعفر غندر عنه من طرف بن عامر . قوله
 (حدثنا اسماعيل بن إبراهيم) هو الذي يقال له ابن هلية ، وشيخه عوف هو الأهرابي ، وأبو رجاء هو الطاطري
 واسمه عمران ، والسند كله بصريون . قوله (كان رسول الله ﷺ) يعني ما يكثر أن يقول لأصحابه (كذا لابي ذر
 عن الكشي مرفي ، وله عن غيره بأسقاط يعني ، وكذا وقع عند الباقرين ، وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن
 جده ﷺ ما يقول لأصحابه ، وقد تقدم في بدء الروح ما نقل ابن مالك أنها بمعنى ، وما يكثر ، قال الطبري قوله ما يكثر خبر
 كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع الى ما قل يقول وان يقول قائل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المغرل
 أي رسول الله ﷺ كأننا من النفر الذين كثر منهم هذا القول ، فوضع ما وضع من تفخيا وتعلظيا لجانبه ، وتحريره
 كان رسول الله ﷺ بحمد تعبير الرؤيا ، وكان له مشارك في ذلك منهم ، لأن الاكثار من هذا القول لا يصدر إلا من
 تدرب فيه ووثق بأصابعه كقولك كان زيد من العلماء بالتحور ومنه قول صاحب السجدة ليوسف عليه السلام
 (نبينا بتأويله إنا نراك من المحسنين) أي من المجيدين في عبارة الرؤيا ، ولعلنا ذلك بما رأياه منه ، هذا من حيث
 البيان ، وأما من حيث النحو فيحتمل أن يكون قوله هل رأى أحد منكم رؤيا ، مبتدأ والخبر مقدم عليه هل
 تأويل هذا القول ما يكثر رسول الله ﷺ أن يقوله ، ثم أشار الى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثاني وهو
 الذي اتفق عليه أكثر الشارحين . قوله (فيقص) بضم أوله وفتح القاف . قوله (ماشاء الله) في رواية يزيد
 و فيقص عليه من شاء الله ، وهو بضم أوله وضم القاف وهي رواية النسفي ، ودماء في الرواية الأولى للقصور
 و د من ، في الثانية لفقاص ، ووقع في رواية جرير بن حازم و فسأل يوما فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا .
 قال : لكن رأيت الآية ، قال الطبري : وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئا
 كأنه قال : أتم ما رأيت شيئا لكنني رأيت ، وفي رواية أبي خلفة بفتح المدجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار
 عن أبي وجاه عن سمرة ، أن النبي ﷺ دخل المسجد يوما فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث بها ، ولم يحدث
 أحد بشيء فقال : اني رأيت رؤيا فاسمعوها مني ، أخرجه أبو حنيفة . قوله (والله قال لنا ذات غداة) لفظة وذات ،
 زائد أو هو من اضافة الشيء الى اسمه ، وفي رواية جرير بن حازم عنه وكان اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ، وفي
 رواية يزيد بن هارون عنه ، اذا صلى صلاة الغداة ، وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم ، اذا صلى الصبح

وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صل بنا رسول الله ﷺ يوما صلاة الفجر فجلس ، الحديث بطريقه نحو حديث سمرة ، والراوى له عن زيد ضعيف ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأخرج عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : هل رأى أحد البلة رؤيا ، وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال : إن رأيت القيلة رؤيا هي حق فاعقلوها ، فذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة ، لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر ، فإن في أوله : أنا في رجل فأخذ بيدي فاستقبني حتى أتى جبلا طويلا وعرا فقال لي : ارقه ، فقلت : لا أستطيع ، فقال : إنى سأرسله لك ، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتا على درجة حتى استويت على سراء الجبل : ثم اطلقنا فإذا نحن برجال ونساء مشقة أشداقهم ، فقلت : من هؤلاء ؟ قال : الذين يقولون مالا يسلون ، الحديث . قوله (أنه أناني القيلة) بالنصب . قوله (آتيان) في رواية هذفة عن هوف عند ابن أبي شيبة ، وإثان أو آتيان ، بإشك في رواية جرير ، رأيت رجلين آتياني ، وفي حديث علي : رأيت ملكين ، وسيأتي في آخر الحديث أنهما جهربيل وميكائيل ، . قوله (وانهما ابتعثاني) بموحدة ثم مشاة وبعد الدين الماملة مثناة كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميني : بون ثم موحدة ومعنى ابتعثاني أرسلاني ، كذا قال في الصحاح بعثه وابتعثه أرسلته ، يقال ابتعث إذا أناره وأذهبه ، وقال ابن هبيرة . معنى ابتعثاني أبقتاني ، ويحتمل أن يكون رأى في المام انهما إبقاء فأرى ما رأى في المام ووصفه بعد أن أفاق على أن مناه كالقطة ، لكن لما رأى مثالا لكشفه التعبير دل على أنه كان مناما . قوله (واني انطلقت معهم) زاد جرير بن حازم في روايته ، إلى الأرض المقدسة وعند أحمد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية ، وفي حديث علي : فاطلقاني إلى السماء ، . قوله (وأنا أنينا على وجل مضطجع) في رواية جرير : مستلق على فضاء ، . قوله (وإذا آخر قائم عليه بصخرة) في رواية جرير : بفهر أو صخرة ، وفي حديث علي : فررت على ملك وأمامه آدمي ويبد الملك صخرة يضرب بها حامة الأدمي ، . قوله (جهوى) بفتح أوله وكسر الواو أى يسقط ، يقال هوى بالفتح جهوى هوىيا سقط إلى أسفل ، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباعى ، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب . قوله (بالصخرة رأسه فيشلخ) بفتح أوله وسكون اللام ، وفتح اللام بعدها غين معجمة أى يشدخه ، وقد وقع في رواية جرير : فيشلخ ، والشدخ كسر الشىء الأجوف . قوله (فيتدهده الحجر) بفتح الميمتين بينهما هاء ساكنة . وفي رواية الكشميني فيتدأدا بهمزتين بدل الهامين ، وفي رواية السبكي وكذا هو في رواية جرير بن حازم : فيتدهدها ، بهاء ثم همزة وكل بمعنى . والمراد أنه دهمه من علو إلى أسفل ، وتددهه إذا انحط ، والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتدأدا تدرج وهو بمعناه . قوله (ههنا) أى إلى جهة المضارب . قوله (فيتبع الحجر) أى الذى رمى به (فبأخفه) في رواية جرير : فإذا ذهب ليأخذه ، . قوله (فلا يرجع إليه) أى إلى الذى شدخ رأسه . قوله (حتى يصح رأسه) في رواية جرير حتى د بلمثم ، وعند أحمد : عاد رأسه كما كان ، وفي حديث علي فيقع دماؤه جانبا وتقع الصخرة جانبا . قوله (ثم يعود عليه) في رواية جرير : فيعود إليه ، . قوله (مثل ما فعل به مرة الأولى) كذا لابن ذر والنسفي وغيرهما وكذا في رواية أنضر بن شميل عن عوف عند أبي عوانه : المرة الأولى ، وهو المراد بالرواية الأخرى وفي رواية جرير : فيصنع مثل ذلك ، قال ابن العربي : جعلت العقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس

قوله (انطلق انطلق) كذا في المواضع كلها بالتركيب ، وسقط في بعضها التكرار لبعدهم ، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحانه الله دفعا ، 'انطلق' مرة واحدة . **قوله** (فانطلقا فانطلقا على رجل مستلق ففاه ، وإذا آخر قائم عليه بكرب من حديث) تقدم في الجائز ضبط السكراب وبيان الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي ، فإذا أنا بملك وأمانه آدمي . وبعد الملك كارب من حديث فيضيه في شدة الأيمن فيشتهه ، الحديث ، **قوله** (فيشرشر شدة إلى ففاه) أي يقطعه شقا ، والشدق جانب الفم ، وفي رواية جرير ، فيدخله في شقة فيشتهه حتى يبلغ ففاه . **قوله** (ومنخره) كذا بالإفراد وهو المناسب ، وفي رواية جرير ، ومنخره ، بالثنية . **قوله** (قال وربما قال أبو رجاء فيشتق) أي بدل فيشرشر ، وهذه الرواية ليست عند محمد بن جعفر . **قوله** (ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ) اختصره في رواية جرير بن حازم ولم يخرجه ، فيدخله في شقة الآخر وبلنثم هذا الشق فهو يفعل ذلك به ، قال ابن العربي : شرشرة شق الكلاب إزال العترة يعمل المصيبة ، وعلى هذا تجري العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا . ووقعت هذه الفصحة مقدمة في رواية جرير على قصة الذي يدخل رأسه . قال السكري : الروا لا تنوب ، والاختلاف في كونه مستلقيا وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما . **قوله** (فانطلقا على مثل النور) في رواية محمد بن جعفر ، مثل بناء النور ، زاد جرير ، وأعله ضيق وأسفله واسع بوقد تحته نارا ، كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد ، تنوقد تحته نار ، بالرفع وهي رواية أبي ذر وعليها اقتصر الحميدي في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخاري : د يوقد تحته نارا ، بالنصب على التبيين وأسند يوقد إلى ضمير عائد على النقب كقولك مردت بأسرة بتضرع من أردانها طيبا والتقدير بتضرع طيب من أردانها ، فسكانه قال : توقد ناره تحته فيصح نصب نارا على التمييز ، وقال ويجوز أن يكون قائل توقد موصولا بفتحته لحذف وتيقب صلته دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير بتوقد الذي تحته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر لحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد . **قوله** (وأحسب أنه كان يقول فاذا فيه لفظ وأصوات) في رواية جرير ، نقب قد بنى بناء النور وفيه رجال ونساء . **قوله** (وإذا هم بأنهم لخب من أسفل منهم ، فاذا أنام ذلك القوم ضوضوا) بغير همزة للاكثر وحكى الحمز أي رفوا أصواتهم غملاطة ومنهم من سهل الهمزة ، قال في النهاية : الضوضاء أصوات الناس ولطمهم وكذا الضوضى بلاماء مقصور ، وقال الحميدي : المصدر بغير همز ، وفي رواية جرير ، فاذا اقتربت ارتفع ، حتى كادوا أن يخرجوا ، فاذا خدت رجعوا ، وضد أحد ، فاذا أوقدت ، بدل ، اقتربت . **قوله** (فانطلقا على نهر حديث أنه كان يقول أحمر مثل الدم) في رواية جرير بن حازم ، على نهر من دم ، ولم يقل حديث . **قوله** (ساج يسبح) بفتح أرله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم جاء مهمة أي يهرم . **قوله** (يسبح ساجح بفتحين والموحدة خفيفة . **قوله** (ثم يأتي ذلك الذي) قائل ، يأتي ، هو الساجح . وذلك في موضع نصب على المفعولية . **قوله** (فيففر) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الفين المحجمة بعدها راء أي يفتحه وزنه ومفناه . **قوله** (كلما رجع إليه) في رواية المستمل ، كما رجع إليه فففر له فاه ، ووقع في رواية جرير بن حازم ، فأقبل الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه ورده حيث كان ، وجمع بين الروايتين أنه إذا أراد أن يخرج ففراه وأنه يلقيه للحجر برصه إياه . **قوله** (كرية المرأة) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة ممدودة بعدها هاء تأنيدي ، قال ابن التين : أصله المرأة تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها

فقلت ألفا وزه، مفعلة . قوله (كما كره ما أنت راه رجلا مرآة) بفتح الميم أى فيبح المنظر . قوله (فإذا عنده نار) في رواية يحيى بن سعيد القطان عن عرف عند الاسماعيل « عند نار » . قوله (يحشها) بفتح أوله وبضم الحاء المهملة وتشديد الشين المعجمة من الثلاث ، وحكى في المطالع ضم أوله من الرابع ، وفي رواية جرير بن حازم ويحشها ، بسكون الحاء وضم الشين المعجمة المكررة . قوله (وإسى حرها) في رواية جرير « وبوقدها » وهو تفسير يحشها قال الجوهري : حدثت النار أحشها حدثا أو قتها ، وقال في التهذيب : حدثت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من الحطب إلى النار ، وقال ابن العربي : حش ناره حركها . قوله (فأتينا على روضة معمرة) بضم الميم وسكون المهملة وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تأنيث ، ولدهضم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أعتم البيت إذا اكتمل ونخلة عتمة طريفة ، وقال الداردي اعتمت الروضة غطاها الحطب ، وهذا كله على الرواية بنسبة الميم ، قال ابن التين : ولا يظهر لتخفيف وجهه قالت : الذى يظهر أنه من التمة وهو شدة الظلام فوصفها بشدة الحضرة كقولها تعالى (مدهامتان) وضبط ابن بطال روضه مضممة بكسر الهمزة وتشديد التاء ، ثم نقل عن ابن دريد : واد أغن ومن إذا كثر شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة الغشب ، وفي رواية جرير بن حازم « روضة غضراء وإذا فيها غرة عظيمة » . قوله (من كل لون الريح) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميني « نور » ، بفتح النون وبراء بدل « لون » وهي رواية النضر بن شميل عند أبي عوانة ، والنور بالفتح الزهر . قوله (وإذا بين ظهري الروضة) بفتح الراء وكسر الياء التثنية تثنى ظهر ، وفي رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائى » وهما بمعنى والمراد وسعها . قوله (رجل طويل) زاد النضر « قائم » . قوله (لا أكاد أرى رأسه طولا) بالنصب على التثنية ، قوله (وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط) قال الطبري : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان مارأيت ولدانا قط أكثر منهم ، ونظيره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » ولما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى التثنية جازت زيادة « من روض » ، التى تخصص بالماضى المنقضى وقال ابن مالك جاز استعمال قط فى الماثبت فى هذه الرواية وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضى المنقضى . قلت : والأسمى وجهه به الطبري حسن جدا ، ووجهه الثكرمانى بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالثنى الذى يلزم من التركيب إذ المعنى : مارأيتهم أكثر من ذلك ، أو الثنى مقدر . وسبق نظيره فى قوله فى صلاة الكسوف « فصلى بأطول قيام رأيته قط » . قوله (فقلت لما هؤلا) فى بعض الطرق « ما هذا » ، وعليها شرح الطبري . قوله (فأتينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن ، قال قالى : إرفق فأرتقيت فيها) فى رواية أحمد والنسائي وأبو عوانة والاسماعيل « إلى درحة » ، بدل « روضة » ، والدرحة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا فى الشجرة » وهي التى تناسب الرق والسهود . قوله (فأتينا إلى مدينة مبنية بابل ذهب وابلن فضة) الابلن بفتح اللام وكسر الواو جمع لبنة وأصاها ما يبنى به من طين وفي رواية جرير بن حازم « فأدخلنا دارا لم أر قط أحسن منها » فيها رجال شيوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم أخرجنا منها فأدخلنا دارا هى أحسن منها . قوله (فقلنا فيها رجال شط من خلفهم) بفتح الحاء وسكون اللام بعدها كاف أى هيئتهم ، وقوله شط مبتدأ وكأحسن الخبير والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا الاطلاق يحتمل أن يكون المراد ان نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل ان يكون كل واحد منهم نصفه حسن ونصفه قبيح ، والثانى هو المراد ، ويؤيده قولهم فى سفته « هؤلا » قوم غلطوا ، أى عمل كل منهم عملا

صالحا وخلطه بعمل حتى . **قوله** (فقموا في ذلك النهر) بصيغة فعل الأمر بالوقوف ، والمراد أنهم ينغمسون فيه ليفسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص . **قوله** (نهر مقترض) أى مجرى عرضا . **قوله** (كأن ماءه المحض) بفتح الميم وسكون المهملة بعدها ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلوا كان أو حامضا ، وقد بين جهة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية النسفي والاسماعيلي « في البياض » قال الطائي . كأنهم سبوا اللبن بالصفه ثم استعمل في كل صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عقواقه عنهم أو التوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء والتنج والبرد » . **قوله** (ذهب ذلك السوء عنهم) أى صار التوبح كالشط الحشن ، لذلك قال : وصاروا في أحسن صورة . **قوله** (قال لي هذه جنة عدن) بمعنى المدينة . **قوله** (فسبا) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر الى فوق ، وقوله (صعدا) بضم المهملةين أى ارتفع كثيرا ، وخبطه ابن التين بفتح العين واستبعد ضمها . **قوله** (مثل الربابة) بفتح الراء وتخفيف الموحدين المفتوحتين وهى السحابة البيضاء ، ويقال اسكل سحابة منفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التى ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير « فرفعت رأسى فاذا هو في السحاب » . **قوله** (ذراني فأدخله ، قالأ : أما الآن فلا وأنت داخله) في رواية جرير ابن حازم « فقلت دعاني أدخل منزلي ، قالأ : انه بق لك عمر لم تستكله ، ولو استكلمته أنيت منزلك . **قوله** (فاني قد رأيت منذ الليلة عجايبا هذا الذي رأيت ، قال قالأ أما) بتخفيف الليم (إنا سنخبرك) في رواية جرير « فقلت طوافي إلى الليلة » وهى موحدة لبعضهم بنون ، فأخبراني عما رأيت ، قالأ نعم . **قوله** (فبرفضه) بكسر الفاء ويقال بضمها ، قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الأشياء . وهو القرآن عرقب في أشرف أعضائه وهو الرأس . **قوله** (وبشأن من الصلاة المكتوبة) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم باللفظ « هل الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالتمسار » فان ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على ترك الصلاة المكتوبة ، ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل . **قوله** (يقدون من بيته) أى يخرج منه مبكرا . **قوله** (فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق) في رواية جرير بن حازم « فكذب يحدث بالكذبة تحمل هته حتى تبلغ الآفاق فيصنع به الى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن اسماعيل في أواخر الجنائز « والرجل الذي رأيته يشق شدة فكذاب : لا بد من جعل الموصوف الذي هنا للذين كالعلم حتى جاز دخول الفاء في خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله السكراني ، وانظروا ابن مالك في هذا شاهد على أن الحكم قد يستحق بحره العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان شيئا من الشرطية في العموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو الذي يأتي فيكرم ، ولو كان المقصود بالذى معينا ذلت مشابهاة بين وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فيكرم لم يجز ، فكذا الذي لا يجوز الذي يأتي إذا قصدت به معينا ، لكن الذي يبنى عند قصد التعيين شيئا في اللفظ بالذى يأتي عند قصد العموم لجاز دخول الفاء حلا تشبيهه على التشبيه ، ونظيره قوله تعالى (وما أصابكم يوم النقي الجمعان فإذا أن الله) فان مدلول دما « معين ومدلول « أصابكم ، ماض ، إلا أنه روى فيه التشبيه اللفظي لشيء هذه الآية بقوله تعالى (وما أصابكم من مصيبة فبا كسبت أيدكم) فأجري « ماضى ، مصاحبة الفاء مجرى واحد انتهى . قال الطائي : هذا كلام متين ،

لكن جواب المالكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعددة المهمة لا بد من ذكر كفة التفصيل أو تقديرها فالجاء جواب أما ثم قال : والفاء في قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة مدطوقة على مدخول وأما في قوله « وأما الرجل » وقد تحذف الفاء في بعض المخرجات نظرا إلى أن أما لما حذفت حذفت مقتضاها وكلاهما مجاز وبالله التوفيق . وقوله يحمل بالتخفيف الأكثر ولبعضهم بالتشديد ، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفساد وهو فيها عتار غير مسكرة ولا ملجأ . قال ابن هبيرة : لما كان السكاذب يساعد نفسه وحينئذ لسانه على الكذب يترويح باطله وقمت المشاركة بينهم في العقوبة . قوله (في مثل بناء النور) في رواية جرير « والذي رأيته في النقب » : قوله (فهم الزناة) مناسبة العري لهم لاستحقاقهم أن يفضحوا لأن عادتهم أن يستترروا في الخلوة فمروقبا بالهتك ، والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من أعضائهم السفلى . قوله (فإنه آكل الربا) قال ابن هبيرة إنما عوقب آكل الربا بسببته في القهر الأحمر وإقامه الحجارة لأن أصل الربا يجري في الذهب والذهب أحمر ، وأما لإقام الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يفتي عنه شيئا وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل أن ماله يزداد واقه من ورائه محقه . قوله (الذي عند النار) في رواية السكشميني عنده النار ، قوله (حازن جهنم) إنما كان كرية الرزية لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار . قوله (وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم) في رواية جرير « والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم » وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى (ملأنا إبراهيم) وقال تعالى (إن أولى الناس بإبراهيم الذين اتبعوه) الآية (وأما الولدان الذين حولوه فشكل مولود مات على الفطرة) في رواية النضر بن شميل « ولد على الفطرة » وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى « وأولاد المشركين » وفي رواية جرير « فأولاد الناس » لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبي أمامة الذي نهى عليه في أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بجوار وغلمان بلعمون بين نهرين ، فقلت ما هؤلاء قال : ذرية المؤمنين » . قوله (فقال بعض المسلمين) لم أقف على اسمه . قوله (وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه مستوفى في آخر الجنائز وظاهره أنه يتصل بالحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آباؤهم لأن ذلك حكم الدنيا . قوله (وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حتى وشطرا منهم قبيح) كذا في الموضعين بنصب شطرا ولغير أبي ذر « شطر » في الموضعين بالرفع وحسننا وقيمها بالنصب ولكل وجه ، ولانسنى والاسماعيلي بالرفع في الجميع ، وعليه اقتصر الحميدى في جمعه وذكره ، في هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم في روايته « والدار الأولى التي دخلت دار طاعة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جرير وهذا ميكائيل » وفي حديث أبي أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح شيء منظرأ وأنته ربحا كأنما ربحهم المراحض ، قلت ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الزواني والزناة » ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتفاحا وأنته ربحا ، قلت : ما هؤلاء قال : هؤلاء موتى السكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجها وأطيبه ربحا ، قلت : ما هؤلاء ؟ قال : هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون ، الحديث . وفي هذا الحديث من الفوائد أن الإسراء وقع مرارا بقطعة منها على أنحاء شتى . وفيه أن بعض النساء يذهبون في البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة ثم يفصرها على الولاد ليجتمع تصورهما في الذهن ، والتحذير من النوم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن

لمن يحفظه ، وعن الزنا وأكل الربوا ونعمد الكذب ، وأن الذي له قصر في الجنة لا يقم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات ، حتى الذي والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم في الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كفالاته الولدان ، ومنزله هو في المرتبة التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الأمراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك لكونه يرى نعم بني من أهل الجهد ومن أهل الثمر فيضحك ويسكى مع أن منزلته هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته . وفيه أن من استوت حسنانه وسأته يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرقيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستعجاب ذلك بعد صلاة الصبح ، لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعا . وفيه استقبال الإمام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعدها رابعة وأراد أن يعظم أو يفتيم أو يحكم بينهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة للأقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال السكرتاني : مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات ظاهرة إلا الزناة ففيها خفاء ، وبإيانه أن العري فضيحة كالزنا ، والزاني من شأنه طلب الخفية فناسب العقوبة ، ثم هو عائف حذر حال الفعل كأن تحته النار . وقول أيضا : الحسكة في الاتصاف على من ذكر من الصفات دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالقول أو الفعل ، فالأول على وجوده لا ينفى عنه أن يقال ، والثاني إما بدني وإما مالي فذكر اسكل منهم مثال يذبه به على من عداه ، كما نبهه بن ذكر من أهل الثواب وأنهم أربع درجات . درجات النبي ، ودرجات الأمة أعلاما للشهداء ، وثانيتها من بلغ ، وثالثتها من كان دون البلوغ انتهى ملخصا

(غائمة) اشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، الوصول منها اثنتان وثمانون والبقية ما بين محقق ومتابعة ، المذكور منها فيه وفيها معنى خمسة وسبعون طريقا والبقية خاصة ، وانقسم مسلم على تخريجها إلا حديث أبي سعيد وإذا رأى أحدكم الرقيا يحبها ، وحديث الرقيا الصالحة جزء من ستة وأربعين ، وحديث عكرمة عن ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث من تحلم ، ومن استبح ، ومن صود ، وحديث ابن عمر من أقرى أقرى أن يرى عينيه مالم ير ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . واه فاعلى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(تم الجزء الثاني عشر ويليه إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن)

فهرس

الجزء الثاني عشر من فتح الباري

(٨٥ - كتاب الفرائض)

باب	صفحة	باب	صفحة
مولى القوم من أنفسهم وابن الأخت منهم	٢٤	٤٨	١
ميراث الأسير	٢٥	٤٩	٢
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	٢٦	٥٠	٣
ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني	٢٧	٥٢	٤
ولائم من اتقى من ولده			٥
من ادعى أمًا أو ابن أخ	٢٨	٥٢	٦
من ادعى إلى غم أخيه	٢٩	٥٤	٧
إذا ادعت المرأة ابنا	٣٠	٥٥	٨
القائف	٣١	٥٦	٩
(٨٦ - كتاب الحدود)			١٠
الزنا وشرب الخمر	١	٥٨	١١
ما جاء في ضرب شارب الخمر	٢	٦٣	١٢
من أمر يضرب الحد في البيت	٣	٦٤	١٣
الضرب بالجريد والتمال	٤	٦٥	١٤
ما يكره من لمن شارب الخمر ولتمه ليس بمخرج من الملة	٥	٦٥	١٥
السارق حين يسرق	٦	٨١	١٦
لعن السارق إذا لم يسم	٧	٨١	١٧
الحدود كفارة	٨	٨٤	١٨
ظهر المؤمن حتى إلى حد أو حتى	٩	٨٥	١٩
إقامة الحدود والانتقام لحرمان الله	١٠	٨٦	٢٠
إقامة الحدود على الشريف والوضيع	١١	٨٦	٢١
كرامية الشفاعة في الحد إذا رجع إلى السلطان	١٢	٨٧	٢٢
(والسارق والسارقة فاعطوا أيديهما)	١٣	٩٦	٢٣
توبة السارق	١٤	١٠٨	
بوصكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الأنثيين			٢٤
تعليم الفرائض			٢٥
لا تورث ، ما تركنا صدقة			٢٦
من ترك مالا فله له			٢٧
ميراث الولد من أبيه وأمه			٢٨
ميراث البنات			٢٩
ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن			٣٠
ميراث ابنة ابن مع ابنة			٣١
ميراث الجد مع الأب والأخوة			٣٢
ميراث الزوج مع الولد وغيره			٣٣
ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره			٣٤
ميراث الأخوات مع البنات ذوات			٣٥
ميراث الأخوات والإخوة			٣٦
يستفتونك هل الله يفتيك في السكالة			٣٧
ابني عم أحدكما أخ للأم والآخر زوج			٣٨
ذوي الأرحام			٣٩
ميراث الملائكة			٤٠
الولد لفرائض حرة كانت أو أمة			٤١
الولد لمن أعزق وميراث القريض			٤٢
ميراث الساتبة			٤٣
لئيم من تبرأ من واليه			٤٤
إذا سلم على يديه رجل			٤٥
ما يرث النساء من الولد			٤٦

من ترك قتال الخوارج لتألف وأن لا ينفر الناس عنه	٧	٢٩٠
لا تقوم الساعة حتى يقتل قشتان دعوتها واحدة	٨	٣٠٢
ما جاء في المتاولين	٩	٣٠٣
(٨٩ - كتاب الإكراه)		
من اختار الضرب والقتل والموتان على الكفر	١	٣١٥
في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره	٢	٣١٧
لا يجوز نكاح المكروه	٣	٣١٨
إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعة لم يجر	٤	٣١٩
من الأكره كره وكره واحد	٥	٣٢٠
إذا استكرهت المرأة دلي الوثا فلا حد عليها	٦	٣٢١
بين الرجل صاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه	٧	٣٢٢
(٩٠ - كتاب الحيل)		
في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الإيمان وغيرها	١	٣٢٧
في الصلاة	٢	٣٢٩
في الزكاة	٣	٣٣٠
الحيلة في النكاح - حدثنا مسدد - حدثنا يحيى	٤	٣٣٣
ما يكره من الاحتياال في البيوع ولا يمنع فعل الماء فيمنع به فعل الكلاء	٥	٣٣٥
ما يكره من التناجس	٦	٣٣٦
ما ينهى من الخداع في البيوع	٧	٣٣٦
ما ينهى من الاحتياال الدلي في البيعة المرفوعة وأن لا يسكل صدانها	٨	٣٣٧
إذا نصب جارية فزعم أنها مانت	٩	٣٣٧
حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسوله	١٠	٣٣٩

إذا مضى رجلا فوتمت ثيابه	١٨	٢١٩
السن بالنس	١٩	٢٢٢
دية الأصابع	٢٠	٢٢٥
إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتل منهم كلهم	٢١	٢٢٦
القسامة	٢٢	٢٢٩
من اطاع في بيت قوم نفقوا ميثه فلا دية له	٢٣	٢٤٣
العاقبة	٢٤	٢٤٦
جنين المرأة	٢٥	٢٤٦
جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد	٢٦	٢٥٢
من استعان عبدا أو صبي	٢٧	٢٥٢
المعدن جبار والبئر جبار	٢٨	٢٥٤
الصبياء جبار	٢٩	٢٥٦
لثم من قتل ذميا بغير جرم	٣٠	٢٥٩
لا يقتل المسلم بالكافر	٣١	٢٦٠
إذا أطم المسلم يهوديا عند الغضب	٣٢	٢٦٢

(٨٨ - كتاب استتابة المرتدين)

(والمعاندين وقتالهم)

لثم من أشرك بالله وصغوبته في الدنيا والآخرة	١	٢٦٤
حكم المرتد والمتركة	٢	٢٦٧
قتل من أبي قبول القرائض وما نسبوا الى الردة	٣	٢٧٥
إذا عرض الذي وغيره بدبب النبي ﷺ ولم يصرح	٤	٢٨٠
حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي	٥	٢٨٢
قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم	٦	٢٨٢

